

شعب الجبارين

عبد الجبار عدوان

شعب الجبارين

مقالات في مسار العمل الفلسطيني

دار الفارابي

الكتاب: شعب الجبارين
المؤلف: عبد الجبار عدوان
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان
ت: ٣٠١٤٦١ (٠١) - فاكس: ٣٠٧٧٧٥ (٠١)
ص.ب: ١١/٣١٨١ - الرمز البريدي: ١١٠٧ ٢١٣٠
www.dar-alfarabi.com
e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: أيار ٢٠١٧

ISBN: 978-614-432-769-2

© جميع الحقوق محفوظة

تباع النسخة الكترونياً عبر موقع الدار.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار.

الإهداء

إلى الشرفاء من الفلسطينيين والعرب

المقدمة

منذ العهد العثماني والمنطقة العربية تعاني مشكلة مستعصية في القيادات الأنانية، التسلطية، المتحجرة. بالنسبة إلى فلسطين، فالكارثة كانت طوال نصف قرن، أشد من بقية دول المنطقة، كون أحد قطبي الصراع فيها ثم عليها، يعتبر من أدهى عناصر البشر، ويتجمع تحت تصرفه أكبر كمية رأسمال في العالم، وأصبح ينمي مراكز فكر متخصصة في كل المجالات، وركز بالتالي ليسيّط على الإعلام عبر العالم تقريباً، وهكذا صار يتحكم في مسارات الرأي العام، وخصوصاً الرأي العام الأميركي، ويسير الإدارات بما يخدم مصالحه. أضف إلى ذلك أن القوة العسكرية والتقنية والمعرفة الإدارية التي نمتها إسرائيل منذ النكبة سعيّاً لتنفيذ مخطط صهيوني ثابت الاستراتيجية ومتجدد التكتيكات، لا تقاس مطلقاً بما وصل إليه الحال الفلسطيني الذي يقتات صموده على إرادة حديدية.

سعت الصهيونية، ثم إسرائيل، إلى هدف واضح في تنمية ذاتية متشعبة وتوسع جغرافي، وفي المقابل تخريب مخطط لقدرات الشعب الفلسطيني والدول المحيطة لطرد أصحابها منها. هكذا يزداد التباعد بين قطبي الصراع، ويدفع المخطط الصهيوني الفلسطيني والعربي ليكون حسب الظرف خطاباً، لئلاً، جشعاً، إرهابياً، أصولياً، ليسهل الإيقاع به وعزل حلفائه عنه. الواقع الفلسطيني المتردي الحالي من صنع إسرائيل بجدارة، فهي تحرم شعبه من التعليم وتدمر المجتمع وتجوع وتحاصر، وترضى عن قيادات وتعتقل أخرى، وتزور ما تريد من الروايات لتمير سياساتها. لكن الشعب الفلسطيني لا ينفذ صبره مع قاداته، ولا تنهار قواه أمام جبروت خصومه.

المفجع أن السياسة الصهيونية والإسرائيلية لا تعتمد قواعد سرية جهنمية، بل هي مكشوفة ومعروفة للعرب وللفلسطينيين، الذين كان (وما زال) بوسعهم اعتماد سياسة شبيهة

مضادة يدعمها الحق والعدل ولا ينقصها المال الذي ملأ الله به أرض العرب. لقد قدم الشعب الفلسطيني العزيز الغالي من التضحيات، وأنقذ قياداته بالانتفاضات والمبادرات، لكن التدهور لم يتوقف بعد. صلب هذا الكتاب هو مقالات كتبت ونشرت أسبوعياً في جريدة «الشرق الأوسط» واسعة الانتشار أثناء مرحلة فلسطينية وعربية حرجة، وهي السنوات الأربع التي سبقت حصار ثم تسميم الرئيس الفلسطيني، وتشمل قصة اتفاقيات أوسلو ومجريات فشلها. وشهدت تلك الفترة سقوط بغداد ومحكمة ثم إعدام الرئيس صدام حسين. هذه المقالات كانت ترسم وتحذر مما ستؤول إليه الأوضاع، وتشرح المطلوب من طرق التصدي الشعبية والقانونية والإعلامية. لكن الوضع كان يتدهور بشكل متواصل، وما زال محتوى هذا الكتاب يعكس واقع دول وشعوب وقيادات المنطقة وخصوصاً قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وما يدور بها وما يؤثر فيها وطرق التصدي لهذه المعضلات أيضاً.

المقالات تطرح طرق التعامل الرسمي المتبادل بين العرب وإدارتين في البيت الأبيض، واقتراب الرئيس بوش الأب من التوصل إلى حل سلمي، ثم إسقاطه انتخابياً في الدورة الثانية حتى لا ينجز المهمة. كان ذلك من تدبير اللوبيات اليهودية انتقاماً من معارضته للسياسة الإسرائيلية وتلويحاً لمن يريد الوصول إلى البيت الأبيض. بعد إفشال بوش نجحت اللوبيات في إيقاع كليتون في حبالها فانضم إلى باراك والصهاينة في التشهير بالرئيس عرفات ونيّاته السلمية. جاءت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر في عهد بوش الابن لتقلب الموازين وتشكل بداية استثمار الدعاية الصهيونية القديمة المتجددة ضد العرب على أرض الواقع بوضعهم في صف الإرهاب، وشن أميركا حملة انتقام من العرب والمسلمين لم تنته بعد.

بعد خمس سنوات على استشهاد الرئيس الفلسطيني، شهدت إدارة الرئيس أوباما طوال دورتين من الحكم على ما تقترفه إسرائيل وهي تنسف حل الدولتين بأفعال يومية على الأرض، وتملكتها الشجاعة في الأسبوع الأخير من عهدها فقط، لتشن هجوماً شفهياً على السياسة الإسرائيلية وتعلن على لسان وزير خارجيتها جون كيري أن الاستمرار في هذا النهج ينسف أسس حل الدولتين، وسهلت الإدارة تمرير قرار في مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤

الذي يعلن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الفلسطينية والقدس غير شرعية. في الواقع إن حل الدولتين لم يكن قابلاً للتنفيذ، ولم يعد الآن ممكناً تنفيذه، ولن يتم تطبيقه خصوصاً بعد تولي الرئيس ترامب مقاليد الحكم في الدولة المهيمنة على قدرات العالم. المقالات في هذا الكتاب تطرح الحلول التي كانت صالحة في حينها، وما زالت تمثل الطريق الأفضل للتصدي للمخطط الصهيوني المتسارع الخطى في كل المنطقة العربية.

(المُعْذِي لاستمرار الفساد هو سكوت الشرفاء عما يجري).

ملقا - الاندلس

شباط/ فبراير ٢٠١٧

تمهيد

لا أتذكر أنه قد تصادف وشاهدت المرحوم أبا عمار أثناء سنوات نهاية الستينيات في عمان، كنت أسافر أثناء الإجازات المدرسية من القاهرة إلى دمشق وعمان مرتين في العام آنذاك، وأتردد على بعض مكاتب منظمة التحرير وفتح.. لكنني لاحقاً نظرت إلى عيني الرئيس وهو يبكي في بيروت. كان سائق التاكسي قد أوصلني من المطار إلى بيت الشهيد أبي يوسف النجار وكنت قاصداً بيت الشهيد كمال عدوان في العمارة المجاورة. وصل أبو عمار بعدي مباشرة، وجلس مع المعزين، وسمع ما أدمع عينيه ولم يكن بيننا سوى أمتار وتأملنا لوهلة خلجات وجوه بعضنا بعضاً ثم غادرت إلى بيت ابن عمي، حيث حضر أفراد من عائلتنا من بقاع الأرض، وكنت آتياً من ألمانيا بعد سماع أخبار عملية فردان التي انتشرت تفاصيلها عبر العالم، وهناك رأيت أبا أياد الذي لم ينطق بكلمة واحدة لأكثر من ربع ساعة. كان يستمع ويتأمل وبدا لي كأنه إسفنجة يمتص كل شيء. مكثت حوالي شهر في بيروت آنذاك، وتحديداً في مخيم ضبيه للاجئين الفلسطينيين الذي ضم معسكرات تدريب على كل شيء، ثم عدت إلى ألمانيا لاستكمال الدراسة.

بعد ستة أشهر جاءت حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣، وتبعها الرفض العربي لطريق السادات تجاه السلام مع إسرائيل، ولم يكن آنذاك بوسع القيادة الفلسطينية الانضمام إلى مصر والسير بعكس التيار الشعبي، فتواصلت مسيرة الاستعداد للمقاومة بكل أشكالها. في تلك الفترة بحثت وعثرت في ألمانيا على مخترعات فردية كنت أظن أن الثورة بحاجة إليها. أعددت ملفاً مصوراً وزرت مدير مكتب المنظمة وسلمته المعلومات لينقلها إلى الرئيس.. لم يمض أسبوع حتى عاد المدير من بيروت وأخبرني أن «الخيار تذكرك، ويسلم عليك ويقول لك شكراً عندنا مثلها». استغربت هذا الرد لأنه لا دليل عملياً على

امتلاكنا مثلها، وإذا كان هناك شيء مماثل ففيم الانتظار. في تلك الفترة راودتني الشكوك في صدقية شعار المقاومة المسلحة، خصوصاً وأن روح الشباب، ٢٢ سنة، وروح المكان، ألمانيا الغربية، والزمان الطلابي المتمرد، لم تسمح باستيعاب فكرة امتلاك القدرة والرضى بالسكون وعدم استعمال المتوافر.

مرت السنوات في طلب العلم وحياة طلابية نشطة ومساهمة في تشكيل لجان التضامن مع فلسطين، وقد أنتخبت رئيساً لاتحاد الطلاب في مدينة ماينز ثم هايدلبرج، حتى أنهيت دراستي واستقر بي الحال مطلع الثمانينات إعلامياً في لندن. مقالات وتعليقات شبه يومية في صحيفة «العرب الدولية» وصفحة أسبوعية في الشؤون العسكرية، إلى جانب مقالات في مجلات وصحف خارج لندن، ثم مستشاراً لدى محطات تلفزة ألمانية، ولدى القناة الإخبارية الرابعة في لندن حول شؤون الشرق الأوسط والشأن الفلسطيني. ساهمت في تأسيس فرع لندن للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وانتخبت رئيساً لدورتين متتاليتين، وقبيل اغتيال الصديق ناجي العلي أقامت المنظمة العربية احتفالاً ومعرضاً لرسوماته. كتبت بانتظام أسبوعي في صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، ويضم هذا الكتاب مقالات متتابعة نشرت في هذه الصحيفة لفترة السنوات الأربع الأخيرة فقط من عمر الاختيار، من صيف ٢٠٠٠ حتى خريف ٢٠٠٤، إذ اعتزلت الإعلام على أثر ذلك، بعد ربع قرن من القول والفعل والنصح والنقد. كان البعض ممن يحيطون بالرئيس عرفات ولا يعرفون علاقتي به، يخبرونني أن ملفي قد تضخم، وأن عليّ أن أخفف من النقد.. كانوا في واد والاختيار وأنا في واد آخر.

منذ عام ١٩٨١، باشرت العمل الإعلامي من لندن، وتوالت أحداث الثمانينات وكأنها تعيد وتكرر وتؤكد أن إسرائيل تتصرف حسب مخطط وليس كردة فعل كما تدعي. في أيار/ مايو ١٩٨٠ أعلنت إسرائيل القدس عاصمة أبدية، وبالطبع لم تهتم لقرار مجلس الأمن بعد أسبوعين من إبطال إعلانها هذا، وانعقدت قمة عربية في عمان أقرت نية الدول العربية مقاطعة أي دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل. لم يلتقط العرب أنفاسهم حتى قصف إسرائيل في السابع من حزيران/ يونيو ١٩٨١ المفاعل النووي العراقي، وبعد ستة

أشهر ضمت الجولان بقرار من الكنيست، وقبل مرور ستة أشهر أخرى اجتاحت إسرائيل لبنان، ووصلت إلى العاصمة بيروت هذه المرة، وقتلت أكثر من عشرين ألف شخص، ولم تنسحب إلا بعد خروج (أبو عمار) ومقاتلي فصائل منظمة التحرير من بيروت على متن باخرة يونانية مع ضمانات أميركية بعدم اعتراضها في البحر وضمان أمن المخيمات الفلسطينية في لبنان، لكن بعد أسبوعين من الإبحار، هاجمت الكتائب اللبنانية والجيش الإسرائيلي مخيمات صبرا وشاتيلا، وذبحت وبقرت بطون أربعة آلاف ضحية مدنية طوال أربعة أيام. حتى يومنا هذا لم يُقدّم أي شخص إلى أي محكمة للمساءلة، بل لا يزال المسؤولون يتقلدون مناصبهم في أحزابهم وفي الدولة اللبنانية.

من بيروت إلى الانتفاضة والدولة

أثناء الاجتياح الإسرائيلي، كانت سفن البحرية الأميركية على شواطئ لبنان دعماً لإسرائيل بقرار من الرئيس ريغان، وفي الشهر التالي على مجزرة صبرا وشاتيلا، تم تفجير مقر المارينز في بيروت، والمفترض أنهم كانوا سيحمون المخيمات، وقتل حوالي ٣٠٠ من قوات المارينز، فانسحبت أميركا من المنطقة. كان هذا العمل بمثابة الإشهار لحزب الله، وكان عرفات قد عمل قبل الاجتياح على تدريب وتسليح من أصبحوا فيما بعد حزب الله، أرادهم نصيراً ضد القوى اليمينية المسيحية على أثر حوادث الحرب الأهلية في لبنان وحصار القوات الفاشية المسيحية لمخيم تل الزعتر وتجويعه وذبح سكانه. كان الفلسطينيون متحالفين مع كل مسلمي لبنان آنذاك ولكن الجيش السوري دخل لبنان في الخامس من حزيران ١٩٧٦، نعم في ذكرى النكسة، برضاء ودعم إسرائيلي وعربي وأعاد سطوة القوى المسيحية الفاشية.

توزعت قوات الثورة الفلسطينية بطلب أميركي في صحارى الدول العربية، الجزائر وليبيا والسودان واليمن وانتقل الخيار إلى تونس بدون أي مسلحين سوى حراسه الشخصيين، وبالطبع انتقلت المؤامرة إلى حرب تركيبة الثورة، بقطع المال وترويح شائعات عن إهدار المنظمة لمليارات الدولارات، وتراخت قبضة إسرائيل عن الحركات الإسلامية في الضفة والقطاع كفريق مضاد للتيار الوطني، وأخذ هؤلاء يُنظرون لأهمية تكفير المجتمع ثم إعادته إلى الصراط المستقيم، بينما قضية التخلص من الاحتلال تبقى مؤجلة بالنسبة إليهم. كان المقاتلون في حالة نفسية يرثى لها في الصحارى العربية، فعائلاتهم أيدت في المخيمات بوحشية، ولا معيل لمن نجا منهم ولا اتصال في ما بينهم، بل تقطعت الأوصال مع بقية الأصدقاء المتفرقين في مخيمات معزولة وسط تلك الصحارى.

بين الرحيل عن لبنان وبداية الانتفاضة الأولى عقدت ثلاثة مجالس وطنية، السادس عشر في شباط/ فبراير ١٩٨٣ في الجزائر، والأخطر في عمان تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، والثامن عشر في الجزائر نيسان/ أبريل ١٩٨٧. في ردهات هذا المؤتمر التقيت الشهيد أبا جهاد، عرفني عليه صديق مشترك، وما إن سمع باسمي حتى أمسك بيدي وسألني إذا كنت صاحب الصفحة العسكرية الأسبوعية. لم يترك يدي حتى استقر بنا الحال في إحدى الصالات، وكان معي صديقان لديهما أفكار مشابهة، وكنا نصدر معاً نشرة استراتيجية محدودة التوزيع. أخبرته أن الأداء العسكري الفلسطيني كان ضعيفاً، وأعربت عن استغرابي لشبهه السكون مهما كانت الظروف قاسية، وقد طلبت منه تسجيل النقاش مع وعد بعدم النشر فوافق، ثم انتقل ليكيّل اللوم عليّ وعلى أمثالي من أهل الخارج، واتهمنا بجهل الظروف والتقصير في تقديم المطلوب... باختصار طلب بعض الحلول لاجتياز حدود فلسطين المحتلة المحمية إلكترونياً وبالرادار وبالمراقبة البشرية. سألته إذا كانت الظروف تسمح بعمل مسلح فأكد أنه لا خيارات أخرى أمامنا.

بعد ستة أشهر انفجرت الانتفاضة الأولى في فلسطين، انتفاضة أطفال الحجارة التي أعادت الروح إلى الجسد الفلسطيني المنهك. كانت الانتفاضة بمثابة طوق النجاة للثورة وتحديداً للخيار، وأبلى أبو جهاد منذ البداية لإدامة الانتفاضة. آنذاك قررت حركات الدعوة الإسلامية مجاراة الشارع الفلسطيني فأعلنت تشكيل حركة حماس لتحرير كل فلسطين، يعني قفزة من (القفة لأذنيها)، حسب المثل الشعبي، بدون اعتبار للتجربة الفلسطينية العسكرية، لكن الخيار كانت له آراء أخرى حتى وإن لم يفصح عنها على الفور.. أراد للانتفاضة أن تصبح له مثل حرب تشرين الأول/ أكتوبر للسادات، إذ فقد الثقة، بعد بيروت، في القيادات والوضع العربي.

جاءت الانتفاضة بدون قرار من أحد وبشكل مفاجئ، وأصبحت بحاجة إلى رفيق إعلامي ينشطها داخلياً ويروج لها في الخارج. جدير ذكره أننا في نهاية عام ١٩٨٧ لم نكن مثل غيرنا لاحقاً، نملك هواتف نقالة أو قنوات فضائية. كان جهاز الفاكس هو الطريق الأسرع لنقل الأخبار من فلسطين، والفاكس بحاجة إلى جهاز هاتف أرضي حتى يعمل.

هكذا حررت مدخراتي المالية وطلبت من عشرة شبان في الضفة والقطاع متابعة الأحداث كل ساعة وإرسال الأخبار بالفاكس أو الاتصال معي عبر الهاتف للأخبار المستعجلة. أردت نقل وتقديم الخبر الفوري والصحيح، واستعنت بأصدقاء كانوا يعملون لدى مكتب القدس للإعلام الذي كانت تديره السيدة ريموندا الطويل. كل هذه الأخبار كنت أعيد تحريرها وإرسالها بالفاكس إلى الصحف العربية وأوصل المناسب منها إلى محطات التلفزة، إذ كنت مع صديقي قد أقمنا شبكة علاقات واسعة مع الصحافة الأجنبية التي حضرت لتغطية المجلس الوطني في الجزائر. بالطبع كل ما اعتقدت أنه مفيد كنت أرسله إلى فاكس الخيار. أحياناً كان يعيد الرسالة طالباً استفساراً معيناً فأكتب له ما أعرف، وغالباً ما كان يستلم بدون ردود. ذات مساء اعتقلت القوات الإسرائيلية الدكتور حيدر عبد الشافي فأوصلت الخبر إلى الخيار في غضون أقل من ساعة، وعرفت لاحقاً أن الخيار سأل الشخص المسؤول الذي كان يطلعه على أخبار الانتفاضة عن ذلك الاعتقال فنفى علمه بالأمر، وحينذاك طلب منه الخيار التأكيد وفاز المذكور ببعض المسببات على تقصيره في متابعة مجريات الانتفاضة.

بُعيد الانتفاضة انتشر خبر بث إذاعة القدس إلى كل فلسطين، ولم يُعرف حينذاك من أين تبث وساد الظن أنها متنقلة في الداخل، فسعيت حتى عرفت مصدرها، وأصبحت أمدهم أيضاً بالأخبار وأكتب لهم نداءات ليذيعوها، وفي أكثر من مرة مكنتهم من بث خطبة الجمعة من الأقصى، حتى عظم صيت هذه الإذاعة ودورها، وهنا خطب السيد أحمد جبريل عبرها فعرف الجميع هويتها، ثم أذيع منها بعد قليل خطاب للزعيم القذافي يحث الشعب الفلسطيني على الصمود والمقاومة، وكانت الجماهيرية تدعم هذه الإذاعة كما دعمت الانتفاضة.. هكذا عرف الناس من يقف خلف هذه الإذاعة فذهب سحرها وخف الالتفاف حول إذاعة القدس، إذ كان الجمهور يظن أنها تبث من منطقة ما في فلسطين.

أثرت الانتفاضة سلباً في إسرائيل وجيشها وصورتها عبر العالم، فقامت بعد خمسة شهور من بدايتها، في ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٨ باغتيال نائب الخيار، مسؤول العمل المسلح أبو جهاد في تونس، وأشرف على العملية الجنرال باراك، وهو الذي كان قد تنكر في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٣ بزي امرأة سوداء حين شارك في عملية فردان لاغتيال قادة فتح الثلاثة:

كمال عدوان وكمال ناصر وأبو يوسف النجار. في الثانية فجرًا تقدمت فتاه من حارس فيلا أبي جهاد وكأنها تحمل خريطة تريد الاهتداء إلى عنوان في الحي الذي يقطنه قادة المنظمة ومنهم أبو مازن، في هذه الأثناء كان جندي آخر يمثل دور العاشق وقد وجه مسدسًا كاتمًا للصوت إلى رأس الحارس فأرداه فوراً، وتقدمت بقية المجموعة واقتحمت البيت وقتلت أبا جهاد على أمل أن يقضوا على معنويات الانتفاضة. قبل الاغتيال بثلاثة أسابيع كانت مجموعة فلسطينية قد دخلت من مصر إلى النقب واحتجزت باصاً يحمل مختصين يعملون في المفاعل النووي الإسرائيلي وقتل ثلاثة من ركابه. في اليوم التالي وحسب ما كشفته معاريف بعد ربع قرن: «وفي الغداة جرى نقاش حسم مصير الزعيم الفلسطيني (أبو جهاد). وشارك في النقاش رئيس الوزراء إسحق شمير، ووزير الدفاع إسحق رابين، ووزير الخارجية شمعون بيرس، ورئيس الأركان دان شمرون، ونائبه أيهود باراك، ورئيس شعبة الاستخبارات أمنون ليبكن شاحك، ومستشار رئيس الوزراء لشؤون الإرهاب يغال بارسلر، ورئيس الموساد ناحوم أدموني ونائبه شبتاي شفيت».

أشعل اغتيال (أبو جهاد) لهيب الانتفاضة فقررت واشنطن إنقاذ إسرائيل، وبعد أيام من اغتيال (أبو جهاد) قائد القوات الفلسطينية، اقترح شولتز، وزير خارجية الرئيس ريغان في الدورة الانتخابية الأولى والثانية، عقد مؤتمر دولي لإقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالطبع أبلغ الختیار بما يجب عمله لتواصل واشنطن مقترحها، وتسارعت الأمور في البداية على أمل إنهاء الصفقة قبل أن تسلم الإدارة الحالية بعد عام البيت الأبيض إلى الإدارة المقبلة. كانت القناعة الفلسطينية والعربية على الدوام أن إسرائيل تسيطر على الإدارات في واشنطن قبيل انتخابها وقبل سعيها لتجديد الانتخاب في دورة ثانية، وبالتالي لا تتحرر الإدارة إلا في نهاية دورتها الثانية. باشرت الدبلوماسية الأميركية التواصل مع منظمة التحرير وتسخير الضغوط والتهديدات المتاحة ضدها، لكن الختیار كان قد عزم على انتهاز الفرصة والتوصل إلى حلّ سلمي مهما كانت المواقف الفلسطينية المعارضة، ولم يعترض الختیار على المعارضين إذ أراد تحصيل الممكن عبر وجود معارضين نشطين مقاومين لهذا الحل. لقد أنجزت الانتفاضة هزيمة مدوية لإسرائيل على مستوى العالم بفضح كل ادعاءاتها

الإنسانية الحضارية وأكاذيبها أن العرب يرفضون السلام، وكان لا بد لأنصار إسرائيل من التدخل لنجدها بدفعها لقبول سلام يرفضه العرب في النهاية.

في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ عقد المجلس الوطني الفلسطيني الطارئ في دورته التاسعة عشرة، وكانت صور قادة فتح الشهداء تطغى على صالة الاجتماعات. في اليوم الأول للمؤتمر، نشرت على الصفحة الأولى لجريدة الشرق الأوسط نتائج استطلاع للرأي، قام به فريق الإعلام في الضفة والقطاع، يحدد نسب شعبية المنظمات الفلسطينية في الداخل، وكانت حركة حماس الجديدة قد سجلت بعض الاعتراف والاحترام الشعبي طوال عام من الانتفاضة، ومثلها الجبهة الشعبية القيادة العامة التي كان مقاتلوها قد اجتازوا الحدود بطائرة شراعية وهاجموا معسكراً للجيش الإسرائيلي. هكذا أمسك خالد الحسن بالصحيفة في يده وهو يخطب على منصة المؤتمر مذكراً الجميع أن شعبنا يطرب لصوت الرصاص، والمطلوب بالتالي إما النضال وإما الاتفاق الآن على التوصل إلى حلّ سلمي. وبعد نقاشات مطولة وافقت أغلبية أعضاء المجلس على ما أراده الختیار، بل على ما طُلب منه، وهو قبول قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ كمقدمة لاعتراف صريح بإسرائيل.

للخروج من هذا المؤتمر بانتصار سياسي أُعلن بيان الاستقلال وانتهت الاعترافات الدولية على دولة فلسطين. في الواقع لم تكن فكرة الاعتراف بإسرائيل جديدة، فبعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ والرفض العربي الصاحب لسلام السادات وبيغن، طرحت الجبهة الديمقراطية برضاء تام غير معلن من الختیار، فكرة إقامة الدولة الفلسطينية على أي شبر يتم تحريره.

بين تونس وجنيف

هدأ الغبار وانتهت نشوة الاعترافات، وعادت مشاكسات واشنطن للخيار بطلب إسرائيلي ولاسترضاء شامير، حتى يأخذوا أكثر ما يمكنهم تحصيله من الحل. لم يتراخ الحصار على الخيار، ونشطت المقاومة الفلسطينية المعارضة بأعمال هدفها إفشال الحل، ولم يكن الخيار قادراً أو راعباً في وقف العمليات حتى لا يدخل الشعب الفلسطيني في دوامة اقتتال ذاتي. آنذاك تملكنتي رغبة بزيارة الرئيس فذهبت مع صديق إلى تونس. في المطار التقينا رئيسي تحرير فلسطين المسلمة، وهي مجلة لحماس تصدر من لندن وكان يراد لها أن تحل بدل فلسطين الثورة، مجلة فتح ومنظمة التحرير آنذاك. كانا مغادرين لتونس بعد مقابلة صحفية مع الرئيس أرادها منها معرفة رأيه المباشر في نتيجة الاستطلاع الذي يُقر لحماس شعبية في حدود العشرة بالمئة. سألتهما عن إجابة الرئيس فقالا: إنه أعطى إجابات عامة، وقال إنهما ذكراه بأنني المسؤول عن الاستطلاع، فأخبرتهم أنه أول من عرف النتيجة في حينه قبل نشرها. نقلنا صديق من المطار إلى مقر الرئيس مباشرة، وهناك أخبرنا أحد حراسه أن الرئيس يستعد لتناول الغداء. طلبنا منه أن يشعره بوجودنا ورغبتنا في إلقاء التحية.. كان على السفرة صحن ملوخية وزيتون وشقف بندورة وصحن من الأرز. أصرّ الخيار أن نجرب الملوخية، فجرّبناها. ناولته قبل الانتهاء من الطعام مرطبان عسل نحل أسود وأخبرته عن مصدره من منحلة في فرنسا.. فتح المرطبان وأخذ قليلاً منه على ملعقة وسط استغراب الحضور كون الرئيس لا يأكل إلا ما يقدمه أو يجربه (الليبي) وهو المسؤول عن طعام الرئيس وشرابه. اتسعت ضحكة الرئيس حين قدمت له كتيبي الثلاثة عن الانتفاضة وعليها إهداء خاص له على الغلاف.

كان ثلاثة من قيادات المنظمة يقفون حول الخيار حين دخلنا عليه، وبقوا على هذه

الحال حتى انتهى من تناول الطعام. نظر إلي وإلى صديقي ثم نظر إليهم، وتغيرت ملامحه حين عاد يحدق في عيني ما ذكرني بلقائنا الصامت الأول في بيروت. قال: شايف دول؟ نظرت إلى الواقفين وقد توجست شراً، وعاد يقول: شايف ده؟ ده يا سيدي قال وريثي. لم أجد أي تعليق فأنا لا أعرف ماذا يقصد. أكمل بغضب: دول (...). شالحين البنطلونات... سمعت من يقول خلفي إن مجلة لبنانية وضعت صورة المعني على الغلاف وكتبت أنه وريث (أبو عمار). يا للورطة ماذا يمكنني القول في هذا المقام. الصحافة لديها حرية المجانين، نطق في جو صمت فيه الجميع وأكملت: كصحفي يمكنني نسب أي خبر إلى مصدر خاص ونشره، وأعتقد أن المجلة لم تسأل أبا (...). بل بالتأكيد هناك من أوعز إليهم ليثيروا بلبلة بين شعب الجبارين. ضحكنا وتغير الموضوع وذهبت إلى الحمام لغسل اليدين فإذا بالختيار يدخل ويغسل يديه على المغسلة الأخرى. نظر إلي وسألني أين سنمكث أنا وزميلي، وقبل أن أجيبه أخبرني أن لديه في البيت غرفة فارغة يمكننا أن نشغلها.

«سنيت عند نزار». قلت له.

«كيف؟ وزوجته؟» قال الرئيس مستهجنًا.

«زوجته سافرت إلى بيروت قبل شهر وما زالت عند أمها». أبدى الختیار ارتياحه لهذه المعلومة وأكد أننا هناك سنأخذ راحتنا أكثر. أخبرته أننا سنزوره في الغد فرحب بذلك، وتركناه لقيلولة بعد الظهر. كان نزار قد أخبرنا أن أوضاع الشباب صعبة وأن حراس الرئيس لم يقبضوا رواتبهم منذ شهر، وأن الختیار يمنع زواره من استعمال فنادق تونس، لم يكن يرغب في أي مشكلات محتملة عبر الاحتكاك، كما أن المنظمة لا يمكنها تسديد أي فواتير. في اليوم التالي صبحنا على الختیار في مكتبه، وحين أراد مرافقنا الانسحاب طلب منه الرئيس أن يجلس معنا. دخلنا في أحاديث عامة ثم فتحت معه سبب الخلاف مع السعودية وإذا أمكن ردم الهوة، فأسمعني ما لا يمكن نشره. كان صوت المكيف القديم في المكتب مزعجاً، وانتبه الختیار لبحثي عن مصدر الصوت فنأدى على أحد الحراس على الباب وطلب منه إسكات «الطاحونة». أردت رفع المعنويات فأوجزت فكرة أننا نحارب ونصمد أمام أقوى قوة في العالم عسكرياً بدعمها من أميركا وإعلامياً عبر الهيمنة والابتزاز

وتنظيم المؤامرات. ثم تحدث صديقي عن الإدارة الأميركية وفرصة أن نتقدم معها في الحل كون رحيل الإدارة بعد شهر تقريباً. كنا نحادثه وكأن شيئاً على الأبواب بعد اعتراف المجلس الوطني بقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ وكان يتجاوب معنا وكأن شيئاً لن يحصل. قبل أن نتركه لمراجعة الأوراق المكدسة على مكتبه اقتربت منه وأخبرته دون أن يسمع غيرنا أن أبا جهاد قد أوصاني على أشياء، وأوجزتها له، وأخبرته أنها جاهزة عند الحاجة وبدون أي تكلفة. نظر إلي وهمس: لازم نكشر شوية.. شوف فلان ورتب معه. خرجنا من المكتب وقد تأكدت أنه لا توجد أي رغبة أو ربما قدرة في عمل مقاوم، فالرجل الذي طلب مني التنسيق معه إعلامي مدني يظن أنه متحضر. بالرغم من ذلك أخبرته في اليوم التالي أن الرئيس طلب مني التحدث إليه، فما كان منه سوى التهرب من طريقي حتى غادرت تونس بعد يومين.

كان من المفترض أن يخطب الرئيس الفلسطيني في الأمم المتحدة ليؤكد الموقف السياسي الذي أقره المجلس الوطني، وليأخذ في المقابل اعترافات إضافية لفلسطين على طريق الدولة التي أعلنها المجلس، لكن الإدارة الأميركية عجزت عن مواجهة الضغط الإسرائيلي فرفضت الخارجية منح الخيار فيزا لدخول نيويورك، وهذا ما تسبب للرئيس الفلسطيني بالإحباط الشديد، إذ من الطبيعي أن تساوره شكوك أنهم أوقعوه في فخ الاعتراف وتصلوا من الالتزامات.. لكن قبل أن يمضي شهر على قرارات المجلس الوطني انتقلت الأمم المتحدة لاستقبال أبي عمار في جنيف حيث طالب بسلام الشجعان. كانوا يريدون له حكماً ذاتياً بينما أراد دولة في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس. في جنيف أصر شولتز على شجب عرفات للعمل المسلح مقابل أن تعترف الإدارة الحالية بمنظمة التحرير الفلسطينية وتفتح معها حواراً. كنت جالساً في الصف الثاني خلال المؤتمر الصحافي الذي أعلن فيه الخيار بالإنجليزي: enough is enough وكررها ثلاث مرات تعبيراً عن قرفه من المساومات، وكان قبل هذا المؤتمر قد جمع حقايبه لمغادرة جنيف بدون اتفاق، ولكن الصفقة تمت وظن الجميع أننا أصبحنا على أول طريق السلام، ولم يكن أحد يعرف نيات شامير الذي ترأس الحكومة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٢.

هاجر شامير من بولندا إلى فلسطين عام ١٩٣٥ وانضم إلى عصابة أرجون التي انشقت عام ١٩٤٠ فانضم إلى عصابة شتيرن وعندما قتل الإنكليز أبراهام شتيرن أصبح شامير رئيس العصابة التي مارست تفجيرات ضد الإنكليز ومذابح ضد الفلسطينيين فأصبح شامير إرهابياً مطلوباً للعدالة.. الرجل يميني متطرف لدرجة معارضة اتفاق كمب ديفيد بين بيغن والسادات، وعارض الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان. في فترة حكومته الثانية حدثت الانتفاضة الأولى وبالطبع أريد للسلام أن يتحقق في عهده، وضغطت عليه الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش، إذ علقت دفع المساعدات المالية وطالبت الإدارة بعدم وصول أي أموال أميركية إلى المستوطنات. كانت واشنطن تسعى لاسترضاء العرب وبقاء حكوماتهم ضمن التحالف الذي تشكل بعد احتلال العراق للكويت. هكذا وافق شامير لاحقاً على المشاركة في مؤتمر مدريد الدولي للسلام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، حيث صرح آنذاك أنه سيطيل المفاوضات لعشر سنوات. في مطلع ذلك العام هاجم تحالف دولي عربي الكويت لتحريرها من الاحتلال العراقي، وقصف الرئيس صدام حسين إسرائيل بالصواريخ كانتقام.. بضغط أميركي امتنع شامير آنذاك عن الرد حتى لا يتفرق شمل التحالف الذي ضم ٣٤ دولة عربية وغربية.

في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ انطلق الحوار الأميركي الفلسطيني مع منظمة التحرير، ومنذ مطلع عام ١٩٨٩ وحتى انعقاد مؤتمر مدريد كان شامير يتملص من عملية السلام، فقد اعتقل الشيخ أحمد ياسين ليثير حماس ويدفع مقاتليها إلى المزيد من العمليات لإحداث الفوضى ثم اتهم عرفات أنه عاجز عن ضبط الأمن، وأنه غير صادق في مقاومة العنف. قبل ذلك رفض شامير الاعتراف بالحوار الأميركي مع المنظمة واعتبرها إرهابية، وبعد جهود أميركية بذلتها إدارة الرئيس جورج بوش وافق شامير أن يفاوض وفداً من فلسطينيي الداخل، ولكنه رفض أن يتأس فيصل الحسيني هذا الوفد لأنه حضر جلسة المجلس الوطني في الجزائر، وبالتالي فهو عضو في المنظمة، ولأنه عضو في تنظيم فتح (عضو لجنة مركزية سرياً) ولأنه بالطبع ابن القدس، فشامير يعتبر المدينة المقدسة تابعة لإسرائيل ولا نقاش حولها، وكل سكانها لا علاقة لهم بفلسطين. هكذا أصبح وزير

الخارجية الأميركي جيمس بيكر يتفاوض مع فيصل الحسيني الذي يخضع لقيادة عرفات والذي يرفض شامير ترأسه لوفد الداخل.

عقدت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الأولى في شهر أيار/ مايو ١٩٦٤ في القدس برئاسة أحمد الشقيري، وكانت منظمة التحرير قد تأسست في ذلك العام. عقدت الدورة الثانية في حزيران/ يونيو ١٩٦٥ في القاهرة، وكان الشقيري قد عين رئيساً لمنظمة التحرير منذ نشأتها برعاية مصرية في قطاع غزة. واستقبلت مدينة غزة الدورة الثالثة للمجلس في أيار/ مايو ١٩٦٦ بينما عقدت الدورة الرابعة في القاهرة في تموز/ يوليو ١٩٦٨ بعد عام من النكسة واحتلال إسرائيل للضفة والقطاع وسيناء والجولان. في الدورة الرابعة وما تلاها أصبحت أسماء أعضاء المجلس من الأراضي المحتلة سرية حتى لا ينتقم الاحتلال منهم.. عملياً لم يكن هناك أعضاء في الداخل، إذ تقاسمت المنظمات كراسي المجلس ومقاعد اللجنة التنفيذية، وخصصت لسكان الداخل نسبة من الكراسي بانتظار التحرير. لم يكن هناك إجراء ديمقراطي لترشيح وانتخاب أو اختيار أعضاء المجلس، وإنما لكل منظمة مقاتلة نسبة، ولكل منها مقعد في اللجنة التنفيذية وبالطبع لحركة فتح نصيب الأسد في الحصص وفي توزيعها. هكذا خطر لي بعد بداية الحوار الأميركي الفلسطيني تحريك قصة مقاعد الداخل ودمقرطة عضوية المجلس. قمت برحلة شملت الأردن وسوريا ولبنان والقاهرة والتقيت رموزاً في المنظمة وأعضاء في المجلس، واقترحت عليهم تنشيط مقاعد الداخل بإعلان حصة لكل محافظة، وترك المجال للمرشحين بجمع توقيعات مصدقة وإرسال العرائض إلى المجلس الوطني ليقرر في أحقية العضوية. كانت الفكرة تعجب كل من يسمع بها، وقد طبقتها على نفسي كمثال وأرسلت النتيجة إلى من تحدثت معهم وأرسلتها إلى الرئيس الفلسطيني الذي عرضها في اجتماع للجنة التنفيذية، ولكنها أحبطت هناك لادعاءات أمنية واهية، إذ لم يكن في المجلس من يرغب في تجميع توقيعات مواطنيه واسترضائهم، واحتمى الجميع بشعار صعوبة إجراء انتخابات سواء في الداخل أو في الشتات العربي والعالمي، واستمر الحال حتى مات الختيار ومات الكثيرون من أعضاء المجلس لكبرهم في السن، ومازال من تبقى منهم يتمسك بالمنصب الذي أصبح وهمياً مثل بقية المناصب الفلسطينية.

استمرت الحرب العراقية الإيرانية ثماني سنوات، من أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ حتى آب/أغسطس ١٩٨٨، وكان الفلسطينيون والكثير من العرب قد فرحوا حين نجحت الثورة الإسلامية في إيران قبل عام بالضبط على قيام الحرب، وتفاءلوا من عودة الخميني وتمكنه من الحكم بعد ثورة شعبية دامت عاماً كاملاً ضد الشاه الذي وجد مقراً لمنفاه في مصر ومات فيها. طوال العام الأول لحكم الخميني وإعلاناته عن تصدير الثورة وعزمه تحرير القدس ورفع شعارات الموت لأميركا وإسرائيل، اختلفت الآراء حوله؛ فالشعوب رحبت وأيدت، لكن الحكومات المجاورة لإيران ارتعبت وشجعت الرئيس صدام على شن الحرب ضد إيران، وكانت دول الخليج تتخوف من العراق أيضاً كقوة إقليمية، فكان الحل ضرب إيران والعراق بعضهما ببعض حتى قتل حوالي مليوني مسلم. انتهت الحرب، ووجد صدام نفسه شبه مفلس لأن أسعار النفط انهارت بشكل جنوني حتى وصلت إلى ستة دولارات للبرميل. اتهم صدام الكويت بإغراق السوق بالنفط، وأنها تريد استعادة الهبات المالية التي دفعتها للعراق أثناء الحرب، بل قال إنها اعتبرت الهبات ديوناً وباعتها لأميركا، واتهم صدام الكويت بسرقة النفط من تحت أرض العراق أثناء سنوات الحرب. وحتى لا يلتقط العراق أنفاسه أوهمت أميركا الرئيس صدام حسين بعدم اعتراضها لو هاجم الكويت. لم يستشر صدام إلا زعيمين من المنطقة أحدهما أبو عمار الذي طالبه بالتروي وتخصيص الجهد العسكري ضد إسرائيل، لكن صدام أفهمه بسهولة الأمر، وأنه لن يكتفي بالكويت وسيصبح العرب مؤهلين بسرعة لتحرير فلسطين. عموماً وقع المحذور إذ حرر الأميركيون وتحالف عربي ودولي الكويت التي قامت فوراً بطرد ٤٠٠ ألف فلسطيني وهم عملياً من كانوا يدعمون اقتصاد الضفة الغربية عبر دعمهم المالي لأهلهم هناك. الأردن أيضاً عوقب اقتصادياً من قبل دول الخليج وسياسياً من قبل الولايات المتحدة، وذلك لعدم مشاركته بالقوات في التحالف لتحرير الكويت.

على الصعيد السياسي الأشمل وطوال عام من احتلال الكويت وحرب تحريرها انفض الاهتمام العالمي بالقضية الفلسطينية ومشاريع الحل السلمي. دمرت هذه الحرب الكثير من القوات والمعدات العراقية التي نجت من سنوات الحرب مع إيران، واطمأنت إسرائيل أكثر إلى زيادة الضعف العسكري العربي والإسلامي، واستعادت الكثير من موقعها

الإعلامي العالمي إذ تحملت صواريخ صدام بدون رد، وأظهرت للعالم صور تعاطف الفلسطينيين في الداخل مع صدام الذي احتل أرض جيرانه وأظهرت فرحتهم بكل صاروخ يسقط في تل أبيب.

في ١٧ كانون الثاني/يناير هاجم التحالف الدولي الكويت لتحريرها، وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته ١٩٩١ انعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط بحضور وفود من سوريا ولبنان وفلسطين والأردن وإسرائيل وبرعاية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. كانت الدول العربية التي انضمت إلى التحالف قد اتفقت مع واشنطن على عدم تواصل الحرب لاحتلال العراق أو إسقاط نظامها أو تدمير متعمد لكل الأسلحة العراقية، كما تعهدت الإدارة الأميركية بالسعي الجاد لحل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي.

د. حيدر عبد الشافي وفيصل الحسيني

أثناء المساعي لعقد مؤتمر مدريد، أراد شامير أن يكون الوفد الأردني الفلسطيني مشتركاً، لكنه بدل أن يطمس الوفد الفلسطيني تحت جناح الوفد الأردني حصل العكس تماماً بفضل الحكمة الأردنية التي فتحت المجال تماماً للوفد الفلسطيني، وكان الدكتور عبد السلام المجالي على توافق وتواصل مع الدكتور حيدر عبد الشافي. لكن شامير نجح في منع مشاركة أي مسؤول من المنظمة في الوفد ورفض أن يترأسه فيصل الحسيني. كانت معضلة تشكيل وفد الداخل الفلسطيني معروفة منذ زمن، وتم التعامل معها من قبل الرئيس الفلسطيني بتفهم حذر، إذ لم يرغب في وجود أكثر من قيادة خصوصاً إذا فشلت المفاوضات. جاء مؤتمر مدريد تطبيقاً للالتزام الرئيس بوش للعرب بأمرين، الأول أنه سيكتفي بإنهاء الاحتلال للكويت ولن يدمر الجيش العراقي، والثاني أنه سيدفع بالحل السلمي وذلك إذا تعاونوا معه في تشكيل تحالف عربي دولي عسكري لتحرير الكويت من الجيش العراقي، وكان الأردن الدولة العربية الشرق أوسطية الوحيدة التي لم تشارك في هذا التحالف. (سعود بوش الابن لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣). وأعلن الرئيس بوش في خطاب أمام الكونغرس في آذار/ مارس ١٩٩١ وبعد دحر الجيش العراقي عن الكويت وعدم ملاحقة قطاعه في الأراضي العراقية، أنه قد حان موعد التوصل إلى حل سلمي في الشرق الأوسط. قال: «آن الآوان لإنهاء النزاع في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الانسحاب مقابل السلام، الذي ينبغي أن يوفر الأمن والاعتراف بإسرائيل واحترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين».

عندما كنت صبياً وقبل نكسة حزيران ١٩٦٧ كان الدكتور حيدر عبد الشافي صديقاً لوالدي، وقد زارنا مراراً في البيت، وقام والدي بدعم حملته الانتخابية لعضوية المجلس

التشريعي في قطاع غزة وفاز آنذاك برئاسة المجلس. أثناء دراستي في ألمانيا طوال عقد السبعينيات تواصلت مع الدكتور حيدر وكنت أجمع له صناديق الأدوية وأرسلها إلى الهلال الأحمر الذي كان يترأسه، وحين انتقلت إلى العمل في لندن كنا نتزاور كلما حضر إلى بريطانيا، وللرجل دور سياسي قديم غني عن التعريف، وهو من مواليد غزة في عام ١٩١٩ ودرس الطب في الجامعة الأميركية ببيروت. إلى جانب نشاطات سياسية واجتماعية جمّة، شارك مع أول وفد فلسطيني يزور البرلمان البريطاني قبل النكبة لشرح قضية فلسطين. هكذا خطر لي أن الرجل هو المرشح الأفضل ليتّأس وفد فلسطين في مؤتمر مدريد، خصوصاً وأن إسرائيل كانت مصرة على رفض ترأس فيصل الحسيني للوفد. أرسلت فاكساً إلى الختیار اقترح عليه الفكرة، واتصلت فوراً مع الدكتور حيدر هاتفياً وأبلغته أنه المرشح الأول لرئاسة الوفد. تمنع الدكتور بشدة وطالبنّي إذا كان عندي خط مع الرئيس أن أبلغه برفض الفكرة. هكذا أبلغت الختیار في اليوم التالي أن الدكتور يرفض الفكرة، فكتب لي إبلاغه أنه لا مهرب من التكليف. بعد يومين وافق الدكتور حيدر على الفكرة بعد أن كلف الختیار الدكتور نبيل شعت بإقناعه، وقال لي لاحقاً إن شعت أغلق عليه جميع المنافذ فوافق. انتهزت الفرصة وأرسلت إلى الختیار فاكساً بقائمة مرشحين من قطاع غزة يصلحون للمشاركة في الوفد الفلسطيني، وقد انضم بعضهم إلى الوفد بالفعل وأصبح صائب عريقات لاحقاً يُمّازح بالقول: إن جماعة غزة سيطروا على الوفد. كان المفترض أن تتشكل لجان مختصة فلسطينية إسرائيلية لمناقشة قضايا اللاجئين والمياه والحدود، ولذلك استبقت الأحداث وبحث عبر أصدقاء عن مختصين في هذه الأمور من الداخل الفلسطيني واستشرت بعضهم لأرشحهم للوفد، وهذا ما حصل في حينه عبر تعيين من الرئيس عرفات.

أرسل الختیار وفداً من تونس إلى مدريد، ولكن التوافقات السابقة لعقد المؤتمر حتمت عدم الظهور لأي عضو من المنظمة أو الاقتراب من فندق وفد الداخل أو زيارة قاعة المؤتمر، أو إبداء أي تصريح سياسي أو إعلامي. انشغل وفد تونس في مناقشة الخطاب الذي سيلقيه الدكتور حيدر، وأصبحوا يجتمعون ويغيرون في المحتوى ويعيدونه إلى أصله. كانت المشكلة شكلية تماماً؛ فالرئيس يتخوف من استقلالية وفد الداخل وتحوله إلى قيادة

بديلة، ولذلك وجب إفهامهم من أين تأتي الأوامر، ولم يكن الوفد بحاجة إلى إعلاميين من تونس أو مفكرين ومحاورين، وقد أبلوا إعلامياً وسياسياً بما يفوق أي تصور، ولم يكن هناك من يتنكر لدور المنظمة ورئيسها. وبالرغم من المنع كان الدكتور نبيل شعت يحضر إلى فندق الوفد ويجتمع مع فيصل في غرفته ويغادر الفندق علناً، ولكنه لم يكن يجالس أعضاء الوفد في القاعات المفتوحة للفندق.

قبل الانطلاق في اليوم الأول من الفندق إلى القصر الملكي حيث يعقد المؤتمر، جلس الدكتور حيدر يتناول قهوة الصباح بينما اصطف أعضاء الوفد أمام فيصل الحسيني يستمعون إلى التعليمات والتوصيات بينما الكاميرات تصور الموقف. كان فيصل يريد إغاطة شامير وإفهامه أنه رئيس مشترك للوفد حتى لو لم يذهب إلى قاعة المؤتمر. تحرك أعضاء الوفد إلى باب الفندق يحيط بهم شباب حضروا معهم من الداخل، فقلت لفيصل حبذا لو وضع صائب حطة على كتفه. على الفور طلب فيصل من أحد الشبان إعطاء صائب حطته، هذه الحطة قال عنها صائب لاحقاً: إنها تخص أباه وجلبها خصيصاً لتسجيل هذا الموقف. كادت هذه الحطة أن تُخرج شامير من المؤتمر لأنها رمز فلسطيني. كانت المفاجأة الأكبر في المؤتمر رصانة خطاب الدكتور حيدر بإنكليزية جلية. أكد حيدر وحدة الشعب الفلسطيني وانتقد محاولة إلغاء دور فلسطيني الخارج، وأكد أن قيادتنا ومرجعيتنا واحدة موحدة. أما بهدلة شامير فجاءت من الوفد السوري إذ عرض فاروق الشرع ملصقاً بريطانياً قديماً عليه اسم وصورة شامير كونه إرهابياً مطلوباً للعدالة. جاء خطاب شامير أيديولوجياً توراتياً وطالب بالسلام مقابل السلام ولم يتطرق إلى اسم فلسطين أو شعبها أو منظمة التحرير أو الشكل المتوقع لهذا الحل السلمي، وبالطبع طالب بشجب ميثاق منظمة التحرير وبملاحقة كل من يطالب بإبادة إسرائيل.

كنت قبيل المؤتمر وأثناءه على تواصل مع عدة محطات تلفزيونية، أسهل لهم اللقاءات مع رئيسي الوفد وأمدهم بما يلزمهم من معلومات، وكان الكثير منهم يستغرب العلاقة مع الدكتور حيدر نظراً إلى فارق السن بيننا. بالطبع كنت يوماً أرسل فاكساً للخيار أوضح له أجواء المؤتمر ونفسية الوفد وأذكره أن الجميع هنا يفتقدونه. لم يكن هناك أي

مبرر لتخوف الرئيس، إذ كان الجميع يعلم أن هذا مؤتمر خطابات للوفود وتسجيل مواقف، وأن المحادثات الفعلية ستكون في موقع آخر لاحقاً، وأنه هو الذي سيعين أعضاء الوفد وأعضاء اللجان، لكن نخبة ممن حوله كانوا يُلحون عليه باستمرار ويرهبونه أن وفد الداخل قد يوافق على أشياء أقل مما تقره سياسة المنظمة. أخبرني وفد القناة الرابعة أن مصادرهم في واشنطن تقول بعزم إرسال الإدارة دينس روس إلى تونس ليجري محادثات مع الرئيس. رأيت في ذلك إهانة متعمدة أن يرسلوا موظفاً صغيراً بينما الرؤساء يتفاوضون في مدريد، فأرسلت إلى الختبار فاكساً بالخبر قبل إشهاره ونصحته بعدم استقباله عندما يحضر.. وهذا ما حصل بالفعل.

مثل الدكتور حيدر، كان فيصل الحسيني على اقتناع أن إسرائيل لا تريد السلام، وبالرغم من هذا الاقتناع وعلى أثر الانتفاضة السلمية الطويلة التي ضاع تأثيرها بسبب احتلال الكويت ثم حرب تحريرها، لم يكن بوسع فلسطيني عاقل أن يرفض فكرة الحوار مع إسرائيل من أجل السلام، خصوصاً بعد الضغط الشديد من الرئيس بوش ووزير خارجيته بيكر على إسرائيل وتجميد الدعم لأول مرة. التطورات الدولية والإقليمية ساهمت في خلق بيئة مواتية للبدء في هذه المفاوضات، وخصوصاً بداية وضع دولي جديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وفقدان الدول العربية لمن يسلحها ويتحالف معها، ثم جاءت حرب الخليج الثانية التي أنهت القوة العراقية وهي الوحيدة الباقية لتهدد إسرائيل عملياً، وهناك الانقسام العربي، والضغط على منظمة التحرير ومحاربتها مالياً، وبالطبع الضغوطات الأميركية التي مارسها جيمس بيكر بدعم تام من الرئيس بوش على إسرائيل. لقد استجاب شامير لطلب واشنطن في مطلع العام بعدم الرد على الصواريخ العراقية التي أطلقت على تل أبيب، وتجاوبت الإدارة بالمقابل مع طلبات شامير بصدده شروطه لمؤتمر السلام، كان المهم أن تشارك إسرائيل، إذ لا سلام بدونها، ولم يكن بوسع العرب والفلسطينيين رفض فكرة السلام كونهم على اقتناع بكذب شامير، بل وافق العرب والفلسطينيون على مبدأ الأرض مقابل السلام، أي إعادة إسرائيل للأرض المحتلة ومنحها بالمقابل السلام!! وأراد شامير السلام مقابل السلام. كان الموقف الأميركي الضاغظ على إسرائيل فريداً في نوعه، وبسبب هذا

الضغط سقطت حكومة شامير حين تخلت أحزاب اليمين عن الليكود لرضوخه للضغط ولجنوحه للسلم، ونجح حزب العمل بقيادة رابين وبيرس في انتخابات كنيست مطلع ١٩٩٢. لكن بوش هو الآخر سقط في محاولة تجديد ولايته للرئاسة بعد شهر من سقوط شامير، فقد انتقم يهود أميركا منه، وشنوا عليه حملة إعلامية أنزلت شعبيته من ٧٠ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة رغم إسقاطه للاتحاد السوفياتي وتحرير الكويت ووضع الشرق الأوسط على طريق السلام.. لكنه تجرأ على وقف المعونة لإسرائيل وإرضاخ حكومتها وجرجرة شامير إلى مؤتمر مدريد.

اعتقل فيصل الحسيني لمدة عامين أثناء الانتفاضة الأولى، والتقيته لأول مرة في لندن بعد الإفراج عنه. تحدثنا عن ظروف الانتفاضة وأوضاع المعتقلين وأهمية دعمهم عينياً في السجون، وانتهزت الفرصة ولفت نظر فيصل إلى تقصيره في التعامل مع أوضاع غزة، ووعد بزيارات إضافية لمناطق عدة في القطاع، وبالفعل لم يتوان عن ذلك عندما عاد إلى الأرض المحتلة. في نهاية اللقاء الأول في لندن، همس لي مرافق فيصل بضرورة دعم المساجين، وكان هذا طبيعياً جداً خصوصاً وأنه خارج تواء من المعتقل.. أخبرته بالاستعداد وبعوض ما فعلته بهذا الصدد عن طريق فريق محامين في الأرض المحتلة. تصافحنا للمرة الثانية في المجلس الوطني الذي حضره سراً في الجزائر، ولم يبق الأمر سراً بالطبع، واعتبرته إسرائيل على أثرها عضواً في المنظمة. ثم التقينا مجدداً في مدريد، وبعد ذلك في واشنطن عندما انتقلت المفاوضات الثنائية الإسرائيلية الفلسطينية إلى العاصمة الأميركية، وذهبت اللجان الفنية للحوار في موسكو.

مفاوضات مدريد - واشنطن - أوسلو

- تحدد الموقف الفلسطيني من المفاوضات، في بيان المجلس الوطني الفلسطيني لدورة انعقاده العشرين التي عقدت في الجزائر في ٢٨ / ٩ / ١٩٩١، والذي أيده ٢٥٦ عضواً وعارضه ٦٨ عضواً وامتنع عن التصويت ١٢ عضواً، وجاء فيه:
- ١- الموافقة على المشاركة في المؤتمر الدولي بشرط أن ينعقد على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، أي الأرض مقابل السلام.
 - ٢- أن يُعرّف المؤتمر بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة، وحق اللاجئين في العودة.
 - ٣- أن تتعهد إسرائيل بالانسحاب من القدس الشرقية.
 - ٤- أن توقف إسرائيل إنشاء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية.
 - ٥- أن يُعطى لمنظمة التحرير الحق في تعيين أسماء الوفد الفلسطيني المفاوض.
- في المقابل كان الموقف الإسرائيلي كالتالي:
- ١- أن يؤدي المؤتمر إلى عقد مفاوضات مباشرة ثنائية بين إسرائيل والدول العربية.
 - ٢- أن لا تؤدي عملية التسوية إلى قيام دولة فلسطينية، وأن يكون الوفد الفلسطيني من شخصيات من سكان الضفة الغربية وغزة، وأن توافق إسرائيل على أسماء الوفد الفلسطيني، وعدم مشاركة فلسطينيين من القدس الشرقية.
 - ٣- ترفض إسرائيل أي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.
 - ٤- أن يكون قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ هو أساس التفاوض.
 - ٥- أن تكون المرحلة الأولى من المفاوضات مع الفلسطينيين، على أساس الحكم الذاتي،

وبعد ثلاث سنوات تبدأ مفاوضات نهائية حول الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة.
(ولم تتطرق إسرائيل إلى فكرة دولة فلسطينية).

٦- أن يعيد الاتحاد السوفياتي علاقاته الدبلوماسية المقطوعة منذ عام ١٩٦٧ مع إسرائيل.
(كثمن فوري لإشراكه في المفاوضات).

جاءت مواقف الطرفين تلك على أثر مفاوضات أميركية مع كل منهما لأكثر من ستة أشهر، ووافقت الولايات المتحدة في نهاية اتصالاتها على إرسال تعليمات إلى الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني قبل انعقاد المؤتمر، أن التفاوض سيكون على أساس التعهدات التالية:

١- التسوية يجب أن تكون على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨،
ومبدأ الأرض مقابل السلام.

٢- الهدف الأساسي من المفاوضات هو إرساء سلام حقيقي وتوقيع اتفاق سلام وإقامة
علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والدول العربية.

٣- المفاوضات بين الأطراف سوف تكون مباشرة.

٤- أي طرف لن يُجبر على التفاوض مع من لا يرغب في التفاوض معه.

٥- الولايات المتحدة لا تؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

٦- الولايات المتحدة لا تؤيد الربط بين المفاوضات في المسارات المختلفة، تتم
المفاوضات بسرعة من أجل التوصل إلى اتفاقيات.

٧- تؤيد مشاركة الفلسطينيين في المؤتمر عن طريق وفد أردني - فلسطيني مشترك، بشرط
أن يكون الفلسطينيون من الداخل.

بعد أيام الخطب في المؤتمر باشرت إسرائيل بوضع العراقيل، فطالبت بعقد
المفاوضات في إسرائيل والدول العربية بالتناوب، وذلك لفرض التطبيع منذ البداية، في
المقابل طالبت الدول العربية بعقد المفاوضات في مدريد، وطالبت سوريا بوجود رقابي
أميركي سوفياتي في المفاوضات الثنائية مع إسرائيل التي رفضت ذلك بالطبع لأنها لا تريد
أن يشهد الغير مفاوضاتها. في النهاية اتفقت الأطراف على عقد المفاوضات في واشنطن بعد

أسبوعين، ثم تعثرت الأمور، وعقدت الجولة الأولى في العاصمة الأميركية في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ وكانت جولة إجرائية لأن الوفد الإسرائيلي رفض التفاوض مع وفد فلسطيني منفصل عن الوفد الأردني.

جلس كل من الوفدين في قاعة منفردة يربطهما ممر في طرفيه ماكنات إعداد القهوة. الوفد الإسرائيلي يرفض التفاوض إلا بحضور وفد أردني فلسطيني مشترك، بينما لا يوجد في قاعتنا سوى الوفد الفلسطيني. مر اليوم وكل من الوفدين ينظر إلى الآخر عبر الزاوية. كتبت الصحف في اليوم التالي: إن المفاوضات متعثرة ومتجمدة، لكن مندوب القناة الرابعة البريطانية سألني وقال في تقريره لمستمعيه إن المفاوضات جارية، ولكن انقضى يومها الأول في محاولة جس نبض الأطراف بعضها لبعض، وهذا بمثابة تفاوض. أثناء تناول العشاء وأحياناً أثناء الإفطار كنت أخصص للدكتور حيدر عبد الشافي ما تكتبه الصحافة من أخبار وتحليل يتعلق بوضعنا. في اليوم التالي للتفاوض لم يتحمل أحد شباب الوفد الفلسطيني صبراً فاتجه إلى ماكنة قهوة الوفد الإسرائيلي، ولكن نودي عليه فعاد بدون قهوته وتم تأنيبه. (هو اليوم وزير مقرب عند الرئيس أبو مازن). مساء الخميس أبلغ الوفد الفلسطيني أن نظيره الإسرائيلي مستعد للعمل صباح الجمعة وسيعطل بقية النهار ويوم السبت، فأبلغ الدكتور حيدر الأميركيين أن الجمعة عطلتنا طوال النهار ولا جلسات فيها. في الظهر تحرك الدكتور إلى جامع واشنطن لصلاة الجمعة، فلحقته الطواقم الإعلامية، وبالطبع لحقت بهم السيدة حنان عشراوي ودخلت إلى الجامع وانضمت إلى الدكتور ورجال الوفد للإجابة عن الأسئلة...

ما اتضح لاحقاً أن الخيار قد اقتنع من بعضهم بضرورة فتح خط آخر سري، مع الإسرائيليين، وكان من الواجب عليّ معرفة أو تخمين ذلك في حينه وقبل إشهاره ولكن مثل هذا لم يخطر في بالي. فقد كان بعض أعضاء اللجان الذين رشحتهم للرئيس وعينهم، يخبرونني أنهم في حيرة من أمرهم، إذ يلتقي بهم السيد قريع دورياً ويخبرهم برفض أية مقترحات من الطرف الإسرائيلي، وبلغني أن بعض مقترحات إسرائيل كانت مقبولة وضمن ما حدده الوفد كهدف، لكن قريع يطالبهم بالرفض وطلب المزيد. كانوا بالطبع ينفذون هذه

الرغبات لعلمهم أن الرئيس والمنظمة هي مرجعيتهم، ولم يخطر في بالي قطّ أنهم يجالسون قيادة حزب العمل حتى قبل هزيمة حكومة شامير. كان محمود عباس أبو مازن هو المسؤول عن ذلك الخط التفاوضي السري وقريع رجله الأول في هذه المهمة. المفارقة الكارثية أن كل خطط التفاوض التي وضعها أبو مازن وجماعته كانت مكشوفة للإسرائيليين الذين زرع جاسوسهم أجهزة تنصت في مكتب محمود عباس وفي سيارات رجال المنظمة في تونس. هكذا كان الوفد الفلسطيني يفاوض في مدريد ثم في واشنطن ويقدم تقاريره مباشرة إلى الرئيس، بينما الوفد الفلسطيني السري في أوصلو يشعر بالمهانة والمذلة، وأنهم عراة أمام الإسرائيليين الذين يعرفون كل خططهم مسبقاً ويتظاهرون بقوة التحليل والعلم. وجاءت نتيجة أوصلو دون المستوى بدرجات عما كان حيدر والوفد يفاوضون عليه في واشنطن.

إذا اعتبرنا مفاوضات مدريد هي الجولة الأولى وأن الجولة الثانية في واشنطن انتهت بدون نتائج مباشرة، فإن الجولة الثالثة عقدت في واشنطن لأربعة أيام في الفترة ما بين ١٣-١٦/١/١٩٩٢، وهيمنت عليها قضايا تصعيد الاستيطان الإسرائيلي في سلوان بالقرب من القدس، وطرد ١٢ فلسطينياً. وتم التوصل في هذه الجولة إلى الاتفاق على أن تصبح المفاوضات على مسارين: المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، ويكون الوفد مكوناً من ٩ أشخاص فلسطينيين وأردنيين (أغلبية أردنية) برئاسة د. عبد السلام المجالي. وقدم الجانب الفلسطيني في المفاوضات، مسودة جدول أعمال تتعلق بالمنظور الفلسطيني للحكومة الذاتية خلال الفترة الانتقالية.

من جهة ثانية، عقدت في موسكو، الجولة الأولى من المحادثات المتعددة الأطراف في ٢٨/١/١٩٩٢، وقاطعتها سوريا ولبنان، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من وجود الوفد الفلسطيني في موسكو، وذلك بسبب عدم إحراز أي تقدم في المحادثات الثنائية في واشنطن. وشكلت في اجتماعات موسكو خمس لجان هي:

لجنة البيئة ومنسقتها اليابان.

لجنة الأمن ومراقبة التسليح ومنسقتها الولايات المتحدة وروسيا.

لجنة اللاجئين ومنسقتها كندا.

لجنة التنمية الاقتصادية ومنسقتها الاتحاد الأوروبي.

لجنة المياه ومنسقتها الولايات المتحدة.

واتفق على أن تدير هذه اللجان الخمس لجنة التوجيه برئاسة الولايات المتحدة.

عقدت الجولة الرابعة من المفاوضات لأيام في واشنطن في ٢٤ / ٢ / ١٩٩٢، تم فيها تبادل وثيقتين رسميتين، إحداهما فلسطينية بعنوان (خطة موسعة: ترتيبات فترة الحكومة الذاتية الانتقالية، تصورات إجراءات تمهيدية وكيفية الانتخابات). شدد فيها الجانب الفلسطيني على ضرورة أن يكون قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ هو المرجعية الرئيسية للمفاوضات، وأن تكون سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية في الفترة الانتقالية طوراً مرحلياً على طريق تطبيق القرار الدولي تطبيقاً كاملاً، وممارسة الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير. والوثيقة الثانية إسرائيلية، بعنوان (أفكار من أجل التعايش السلمي في الأراضي خلال الفترة الانتقالية).

عقدت الجولة الخامسة من مفاوضات واشنطن طوال شهر في الفترة ما بين ٢ / ٢٧ - ٣ / ٤ / ١٩٩٢، قدم فيها الوفد الإسرائيلي اقتراحاً للوفد الفلسطيني بإجراء انتخابات بلدية في الأراضي الفلسطينية، وقدم الوفد الفلسطيني اقتراحاً بإلغاء الأمر العسكري الإسرائيلي رقم ٢٩١، الصادر في عام ١٩٦٨، الذي علقت بمقتضاه عمليات تسجيل العقارات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

عقدت الجولة السادسة من المفاوضات في العاصمة الأميركية في الفترة ما بين ٨ / ٢٤ و ٩ / ٢٤ / ١٩٩٢، بعد وصول إسحق رابين إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية خلفاً لشامير. قدم الجانب الإسرائيلي وثيقة جديدة بعنوان (المجلس الإداري لترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية: نظرة عامة)، لم تختلف في مضمونها عن مضمون الوثيقة التي قدمتها حكومة شامير في الجولة الخامسة. ولهذا فقد رفضها الوفد الفلسطيني، وأصر على أن يكون قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، هو المرجعية الأساسية لمفاوضات الوضع النهائي والفترة الانتقالية.

في الجولة السابعة التي انعقدت في واشنطن في الفترة ما بين ٢١/١٠-٣٠/١١/١٩٩٢، أصر الجانب الفلسطيني على الحصول على تعليمات إسرائيلية في شأن تنفيذ القرار رقم ٢٤٢، ولكن الوفد الإسرائيلي طالب ببدء المفاوضات في شأن ترتيبات الحكم الذاتي فقط، من دون البحث في الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. قدم الوفد الإسرائيلي في الجولة الثامنة والأخيرة، التي انعقدت في واشنطن في الفترة ما بين ٧-١٧/١٢/١٩٩٢، وثيقة جديدة بعنوان (توليف غير رسمي بالأفكار الإسرائيلية في شأن تصور ترتيبات فترة الحكومة الذاتية الانتقالية)، رفضها الوفد الفلسطيني لأنها بحثت في الفترة الانتقالية والحكم الذاتي الانتقالي، ولم تتطرق إلى مصير الأراضي الفلسطينية في المرحلة النهائية.

ولم تحرز مفاوضات واشنطن التي استمرت عامين، أي تقدم، إلا أن الوفد الفلسطيني استطاع أن يستقل في مفاوضاته مع الإسرائيليين عن مظلة الوفد الأردني. في نيسان/أبريل ١٩٩٣ استقال دكتور حيدر من رئاسة الوفد الفلسطيني إذ أصر على أن يشمل الاتفاق نصاً واضحاً على إزالة المستوطنات وهذا ما رفضته إسرائيل. بعد وساطات متنوعة قبل الدكتور العودة إلى التفاوض، لكنه عاد واستقال بعد شهر حين تناهى له ما يدور من محادثات سرية موازية. فبينما كانت جولات المفاوضات المتتالية جارية في واشنطن جرت اتصالات سرية عبر قناة أوسلو في النزوح بين المنظمة وشخصيات إسرائيلية رسمية، أسفرت في النهاية عن توقيع اتفاقية أوسلو في البيت الأبيض بحضور الختار ومحمود عباس وبيرس ورايين في ١٣/٩/١٩٩٣.

لا يمكن مطلقاً ومنذ اليوم الأول لأوسلو القول بأنه حسم أو فصل في أية قضية رئيسية، وبالطبع في المقدمة قضية استمرار الاستيطان الإسرائيلي الذي لم يتوقف لحظة واحدة منذ التوقيع. اتفاقية أوسلو هي نتاج محادثات سرية كان المخطط التفاوضي الفلسطيني أثناءها منكشفاً على الإسرائيليين بفضل التنصت على مكتب محمود عباس، وكان رجال منظمة التحرير متخوفين من نجاح قيادة الداخل في مفاوضات واشنطن، وبالتالي ضياع دورهم

ونفوذهم. هكذا لم يكن بوسع وفد أوصلو (مكشوف الخطط) المتلهف للنتائج إحراز أي إنجاز فعلي.

الاتفاق (أوصلو) يمثل إعلان مبادئ وتبادل رسائل هو الأول من نوعه في العلاقة بين منظمة التحرير وإسرائيل، التزمت بموجبها الأطراف بالآتي: (بالترتيب)

• التزمت منظمة التحرير الفلسطينية على لسان رئيسها ياسر عرفات بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن، والوصول إلى حل لكل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة من خلال المفاوضات، وأن إعلان المبادئ هذا يبدأ حقبة خالية من العنف، وطبقاً لذلك فإن منظمة التحرير تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وستقوم بتعديل بنود الميثاق الوطني للتماشي مع هذا التغيير، كما وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بها ومنع انتهاك هذه الحالة وضبط المنتهكين.

• قررت حكومة إسرائيل على لسان رئيس وزرائها اسحاق رابين أنه في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، الاعتراف باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات معها.

كما وجه الرئيس عرفات رسالة إلى رئيس الخارجية النرويجي آنذاك يوهان هولست يؤكد فيها أنه سيضمن بياناته العلنية موقفاً لمنظمة التحرير تدعو فيه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الاشتراك في الخطوات المؤدية إلى تطبيع الحياة ورفض العنف والإرهاب والمساهمة في السلام والاستقرار والمشاركة بفاعلية في إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والتعاون.

وينص إعلان المبادئ على إقامة سلطة حكم ذاتي انتقالي فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية) ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، للوصول إلى تسوية دائمة بناء على قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

نصت الاتفاقية، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، واللاجئون، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين. تبع هذه الالتزامات المزيد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات، مثل اتفاق غزة أريحا وبروتوكول باريس الاقتصادي التي تم ضمها إلى معاهدة تالية سميت بأوسلو ٢.

حتمية فشل اتفاقيات أوسلو

هكذا توجب على المنظمة منع المقاومة المسلحة قبل أن تتفق مع القوى المسلحة على ذلك، وتوجب على المنظمة نبذ بنود من ميثاقها تتعلق بالمقاومة وتدمير إسرائيل، وفي المقابل تعترف إسرائيل بتمثيل المنظمة (وليس قيادة أخرى) للشعب الفلسطيني.. وبالطبع تعترف المنظمة بدولة إسرائيل على ٧٨ بالمئة من أرض فلسطين. تستعد إسرائيل للانسحاب من غزة وأريحا كمرحلة أولى ويتواصل الانسحاب من الضفة تبعاً للاختبارات الميدانية خلال خمس سنوات. أثناء هذه الفترة يحق للفلسطينيين إقامة حكم ذاتي على الأراضي التي يكتمل منها الانسحاب، ويتحول الحكم الذاتي لاحقاً إلى سلطة وطنية وليس دولة ذات سيادة.

لتنفيذ ذلك يقيم مجلس تشريعي منتخب، وقوة شرطة لحفظ الأمن ومنع العمليات المسلحة، وتبقى إسرائيل مسؤولة عن حفظ الأمن الخارجي لأراضي السلطة، وبعد ثلاث سنوات تبدأ مفاوضات الوضع الدائم حول القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية.

من الجلي أن الخيار تخوف من غدر إسرائيل إذا تعاملت سياسياً مع قيادة فلسطينية غير قيادته، فوافق على محادثات أوسلو السرية الموازية لمحادثات واشنطن العلنية بقيادة من الداخل منبثقة عن إرادة الانتفاضة الأولى مباشرة. الاستجابة لشروط أوسلو وضعت الخيار في فخ إسرائيلي توجب عليه الثقة الكاملة بالإسرائيليين، وتوقع استجابة فلسطينية شعبية وحزبية لمطالب أوسلو.

استجاب اليسار الإسرائيلي للاتفاقية وعارضها اليمين، ثم صوت ٦١ عضو كنيست لمصلحتها وعارض خمسون وامتنع ثمانية عن التصويت وذلك في ٢٣ أيلول/سبتمبر

١٩٩٣. في الجانب الفلسطيني وافقت حركة فتح واعترضت حماس والجهاد الإسلامي والجهة الشعبية وبقية الفصائل لأن الأنظمة الداخلية ترفض الاعتراف بحق الوجود لإسرائيل معارضة في فلسطين. شخصيات فلسطينية عكست آراء أغلبية الناس، خصوصاً انعدام الثقة في إسرائيل وميوعة البنود وكثرة أفخاخها. لقد لخص إدوارد سعيد الموقف كالتالي: «منظمة التحرير الفلسطينية حولت نفسها من حركة تحرر وطني إلى ما يشبه حكومة بلدية صغيرة، مع بقاء الحفنة نفسها من الأشخاص في القيادة».

هكذا أصبح كل يوم تفاوض يجلب معه تجاوزات، إسرائيل تسارع في إقامة المستوطنات لفرض الأمر الواقع ولإثبات أنها غير عازمة على الانسحاب من الضفة الغربية، والفلسطينيون المعارضون تحولوا إلى عمل مسلح يقوض أهم البنود بالنسبة إلى إسرائيل. بالطبع لم يلجأ الخيار إلى الاختيار المسلح ضد معارضي بل حاول الاستفادة من هذا الضغط عليه للإسراع في انسحاب إسرائيل، لكن الأمور سارت عكس ذلك، وهذا ما كانت إسرائيل تعرفه منذ البداية فأرادوا الإيقاع بين الفلسطينيين في معارك أهلية، وتنفيس ضغط الانتفاضة والظهور أمام العالم بمظهر المحب للسلام بينما خصمهم مدمن عمليات مسلحة وقتل مدنيين.

أثناء مؤتمر مدريد للسلام طمأن شامير الإسرائيلي بأن المفاوضات سوف تستمر لأكثر من عشر سنوات. الآن وبعد أربعة وعشرين عاماً ما زالت المفاوضات تمر بمراحل نوم أو دوران حول ذاتها، بينما زحفت المستوطنات إلى معظم أراضي الضفة، ويقع قطاع غزة تحت الحصار الخانق والفصائل الفلسطينية في أشد حالات الخلاف والتشردم، والقضية شبه منسية، إذ تغرق المنطقة في كوارث من كل شكل ولون.

وقع اتفاق أوسلو في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في حديقة البيت الأبيض. في نيسان/أبريل ١٩٩٤ أضيفت أريحا إلى غزة في الاتفاق لتكونا نقاط بدء تنفيذ الاتفاقية، وتمت المفاوضات على ذلك في القاهرة، وفي ٧ أيار/مايو ١٩٩٤ تم انتشار ٦٠ مراقباً دولياً في مدينة الخليل للفصل بين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود. في الفاتح من تموز/يوليو ١٩٩٤ دخل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى غزة عبر مصر وعم الفرح والتفاؤل

بهذا الحدث وتناسى الناس لوهلة شروط الاتفاق. المادة الثالثة من الاتفاقية تنص على إجراء انتخابات عامة حرة ومباشرة لاختيار أعضاء المجلس التشريعي ورئيس السلطة. في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ تم الاتفاق بين الطرفين على البدء بالمباحثات الخاصة في القاهرة بإجراء الانتخابات بعد شهر. اتفق على الأمور بسهولة نسبية، ولكن الإسرائيليين حاولوا التخفيف من وزن الخيار إذ رفضوا منحه صفة رئيس كونه لا توجد دولة، وصار بيرس يهزأ واقترح تسمية الرئيس، بمعنى أنه ريس بحرية أو ما شابه، لكن المشكلات تم تجاوزها وتقرر أن تكون الانتخابات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وبالتالي توجب العمل بسرعة للإعداد القانوني وتجهيز القوائم للناخبين وغير ذلك.

قام سبعة آلاف مدرس في الضفة والقطاع بالانتقال من منزل إلى آخر لتسجيل المواطنين كافة الذين تزيد أعمارهم عن سبعة عشر عاماً، وذلك في الفترة الممتدة من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وحتى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وبتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ تم الانتهاء من حوسبة السجل في دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، وأعلن عن جداول الناخبين بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وتم فتح باب الاعتراض عليها من ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وبتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ نشر السجل النهائي للناخبين. في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أُعيد فتح باب التسجيل للناخبين المعتقلين في السجون الإسرائيلية، الذين تم الإفراج عنهم آنذاك. كما قامت لجنة الانتخابات المركزية بإجراء بعض التعديلات على سجل الناخبين العام في الفترة الممتدة من ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وحتى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وذلك نتيجة التغييرات السياسية التي جرت في تلك الفترة، وكان من ضمن هذه التغييرات نقل بعض مراكز الاقتراع من دائرة إلى أخرى، أو القيام بإضافة بعض أسماء المقترعين إلى القوائم.

بعد مرور عام على دخول الخيار وبضعة آلاف من مسلحي المنظمة ليقوموا بحماية الأمن وتطبيق الاتفاق، أو عزت أنا إلى فريقي الإعلامي الذي نشط في فترة الانتفاضة بإجراء استطلاع للسكان في قطاع غزة حول تقييمهم للحل وإدارة السلطة الفلسطينية للقطاع. جاءت

النتائج كارثية إلى درجة أن اكتفيت بإبلاغ الرئيس بها فقط. غالبية المستطلعة آراؤهم فضلوا عودة الاحتلال الإسرائيلي!! كتبت للرئيس بخطورة الموقف فجاء الرد «الله يسامحك، إحنا لسه بدينا؟»، بمعنى أن الإدارة حديثة العهد، ولم يمر عليها سوى عام. انتظرت عدة أسابيع وكتبت إليه مجدداً في إحداث تغيير نوعي متتهزاً للانتخابات وذلك أن يرشح معه للرئاسة نائباً للرئيس، وأن يختار مروان البرغوثي كنائب ما سيعطي الأسرى دفعة معنوية هائلة ويعيد اللحمة في الأوساط الشعبية نظراً لما تحتله قضية الأسرى من أهمية، وأيضاً للتغطية على سوء سمعة رجال المنظمة الذين دخلوا مع الرئيس وغيرهم الذين كانوا في غزة. لم يصلني أي رد من الختبار حول مقترحي هذا؛ فالرئيس مثل بقية الرؤساء العرب يخاف من وجود نائب شرعي منتخب له.

جرت انتخابات رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في الضفة الغربية وقطاع غزة بين ياسر عرفات من حركة فتح والسيدة المستقلة سميحة خليل. خضعت الانتخابات بجميع مراحلها للرقابة المحلية والدولية. فموجب المادة (١٠٣) من قانون الانتخابات، تجري جميع العمليات الانتخابية بصورة علنية ومكشوفة «لتمكين المراقبين الدوليين والمحليين من مراقبة هذه العمليات في جميع مراحلها، ولتمكين رجال الصحافة والإعلام الدوليين والمحليين من تغطية هذه الانتخابات». وتم اعتماد مئات المراقبين الدوليين والمحليين من قبل لجنة الانتخابات المركزية، التي اعتمدت المراقبين في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس. أسفرت النتيجة عن انتخاب عرفات للمنصب الذي شغله حتى وفاته عام ٢٠٠٤ وذلك بحصوله على ١, ٨٧٪ مقابل ٩, ١٢٪ للمرشحة المستقلة.

شارك د. حيدر عبد الشافي في الانتخابات لعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني، وفاز بأعلى الأصوات، واختير لرئاسة اللجنة السياسية في المجلس. لكنه انسحب بعد شهرين من المجلس على أساس أنه يستحيل على المجلس، بالنظر إلى سلطاته المحدودة، إحداث أي تغيير نحو الأفضل في وضع الفلسطينيين، ودعا إلى مزيد من الديمقراطية داخل السلطة

الوطنية الفلسطينية وإنشاء قيادة وحدة وطنية تجمع تحت لوائها كل الفصائل والتيارات. لقد رفضت حركة حماس الاشتراك في العملية السياسية السلمية، وبالتالي لم تشارك في الانتخابات، وشاركت في تنفيذ عمليات عسكرية لإثارة إسرائيل ونسف المسار السلمي، وشاركتها في هذا النهج حركة الجهاد. (لكن حماس وبعد أن كسبت شعبية هائلة بسبب العمل المسلح انخرطت في العملية السلمية وشاركت في انتخابات ٢٠٠٦ التي فاز محمود عباس فيها بالرئاسة وفازت حماس بأغلبية أعضاء المجلس التشريعي).

في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ نفذت حركة الجهاد الإسلامي عملية فدائية في بيت ليد وأسفرت عن مقتل ٢٢ عسكرياً وإصابة ١٠٨. في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر اغتالت الموساد فتحي الشقاقي مؤسس وزعيم حركة الجهاد، وذلك أثناء مروره في مالطا. العمليات الاستشهادية من الجهاد وحماس لم تتوقف طبعاً، وجاء الرد الإسرائيلي استخبارياً أيضاً باغتيال يحيى عياش «مهندس» العمليات الاستشهادية في كتائب القسام، الجناح العسكري لحماس وذلك عن طريق هاتف محمول مفخخ.

في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦ إثر تزايد العمليات الاستشهادية انعقدت قمة في شرم الشيخ باسم «صانعي السلام» لتخرج بتوصيات لمحاربة المقاومة التي نعتها بـ«أعداء السلام». وبعد شهر تماماً قامت إسرائيل بـ«عملية عناقيد الغضب»: الجيش الإسرائيلي يبدأ في قصف جنوب لبنان بالقنابل العنقودية ويقصف ملجأ الأمم المتحدة في قانا فيقتل ١٠٢ من المدنيين، وكان بيرس في منصب رئيس وزراء إسرائيل. بعد أقل من أسبوعين وفي ٢٤ نيسان/أبريل المجلس الوطني الفلسطيني يصوت على إلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تتعارض مع الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير.

لم تكن إسرائيل بحاجة إلى مبررات حتى تواصل سياسة القمع والاستيطان، لكنها بالطبع استفادت من توصيات محاربة المقاومة وأعلنت في ٢٠ أيلول/سبتمبر عزمها بناء ٢٠٠٠ منزل في مستوطنة بالضفة وكأنها توسعة فقط وليست عملية استيطان جديدة، وبالطبع اندلعت مواجهات شعبية إثر ذلك، وساءت صورة السلطة الفلسطينية. بعد خمسة

أيام جاءت هبة النفق حين استفزت إسرائيل الشعب الفلسطيني بافتتاح نفق سياحي تحت الأقصى، وقتل ٨٤ من المنتفضين وجرح المئات غيرهم.

لم ينقض عام ١٩٩٦ إلا بمواجهات جديدة إثر أمر رئيس الوزراء الجديد نتياهو في ٢ كانون الأول/ ديسمبر بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية على الحدود مع الأردن لعزل الضفة، وفي ١١ كانون الأول/ ديسمبر أعلنت حكومته الموافقة على مشروع بناء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية في جبل أبو غنيم، ما تسبب في غضب الشارع الفلسطيني والعربي واندلاع مواجهات مع الجيش الإسرائيلي، وكان فيصل الحسيني يقود على الأرض الحركة الشعبية المقاومة للاستيطان، وقد تعرض للضرب من قوات الاحتلال. (لقد صمد فيصل أمام الاحتلال، في المعتقلات، والصدام اليومي التكتيكي فكراً وعملاً، وكان المرشح الأول لتولي القيادة بعد الرئيس عرفات، ولكن المنية وافته أثناء زيارة للكويت يوم ٣١ أيار/ مايو ٢٠٠١ إذ كان يسعى لإصلاح العلاقات الكويتية الفلسطينية).

في ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٧ فجر استشهادي فلسطيني نفسه في مقهى بتل أبيب وقتل ثلاثة وجرح العشرات. لم تتوقف العمليات الاستشهادية والقمع الإسرائيلي المباشر أو ملاحقة القيادات الفلسطينية بالاغتيالات. بعد أربعة أشهر على تفجير تل أبيب حاولت عناصر من الموساد اغتيال خالد مشعل القيادي في حماس عن طريق حقنه بمادة سامة سرية في عمان، وقد أصر الملك حسين رحمه الله على جلب الدواء لخالد من إسرائيل فوراً وحمل نتياهو مسؤولية الحدث والتأجج. نجا مشعل من الموت واضطر نتياهو أيضاً إلى إطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين من الاعتقال كئمن لاستمرار العلاقات الأردنية الإسرائيلية، لكن الطيران الإسرائيلي سيعود ويقتل الشيخ بعد ست سنوات.

في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٧ حدثت عملية فدائية مزدوجة في سوق القدس أدت إلى مقتل ١٣ وجرح حوالي ١٥٠ آخرين وأعلنت حماس مسؤوليتها وتبع ذلك عدة عمليات، وقد أطلقت إسرائيل بعد شهرين أعيرة نارية ومطاطية على متظاهرين فلسطينيين في الخليل يحتجون على سماح الجيش لمستوطنين باحتلال بيوت في الخليل وعجزت قوات الرقابة الدولية في الخليل عن أي فعل سوى الرقابة وكتابة تقارير لاحقة. في العام التالي، ١٩٩٨ لم

تتوقف المواجهات في الخليل وغيرها، وفي نهاية العام حجب الكنيست الثقة عن نتنياهو لفشل سياسته وفاز أيهود باراك عن حزب العمل.

في ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٠٠ انسحبت القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان وفشلت نظرية الحزام الأمني وانتصرت المقاومة إذ انسحبت إسرائيل بدون مفاوضات أو شروط. في ١١ تموز/ يوليو من ذات العام عقدت قمة كامب ديفيد بين الرئيس عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك برعاية الرئيس الأميركي بيل كلينتون.

الختيار وسيف القدس

مع هزيمة نتياهو وسياسته وانسحاب الاحتلال من جنوب لبنان ساد بعض التفاؤل والأمل بجدية أيهود باراك واستغل الرئيس كلينتون الفرصة ودعا إلى مفاوضات مغلقة في كامب ديفيد (تيمناً) بمفاوضات السادات - بيجن برعاية الرئيس كارتر في ذلك المنتجع الرئاسي. كانت الفترة المحددة لإتمام اتفاق أوسلو (خمسة سنوات) قد انتهت ولم يتحقق شيء يُذكر من الاتفاق، لهذا جاءت فكرة لقاء القمة الثلاثي في الكامب للاتفاق على قضايا الحل النهائي، أي الحدود والقدس واللاجئين والمياه وغير ذلك، أي لسحب الأمر من يد المفاوضين واللجان وإيداع القرار للقيادات السياسية. دامت القمة لأسبوعين، وكاد باراك أن يموت خنقاً، إذ كان يأكل الفستق ويرمي الحب في فمه من مسافة فأغلقت إحداها طريق التنفس وبدأ يتلوى وسط ذهول الحضور حتى أنقذه أحد حراسه بالضغط على صدره بعد أن ضمه من الخلف.

فشلت القمة وأشاع الإعلام الإسرائيلي والغربي أن عرفات هو الذي أفلسها، وأن العرض الإسرائيلي كان سخياً، وبالتالي فالفلسطينيون يرفضون السلام والاعتراف بإسرائيل. كانت الخطة الأميركية الإسرائيلية في القمة كالتالي:

موافقة إسرائيلية على إقامة الدولة الفلسطينية على حوالى ٩٤٪ من مساحة الضفة (عدا القدس ومحيطها) إضافة إلى كامل قطاع غزة بشرط أن لا تتمتع هذه الدولة بجيش وأن يسمح لقوات الاحتلال بالوجود في أراضي الدولة الفلسطينية وأجوائها. سيبقى قطاع غزة منفصلاً جغرافياً عن الضفة التي ستقسم بدورها إلى عدة أجزاء ترتبط بعضها ببعض عبر ممرات آمنة تحت شروط الاحتلال. يأخذ الفلسطينيون سيطرة على المعابر مع مصر والأردن تحت رقابة إسرائيلية.

الأمر المعقدة كانت تشمل، رغبة إسرائيل الاحتفاظ بمنايع المياه مع إعطاء الفلسطينيين حصة مزاجية. ترفض إسرائيل تحمل مسؤولية التهجير والتشريد التي أحدثتها منذ النكبة، وتوافق على عودة ١٠٠ ألف لاجئ كحالات إنسانية، وتسمح للدولة الفلسطينية باستقبال نصف مليون لاجئ من الخارج فقط، وذلك بالتدريج أيضاً ومن أصل أكثر من خمسة ملايين لاجئ. إقامة صندوق دولي لتعويض اللاجئين ويستعمل أيضاً لتعويض اليهود الذين غادروا الدول العربية بعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨. أما القضية المستعصية فكانت بالطبع القدس إذ طالبت إسرائيل بضم القدس بما فيها القديمة التي تضم الأقصى مع السماح للمسلمين بزيارة المسجد وهذا ما رفضه الرئيس الفلسطيني بتاتاً.

القدس بالنسبة إلى الفلسطيني والعربي خط أحمر لا يمكن اجتيازه، أما بالنسبة إلى الرئيس الفلسطيني فهو طريق مُحرم لا يمكنه حتى مجرد التفكير في السير عليه. كنت أعرف ذلك، وتأكدت أن مفاوضات الكامب سوف تفشل مهما عرضوا على الختیار إذا كان الثمن هو القدس. النرجسية العربية لوحدها تمنع تنازل أي قائد عن القدس، فلا أحد هنا يريد أن يكون أقل شهامة من صلاح الدين الأيوبي. وأتذكر تماماً أثناء اللقاء مع الختیار في تونس وحديثنا عن الموقف العربي وتقنين الدعم للمنظمة قوله إن لديه السلاح الرادع لأي زعيم عربي ولن يتردد في استعماله عند الضرورة، وهو سيف القدس. كان هذا يعني أن اتهام الختیار لأي قائد عربي بخيانة القدس ستكون ضربة نهائية أبدية.. وبالتالي كان أي تراجع ذاتي عن السيادة في القدس من سابع المستحيلات.

هكذا فشلت القمة، إذ أصر كل طرف على سيادته على القدس القديمة، وأيضاً تسبب في الفشل مخطط إسرائيل لتقسيم الضفة وعدم احترام قرارات دولية بصدد اللاجئين، واغتاظ الرئيس الأميركي من عناد الختیار وشنوا عليه حملة شعواء عربياً ودولياً.

بعد عام تقريباً من فشل قمة الكامب الثلاثية وشن حملات الضغط والاتهام للقيادة الفلسطينية وتحميلها مسؤولية إفسال السلام، وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ضربت طائرات مدنية برجي نيويورك وبنية البنتاغون في واشنطن وتسببت في قتل عدة آلاف من الأميركيين. هكذا ارتاحت إسرائيل من أي ضغوط أميركية، إذ اتهم العرب بهذه العملية

الإرهابية وبدأت سياسة انتقام أميركية دمرت أفغانستان ثم العراق وما زالت قائمة للآن بعد أن خربت عدة دول عربية، وتسعى حملة الانتقام هذه لإعادة العرب إلى الخيام والتشرد وتفرد إسرائيل في المنطقة.

المقالات التالية تقدم تحليلاً ورأياً، وبالطبع تذكيراً بمجريات الأمور، وقد نُشرت تباعاً في جريدة «الشرق الأوسط» اللندنية بشكل أسبوعي للسنوات الأربع الأخيرة من حياة الرئيس الفلسطيني وذلك من تاريخ ١-٨-٢٠٠٠ حتى محاصرة شارون لمقر الختیار في رام الله، ودفع من دس له السم واستشهاده في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. غالبية المقالات تدور حول الوضع الفلسطيني، وقلة منها حول الوضع العراقي قبيل وأثناء الاحتلال الأميركي، كما أزيلت بعض المقالات الأسبوعية التي كانت حول أمور أخرى. المحزن أنه بالرغم من مرور سبعة عشر عاماً بين آنذاك والآن، ما زالت القضايا ذاتها قائمة والأخطاء تتكرر، والتعامي عن النصح يتعاضم، والأوضاع تزداد كارثية على العباد والبلاد.

البدائل الفلسطينية بعد نهاية أوصلو

تصريحات الرئيس كليتون حول القدس وضد الفلسطينيين بعد كامب ديفيد الثاني، هي التي قادت مباشرة إلى موقف الحاخام يوسف العنصري ضد الفلسطينيين والعرب. ومواقف كليتون وتصريحاته هي التي قادت أيضاً، هذا الأسبوع؛ إلى حديث مجلس الحاخامات عن مناقشة احتمالات إقامة كنيس في الحرم القدسي الشريف. كان الرئيس الأميركي قد طلب من الرئيس الفلسطيني في الكامب التنازل في القدس بما يسمح لليهود بالصلاة في ساحة الحرم وإقامة كنيس كذلك، وتؤكد لاحقاً أن هذا الأمر كان من مطالب إسرائيل، ولأن عرفات رفض، شن كليتون حملة شعواء فقال إنه سينقل السفارة الأميركية إلى القدس هذا العام، وأشار إلى قدسية القدس لليهود والمسيحيين بينما هناك أماكن أخرى مقدسة للمسلمين، ثم طالب بعدم اتخاذ مواقف أحادية وهدد بالعواقب إذا أعلنت دولة فلسطينية... يمكننا منذ الآن حسم القول بأن كليتون لن يهدد مجلس الحاخامات لو اتخذوا قراراً من طرف واحد هو عملياً من أخطر القرارات التي يمكن اتخاذها في أي عصر، ولن يمنع الدعم والمال عن إسرائيل وهو يرى ويسمع ما قاله الحاخام يوسف من تحريض... في مثل هذه الأجواء التي خلقها كليتون وكأنه يطالب المتطرفين بتلك الأفعال والأقوال، فإنه يعقد عملية السلام أصلاً ويعيق عمل صديقه باراك، ويبدو أن هدف كليتون الوحيد أصبح إنجاح زوجته في الانتخابات ليكفر عن إساءته لها في قضية ليونسكي.

كان الفلسطينيون أول من اخترع اصطلاح معارضة التغييرات من طرف واحد، واستعمل هذا الاصطلاح في كل الاتفاقيات، ولكن إسرائيل نسفته كل يوم بتغيير في المستوطنات وفي القدس وفي الاعتقالات والإجراءات الأمنية، وكانت واشنطن ترد على الشكاوى والتظلمات الفلسطينية بأنها تريد الحفاظ على دور الوسيط النزيه، ولا داعي

لتكبير الأمور وسنميل إلى جانبكم أيضاً عند الضرورة... وعندما فشل الكامب كما يقال (كل جماعة الكامب يرفضون صفة الفشل لما حدث)، ولاح في الأفق احتمال إعلان دولة فلسطينية، وجدنا أن هذا عمل من طرف واحد سيتم منعه وردعه وعقابه، وإقامة جبهة عربية وإسلامية وعالمية ضده بقيادة كلينتون الذي سعر الصراخ العنصري في إسرائيل وفتح المجال للحديث حول بناء الهيكل. إضافة إلى التملق الأخرق السابق لليهود، نجد الإدارة الأميركية تفتح مجالات استخدام تشريعاتها لتمرير مطالب تعويضات لليهود عبر العالم، ومن يخالف فعليه التعامل مع التشريعات الأميركية من حجز نقود وخسارة دعم وتهديد سافر... استخدم ذلك ضد دول أوروبية حليفة لواشنطن، وضد دول محايدة مثل سويسرا، وها هم يلوحون به ضد الدول العربية... ليس من باب الحل السلمي أو حتى من باب تفسيرهم للقرار ٢٤٢ بأنه لتعويض اللاجئين العرب واليهود، بل يدخلون من باب التشريع والدعم الأميركي مباشرة وكأنهم لا يتوقعون السلام ولا ينتظرونه. (كان ولا يزال من الأفضل لنا كعرب إعلان قبول ومطالبة بعودة كل يهودي عربي إلى بلاده وإعادة أملاكهم إليهم). إلى جانب المواقف الأميركية والإسرائيلية السافرة هناك التمييز أيضاً في الرؤية بين العربي والإسرائيلي... لو تحدث عربي بعنصرية الحاخام لقامت القيامة، وخطر أقواله أنها بمثابة وصايا دينية لليهود لديهم سبعة عشر صوتاً في البرلمان الذي يضم أناساً أشد منهم تطرفاً في دولة نووية يمكن أن يصبح أحد أنصار الحاخام رئيساً لوزرائها، فماذا قال يوسف؟: أبناء إسماعيل جميعاً شريرون وملعونون. كلهم كارهو إسرائيل. واللّه سبحانه وتعالى نادم على أنه خلق هؤلاء الإسماعيليين وفي كل يوم يقول: ليتني لم أخلقهم. أليست هذه دعوة باسم الرب للقتل والإبادة؟

الولايات المتحدة وإسرائيل تنظران إلى الحل السلمي على أنه سلام سادة وعبيد. على الفلسطينيين أن يتنازلوا لإسرائيل ويقروا لها بما تريد من شرعية، وعلى العرب أن يشجعوا إخوتهم على الرضوخ، وأن يتقبلوا هم أيضاً إسرائيل بشكل مميز وتنازلات لن تنتهي وضمانة أميركية. إن التمييز سيبقى لأجيال وكأنه بين التخلف والتقدم، وبين الديكتاتورية والديمقراطية. إن الأخطاء العربية الرسمية والفلسطينية الأكثر منها، التي قادتنا إلى هذه

الأوضاع، تحتاج إلى صفحات أوسع لإيجازها... لكن ما هي البدائل الممكنة الآن لتصحيح الوضع المتهرئ ولا نقول ترقيعه؟ في الشهر المقبل ستنتهي صلاحية اتفاقية أوسلو دون أن تطبق، وبالتالي فالخيار الأول إما تجديد صلاحيتها مع خطورة أن يكون العفن قد وصل إليها، وإما إعلان نهاية العمل بها، وهذا هو العمل المنطقي المطلوب. من غير الواضح إذا كانت القيادة الفلسطينية ستعلن نهاية أوسلو وتصحبه بإعلان قيام الدولة الفلسطينية حسب تفسيرها لحدود قرار ٢٤٢ في أحسن الأحوال. ولأن القيادة تهدد بالإعلان، جندت واشنطن جبهة مضادة واستعدت لاستعمال الفيتو في مجلس الأمن ضد إدخال الدولة الفلسطينية المعلنة إلى الأمم المتحدة والاعتراف الدولي بها. النتيجة قد تكون احتلال إسرائيل للمناطق القليلة التي خرجت منها، أو البقاء حيث هي وفرض حدود الدولة ضمن المساحة التي تريدها، أو على الطرف الآخر هجمات فلسطينية على الأرض المحتلة ومنها القدس لتحريرها... لا نتوقع أي وزن لفعل دولي لأن الكثير من الدول تطالب بالتروي وعدم إعلان الدولة، ولو من باب تهربها من المسؤولية وليس رضوخاً للضغط الأميركي. لكن خيار الدولة برمتها والذي كان قائماً قبل الكامب ليس الخيار الوحيد أمام الفلسطينيين، وقد لا يكون الخيار الأفضل في ظل التطورات، وضمن آفاق النتائج المتوقعة... وإذا اتخذ ذلك القرار يجب أن يفهم الجميع أن ثمنه سيكون غالباً جداً جداً، وأن القصة ليست إعلاناً والسلام وإنما بداية لنضال على الأرض. الخيار الثاني هو إعلان نهاية صلاحية أوسلو، وتأكيد عدم جدوى التجديد حسب التجربة، وإعلان الثبات على المسار الاستراتيجي السلمي، ولكن ضمن العودة إلى قرارات الشرعية الدولية. إعلان منسق فعال بهذا المحتوى يخلص الفلسطينيين من قيود وأوهام أوسلو دون فقدان القليل الذي أخذوه، ويجدد صداقتهم مع العالم، ويسحب البساط من تحت أقدام كليتون وهيلاري، ويفشل خطط العسكرتاريا والعنصريين في إسرائيل، ويخلق مرجعية دولية مهما ضعفت فهي أفضل من عدم المرجعية، ويُريح من مفاوضات عقيمة لأن القرارات لا تحتاج إلى أكثر من التطبيق كما في حالة الجنوب اللبناني، وبعد التطبيق توقع معاهدات السلام وحسن الجوار... نقصد بالشرعية القرار ١٨١ الذي قامت عليه إسرائيل

ويعترف العالم بحدودها ضمنه، وقرار حق العودة والتعويض المكمل لقرار التقسيم... ولا نقصد حتماً العودة إلى قرار ٢٤٢ الترقيعي والفرعي أصلاً.

هناك بديل آخر يمكن للقيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني اللجوء إليه، وهو إعلان قبول مبدأ دولة واحدة من النهر إلى البحر بحقوق وواجبات متساوية ومعاملة متعادلة تماماً بين المواطنين دون تمييز في الدين والعرق، وحقوق متساوية لليهود واللاجئين الفلسطينيين بحق العودة والتوطين في فلسطين. الإنجاز الأول لهذا الخيار هو إلغاء بند الابتزاز الذي طُرح دوماً (في مقابل الدولة الفلسطينية المصغرة تنازلوا عن هذا وذلك لمنحك دولة)، فهكذا نحن لا نريد تلك الدولة الفلسطينية وإنما نريد التعايش مع اليهود ومثلهم تماماً في فلسطين كما يعيشون هم في الولايات المتحدة، ويحق لمرشح الرئاسة أن يختار يهودياً ككاتب للرئيس، فنحن نريد الإمكانيات نفسها للطرفين في فلسطين كلها سواء بأسلوب توزيع المهام، أو دورية الرئاسة ونسبية البرلمان، أو ضمن مبدأ العلمانية والمصلحة البحتة التي قد تؤدي إلى اختيار اليهود رئيساً عربياً للوزراء، أو العكس. لا أدري إذا كانت هناك خيارات أخرى سلمية مثل وضع الضفة والقطاع والقدس تحت انتداب أوروبي، وأعتقد أن خيار المطالبة بالدولة العلمانية هو الأفضل للفلسطينيين الآن ومستقبلاً، والأفضل للسلام الحقيقي وأن مجرد طرحه بجديّة ينسف الكثير من المقولات الإسرائيلية أمام العالم المتحضر الذي تعايش فيه الأديان والقوميات... في الواقع إن الابتعاد الموقت عن تفاصيل الصراع اليومي والتفكير برهنة سيشير إلى أن هذا الخيار هو الوحيد المؤدي إلى السلام. إن كل المعوقات التي قد تساق ضد هذا الخيار هي بذاتها عملياً جزء صغير من المعوقات لخيار الدولة الفلسطينية المصغرة إلى جانب إسرائيل، إذ من المستحيل أن يسود الوئام بينهما. وحتى نؤكد نهاية أو سلو فعلاً، فلا بد من خطوات مهمة منها: تسريح رسمي مشكور للفريق الفلسطيني المفاوض واختيار طاقم قانوني بوزن دولي للتعامل مع أصول الشرعية وربما بحث سبل مقاضاة إسرائيل لتهربها من القرارات، أو مقاضاة دول المجلس لتخليها عن المسؤوليات، أو ملاحقة الدول المسؤولة عن النكبة. من المهم أيضاً مهما كان الخيار

أن تتلاحم القيادة مع الشعب فعلاً أقلّه بخمسمئة طريقة. وقبل هذا وذاك تفعيل قيادة جماعية جديدة تماماً وشفافة كالبلور وبدون أي فصيل ثوري أو حزبي وبدون اللجنة التنفيذية... قيادة جماعية نصفها خبراء وبقيتها يمثلون قطاعات الشعب... ومهما كان الخيار والذي نعتقد أنه لن يكون حكيماً بالمرّة فالمطلوب الآن هو الاستعداد للدفاع عن الذات ففي ذلك مصلحة على كل الأحوال.

٢٠٠٠-٨-١

التعويض: ثمن فلسطين في عالم الاقتصاد

بين أسبوع وآخر قد نجد أنفسنا أمام أحد النقيضين، التوصل إلى حل يعتقد الكثيرون أنه شبه جاهز، أو التطاير في انفجار لا يُعرف متى سيهدأ غباره كما يتوقع أو يهدد البعض الآخر. بالنسبة إلى المواطن الفلسطيني العادي لا فرق بين النقيضين وسيكون الواحد منا كالمستجير من الرمضاء بالنار، فليس أي من النقيضين خياراً إنسانياً شبه عادل يضمن أياً من الأمان والاطمئنان... بكلام آخر، فالأيام المقبلة تضع القضية والإنسان الفلسطيني على كف عفريت، وسنحاول في عجالة استيضاح بعض ما يحمله النقيض الأول. الحل «شبه الجاهز» سي طرح قضايا كثيرة سنختار منها قضية التعويض فقط، بينما يكفي القول في النقيض الانفجاري إنه ليس في مصلحة أحد كما أنه ليس البديل الوحيد، والأفضل للمسؤولين الفلسطينيين أقله عدم الحديث في شيء لم يستعدوا له، ولم يثبتوا فيه جدارة في الماضي.

بدون مقدمات نشير إلى حديث قياديين فلسطينيين عن إغراءات عرضت على الوفد في كامب ديفيد منها أن حجم التعويض قد يصل إلى ثلاثين مليار دولار! ويصاغ هذا الكلام كإغراء (يعني المبلغ كبير) رفضته القيادة المخلصة جداً. هذا هو أكبر مبلغ عرض حتى الآن ثمناً لفلسطين، ستقوم واشنطن والصهيونية العالمية بجمعه من العالم وإيداعه لدى هيئة عالمية - غير دولية بمعنى التبعية للأمم المتحدة - جديدة لهم فيها باع إداري (للأميركيين واليهود)، وستحل بدل وكالة غوث اللاجئين الحالية التابعة للأمم المتحدة والمعروفة باسم «الأونروا» وسيكون من واجباتها العديدة الإشراف على تمويل التوطين والتعويض من ذلك المبلغ. دعونا نلاحظ أن المبلغ للتوطين والتعويض، أي للفلسطينيين وللعرب الذين سيوطنونهم في أراضيهم... ومن يأخذ تعويضاً فإن ذلك سيكون مقابل توقيعه وتنازله عن

حقه الشرعي والمعنوي في فلسطين، وإذا كانت له أملاك مثل بيت أو أرض أو غيرهما فإن تعويضه سيكون عن تلك الأملاك... وهذا كله من الثلاثين مليار دولار.

لتبيان ماهية وحجم هذا المبلغ سنحاكي سيناريوً مثالياً جداً لا يطبق إلا بين الملائكة، وهو افتراض أن المبلغ كله سيكون للتعويض فقط. لو وزعت الثلاثين مليار دولار على ثلاثة آلاف من المتنفذين في القيادة مثلاً فسيكون لكل واحد عشرة ملايين، وهذا مبلغ محترم بكل المقاييس. ولو وزع المبلغ كله على الثلاثين ألفاً من علية القوم فسيكون نصيب الواحد مليوناً من الدولارات. وإذا توسع التوزيع ليشمل ثلاثمئة ألف مسعود وسعدية، سينوب الواحد مئة ألف دولار وهو ثمن سيارة مرسيدس محترمة. التوزيع على ثلاثة ملايين نسمة، أي نصف الشعب الفلسطيني فقط سيمنح كل واحد عشرة آلاف، بينما القسمة على ستة ملايين ستعني أن نصيب الفرد خمسة آلاف دولار، علماً بأن الرئيس عرفات يؤكد أن تعداد الفلسطينيين هو ثمانية ملايين، وأحياناً يحسبهم فوق العشرة ملايين.

إذا استمررنا في فرضية أن كل المبلغ مخصص للتعويض وليس للتوطين أيضاً، وسيوزع بأمانة عبر اللجنة إياها، سيكون علينا خصم ثلث المبلغ بدل مصاريف إدارة هذه العملية (وهذا حد أدنى في مثل هذه الحالات). وبالطبع لن يمكن توزيع الباقي بالتساوي، أي حوالى ثلاثة آلاف وثلث لكل نسمة بدل التنازل عن فلسطين؛ فالفلسطيني الذي كانت عنده أراضٍ سيأخذ مبالغ أكبر من غيره حين يسلم أوراق الطابو للجنة إياها مقابل حفنة الدولارات. الأغلبية من الفلسطينيين صغار الملاك سيقبل نصيبهم مقارنة بكبار الملاك لأن اللجنة سيكون همها جمع قواشين الأرض وأخذ تواقع الناس أيضاً... أي كل واحد سيأخذ، ولكن ربما يأخذ البعض خمسمئة دولار والبعض الآخر خمسين ألف دولار. بالطبع إذا سارت الأمور بمحسوبيات ورشى وفساد - لا سمح الله ولا قدر - فستقبض حفنة من الناس فقط ثمن كل بلاد الشعب الفلسطيني... وربما خصص معظم المبلغ لبناء المساكن أو بعض القواعد التحتية في ما تبقى من الضفة والقطاع بإشراف شركات مشتركة، وحينذاك سيكون على اللاجئيين الدفع من جيوبهم للحصول على شقة للسكن (ثمن الشقة ثلاث غرف في غزة

بين ستين ومئة ألف دولار)، ولن يجد اللاجئون أصحاب فلسطين رسوم تسليك المجاري لبيوتهم شهرياً.

دعونا نتأمل في ثمن فلسطين هذا بشكل أوسع ضمن مقارنات. شركة «مرسيدس» لصناعة السيارات رأسمالها اثنان وستون مليار دولار، يعني بسعر فلسطين مرتين وحنة، بينما شركة «بريتش بتروليوم» بثمن فلسطين مرتين تماماً. الأقل من ثمن فلسطين هو ثمن شركة البيرة الهولندية «هاينكن» (عشرون ملياراً فقط) بينما شركة الهواتف النقالة «فودافون» فرأسمالها مئتان وثمانية وسبعون مليار دولار، أي تسعة أضعاف ثمن فلسطين المعروف على شعبها، أو بالأحرى على قيادتها. (البنك الألماني ستون ملياراً، تلكوم البريطانية اثنان وتسعون ملياراً، لوريال للأدوية سبعة وخمسون ملياراً، رويال دويتش للنفط مئة واثنان وأربعون ملياراً، فيليبس خمسة وستون ملياراً)... قد يفيد القيادة الفلسطينية قبل التنازل عن أي حق لفلسطيني واحد أن تدرس تجربة اليهود في التعويضات بداية من تأمين وطن لهم وضمانه ازدهاره وأمنه حتى تحصيل فدية الموتى وبدل قوة عمل كل يهودي، وثمان كل كتاب وصحن وبغل ضاع لهم. لأن المبلغ سيخصص للتعويض وتطوير الشعب الفلسطيني في طريق السلام والرخاء والابتعاد عن الحروب، ويمكن التذكير بأن مشروعاً تطويرياً عادياً في ألمانيا هذه الأيام يكلف حوالى خمسين مليار دولار... ذلك المشروع هو تمكين كل طالب ابتدائي ألماني من كمبيوتر. ما هي إذا تكلفة بناء وتحسين وتطوير واستمرارية العلم في فلسطين علماً بأن الأسعار متشابهة عالمياً؟

لو تعاملنا مع فلسطين المعروضة في المزاد وكأنها شركة أو مزرعة، فما هو رأسمالها لنعرف ما هو السعر؟ تعداد سكان إسرائيل حوالى ستة ملايين، ومتوسط دخل كل منهم يفوق خمسة عشر ألفاً كل سنة... أي كل سنة يقبض كل إسرائيلي متجنس بالأمس أو قبل خمسين سنة، عجوزاً أو رضيعاً، يقبض من خيرات البلاد ثلاثة أضعاف الثمن المعروف على الفلسطيني كثمان لا يتكرر ولا يدفع إلا مرة واحدة. لنبق مع سحر الثلاثين مليار دولار إياها ونقول: إن ثمن المياه التي نهبتها إسرائيل من الضفة والقطاع في ربع القرن الأول من الاحتلال فقط هو ثلاثون ملياراً، ذلك بأسعار بيع إسرائيل للمياه... لاحظ أن المبلغ

لا يحسب سعر المياه من فلسطين المحتلة قبل ذلك، ولا يحسب إلا فترة زمنية على ربع فلسطين، ولو حسبنا بالسعر نفسه على كل فلسطين ولخمس سنين سنة فإن سعر المياه المنهوبة هو مئتان وأربعون مليار دولار. الدخل القومي الإسرائيلي في السنوات العشر الأخيرة يراوح بين تسعين ومئة مليار دولار سنوياً، ولو حسبنا متوسط الدخل بخمسين ملياراً فقط للخمسين سنة الماضية فإن الدخل الذي جنوه من فلسطين هو ألفان وخمسمئة مليار دولار...

شركة، أو بلاد، هذا هو دخلها لماذا تباع بسعر ثلاث دخلها السنوي؟ من الأفضل ضمن كل المقاييس عدم التوقيع على الصفقة حتى لو كان نصيبنا الاحتفاظ بالحق المعنوي فقط حتى يفرجها الله، أقله لن يعايرنا أحد من إخوتنا العرب ببيع بلادنا بأقل من سعر البصل المعفن. وحينما نتحدث عن سعر المياه المنهوبة فلا نقصد ما شربوه، وإنما استعمالهم للمياه بسعر رخيص جداً في إنتاج الزراعات التصديرية وبيعها عبر العالم وتحديدًا في أوروبا وأميركا، بسعر رخيص ينافس الإنتاج المحلي هناك، والعائد هو ربح للإسرائيليين الذين يستغلون المياه والأرض وأحياناً قوة العمل الفلسطينية... هذا كله لم يدخل في حساباتنا أعلاه. كذلك لم نحسب أسعار الأرض كالعقار المسجل باسم الفلسطيني كفرد أو كمجتمع، ولم نحسب ثمن المدن الفلسطينية ومبانيها، حيفا، يافا، صفد (بلد أبو مازن) القدس الغربية والشرقية، بيسان، عكا، وعشرات غيرها تضاف إليها مئات القرى، ولم نحسب ثمن المصانع والورشات التي احتلوها سليمة، ولا ثمن الدواب، أو الأثاث أو الثياب التي لبسوها - هناك شهادات يهودية وإسرائيلية موثقة بذلك - بعد أن جاؤوا عراة مطرودين من أوروبا... إذا كانوا يريدون السلام لماذا لا يقتسمون معنا خيراتها مناصفة أقله، ونكون قد تنازلنا لهم عن النصف؟ وطالما واشنطن تدعم موقفهم فماذا لو طلبنا من المسؤولين في الولايات المتحدة التي تعري قيادتنا بثلاثين مليار دولار، ماذا لو طلبنا منهم اقتطاع ولاية من ولاياتهم بحجم فلسطين فقط يبنون فيها للفلسطينيين وطناً بديلاً - ولاية - ضمن الوطن الأميركي، وتكفي الفلسطيني حينذاك معاناته النفسية من الانسلاخ عن فلسطين؟ ماذا سيكلف بناء ذلك الكيان؟ وهل الأميركيون سيقبلون بنا ويعلمونا الديمقراطية واللوبي والانتخابات؟

اللاجئون: ضرورة الخروج من الأطر البلدية

كان اللاجئون الفلسطينيون طوال نصف قرن من بداية محنتهم، متفوقين في وسط الجبهة العربية المدافعة معهم وعنهم والمدعمة بقرارات الشرعية الدولية حول قضيتهم. لكن في الأعوام الأخيرة بدأت الجبهة تتفكك بينما بقي اللاجئون في حالة هلامية من الانتظار والأمل واليأس والقنوط. كان الخذلان قد وصل مداه في العام الماضي عندما انتهت الفترة المرحلية من الحل الأوسلوي بدون تقدم قيد أنملة واحدة في قضية النازحين من عام سبعة وستين، والمفترض أن تعيدهم المرحلة الانتقالية إلى الضفة والقطاع... وكان الظن أن هذه القضية أقل تعقيداً من قضية اللاجئين منذ عام النكبة كونهم سيعودون إلى أراضٍ يفترض أن الحل سيعيدها وستقام عليها الدولة الفلسطينية. كانت هناك لجنة فلسطينية - مصرية - أردنية - إسرائيلية، واجبها تسوية قضية النازحين، ولكن اللجنة لم تتوصل إلى تعريف النازح، ناهيك من تحديد الأرقام، أو عودة أي فئة... وما أدى إلى الشعور بالخذلان هنا هو مرور التعتن الإسرائيلي واستمرار العلاقات الأردنية والمصرية والفلسطينية على حالها مع إسرائيل، ثم الرضوخ الفلسطيني لرغبة الجنرال باراك بالقفز على الحل المرحلي غير المُتجز إلى الحل النهائي غير الممكن، وذلك من دون حل قضية النازحين، أو تطبيق الاتفاقيات المرحلية المتتالية. وزاد الخذلان إثر تسرب ما دار في كامب ديفيد الفلسطيني بأن حل قضية اللاجئين مهما كان نوعه فلن يكون بعودتهم حسب قرارات الأمم المتحدة، بل إن عودة النازحين (واللاجئين من الدول العربية) إلى الضفة والقطاع، هي مسألة غير مضمونة بتاتاً بحجة أن الوضع الفلسطيني الاقتصادي لن يستوعبهم، وأنهم بالتالي سوف يتحولون إلى عنصر إقلاق للأمن الإسرائيلي. (لاحظ هنا أن إسرائيل ضمن هذا المنطق ستعمل على تردد دائم للوضع الفلسطيني لأن تحسنه سيساهم في زيادة السكان وبالتالي الخطر. ولاحظ أيضاً أنهم لا

ينوون دفع تعويضات تحسن الوضع الفلسطيني، وبالطبع لا تمر ملاحظة أن الضفة والقطاع الأعمجز عن دعم السكان العرب، يُزج فيهما المزيد من المستوطنين... هذا من دون الإشارة إلى استمرار الهجرة اليهودية إلى كل فلسطين بلا قيود).

حتى الآن كان اللاجئون لا يركزون على قضيتهم الذاتية وينصهرون في بوتقة العمل الوطني الجماعي لأن الأهداف كانت مشتركة، لكن الوضع تغير الآن وتشتت الأهداف ومن حق اللاجئ التساؤل: لماذا ذبت في الكل وخدمت مع الجمع، وما هو نصيبي الوطني أو الشخصي الآن؟ وهل يختلف نصيبي عن نصيب غيري الذي جنوه، أو سيجنونه من جراء النضال المشترك؟ كل من يضع نفسه أمام هذه التساؤلات سيلطم على الخدود وهو يستنطق الإجابات. الوطن الفلسطيني المنشود، وحسب التجربة الأخيرة، سيعج بالفروق بين الناس، ولن يكون اشتراكياً تؤمم فيه الأرض وتوزع مجدداً، ولن تتساوى الفرص في الوظائف، ولن يؤخذ بالرجل المناسب أو السيدة المناسبة في المكان المناسب، اللهم إلا إذا انقلبت الأمور والتجربة الحالية رأساً على عقب، وهذا لن يحدث ولو لأسباب خارجية. كانت واشنطن حتى سبع سنوات خلت لا تتجرأ على طرح حلول لقضية اللاجئيين خارج إطار الشرعية الدولية، وجاءت اتفاقية أوسلو عام ثلاثة وتسعين من القرن الماضي بمثابة هدية للصهيونية الأميركية، ذلك لان الاتفاقية حولت المرجعية من الأمم المتحدة إلى نتيجة التفاوض بين الطرفين، وإذا غابت مثل تلك النتيجة تبقى المرجعية معلقة حتى الإعلان عن نهاية أوسلو وفشلها. هذا التحول أعطى الإدارة الأميركية حرية العمل بعيداً عن الشرعية وأصبح كل اتفاق يبعد الفلسطيني عن حقوقه ويعمق صلابة الموقف الإسرائيلي إلى درجة انطلاق الرئيس كلينتون في الكامب من فرضية أن الضفة والقطاع والقدس مناطق متنازع عليها، بعضها مع السلطة الفلسطينية وأغلبها مع إسرائيل، ويمكن التفاهم على اقتسام ما لها... وها نحن الآن فعلاً في عالم سياسي يطالب فيه الجنرال باراك العالم بالضغط على الرئيس الفلسطيني المتشدد حتى لا تنتهي الأمور بكوارث، حسب باراك... أخذ ثلاثة أرباع فلسطين ويريد سيطرة على القدس الشرقية وأجزاء من الضفة والقطاع التي لا تتسع لسكانها، كما يقول، ويرفض عودة اللاجئيين أو تحمل المسؤولية الأخلاقية عن النكبة، ويرفض تطبيق أي قرار

دولي، ثم يتهم عرفات بالتشدد ويستنجد بالعالم من أجل السلام!! هذه الظروف، للأسف وحسب التجربة، لن تتحسن بل هي تتراجع بسرعة إلى الكارثة ما يتطلب من الفلسطيني ومن اللاجئين تحديداً أفعالاً وأفكاراً خلاقة لنصرة ذاتهم والحفاظ على حقوقهم المادية والمعنوية والوطنية. السياسة الأميركية والإسرائيلية لا تسعى إلى حل منصف للفلسطينيين يفتح أمامهم المستقبل المشرق، بل يريدون العكس تماماً كونه الضمانة الوحيدة في نظرهم لمستقبل إسرائيلي متوسع وزاهر... دولة فلسطينية في جزر متفرقة سيصبح لاحقاً لكل منها زعيم مستقل ومستقبله مرتبط برضا إسرائيل... ولاجئون متوطنون تحت الإدارة العربية في بلدان متعددة لخلق الصراع بين تلك الفئات؛ فالفلسطيني سيظن أن النظام يقبض الهبات على حسابه، والنظام سيتصرف وكأن الفلسطيني ناكر للجميل... ثم تفريق وتشتيت قدر الإمكان للبقية من الفلسطينيين في بقاع الأرض لتذهب ريحهم وتنتهي قضيتهم التي حافظوا عليها رغم كل العواصف سابقاً عبر أفعالهم ووحدتهم.

إنقاذ الوضع لم يعد يتطلب البحث عن وحدة المواقف وإنما ممارسة الفعل في الإطار السياسي المتوافر محلياً وعالمياً... أقل الإيمان هو الجهر برفض أي حل لا يضمن عودة كل الضفة والقطاع من دون مستوطنات، وعودة القدس كاملة، وعودة اللاجئين حسب قرارات الأمم المتحدة. وإلى جانب إعلان الرفض لذلك الحل، هناك الكثير من الفرص والإمكانات أمام العامة والخاصة والنخبة من الفلسطينيين واللاجئين والعرب طبعاً. مثلاً من مصلحة اللاجئين في المخيمات العربية، ومن مصلحة أنظمة هذه البلدان، أن تتحرك أفواج اللاجئين عائدة إلى بلادها بعد فشل الحلول المرحلية والنهائية في التوصل إلى نتيجة... إن إسرائيل لن تستطيع قتل حتى العشرات في هذه الأجواء حيث يريد الجميع السلام، ومسيرة العودة سلمية وتحت أعلام الأمم المتحدة، وشعارات قبول الحياة تحت السيادة الإسرائيلية في فلسطين واللد والرملة ويافا... هذه ليست عملية انتحارية تواجه بالرصاص والتشهير، ولكنها مسيرة شيوخ وأطفال وناس عائدين إلى بيوتهم بعد فشل المفاوضات. يجب الخروج من حالة الانتظار... انتظار النصر العسكري العربي، وانتظار النصر الفدائي، وانتظار الطحين من الأمم المتحدة، وانتظار الحل السلمي...

هذا الانتظار أعاد اللاجئ إلى نقطة التشريد الجديد والمضاعف هذه المرة. من الممكن للنخبة الفلسطينية في الوطن والجوار العربي، وتحديدًا في الغرب، القيام بإجراءات قانونية تحافظ على حقوق اللاجئين. لماذا لا يتبنى محام بريطاني وآخر فرنسي وثالث أميركي وكلهم من أصول فلسطينية مع أمثالهم من المحامين في الدول الأخرى، قضايا رعايا أجنب من أصل فلسطيني لاستعادة أراضيهم في فلسطين، وتحميل دولهم مسؤولية حماية تلك الأملاك عبر أحكام قضائية. يمكن لمحامين في كل مكان، وتحديدًا في غزة والقدس ورام الله استصدار أحكام تمنع السلطة والمفاوض الفلسطيني من التنازل عن حق أفراد في فلسطين... ناهيك من قدرة المجلس التشريعي على التصويت في مثل ذلك، كما فعل الكنيست مراراً... ولكن ذلك سيعني العودة إلى خانة الانتظار من الرسميين إياهم. عمان الأردن ملأى هي الأخرى بالمحامين الفلسطينيين الأردنيين الذين لهم أملاك في فلسطين ويحق لهم حسب بنود المعاهدة الإسرائيلية - الأردنية، أن يستعيدوها.. فماذا تنتظرون؟

٢٠٠٠-٨-٣١

إلغاء صراع الديوك... والعودة إلى الأسس

أحياناً كثيرة، وفي الأيام الحالية تحديداً، تستغرب تصرفات بعض قادة المنطقة والعالم ضمن مساعيهم في طريق السلام المنشود بين العرب وإسرائيل. يعود الاستغراب إلى عدمية المقترحات والأطر التي يطرحها هؤلاء، وهي وتقود إلى الظن أنهم جاؤوا لتوهم من المريخ، هذا إذا أحسنا الظن مفترضين جهلهم بما يجري على الأرض. أين هي المشكلة العالمية من وزن القضية الفلسطينية التي حلت على الأرض بدون التعامل مع جذورها؟ يكفي أن نذكر بقضية أيرلندا كونها أوروبية، ودولة في السوق الأوروبية، وسعي الرؤساء الأميركيين ومنهم كليتون لحلها دون جدوى لأن الحلول لم تتعامل مع الأسس... أي إن الصراع بين المستوطنين البروتستانت وإخوانهم في الدين المسيحي الكاثوليك الأيرلنديين ومنذ ثمانمئة عام، لن ينتهي إلا بأحد الخيارات التالية والتي لم يطرحها أي حل للآن: إبعاد المستوطنين إلى بلدهم في اسكوتلندا وهولندا، أو انصياعهم لطبائع أهل الجزيرة الخضراء، أو التصرف من مبدأ تساوي الفرص تماماً، أو الفصل التام بين الطرفين. ذلك لم يحدث، والحلول على مدار مئات السنين تدرجت من تحكم الأقلية الاستيطانية في الأغلبية المحلية بدعم قوات الاحتلال البريطانية، حتى الحلول الباهتة الحالية بالتساوي المفترض وإغداق أموال السوق الأوروبية ولكن دون ردع تطرف المستوطنين واستعلائهم، أو فرض التساوي برفع الفقراء الأيرلنديين إلى مصاف المستوطنين. الواقع أن مشكلة أيرلندا أهون بمرات من مشكلة فلسطين لأسباب عدة، منها: التقارب اللغوي والديني بين الطرفين، وعدم وجود صراع على الملكية العامة أو الخاصة، ومكانية الحياة المختلطة قانونياً... إضافة إلى ذلك وافقت حكومات أيرلندية على تقسيم أيرلندا بين شمال وجنوب وتم تخوينها واستمر الصراع حتى الآن، علماً بوجود توافق بريطاني - أيرلندي رسمي وتنسيق مدعم بزخم أميركا

ودولاراتها، وبدعم دول السوق الأوروبية الكثيف مالياً وسياسياً، لكن كل ذلك لم يعادل وزن بطيخة على طريق الحل. أيرلندا ليست حالة شاذة عالمياً، هناك كشمير، البلقان، فشل الاتحاد السوفياتي وحلوله الاحتلالية باسم الاشتراكية والمساواة، وعشرات الأمثلة التي تصاحب البشرية منذ قرون، والشاذ فعلاً هو الحل التلفيقي لأي مشكلة مهمة. أليس من المسخرة سماع مقترحات حلول عربية لقضية القدس بتقسيم السيادة فوق الأرض للفلسطينيين، وتحت الأرض لليهود الذين أقاموا سراديب وساحات تحت المسجد الأقصى وساحة الحرم؟ وما رأيك في دولة إسلامية تقترح تحويل الأقصى إلى مزار سياحي للجميع؟ أو الاقتراح الأميركي، سيادة فلسطينية داخل المسجد، ولا سيادة خارج باب المسجد، وسيادة مشتركة على السور حول المسجد، وسيادة إسرائيلية على الجدار الغربي... وماذا في لحظة الاختلاف، هل ينظ الناس بزمبركات من خارج السور إلى باب المسجد؟ هذا الحل أشبه بملكية مشتركة لعدوين على قشرة البيضة وامتلاك أحدهما لبياضها والآخر لصفارها. هل من الغريب أن تفشل واشنطن ورؤساؤها في حل قضية أيرلندا وهم بهذه العقلية؟ لو سايرنا العيار إلى باب الدار في طريق الخبل سنرى أن من يدعون أنهم أبناء عم قد أخذوا الحرم الإبراهيمي في الخليل بعد مجزرة شنيعة، ثم قسموه وأخذوا أكثر من نصفه، وفوق ذلك عطلوا الحياة في شقه العربي الإسلامي، حسب تقسيمهم، إلى درجة لم يعد من الممكن الصلاة على خليلي ميت في الحرم لأن التصريح من إسرائيل يحتاج إلى أيام تكون فيها جثة الميت قد تحللت! هذه هي تجربتنا معهم. ماذا عن قرارات الأمم المتحدة؟ هذه أصبحت قديمة. أما الادعاء بالوعد الرباني فليس قديماً، وأخذ حق بالعودة بعد ثلاثة آلاف سنة أمر مقبول حتى لو أدى إلى طرد الذين بقوا هناك ثلاثة آلاف سنة وأخذ بيوتهم وأرزاقهم. الملاحظ في الأسابيع والأيام الأخيرة أن الصراخ العالي في سبيل السلام والحل تصاحب مع تصريحات عنصرية متزايدة، وكأن إظهار الطبيعة العنصرية لا يتعارض مع السلام، وهذا من غرائب أحوال وسطاء السلام من عرب وأجانب. الجنرال باراك مثلاً يقول للعالم بجلاء ومراراً: إنه لا يستطيع التنازل عن أشياء لا يوافق عليها شعبه، ويضيف «كلنا يعرف كيف تتخذ القرارات عندهم، فلو أراد عرفات يستطيع الآن اتخاذ أي قرار، وسيلقى التأييد في

مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير وحتى لدى الدول العربية». هل هذا تصريح عاقل، أم إنه ينضح بالغوغائية وبالعنصرية؟ هل الدول العربية والشعب الفلسطيني في جيبة عرفات بينما الديمقراطية الإسرائيلية تمنع الجنرال عن الالتزام بالقرارات الدولية لإنهاء احتلال؟ ألم يكن الألمان - كما يقول اليهود - مع هتلر في ما فعله بأوروبا واليهود، فهل كان الفوهرر معذوراً باحترام رغبة الجمهور؟ أليس ذلك التصريح المتكرر بأشكال عدة ويومياً، إقرار للعالم بأن الإسرائيليين غير مستعدين لإنهاء الاحتلال وإحلال السلام؟ ثم ماذا لو اتخذ الرئيس عرفات القرارات التي يريدها باراك، هل سيتم الحل والسلام إذا لم يكن الطرف الفلسطيني مقتنعاً أنه نال حقوقه؟ واضح أن الجنرال يريد الاحتفاظ بالكرسي، ولذلك يتظاهر بالسير سلماً لضمان تأييد معسكر السلام الإسرائيلي والدعم العالمي، بينما هو في الواقع لا يتقدم عملياً إلى الأمام ويكسب تأييد الوسط وبعض معسكر اليمين... وسلاح باراك الرئيسي هو الدعاية والتضليل عبر لعبة توزيع اللوم وأين توجد الكرة، ومطالبة العالم بالضغط على عرفات. لو جاء زائر من المريخ هذه الأيام وطالع وسائل الإعلام سيخرج بنتيجة أن الفلسطينيين «الثعابين - التماسيح» احتلوا بلاد اليهود المساكين الذين يستصرخون العالم من أجل السلام قبل ضياع الفرصة. يمكن تفهم ابتعاد الرئيس عرفات عن لعبة توزيع التهم، ولكن ذلك لا يعني من القول إن الرئيس وقع في مطبات عديدة في الأيام الماضية أقله منذ كامب ديفيد... أول المطبات الخوض في تفاصيل التفاصيل من منطلق خاطئ أصلاً وغير قانوني أو شرعي؛ فالقدس لا جدال عليها ونقطة. تنازلت لهم عن السيادة في شقها الغربي وذلك يخالف قرارات الأمم المتحدة، فلماذا الخوض في تفاصيل السيادة على الشق الشرقي؟ عليهم الرحيل حسب قرارات الأمم المتحدة واتفاق أوسلو، وبعد الرحيل ينظر في الشؤون الدينية والدينية. المطب الآخر هو السكوت عن التنازلات الأخرى التي خالفت كل شيء وتمت بسرية دون مقابل ما ساعد باراك في اللعبة الإعلامية. المطب الرئيسي الثالث هو عدم الاستعداد للبدائل سلفاً رغم أن المنطق كان يفترض مثل ذلك الاستعداد المتنوع بما فيه الصراحة مع الشعب والتفاني في خدمته اليومية وإطلاق حريته في التعبير والتجاوب مع آرائه. إذا كانت العربة قد أوحلت في قضية القدس، وهي أسهل القضايا حلاً - نعم أسهلها -

فما بالك في موقف إسرائيل، وباراك الملتصق بالكرسي، من قضية إزالة المستوطنات؟ وكم يوماً سيصمد ذلك السلام المنشود مع وجود غلاة المتطرفين في مواقعهم بين الفلسطينيين؟ وماذا عن عودة اللاجئين الذين يشكلون أكثر من نصف سكان الضفة والقطاع، والثلاثة ملايين لاجئ الآخرين خارج فلسطين؟ من سيمنعهم من إقامة منظمة تفعل ما فعله عرفات ورفاقه عندما تصدوا للتوطين والقيادة العربية والفلسطينية التي أسموها بالمتخاذلة؟ من الواضح أن عربة السلام المجرورة قد وصلت إلى مفترق كل تشعباته لا تناسب الفلسطينيين أو الإسرائيليين، وإنما تناسب السياسيين فقط؛ زعيم يريد رئاسة دولة، وجنرال يريد الكرسي لدورتين، ورئيس مطارداً قضائياً يسعى للحصول على عكاز للسنوات المقبلة... كان المفروض تطبيق الاتفاق المرحلي بحذافيه لفتح طريق التلاقي بين الطرفين، واتضح أن القيادات الإسرائيلية المتتالية استغلت أو سلو ضمن لعبة إعلامية تُكسبها الشرعية بدون إعادة أرض أو حقوق، ويمكن منذ الآن الجزم بأن أي اتفاق، تنازلي بالضرورة، لن يطبق بروح السلام الهادف، وإنما يراد منه تسجيل التنازل الفلسطيني ثم اختلاق قضايا خلافية جديدة للتعطيل وهي كثيرة. الإجابة عن السؤال الأبدي، ما العمل؟ لن تكون في فنون التفاوض والوساطات وإنما الابتعاد عن التفاصيل، وتوضيح الأسس المفصلية مجدداً، وطرح خيارات جديدة من وزن: فلسطين من النهر إلى البحر ومن الناقورة شمالاً إلى رفح جنوباً، هي دولة واحدة لشعبين بحقوق متساوية... إنهاء العنصرية في إسرائيل عبر دستور وتشريعات هو المدخل للسلام... وإذا رفضوا المساواة وأصروا على العنصرية، فخيار قرار التقسيم ١٨١ أساس الاعتراف الدولي بإسرائيل وفلسطين... تدويل القدس ضمن صيغة القرار الدولي ١٨١ وحدوده، وأقل من ذلك، بعد نهاية صلاحية أو سلو الأسبوع المقبل، لا يتم عبر طرح أي حل أو مقترح بتاتاً.

النتائج الكارثية لإخفاء الحقائق

النفاق هو الادعاء بأن التنازلات لم تحدث.. ثم الانجرار وراء حلول جوفاء ستؤدي إلى كوارث. يسود الشعور بين الفلسطينيين والعرب أنهم لا يعرفون تفاصيل ما دار في المفاوضات، ولا حجم التنازلات التي لم تعلن رسمياً بعد. قد يكون سبب هذا الشعور مرتبطاً بهذه الأيام جزئياً بالتكتيك الإسرائيلي الإعلامي الذي يوحى بأن كل الأمور حُلت ولم تبق غير قضية الحرم القدسي الشريف... ذلك بالتأكيد وحتى هذه اللحظة غير صحيح، ولكن الشكل الإجمالي للحل شبه واضح سواء من سياق الأمور أو أقوال وأفعال فلسطينية سابقة حتى وإن لم تكن رسمية... مفاد القول إن العرب والفلسطينيين وعبر التجربة يشعرون بعدم الاطلاع على الحقيقة وبوجود كذب يقال لهم، والكذب هو أصل الفواحش ويقود الأفراد والأمم إلى المصائب. من خير ما قيل حول الكذب ويهمنا تذكره هذه الأيام هو حديث نُقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ثلاثٌ من كنَّ فيه كان منافقاً: من إذا وعد أخلف، وإذا حدث كذب، وإذا أُوْتِمِنَ خان». منذ توقيع اتفاقية أوسلو قبل سبع سنوات ونحن نتعرض لسيل من الأقوال والشعارات غير المطابقة للواقع... قيل إن التفسير الفلسطيني للاتفاقية، والذي سيعكس ذاته في المفاوضات، مفاده أن أوسلو تعني انسحاب إسرائيل من كل الضفة والقطاع، وطبعاً الانسحاب من كل القدس الشرقية، وسحب المستوطنات، وحل قضية اللاجئين حسب قرارات الأمم المتحدة بالعودة والتعويض، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية. كل ذلك في مقابل تأمين الأمن الإسرائيلي والاعتراف بسيادة إسرائيل السياسية على فلسطين المحتلة عام ثمانية وأربعين.

تغيرت الأمور تبعاً في اتجاه مضاد للتفسير الفلسطيني لاتفاقية أوسلو، وبغض النظر عن من هو المسؤول عن إفشال ذلك التوجه، استمر القول الفلسطيني على حاله،

واستمرت المفاوضات تسير في اتجاهات مشتتة لا تتجه إلى الهدف، ولم تنفذ وعود الاحتفاظ بالخطوط الحمراء والثبات على الحقوق الفلسطينية رغم الحديث اليومي عن تمسكهم بها. منذ شهر تموز/ يوليو الماضي، أثناء اجتماع كامب ديفيد الفلسطيني وبعده، تجلت أشياء عديدة تؤكد الابتعاد غير المعلن عن السلام وعن طريق التمسك بالحقوق التي هي الحقوق الدنيا أصلاً، والتي بدونها لا معنى ولا ضمانة للسلام... الرئيس كلينتون مثلاً ألغى دور أميركا كوسيط نزيه بين الطرفين دون أن يكون ذلك مفاجئاً، إذ إن إسرائيل كان لها مفهوم مخالف لاتفاقية أوسلو وأبلعت الإدارة الأميركية، وغيرها عالمياً، أبلعتهم سيلاً من الرؤى منها: إن اتفاقية أوسلو هي سقف أعلى للفلسطينيين وأرضية سفلى للإسرائيليين، وإن التفاوض بين الموقعين يجب أن يراعي الوضع الديمقراطي الإسرائيلي لأن رفض الجمهور سيلغي الحكومة والسلام، بينما الأمر لدى الطرف الفلسطيني مخالف لانعدام الديمقراطية أولاً، ولأنهم يأخذون ولا يقدمون ومهما أخذوا فأفضل من لا شيء. وقيل أيضاً: إن الإسرائيليين اتخذوا قرار السلام الصعب بينما الأطراف الفلسطينية لم تلغ فكرة العنف، وبالتالي لا بد من إقرارهم أن الحل نهائي ولا مطالب أخرى لهم لاحقاً. ضمن هذا التوجه والكثير من التفاصيل اليومية التي صاحبت عهد الإدارة الأميركية الحالية لسبع سنوات، تصرف الرئيس كلينتون في كامب ديفيد، وبوضوح تام، من منطلق أن أوسلو ليست اتفاقاً وإنما رؤية للمفاوضات، وعلى كل طرف التنازل عن مطالبه ورؤيته لأوسلو واللقاء في الوسط! دعونا نتذكر قصة الحل الوسط حتى نتوخى المستقبل: قبيل عام ثمانية وأربعين كان لليهود ثلاثة بالمئة في فلسطين ومنحتهم بريطانيا الانتدابية أربعة بالمئة. قبل عام من النكبة اقترحت الأمم المتحدة وأقرت تقسيم فلسطين إلى دولتين ودعمت قيام دولة واحدة أخذت ثلاثة أرباع البلد ورفضت تطبيق قرار العودة، ثم أخذت الربع الباقي بالقوة أيضاً، ثم جاء اتفاق أوسلو لإعادة الربع، وبعد سبع سنوات اتضح أن الربع غير مضمون والقدس غير مضمونة وعودة اللاجئين ضمن قرارات الأمم المتحدة غير مطروحة... بل المطروح هو حلول وسط لتلك الحلول الوسط التي كانت نتيجة لحل وسطي لم ينفذ أي منها بل كانت القوة هي المقررة دوماً... رغم ذلك يقول المفاوض الفلسطيني أمس وأول من أمس وكل

يوم، إنه لم يُخلف الوعد ولم يتنازل عن الأمانة، وهذا ما لا يصدقه أحد. المأساة الحقيقية كانت في قضية القدس، فقد تعرضنا مع بقية العالم منذ كامب ديفيد إلى عملية غسيل مخ شارك فيها أعلام وزعماء عرب ووسطاء دوليون، إذ وقع الجميع في مطب طرح الحلول الوسط للقدس، فإذا بالنتيجة حديثاً وصل إلى تفاصيل كيفية بناء الهيكل في ساحة الحرم القدسي الشريف بين الأقصى والصخرة وتنظيم مرور البشر في الساحة بوجود قوات دولية، وذلك رغم أنه في كل الاتفاقيات والمفاوضات لم يكن هناك أي ذكر لموقع ديني باسم الهيكل.

كان المفروض ألا يدخل المفاوضات الفلسطيني لحظة واحدة في مناقشات حول القدس إلا مطلب الانسحاب وتطبيقه أولاً... لكن المفاوضات فاوض وقدم قبل البداية حائط المبكى، أي الجدار الغربي للأقصى، وقدم حارة اليهود ووقع في المطب العنصري، وتنازل عن غير ذلك فإذا بابن العم يفرض موقعاً دينياً جديداً هو الهيكل بين المسجدين ويريد السيطرة عليه. كل ذلك كان معروفاً سلفاً وتم التحذير منه منذ سنوات طويلة... قريباً سيدعون العثور على الهيكل في الحفريات الجارية منذ ربع قرن مع سكوت عربي وفلسطيني، وهم يستفيدون الآن من الحلول الوسط المطروحة لتأكيد مطالبهم بعدم التنازل عن «الهيكل»، وكلما تقدم زعيم عربي أو عالمي بحل وسط فإن موقفهم يتأكد ويصرون على التفرد في السيادة... بعد ذلك بحل أو بدونه سيصلون في الساحة، ثم سيمنعون المسلمين من الصلاة في أوقات محددة لمنع الاحتكاك والصدام مع اليهود، ثم سيقسمون الساحة بما فيها كما حصل في الخليل، وفجأة ستنتهار أرضية الأقصى بسبب خطأ في الحفريات تحته، ثم سيقام الهيكل وسيجدون مبررات كثيرة لهم في أي اتفاقية تعقد الآن حول القدس ولا تضمن إعادة الوضع لما كان عليه قبل الاحتلال. ذلك كله لم يأت من الفراغ ولكن من إخفاء الحقائق والإخلال بالوعد والاستهتار بالأمانة أثناء الركض خلف المفاوضات، كما أن ذلك لم يأت فجأة، فبعد أو سلو ذاع صيت وثيقة «أبو مازن - بيلين» كحل وسط للخلافات في اتفاقية أو سلو، ونقلت نشرة «ميدل إيست ميرور» هذا الأسبوع عن مسؤول أميركي سابق أن الرئيس كلينتون اعتبر الوثيقة نقطة انطلاق لطرح الأفكار، أي إن التنازلات التي ضمتها الوثيقة لتمرير أو سلو تم ابتلاعها،

ونظر إليها مجدداً وكأنها سقف للمطالب الفلسطينية يجب التنازل عنه باتجاه الحل الوسط. وللأمانة فإن مقترحات كليتون اختزلت محتوى الوثيقة في ما يخص القدس، وهكذا يتبين أن جرم الوثيقة هو التفاوض أصلاً حول القضية لأنهم دوماً يحورون الاتفاقيات، وها هو الرئيس كليتون قد اعتبرها سقفاً فلسطينياً وطرح حلولاً أكثر ظلماً للفلسطينيين ولا علاقة لها بروح أو نصوص الوثيقة التي لم يرد فيها أي ذكر للهيكل وإنما للأقصى والكنيسة. وجاء في البند الثالث عشر إن: «دولة فلسطين ستأخذ سيادة إضافية على الحرم الشريف تحت إدارة أوقاف القدس. الوضع الحالي في ما يتعلق بحقوق الوصول إلى أماكن الصلاة سيضمن». لقد نشرت مجلة «نيوزويك» هذا الأسبوع على موقعها الانترنتي تفاصيل الوثيقة لأول مرة، ولكن بدون الخرائط. في قضية اللاجئين فإن التنازل الذي جاء في وثيقة «أبو مازن - بيلين» يعادل الكارثة، وإذا صدق القول بأن الرئيس كليتون انطلق من بنود المعاهدة ساعياً إلى حل وسط، فليس من المستغرب اعتباره وغيره، إن قضية اللاجئين محلولة ومتفق عليها؛ فالوثيقة تقول إن للفلسطينيين حقوقاً في العودة ولكن التطورات على الأرض تمنع التطبيق، وإن «الطرف الفلسطيني يعلن استعداده قبول إجراءات وسياسات تحسن قدر الممكن ظروف اللاجئين»... بينما إسرائيل من جانبها: «تعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى الدولة الفلسطينية وحق التعويض عن الخسائر المعنوية والمادية»... هكذا فما قيل بعد كامب ديفيد إن مئة ألف قد يعودون ضمن سياسة لم الشمل، وأن التوطين والتعويض هو نصيب بقية اللاجئين، ذلك القول لم يكن مخالفاً للحقيقة، وإنما النفاق هو الادعاء بأن التنازلات لم تحدث.. ثم الانجرار إلى حلول جوفاء ستؤدي حتماً إلى الكوارث.

محطات في تاريخ القدس: رجال ومواقف وتواريخ

يوم الجمعة الثاني من تشرين الأول/أكتوبر ١١٨٧ كان صلاح الدين الأيوبي جالساً أمام خيمة فوق ربوة تشرف على القدس ينظر إلى جموع الصليبيين يرحلون مهزومين عن المدينة. قبل ذلك التاريخ، وتحديدًا يوم الجمعة الخامس عشر من تموز/يوليو ١٠٩٩ كان المحتلون قد دخلوا إلى القدس مدينة الأنبياء والسلام وقتلوا كل سكانها عن بكرة أبيهم. يقول مؤرخ الصليبيين مونروند: «اجتمع ديوان المشورة العسكرية الصليبي وأعطى حكماً مريعاً وهو قتل كل مسلم باق داخل المدينة. وحسب شاهد عيان صليبي فقد قتل حوالي سبعين ألفاً من السكان، والتجأ البعض إلى جامع عمر (الأقصى) فلاحقهم الخيالة والمشاة وأعملوا السيف فيهم حتى أن القناطر على الباب احتجزت الدماء فكانت إلى الركب وإلى لجام الخيل... بعد تلك الفظائع استعملوا مسجد قبة الصخرة كنيسة، والأقصى مسكناً لفرسان الداوية الذين كانوا يتقربون لربهم بذبح العرب والمسلمين».

الإبادة لم تحل لهم معضلة الاحتفاظ بالقدس، وعندما ارتفع سيف الحق الإسلامي على رؤوسهم لم تتم أي عمليات انتقام من أفعالهم ولكنهم لم يتعظوا وعادوا وطرّدوا مراراً حتى عودتهم الأخيرة عبر الصهيونية. ها هو الثاني من تشرين الأول/أكتوبر الحالي يشهد لليوم الخامس على التوالي هبة شعبية دفاعاً عن الأقصى الذي دنسه إرهابي من وزن شارون مدعماً برضاء المجرم الجنرال باراك، وخلفهما تعصب يهودي أعمى لا يرى من التاريخ إلا ما يناسبه، ولا مانع عنده من التذلل في أوقات الضعف والفرعنة في أزمنة القوة... ويظنون أنهم الآن أقوياء لبداية معركة السيطرة على ساحة الحرم الشريف بمقدساتها لإقامة هيكل مزعوم... القدس وفلسطين ستريهم مرة بعد الأخرى أن لها شعباً يحميها، وأمة تدعمها، وأن الشعب العربي يضم الكثيرين من أمثال المعتصم وصلاح الدين الأيوبي ونور الدين زنكي

وقطر وعز الدين القسام وعبد القادر الحسيني وعينات كثيرة من الطهارة، كلهم مستغيث للقدس ومُغيث لها. في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر قبل سبعة أعوام أتيحت للصهاينة ومن لف لفيهم فرصة ابتلاع ثلاثة أرباع فلسطين، ولكنهم أخلوا باتفاق أو سلو وانطبق عليهم مثل «دجاجة نفرت فعلى رأسها عفرت»، ظنوا أنهم تتار اليوم يفرضون رؤيتهم والأمر الواقع بالقوة ونسوا أن الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر قبل سبعمئة وأربعين عاماً كان يوم عين جالوت الذي سجل أول هزائم التتار وبداية دحرهم دون أن تقوم لهم قائمة. في كل المعارك الفاصلة في تاريخ العرب، ومنها حطين والقدس وعين جالوت والكثير غيرها، كان للمشاركة الشعبية الدور الحاسم في تحقيق النصر، أما مصائب العرب فجاءت من تفرد العسكر في الأمر والنهي والقتال، سواء قبل المماليك أو بعدهم وإلى اليوم... والأمل في فلسطين إنما يأتي من جلد أهلها وحسن بلائهم وجميل إيمانهم وتضامن أمتهم كما أثبتوا مجدداً في سنوات الانتفاضة، وفي هبتهم الجديدة لنجدة المقدسات وكأن القدس هي مسؤولية كل واحد منهم دون سواه. لقد خسرنا الكثير بعد نهاية الانتفاضة. تنازل عن الحقوق تليه مطالب بحلول وسط لأرباع الحلول الجزئية السابقة، وخسارة إعلامية على صعيد العالم من جراء السكوت والقبول بالجزئيات أو سوء التصرف والإدارة أو بروز الطحالب، حتى أصبحت إسرائيل باراك بعد كمب ديفيد ترفل في الدعم والتفهم العالمي وتنجح في تجنيد العالم كله للضغط على القيادة الفلسطينية بعدم إعلان الدولة والاستمرار في سياسة التفاوض والتراجع التي أريد لها التنازل عن القدس والحرم الشريف. سبعة أيام أعادت، ولله الحمد، بناء ما تم هدمه في سبع سنوات من المفاوضات بعد نهاية الانتفاضة... سبع سنوات فسخت الصف الواحد فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، ومحت التفهم العالمي ونقلت إسرائيل من صف الدول الفاشية إلى صفوف الدول الديمقراطية... وسبعة أيام حولت الشرطي الفلسطيني إلى موقعه إلى جانب شعبه، وأعادت اللحمة بين الفلسطينيين داخل الكيان وأهلهم في الضفة والقطاع، وبين الفلسطينيين وأهلهم العرب، وسنرى من سيواصل التطبيع ومن سيعود إلى صف الأمة تاركاً مصافحة الإسرائيليين إلى ما بعد إقرار الحل وثباته بسنوات. من صفات البشر تمسكهم بالحاضر، وبالتالي عدم اتعاظهم بالتاريخ... والتاريخ

يؤكد لنا أن اليهود لم يحكموا غيرهم، ولم يحكموا أنفسهم بسلام... وتجربتهم مع الأقوام الأخرى كانت مريرة ولم ينتعشوا ويتساووا مع غيرهم إلا في ظل الحكم العربي الإسلامي. وبعد أن أخذوا الفرصة طوال نصف القرن الماضي لحكم غيرهم أثبتوا فشلاً ذريعاً، إذ لم يتوقف طمعهم عن النهب واحتموا خلف الوعود الإلهية محترقين بقية البشر والمعتقدات. لو كانوا طلاب سلام في أي يوم منذ إعلان دولتهم لأنصفوا مثلاً «عرب إسرائيل» حملة الجنسية في بلد يدعي الديمقراطية ويطبق التمييز العنصري حتى بين اليهود أنفسهم. لماذا لا يعيدون المواطن العربي الإسرائيلي إلى أرضه وبيته؟ لماذا لا يسمحون لهم بالبناء والحصول على شقق في القدس ويافا وعكا؟ لماذا هذا الفرق بين القرى العربية واليهودية وكأن الأولى في بنجلاديش والثانية في السويد؟ ثم لماذا تستهتر الدولة بأرواح ومقدسات المليون عربي إسرائيلي ثم تستغرب مشاركتهم في هبة الأقصى؟ من الملاحظات الأولية على هذا الحدث الجاري يمكن تسجيل التالي: إن الرئيس شيراك هو أشهم زعماء أوروبا كلها والعالم الغربي، بل إنه الشهم الوحيد بينهم، فرغم وجود جالية يهودية نشطة في بلاده لم يتردد في تحميل المسؤولية لشارون، واللوم والاستنكار لإنزال الجنرال دباباته. ماذا يا ترى سيقول زعماء الغرب لو كان الضحايا هذا الأسبوع من اليهود؟

الفلسطينيون والعرب في كل مكان مدركون تماماً للخطر المحقق بالقدس رغم محاولات غسيل المخ التي تمت في الأسابيع والشهور الماضية. الدخول في لعبة توزيع اللوم والمسؤولية سعياً إلى هدنة لن تجدي لأن الهدنة لن تحل قضية القدس الآن، وإنما ستصعد العمل الإسرائيلي بحجة أنهم لا يرضخون للضغط، وكانوا قد رفضوا كل شيء آخر سلفاً. كما أن سياسة لجان التحقيق كانت تسخر لمصلحة اليهود منذ العشرينيات.

من المفروض ألا تنتهي هذه الهبة إلا بعد انزال عدد مماثل من الخسائر عند الإسرائيليين، أو محاكمة شارون وكل من قتل فلسطينياً... بدون ذلك سيعتبرون أن القوة هي اللغة الوحيدة التي أوقفت الفلسطينيين وأعدت المفاوضات. رجال الشرطة الفلسطينية عليهم مراجعة موقفهم التضامني النبيل بالالتحام مع شعبهم... إما أن يشاركوا في الهبة بأجسادهم من دون سلاح وملابس عسكرية، وإما المشاركة وإطلاق النار في المليون

فقط... قنص القناصة، وقف المدرعات، اقتحام المستوطنات... أما الركض بين الجمهور وإطلاق النار غير المركز فإنه حتماً سيجلب النيران الإسرائيلية ويبررها بشكل أو آخر... دور الشرطة حماية الشعب برد النيران عنه وإحداث خسائر مماثلة عند العدو. بصراحة تامة لو كانت خسائر اليهود تعادل خسائرنا هذا الأسبوع لما كانوا في الضفة والقطاع الآن... لا يمكن التفاوض مع باراك الدجال، وأقصى ما يمكن قوله للجنرال هو أن يطبق الاتفاقيات السابقة وبعد ذلك يفرجها الله. لا يمكن للقيادة الفلسطينية طلب وقف الهبة إلا إذا كان لديها حل مؤكد مليون في المئة وينفذ خلال أسبوع فقط، وبمضمون مقبول شعبياً، إذ بدون ذلك لا يمكن ضمان نتائج ما قد يحدث. لقد جربت منظمة التحرير أسلوب القتال ورفض المفاوضات، ثم أسلوب المفاوضات ورفض القتال... فما المانع أمام أسلوب القليل من التفاوض والكثير من المقاومة المتواصلة للاحتلال؟ ثم لماذا لا تُعلن الدولة الفلسطينية الآن ضمن الحدود الدولية وعاصمتها القدس ولا تتوقف المقاومة حتى تطبق الشرعية الدولية؟ أضرب الحديد وهو ساخن يا أبا عمار ولا تضيع نفسك بين أرجل الطاولات.

٢٠٠٠-١٠-٥

كيف نستمر بالانتفاضة إلى غايتها؟

الإجابة عن السؤال تتطلب بديهياً تحديد تلك الغاية، وتقديراً أولياً للمسافة التي تبعدنا عنها، ثم رسم الخطط لضمان الديمومة والصمود، والاستعداد لمواجهة التصعيد الإسرائيلي، وهذه مهمة فلسطينية تبدأ من إعلان سقوط أوسلو والتمسك بقرارات الأمم المتحدة وميثاقها، وتأكيد مواصلة العمل حتى التطبيق الكامل للقرارات الدولية من دون تفاوض، أو طبعاً إعلان أي هدف آخر، لكن لا بد من وجود هدف محدد للانتفاضة حتى لا يحدث الشرخ. وبمناسبة ذكر التصعيد يشار إلى سياسة إسرائيلية ظهرت هذا الأسبوع أثناء القمة العربية وبعدها، مفادها التحدي الصريح من الجنرال باراك للقادة العرب ولقرارات القمة. تهديدات ما قبل القمة معروفة، وما بعدها يتمثل في مساعي ضم شارون للحكم، وبالتالي تخيير القادة العرب بين جلوسهم للتفاوض مع شارون باسم السلام، أو تهميش رؤيتهم ومقولتهم إن السلام هو خيار استراتيجي عربي كما ورد في مقررات القمة. أثناء التفاوض بين الجنرالين باراك وشارون أُنْفِقَ على تحدي قرار عربي آخر هو الدعم للانتفاضة، إذ تعمل إسرائيل على تشديد الحصار الاقتصادي والتمويني والطبي الإنساني حتى يبقى قرار الدعم حبراً على ورق حتى لو جُمِعت النقود، بل حتى لو وصلت إلى الأرض المحتلة؛ فالخطة الإسرائيلية تسعى إلى خسائر فلسطينية ضخمة تفوق الدعم العربي المقرر. هذا التحدي الإسرائيلي يضر بالاقتصاد الإسرائيلي طبعاً، ولكن الجنرال مستعد لكسر أنفه، وهو يضرب الفلسطينيين، كما أنه مرتاح إلى الدعم المالي الأميركي واليهودي العالمي الذي سيعوضه. الشعب الفلسطيني من جهته مستعد ومرغم لمواجهة التحدي الأمني والعنف والإرهاب الإسرائيليين، ولكن القادة والأمة العربية بحاجة إلى خطط تصعيدية بالمقابل لا ترتبط بأرقام، وإنما تستعد لسد حاجة الشعب الفلسطيني وما ينقصه من الضروريات

طوال انتفاضة الاستقلال. ما اتفق عليه في القمة كان ممتازاً على الصعيد المعنوي والمادي (المالي)، لكن يجب أن لا يعفوَ الزمن على القرار قبل جمع المال وإيصاله وهو ما يخطط له الجنرال الآن. يدخلنا هذا إلى القرارات الأخرى للقمة العربية، والمفترض أنها قرارات حد أدنى وأولية مقبولة؛ فالأهم هو التطبيق ومتابعة التطبيق جماهيرياً. مثلاً هناك قرار بملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين ومحاكمتهم. هذا يحتاج إلى وضع قائمة بأسماء المجرمين الذين أعطوا الأوامر بالقتل... وخلال بضع دقائق يمكن تسجيل مئة اسم على أن تبقى القائمة مفتوحة للأسماء الأخرى... باراك وشارون من الأولين، فهل لنا التأكد أن أي قائد عربي لن يجلس مع أي منهما قبل المحاكمة والحكم؟ إذا حضر باراك إلى القاهرة أو سيناء وتقدمت نقابة المحامين المصريين بطلب اعتقاله ومحاكمته، ماذا سيحصل؟ ما هو الدور الأمني والمستوى الإجرامي للسفراء الإسرائيليين وطواقمهم في القاهرة وعمان ومكاتب العلاقات الباقية في الدول العربية (إن بقي بعضها حتى اللحظة) ألم يشارك أي منهم في الجرائم؟ هل فحصنا ماضيهم؟ ماذا ستفعل مكاتب الجامعة العربية والسفارات العربية عبر العالم إذا وصل أحد المجرمين المذكورين في القائمة إلى هذه العاصمة أو تلك؟ هل سيطلبون توقيفه ومحاكمته حسب الشرائع الدولية وعلى غرار ما حصل مع الدكتاتور التشيلي بينوشيه في لندن؟ هل أرسلت التعليمات إلى مكاتب الجامعة والسفارات لتنسق وتستعد قانونياً؟ قرار القمة عظيم جداً جداً، وسنرى إن كان قد طبق وكيف ومتى و ضد من. الأمر ذاته ينطبق على بقية القرارات التي اتخذتها القمة، ولا داعي هنا لتفاصيل كل منها وما يمكن أو يجب عمله... ربما من المهم أيضاً الالتفات إلى ردة الفعل الهوجاء بغالبيتها ضد قرارات القمة. الهجوم على القرارات وإعلان فشلها منذ اللحظة الأولى يؤدي حتماً وعلى الفور إلى يأس الشارع العربي من النتائج ومن العمل المشترك والعودة إلى الفراغ والغوغاء اللذين لا يخدمان الانتفاضة. ما يخدم الانتفاضة هو تنشيط الشارع لمراقبة تنفيذ إيجابيات سريع متفوق للقرارات وتحقيق التقاء بحد أدنى بين كل العرب من قادة ورعية... إذا نشط الإعلام العربي في هذا الاتجاه وتابع تنفيذ القرارات سيضمن الضغط والتواصل من أجل الغاية العربية. الحديث عن الإعلام العربي فرض ذاته هنا، كون دور الإعلام المذكور في

فترة الانتفاضة الحالية كان ذا شقين متناقضين. في السنوات السبع بين الانتفاضتين ألغى دور الإذاعة الذي أدى دوراً مهماً في الانتفاضة الأولى، واحتلت الفضائيات مقدمة الصفوف في تبليغ أهل القرى والمدن الفلسطينية ما يجري أولاً بأول، وهذا مهم في نواحي التخطيط النضالي وإثارة الحمية والحماسة. كما أن الفضائيات نقلت الصراع والحماسة والحمية والتعاطف إلى كل ربوع العربية، ما أدى إلى الدعم الفعال شعبياً وتسريع حركة الحكام للفعل. إلا أن هجوم الفضائيات المتسرع على نتائج القمة سيعيد تنفيس الشارع العربي إذا لم تتوجه فوراً إلى خطة متابعة تنفيذ القرارات والحفاظ على الزخم في الشارع. عملياً يمكن التلمس أن الفضائيات (عفواً عن التعميم) كانت غوغائية قبل الانتفاضة أيضاً، وخصوصاً برامج الحوار وإشراك الجمهور التي تتحول إلى حفلة شتائم. كل برنامج يجب أن يكون له هدف، ترفيهي، تعليمي تربوي، سياسي تحريضي، أو تنفيس خلق والتوهم بأن هذه هي الديمقراطية. الحواريات الفضائية هدفها المراجعة وترسيم الرؤية المستقبلية وتأطير الناس حولها عبر التوضيح والإقناع... لو استبدلت برامج الحوار المتشائم والإسهال الكلامي في الأسابيع الماضية بحوار مختصين حول سبل تأطير الدعم العربي الشعبي والرسمي لكان ذلك أفضل بكثير وفي مصلحة الأمة... محاوراة النقابات والاتحادات والجمعيات ماذا فعلت لتنظيم وإدامة الدعم بأنواعه... محاوراة الإعلاميين المهنيين حول تجربة إخوتهم في الأرض المحتلة ونواقصها وكيف تتجاوز العقبات... محاوراة حول أهمية حرق الأعلام وهل هي العمل الصحيح والأفضل؟ ومحاوراة حول أشكال الاحتجاج المدني الفعال... وعشرات الأمور النافعة الأخرى. لقد تسابقت الفضائيات لكسب الجمهور عبر الخبر السريع من موقع الحدث، وهذا ممتاز نجحت فيه أغلبية الفضائيات، وتسابقت في إجراء حوارات ومعظمها للأسف لم يوفق وأريد منه كسب المشاهدين عبر شدة النقد والصرخ.. وفي النهاية سيمثل المشاهد هذا النمط المتكرر شكلاً وموضوعاً. التسرع وانعدام الهدف أوقعا الفضائيات في عدة مطبات أثناء الانتفاضة الجارية. أثناء اجتماع باريس مثلاً كان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قد رفض العروض الإسرائيلية، ولكن بعد الاجتماع روج الوفد الإسرائيلي أكذوبة التوصل إلى اتفاق، وكانت أجواء التوتر في الاجتماعات معروفة

ومعلنة ولكن أكثر من محطة عربية باشرت بث خبر التوصل إلى اتفاق، ونام شباب الأمة العربية محبطين يشتمون التنازل.. في اليوم التالي كانت الأمور مختلفة. المطب الأكبر الذي وقعت فيه معظم الفضائيات وأوقعت معها الأمة العربية كان يوم الأحد الماضي، إذ حرص الإسرائيليون أن يكونوا أول من يعلق على نتائج القمة، فتقمص أحد المتحدثين الرسميين الهدوء والرزانة ورحب بالقرارات وبحكمة القادة العرب واعتدالهم واختيارهم طريق السلام وعزل المتشددين... على الفور جن جنون فضائياتنا وأعلنت فشل القمة ووجدت طوابير من المستعدين للصراخ والشجب. كان رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك في صباح ذلك اليوم قد قرر تجميد المسيرة السلمية رسمياً، ولكنه تريت في كلامه حتى المساء، أي بعد أن أخذت الفضائيات مجدها في تهميش القمة، فضرب الجنرال ضربته الثانية أمام الرأي العام العالمي هذه المرة مبرراً تجميده للسلام بالتشدد الذي ساد نقاشات القمة، وبلغته التهديد الواردة في البيان (صيغة البيان كانت معروفة سلفاً للجميع)، فإذا بالقادة المتهاونين عند بعض الفضائيات أصبحوا متشددين وطلاب صدام عند الجنرال الذي أراد كسب الرأي العام العالمي وإحباط الرأي العام العربي... هذا أقله هو تفسيري للأمر. الحديث عن الفضائيات ودورها في المجتمع وغايتها ودوافعها يحتاج إلى مساحات أكبر وجولات أطول، ولكن لعل مراجعة سريعة منها للذات تزيد في ميزان إيجابياتها في هذه المرحلة التي تتطلب متابعة قرارات القمة والحفاظ على دعم منظم من الشارع العربي لأن هذه الانتفاضة طويلة ودامية وتتطلب التعامل معها على هذا الأساس.

٢٧-١٠-٢٠٠٠

قرايين في طريق الشيخة هيلاري

بيدو الرئيس الأميركي مصراً على التوصل إلى حل في الشرق الأوسط قبل مغادرة البيت الأبيض، فهل هو كذلك فعلاً؟ وما هي دوافعه على «الإصرار»؟ لقد أضاعت الإدارة الأميركية وقتاً ثميناً دون إنجاز الحل، بل إن الرئيس كلينتون عايش عبر دورتين للرئاسة كل العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية وطبعاً بقايا عملية مدريد والمسار السوري واللبناني دون أن ينجز أي حل فعال، وذلك رغم استجابة عربية شاملة للحل السلمي حسب الرؤية الشرعية الدولية التي كانت واشنطن تؤيدها على الدوام، أقله في العلن. الوقت الضائع لم يمهد لضربة سلامية ناجحة في أواخر أيام الرئيس تُدخله كتب المجد وتعطيه جائزة نوبل للسلام، ومع ذلك يتصرف الرجل وكأن السلام قاب قوسين، ويصر على قمة بعد الأخرى كل منها أشد فشلاً من سابقتها دون أن يرتدع أو يغير نهجه المنساق تجاه إسرائيل. أعتقد أن الرئيس كلينتون سيتوقف عن تصرفاته الأسبوع المقبل وبعد الانتخابات الأميركية التي ستحدد مصير زوجته هيلاري إذا تحولت إلى شيخة أو بقيت حافية. الرئيس لا يهتم بنجاح نائبه آل غور فهو لم ينشط حتى لجمع التبرعات لمصلحته وإنما جمعها لمصلحة حملة زوجته الانتخابية... هو بالطبع يتمنى نجاح آل غور فذلك يساعده في التهرب من الملاحظات القضائية التي ستهال عليه وخصوصاً من ملاحق قضية مونيكا، لكن الهم الأول للرئيس هو خدمة الزوجة المخدوعة التي قد تنفصل عنه لو سقطت في الانتخابات بعد خروجه من البيت الأبيض فلا تبقى هناك أسباب تلصقهما ببعضهما بعض.

مغامرة الرئيس بعقد الاجتماعات المتكررة بين الفلسطينيين والإسرائيليين موجهة إلى الناخب اليهودي في نيويورك حيث تخوض هيلاري الغربية معركتها ضد شاب نيويورك محلي... الرئيس يريد القول للناخبين إنه لا يدخر جهداً في سعيه للسلام المناسب لإسرائيل،

ولتأكيد ذلك فهو وهي يؤكدان في كل مناسبة أن الرئيس عرفات يتحمل مسؤولية التوتر والحرب والكوارث وموت العرب واليهود، أما باراك فقد قدم كل المطلوب وأثبت حسن نيّاته... إلى آخر المعزوفة العلنية والصاخبة التي يرددها الثنائي كليتون. بل إن رئيس أقوى وأعنى دولة في العالم لا يتردد عن إطلاق التهديدات وممارسة الابتزاز عبر مجلس الشيوخ تحديداً حيث هدد بنقل السفارة استجابة لطلب المجلس، وبقطع الدعم القليل المقدم إلى السلطة الفلسطينية... كل ذلك لا علاقة له بالسياسة الأميركية والتزامها بالشرعية الدولية، أو بمصالح الولايات المتحدة في العالم والوطن العربي، أو بالخوف من الاتحاد السوفياتي الذي ذاب، وكان المفترض أن تقل بذلك أهمية إسرائيل الاستراتيجية... دافع الرئيس هو التكفير عن ذنبه ومداهنة الناخب اليهودي النيويوركي لإنجاح زوجته، وبالتالي الحفاظ على عش العائلة التي قد تغلس من المحاكمات وتذوب في عالم النسيان بسرعة على أفضل حال. لهذا أتوقع أن يتلاشى موقف الإدارة بعد الانتخابات الأسبوع المقبل، ولا أستطيع كتم أميستي أن تسقط هيلاري وآل غور حتى يغلق الرئيس فمه الضاحك. لقد استجاب كليتون طوال ثماني سنوات لرؤية إسرائيل وأخل بموقع الولايات المتحدة وبالتزاماتها. كان فريقه العامل على قضية الشرق الأوسط من اليهود، وكان الرئيس منصاعاً على الدوام للتقييم الإسرائيلي مثل: العرب لا يفهمون غير القوة والضغط، إسرائيل تريد السلام والأمن، إسرائيل لديها تجربة وتعرف العرب أكثر من غيرها، طالما أراد العرب السلام فدعنا نوصلهم إلى سلام لا يأملون منه الانتصار على إسرائيل يوماً، السلاح والدعم الأميركي لإسرائيل أفضل طرق السلام، بناء المستوطنات سيعجل في التوصل إلى السلام، الخطوات العملية لنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس هو أفضل الطرق للحل الوسط... وغير ذلك من السياسات التي أوقع كليتون بلاده فيها دون تبصر أو تجربة لأسلوب آخر أو تهديد وضغط على إسرائيل، أو وضع جدول زمني لتجربة هذه الرؤى الإسرائيلية قبل الإقلاع عنها. في عهد كليتون وبتوقيعه مهترت اتفاقيات أوسلو في واشنطن، ولم ينفذ من بنود الاتفاقية أكثر من عشرها على أحسن تقدير حتى بعد مرور سنوات على نهاية زمنها والتجديدات التي رعتها الإدارة.

كان الاتفاق الأوسلوي المرحلي سيحقق في خمس سنوات التعايش والتقارب

والدعم الاقتصادي والانسحاب الإسرائيلي من تسعين في المئة من الضفة والقطاع، وذلك كله لتسهيل حل عقد قضايا الحل النهائي. ما حصل هو سكوت كليتون على تضييع كل الفرص وهدر الوقت حتى جاء موعد الحل النهائي بينما سبعة في المئة من الأرض أعيدت وحوصرت، وبقية الأوضاع تردت، وبالتالي تباعد العرب عن الإسرائيليين، وإذا بالجنرال والرئيس الضاحك يستغلان قلة الوقت المتبقي ويلفقان كامب ديفيد على وجه السرعة ويعرضان معاً هدف الحل المرحلي ليحل بدل الحل النهائي ثم يدعيان الكرم ويتهمان الرئيس عرفات بتضييع الفرص! كان العرض إعادة ٨٨٪ من الأرض (وليس ٩٠٪) على أن يبقى ربعها تحت سيادة إسرائيلية لاثني عشر عاماً، ولا عودة عملياً للاجئين أو تطبيق قرار الأمم المتحدة، ولا انسحاب من كل القدس الشرقية بل طالبوا بحق إقامة الهيكل في الحرم القدسي الشريف... أي إلغاء قضايا الحل النهائي، وتحويل هدف المرحلي إلى نهائي مع عدم تقديم آلية ترغم إسرائيل أصلاً على أي حل. إذا كانت إسرائيل لم تطبق الاتفاقيات السابقة رغم تجديد زمنها، فمن سيضمن تطبيق الجديد منها بعد أن تقر القيادة الفلسطينية بالتنازل عما طالبوه؟ المهم هنا أن الرئيس الضاحك حمل عرفات مسؤولية فشل مفاوضات الكامب. المهازل نفسها تكررت في شرم الشيخ وحتى الآن تروج الإدارة بأن الفلسطينيين على خطأ، وتدعي أنها وسيط نزيه... والآن يعرض كليتون على عرفات دولة «ميني» أقل من عرض الكامب وأشدّ هولاً مع فرق إمكانية القول إن المفاوضات سوف تستمر بين الدولتين على الأمور الباقية!! أي خبل هذا؟ إنها محاولة مزدوجة لإنجاح هيلاري من ناحية، وللحفاظ على الجنرال في الحكم من ناحية أخرى، إذ سيقول باراك للشعب والمعارضة أعطيناهم دويلة على أربعين في المئة من الضفة واحتفظنا بالقدس لليهود، ولا تغيير لذلك إلا برضاء الإسرائيليين... حينذاك سيصبح الجنرال ملكاً لإسرائيل. هل يوجد رئيس عاقل غير الرئيس الضاحك يمكنه تقديم اقتراح كهذا؟ الجنرال معذور بأنه يريد كل شيء بل يريد المزيد، لكن هل يستحق منصب شيخة للزوجة كل هذه القرابين البشرية بعد كامب ديفيد؟ إن المسؤولية المباشرة عن القتلى العرب واليهود في فلسطين تقع على السياسة الأميركية الرئاسية. كليتون هو الذي دعا إلى القمة وتسرع، ورفض المطالب الفلسطينية

بالتحضير للقمة عبر مفاوضات ثنائية وعبر تطبيق بعض الالتزامات الإسرائيلية الأولية... وهو الذي تقمص الدور الإسرائيلي فشجع باراك على التصلب... والرئيس الضاحك هو الذي هدد فوراً بعد الكامب بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، وبوقف الدعم المالي للفلسطينيين، وتوعد بحملة عالمية ضد السلطة إذا أعلنت دولتها، وشن حملة ضغط لمنع القمة العربية، وأعطى الضوء الأخضر لقمع الفلسطينيين والتهديد باستبدال الرئيس عرفات ولم يأسف لمقتل أي فلسطيني بالأسلحة الأميركية، بل وضع اللوم على الضحية، وها هو يقترح حلاً عملياً جديدة من وزن الدولة الميني لاسترضاء الناخب النيويوركي وإنجاح زوجته المخدوعة. كان بوسع الإدارة الأميركية، لو لم تكن صهيونية حتى النخاع، حماية سمعة أميركا ومصالحها في المنطقة، ودعم الشرعية الدولية، وإقرار السلام، والحفاظ على أرواح القتلى... لو ضغطت على الحكومة الإسرائيلية طوال السنوات السبع الماضية لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة في أوقاتها المحددة... أو أقله لو لم تشجع الجنرال باراك على القتل بعد كامب ديفيد، لكن يبدو أن المشيخة تحتاج دوماً إلى القرابين، فعسى أن تكون هيلاري آخرها.

٢-١١-٢٠٠٠

الدولة الفلسطينية ليست حلاً

ما يبدو ظلاماً هذه الأيام تأثراً بالعنف والإرهاب الإسرائيليين في فلسطين، يحمل في طياته (والله أعلم) ميلاد الدولة الفلسطينية التي ستكون مشوهة سواء جاءت باتفاق فلسطيني - إسرائيلي، أو بقرار أحادي، قد يكون فلسطينياً أو حتى إسرائيلياً... ضمن هذه الرؤية فإن الميلاد السريع للدولة لن يؤدي إلى السلام، ولا حتى إلى الهدوء أو إلى الهدنة. هذا التوقع - ميلاد الدولة، والاستنتاج - وتواصل الصراع، لا علاقة لهما برؤية الغيب والتنجيم وإنما تحصيل حاصل لما نسمع ونرى ونشم لطبخة غريبة العناصر والمكونات. التصعيد اليومي من القوات البرية والبحرية والجوية والاستخبارية الإسرائيلية يراد منه إفهام الطرف الفلسطيني أن الحل العادل والتعايش المتساوي لن يوجد بين الطرفين بعد هذا التصعيد القابل للزيادة. الرسالة ذاتها موجهة إلى المستوطنات، بأن الجيش لن يحميكم إلى الأبد في هذا الجو المعادي، وكلما أسرعتم بتقبل الانسحاب فذلك أفضل للجميع خصوصاً الانسحاب للتجمع في مستوطنات أكبر وأقرب على حدود حزيران/ يونيو (الخط الأخضر). يترافق التصعيد مع المزيد من الحديث الإسرائيلي عن رفض القيادة الفلسطينية للسلام ولوقف القتال، والحديث الإسرائيلي عن الموافقة المبدئية على قيام دولة فلسطينية ضمن ما طرح في قمة كامب ديفيد... وبالتالي إذا استمر الرفض الفلسطيني (حسب الدعاية والرؤية الإسرائيليتين) فإن إسرائيل ستسحب من طرف واحد من دون اتفاق من المناطق المناسبة لها، وبالتالي يمكن للفلسطينيين إعلان دولتهم في الجزء المتبقي! ويمكن لإسرائيل ادعاء أن الفلسطينيين يرفضون السلام وأنها ابتعدت عنهم ولكنها ستعاقبهم بشدة إذا اعتدوا عليها. كما هو واضح منذ سنوات فإن المسار السلمي للحل مرتبط بالرؤية وضمن الإطار

الإسرائيلي، وأصبح سقف المطالب العربية والفلسطينية هو استعادة الأرض المحتلة عام سبعة وستين وتطبيق قرار الأمم المتحدة بعودة اللاجئين، ومن الطبيعي أن تساوم إسرائيل على هذه المطالب كما تجلى في كامب ديفيد الصيف الماضي وكادت الصفقة أن تتم لولا تعثرها إزاء قضية القدس. وما تفعله إسرائيل الآن من إرهاب هو لإخضاع الموقف الفلسطيني لرؤيتها في حل شأن القدس، وتوضيح محدودية التأييد العربي... لهذا تقصف وتقتل وتروج الدعايات وتشن الحرب النفسية وتؤلب العالم، كما أنها تجوع الفلسطينيين وتمنع وصول الدعم الغذائي والطبي العربي إليهم والمكوم في مطار العريش، ذلك حتى إذا عادت المفاوضات في النهاية ستبدو الحلول القديمة المرفوضة، كإنجاز للإسرائيليين وكاستقلال للفلسطينيين وكسلام أمام الجميع. ماذا إذا، لو تم الاتفاق على حل، أو على تأجيل حل قضية القدس (مجرد افتراض) وبالتالي التوصل إلى اتفاق إعلان دولة فلسطينية؟ هذه الدولة لن تكون على كل أراضي الضفة والقطاع. هذه الدولة لن تتحكم في المعابر والحدود مع الدول العربية المجاورة، ولن تملك حرية استعادة مواطنيها من الخارج... كل ذلك حسب ما نوقش في الكامب وتعثر بسبب القدس. في الكامب أيضاً لفتت قضية عودة اللاجئين بعيداً عن مسؤولية إسرائيل، وبدون حق العودة، وإنما الاقتصار على حق التعويض حسب رؤية إسرائيل. الدولة الفلسطينية إذاً، ستبنى وتعمل في إطار الهيمنة الإسرائيلية المباشرة، وإن كتب الله لها النجاح والدعم الاقتصادي ثم حصلت مشكلة مع إسرائيل فإن ذلك كله سوف يُقصف ويُدمر كما حصل مع لبنان ومع السلطة الفلسطينية هذه الأيام. سيكون على الفلسطيني أن يسكت ويخضع للمستوطن في الضفة والقطاع، وللجندي الإسرائيلي على الحدود وفي المعابر، وسيكون على جهاز التعليم والدبلوماسية والسياسة والشرطة والاقتصاد والإعلام الفلسطيني أن يكيف ذاته مع الرغبات الإسرائيلية حتى لا يزعجهم ولا يتسبب في جلب العقاب، كما يحدث هذه الأيام من ترهيب للناس وهدم للمؤسسات ونسف للبنى التحتية ضمن سياسة عقاب جماعي غير منطقية، ناهيك من شرعيتها وقانونيتها الدولية. إذا لم يتم الاتفاق حول القدس وبالتالي لم تعلن الدولة

باتفاق الطرفين، فعلى الأرجح أن إسرائيل ستسحب من بعض المناطق المحتلة بحجة فك الاشتباك، وقد تفكك بعض المستوطنات لكسب الرأي العام العالمي، وبالمقابل تطلق التحذيرات بأن العدوان الفلسطيني على إسرائيل أو جيشها أو مواطنيها سيواجه بأشد أنواع القمع. المهم أن الكيان الفلسطيني، أو الدولة إذا أعلنت وبسكوت إسرائيل في تلك المناطق.. هذه الدولة لن تشرف على حدودها وأرضها واقتصادها وحركة مواطنيها الداخلية والخارجية، وستبقى عرضة للضرب وعاجزة عن الرد.

النتيجة كما نرى أن الدولة الفلسطينية المتفق عليها، أو الدولة المسكوت عنها إسرائيلياً بعد الانسحاب من دون اتفاق، أو الدولة المعلنة من الفلسطينيين نظرياً على كل الأرض المحتلة في حزيان وعاصمتها القدس... كل هذه الأشكال، أو بعضها، لن تجلب معها الحل ولا السلام ولا حتى الهدنة. الحل الأنسب لإسرائيل اليوم قبل غد هو الانسحاب الفوري والتام والواضح من كل الضفة والقطاع وتسليمها إلى الدولة الفلسطينية والعودة إلى مفاوضات حول الشؤون المعلقة. ذلك الحل قد يخدم إسرائيل محلياً وعالمياً، إذ سيدفع بالدولة الفلسطينية إلى تجنب الإثارة، وإلى الاهتمام بالتنمية، وتحمل المسؤولية أمام مواطنيها والعالم. في المقابل فإن الطرح الأفضل للفلسطينيين الآن، كما هو بالأمس وغداً، أن يطالبوا بقرار التقسيم لعام سبعة وأربعين. هذا القرار - الحل - جاهز ومفصل بالسنتيمتر، ومتفق عليه دولياً ولا يحتاج إلى مفاوضات وتفاصيل وإنما يحتاج إلى التطبيق فقط بإشراف دولي. ويحل قرار التقسيم كل المشكلات مثل القدس، والعودة للاجئين، والتعاون الاقتصادي... بل يمكنه حل قضية المستوطنات أيضاً، وبالطبع فهذا القرار هو شرعية إسرائيل الدولية التي ارتبطت الموافقة عليها بقيام الدولة الفلسطينية أيضاً. قد يبدو غريباً جداً هذه الأيام بالتحديد طرح قرار التقسيم كحل مثالي بينما إسرائيل ترفض الحلول الأخرى الأهون عليها، لكن الحقيقة هي أن الإسرائيليين والفلسطينيين لن يمكنهم التملص من التعايش السلمي، وحل التقسيم هو الأفضل لمثل ذلك التعايش لأنه يقسم السيادة السياسية والقانونية في فلسطين الطبيعية ويحافظ على حقوق الأفراد من الطرفين.

الحلول الأخرى هي ألعيب سياسية لا غير، ومعظمها وهمي تماماً، وكلما انتقص

الحل المقترح (فلسطينياً أو إسرائيلياً) من الحقوق الفلسطينية فهو لا يقرب الأطراف من السلام وإنما يعمق الهوة ويعقد الفرص والمستقبل. إن العالم كله مثلاً يعرف أن طروحات الجنرال باراك كلها أكاذيب صافية، ولكن الحل السياسي يسكت بعضهم ويدفع بعضهم الآخر للانجرار في مهزلة التوسط للتفاوض... باراك لا حكومة لديه، ولا أغلبية برلمانية، ولا حزب يؤيده، ويكذب على من هب ودب في كل مكان... هو غير مخول بالتفاوض، وغير قادر على تمرير أي حل، ويريد الكرسي، وبالتالي يريد إخضاع الفلسطينيين إلى حل يوافق عليه كل اليهود ليعيدوا انتخابه رئيساً للوزراء. هو بذلك لا يخدم حتى مصلحة إسرائيل الحالية أو المستقبلية، ناهيك من مصلحة السلام والمنطقة.

القصف والتدمير الحالي لا علاقة له البتة برفض الرئيس عرفات الجلوس للتفاوض، أو بعمليات عسكرية ضد مستوطنين، وإنما القصف والإرهاب نتيجة لضعف موقف الجنرال ولرغبته الاحتفاظ بالكرسي... هو الذي هدد وطبق بعد كامب ديفيد، بأن الرفض الفلسطيني لطروحاته سيواجه بالقوة والإخضاع، وسانده الرئيس كليتون بالتهديد بنقل السفارة وقطع المساعدات الأميركية عن السلطة وبحشد العالم ضد الفلسطينيين... هذا ما قالوه علناً وما هم يطبقونه، ثم يدعون بأسباب يومية متجددة تضع اللوم على الفلسطينيين وتبرر ضربهم لإخضاعهم. الكارثة أن أيّاً من حلول باراك وكليتون إذا طبقت، ولو برضاء القيادة الفلسطينية، فإنها ستؤدي إلى مصائب عاجلة وأخرى مؤجلة أكبر بكثير مما يحدث الآن.

إن ما يجري الآن يجب أن يكون بداية للعمل من أجل التعايش في كيانين متعادلين تطبيقاً لقرار التقسيم، وليس نهاية لمسيرة النضال بحل منقوص ذي عنوان ضخّم «دولة فلسطينية» لن تملك قرارها وتبقى حتماً، حسب تكوينها وميلاتها وتربيتها، أسيرة لهيمنة والابتزاز والمزاج الصهيوني. لقد فشلت الحلول من نمط أو سلو لأسباب أصبحت معلومة، والانخراط في حلول ومفاوضات مشابهة سيؤدي إلى مزيد من الفشل، والمخرج هو البحث عن الحلول المتقدمة ومنها قرار التقسيم، أو طبعاً التعايش لشعبين في دولة واحدة وبحقوق متساوية لكل مواطن على غرار عشرات الدول التي تضم عدة ديانات وأعراق من دون تمييز. أي حلول أخرى تنتقص البشر حقوقهم وإنسانيتهم ستكون بمثابة ألغام سريعة

ومتكررة الانفجار. إن الحلول العادلة، سواء كانت بالاستقلال أو بالتعايش المنصف والمتعادل، وكما يعلمنا التاريخ القديم والحديث، تحققت بالكثير من البذل والتضحية وعلى ضوء وضوح الهدف سلفاً... وإذا كان طريق الاستقلال طوله كيلومتر فإن النضال الفلسطيني المشتت لم يتجاوز الأمتار العشرة الأولى حتى الآن، لا في الخسائر الإسرائيلية ولا في التضحيات الفلسطينية... انظروا إلى تضحيات الجزائر وخسائر فرنسا، وإلى فيتنام وأميركا وإلى جنوب أفريقيا طبعاً.

٢٣-١١-٢٠٠٠

إسرائيل لا تزال تربح... والسبب تردّي الأداء الفلسطيني المسلح

من المعروف أن المعارك الحربية بأنواعها تتطلع إلى تحقيق أهداف سياسية، سواء كانت تلك الأهداف إبادية أو منفعية أو تصالحية، إذ لا يقتل الناس بعضهم بعضاً من أجل التسلية. هدف إسرائيل من حروبها كان: تأسيس الدولة على أكبر مساحة من فلسطين، وبأقل عدد من الفلسطينيين، مع ضمان الأمن والتفوق عبر الهيمنة على المحيط العربي. هذا الهدف لم يتحقق بعد بشكله الكامل المرضي لإسرائيل، ذلك لأن الطرف العربي والفلسطيني تصدى نوعاً ما بالحرب والمقاومة والشكيمة للأهداف الإسرائيلية، لكنه وضع لنفسه أهدافاً سياسية تجاوزت بالمقابل واقعياً مع بعض الأهداف الإسرائيلية.

منذ هزيمة حزيران/يونيو قبل ثلاثة وثلاثين سنة، رضخت السياسة العربية فعلياً لبعض الأهداف الإسرائيلية، وتجلّى ذلك رسمياً في الاعتراف بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ وبوجود وأمن إسرائيل ومطالبتها بالانسحاب من الأرض المحتلة كذلك. وفي خضم نشوة النصر تمنعت إسرائيل عن التنفيذ لإرضاخ العرب نهائياً، لكن التصدي النفسي العربي والمقاومة الفلسطينية، ثم حرب رمضان (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣) عدلت في الميزان العسكري. وهنا شنت إسرائيل معركة سياسية بعزل مصر وتشتيت العرب وأعدت الاحتلال العسكري لمصلحتها ونقلت المعركة إلى الأرض العربية في لبنان.

بعد إخراج منظمة التحرير من لبنان بالقوة الإسرائيلية (١٩٨٢) مرت خمس سنوات كان من الممكن للإسرائيليين خلالها التوصل إلى سلام وتعايش مائل تماماً لمصلحتهم. بدل السعي لذلك ضيقت قوات الاحتلال على الفلسطينيين وعادت إلى سياسة تجاهل وجودهم إلا كخدم وعمال من دون أي حقوق سياسية حتى ولدت الانتفاضة الأولى

(١٩٨٧) وكانت ذات تأثير فاق المقاومة الفلسطينية المسلحة والحروب النظامية، وتوافق الوضع الإقليمي والدولي مع الانتفاضة فتجر جر رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير إلى مؤتمر مدريد وهو يصرخ رفضاً، وبدأت مسيرة مدريد بتوافق عربي وتأييد دولي ودعم أميركي ما ساهم في تعديل الميزان. ماطلت إسرائيل عبر سياستها الداخلية، وتغيرت الإدارة الأميركية الجمهورية بأخرى ديمقراطية، والأهم أن منظمة التحرير خرقت التوافق العربي وفاوضت سرّاً في أوسلو وخرجت باتفاقية تعيسة تخدم تأويلات إسرائيل وتساعد على الاقتراب من أهدافها الأساسية، وتخذل أهداف الانتفاضة كتحصيل حاصل.

كان نتيجة ذلك توصل إسرائيل إلى سلام إضافي مع الجيران، وهيمنة اقتصادية في المنطقة، وتطبيع سياسي وإعلامي وديبلوماسي واسع من دون تطبيق معظم اتفاقية أوسلو.. أي العودة إلى توسيع الهدف الإسرائيلي لأخذ أكبر مساحة من الأرض بأقل عدد من السكان العرب وضمان التفوق والهيمنة وزيادة الدعم العالمي هذه المرة. وكل ذلك برضاء واتفاق مع العرب والفلسطينيين. وعندما شعر الشعب الفلسطيني بالأزمة بعد سبع سنوات على المعاهدة وبعد نهايتها الرسمية كان لا بد من العودة إلى الانتفاضة كسلاح تم اختباره، وشبه وحيد، وهو ما نراه منذ أواخر شهر أيلول/ سبتمبر حتى الآن في ما يعرف بانتفاضة الأقصى. للوهلة الأولى يبدو هدف الانتفاضة وكأنه لتعديل شروط الحل الأوسلوي وتحسين ما عرض في آخر مفاوضات بين السلطة وإسرائيل، ولهذا بالذات ادعت إسرائيل أن السلطة والرئيس عرفات هما المحرك والمتحكم في الانتفاضة التي اعتبروها حرباً تشن عليهم في ظل السلام(!)، بينما الرؤية الأعمق تؤكد أن هذه الانتفاضة ترفض الاتفاقية الأوسلوية ولاسيما بعد تجربتها، ووضوح هدفها الذي لا يخدم المصلحة الفلسطينية.

لو كانت السلطة خلف الانتفاضة الحالية لكانت أقله استعدت لها قليلاً مثل تخزين المؤن، والوقود، والأدوية، والتكتيك العسكري، وبعض الأسلحة الصغيرة النوعية، وخطة إعلامية.. وغير ذلك مما كان يسهل تجهيزه سلفاً للحد من الخسائر الذاتية وتحقيق أفضل النتائج بأقل التضحيات وفي أقصر زمن. ما نراه الآن يؤكد عفوية الانتفاضة والتعلم في الميدان ما يولد الكثير من التخبط والتناقض في إعلان الهدف والممارسة وحتى الأوامر

اليومية. الانتفاضة ليست أيضاً من صنع المعارضة الفلسطينية بأنواعها، إذ فوجئت هي الأخرى بها وتخبطت حتى الآن في تصريحاتها وأفعالها، أو بالأحرى انعدام أفعالها، والإفراط في تهديداتها المتنوعة.

طوال سبع سنوات انخرست المنظمة والسلطة في مقولة السلام والتزمت بشروطه الإسرائيلية فاعتقلت المعارضة وروجت للاستهلاكية والمنفعية واعتمدت على الاستيراد من إسرائيل والتصدير إليها وكأنها الأم الحنون التي لن تُحاصر ولن تُجوع كما فعلت مراراً في السابق.. وطوال سبع سنوات لم تهرب السلطة بندقية قنص أو ناظوراً ليلياً أو رشاشاً متوسطاً أو «آر بي جي» أو صاروخ كتف مضاداً للطائرات. عشرات الأنفاق وجدت بين رفح الفلسطينية وأختها المصرية، لكنها استغلت لتهريب البضائع والذهب والمخدرات، وليس لأسلحة نوعية صغيرة متوافرة في السوق بحرية تامة. أي من هذه الأسلحة لم يستعمل أقله في الدفاع عن الشعب أو في ردع العدو وتضخيم حجم خسائره وبالتالي تكلفة الحرب وتحريك شارعها ضدها وباتجاه حل عادل. إضافة إلى قلة الاستعداد تلك بسبب التهافت على السلام وتطبيق شروطه، حصلت أخطاء لم يتم تعديلها حتى الآن، أهمها اشتراك رجال الشرطة مع المتظاهرين وإطلاق النار من دون قتل للإسرائيليين الذين استغلوا الوضع وصعدوا القتل وكأنهم يدافعون عن أنفسهم. وحتى بعد الانتباه للأمر فشلت السلطة في منع المسلحين أو إزالة مظاهر التسليح والمسيرات المسلحة في شوارع المدن الفلسطينية أو إطلاق النار في الجنازات.. ورغم ذلك، ومع أن أعداد الضحايا الفلسطينيين في زيادة مطردة نجد المستوطنين يعيشون في شبه أمان وسط المناطق الفلسطينية وعلى مقربة منها، أي من السهل على السلطة الفعل والقول: إنها تقتل الجنود والمستوطنين رداً على قتل شعبها.. لكنها لا تقتل ولا تمنع المسلحين وتترك الانتفاضة شعبية جداً. طبعاً ليس من السهل على السلطة أن تجلس متفرجة على انتفاضة شعبية سلمية تذبح من الاحتلال وفي الوقت نفسه تولد قيادات جديدة وظروفاً مختلفة تماماً، لهذا يفهم التداخل، ولكن العسير على الفهم هو العجز عن معادلة عدد الخسائر لدى إسرائيل بما هي عليه بين الفلسطينيين، خصوصاً إذا كان هناك هدف يتغى من التضحية.

الملاحظ أن الفلسطينيين يراهنون حتى الآن على دور الصغير الضعيف ضد القوي المتعنت، لكن قيام السلطة الفلسطينية وشرطتها وأجهزتها المتنوعة وضعتها في قالب جديد خصوصاً أن إسرائيل تجيد فنون التحايل والعالم يريد لأسبابه الخاصة أن يصدقها. حتى إن أدت هذه المراهنة الفلسطينية إلى نتيجة فلن تكون أكثر من ضغط عالمي على إسرائيل لتحد من عنفها، وضغوط على الفلسطينيين ليفاوضوا ويقبلوا بالمعروض عليهم، مع قبلة من هنا وضمانة من هناك، وتعهد من ثالث.

مهما تشاطر الفلسطينيون في استغلال ضعفهم وكثرة ضحاياهم فلن يتفوقوا على إسرائيل في كسب العالم الذي تعود على هوان الدم العربي. في المقابل هناك تجربة الجنوب اللبناني، وكل الشعوب المقاومة، حيث تحمل الشعب الخسائر الذاتية وأنزل بالاحتلال الإسرائيلي خسائر مماثلة أقله بشرياً، وهذا ما حرك الشارع الإسرائيلي ودفع بالقيادات للتسابق على إعلان الانسحاب. الخسائر الإسرائيلية في لبنان هي التي منعت إقامة المستوطنات، وفصلت بين الاقتصادين، وحاربت أي تطبيع.

في فلسطين المحتلة ما زال الاحتلال يدر ربحاً صافياً على الإسرائيليين من دون خسائر بشرية تذكر. الخسائر البشرية الفلسطينية، والمعاناة بأنواعها فلسطينية، والسلطة تطالب بالوقود والكهرباء والنقود من إسرائيل، تصدر إليها وتستورد منها وترتبط بها اقتصادياً ما يسهل عزلها وخنقها.. هذه الحال تشجع إسرائيل على الاستمرار في القمع أملاً في إخضاع الشعب والقيادة الفلسطينية وتركيعهما أمام حل يفتح كل الآفاق لإسرائيل ويغلق مثلها للفلسطينيين، وحتى يتعادل الميزان يجب أقله رفع تكلفة الاحتلال والاستيطان. وحسب قانون العين بالعين فهم مدينون لنا بمئتين وخمسين قتيلاً في الشهرين الماضيين فقط، ومن المؤكد أن العالم لن يتحرك ضاغطاً بأشكال فعلية لتحقيق السلام العادل إلا بعد فترة طويلة يقع لهم كل يوم فيها من الضحايا ما يقع لنا.. حينذاك لن نكون بحاجة أصلاً إلى الوساطة إذ سينسحبون لوحدهم... وبسرعة، كما هرولوا من جنوب لبنان.

لجنة ميتشل ستقلب الحقائق

مرت بالشعب الفلسطيني في حياته النضالية العديد من اللجان متعددة الأشكال والألوان، وذلك منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين ومنحه اليهود وعد بلفور عام ١٩١٧ الأمر الذي أدى إلى بداية المقاومة الفلسطينية وبالتالي تدخل عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة لحل هذه القضية، علماً بأن فلسطين وضعت تحت الانتداب البريطاني بهدف واضح علني هو تأهيل الشعب لحكم نفسه وإدارتها والتحاق فلسطين في الحضيرة الدولية. موجز القصة أن بريطانيا العظمى أخلّت بالأمانة بالترييع، منحت اليهود وعداً في فلسطين مقابل خدمتهم لها، ثم سهلت وصولهم إلى فلسطين ومنحتهم الأرض وأعطتهم الحماية وقمعت الفلسطينيين. وكان الإخلال الثالث لأمانة الانتداب أنها لم تنفذ أي توصية من اللجان الدولية لمصلحة الفلسطيني خصوصاً توصية وقف الهجرة اليهودية، وبالطبع انسحبت بريطانيا بعد أن مكنت اليهود من الفلسطينيين، دون أن تنفذ غاية الانتداب، أو حتى تنتظر تطبيق قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة الذي كان قمة الظلم للعرب، وجاء كنتيجة لتوصية لجنة دولية لم تر حلاً إلا بالتقسيم وهو القرار الدولي الوحيد الذي قبله الصهاينة وطبقوه واستولوا على أكثر مما خصص لهم.

في الأسبوع الحالي حطت لجنة جديدة رحالها في فلسطين يقودها السيناتور الأميركي جورج ميتشل... وجاء وصول اللجنة متأخراً أسابيع عن موعدها المفترض، وسنجد أن غايتها تغيرت، ومن شبه المؤكد أنها ستخدم إسرائيل عملياً ولن يُطبق أي شيء إيجابي للفلسطينيين... نقول ذلك بناءً على التحوير والمماطلة اللذين حدثا في اللجنة منذ

اتخذ قرار تشكيلها في اجتماع شرم الشيخ إثر اندلاع انتفاضة الأقصى وبعد فشل اجتماع كامب ديفيد. كانت اللجنة مطلباً فلسطينياً للتحقيق في الأسباب المباشرة لاندلاع الانتفاضة (زيارة شارون للأقصى بدعم وحماية وتأييد من باراك)، والتحقيق في خلفيات الانتفاضة (عدم تقدم عملية السلام)، ووضع توصيات لإزالة العوائق وضمان تنفيذ التوصيات، أي وجود مرجعية تطبيق للجنة الدولية. عندما تأخر تكوين اللجنة نتيجة للرفض الإسرائيلي تقدم الفلسطينيين من الأمم المتحدة مباشرة طالبين إليها إرسال قوة حماية دولية للشعب الفلسطيني، وبالطبع أكدت واشنطن أنها ستعارض هذا القرار، ففتق الذهن البريطاني عن قوة مراقبين غير مسلحين قوامها ربما ألفا نفر على غرار قوة المراقبين في الخليل، ولكن (طبعاً) مثل هذه القوة تحتاج إلى موافقة من الطرفين لأنها قوة غير مسلحة وتحتاج حماية الأطراف المتنازعة حتى تراقب وتكتب التقارير وتصور الصور وترسلها إلى رفوف وأدراج الأمم المتحدة تماماً كما تفعل قوة مراقبة الخليل التي لم تؤد تقاريرها ولا حتى إلى قرار إدانة واحد. لجنة التحقيق التي طلبها الفلسطينيون أصبحت لجنة تفصي حقائق، وقوة الحماية تحولت إلى قوة مراقبة دون مرجعية مثل المحقق دون قضاء ودون تنفيذ للأحكام لو وجدت أصلاً. الفرق كبير جداً بين لجنة التحقيق تصدر حكماً يلزم بتطبيقه كل من وافق على اللجنة، ولجنة تفصي حقائق تكتب تقريرها وترسله إلى الرئيس الأميركي فقط، الذي عليه أن يقرر نشر التقرير أم لا! وسواء نشر التقرير بإرادة ورغبة الرئيس أم لم ينشر فلا يوجد إلزام لتطبيق التوصيات إلا إذا كانت طبعاً ضد الطرف الفلسطيني، فحينذاك سيشتغل الضغط والحصار. نقل أخيراً عن مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية تعجبهم من رفض إسرائيل لعمل اللجنة بعد أن حُوّر وُقِّد عملها بما لا يضر إسرائيل أبداً... وربما اطمأن الجنرال باراك أخيراً إلى أهمية التحوير في اللجنة فقرر استقبالها بنفسه وبترحاب لأن رؤيته تطابقت مع رؤية رئيس اللجنة الأميركي (الرئاسة الأميركية كانت من الشروط الإسرائيلية). فالسيناتور جورج ميتشل يقول إن الطرفين كانا قد اقتربا كثيراً من الحل في اجتماع كامب ديفيد، وينوه

بوضوح أن هدف اللجنة هو تقريب وجهات النظر وإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وهذا بالذات ما يريده الجنرال الآن في ظل أزمته الداخلية... يريد ضرب الفلسطينيين دون حماية أو اعتراض دولي مبدئياً رغبتة في السلام وجرهم إلى المفاوضات لقبول عروضه التي طرحها في الكامب، فإذا وافق المفاوض الفلسطيني عليها ستطرح على الناخب الإسرائيلي قبل اعتمادها... وعملياً سيخوض باراك الانتخابات بهذا المضمون لتطبيق السلام حسب ما ورد في الكامب. وعلى هذا الأساس، فاللجنة تعمل لصالح باراك كونها ستدعم العودة إلى المفاوضات، ولن تشجب إسرائيل حتى لا يضر ذلك بالمفاوضات المنشودة! إنني أتوقع مخاطر أكبر نتيجة لأعمال هذه اللجنة التي تحولت عن هدفها الأساسي بالتحقيق ثم التقصي إلى الوساطة التفاوضية؛ فاللجنة حتى تشجع العودة إلى التفاوض سوف توزع مبررات «العنف» على الطرفين، وتدعي أن الخسائر تصيب الطرفين، وسترى أن الحل هو بالعودة إلى المفاوضات، وستطالب بأهمية الحل الوسط في قضية الخلافات التي حدثت في المفاوضات الأخيرة (كامب ديفيد)، وتقترح تنازلات من الطرفين، مثل «تنازل» إسرائيل وفلسطين عن السيادة على ساحة الحرم القدسي، وفي المقابل تنازل فلسطين عن حق العودة للاجئين... وهكذا من المقترحات حول المطالب الحالية التي تشكل السقف الإسرائيلي والأرضية الفلسطينية. هنا يجب الانتباه إلى أن الشرعية الدولية ضاعت، والحقوق الفلسطينية أهدرت بالقوة وبضغط القتل والتجويع أمام العالم... لن نتحدث اللجنة عن حقيقة الاحتلال ووجود قرارات دولية لإزالة الاحتلال، ولا عن مخالفات إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة وانتهاك حقوق الإنسان، ولا عن المستوطنات ومخالفاتها الشرعية الدولية، ناهيك عن ممارسة سكانها للإرهاب... ولن ننتظر من اللجنة أن تشجب إسرائيل على ممارسة سياسة العقاب الجماعي من إغلاق للمناطق وفصل المدن بعضها عن بعض وعزل الريف وإنتاجه الغذائي عن سكان المدن وقطع الكهرباء ومنع وصول الوقود، ولا نتوقع كلمة واحدة عن قنص الأطفال، اللهم إلا ربما اتهام السلطة بإرسال الأطفال

للموت من القناصة لتسويد سمعة إسرائيل في العالم... باختصار، لن تعود القضية قضية احتلال وتخلص من الاحتلال حسب الشرائع الدولية، وإنما ستصبح قضية تنازع على أرض الضفة والقطاع والحرم القدسي الشريف، وبالطبع حل التنازع يكون بتوزيع الأشياء والمسؤوليات بين الطرفين. في ظل هذه الظروف سيتمسك باراك باللجنة ومقترحاتها وسيوافق أيضاً على إرسال قوة المراقبة غير المسلحة، إذ سيعتبر أنه أعطى الفلسطينيين درساً في العقاب عما سيحل بهم مادياً ودبلوماسياً، وسيعطي لهذه اللجنة صفة الدولية ليرتكز عليها ضد القرارات العديدة السابقة من الأمم المتحدة، وإذا رفض الطرف الفلسطيني أعمال هذه اللجنة ونتائجها سيصبح الفلسطيني مخالفاً للشرعية الدولية. القوة الإسرائيلية تؤهل باراك لاعتبار أن الجديد يلغي القديم، وبالتالي لا حديث عن احتلال وإنما عن تنازع بين قوي وضعيف في أجواء دولية مترهلة تقبل بفرض الأمر الواقع. المخرج الأساسي من هذه الدوامة المقبلة هي أن تصر السلطة الفلسطينية على تصحيح مسار اللجنة عبر خطوات مدروسة مثل الطلب إليها مراجعة توصيات اللجان الدولية المشابهة السابقة بشأن فلسطين منذ بداية الانتداب البريطاني، وأقله مراجعة توصيات اللجان التي حضرت إلى فلسطين إثر التظاهرات والهبات والثورات الفلسطينية ضد الانتداب والأخرى ضد الصهيونية، وهي أشبه بهبات وانتفاضات اليوم رغم تغير الواقع السياسي. مراجعة توصيات وأعمال تلك اللجان تضع لجنة ميتشل في الإطار التاريخي الصحيح وتحدد من هو المخالف التاريخي. من الخطوات الأخرى المطلوبة للتعامل مع اللجنة إيضاح المواقف لها على الأرض ميدانياً بزيارات إلى المخيمات وأسر الشهداء والجرحى في المستشفيات، وآثار القصف الجوي، ومواقع المستوطنات وتقطيع أوصال الضفة والقطاع خدمة لمرور حفنة مستوطنين، وأعمال التجريف للأرض.

بعد ذلك يجب تسليم أعضاء اللجنة تفاصيل مخالقات إسرائيل للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وتكرها للاتفاقيات الموقعة وذلك في مرحلة الانتفاضة الحالية

فقط، مثل إعادتها لاحتلال مناطق خاضعة للسلطة الفلسطينية، واستعمال الأسلحة الثقيلة والعقاب الجماعي وتصعيد الاستيطان.. إلخ. ومن المهم حتماً تقديم جدول الخسائر المادية الفلسطينية من جراء الهدم والقصف والحصار الاقتصادي، و جدول بالخسائر المعنوية بداية بإرهاب الأطفال في بيوتهم ومدارسهم حتى تعطيل التعليم والحياة بكل جوانبها... أما أهم ما يجب فعله أثناء التعامل مع هذه اللجنة فهو وضعها أمام السؤال: هل الضفة والقطاع والقدس أراضٍ فلسطينية محتلة بالقوة من إسرائيل وتعارض الشرعية والمقررات الدولية أم لا؟

٢٠٠٠-١٢-١٥

الانتفاضة والمفاوضات... توافق أم تناقض؟

ستنشغل الساحة الفلسطينية والعربية لأسابيع مقبلة في تناطح الأفكار حول أحقية المفاوضات من عدمها، وفي محتوى المفاوضات، الدائرة منذ يوم الثلاثاء الماضي في واشنطن، وما يتسرب عنها من بالونات اختبار وشائعات موجهة ضمن الحرب النفسية التي لا تنتهي أبداً. وكالعادة سيكون أشد المغالين في الرفض هم أقل الفاعلين على الساحة، وسينشرون الكلام سجعاً حول طعن المفاوضات للانتفاضة. من المنطقي أن نرى الخلفيات والأهداف والنتائج لكل فعل حتى يتم استثماره للمصلحة العامة بشكل تراكمي على الطريق الصحيح، وأن يكون النقد قوياً ولكن في الموقع الصحيح. الانتفاضة، والحمد لله، ليست هدفاً في ذاتها، ولكنها أداة نحو الهدف المتمثل في استعادة الحقوق تمهيداً لحياة آمنة وللسلام... يمكن القول أيضاً إن الانتفاضة أداة لتعديل ميزان القوى بين طرفين غير متعادلين في القوة العسكرية والاقتصادية والإعلامية والدبلوماسية، إذ تتفوق إسرائيل فيها كلها، ولكن الفلسطيني يتفوق في الإصرار والمعنويات والتضحية، وهي مكونات الانتفاضة. في مجال الخسائر البشرية الناتجة من الصدمات (القتلى فقط) تفوق الخسائر الفلسطينية بثمانية أضعاف خسائر إسرائيل البشرية (الفرق في الجرحى يقارب واحداً إلى ألف)، لكن الخسائر الإسرائيلية الاقتصادية والإعلامية تعادل بشكل أو بآخر الخسائر الفلسطينية. إضافة إلى ذلك فإن الخسارة الإسرائيلية السياسية تفوق مراراً الخسائر الفلسطينية في هذا المجال، فها هي الانتفاضة تُسقط الجنرال باراك بعد أن فشل في فرض السلام الاستسلامي، وعجز عن تنفيذ وعده الانتخابي... والانتفاضة أيضاً، تفرض نفسها بشكل مطرد على الشارع

الإسرائيلي كون الانتخابات المقبلة وكل ما سيتعلق بها هي نتاج طبيعي للانتفاضة. بدون الاستمرار في هذه الجزئيات يمكننا القول إن نتائج الانتفاضة كانت قابلة للتحسن لو أجادت القيادات والأحزاب والمنظمات الفلسطينية التصرف بما يخدم تعديل الميزان في حجم الخسائر البشرية، أو أقله في المجال الإعلامي... لكن ما حصل هو تلقي الشعب للإرهاب والضرب الإسرائيلي، بينما الأحزاب والقوى الوطنية تعد العصي والقذائف والشهداء، وتطلق التهديدات اليومية ضد إسرائيل من دون أي فعل يُذكر ما يفيد إسرائيل إعلامياً ولا يضرها عملياً، ثم تنتظر هذه المنظمات والقوى أي فعل رسمي فلسطيني لتتقدمه كما نرى الآن في موضوع المفاوضات. العلاقة بين الانتفاضة والمفاوضات يجب أن يُنظر إليها من تساؤل: إذا استمرت الانتفاضة إلى ثلاث سنوات بهذا المعدل، وبمعدل الانتفاضة الأولى، فهل ستكون النتيجة غير العودة إلى المفاوضات؟ وبشكل آخر: هل يمكن للانتفاضة في شكلها الحالي وكثرة كلام الفصائل والتهديد بدون أي فعل، أن تحرر فلسطين أو الضفة أو القطاع فقط؟ كان المفروض على المنظمات الفلسطينية أن ترد على كل مجزرة إسرائيلية بأكبر منها لإحياء الأسلوب اللبناني، أو السكوت ودفع الانتفاضة إلى الشكل الشعبي السلمي لتكثيف الضغط العالمي على إسرائيل... لكن منظماتنا لم تفعل الأولى ولم تفهم أهمية الثانية. من جهة أخرى، فإن ذلك كله لا يعني أن ما يدور في شأن المفاوضات هذه الأيام ينطلق من الأسس الصحيحة، أو يعكس الاستفادة الأمثل من التجربة التفاوضية السابقة. الصحيح أن الانتفاضة، أو أي حرب، تسعى إلى فرض الإرادات عبر إخلال ميزان القوى، أو تعديل الموازين سعياً إلى هدنة أو سلام... حروب إسرائيل وإرهابها فشل في تركيع الشعب الفلسطيني واستسلامه، ومقاومة الشعب الفلسطيني ما زالت أضعف وأعجز عن هزيمة إسرائيل حربياً، والنتيجة التي نراها منذ بداية عملية مدريد حتى الآن طوال عقد كامل من الزمن مردها تخطيط إسرائيلي ناتج من عدم قدرتهم على ابتلاع فشلهم العسكري، ولذلك تتمدد المفاوضات بلا نهاية ولا يتم تطبيق النتائج التفاوضية، ولكن الأمر لا يتحسن

بالنسبة إلى الطرفين. لقد أعلنت كل الأطراف المعنية، ومراراً، أن اتفاقيات أوسلو فشلت في صنع السلام، وثبت للفلسطينيين أن سقف أوسلو كان منخفضاً جداً ومع ذلك أرادت إسرائيل خفضه أكثر إلى درجة عدم تطبيق معظم البنود، والمساومة على الحد الأدنى الفلسطيني. باختصار دخل المفاوض الفلسطيني بحد أدنى من دون ضمانه بأنه حد ثابت، وجاءت الفرصة الآن لتغيير ذلك. الفرصة نابعة من عدة مكونات مثل اعتراف الجنرال باراك بفشل أوسلو، واعتراف مسؤولين أميركيين من الإدارة الجديدة المقبلة بفشل مشروع السلام، وإقدام إسرائيل على انتخابات جديدة تحتاج من المرشحين إلى موقف واضح من السلام، وبالتالي تحتاج من القيادة الفلسطينية تحديد رؤيتها الجديدة للسلام قبل الانتخابات الإسرائيلية... ورغم ذلك فإن مفاوضات واشنطن غير واضحة الأسس، فهل تهدف إلى تطبيق ما لم ينفذ من الاتفاقيات الموقعة على مر السنين بين الطرفين؟ هل تؤجل تطبيق الاتفاقيات المرحلية وتنغمس في حل قضايا المرحلة النهائية، حسب أوسلو، مثل الحدود واللاجئين والقدس؟ هل تريد استكمال كامب ديفيد الفلسطيني الإسرائيلي الذي كان خلطة جديدة غير متكاملة أو عادلة؟ هل صحيح أن هناك مقايضة بين حل في قضية السيادة على الحرم القدسي الشريف مقابل تنازل فلسطيني في قضية عودة اللاجئين إلى فلسطين المحتلة عام ثمانية وأربعين؟ أم إن المفاوضات تدور حسب قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة؟... الأمور غير واضحة أبداً، ولكن الثابت أن الانتفاضة مستمرة في مصاحبة المفاوضات على عكس الطلب الإسرائيلي الذي كان يريد الإيقاع بين السلطة والشعب بالإصرار على وقف الانتفاضة قبل العودة إلى المفاوضات... أي إن عنصر الضغط لمصلحة التفاوض قائم لدى الطرفين الآن ولن تؤدي مجزرة إسرائيلية جديدة إلى وقف المفاوضات، ولا عملية انتحارية إلى انسحاب إسرائيل منها، بل سيكون أي من الفعلين أداة ضغط على الطرف الآخر ليقبل المعروف عليه تفاوضياً. العنصر الآخر المعروف بالتجربة هم البشر في المفاوضات. عناصر الفريق الفلسطيني شاركوا في اجتماعات كامب ديفيد وسمعنا منهم أثر ذلك وحتى

مطلع هذا الأسبوع ما يطمئن... صائب عريقات أكثر في الشهور الثلاثة الأخيرة وبشكل تصاعدي من القول إن الحل يتمثل في الانسحاب الكامل من الأرض المحتلة عام سبعة وستين وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ضد الاحتلال. ويأسر عبد ربه موقفه واضح ويعتبر أن أو سلومات، ولديه دراية واسعة بالأعباء الإسرائيلية ولا يخلط بين التكتيكي والاستراتيجي... ومحمد دحلان أكد بعد كامب ديفيد أن الخلاف لم يكن حول القدس فقط، وأنه لم يتم حل قضية اللاجئين، ولن يتم التنازل عن حق العودة. في الطرف الإسرائيلي يمكن القول إنهم زرعوا في الكامب ويريدون الحصاد الآن... آنذاك قالوا إن لهم حقوقاً في ساحة الحرم القدسي الشريف، وإنهم لن يعيدوا اللاجئين، ولن يتنازلوا عن مبدأ السيطرة على حدود فلسطين الطبيعية، أي على حدود الضفة والقطاع مع مصر والأردن... ثم قدموا «تنازلات»: أقنعت الرئيس كليتون بمرونة الجنرال وتعنت الرئيس عرفات، فشنوا حرباً مالية ودبلوماسية مشتركة ضد السلطة الفلسطينية، وأعطيت الإشارة الخضراء لقمع الشعب على الأرض وتهديد السلطة الفلسطينية بأساليب عسكرية قوية لتركيعها... أي تسريع موسم الحصاد. ثلاثة شهور من الانتفاضة الفلسطينية والقمع الإسرائيلي لم تنضج الزرع، ولكن يبدو أن الطرفين شعرا بضيق الزمن الباقي على إدارة كليتون، والزمن الذي سيفقد قبل استعداد الإدارة الجديدة لقصة الشرق الأوسط... ولم يجد الجنرال ملاذاً من الاستقالة، وهذا ما ساهم في تقبل القيادة الفلسطينية العودة إلى التفاوض، وتنازلت إسرائيل عن طلب وقف الانتفاضة، وروجت أنها تقبل «بتراجع أو تنازل» عن سيادتها على ساحة الحرم الشريف في القدس مقابل تنازل فلسطيني عن تطبيق حق العودة، وتنازل فلسطيني عن أشياء أخرى في القدس والمستوطنات والحدود وشروط أمنية... أي بيعنا ما هو لنا أصلاً بكل المقاييس والأوصاف، وقبض الثمن من حقوقنا الأخرى. بالطبع لا يوجد خيار فلسطيني لقول خذوا السيادة على ساحة الأقصى وطبقوا حق العودة لأربعة ملايين فلسطيني، لأن الشعب في النهاية هو صاحب السيادة، ولو عاد أربعة ملايين فلسطيني إلى جانب الملايين في فلسطين

لما أصبح للسيادة الإسرائيلية أي معنى في أي مكان، بمعنى آخر فإن مسرحيتهم في كامب ديفيد كانت لإرهاب المفاوض الفلسطيني تمهيداً «للتنازل» المتبادل وصولاً إلى الهدف الرئيسي وهو إهدار حق اللاجئين صلب القضية وذلك برضاء عربي وإسلامي نتيجة للارتياح من استعادة السيادة على مسجدي الأقصى والصخرة... لكل ذلك فإن هذه المفاوضات في واشنطن يصعب الحكم عليها إن كانت استكشافية وتريد التمهيد لتعريف الإدارة الأميركية الجديدة بالوضع وإدخالها على الخط، وفي الوقت نفسه منح باراك شرعية إضافية، أم إنها مفاوضات ستؤدي إلى اتفاق جديد تنازلي بالضرورة من المنظور الفلسطيني وغير مضمون التنفيذ حسب التجربة مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

٢٠٠٠-١٢-٢٢

الحل المطلوب بين الاختلاط والانعزال

هل المقترحات التي قدمها الرئيس الأميركي المودع بيل كلينتون صالحة لتصبح اتفاق إعلان نيّات لحل قضايا المرحلة النهائية مثل القدس واللاجئين والحدود... إلخ؟ الجواب المختصر هو النفي طبعاً، سواء لأسباب ثانوية سطحية، أو لأخرى استراتيجية أعمق... المقترحات رُوجت بأكاذيب متعمدة للضحك على الشارع العربي والفلسطيني وتصعيد الضغط العالمي على المفاوض الفلسطيني. حين قالوا إن المقترحات تعيد للفلسطينيين خمسة وتسعين بالمئة من الضفة وكل القطاع فإن الكذبة كانت مئة بالمئة لأن ما يسمونه الضفة لا يعتمد مساحة القدس الشرقية التي وسعوها مراراً منذ الاحتلال قبل ثلاثة عقود وتشكل ربع مساحة الضفة... كذلك لم يحسبوا مساحة الشوارع التي يريدونها في الضفة لتؤمن المستوطنات، ولم يحسبوا مساحة الأراضي التي يريدون استئجارها بالإكراه لعشرين سنة دون ضمانة لإخلائها... وحتى لا نغرق في الأرقام فمقولة الانسحاب من خمسة وتسعين بالمئة كلها كذب، وعلى المنوال نفسه سيجد المتفحص التزييف في كل الطروحات. علينا تذكر أن الرئيس كلينتون يريد خدمة إسرائيل ونفسه قبل الرحيل، والجنرال باراك، الذي لا يختلف عربي ويهودي على سعة ذمته، يريد الاستفادة من اتفاق إعلان مبادئ جديد لينجح في الانتخابات المبكرة ويعيدنا إلى الدوامه ذاتها. لقد أُنْتُخب باراك بتوكيل لإنجاز السلام ولكنه لم يفعل، كما أن اتفاق إعلان المبادئ الأوسلوي لم يطبق من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ولهذا يحق التساؤل: هل توجد ضمانات أن اتفاق إعلان مبادئ جديد لقضايا الحل النهائي سوف يطبق؟ هل توجد ضمانات أن تعثر المفاوضات حول تفاصيل الاتفاق لن تدفع

إسرائيل للضغط والإرهاب العسكري والتجويع والحصار كما تفعل الآن؟ ثم إذا طبق الاتفاق، فهل هو الطريق الأمثل للسلام؟ أو حتى الطريق الأقل ضرراً؟

لا يوجد أدنى شك بأن الرئيس كليتون يريد منفعة شخصية معنوية من توقيع اتفاق هلامي سيُظن له عالمياً قبل أن تسيل الدماء من جراء فشله، وباراك يريد البقاء على الكرسي، بينما الصهيونية بأطرافها العديدة ستسجل بسرور تنازلاً مجانياً، إضافياً من الشعب الفلسطيني، بل تنازلات على غرار التنازل عن حق العودة، ومنح اليهود حقاً في مكان مقدس في القدس، وحقاً في الحياة داخل الضفة رغم مخالفة ذلك للشرائع الدولية، وصك غفران فلسطينياً لإسرائيل عن مسؤوليتها في نكبة فلسطين وتهجير أهلها، وبالتالي، الغاء لروح ونصوص القرارات الشرعية الدولية في غمضة عين بمجرد التوقيع على اقتراح كليتون... بعد ذلك ستصل مفاوضات التفاصيل إلى طريق مسدود سلفاً ويكون الفلسطينيون قد أعلنوا عدم ملكيتهم لحقوقهم كلها وينخرطون في سياسة التجرجر خلف إنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد التخريب الذاتي لكل القضية وأسسها. من الواضح أن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين لن يتم إلا بأحد خيارين سلميين، إما الفصل السياسي السيادي الواضح على أساس قرارات الأمم المتحدة وبالتحديد قرار التقسيم ١٨١، وإما الدمج السياسي والاقتصادي التام حسب الوضع الحالي مع تطبيق قرارات الأمم المتحدة المناسبة وفي مقدمتها قرار ١٩٤ المتعلق بحق العودة وحق التعويض. أما الحل المطروح من كليتون وباراك، لو افترضنا حسن نيتها وأنه سيُطبق، فهو حل يعطي إسرائيل نصيبها من قرار التقسيم، زائداً نصف النصيب الفلسطيني، زائداً القدس، زائداً الهيمنة على بقية النصيب الفلسطيني دون مساواة بين البشر، أو توازن للفرص، أو تعويض مادي ومعنوي للفلسطيني الذي سيقول لسان حاله إن كل ما قالته وفعلته الصهيونية في فلسطين كان حقاً وشرعياً... من هنا تتولد عدمية الاقتراح الأميركي واستحالة أن يكون مقدمة للسلام. قرار التقسيم هو الحل الإنساني الأفضل كونه يراعي التعادل في المعاملة بين البشر، ولا يهضم الحقوق الخاصة للأفراد بالملكية أو السياسية

أو الاجتماعية... كما أنه حتى اليوم يقدم الحل الأفضل لقضية القدس. إضافة إلى ذلك فقرار التقسيم يتماشى مع روح العصر وأهمية التعايش والتعاون بين كل دول المنطقة ويفتح طريق الاستقلال والتنافس الإيجابي بين النظم السياسية المختلفة... قرار التقسيم سيفتح المجال أيضاً أمام حل قضية المستوطنات، ويحل بالطبع قضية اللاجئين، ويحسم الصراع من جذوره. حل التقسيم يسمح أيضاً لإسرائيل أن تبقى دولة يهودية سياسياً وتشريعياً مهما بلغ عدد العرب فيها، ويسمح لفلسطين بالهوية العربية سياسياً وتشريعياً مهما بلغ عدد اليهود فيها... كل التفاصيل متوافرة في القرار الذي قامت إسرائيل على أساسه ويُعترف بها دولياً حتى الآن ضمن بنوده وشروطه التي لم يكتمل تطبيقها.

الحل المنطقي الثاني حسب الوضع الحالي مضافاً إليه تطبيق قرار حق العودة والتعويض سيتطلب من الطرفين تنازلات سياسية تؤدي إلى طريق التعادل بين المواطنين في كل فلسطين الطبيعية، ويمنح إلى كل ذي حق حقه الشخصي، ويتاح لكل مواطن حقه في السكن والتنقل وغير ذلك كما في كل دول العالم... مثل هذا الحل سيحتاج إلى تنازلات سياسية جوهرية من الطرفين، إذ لن تصبح البلاد يهودية أو عربية قومية، وإنما مزيج جديد يحترم حقوق الإنسان والفرص المتعادلة بين المواطنين في ظل دولة علمانية. الشعب الفلسطيني مستعد لقبول وتطبيق فوري لأي من الحلين، بينما معظم السياسيين الإسرائيليين واليمين اليهودي والصهيونية سيعارضون مثل تلك الحلول من منطلقات عنصرية وانتهازية بالدرجة الأولى... سيرون في الحلول هذه زعزعة لأسطورتهم رغم أن الحل سيعطيهم الشرعية... وسيرون أن التعادل سيكون على حساب الأخذ مما سرقوه، رغم أن ذلك الحل سيقدم لهم وللفلسطينيين المزيد من الرخاء... وسيكون عليهم الاعتراف بجرائمهم، رغم أن الحل لن يحاكمهم. إسرائيل تريد حلاً تعطيها لوحدها، وتسمح لها بمواصلة استغلال الفلسطيني والهيمنة على العربي في كل المنطقة... هي غير مستعدة للسلام وإنما تهدف إلى التفوق، وذلك كما شاهدنا للآن من تجربتها مع عرب إسرائيل، وفلسطينيي الضفة والقطاع،

وتهريبها من تطبيق الحلول والاتفاقيات، واستبعادها لآفاق تعايش متعادل، وإصرارها على تشريع وتطبيق القوانين العنصرية البحتة. لقد كانت - مثلاً - قوانين الصهيونية وإسرائيل ومازالت تحرم استغلال الأرض على غير اليهود حتى لو كانوا إسرائيليين عرباً، بل صادرت ستة وسبعين بالمئة من أرض مواطنيها العرب حملة الجنسية الإسرائيلية الآن ومنعتهم من العودة إلى أراضيهم. أكثر من تسعين بالمئة من مساحة إسرائيل (ضمن حدود ١٩٦٧) ملكية فلسطينية ثابتة حسب تأكيد وتسجيل لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة التي تشكلت لتطبيق قرار العودة والتعويض (أكثر من ثمانية عشر مليون دونم)... الأرض فلسطينية الملكية، والنهب وصل ولم يذهب عن عرب يحملون الجنسية إلى درجة أن مليوناً منهم الآن لا يملكون سوى ثلاثة بالمئة من مساحة إسرائيل بينما خمسة ملايين يهودي لم يشتروا الأرض قط «يملكون» سبعة وتسعين بالمئة غالبيتها العظمى أملاك لخمسة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين. هذه الأرقام لا تظهر الممارسة العنصرية فقط، أو النهب الدموي، أو حجم الفائدة العائدة على الإسرائيليين، ولكنها أيضاً تساعد على تفهم إمكانيات الحل العادل حسب الخيارين إعلايه! تسعون بالمئة من الإسرائيليين اليهود يعيشون في مساحة ١١٪ من إسرائيل، وهناك ثلاثة بالمئة من الإسرائيليين يقطنون الكيبوتزات والموشافيم (قرى تعاونية زراعية) ولكنهم يسيطرون على تسعة ملايين دونم تشكل حوالى نصف الأرض المنهوبة من الفلسطينيين! تلك الأرض مؤجرة من دائرة أراضي إسرائيل إلى الكيبوتزات والموشافيم... بدل الإيجار يعادل بليون دولار سنوياً يدخل خزينة الدولة. الزراعة عموماً من هذه الأرض تقدم أقل من اثنين بالمئة من الدخل القومي الإسرائيلي فقط نظراً لنقص العمال وأزمات الزراعة التي يحاولون حلها بتشغيل عمال من آسيا رغم معارضة ذلك لروح وقوانين الكيبوتزات والموشافيم... المنطق يقول إن خمسة ملايين لا جئ يمكنهم العودة إلى مساحة نصف أرضهم المنهوبة ليعيشوا ويعملوا مع اليهود في تلك الأرض ويرفعوا مستوى الجميع... لكن الدولة الإسرائيلية المؤجرة للأرض المنهوبة بدأت في العامين الماضيين

تبيع الأرض لأطراف يهودية ثالثة وتقتسم ثمنها مع الكيبوتزات... نهبوا الأرض، وإيجارها، ودخلها، وفشلوا في الاستفادة الأفضل من زراعتها فإذا بهم يبيعونها دون أن يفكروا لحظة واحدة في دفع هذه الأموال إلى صندوق تعويض دولي أو إلى الأمم المتحدة... فهل يمكن أن نفكر فعلاً بأن هؤلاء يريدون حلاً سلمياً عادلاً؟ إن ثمن الدونم الواحد في وسط البلاد من أرض الفلسطينيين اللاجئيين يباع الآن للمقاولين اليهود بمليون دولار... هذا المبلغ هو ما يحلم به المستوطن في الضفة بعد أن يكرر ما حصل في شمال ووسط وجنوب فلسطين عبر الحل السلمي الذي يعطيهم الشرعية على السابق والحالي، وما سيتكرر إذا تكرر نجاحهم بهذه السهولة.

٢٠٠١-١-٤

مقترحات الرئيس الأميركي تعطي إسرائيل شرعياً ما أخذته بالقوة

بعد الاطلاع على مقترحات الرئيس الأميركي بيل كلينتون، والتدقيق في نص خطابه الطويل الذي ألقاه مساء الأحد الماضي أمام فريق من اللوبي الإسرائيلي، نستغرب فعلاً أن تكون هذه الأفكار المروجة رسمياً صادرة عن رئيس الولايات المتحدة التي تحرم قوانينها الممارسة العنصرية وتعاقب على التمييز بين الديانات... ونستغرب أن يكون الفريق الفلسطيني قد ناقشها منذ الأصل، اللهم إلا مضطراً لمجاراة الرئيس المغادر للبيت الأبيض. ولكن هذا الافتراض الاستثنائي كان يجب أن لا يتم، لأن التجربة أثبتت بأن ما يناقش يصبح جزءاً من حقائق المستقبل حتى لو رُفض في حينه. كان الأجدر بالقيادة الفلسطينية القول فوراً بأن مقترحات الرئيس كلينتون تخالف القانون الأميركي والدولي ومنطق العدالة ومجريات التاريخ والتطور البشري، ناهيك عن تصادمها مع القرارات الدولية. قبل التوضيح والإشارة إلى أفكار الرئيس وخطابه لا بد من الإشارة إلى تأكيد كلينتون بأن الطرفين هما من طلب منه التقدم بالأفكار بعد فشل تفاوضهما الذاتي، أي إن الطرف الفلسطيني كانت لديه ثقة في عدالة الرئيس وتفهمه (!). ولا بد من الإشارة إلى تأكيد كلينتون بأن أفكاره المطروحة الآن كأساس للحل تشكلت لديه من الاستماع والحوار والمتابعة لرغبات الطرفين في السنوات الثماني الماضية، أي منذ التوقيع على اتفاق أوسلو في حديقة البيت الأبيض، وهو الاتفاق الذي توصل إليه الفلسطينيون لوحدهم وسرياً مع إسرائيل بعد تركهم لمسار مدريد العربي - الأميركي - الدولي... هكذا نستخلص وجود ثقة فلسطينية في الرئيس الأميركي الذي بنى أفكاره على ما سمع من الفلسطينيين (ومن إسرائيل) بعد تفضيلهم لطريق أوسلو.

تلك المسؤولية الفلسطينية عما آلت إليه الأحوال لا تعفي الجنوح الأميركي الرئاسي الحاد عن المنطق والعدالة والقانون، خصوصاً أن هذا الجنوح لن يؤدي إلى سلام شبه دائم وإنما إلى تعميق الكراهية عبر إعطاء من لا يستحق المزيد من الوعود وتكديس الظلم على أصحاب الحق. قال كليتون، ترويجاً للحل، بأنه يعني: لشعب إسرائيل الوصول إلى نهاية الصراع آمين في حدود محمية، ومعظم المستوطنات ملحقة بإسرائيل، والعاصمة اليهودية هي «جرزاليم» معترفاً بها من الجميع وليس من الولايات المتحدة فقط ولكن من الجميع في العالم. إنها صفقة كبيرة لا بد من إنجازها. وقال كليتون للطرف الآخر (لشعب الفلسطيني) إن الحل المقترح يعني «حرية تقرير المستقبل على أرضكم وحياء جديدة للاجئين (!)، ودولة مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس معترفاً بها من الجميع».

بغض النظر عن حقيقة أن الوعود للفلسطينيين لا تتطابق مع مقترحات كليتون كما سنرى، فمن المهم هنا ملاحظة إقرار الرئيس، بالموجز وفي التفاصيل الأخرى. إن مقترحاته تؤيد الاستيطان الإسرائيلي المخالف للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة التي طالبت بإلغاء المستوطنات، بل إن السياسة الأميركية الرسمية لا تعترف بشرعية الاستيطان. وكانت الإدارة الأميركية السابقة قد عاقت إسرائيل مالياً لاستمرارها في الاستيطان، كما أيدت واشنطن باستمرار قرارات الأمم المتحدة المضادة للاستيطان، ولكن الرئيس يطالب ببقاء معظم المستوطنات وضمها إلى إسرائيل... لماذا؟

التبرير الرئاسي المستفاد من الخطاب والأفكار يدور حول الإقرار بالواقع الديمغرافي على الأرض، أي إن المستوطنين سكنوا الأرض وتملكوها، وإن اللاجئين الفلسطينيين يبقون حيث هم كواقع ديمغرافي قائم يمكن تحسينه بالمال والمساعدة على الهجرة عبر العالم حسب رغبة حكومات دول العالم بما فيها إسرائيل التي قد تأخذ بعض اللاجئين طوعاً ولكن من دون إلزام لها بنص في المعاهدات. هنا أيضاً يركز الرئيس على منطلق القوة ونجاحها وعلى إلغاء الشرعية الدولية... ألم تحارب أميركا والغرب من أجل إعادة اللاجئين

إلى كوسوفو؟ وقبلها إنهاء الاحتلال العراقي للكويت وإلغاء الأمر الواقع الذي فرضه؟ ألم تساعد واشنطن وتدعم حكومة ألمانيا الغربية على إعادة كل اللاجئين الألمان إلى أملاكهم في ألمانيا الشرقية؟ ألم تدعم واشنطن يهود العالم في نيل حقوقهم المادية والمعنوية من عشرات الدول وهددت بعضها بالحرب الاقتصادية والمقاطعة؟ هل يوجد يهودي واحد في العالم ممنوع من العودة والحياة في بلد آبائه ناهيك من أخذ كل حقوقه؟ كل القوانين المتعلقة باللاجئين ضربت بالجزمة الرئاسية عندما جاء دورها في العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين. والأدهى من ذلك أن الرئيس الأميركي يعطي تبريرات عنصرية بحثة لاقتراحه هذا الحل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، إذ يقول: «لا يمكن ولا يجب مطالبة إسرائيل باتخاذ قرار بعودتهم لأن ذلك سيؤدي إلى تهديد أسس إسرائيل وينسف منطق السلام!».

منطق السلام إذاً، الإقرار بنتائج سياسة القوة وإلغاء الشرائع الدولية حول منع الاستيطان وحق عودة اللاجئين وتجاهل قرارات الأمم المتحدة. أسس إسرائيل بالنسبة إلى الرئيس وإلى اليسار الإسرائيلي واليمين طبعاً، هي يهودية الدولة... لهذا يقول الرئيس إن العربي - المكان والإنسان - يتبع للدولة الفلسطينية، واليهودي يتبع لإسرائيل، لذلك تتبع المستوطنات في الضفة لإسرائيل... ولم يقترح كليتون مثلاً تعميق السلام بفرض التعايش العربي - الإسرائيلي في المستوطنات كمبرر لبقائها في الأرض الفلسطينية ومغادرة العنصريين لها وتعايش الليبراليين من الطرفين فيها... ولم يقترح بقاء المستوطنات في الضفة تحت السيادة الفلسطينية كبداية للتعايش، ولم يقترح عودة اللاجئين إلى إسرائيل وتحت سيادتها كمقدمة لتعايش عربي - يهودي أشمل في المنطقة، لكن الرئيس يريد الفصل بين الطرفين حسب واقع اليوم وبالتالي تشجيع أسلوب الاستيلاء بالقوة على الأرض العربية المحتلة الآن ومستقبلاً وتهويدها. أفكار الرئيس تعطي الحق لليهود والمستوطنين في القدس الشرقية بالبقاء والانضمام لإسرائيل، والسيادة المشتركة على الأماكن المقدسة للطرفين... وكان كليتون قد تحدث عن قدسية الحرم الشريف للمسلمين وتطلع اليهود إلى

قدسية المكان نفسه منذ ألفي سنة... يعني ساحة الحرم القدسي حيث الأقصى وقبة الصخرة هي منطقة مشتركة للطرفين ليس في السيادة فقط، وإنما تصبح منطقة عبادة مشتركة بنص المعاهدة ليصبح لليهود رسمياً وبعتراف عربي وعالمي مكان مقدس في القدس التي لا يوجد أي مكان قديم لهم الآن فيها بعد فشل كل تنقيباتهم وحفرياتهم.

أفكار الرئيس تعطي إسرائيل شرعياً ما أخذته بالقوة، وتشجعها على الاستمرار في العنف ومكافأة الإرهاب الاستيطاني وإرهاب الدولة، وتحرم الفلسطيني من حق المساواة واللاجئ من حق العودة. ولا ينفي الرئيس أن الموافقة على أفكاره ستؤدي إلى استبدال قرارات الأمم المتحدة بالمبادرة المقترحة... أي أيضاً، إلغاء اتفاق أوسلو القائم على القرار ٢٤٢ والمشار فيه إلى قرارات الشرعية الدولية، وإقرار إعلان مبادئ كلينتون لا ضماناً لتطبيقها لعشرات الأسباب، منها أن من سيوقع عليها ليس مخولاً الآن بالتوقيع كون حكومته على أبواب الانتخابات الإسرائيلية، ومن قد يوقع عليها فلسطينياً غير مخول بالتوقيع لعشرات الأسباب أيضاً، منها أن المجلس التشريعي الفلسطيني الذي انتهت مدته أصلاً لا يستطيع الاجتماع منذ ثلاثة أشهر بسبب فرض الحصار الإرهابي والعقاب الجماعي على المدن والقرى الفلسطينية. رغم كل الإرهاب الإسرائيلي اليومي والمبرمج والمقر والمستنكر من لجان دولية، نجد كلينتون يتحدث عن أعداء السلام في الصف العربي فقط، ويرر الدعم الأميركي لإسرائيل من منطلق رغبتها وشجاعتها السلامية، إذ يقول: لن يكون هناك سلام دائم أو استقرار إقليمي - لاحظ نبرة التهديد لكل الإقليم - بدون إسرائيل قوية وآمنة، آمنة بما فيه الكفاية لعمل السلام، وقوية بما فيه الكفاية لمواجهة أعداء السلام الذين سيقون هناك حتى ولو وقع السلام بنيات حسنة تماماً. وهذا بوضوح هو سبب حتمية استمرار الالتزام الأميركي بضمان التفوق النوعي العسكري لإسرائيل... حسب الرئيس. للأسف إن المفاوضات الفلسطينية قبل أوسلو وفاوض بعدها من سقف منخفض هو القرار ٢٤٢ مقابل إصرار إسرائيل على كل القدس والمستوطنات ونكران الدولة الفلسطينية، فإذا بالنتيجة دويلة

وضياع القدس وتنازل عن اللاجئيين وعن الشرعية الدولية كحل وسط بين الطرفين حسب المنطق الأميركي - الإسرائيلي. قد تكون الفرصة الأخيرة أمام الشعب الفلسطيني أن يرفض كل أوسلو الذي لم يطبق ويرفضه الجنرال أصلاً، وأن يرفض الأفكار العنصرية الرئاسية من جذورها ويستغل التجديد في البيت الأبيض بالعودة إلى الشرعية الدولية كحل لا بديل عنه يمكن أن تقدم إليه كل الضمانات المطلوبة. إن أفق الرئيس المنصرف ضيق إلى درجة أنه لا يرى حلاً غير مقترحاته التي لا تطلق بعدالة، ولا تزوج بين الطرفين بمساواة... نرجو له طول العشرة مع هيلاري وابتعاد المحاكم عنه من مخلفات مونيكا.

٢٠٠١-١-١٢

الاقتراب من الفوضى والابتعاد عن الحل!

قد نكون في طور الاقتراب من صفقة، وربما نكون في طريقنا إلى حرب عربية - إسرائيلية، لكن نتيجة الاحتمالين، أو استمرار الوضع الحالي، هي الفوضى بالتأكيد. الصفقة تحمل ملامح الظلم والتخاذل وبقية الخلطة التي ولدت المقاومة بأنواعها على الدوام، والحرب بطبعها غير قابلة للتكرار ومليئة بالمفاجآت وستكون إسرائيل هذه المرة أيضاً، هي البادئة فيها، خصوصاً إذا نجح شارون في الانتخابات الشهر القادم... إننا للأسف سنكون طوال فترة مقبلة رهينة للتطورات الإسرائيلية الداخلية... تلك التطورات هي القدرة على تحقيق السلام، وهي التي تملك زمام الحرب والفوضى رغم أنها بالضرورة لا تتحكم في نتيجتها سلفاً كما يؤكد التاريخ باستمرار، وكما تثبت تجربة الإسرائيليين أيضاً، في السنوات القليلة الماضية.

الثابت حتى هذه اللحظات أن الشارع الإسرائيلي يفضل شارون على باراك كرئيس للوزراء، ويفضل بيرس على شارون، حسب الاستطلاعات التي ثبت اقترابها من الحقيقة في التجارب الماضية. بالنسبة إلى العرب وإلى العالم الغربي وبقية العالم فإن اختيار شارون لا يخدم عملية السلام، وهذا ما يفترض أن يقربه الشارع والناخب الإسرائيلي... والتقييم لبيرس عموماً أنه أفضل لصنع السلام. إذاً، نحن وحسب الاستطلاعات نستمع إلى الشارع الإسرائيلي يقول إنه يفضل «الشرير» أو «الطيب» على «القبيح» باراك... نفهم أن أغلبية الشارع الإسرائيلي مثل بقية العالم يئس من باراك وأسلوبه وأكاذيبه، ولكن هل يعني ذلك عدم مبالاة إلى درجة اختيار شارون إذا لم يرشح بيرس نفسه للانتخابات؟ إنها درجة كراهية عالية للجنرال الصغير تدفع بالناخب الإسرائيلي لتجربة الجنرال الأكبر. قد لا يكون تفكير الشارع الإسرائيلي بعيداً عن نظيره العربي الذي لا يرى فرقاً كبيراً بين الأحزاب الإسرائيلية،

ويحكم على الأفراد وليس على السياسات... والمهم لديهم الآن تلقين باراك درساً بطرده من دون أن يكون ذلك تراجعاً عن موقفهم من السلام على افتراض أنه حتى شارون لن يكون أسوأ من باراك ولا بأس من اختبار طالما أن بيرس غير مطروح ضمن الخيارات الانتخابية حتى الآن.

بالنسبة إلينا كعرب، وإذا اقتصر رهاننا على التغيير في إسرائيل، فالتائج كلها سيئة جداً. نجاح الجنرال باراك سترجم منه كتفويض لمواصلة سياسته السابقة والإصرار على أشكال الحلول التعيسة الحالية عموماً. ونجاح شارون سيدخلنا إلى جدول حلول أقل حجماً وأطول زمناً من أوهام حلول باراك، بينما نجاح بيرس سيعني صفقة سياسية سيئة كالزلط المغلف بالسكر تكسر أسنان من يتذوقها. فرصتنا المثلى، مع استمرار الرهان على التغيير الإسرائيلي، هي نجاح شارون حتى تسهل علينا العودة إلى طرح القضية في إطارها الدولي الأول مع تسلم الرئيس بوش الإدارة في البيت الأبيض.

الطرح الفلسطيني والعربي الإسلامي الجديد يفترض أن يصب في اتجاه تطبيق القرارات الدولية مع أي إضافات وضمادات دولية أمنية للطرفين طالما أنها لا تعطل محتوى القرارات الدولية مجتمعة... التبرير التاريخي والمنطقي لهذا الطرح يطول، وموجزه أن كل الاتفاقيات والمقترحات الأخرى عجزت عن التوصل إلى الحل ولم تكن بدقة وتفصيل القرارات الدولية التي تشكل الأسس الرئيسة لدولة إسرائيل القائمة والدولة الفلسطينية قيد الانتظار... كما أن تلك المقررات تضمن السلام وتمهد للتعاون والتعايش وذلك بعكس الحلول والاتفاقيات الثنائية التي تلت «أوسلو وملاحقها» إذ كانت عصية التنفيذ وغير عادلة ولا تعمل للتعايش أو تمهد للسلام، كما أن إسرائيل لم تطبقها.

لقد أحسنت القيادة الفلسطينية صنعاً بالتهرب، الذكي غير التصادمي، من مقترحات الرئيس كليتون، ولكننا بحاجة الآن إلى طرح جديد مع الإدارة الجديدة يتناسب مع أسس السياسة الأميركية الرسمية المعلنة ضد الاحتلال وضد الاستيطان وضد فرض الأمر الواقع بالقوة، وأن يكون ذلك الطرح الجديد مدعماً أيضاً بالتذكير والاستشهاد بتهرب القادة الإسرائيليين من تطبيق الاتفاقيات السابقة وتنصلهم منها أصلاً. إذا لم نتبع هذا النهج الجديد

في الأيام المقبلة سيفرض علينا نهج التراجع والحلول الملفقة بحجج تجنب الحرب وإنقاذ ما يمكن إنقاذه... لذلك لا بد من انتهاز فرصة حضور إدارة جديدة في البيت الأبيض مخالفة ومغايرة للإدارة السابقة، وانتهاز فرصة الانتخابات الإسرائيلية، خصوصاً أن كلاً من باراك أو الجنرال الآخر شارون يعلنان منذ زمن موت اتفاق أوسلو.

إذا تطورت الأمور وجاء بيرس إلى الحكم (أو استمر باراك على الكرسي)، أو إذا رغبت الإدارة الأميركية الجديدة في اختبار النهج السابق نفسه قبل الابتعاد عنه نهائياً، فالطرح الفلسطيني الأفضل هو المطالبة بالتطبيق الإسرائيلي من طرف واحد لما اتفق عليه حتى الآن ولما يطرح منها عموماً كحل، وذلك من دون مفاوضات ومن دون شروط جديدة، أو تبادلات أو رهن للأمر بعضها ببعض. كان من المفروض للاتفاق المرحلي أن يؤدي إلى الانسحاب من تسعين في المئة من الضفة وكل القطاع بعد خمس سنوات من توقيع أوسلو، وأن تكون هذه النتيجة جزءاً من سياسة التقارب والتعايش وتجنب الصعاب في السنوات الخمس، ثم تبدأ المفاوضات على قضايا القدس واللاجئين والمياه والحدود وغير ذلك من شؤون الحل النهائي. ذلك لم يطبق من قبل إسرائيل التي مارست سياسة ابتزاز سياسي وأمني واقتصادي لفرض إرادتها وخربت أساس اتفاق أوسلو لكسب الثقة... وكل ما تبع ذلك أدى إلى تعميق الكراهية وفقدان الثقة. من الواضح أن الحل السلمي بين الطرفين في المدى المتوسط لن ينجح بدون الثقة، ولهذا فالبدائية تحتاج إلى رؤية إسرائيل تطبق الاتفاقيات من دون جدال ومن طرف واحد لإثبات نفيها أسلوب الابتزاز، وتأكيد رغبتها في السلام بعد أن قدم الطرف الفلسطيني كل، وأكثر، المطلوب منه سواء من تنازلات سيادية سياسية في فلسطين الطبيعية، أو نشاط أمني لمصلحة إسرائيل.

عملياً لا يوجد ما يمنع إسرائيل من الانسحاب من كل المناطق التي عرضت الانسحاب منها في القدس وضواحيها وكل القطاع ومعظم الضفة، ولا يوجد من يمنعها من مباشرة الحلول للقضايا الأخرى كلها، ويمكنها تأييد الإعلان لدولة فلسطينية من دون حدود واضحة، تماماً كما هو حال إسرائيل... وبعد كل ذلك الفعل الذي سيعيد بعض الثقة إلى المشروع السلمي يمكن لإسرائيل الإعلان أنها لن تهاجم المناطق الفلسطينية ولن

تستعمل القوة ضدها ولن تعطل حياتها، وهذا من شأنه تشجيع الوضع الاقتصادي والأمني والاجتماعي الفلسطيني وزيادة الثقة في نيات إسرائيل السلامية وحث الأمن الفلسطيني على تهدئة الأوضاع... بعد ذلك كله تعود المفاوضات بين الطرفين لدراسة السبل الخلاقة لحل المشكلات المستعصية مثل عودة اللاجئين وتعويضهم، والمياه، والحدود النهائية لكل من الدولتين، وحرية الوصول إلى الأماكن الدينية، وسبل معاملة مواطني كل دولة، والتعاون الاقتصادي وغير ذلك.

الأسلوب الذي تمارسه إسرائيل طوال فترة المفاوضات في العقد الماضي لا يوحي برغبة في السلام، لكنه أسلوب من يريد التهرب من السلام وتحميل المسؤولية للغير، بل إن نشاطها كان يخرب ما تبنيه العناصر الدولية في طريق السلام مثل تهريب الاستثمار في المناطق الفلسطينية وتقييد الحركة، ومنع المشاريع الضرورية للبنية الأساسية، وتخريب التصدير، وفرض الحصار ضمن أسلوب العقاب الجماعي، ما يساعد في العادة على إعدام الثقة تماماً... لقد وصل الابتزاز إلى درجة رهن مصير كل الشعب الفلسطيني بأمن مستوطن، أو التنازل السياسي في هذه القضية أو تلك... لم تعد الأمور مفاوضات وإنما فرضاً بالقوة والقتل والسلاح بأنواعه والحصار والتجويع لتمرير رغبات إسرائيلية لا نهاية لها.

ليس المطلوب من الشعب الفلسطيني أن يوافق على كل رغبات إسرائيل قبل أن يسمح له بالتنفس. لقد أصبح من الواضح للجميع ما قدمه الفلسطينيون من تنازلات سيادية سياسية في فلسطين، واستعدادهم للعيش بسلام وأمن متبادل مضمون ومتفق حوله ضمن الحل العادل الذي يضمن حقوق الأفراد والشعب... وفي المقابل على إسرائيل الكف عن الابتزاز وحسم موقفها الداخلي، وتطبيق الاتفاقيات، وتنفيذ ما تعرضه من حلول على الأرض ومن طرف واحد لأن الطرف الفلسطيني قدم ما لديه و ينتظر البديل منذ زمن طويل. من الأفضل للشعب الفلسطيني الابتعاد عن سياسة المفاوضات التي جرت إلى الخراب والقتل، والعودة إلى الشرعية الدولية، مع الاستفادة نظرياً من فشل التجربة مع إسرائيل ومطالبتها أمام العالم بالتطبيق سلفاً (الاستطلاعات الفلسطينية تتحدث عن أغلبية شعبية تعارض المفاوضات وتؤيد العمل المسلح)... ولا تضرر الشعب الفلسطيني العودة

إلى طرح الحلول الديمقراطية وقوامها دولة واحدة للشعبين بحقوق سياسية متساوية، أو دولة كونفدرالية فلسطينية - إسرائيلية بحقوق شخصية واقتصادية وقانونية متساوية للأفراد، وتقييد للحقوق السياسية واقتصارها جغرافياً... هذا الطرح، وبعد تلك التجربة سيفهم بسهولة في عالم اليوم الذي يرفض العنصرية والتمييز الذي تصر عليه إسرائيل وتحسن تسويقه في ظل تحجر رؤيتنا على مطالب تجرنا إلى الوراء، وغير قابلة للتنفيذ أصلاً.

٢٠٠١-١-١٩

تراشق فلسطيني - إسرائيلي على أنغام المفاوضات

يحمل استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في طابا المصرية في طياته خطر تصعيد العدوان الإسرائيلي. سيعتبر الجنرال باراك القبول الفلسطيني بالعودة إلى التفاوض في هذه الظروف كرضوخ منهم لاستعمال القوة وسيعود إلى أسلوب القمع مجدداً كلما «تشدد» الفلسطينيون في مطالبهم التفاوضية... هذا طبعاً إذا نجح في الانتخابات التي لن يتذكر بعدها أن الفلسطينيين وعودتهم إلى المفاوضات هي التي أدت إلى نجاحه أصلاً. وفي حالة نجاح الجنرال شارون في الانتخابات فإنه سيرفض أي اتفاقيات أو إعلان مبادئ تم الاتفاق عليه، ورأى الجنرال دوماً أن الحرب وتصعيد الاستيطان هي من الأساليب الأنجع للحد من تطلعات العرب والشعب الفلسطيني وجلبهم خانعين إلى المفاوضات، وهو يروج علناً الآن لقدرته على توفير الأمن وجلب السلام بالقوة. المهم هنا تذكر أن مفاوضات طابا لن تجلب السلام وأقصى «إنجازاتها» قد تكون مساعدة الجنرال باراك على الفوز بالانتخابات، وإثبات قدرة تفاعل العامل السياسي الفلسطيني السلمي في السياسة الإسرائيلية الداخلية. من الواضح أن القيادة الفلسطينية تفضل شر باراك على شرور شارون، وتعرف أنها تساعد عبر المفاوضات في الحملة الانتخابية لكسب الصوت العربي واليساري اليهودي في إسرائيل، ولذلك -أقله- لن تقدم القيادة الفلسطينية تنازلات سياسية في هذه المفاوضات بل ستنتظر بديلاً للجميل الذي صنعه مع باراك... الجنرال -الصغير- بدوره يريد أصوات الوسط وبعض اليمين الإسرائيلي ولن يقدم تنازلات تفاوضية قبل الانتخابات، وسينسى الجميل الفلسطيني بعدها، وهو يؤكد منذ الآن أنه لن يوقع على اتفاقيات قبل الانتخابات، وبالتالي سيعيد الجميع إلى الدوامه نفسها في ما بعد بما فيها عنصر الضغط العسكري الإرهابي. مفاوضات طابا الحالية، مثل أي مفاوضات أخرى، سوف تصاحبها ثلاثة مسارات تحاورية

تشتد أو تضعف بالاقتراب أو بالابتعاد عن التوقيع على اتفاقية نهائية للقضية الفلسطينية... تلك المسارات أولها التراشق بين الرافضين وبين المروجين للسلام التلفيقي المطروح طوال العقد الماضي، وثانيها البحث في تساؤلات مثل: هل الحلول المطروحة هي أفضل الممكن للطرفين؟ وما هي البدائل الأكثر منطقية؟ والمسار التحواري الثالث يدور حول سؤال هل تريد إسرائيل السلام فعلاً؟ مررنا غير مرّة على تراشقات الرفض والترويج، وكان آخرها ما قاله الرئيس السابق كلينتون للفلسطينيين علناً بأن الرافضين منتفعون يتعيشون من الأزمة ومن شقاء المخيمات والفقر. وكانت مراكز ومؤسسات وأفراد عرب قد تحدثوا بمثل هذا المنطق في ظروف متكررة إبان اقتراب الحلول وبعيد التوقيع على أية اتفاقيات، وقيل أيضاً: إن الرافضين يجلسون في القصور والراحة والنعيم ويرفضون. على الطرف الآخر يقول الرافضون: إن المروجين هم المستفيدون من الحل حتى الآن، وإنهم لا يراعون مصلحة الأغلبية، وأدمنوا مفاوضات وحفلات توقيع، ويخافون من الصمود والنضال لتعديل الموازين أن يؤثر على مكاسبهم الذاتية، وغير ذلك الكثير من التهم الشخصية والعامة. مثل هذا التراشق يتجاهل الحقائق على الأرض ويركز على الظواهر الشكلية ولا يعطي في النهاية من النتائج أكثر من الفساد الموقت داخل الصف الواحد. من الحقائق الجلية أن الانتفاضة الأولى هي التي مهدت للمفاوضات وأكدت رغبة الشعب في السلام العادل، ولكنه لم يأت طوال عشر سنوات، وساءت حالة غالبية الناس عما كانت عليه قبل السلام، بينما تولدت فئة منتفعة من الوضع المهلهل. أما الانتفاضة الحالية فكانت نتيجة للوضع ورافضة للمساومات، أي إن الرافضين الآن ليسوا سوى صناع الانتفاضة الثانية وجلهم من الفقراء المعدمين. الحلول المطروحة من أميركا كلينتون وإسرائيل في أفضل حالاتها تتعارض مع مصلحة الأغلبية الفلسطينية إذ تسلب الحقوق المعنوية والمادية، ولا تقدم بديلاً أفضل... المتضررون من هذه الحلول هم الأغلبية الفلسطينية (ناهيك عن الضرر العربي الاستراتيجي) والرافضون على الأرض ونضالياً هم الأغلبية الفلسطينية كما نرى.

الترفع لهذا التراشق يدخلنا إلى المسار التحواري الثاني: هل الحلول المطروحة هي أفضل الممكن للطرفين؟ وما هي البدائل الأكثر منطقية لتحقيق السلام وضمان استمراره؟

لا بد من البناء على التعادل بين الطرفين ضمن المقومات العالمية الحضارية المشتركة... أي إزالة الظلم بإعطاء المظلوم على حساب الظالم للتسريع في الوصول إلى التعادل. هذه الفلسفة أو أي نظرية أخرى حضارية لا نجد لها صدى في الحلول المطروحة التي تعمق الظلم وتشعر للنهب وتبني على التمييز العرقي والديني وتفرض النتائج بالقوة المسلحة، ولا تتهاون عن الابتزاز المكثف. الحل ضمن هذه التصورات المتكررة منذ حوالي عشر سنوات ليس الأفضل للطرفين، ولا حتى الأفضل لإسرائيل، لأن مصير هذا الحل هو الفشل والخراب بعد تعميق المشكلات. كيف تريد إسرائيل الاحتفاظ بهويتها اليهودية العنصرية البحتة في المحيط العربي على المدى المتوسط؟ السلام يعني الانفتاح، والعزلة تؤدي إلى الحرب... ليس من الأجدر لها، عبر الإنصاف، الانفتاح السياسي والمعنوي على الفلسطينيين كمدخل للانفتاح في المنطقة؟ يمكن لإسرائيل القبول بالسلام العادل والتعايش، مع الاستمرار في وظيفتها الأساسية كملجأ آمن لكل اليهود، علماً بأن أعداد المهاجرين في تناقص شديد، وحوالي نصف مليون من المهاجرين الروس في السنوات الأخيرة ليسوا يهوداً على الإطلاق... ولأن إسرائيل تنقصها العمالة الزراعية والصناعية، ولأن اللاجئين الفلسطينيين تنقصهم الوظائف وبحاجة إلى حقوقهم، فإن المنطق يقر بمنحهم حق العودة والانخراط في الاقتصاد الإسرائيلي مع الارتباط السياسي بالدولة الفلسطينية المجاورة أو المرتبطة فدرالياً مع إسرائيل. مثل هذا الحل سيفيد إسرائيل كثيراً، دولياً وشرعياً واقتصادياً... وسيريح الفلسطيني نفسياً ويمنحه حقه ويفتح أمامه الخيارات للعيش في إسرائيل أو بيع أملاكه والانتقال إلى الشطر الفلسطيني أو الهجرة خارج المنطقة كلها بعد أن يكون الصراع قد انتهى فعلياً وذابت عناصر الشد النفسية وأتيحت الفرص الكاملة لأخذ الحقوق. لا يغيب أيضاً عن البال أن الحل بهذا الشكل سينهي بقية المشكلات المستعصية تلقائياً وفي مقدمتها القدس والاستيطان، لأن حرية العيش في ظل الانفتاح الجغرافي الفلسطيني-الإسرائيلي والاحترام المتبادل بين الطرفين تُلغي أهمية السيادة السياسية على بقعة محددة طالما وجدت حرية الوصول إليها والحفاظ عليها... ولا تعد هناك أهمية لوجود مئات آلاف المستوطنين في

الضفة والقدس إذا دفعوا ثمن الأرض لأصحابها، وإذا أتيح للاجئين الفلسطينيين العودة والسكن في إسرائيل والتصرف في أملاكهم هناك... وما ينطبق على الفلسطيني في إسرائيل سياسياً واقتصادياً سينطبق على المستوطن اليهودي في فلسطين.

ما سبق ذكره يمهد الطريق للتأمل في المسار التفاوضي الثالث الذي يطرح عادة في مواسم المفاوضات، وعماده سؤال: هل تريد إسرائيل السلام العادل والدائم فعلاً؟ منذ تكوينها رفضت إسرائيل عودة اللاجئين، ورفضت التعايش المتعادل والمساواة بين العرب الذين صمدوا في أرضهم وبين اليهود من شتات العالم. في إسرائيل اليوم بعد أكثر من نصف قرن يوجد لاجئون فلسطينيون يحملون الجنسية الإسرائيلية ويمنعون من السكن في بيوتهم والعمل في أرضهم. التمييز بين العربي الإسرائيلي واليهودي حقيقة قائمة في كل المجالات ولا تنكر من أحد، وعندما أراد عرب إسرائيل التعاطف والتعبير عن موقف سياسي في بداية انتفاضة الأقصى قتلت الشرطة ثلاثة عشر منهم لإفهامهم بحقيقة موقعهم. بعد احتلال الضفة والقطاع أشرفت إسرائيل على السكان الفلسطينيين وعلى الأرض والمخيمات وحوالي مليوني لاجئ، وكان من الممكن لها أن تساعد على البناء والتعمير في الأراضي العمومية وتخرجهم من المخيمات طوعاً وتحسن معاملتهم بالمعروف، الأمر الذي كان سيمهد للتفاهم والسلام ويفيد كل الأطراف، لكنها فعلت العكس، أخذت الأرض للاستيطان، أفقرت الناس أكثر، شوهدت التعليم وزرعت الحقد عبر الظلم حتى جاءت الانتفاضة وتوابعها من محاولات السلام الحالية. ومن عشرات الأمثلة الدسمة على إفشال إسرائيل للسلام في الماضي والحاضر تهرب حكوماتها من تنفيذ الاتفاقيات. فإسحق رابين لم ينفذ ما وقّع عليه هو نفسه، وبيرس لم ينفذ ما وقّع عليه رابين، وتنتياهو لم ينفذ ما سبق ولا ما وقّع عليه شخصياً، وكرر باراك ما فعله رابين وبيرس وتنتياهو. الذي يتعامل مع جيرانه بهذا الشكل لا يريد الحياة بسلام معهم... مشكلة إسرائيل الصهيونية أنها تريد فلسطين بدون فلسطينيين وبدون عرب مجاورين، وما زالت قياداتها السياسية تغمض عيونها عن التطورات العالمية والإقليمية وتعمي الإسرائيليين عما يدور بينهم. في عالم اليوم لم تعد العنصرية مقبولة، وتقدمت حقوق الإنسان إلى أولويات مهام المجتمع الدولي،

ولم تعد نتائج الحرب مضمونة سلفاً، كما أن العزلة الاقتصادية الإقليمية تقترب من عالم المستحيل... وعقلية الغيتو النووي غير صالحة إلى ما لا نهاية كما اتضح أيام حكم ننتياهو حين كثرت أقاويل أن العالم كله يكره إسرائيل ويعاديها... إنهم باختصار لم يستوعبوا حتى ما أدت إليه الانتفاضتان الأولى والثانية من تغيرات فلسطينية وإسرائيلية وعربية وعالمية، وحتى يتم الاستيعاب سوف نستمر في مواجهة خطر الحرب.

٢٥-١-٢٠٠١

الحل البعيد المقبل

ضمن المستقبل المنظور في قضية الصراع - السلام - الفلسطيني العربي ضد إسرائيل سوف تعود علينا دوماً محاور نقاش وتحليل كثيرة لا مهرب منها، مثل: الموقف العربي الأميركي المتبادل مع الإدارة الجديدة، ثم تفاعلات السياسة الإسرائيلية سواء كنتيجة للانتخابات الأسبوع المقبل أو كضرورة لانتخابات أخرى تليها بعد الفشل المحتوم للنهج الإسرائيلي الحالي. المحور الثالث الذي سيفرض نفسه مرة بعد الأخرى يدور حول نجاعة الحلول التي طرحت للآن وأهمية البحث عن حلول خلاقة ومفيدة للمستقبل العربي وللسلام.

لقد اتضح الآن على مستويات عربية متعددة أننا لم نكن مرتاحين لإدارة الرئيس الأميركي السابق كلينتون كونها ابتعدت عن الأسس التي شكلت عملية السلام، وتراجعت عن المواقف الأميركية الثابتة تجاه الشرعية وقراراتها، وجنوحها للضغط على الطرف العربي والفلسطيني والسكوت عن أساليب القهر والابتزاز الإسرائيلي. المهم الآن أنه من الحتمي أن تتأثر الإدارة الجديدة ببعض نهج الإدارة السابقة خصوصاً إذا استمرنا بالنهج والخطى القديمة نفسها التي ستدعم وتؤدي إلى النتائج السلبية السابقة نفسها. يمكن تلخيص الأمر بسؤال ماذا فعلنا، أو سنفعل، مع وتجاه الإدارة الجديدة حتى نغير ونصلح من النهج الموروث؟ السؤال نفسه ينطبق على إسرائيل ولو من الزاوية المعاكسة كون اليهود عموماً ساندوا المرشح الديمقراطي المنافس للرئيس الحالي بوش، ولديهم مخاوف، وبالتالي فعلوا وسيفعلون الكثير لاستمرار النهج السابق بل تحسينه. نلاحظ أن الإسرائيليين دخلوا على خط الإدارة الجديدة فوراً عبر مؤسسات البحث والخزانات الفكرية الأميركية المطعمة باليهود المؤيدين لإسرائيل، وبثوا أفكاراً على شكل نصائح للإدارة، وعلى شكل أخبار

للتأثير في الرأي العام والإعلام وبالتالي فرض الأمر الواقع... قالوا (ضمن أمور عديدة) إن الإدارة الجديدة ستبتعد عن الوضع الشرق أوسطي وتحافظ على علاقات متينة مع إسرائيل، وروجوا أن الإدارة غير مصدقة لرغبة الرئيس الفلسطيني في الحل، وأرسل شارون عبر وفد نواب أميركي للإدارة بأن عرفات يحضر للحرب (!)، ونشط اليسار الإسرائيلي هو الآخر بترويج أن القيادة الفلسطينية تطالب بتنازلات لا يمكن لأي حكومة إسرائيلية قبولها. من الواضح أن الهدف الجلي المزدوج هنا هو إرهاب العرب بأن الإدارة الجديدة حددت موقفها سلفاً، وإقناع الإدارة الأميركية بأن «التنازلات الإسرائيلية الكثيرة» تؤدي إلى المزيد من المطالب الفلسطينية، وبالتالي لا بد من التشدد معهم... وهذا هو محور السياسة الإسرائيلية التي كانت تُبث سابقاً إلى كليتون عبر مستشاريه.

على الطرف العربي أظهرنا الارتياح الشديد لقدم حزب وإدارة جديدين في البيت الأبيض، وحدثت اتصالات أولية رسمية على الأرجح أنها كانت للمجاملة بين الإدارة وبعض الدول العربية... ولأننا في أول الطريق فقد يفيد تحديد المطلوب عمله على ضوء مراجعة ذاتية لمواقفنا الرسمية، ودراسة معمقة (سريعة) لخلفية ولاحتمالات مواقف الإدارة الجديدة، ومن ثم تحديد النهج المطلوب. وفي انتظار أن يتم ذلك في أطره الصحيحة ومن أهل الحل والربط يمكننا هنا طرح العناوين لما يمكن ويجب فعله فقط. لقد ثبت فشل نهج المفاوضات والحلول بعد أوسلو وإضرارها بالمصلحة الفلسطينية والعربية سواء من باب أنها لم تُنجز ولم تُحسن الظروف، أو من باب التنازلات المتتالية التي قدمت والأخرى المطلوبة، وطبعاً ثبت فشل أن يكون هذا النهج سيؤدي إلى السلام والاستقرار بأي شكل... المطلوب إذاً، هو العودة إلى النهج القديم المفهوم من آل بوش، أو تحديث منهاج عصري جديد تماماً (ستحدث عنه لاحقاً)، ولكن لا يمكننا السكوت عن النهج الحالي وتوقع، أو انتظار، أن تفسره الإدارة الجديدة لمصلحة الطرف الفلسطيني بعد كل العجن والخلط الذي حدث فيه ضمن أسس خاطئة أصلاً. الرئيس بوش لن يكون عربياً أكثر من العرب ليقنعهم بأهمية تغيير نهجهم... علينا أن نؤكد للإدارة الجديدة رغبتنا وحاجتنا الملحة للسلام، واستعدادنا لقبول كل ما هو منطقي، ولكن مع حسم الابتعاد عن النهج الحالي لأن

الإسرائيليين أفضلوه ولأن آفاقه أهدمت تماماً، وبالتالي الإصرار على السلام ضمن أسس الشرعية الدولية ومؤتمر مدريد ومبدأ استعادة كل الأرض المحتلة مقابل الإقرار بالسلام والتعهد به، أي الأسس نفسها التي وضعها بوش الأب. علينا أيضاً ومع الابتعاد عن النهج الحالي أن نوضح حجم التنازلات التي أقرنا بها سلفاً بقبول المبادئ المذكورة... رجال السياسة والإعلام الأميركيون يعتقدون أن إسرائيل موجودة منذ آلاف السنوات، ولا يفقهون كثيراً التطورات في القرون الماضية... علينا أن لا نخجل من تذكيرهم بالأسس، ومن تذكرنا وإياهم حجم التنازلات المقدمة منا عما كان لنا حتى نصف قرن، وحجم المعاناة التي مررنا بها، وأن المطالبة باسترجاع الأرض المحتلة ضمن قرار ٢٤٢ والإصرار على عودة اللاجئين وتعويضهم ضمن القرار ١٩٤ يشكل تنازلاً سيادياً ضخماً بدون حق أو منطوق عما كان لنا في فلسطين، وأنا مع ذلك على استعداد للسلام والتعايش المتساوي ولا نعترض على ما تقدم أميركا لإسرائيل من ضمانات أمنية دون أن تشجعها تلك الضمانات بالعدوان علينا. الإدارة الأميركية الجديدة الحالية بمستشاريها القدامى من إدارة بوش الأب، وضمن تجربتها الانتخابية وتحديداً في فلوريدا تعرف تماماً أساليب وقدرات اللوبي اليهودي والأعيب السياسة الإسرائيلية، ولكن الرئيس بوش وطاقمه لن يقدموا على تغيير نهج التفاوض الحالي إلا إذا قدمت لهم مواقف عربية وفلسطينية حاسمة ضد الاستمرار ومقرونة بليوننة العودة إلى الأسس... وإذا لم يتم ذلك عربياً وفلسطينياً، فلا عجب أن تتواصل السياسة الأميركية السابقة وتستمر الدوامة ذاتها ضد المصلحة العربية. عشية الانتخابات الإسرائيلية وما سيليه من الأيام هي من الفترات المناسبة أمام العرب لإظهار حقيقة الموقف الإسرائيلي غير المحسوم - أقله - تجاه السلام. الكنيسة منشقة على ذاته، نصفه يرفض سلاماً يعيد الأرض المحتلة من حرب حزيران، ناهيك من عودة اللاجئين، ونصفه الآخر يرفض فكرة السلام أصلاً... هذا بينما الجمهور يريد بأغلبه البسيطة سلاماً آمناً ويُفرض عليه الاختيار بين جنرالين لرئاسة الوزراء، ولا أحد يدري أصلاً لماذا جاءت هذه الانتخابات هكذا دون منافسة فعلية... الجمهور يريد السلام ولكنه لم يعد يرغب في الجنرال باراك، وقد يصوت للجنرال شارون مع معرفة الناخب وإقراره بأن شارون سيقود إلى الحرب. إننا لانستطيع هنا

استنتاج أن الإسرائيليين بأغليبتهم لا يريدون السلام إذا انتخبوا شارون في الأسبوع المقبل، وإنما الاستنتاج الأقرب للمنطق أنهم فقدوا كل ثقة (مثل العرب ومثل اليسار الإسرائيلي) بالجنرال باراك على طريق السلام، ولا يظنون أن شارون أسوأ منه... والحقيقة الساطعة أيضاً أن النظام الإسرائيلي بعيد عن الديمقراطية طالما أن البرلمان لا يعكس رأي أغلبية الجمهور، وانتخابات رئيس الوزراء تقدم بديلين مرفوضين من الأغلبية، ولأن الجنرال المنتخب سيواجه تركيبة البرلمان نفسها الذي أفضل الجنرال السابق. الشلل الذي أصاب الإسرائيليين، وبالتالي أصاب المفاوضات وعملية السلام، يحتاج إلى علاج بخضة شديدة من حجم حرب تشرين الأول/أكتوبر ولكن بشكل سياسي هذه المرة. فعلى ضوء الفشل والشلل، وفي ظل تغيير الإدارة الجديدة ووصول هذه الإدارة بالذات إلى البيت الأبيض، وفي أجواء عالمية متغيرة إلى مصلحة حقوق الإنسان والحلول العادلة ورفض العنصرية والحروب... ضمن ذلك كله يمكن طرح حلول سلمية شمولية تصر على حقوق الإنسان الفردية والهوية الاجتماعية وتتنازل عن حق المطالبة بدولة فلسطينية وعن يهودية الدولة الإسرائيلية وذلك لمصلحة دولة واحده للشعبين ضمن حقوق متساوية تماماً... هذا النهج سيورط الذهن الإسرائيلي في تعامله مع العالم إذا رفض هو كيف يبرر الرفض، بينما سيرفع الإنسان الفلسطيني إلى درجات سامية من الفكر والتسامح والتحضر. لا يمكننا القول مسبقاً إن إسرائيل سترفض هذا الطرح ولهذا نكف عنه، فهي ترفض أيضاً الانسحاب من كل الضفة والقطاع وحق العودة وتريد الاحتفاظ بتلك الأرض، ومع ذلك نباطحها في مفاوضات عدمية تعطيها كل المزايا، فلماذا لا نرميها بهذا السهم؟ يمكنني أن أؤكد بأن خجل مفاوضاتنا من إثبات فشل أعمالهم هو من الأسباب المهمة للجمود على النهج الحالي، كما أن قيادتنا السياسية لا يمكنها تخيل التنازل عن مطلب الدولة الفلسطينية مهما كان البديل ونتيجة ذلك المطلب، وهكذا ستبقى إسرائيل مرتاحة من خضة سياسية تضعها في بداية الطريق المنطقي الوحيد لإحلال السلام العادل وضمانة استمراره.

قديم الاستراتيجية الإسرائيلية وجديدها...

بعد إسقاط باراك ستأخذ الأفعال في أيام شارون المقبلة مسمياتها الفعلية، وذلك لأن صناعة وفنون ونجاح حزب العمل في تسويق القمع والحروب كوسيلة ضرورية لإنجاز السلام لن يشتريها أحد في العالم، أو في إسرائيل، من الجنرال شارون، اللهم إلا إذ وقع المفاوضات الفلسطينية مجدداً في الحفرة نفسها وعاد إلى مفاوضات ومجادلات عقيمة مع حكومة يرأسها شارون... ستكون هذه كارثة فعلية تنقذ اليمين اليهودي المتطرف من بحر الكراهية المحيط به عبر العالم. مع شارون لن يكون هناك طريق سوى مطالبته عبر الأمم المتحدة بتنفيذ القرارات الدولية بالانسحاب من الأرض المحتلة، وممارسة المقاومة الشرعية بأنواعها ضد الاحتلال. المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية يجب أن تأخذ إجازة مفتوحة حتى تتمهد الطريق أمام حكومة سلامية جديدة في إسرائيل تقبل تنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة كبداية للسلام. قبل الحديث عن السبل الممكنة والمطلوبة من العرب واليهود لتمهيد الطريق لحكومة إسرائيلية جديدة بعد شارون، سيكون من المفيد العودة إلى مراجعة مشوقة لبعض نواحي الاستراتيجية الإسرائيلية التي خطت في الأعوام الخمسة الأولى من حياة إسرائيل، وما زالت تهدي حكامها للآن، ومنهم الجنرال باراك الذي لم يشارك في تلك الصياغة (كان صغيراً) بعكس شارون الذي ساهم في صنع ذلك الخط تحت إشراف بن غوريون، وبالتالي فإنه سيواصل السير على النهج نفسه، وهذا ما تأكد مجدداً في خطابه الأول كرئيس للوزراء.

يقول شيمون جولان في كتابه «الحدود الساخنة للحرب الباردة» الذي نشر أخيراً وأوردت نشرة «مد إيست مرور» اللندنية مقالاً عن محتوياته، إن السياسة الخارجية والأمنية

تبلورت في السنوات الأولى من عام تسعة وأربعين حتى عام ثلاثة وخمسين، أي من اتفاقيات الهدنة حتى غارة ومذبحة قبية التي قادها شارون ووضعته على بداية الطريق العسكري. يعمل المؤلف جولان في وزارة الدفاع، وهو مثل «المؤرخين الجدد» في إسرائيل يعتقد بأن الدولة لم تكن مستعجلة على السلام منذ البداية لأنها خافت من دفع ثمن السلام بإعادة الأرض ضمن حدود التقسيم، أو التنازل عما كسبته بالقوة، وخافت من ثمن إعادة اللاجئين، واتخذت هذا النهج متصدية لسياسة الضغط من القوى العظمى مثل بريطانيا وأميركا، ورغم مخاطر الحرب مع الدول العربية. وبالطبع استفادت إسرائيل من سياسات الرفض العربي الإعلامية لها في تمرير سياستها بسهولة. علينا هنا تذكّر أن إسرائيل تجاوزت حدود قرار التقسيم وطردت معظم السكان العرب من الجزء اليهودي، ومن الشق الذي احتلته من الجزء العربي، وبالتالي أصبح في صميم الاستراتيجية الإسرائيلية عدم إعادة الأرض أو استقبال اللاجئين.. ومع سنة ١٩٥٢ خط بن غوريون السياسة الخارجية كالتالي: غايتنا الرئيسية ليست تحقيق السلام مع العرب... مصلحة إسرائيل الرئيسية هي تأمين وجودها، وغايتها الثانية هي علاقاتها بالولايات المتحدة، السلام مع العرب في المرتبة الثالثة، الأمر الحاسم الآن هو أميركا. إن الموقع الثالث لم يكن مهماً للقادة في إسرائيل إذ انشغلوا الآن في الهدفين الأولين بنجاح منقطع النظير إلى درجة استحلاب واشنطن، وأوروبا أيضاً، بشكل متصاعد خمسة عقود بحجة تأمين إسرائيل تمهيداً للسلام مع العرب. ومن بصمات بن غوريون الصامدة في السياسة الخارجية قوله «نحن أمة أوروبية، وتصادف وجودنا في هذه المنطقة ولكننا لسنا جزءاً منها... إذا بقي العالم العربي كما هو، يجب أن تشعر أميركا وكأننا في سيام، فلا علاقة لنا بهم، نظامنا كله، ثقافتنا، وكل علاقاتنا ليست ثمرة من هذه المنطقة، لا وحدة سياسية لنا معهم». يواصل المؤرخ الإسرائيلي في كتابه بأن النظام الإسرائيلي رفض الاعتراف بخطوط الهدنة المعروفة الآن بخط ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ وطبق موشي دايان هذه النظرية باحتلال الأرض متخطياً مخاوف المعارضة الدولية، والتردد من السيطرة على أعداد إضافية من العرب. ما فعله دايان كان مخططاً سلفاً بتحسين حدود إسرائيل في الوقت

المناسب حتى لو تضارب ذلك مع الخط الدبلوماسي... كانت الحدود المبتغاة: من بيروت (عبر طريق بيروت - دمشق) حتى دمشق شمالاً ومنها (في خط) حتى العقبة جنوباً، وضم مدن المفرق وعمان، ثم وادي العريش في سيناء. الخط الثاني للحدود إذا صعب الوصول إلى الأول: نهر الليطاني ومرجعيون في لبنان، والقنيطرة في الجولان، ونهر الأردن ووادي العريش. جاءت حرب حزيران ١٩٦٧ تطبيقاً لهذه الرؤية والخطط وزادت عنها بالوصول إلى قناة السويس عام سبعة وستين، وبعد الانسحاب من سيناء جاءت فوراً غزوة شارون للبنان سنة ١٩٨٢ وتخطت حدود الليطاني إلى بيروت، وشارون هذا هو ابن تلك المرحلة ومن واضعي ومنفذي كل خططها، وها هو في سدة الحكم. يقول المؤلف أيضاً إن شعبة التخطيط في الجيش أخبرت القيادة في تشرين الأول/أكتوبر عام اثنين وخمسين بضعف القوات، وأن جولة ثانية يشنها العرب ستنتهي إسرائيل، وأنه لا بد من تحسين القوات ومن منع العرب شن الحرب أولاً... منذ ذلك الحين ولدت نظرية الضربة الوقائية المسبقة والتي لم يتم تجاوزها من العرب إلا في حرب تشرين الأول/أكتوبر.

عملياً فإن سياسة إسرائيل الأمنية الحربية والسياسية الدبلوماسية طوال العقد الماضي كانت تطبيقاً للأسس السابقة ومحاولة للحفاظ على التفوق والأرض بدون السكان، والاحتفاظ بالعلاقة المميزة مع واشنطن. وحفاظاً على تلك العلاقة قبلت إسرائيل بالجرعة إلى عملية السلام ظاهرياً وعطلت السلام عملياً وأصرت على شروطها الاستراتيجية القديمة المتجددة... وكما رأينا أن باراك أقنع كلينتون بأسس السلام مع حدود إسرائيل على نهر الأردن وبدون إعادة اللاجئين أو إخراج كل المستوطنين أو إعادة القدس إلى العرب، وأقنعه بأن ضرب وحصار وتجويع الفلسطينيين يسعى إلى تشجيعهم على السلام وهو في مصلحتهم... بل إن السبب الرئيسي لإقدام الجنرال الصغير باراك على انتخابات مبكرة لرئيس الوزراء فقط، كان هدفه إخافة الفلسطينيين من الجنرال الكبير شارون، وبالتالي كان على القيادة الفلسطينية أن تقبل بحلول باراك حتى تبقيه في الحكم تجنباً لشارون... لكن الرئيس عرفات تجاوز مع رؤية الشعب الفلسطيني ورفض التنازل عن الأرض المحتلة عام

سبعة وستين أو عن عودة اللاجئين. هكذا من العيث توقع السلام مع شارون، ومن الضرر مد البساط له أصلاً... لكن ما العمل إذاً؟

الثابت أن العرب سيتلقون اللوم ظلاماً على إسقاط باراك لأنهم لم يقبلوا بسلامه ولم يصوتوا له، وشيئهم العرب بالغباء لأنهم بذلك أنجحوا شارون! والحقيقة غير ذلك، فعرب إسرائيل كان عليهم إثبات أنهم ليسوا في جيب أحد، ومن أراد أصواتهم عليه التجاوب مع تطلعاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... لا يعقل لأحد أن يطالبهم بالتصويت لمن يقطع أنوفهم حتى لا ينجح من سيقطع آذانهم، ما فعله معظمهم بعدم التصويت هذه المرة، سيخدم رؤاهم ومصالحهم المستقبلية. كما أن الفلسطينيين في الضفة والقطاع وقيادتهم لم يكن بوسعهم التنازل عن حقوق تاريخية إضافية لإنجاح باراك الذي لم يقدم أي إيجابية للسلام بل عاظم كل المساويء، إلى درجة تراجع الناحيين اليهود المؤيدين للسلام عنه كما تأكد الآن من دراسة نتائج الانتخابات، ليس لإنجاح شارون بالضرورة ولكن لإفهام حزب العمل بأهمية وحتمية التغيير والسير في طريق السلام.

لم ينجح شارون لضخامة معسكر اليمين ولكن لتشتت معسكر السلام، وقبل الانتخابات المقبلة قريباً حتماً، هناك ضرورة لعدة خطوات، منها:

- تشكيل معسكر سلام جديد يضم ممثلين لأحزاب وفئات عرب إسرائيل، ولليسار الإسرائيلي بمنظماته وأحزابه وطبعاً لقيادات حزب العمل الجديدة بعد باراك.

- عدم تفاوض فلسطيني (أو أي علاقة عربية) مع شارون بل التفاوض مع نواة لمعسكر سلام إسرائيلي وإعلان الاتفاقيات حتى تتفاعل في الأوساط الإسرائيلية.

- مراعاة نفي الاتفاقيات الجديدة للأسس العنصرية، والتأكيد على التعايش ومنفعة

الجميع في فلسطين الطبيعية، لأن ذلك سيشل حجج اليمين وسيمهد لانضمام ناخبين إلى معسكر السلام من اليهود الروس ومن الشرقيين ومن بعض المتدينين غير المتطرفين، الأمر الذي سيمهد لأغلبية برلمانية وحكومة سلامية منتخبة على اتفاق سابق واضح لا يبقى سوى تطبيقه. لقد كان الذين انتخبوا باراك سابقاً بسبب وعوده لتحقيق السلام، أكثر عدداً ونسبة من مؤيدي نتياهو آنذاك ومن صوتوا لشارون هذه المرة، ومن الممكن تجميعهم في معسكر

انتخابي موحد إذا اتفق على تفاصيل السلام سلفاً بين مندوبيهم وبين السلطة الفلسطينية، وكلما أسرعوا في ذلك، قصرت أيام شارون والمآسي التي سيولدها.

- من المهم أيضاً أن تستمرّ الانتفاضة، رغم ما أصابها للآن، وأن تتنوع المقاومة وتقتصر ضد المستوطنين وجنود الاحتلال؛ فالتوقف الآن سيعتبر نجاحاً لشارون ويطيّل عهده ويقوي اليمين الإسرائيلي وتعمّم نظرية أن القوة تخيف العرب وتوصل إلى السلام، وبالتالي يعود شارون ونتاجه من بعده إلى الاستراتيجية القديمة عن حدود إسرائيل وتفوقها وإخلائها من العرب، وانسلاخها عن المحيط ومعاداته.

٢٠٠١-٢-٨

آفاق الحلول المطروحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين

في يوم ما سيعود الحديث عن حلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين التي تهتم أيضاً الدول العربية ومنها المستضيفة لهم، قد يكون ذلك اليوم قريباً إذا اتفقت الأحزاب الصهيونية على حكومة وحدة وطنية تعود إلى المفاوضات، وقد يكون أبعد إذا انشغلت المنطقة بحرب جديدة، لكن الحتمي أن هذه القضية ستناقش ولن تذهب مع الريح.

المقترحات الإسرائيلية الأخيرة ليست فريدة أو جديدة في مجال المساومة والبحث عن الحلول، فقد وافقت إسرائيل نظرياً في مؤتمر لوزان عام تسعة وأربعين على إعادة ثمن اللاجئين (مئة ألف لاجئ من ثمانمئة ألف) لكنها اشترطت أن يعتبر ذلك تطبيقاً كاملاً لقرار الأمم المتحدة بعودة اللاجئين، وتعويضهم وإنهاء للنزاع، وطبعاً رفض العرب ذلك لأنه لا يحل المشكلة وإنما يعفي إسرائيل من المسؤولية. في السنوات التالية طرحت بعض المشاريع الأميركية - الإسرائيلية لتوطين اللاجئين في سيناء والدول العربية، وطبعاً فشلت تلك التوجهات أيضاً. المقترحات الإسرائيلية (باراك) في كامب ديفيد الصيف الماضي، وفي طابا قبيل انتخاب شارون رئيساً للوزراء، أبحرت مع الرياح نفسها، إعادة مئة ألف لاجئ (أصبح العدد الآن أكثر من أربعة ملايين) في إطار لمّ الشمل على مدار عشر سنوات، مقابل الإقرار بنهاية الصراع وانتهاء المطالب الفلسطينية! الجديد في مفاوضات طابا كان موافقة إسرائيل على عودة اللاجئين إلى حدود الدولة الفلسطينية التي سيتفق عليها، وليس عودتهم إلى أرضهم وبيوتهم في فلسطين المحتلة عام ثمانية وأربعين، بالإضافة إلى استعداد إسرائيل للمشاركة ببناء مدينة في جنوب قطاع غزة تستوعب اللاجئين من لبنان!

هذا «المنطق» الإسرائيلي ليس غريباً، إذ كانت فلسفتهم دوماً: ما لي هو لي وما لك هو لي أيضاً... القضية ليست أكثر من سرقة لأن التصرف الإسرائيلي يتكرر منذ اليوم الأول حتى الآن، ولم يفرق طوال فترة الصراع بين العربي الإسرائيلي والعربي الآخر. الكثير من عرب إسرائيل صودرت أراضيهم، وكلما ذهبوا إلى المحاكم ومعهم طابو الأرض (سند ملكية من أيام الانتداب)، يقال لهم ما معناه، هل تريد حقك أم تريد المساومة؟ إذا قال حقي، قيل له لا حق لك. وإذا تنازل وقال أساوم، يصبح له حق يمكنه التنازل عنه ضمن الصيغة التالية: إهداء الدولة نصف الأرض مجاناً، وبيع الدولة ثلاثين بالمئة من الأرض بسعر لا يتجاوز ثلاثمئة دولار للدونم (الأسعار الحقيقية بين مئة ألف ومليون للدونم) ثم تصبح البقية (الخمس) ملكاً له مرة أخرى. الآن يقال للسلطة الفلسطينية: نعطيك القطاع والضفة منقوصة وضمن شروط (مساحتها خمس فلسطين) على أن تتنازلوا عن بقية حقوقكم... ونعيد مئة ألف لاجئ من أربعة ملايين وليس لهم استعادة أرضهم وإنما العودة لماً للشمل مع أقاربهم، وفي المقابل تنتهي أيضاً قضية اللاجئين... قد نساعدكم على بناء مدينة، أو توفير أعمال لمواطني فلسطين، وقد نجلب لكم بعض المساعدات من العالم ونشجع دولاً مثل أستراليا وكندا والولايات المتحدة على توطين بعض اللاجئين لديها (انتقاء المتعلمين وأهل الاختصاص لإفقار بقية المجتمع)، ولكن عليكم التنازل عن حقوقكم في مقابل ذلك الضرر.

تفسير قرار الأمم المتحدة بالعودة والتعويض أنه يقر بعودة من يريد من اللاجئين إلى أملاكه بشرط الحياة بسلام مع جيرانه اليهود داخل حدود سيطرة إسرائيل سواء حدودها من قرار التقسيم أو التي احتلتها في الحرب الأولى، فلماذا ترفض إسرائيل التنفيذ وتصر على التجني؟ رسمياً يتحجج معظم الإسرائيليين من كل الأطياف بأنهم يرفضون العودة لأنهم يريدون الحفاظ على هوية إسرائيل اليهودية! في ظل الانفتاح العالمي والسلام الذي «يريدونه» في المنطقة ليس من المنطقي أن يصروا على العزلة وعلى العنصرية. المعروف أيضاً أن عرب إسرائيل بلغوا المليون نسمة، وأنهم يتزايدون طبيعياً أسرع من تزايد اليهود طبيعياً وبالهجرة، فهل يعني ذلك أنهم سيتردون يوماً ما بعد تحقيق السلام هؤلاء العرب غير اليهود من إسرائيل؟ الرفض الإسرائيلي لا يرتبط أيضاً بالضيق الجغرافي إذ إن هناك في

المتوسط مئتين وثمانين نسمة لكل كيلومتر مربع بينما في لبنان يعيش أربعمئة نسمة على المساحة نفسها، وعموماً تعتبر إسرائيل نفسها دولة استقبال مهاجرين، واستوعبت في العقد الأخير أكثر من مليون روسي، نصفهم تقريباً غير يهود.

يمكن فهم لو كانت إسرائيل لا تريد أي أعداد ضخمة عرباً أو يهوداً لضيق المساحة، لكنها في الواقع تمنع أصحاب الأرض من العودة، وتخالف قرارات الأمم المتحدة، وقوانين حقوق الإنسان، بينما لم تعد تجد يهوداً يريدون الهجرة إليها، فأين الحكمة (ناهيك من القانون والأخلاق) إذاً، من هذه السياسة؟.

لو تمعنا في قرار العودة وشروطه ومنطقيته واحتمالات تطبيقه سنجد أنه لن يضر بإسرائيل في عهد السلام؛ فالكثير من اللاجئين سيفضلون التعويض والحياة خارج نطاق الحكم الإسرائيلي والجيرة التي يفرضها القرار، ومن يصرون على العودة سيكون عليهم التأقلم في المجتمع، والتعايش بسلام وحتى بحفظ جميل، وهذا أسهل وأسرع من تأقلم المهاجرين اليهود، وسيفتح لإسرائيل آفاق السلام في المنطقة والعالم. حق العودة هو شخصي لكل اللاجئين وأبنائهم حتى لحظة الاتفاق على حل، وملكية الأرض في فلسطين كانت معظمها شخصية إلى جانب ملكية دولة. الحقوق الشخصية يجب أن تعود لأصحابها وورثتهم، وملكية الدولة تعود لبقية اللاجئين، والسبب في ذلك التوجه مرتبط بالقانون التركي الذي كان يقنن استعمال الأرض المشاع - أرض الدولة - دورياً على السكان، وعموماً فإن الغالبية العظمى من مساحة فلسطين هي ملكية شخصية لأصحابها العرب ومسجلة رسمياً في سجلات الانتداب البريطاني، كما أن العكس ثابت أيضاً وهو حجم الملكية الفردية أو الجماعية لليهود. طالما أن الهدف هو البحث عن السلام والنفع للجميع، فلماذا لا يرى المخططون في إسرائيل أن الإنتاج الزراعي تراجع كثيراً في العقود الماضية، ومعظم الأرض غير مستغلة؟ ولماذا لا يرون أن الكيبوتزات والمجمعات الزراعية الأخرى (غالبية مساحتها أرض فلسطينية تعود للاجئين) تفشل في اجتذاب السكان، ولو وجدت القوى العاملة لازدهر الاقتصاد؟ لو حلت إسرائيل قضية اللاجئين بإعادة من يريد إلى أرضه، ونظمت الأمر اختصارياً بالتعايش في الكيبوتزات، أو قرى جماعية زراعية تجمع اللاجئين العائدين مع اليهود، فإنها

ستصيب عدة عصفير بحجر واحد: تنفيذ قرار دولي يصيغ على إسرائيل شرعيتها الناقصة، وحل قضية هي السبب في كل الحروب، وستبقى كذلك إذا لم تحل، وتحصيل أموال طائلة من العالم لتوطين العائدين، وازدهار اقتصادي زراعي وصناعي يتبعه توسع في العلاقات التجارية الإقليمية، ومضاعفة لأعداد ومداخل السياحة، وغير ذلك الكثير من الإنجازات الإيجابية التي تؤمن مستقبل إسرائيل ومصيرها. قبل الاسترسال في مثل هذه الأشكال من الحلول المثالية، التي لا تفترض عدوانية إسرائيل سلفاً، فلا مناص من تحسس ما ستؤول إليه الأوضاع لو نجحت الرؤية الإسرائيلية العنصرية الحالية، وحاولت حل قضية اللاجئين كما تريد. القرار الدولي بالعودة والتعويض يقر بأن ذلك حق شخصي للاجئين، وبالتالي يجب أن يوافق هؤلاء ويشاركوا في الحل، أو يوكلوا رسمياً من يتفق بالنيابة عن كل منهم. هذا معناه أن كل لاجئ لا يوافق على الحل حقه مضمون حسب القرار الدولي، الذي لا ينتهي إلا بتطبيق النص أو برفض اللاجئ لشروط القرار. النتيجة أن كل المتضررين من اللاجئين لن يوافقوا على أي اتفاق إلا إذا أتاح لهم حق العودة أو التعويض الشخصي، وغير ذلك لن يكون قانونياً أو ملزماً. غالبية اللاجئين ستكون حول فلسطين الطبيعية، وسيشهدون بأعينهم الفرق بين واقعهم وبين الذين يستوطنون أرضهم، وسيعتقدون دوماً أن حكومات ومؤسسات البلاد التي يعيشون فيها تنهب وتبدد الأموال الدولية التي خصصت لتطوير حياتهم... وتلك البلاد لن تنعم بالهدوء نظراً لتداعيات الوضع الإسرائيلي التي لن تتوقف عن إفراز السلبات. خذ مثلاً فلسطين الصغيرة الجديدة المتوقعة حسب نهج الحل الإسرائيلي، ستمتلئ باللاجئين والسكان في جغرافيا ضيقة معظمها جبلية فقيرة مائياً وزراعياً وعاجزة عن التفوق الصناعي مع كل جيرانها، ومهيمن عليها أمنياً واقتصادياً، وبالتالي سياسياً من إسرائيل، وإذا ما انتهى الصراع سيدوب التعاطف والدعم العالمي والعربي، وتنمو سياسة المصالح الصرفة، فهل يساعد هذا الوضع على استتباب الأمن والسلام؟. هل سيقبل ثلث مليون لاجئ في لبنان أن يترحلوا من اللجوء هناك إلى اللجوء الجديد في قطاع غزة إلى جانب مليون لاجئ آخر هناك، وهل سيسكت هؤلاء مع بقية اللاجئين في الضفة، والوافدين من الأردن على الوضع السيئ حتماً اقتصادياً واجتماعياً، والمهضوم سياسياً؟ في فلسطين الطبيعية الآن بين النهر والبحر

حوالى أربعة ملايين فلسطيني مقابل خمسة ملايين يهودي، وحسب الحل الإسرائيلي سيزيد عدد العرب بعودة اللاجئين من دول الجوار إلى اللجوء الجديد في غزة والضفة، فأى جدار حينذاك سيؤمن السلام والأمن، خصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية المخطط لها أن تكون صعبة؟.

لا مجال للتملص من استنتاج أن السلام والأمن ومن ثم الرخاء لن تتحقق بدون الحلول العادلة المنطقية، التي تنهي الاحتقان بإزالة الظلم وإقرار القانون. الفهلوة والتحايل الإعلامي، وفنون الصياغة للاتفاقيات لن تنقذ الوضع، ولن تنطلي حتى على جاهل، فما بالك بشعب يمتلك التجربة الفلسطينية، والعمق الحضاري العربي والإسلامي؟.

٢٠٠١-٢-١٥

في انتظار الفعل العربي والفلسطيني: لا تحولوا إسرائيل إلى ضحية

يقترّب الصراع العربي الإسرائيلي من فترة الحسم تدريجاً، وستكون النتائج الإيجابية الأكثر في مصلحة الطرف اللين القوي، والمُجند بذكاء لكل العوامل المتاحة. هنا يمكن القول إن الطرفين العربي الفلسطيني، والصهيوني الإسرائيلي لديهما عثرات ذاتية ضخمة تعيق خدمة أهدافهما، لكننا في عهد شارون مؤهلين لإنجازات إضافية إذا أحسنا التصرف تضامنياً. التضامن المنتظر ليس الذي عاد إليه الرئيس صدام حسين هذه الأيام من تهديد لإسرائيل، وإنما التضامن المطلوب هو دعم الصمود الفلسطيني في معركة الحصار، اقتصادياً وسياسياً ودبلوماسياً. التضامن المطلوب أيضاً هو تشجيع القيادة الفلسطينية على المناورات السياسية الشرعية المحسوبة، والتكتل العربي خلف موقفها السياسي أمام العالم وأمام واشنطن.

لقد مهد انتخاب شارون الطريق أمام العرب في الوصول إلى آذان العالم، لأن الجنرال شارون يأتي في المرتبة الثانية على سلم الكراهية في العقل الغربي، بعد أدولف هتلر، لكن النجدة جاءت سريعة من الرئيس صدام، الذي رد على غارة بريطانية أميركية ضد محطات رادار حول بغداد، رد بإعلانه فتح باب التطوع لتحرير فلسطين، هكذا مرة واحدة. ولا ندري كيف سيحرر صدام فلسطين، هل بإرسال الجيوش عبر الأردن هذه المرة، أم سينزلها بالمظلات؟ المهم أن النتيجة الفورية كانت تحركاً أميركياً لحماية إسرائيل من الصواريخ العراقية، إذ بدأت تجارب اختبار صواريخ باتريوت الشهيرة المضادة للصواريخ، وأختها الإسرائيلية، حيثس، التي طُورت بأموال أميركية إثر «الدعم» السابق من الرئيس

صدام للانتفاضة الأولى أيام حرب الخليج الثانية. ومجدداً تحول الاهتمام العربي الشعبي والعالمى عن هذه الانتفاضة إلى التصريحات العراقية، وإذا بإسرائيل شارون وكل ما تفعله تتحول إلى ضحية محتملة! نأمل هذه المرة ألا تمطر الصواريخ ذهباً على إسرائيل كما في المرة الأولى! ابتلاء العرب لا يقتصر على الرئيس صدام، فهناك الكثير أمثاله مثل زعماء منظمات شبه وهمية أخذوا يتوعدون ويحذرون إسرائيل ويذكروننا بالإعلانات عن اقتراب عرض أفلام طرزان في دور عرض الترسو. الصفوة والشارع العربي مليئان بالفتوات العنترية الشفهية التي ترتجف أمام تبرير عملية مواطن شريف ضد الاحتلال خوفاً من الرد الإسرائيلي أو الأميركي. الوضع في فلسطين يحتاج إلى دعم معنوي وعملي، أين القرارات التي اتخذت في القمة الأخيرة من التنفيذ؟ القيادات الفلسطينية تؤكد أن الدعم المالي لم يصل بالحجم المحدد، إلى درجة أن الصكوك الممنوحة لعائلات الشهداء بدون رصيد! يمكن الاسترسال هنا مطولاً في التوصيف والإثارة العاطفية، لكن الأفضل أن نطالب بتوضيحات من القيادة الفلسطينية والحكومات العربية: من الذي قدم الدعم للانتفاضة حسب الاتفاق المعلن، ومن الذي تأخر؟ كيف وصل الدعم، ولماذا بهذه الطريقة؟ إذا لم تعلن هذه الحقائق أمام الجماهير العربية فلن نصدق قصص نقص الدعم، ولن نصدق أيضاً اتهامات التبذير والفساد. علينا الابتعاد عن المداهنة وعن المبالغة أيضاً. لقد صمدت الانتفاضة الأولى لأكثر من ست سنوات عجاف بدون أن تكون القيادة وسط الشعب، وبدعم أقل مما تقرر لهذه الانتفاضة التي لم يكتمل نصف عامها الأول بعد، ولن يحسم الصراع قبل سنوات أخرى من الصمود والنفس الطويل والتخطيط المميز، لذلك هناك أهمية لتنظيم الدعم وعلانيته.

من الأنواع والسبل الأخرى الكثيرة لدعم الفلسطينيين، هناك الحاجة إلى تكثيف الدعم الدبلوماسي، وانتهاز انتخاب شارون، وبداية عهد إدارة جديدة في واشنطن. لقد سبق الإسرائيليون بإرسالهم وفداً لثيماً وقوياً إلى واشنطن لتبييض صفحة شارون، وقلب الحقائق ضد القيادة والشعب الفلسطيني المحاصر والممنوع من الحركة الداخلية والخارجية. لماذا لم تستعد الدول العربية سلفاً لاحتفال نجاح شارون، ولم تفعل دبلوماسياً حتى بعد انتخابه؟

كان المجال متاحاً ولا يزال أمام الخارجية الفلسطينية في تونس، أو أختها في غزة، وعبر سفارات فلسطين ومكاتبها، أو عبر شخصيات فلسطينية مرموقة موزعة في العالم، كان بالإمكان التحرك لدى الحكومات والرأي العام العالمي لتوضيح المخاطر، والتصدي للطروحات الإسرائيلية المتطرفة، الشيء نفسه يمكن عمله من مجالس السفراء العرب في أي عاصمة، أو طبعاً عبر تشكيل وفود عربية من أطر الجامعة العربية. سيكون من المهم تنييه أي عمل إعلامي أو دبلوماسي عربي إلى عدم الوقوع في فخ التعميم بصدد انتخاب شارون. الادعاء والتهويل بأن أغلبية ساحقة من الإسرائيليين انتخبوا شارون غير صحيح أصلاً، ولا يخدم الدبلوماسية العربية أيضاً. لم يكن أمام الناخب الإسرائيلي سوى جنرالين، واحد انتخبه سابقاً ولم ينفذ وعوده بالتوصل إلى السلام، وآخر طرح عليهم شعارات سلام وأمن شخصي. يذهب للانتخابات في العادة حوالي خمسة وثمانين في المئة من الإسرائيليين، ولم يذهب للانتخابات الأخيرة سوى ستين في المئة، صوت ستون في المئة منهم لشارون الذي طرح شعارات تحقيق السلام. النتيجة أن الإسرائيليين بأغليبتهم، سواء الذين اضطروا لتكرار التصويت لباراك، أو الذين رفضوا الاشتراك في الانتخابات، أو بعض الذين صوتوا لشارون أملاً في أن ينفذ وعوده السلامية، كل هؤلاء يبحثون عن السلام والأمن الشخصي، ولكن خياراتهم محدودة، وكل من ينتخبونهم لهذه المهمة مازالوا من المدرسة القديمة وينحازون إلى الأقلية الإسرائيلية اليمينية النشطة سياسياً. ضمن هذه الرؤية فإن السلام في المنطقة يحتاج إلى الضغط العالمي على القيادات الإسرائيلية المتمردة دوماً على رغبة الجمهور، وأي دعم لحكومة شارون لا يخدم السلام والأمن إلا إذا جاء مرتهاً بتنفيذ الشرعية الدولية، أما أن ندعي أمام العالم أن الإسرائيليين انتخبوا شارون ليشنوا الحرب، فذلك مغالط للحقيقة ولا يخدم قضيتنا، ولن يشجع أي طرف دولي أصلاً على الوقوف ضد إسرائيل.

في سياق الدعم المطلوب، يمكن أيضاً الإشارة إلى أنواع كثيرة من الدعم الفلسطيني الذاتي. لنأخذ مثلاً الجمود الفلسطيني الرسمي في نهج حلولي واحد إلى درجة الإصرار

على مواصلة المفاوضات من النقطة التي انتهت عندها أيام باراك! شارون يريد بداية مختلفة لم يطرحها بعد، فلماذا لا نطرح عليه علناً عبر العالم حلولاً مختلفة ليختار منها بدل حلول باراك التي لا يريدونها؟ يمكن أن نعود إلى قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية لتمثل الحل، وهي قرارات جاهزة ومفصلة تماماً. يمكن أن نعيد القضية برمتها إلى الأمم المتحدة لتقرر بشأنها، ويمكن أن نقترح على الإسرائيليين عدة حلول ديمقراطية علمانية للتعايش معاً بين النهر والبحر على أسس فيدرالية أو كونفدرالية، برلمان مشترك أو بائنين منفصلين، ويمكننا الاستشهاد بالعديد من الدول ذات الشعوب واللغات والعادات والأديان المختلفة، والتي تعيش بمساواة في حدود واحدة مثل الولايات المتحدة أو سويسرا أو بلجيكا، أو طبعاً جنوب إفريقيا. القاعدة الأساسية لأي حل يمكن عرضه على الإسرائيليين هي المساواة بين الأفراد، وضمان الحقوق الشخصية. ما الذي يخيفنا من طرح الحلول الشرعية الدولية، أو الحلول الخلاقة المستجيبة للتطور البشري، طالما أن الجنرال شارون لا يريد الانطلاق في المفاوضات أكثر مما وصلت إليه؟ الفرصة الحالية ذهبية للبناء على رفض شارون، والتقدم بخمسة حلول ليختار منها ما يريد، وتعرية الموقف العنصري الإسرائيلي الرسمي الراض للمساواة وللشرعية ولحقوق الإنسان. تلك المقترحات يمكن أن تتقدم بها السلطة الفلسطينية، أو الأردن ومصر، أو تعرضها الجامعة العربية علناً على الأمم المتحدة، أو يقترحها وفد عربي خاص على الإدارة الأميركية لتقدمها إلى إسرائيل. أهمية الطرح الآن تأتي من حالة الفراغ في انتظار حكومة إسرائيلية، وإجبارهم على الرد المفصوح قبل أن يستعدوا له. أما إذا انتظرنا الفعل الإسرائيلي فقد نجد صعوبات في الرد، إذ سيقول شارون إن نهج الحل الماضي لم يقدم الأمان ولم يوصل إلى السلام، والمنطقة بحاجة إلى فترة طويلة، وبالتالي إلى حلول مرحلية اختبارية... إلخ.

عريباً وفلسطينياً، علينا الخروج من شرقة الخوف وحالة الفوضى العاطفية حتى نُسخر نجاحات الانتفاضة، وسنوات الصمود، وكل الدعم المتنوع السابق، في استكمال الطريق السليم. الإسرائيليون يرون الانتفاضة الآن بمثابة حرب استنزاف ضدهم، ويرون

أن أمنهم الشخصي أصبح مهدداً، ويريدون السلام والأمن الذاتي، ويعرفون أن حلول القوة والترانسفير لم تنجح، ولم تعد قائمة في عالم اليوم. كل الإرهاب المركز الآن ضد الشعب الفلسطيني يُراد منه إجهاض مراحل النضال الأخيرة للتوقيع على حلول انتقاصية تعفي إسرائيل من دفع ثمن الحلول الشاملة الحقيقية، لذلك هناك ضرورة ملحة للدعم العربي المتنوع، والعمل الفلسطيني المميز، ضمن الرؤية والأمثلة أعلاه، والكثير غيرها.

٢٠٠١-٢-٢٢

سيدي الرئيس ضيفك خطير جداً

فخامة السيد الرئيس جورج دبليو بوش، اسمح لي أن أخاطبكم علناً بمناسبة استقبالكم لرئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد بعد خمسة أيام. إنني أعتقد بوجود أسباب ومبررات عديدة لهذه المخاطبة، مثل تأييد الأميركيين العرب والمسلمين لكم في الانتخابات، ودعمي المعنوي المتواضع لكم، وكذلك مروركم بعملية ظلم منظم أخيراً أظهرت تطلعكم إلى العدالة، وبالطبع هناك خطورة الوضع في الشرق الأوسط، وغير ذلك من العوامل الأخرى التي تؤهلني لمخاطبتكم قبيل استقبالكم الجنرال شارون، متأملاً أن يكون هدفكم هو إنجاز السلام العادل والشرعي لخدمة كل البشر على مختلف دياناتهم. سيدي الرئيس، إن ممارسات الحكومة الإسرائيلية السابقة، والأخرى الحالية بقيادة الجنرال شارون، توضح بالصوت والصورة، كل لحظة، أنها تقلد ممارسات سيء الصيت الهير أدولف هتلر، سواء ضد اليهود في أوروبا، أو ضد شعوب الدول التي احتلتها القوات النازية أثناء الحرب العالمية الثانية... احتلال أراضي الغير، مخالفة القوانين والقرارات الدولية، تطبيق العقاب الجماعي بالقتل والتجويد ضد السكان المدنيين وحصارهم وتحويل مدنهم إلى معتقلات جماعية وخلق الغيتو وإهانة سكانه، وتكثيف للبروباغاندا في قلب الحقائق (كل ذلك يتكرر الآن)... آنذاك كما اليوم كانت مقاومة الاحتلال ولا تزال ضمن القوانين الدولية، ولهذا رفضت بلادكم على الدوام المساومة مع النازيين بمنحهم أي ثمرة من احتلالهم مقابل حرمانهم من ثمار أخرى، لأن القضية كانت، ولا تزال قضية مبدأ ولا يجوز المساومة في تطبيق القرارات والقانون الدولي. ما يجري اليوم في الضفة الغربية وغزة على أيدي القوات الإسرائيلية، الأقوى في كل المنطقة، أكثر وأحياناً أشد مما كان يجري تحت الاحتلال النازي، علماً بأننا لم نشهد بعد نهاية هذا الرعب، ولا توجد خطوط حمراء أمام شارون. سيدي الرئيس، إن

ضيفك الوافد إلى البيت الأبيض في الأسبوع المقبل لقب من الإعلام العربي والأميركي والإسرائيلي بمجرم حرب، وأدانته لجنة تحقيق إسرائيلية عن دوره في مجازر ضد المدنيين في بيروت، تلك المدينة التي دُمرت بالكامل من جراء القصف الإسرائيلي لها بكل أنواع الأسلحة، ومعظمها أميركية الصنع... وأدت تلك الغزوة التي قادها الجنرال شارون إلى أمور كثيرة، منها فقدان الشعوب العربية لبقايا الثقة في السياسة الأميركية المدعومة والممولة لإسرائيل، ومنها صعود الأصولية المتعصبة في المنطقة... ولكن من نتائجها العديدة أيضاً ترحيل منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عبر تونس إلى غزة والقدس والخليل، وذلك أثر الانتفاضة الشعبية السلمية الأولى وحرب الخليج الثانية وتحرير الكويت. لقد أبعدت مجازر صبرا وشاتيلا الجنرال شارون عن السياسة إلى حين، ولكنه لم يحاكم كمجرم حرب، وعاد وعارض مشروع السلام الفلسطيني الإسرائيلي، وحث الحكومات المتتالية على احتلال المناطق الفلسطينية، وطالب علناً بقتل القيادات الفلسطينية، وحذر من أن السلام (بعد إنجازه) سيؤدي إلى زحف العرب إلى إسرائيل ليشوهوا الشواطئ والشوارع فيها، وهو يقر عشية انتخابه بأنه لا يفكر في تطبيق قرارات الأمم المتحدة، ولا في وضع الحدود بين الطرفين، ويرفض أيضاً منح الفلسطينيين الجنسية (الحقوق) الإسرائيلية. وهو في الواقع لم يطالب، الآن، بطرد السكان العرب من الضفة والقطاع، ولكنه لا يريد إعادة الأرض، ولا يريد أيضاً منحهم الحقوق المتساوية مثل الإسرائيليين (كان قد هدد الإسرائيليين العرب في كانون الأول/ديسمبر عام ٨٠ بتكرار تراجيديا عام ثمانية وأربعين، أي ترحيلهم)... فهل توجد عنصرية أخطر من هذه الأفكار والممارسات السابقة والحالية يا سيادة الرئيس؟ حتى تعرف ضيفك وخلفية ما سيقوله، أستعرض لسيادتكم بعض التساؤلات والمعلومات الإسرائيلية المصدر حول الجنرال: في تشرين الأول/أكتوبر عام ثمانية وتسعين وقع اتفاق واي ريفر في بلادكم، وكان شارون وزيراً للخارجية، ولكنه عاد يطالب المتعصبين أن يحتلوا كل مرتفعات الضفة الغربية وقيموا عليها المستوطنات... وذلك مخالف للقانون الدولي كما يعرف فخامتكم، ومخالف للاتفاق الموقع قبيل ساعات من رئيس الوزراء نتنياهو ووزيره شارون، وكانت النتيجة تعقيد السلام وها هو الآن كرئيس للوزراء يؤكد عدم إخلاء

أي مستوطنة. وكان الجنرال آنذاك قد قال إن الأمن - كما يراه - فوق كل القانون! (المحلي والدولي). المصادر الأميركية والإسرائيلية مليئة بالمعلومات عن الجنرال وكل منها يؤهله لمحكمة دولية، ولكن يكفي هنا قلة من الأمور الحديثة السابقة الذكر لنرى أن الجنرال لا يريد السلام. القضية يا سيادة الرئيس ليست علاقات عامة يفوز بالإيجابيات فيها من يتقن فنون الإعلام وأساليب التحكم في صناعة الرأي العام في بلادكم. الشعوب الفقيرة المظلومة لا تتقن ذلك الفن، ومن واجب الحكومات الأميركية أن تتفحص الأمر بعدالة بعيداً عن ضغوط اللوبي ومتطلبات الانتخابات... نفهم استجابة بلادكم للقانون الدولي، ولتطبيق قرارات الأمم المتحدة، بل حتى تماشي سياستكم مع مصالح بلادكم، كل ذلك يمكن للشعوب الأخرى التفاعل الإيجابي معه، ولكن أن تنصاع الولايات المتحدة لتأثير لوبيات متنفذة بالمال والخبرة الدعائية إلى سياسة تضر في النهاية بالجميع، فذلك لا يمكن فهمه وينعكس سلباً على قيم الإنسان الأميركي ذاته. الديمقراطية هي أبعد ما تكون عما يجري... دعنا نتذكر أن السلام الذي يرضى به العرب أجمعون، والذي يطالب به الشعب الفلسطيني هو القائم على القرارات الدولية لا أكثر ولا أقل، وأنّ انتخاب الشعب الإسرائيلي للجنرال شارون، الذي يعلن أنه لا يريد إنهاء الاحتلال، لا يعني أن الاحتلال أصبح ديمقراطياً يعبر عن رغبة ديمقراطية!

لقد كان أدولف هتلر هو الأكثر شعبية في التاريخ الألماني ولكن بلادكم، وعن حق، لم تعترف له بأي شرعية احتلالية، كما أن الحكومة الإسرائيلية السابقة اعترضت مع بقية دول أوروبا على اقتراح مشاركة السيد هايدر، المنتخب ديمقراطياً، في الحكومة النمساوية بحجة أن مواقفه السياسية عنصرية... وبين عهدي النازية والشارونية وجدت أمثلة كثيرة رفضها العالم الحر غير قضية النمسا، مثل احتلال أفغانستان واحتلال الكويت... في الواقع علينا هنا تذكر أن الإسرائيليين في الانتخابات الأخيرة كانوا أمام جنرالين فقط، وكانت الأغلبية تعارض باراك لابتعاده عن نهج السلام، فانتخبوا شارون، ولا أعتقد أن الذين صوتوا له يشكلون أغلبية بين من يحق لهم التصويت، ومع ذلك فإن جوقة شارون تروج في بلادكم بأن الشعب الإسرائيلي يرفض إعادة الأرض المحتلة... وهذه قضية أخرى. سيدي الرئيس

إن بلادكم تبنت رسمياً الاعتراف بإسرائيل ودعم أمنها ضمن قرارات الأمم المتحدة، بداية من قرار التقسيم ١٨١، وحق العودة للاجئين الذي أكدت بلادكم عليه سنوياً، وقرار إنهاء الاحتلال (٢٤٢) ونظرية مبادلة الأرض بالسلام... وتأكيد أن القدس هي أرض محتلة أيضاً، وحتى الآن فإن دعم بلادكم لإسرائيل يتم ويتعاضد ضمن نظرية أن إسرائيل القوية هي القادرة على تقبل السلام، وها قد وصلنا إلى درجة أن المستوى الاقتصادي للإسرائيلي يفوق أي نظير له في المنطقة، وأن إسرائيل هي القوة النووية الوحيدة، وجيشها هو الأقوى والأحدث والمؤهل للتعامل مع الجيوش العربية كافة... كل ذلك بفضل دعم بلادكم المالي والاقتصادي والسياسي والاتفاقيات الأمنية والتعاون الاستراتيجي... ألم يحزن إذاً، موعد تحقيق قرارات الأمم المتحدة، خصوصاً أن أمن إسرائيل مضمون من بلادكم؟ نحترم رغبة وحكمة إدارتكم في رفضها الخوض في التفاصيل، أو ابتعادها عن الاتفاقيات السابقة، ولكن نتمنى أن تعلنوا تبني سياسة الأمم المتحدة وتنفيذ القرارات الدولية، ونتمنى من إدارتكم سياسة أخلاقية صارمة في احترام حقوق الإنسان، وإنهاء الاحتلال ومحاربة العنصرية، وتطبيق شروط بيع واستعمال الأسلحة الأميركية، وكذلك عدم استعمال المال الأميركي لدعم المخالفات للقانون الدولي.

الانتفاضة الحالية يا سيادة الرئيس ليست إرهاباً، وستوقف لوحدها عندما يزول الاحتكاك بين الشعب وبين قوات الاحتلال، الإرهاب هو مخالفة الاتفاقيات، وتجويع المدن والقرى، وقطع آلاف الأشجار... لقد وجدت سنوات من الهدوء والانتظار بين مؤتمر مدريد والآن، ولكن إسرائيل واصلت التملص والمراوغة واختلاق الحجج لأنها تطمع في المزيد من الدعم والاحتفاظ بثمار الاحتلال... وقف الانتفاضة الآن هو قرار إسرائيلي بالابتعاد عن المناطق الفلسطينية، ثم بداية إنهاء الاحتلال سواء خطوة خطوة، أو مرة واحدة، أو تطبيق ما وقع من الاتفاقيات... إذا ضمتتم يا فخامة الرئيس أن بلادكم ستنهي الاحتلال، وتطبق كل قرارات الشرعية الدولية، يمكنني أن أخبركم بأن كل العرب سيوافقون على أية شروط وضمانات ترونها، وسيكون من المفهوم أيضاً لو ابتعدت إدارتكم عن هذه القضية سياسياً ودعمت الفلسطينيين اقتصادياً بقدر دعمها للإسرائيليين، أو حتى لو ابتعدتم

نهائياً وأوقفتم الدعم لإسرائيل حتى تنهي الاحتلال، أو أقله اقتطاع بعض المال من الدعم الإسرائيلي ودفعه للفلسطينيين تعويضاً عن الدمار اليومي الذي يحل بهم. إن أخطر ما يمكن أن يحدث هو إظهار حكومة شارون لموقف إدارتكم، وكأنها تؤيدها في سياسة رفض السلام، ورفض تنفيذ القرارات الدولية، ومنبع الخطورة أن سياسة شارون دوماً كلما امتلك القرار هي تطبيق رؤاه عبر العنف والمجازر، وقواته الآن تستعد لفرض السياسة بالقوة والإرهاب، وسيكون من المؤسف لو ظهرت بلادكم وإدارتكم وكأنها مؤيدة لذلك الأسلوب.

٢٠٠١-٣-١٥

حتى لا نقع في مطبات شارون

يواجه العرب حملة إعلامية صهيونية منظمة لا مناص لهم من خوضها.. إذا نجحنا في مواجهة هذه الحملة سنكون أقله قد أبعدنا شبح العدوان الإسرائيلي المرتقب، وإذا أهملنا تلك الحملة الإعلامية أو فشلنا فيها، فسنكون قد ساهمنا في تمهيد الطريق للجنرال شارون لشن الحرب التي لا يفهم غيرها سبيلاً لصنع السياسة، وهو يمهد لتلك الحرب الآن بالحفاظ على تحالفه الداخلي عبر الاستجابة التظاهرية للمفاوضات ولكن بشروط، ويمهد للحرب بكسب الحملة الإعلامية عبر العالم بادعاء أن الفلسطينيين والعرب يريدون الحرب ويرفضون السلام مع إسرائيل والاعتراف بها ويشنون عنفاً على الجنود والشعب الإسرائيلي. ولأننا لا نصدق أن كذبة بهذا الحجم والشكل يمكن أن تنطلي على العالم، ستأخذنا الظنون فوراً إلى وجود مؤامرة إسرائيلية أميركية غربية، إذا انطلت خدعة شارون ويبريس على الآخرين، وسيكون هذا أول فخ نقع فيه مجدداً، مفترضين أن العالم ضدنا.. وحقيقة الأمر أن للعالم مشاغل أخرى مهمة، وعلينا ألا نفترض علمهم المسبق بدقائق الأمور في منطقتنا، خصوصاً إذا كانت دبلوماسيتنا وحكوماتنا قد أخفقت في توضيح الرؤى للآخرين. من المهم الآن ألا نرى في كل تصريح غربي مطالب بوقف العنف، موقفاً مضاداً للانتفاضة وللأسس العربية، ومن الأجدر أن نسأل أنفسنا كيف، ولماذا نجحت إسرائيل في تحويل الضحية الفلسطينية إلى معتد على الجيش والشعب الإسرائيلي؟ كنا نعرف أقله قبل أسبوع أن شارون سيعزف على هذه النغمة في واشنطن، ونعرف أن الإدارة الأميركية لا يمكنها إلا أن تشجب العنف، خصوصاً إذا اقترن الادعاء الإسرائيلي برواية الرفض الفلسطيني «للعرض السخي» من الحكومة الإسرائيلية السابقة، وبعرض العودة إلى المفاوضات ولكن بعد وقف كل أعمال

العنف، إضافة إلى إعلانات إسرائيل (عبر رئيس وزرائها شارون أنها خففت الحصار الذي فرضه باراك على المدن والمناطق الفلسطينية، وستعامل المناطق الهادئة بشكل أفضل، ولن تعاقب الشعب الفلسطيني المسالم ولكنها ستعاقب القيادات المشاغبة، وغير ذلك من الحيل والفنون الناجحة إلى الآن، والتي تمثل لب الحملة الإعلامية الشرسة.. ومجدداً علينا تذكر أن نجاح إسرائيل إعلامياً ليس هدفاً في ذاته، بل وسيلة لتبرير عدوان عسكري في المنطقة يلهي العالم عن مشكلة الأرض المحتلة عام سبعة وستين ويشغله باستعادة الأرض التي ستحتل، تماماً كما ألهمت حرب حزيران الجميع عن الأرض المحتلة عام ثمانية وأربعين. لو كنت في موقع صانع القرار الفلسطيني لأرسلت إلى الإدارة الأميركية قبل، أو أثناء، أو حتى بعد زيارة شارون، أوافقها على مطالبها بوقف العنف والعودة إلى طاولة المفاوضات وتحسين الوضع الاقتصادي الفلسطيني... ولطلبت من الإدارة أيضاً الإعلان عن شجب الإرهاب، واحترام الاتفاقيات الموقعة وتطبيقها، والاهتداء بالشرعية الدولية. في الواقع أنه من العجيب أن تكون الخسائر البشرية في الطرف الفلسطيني خمسة أضعاف مثلتها في الطرف الإسرائيلي، والإصابات البشرية عشرين ضعفاً، من دون الحديث عن الخسائر الاقتصادية وتدمير البنية التحتية، أو الحديث عن العقاب الجماعي والتجويع ورفض إيصال الدعم من دول عربية لديها اتفاقيات ومعاهدات سلام مع إسرائيل.. من العجيب أن يتم كل ذلك وينجح شارون تحديداً في تليبس الفلسطيني ثوب العنف والعدوان. لذلك كان علينا ولايزال خوض المعركة الإعلامية بذكاء ووضوح، والإعلام لا يعني بالضرورة الصحف والتلفزة الغربية فقط، وإنما صناع القرار في العالم الغربي أيضاً لأن إفشال مهمة شارون في كسبهم وإقناعهم بالزيف سوف يحد من تغريره بهم ومن خططه الحربية. من المهم أن تشمل الحملة الإعلامية الفلسطينية توضيحاً جلياً، للفلسطينيين وللإخوة العرب وللعالم طبعاً، حول العرض الذي نوقش في كامب ديفيد. كان من التكتيك إلى الآن عدم التوضيح حتى يكرر اليهود المقولة ويتقبلوها ويخرجوا لاحقاً بعدم عرض أقل منها، لكن الأمور تغيرت الآن وسيكون الضرر أقل بإعلان الحقيقة، وملخصها أن العرض لم يكن

فعلاً بإعادة خمسة وتسعين في المئة من الأرض المحتلة، وإنما بالاحتفاظ بربع الضفة الغربية، أي مساحة القدس الكبرى وإعادة أجزاء صغيرة من الأحياء داخل وسط المدينة القديمة. وأكد شلومو بن عامي وزير الخارجية آنذاك لهذه الصحيفة أثناء عودته من واشنطن أنهم طالبوا بحق الصلاة وإقامة معبد في ساحة الحرم القدسي الشريف.. كذلك أرادوا استئجار كل غور الأردن (خمس الضفة) وإقامة قواعد عسكرية وحق دخول الضفة والقطاع لدواعي الأمن (يخلقونها بتقرير استخباري)، وطالبوا بتنازل عن حق العودة للاجئين، أي إلغاء الشرعية الدولية وقراراتها.. الأهم من ذلك أن باراك أراد الموافقة الفلسطينية أولاً ثم الذهاب بالعرض إلى الكنيست وإلى الشعب الإسرائيلي وتحويل الانتخابات إلى استفتاء حول ذلك الحل، أي لم يكن لديه القدرة على اتخاذ القرار أصلاً. هذه الأمور وبالتفصيل وما كانت ستعنيه يجب أن تذكر الآن للعالم أجمع، بالإضافة إلى أن الحقوق الفلسطينية ثابتة لا تزول أو تنقص بزوال رئيس وزراء أو برفض عرضه «الكريم». كذلك إن باراك ومن سبقه وشارون الآن لا ينفذون أصلاً ما اتفق عليه ولكنهم يريدون ابتزاز التنازلات، ثم اختلاق المشكلات للتهرب من التطبيق. أعتقد أنه من الأجدى للفلسطينيين الابتعاد، وبدعم عربي، عن فكرة الحل النهائي لأن شارون لن يستجيب، وإن استجاب لن يعرض غير ما عرضه باراك (في أحسن الأحوال) وهذا مرفوض، والأجدى وعلى كل الصعد المطالبة بتطبيق الاتفاقيات التي وقعت سابقاً بين السلطة الفلسطينية والحكومات الإسرائيلية... شارون لن يلتزم، ولكن العالم سيقف ضده لأنه يرفض الحل النهائي، كما يقول، وسيرفض تطبيق الحلول السابقة (ولا بأس إن قبل تطبيق إعادة النازحين، إخلاء قرى القدس، إطلاق سراح الأسرى، الانسحاب من كل الأرض عدا عشرة في المئة، ثم الجلوس للمفاوضات حول قضايا الحل النهائي).

حتى يُحدث الشعب الفلسطيني صدمة هائلة في المجتمع الدولي تثبت صلابته وليونته في الوقت ذاته، سيكون بحاجة إلى القدرة على تبني متغيرات سريعة من شقين: الأول قرار من السلطة يطالب كل المسلحين في الشعب بالامتناع وحتى إشعار آخر عن إطلاق النار إلا

في حالات ضرورة الدفاع عن النفس، واعتبار هذا القرار لاغياً على الفور بعد قتل إسرائيل لأي فلسطيني. والشق الآخر هو زيادة وتعميم المسيرات الشعبية السلمية تماماً، وبشهود إثبات على سلميتها، ضد الحصار وجنود الاحتلال كما حدث في رام الله هذا الأسبوع، ومسيرات من مخيمات اللاجئين في الضفة والقطاع إلى قراهم الأصلية (سلمية مئة في المئة وبأعلام الأمم المتحدة). لسنا هنا بحاجة إلى تبرير هذا الفعل وأهميته؛ فالسلاح لم يكن من أدوات الانتفاضة واستعماله حتى الآن أعطى نتائج سلبية على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة والقطاع، كما زيف استعمال السلاح للحقائق بإظهار الفلسطيني نداءً عسكرياً للإسرائيلي. أما المسيرات فهي تطبيق لقرارات دولية، ومهما كانت النتيجة فستكون أقل خسائر بشرية وأفضل إعلامياً وهزيمة نكراء لشارون وإفشالاً لخطته وأفخاخه.

عشية مؤتمر القمة الأسبوع المقبل يحتاج الشعب الفلسطيني أيضاً إلى قرار من سلطته الوطنية بالنزول عند رغبة جزء من الشارع العربي والفلسطيني وبعض الحكومات العربية حسنة النية، وذلك بإيجاد صيغة صاخبة لإثبات الشفافية في التعامل مع أموال الدعم العربي. والوضع المزري الحالي ليس الأول، وطالما أن أمتنا تقف مع الانتفاضة، وحكوماتنا استجابت لنداء الإخوة ووفرت الدعم فلماذا لا تسارع السلطة الفلسطينية لإزالة العراقيل من أمام إيصال الدعم بأي طريقة يريدتها الإخوة العرب طالما أنها تؤمن الدعم واستمرار الانتفاضة؟ فقد قيل الكثير بعد قمة القاهرة التي وفرت الأموال ولكنها لم تصل.. الآن نريد إعلان مواقف صريحة، من التزم؟ من تهرب ولماذا؟ ما سبب عدم وصول الدعم؟ ما هي أفضل الطرق ومن يعيقها؟ فالأمر لم يعد يتحمل مسح جوخ وتقييل ذقون، فإذا لم يصل الدعم ستراجع الانتفاضة ويصيب اليأس الأمة وتنتصر إسرائيل وتستعد لاختراقات إضافية، ومن الخطأ الاستراتيجي الجسيم الاعتقاد بأن انتصار إسرائيل على الفلسطينيين سينهي عدوانيتها ويعني المنطقة من شرورها.. الشعب الفلسطيني، يرحمكم الله، هو خطنا العربي الدفاعي الأول. لقد كثرت المطالب - كالعادة - من الزعماء العرب عشية انعقاد قمتهم، ورغم ما نراه من عدم تطبيق للقرارات، فلا بأس من إلقاء الدلو بطلب متواضع أظنه مفيداً، وهو تشكيل لجنة إعلامية دبلوماسية موسعة ذات موازنة معقولة، تنشط في مجال

دعم الانتفاضة عالمياً، وليس عربياً، وذلك بتوصيل المجريات لما يدور بدون مبالغات إلى حكومات العالم، وإلى المؤسسات الدولية، والإعلام العالمي، وتلخيص الوضع أمام الزعماء العرب قبيل اتصالاتهم وسفرهم أو استقبالهم للضيوف الأجانب ليوحدوا رؤاهم ومواقفهم في هذه القضية أمام الغير، وحتى تكون القضية المركزية حاضرة دوماً. من الأفضل أن تقوم كل قياداتنا العربية بأقل ما يمكنها، ولكن على أحسن وجه، من أن تسطر القرارات الرنانة التي لا تطبق.. وفي كل الأحوال فالأمة العربية تنتظر من قمة عمان جرد حساب عن تطبيق القرارات السابقة للقمة العربية.

٢٢-٣-٢٠٠١

أبواب واشنطن المشرعة أمام العرب

لا يمكن الجزم بأن الولايات المتحدة الأميركية صديقة لكل العرب أو معادية لكل العرب، ولا الجزم بأن السياسة الأميركية رهينة دائمة للسياسة الإسرائيلية وستبقى كذلك رغم التطورات أو الاجتهادات العربية، أو حتى تغير الإدارات والرؤساء. من المعروف مثلاً أن بعض الدول العربية تعتمد على الحماية الأميركية خوفاً من جيرانها (شكراً للرئيس صدام)، كما أن دولاً أخرى لا تستطيع الاستغناء عن الدعم الاقتصادي الأميركي... وعموماً فإن هذه الأطر غير مقتصرة على أطراف وأزمة محددة. إذا ألغينا الذاكرة سنقول: إن الولايات المتحدة والعراق هما أشد الخصوم بعضهما لبعض، وفور استرداد الذاكرة سنجد أن واشنطن، خدمة لمصالحها، دعمت بغداد في حرب الخليج الأولى سياسياً وبالمعدات العسكرية وبالسكوت عن صفقات أسلحة من أطراف غربية وبتقديم القروض المالية ومعلومات الأقمار التجسس، وربما غير ذلك مما لم نعد نتذكره. يمكن أيضاً تذكر العلاقات المصرية - الأميركية الحسنة إثر ثورة تموز/ يوليو، وما تلاها من صخب وانغماس في العداء على طرفي الحرب الباردة، ثم العودة إلى التواصل في عهد الرئيس السادات وتشجيع واشنطن للقاهرة على شن حرب تشرين الأول/أكتوبر لكسر شوكة إسرائيل وغرورها وجرها إلى الحل السلمي، وصولاً إلى موقع مصر الآن كثاني دولة بعد إسرائيل تلقياً للدعم الأميركي... كانت منظمة التحرير هي الأخرى على طرف النقيض من السياسة الأميركية، وها هو رئيس المنظمة والسلطة الفلسطينية يتحول إلى زائر شبه دائم للبيت الأبيض وإلى مضيف لكل مسؤول أميركي، وأوروبي، يصل إلى المنطفة ولو في زيارة لإسرائيل... ودعونا أيضاً لا ننسى أن دولاً كانت توصف بالرجعية وبالتبعية للسياسة الأميركية هي الآن

في مقدمة الصمود حفاظاً على الحقوق العربية والفلسطينية حتى في الظروف التي تطلبت خلافاً مع الإدارة الأميركية ونهجها.

طالت المقدمة التي أردتها كمدخل للقول، بأن زيارة الجنرال شارون لواشنطن لم تحقق نتائجها من وجهة النظر الإسرائيلية، وإن الرئيس الأميركي بانتظار وجهة النظر العربية التي سينقلها إليه كل من الرئيس المصري والملك الأردني، وذلك بعد الاطلاع على مواقف عديدة إثر جولة وزير الخارجية كولن باول الأولى للمنطقة، وبعد مؤتمر القمة الذي تجاوب مع الرغبة الأميركية في التهدئة. وبمعنى آخر فإن الموقف الأميركي الرسمي للسنوات المقبلة سيتم تحديده الآن بالاعتماد على الرأي والرؤية والمقدرة والطروحات العربية... أي إن الأمور لا تفرض على العرب فرضاً كما كان، أو كما كنا نظن، وإنما هناك أدوار عربية ذاتية في رسم الصورة إن سلباً أو إيجاباً وعلينا إذا فشلنا، أن لا نصب اللوم على الغير فقط ودوماً. يلاحظ أن الإدارة الحالية لم تقذف بنفسها في أتون الصراع العربي - الإسرائيلي، وهذا إيجابي طبعاً لأن الإدارات التي كانت تتسرع في التدخل، إنما تدخلت لمصلحة إسرائيل وبتأثير من اللوبي اليهودي، ولا أعتقد أن عاقلاً كان يتوقع أو يحلم بتدخل فوري من الرئيس بوش ضد إسرائيل لمصلحة العرب. الإدارة الحالية ألغت وظيفة دنيس روس كمبعوث ومستشار خاص للشرق الأوسط وهو الذي أسقى الرئيس كلينتون كل الأحلام الصهيونية، وبالكاد إذا استعملت أقوى المجاهر قد تعثر على صهاينة في هذه الإدارة الجديدة على العكس من سابقتها التي فاق يهودها غيرهم. بل إن المستشارين وفلسفة هذه الإدارة نابعة من مواقف إدارة الرئيس بوش الأب والتي كانت صاحبة أفضل توجهات من منطلق عربي فلسطيني. الإدارة الحالية تنظر إلى المنطقة ككل، بينما كان أحد أهداف زيارة شارون، ومحور من محاور عمل اللوبي، هو الفصل بين قضايا المنطقة حتى تعزل إسرائيل نفسها عن التطورات السلبية التي تسببها للسياسة الأميركية. تلخصت الأهداف الإسرائيلية لزيارة شارون للولايات المتحدة بالتالي:

- تأكيد أن شارون ليس منبوذاً، وإقرار شرعيته عالمياً عبر اللقاء مع الرئيس الأميركي، وتم له ذلك نسبياً لأن الزيارة لم تخرج عن الرسميات، ولم يكن أصلاً من مهام بوش التدخل

في خيارات الانتخابات الإسرائيلية. والحقيقة أيضاً أن هذه الإدارة تعرف شارون تماماً ولذلك حذروه من أي تصرفات عدوانية وطالبوه علناً ومراراً بفك الحصار عن الفلسطينيين. - طلب شارون من بوش مخاطبة عرفات لوقف العنف وبعدم استقباله في البيت الأبيض! وكانت النتيجة طلب الإدارة وقف العنف ولكن بدون تحديد لعرفات أو لإسرائيل، بل خصوا إسرائيل بالاسم حين الحديث عن الحصار وتطبيق الاتفاقيات، وربطوا بين إنهاء الحصار عن المدنيين والعودة إلى المفاوضات. المهم أيضاً أن جوقة شارون وجماعته روجوا باستجابة بوش لعدم استقبال عرفات حتى يطلب من شعبه وقف العنف (!)، ولكن الإدارة نفت رسمياً أن يكون الأمر قد نوقش، وأن ذلك ليس خطها، وذكروا بلقاء كولن - عرفات، وبأن الإدارة في طور رسم السياسة وأنها بانتظار الزوار تبعاً.

- حمل شارون اتهامات لدول المنطقة بالإرهاب وشمل السلطة الفلسطينية وسوريا ولبنان وإيران والعراق معاً وطالب بوضعها على قائمة الدول الداعمة للإرهاب، ولكن الموقف الأميركي لم يتغير في هذا الصدد من جراء الزيارة، وعلى الأرجح أن العلاقة الأميركية - السورية سوف تتطور إلى الأفضل، كما أن نهج الإدارة هو تخفيف الحصار عن العراق كما يتضح يومياً، والتطابق في هذا الصدد مع الموقف العربي المعلن.

- لم تستجب واشنطن لطلب شارون بالمساعدة المالية الخاصة للانسحاب من لبنان، ولم توقع أي بروتوكولات استراتيجية إضافية، ولم ينجح اللوبي في التشويش على العلاقات المصرية - الأميركية، وفشل شارون في وقف الحسومات المالية السنوية من حجم المساعدات الاقتصادية لإسرائيل، وعارضوا سياسته بمواصلة بناء المستوطنات. منذ زيارة وزير الخارجية الأميركي كولن باول للمنطقة يحاول شارون وفريقه تليس الإدارة الجديدة مواقف سياسية لم تعلنها. يدعون أن عدم تسرع هذه الإدارة في الخوض في غمار المنطقة يعني أنها لن تكون حيادية، وينسبون إلى وزير الخارجية قولاً أنه لا يرى تكافؤاً من الناحية الأخلاقية بين «الهجمات الفلسطينية وردود الفعل الإسرائيلية دفاعاً عن النفس» والوزير لم يقل ذلك. الحقيقة أن مسؤولين في الخارجية جسوا النبض بتصريحات تفهم بشكلين متناقضين تماماً وفسرها الإسرائيليون لمصلحتهم، لكن عندما طلب من المتحدث

باسم الخارجية التوضيح قال: لا أقول إن هذا الطرف أفضل من الطرف الآخر. لا أقول إن أحدهما يمكن تبرير أعماله بينما الآخر لا يمكن... وقالوا إثر جولة وزير الخارجية، يجب ردع معسكر الرفض في الشرق الأوسط (أي كل من يعارضهم) عبر دعم المعسكر الآخر وخصوصاً إسرائيل (هل يوجد غيرها في ذلك المعسكر؟). القصد من ذلك تبيان أن إدارة الرئيس كلينتون كانت على الحياد الإيجابي وهذا شجع العرب على التمادي، والمطلوب الآن ردعهم. وبعد زيارة شارون للبيت الأبيض روج فريقه أنه لم يواجه رفضاً عندما تحدث عن أهمية الهجمات الحربية... وهذا غير صحيح. وادعوا أن الرئيس وعد بنقل السفارة إلى القدس، وما قاله بوش فعلاً إنه عند وعده الانتخابي بنقل السفارة، ولكنه أضاف إن وضع القدس يحدد بالاتفاق بين الطرفين أولاً، وتباعاً فنقل السفارة يتم بعد ذلك بالاتفاق... أما تصريح باول بأن القدس هي عاصمة إسرائيل فقد تم التراجع عنه علناً وهذا يكفي أصلاً، علماً بأن الخلاف لا يدور على عاصمة إسرائيل، وإنما حدود العاصمة، ومن يعترف - حين يعترف - لإسرائيل بعاصمتها القدس فهو لا يعني بالضرورة تعريف إسرائيل للقدس بأنها تضم القدس الشرقية. المهم الآن هو عدم التسليم بالرواية الإسرائيلية المزيفة أن واشنطن وإدارة بوش الجديدة هي في جيب إسرائيل مثل سابقتها من الإدارات. الحقيقة أن هذه الإدارة مشبعة بمواقف إدارة بوش الأب، وبوش الابن مر بتجربة مريرة في حملته الانتخابية أقل ما يقال عنها أنه الأقل فوزاً بأصوات اليهود بين كل رؤساء أميركا، وهو يعرف ذلك وهم يعرفون لماذا. هذه الإدارة تنظر إلى مصالح الولايات المتحدة، وتربط بين قضايا المنطقة، وتقر برؤية أجهزتها الاستخبارية بأن سكان المنطقة وصلوا إلى درجة عالية من العداء لأميركا، وأقر كولن باول «إننا قلقون من معاداة أميركا في المنطقة وأن الإدارة ستكسر قسماً كبيراً من طاقتها واهتماماتها للقضايا المتعلقة بالشرق الأوسط والخليج التي يتزايد اهتمام الرأي العام العربي بها وهذا ما يجب علينا أن نأخذه بالاعتبار». الأجواء كلها ممهدة الآن لنجاح عربي في واشنطن عبر زيارتي الرئيس مبارك والملك عبد الله، وخصوصاً بعد مؤتمر القمة وقراراته. لقد كانت نجاحات إسرائيل السابقة تعتمد على الرفض العربي للسلام وتقمص الصهيونية ثوب الحمل الوديع.. اليوم يطالب العرب بالسلام، ومن السهل فضح إسرائيل أمام هذه

الإدارة عبر طرح خيارات مثل: تطبيق قرارات الأمم المتحدة من إسرائيل كما تطبق على العراق وغيره عبر العالم، أو تطبيق الاتفاقيات التي وقعت بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، أو الذهاب إلى حلول ديمقراطية أشمل على الطريقة الأميركية: وطن لكل سكانه بالتساوي وبدون عنصرية. سيكون من المؤلم ومن سوء الطالع لو فشلنا في كسب هذه الإدارة إلى جانبنا على طريق الشرعية والمنطق والعدالة مستشهدين بكل ما حصل للآن من إسرائيل، وبكل المصالح المشتركة والأخطار التي تجرّها إسرائيل شارون على الجميع.

٢٩-٣-٢٠٠١

العرب والعالم... حُب بالإكراه لأميركا

لم يكمل عمر الإدارة الجديدة مئة يوم بعد، ولكن الصراخ العربي يعلو ويقدم إشارات متناقضة تماماً، شقها الأول يقول: لقد حسمت الأمور وهذه إدارة معادية (وماذا بعد؟)، والرأي الثاني يرى أن الإدارة لم ترسم سياستها حتى الآن وهي قابلة للتجاوب إذا عرف العرب ماذا يريدون، وإذا عرفوا كيف يتم التعامل مع واشنطن، وطبقوا معرفتهم إيجابياً، وخططوا للمستقبل. هناك الكثير من الأمور التي تؤدي إلى هذه المواقف العربية من الولايات المتحدة، منها مثلاً الاختلاف التام بين العرب والأميركيين في تقييمهم لمؤسسة الرئاسة، ولدور البرلمان ووزنها، وطبعاً لأهمية الرأي العام وسطوة الناخب دافع الضرائب ودوره.

ليس العرب لوحدهم يعانون هذه الأعراض، تناقض في الرؤى لأميركا وسياستها واختلاف في التقييم، بل معظم دول العالم وشعوبه الآن تتخبط على درب الغرام في العلاقة مع واشنطن، الذي لا تجد حياداً عنه «الآن» سابقة الذكر تشير إلى حقبة ما بعد انهيار الكتلة الاشتراكية ونهاية الاتحاد السوفيتي، وأيضاً إلى بداية عهد الإدارة الحالية في واشنطن... هذه الإدارة وخلال ستين يوماً من عمرها الذي سيطول أربع سنوات، تشابكت مع روسيا في قضية طرد دبلوماسيين (جواسيس) متبادل كما ساد أيام الحرب الباردة، وصدمت إحدى طائراتها التجسسية طائرة صينية وأسقطتها ثم هبطت الطائرة الأميركية اضطرارياً في مطار صيني ولا يعلم أحد كيف سينتهي هذا الفصل. وأعلنت الإدارة الجديدة عزمها الانسحاب من بروتوكول دولي كانت قد أيدته (بروتوكول) لتنظيم وضبط الحرارة والدخان الناتجين

من المصانع ما أثار كل الدول الأوروبية، التي لم تخف سخطها أو تخف تهديدها إذا لم تتراجع الإدارة عن رؤيتها، لكن الإدارة تقول: إن مصلحة الاقتصاد الأميركي قبل كل شيء، وتقر تلك المصلحة بعدم الإنفاق على تنظيف الصناعة... أما على الصعيد العربي فيلاحظ على الفور أن الإدارة تتخبط كون عناصر سياستها لم تكتمل بعد، فهي تريد تجميع العرب في تحالف مشترك معها ومع أوروبا ضد نظام الرئيس صدام حسين، وتعلن من جهة أخرى، أنها لا تريد التدخل في الصراع العربي الإسرائيلي، ثم تتدخل في مطالبة الرئيس الفلسطيني بإعلان وقف العنف، هذا مع العلم أن سياستها المعلنة للآن كانت التعامل مع المنطقة بشكل متكامل! عموماً علينا الآن تذكر أن الإدارة لم تنته بعد من شغل المناصب ومازالت لجان الكونغرس تستجوب الموظفين قبل قبولهم، والكونجرس هذا، للتذكير فقط، ليس في قبضة الرئيس ويمكنه إعاقة التوظيف وكل سياسات الإدارة، وهو (الكونغرس) في قبضة إسرائيل المهيمنة على آراء كثرة من نوابه عبر الإقناع والمثابرة والمصالح القائمة - أقله - من هيمنة اللوبي اليهودي على الإعلام المتحكم بدوره في الرأي العام الأميركي. يشار أيضاً إلى وجود منافسات بين أقطاب الإدارة للهيمنة على صنع القرار الخارجي والداخلي عبر الرئيس (بين وزير الخارجية كولن باول ونائب الرئيس تشيني الذي يطمح لدور أشبه برئاسة الوزراء)... هذا التنافس يفسر التضارب في التصريحات تجاه الشرق الأوسط، وهو الذي أتاح للوبي الصهيوني وجوقة شارون استخراج أقوال متناقضة روجوا بمهارة لما يناسبهم منها لتحميل الإدارة والرئيس تحديداً ما لم يعنه... سأقدم هنا ثلاثة أمثلة من هذا الأسبوع قبل استكمال هذا التحليل:

- طلب العرب والسلطة الفلسطينية بشدة من الإدارة التدخل ضد التصعيد الشاروني ولاستعادة التفاوض، ولكن شارون مع جوقته ومع اللوبي اليهودي كان قد أفهم الإدارة بالطرق الدبلوماسية والإعلامية والتشريعية الأميركية أنه يريد السلام ويبحث عن فرصة ولا يريد إيذاء الشعب الفلسطيني ومستعد للتفاوض فور وقف الرئيس عرفات للعنف. هكذا

وبرغبة من الطرفين في التوصل إلى السلام - كما يبدو - تحدث الرئيس وقال إنه طلب من شارون عدم الاستفزاز وأن يسهل حياة الفلسطينيين، ثم طالب عرفات بالمطالبة والمناشدة لشعبه لوقف العنف... من يراجع نص البيان الرئاسي الرسمي يجد أنه أقسى على إسرائيل بمرات مما هو على الفلسطينيين، لكن وكالعادة، فإن الأسئلة الموجهة إلى الرئيس جاءت من طريق واحد وكأنها طلب للتوضيح فأوضح الرئيس بكلام موسع، ولم توجه إليه أسئلة من الطريق الآخر لتوضيح ما يعنيه حول إسرائيل وما يريده من شارون وما سيفعله أن رفض شارون، وبالتالي لم يتحدث عن تلك الجهة. وأخذ الإعلام إياه الفقرات المضادة للرئيس عرفات ولم يطالع أحدهم ما قاله الرئيس وما كان قد أعده سلفاً لهذه المناسبة (أو كتبه له مستشاروه). من يريد الاستمتاع بالقراءة بين السطور والتعلم عليه مراجعة موقع البيت الأبيض على الإنترنت (www.whitehouse.gov) ومراجعة بيان المؤتمر الصحفي في يوم التاسع والعشرين من الشهر الماضي.

- بمناسبة الانترنت فقد بحثت في موقع وزارة الخارجية www.state.gov عما أغضب البعض بأن المتحدث باسمها (باوتشر) «أعلن انزعاجه من كلام الرئيس بشار» في القمة وتشبيه إسرائيل بالنازية. لم أعثر في كل المؤتمر الصحفي المذكور على إشارة واحدة من باوتشر للرئيس السوري بالاسم أو القصد، وأقرب شيء كان قول باوتشر رداً على أحد الأسئلة إياها: أعتقد أن الوزير - بول - قال في الخصوص ما أعلنه على العموم بالقلق من بعض اللغة التي وردت في البيان الختامي للقمة العربية. المعروف أن كلام الرئيس الأسد لم يذكر في البيان، ولكن فلاسفة الإعلام العرب فسروا ما قاله باوتشر بأنه ضد الرئيس السوري.

- المثال الثالث في هذا المجال هو ما لاقاه الرئيس حسني مبارك وقبلة الوزير عمرو موسى في واشنطن من تعمية على مهمتهم ومن إشغال لهما في الثانويات المجهزة سلفاً كون اللوبي الصهيوني لا يعمل موسمياً وإنما لا يكف عن العمل، ويصعد عمله في مواسم الزيارات والأزمات. وجد زوار واشنطن أن التهم جاهزة لهما بتشجيع الإعلام المصري

على معاداة السامية! وبأنهم يشجعون استمرار الانتفاضة (العنف في عرفهم) وبأن مصر تريد المقاطعة ولا تريد إعادة السفير إلى إسرائيل، وغير ذلك من التهم المعدة سلفاً قبل وبعد زيارة شارون لواشنطن. لا أدري حجم إلمام الرئيس بوش بجوانب الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن يلاحظ وجود فروق بين ما يعلنه رسمياً، في أي قضية كانت، إثر مراجعته لمستشاريه، وبين ما يقوله من جعبته مضطراً، وهو بذلك أشبه بالرئيس ريغان مع فارق السن والفرق بين انتماءات المستشارين. لكن يمكنني بسهولة تصديق أن الرئيس بوش (أقله حتى اجتماعه بالرئيس مبارك والملك عبد الله) كان لا يعرف عمر إسرائيل أو ظروف إقامتها أو إذا كانت الضفة والقطاع أراضي محتلة أو متنازعاً عليها بين الدولة اليهودية الوحيدة وسط العرب، وبين الدولة الفلسطينية التي ترسل أفراد جيشها في عمليات إرهابية. يمكن أيضاً تخيل تهيب الرئيس من الانخراط في القضية بعد أن سمع عن فشل سلفه كليتون، وعزمه توكيل الخارجية أو نائب الرئيس بالأمر.

علينا تذكر أن أيام مؤتمر مدريد كانت الأخيرة التي دار فيها الحديث عن أراض محتلة وتطبيق قرارات دولية. بعد مدريد جاءت أيام أوسلو واتفاقياتها التي لم تحدد مرجعية إقليمية أو دولية في حالة الخلاف، والتي وقعها الطرف الفلسطيني وحيداً مع إسرائيل - بدون أميركا - والتي أوحى عبر التفاوض والممارسات أن الأمر مساومة على الضفة والقطاع وعلى احتمال إقامة الدولة، ومن هذا المنطق وتدرجاً زرع الصهاينة في المخ العالمي عبر سنوات أنهم يقدمون للفلسطينيين الأرض، ويستعدون لتقبل دولة فلسطينية، وذلك بدون أخذ مقابل سوى القنابل والقتل، بل إن بيرس قال هذا الأسبوع: إن إسرائيل هي الصديق الوحيد للفلسطينيين. المقصود بذلك كله هو الإشارة إلى أن العالم لديه مشاغله أيضاً، ولا يعرف بالضرورة كل التفاصيل في الصراع العربي الإسرائيلي، وإنما يعتمد على ما يسمع ويرى، ولا يفهم زعل فلان أو حرد إعلان عن الكلام لأن العقلية العربية غير مفهومة خارج الوطن العربي، تماماً كما أن العقلية اليابانية أو الأوروبية أو الأميركية غير مفهومة في الوطن العربي. لا بأس من افتراض أن السياسة الأميركية بمجملها «ليست معنا» ولكن علينا سؤال

أنفسنا وإيجاد الأجوبة الملائمة حول عدة أمور، من بينها: ماذا نريد من واشنطن؟ هل مهدنا لتنفيذ رغبتنا عبر تفهم أسلوبهم، أو تفهيمهم أسلوبنا؟ هل تُجبرنا واشنطن على تبني خطها، أم أننا نركض خلفها مطالبين بعشرات الأشياء المصيرية؟ ماذا يفيدنا أكثر، الصدام الأجوف أم التفاهم؟ العلاقة الأميركية الإسرائيلية قائمة على خنوع إسرائيل وادعائها التشابه بالديمقراطية والتحايل على الولايات المتحدة عبر الإعلام وتشابكات أخرى مصالحية واستراتيجية، فعلى ماذا تؤسس العلاقات العربية الأميركية؟

٢٠٠١-٤-٥

إدارة بوش بين العرب واليهود

تتنبه إدارة الرئيس بوش بسرعة إلى حقيقة أن قيادة الدولة الأعظم في العالم لا يمكنها بسهولة إدارة الظهر لبقية الدول، خصوصاً إذا كانت واشنطن تريد الاستمرار في احتلال مقعد القيادة؛ فالزعامة لها استحقاقات تتطلب التروي والتحوط والتفهم والموازنة بين الأمور. كان من السهل على الإدارة ان تسوق الهبل في قضية الشرق الأوسط التي ألقيت في حجرها قبل استكمال تقويم الموقف في ظل الإدارة الجديدة، لكن التهابل لم يكن ممكناً في القضية الثانية التي سقطت في حجر الإدارة، وهي طائفة التجسس على الصين واحتجاز طاقمها. لقد اتضح للجميع عبر أداء الإدارة إنها غير ناضجة بعد للتعامل مع قضايا دولية عاجلة أو مفاجئة، وهذا من حسن حظ العرب ليروا أن القصة ليست سيطرة صهيونية على القرار الرئاسي فقط، وإنما تخبط الإدارة هو الذي يسمح بالتعريض بها، أو بمعنى آخر فالإدارة لازالت قابلة للتفاهم والتغيير، وفرص العرب أفضل في عهد خصم كشارون. لقد حاولت الإدارة في البداية التعامل مع الصين وكأنها جمهورية موز، ومع فشل هذا التكتيك خطت الإدارة مسافة قصيرة تجاه الطلب الصيني بالاعتذار، إذ أعلنت فقط «الأسف» على موت الطيار الصيني... لكن بكين تريد الاعتذار طريفاً إلى وقف عمليات التجسس عليها من الأجواء الدولية القريبة، وتريد من الاعتذار التوصل إلى توازن واحترام في العلاقات الدولية، وتذكير الجميع بأنها قوة عالمية لا تقبل بالتعاطف عليها... وهذا الموقف الصيني سيخدم معظم دول، وكل شعوب العالم وفي مقدمتهم الشعب الأميركي ليتذكر أن حكومته لا يمكنها البرطعة في الأرض دون حساب أو مراعاة لحقوق الغير ومشاعرهم.

الأميركيون بحاجة إلى التأمل، فماذا سيكون موقفهم لو كانوا في موقع الصين؟ ومن

جهة أخرى بحاجة إلى الإجابة عما سيفعلون لو احتلت أراضيهم من دولة ترفض تطبيق قرارات الشرعية الدولية؟

من الواضح أن العرب وإسرائيل يعرفون أهمية الفترة الأولى في حياة الإدارات الأميركية وتحديداً عندما يشمل التغيير تبدل الحزب الحاكم، لكن الحقيقة أيضاً أن الإسرائيليين باعهم أطول وعهدهم أقدم في هذه اللعبة، وأدركوا مبكراً أن التأثير في السياسة الأميركية يبدأ من السيطرة على الرأي العام، ثم المرشحين للمجالس التشريعية والتنفيذية الفدرالية، وحكام الولايات وبلدياتها، وطبعاً رئاسة البلاد. ولليهود تجربة سيئة في أميركا الخمسينيات ربما كانت السبب المباشر لفعل ما يفعلون. آنذاك ومع بداية الحرب الباردة، شن اليمين الأميركي عبر لجان الكونجرس والإعلام حرباً داخلية على الشيوعيين في كل مواقع عملهم، واتضح أن الكثيرين من المتهمين بالشيوعية كانوا يهوداً من أصول أوروبية شرقية، وانحرفت بالتالي الحملة لمعاداة اليهود تحت اسم محاربة الشيوعية إلى درجة أن الكثيرين منهم غيروا أسماءهم حتى لا تفضح يهوديتهم ويتاح لهم العمل والتلمص من توابع الحملة... وبسرعة اكتشف اليهود أن الرأي العام هو السلاح الأفضل وبدأت خطة عملهم وأقاموا اللوبي الذي انتقل لاحقاً إلى التأثير في السياسة الأميركية الداخلية والخارجية لمصلحة اليهود في أميركا وعبر العالم ولمصلحة إسرائيل... ولهذا نرى أيضاً بوضوح الآن أن السياسة الإسرائيلية تتصرف وتمارس أي جرائم إذا اتضح لها القدرة على تمريرها على الرأي العام الأميركي والدولي، ولهذا يرون حنان عشراوي أخطر عليهم من أسلحة الطيران والمدفعية العربية. بالعودة إلى وضعنا الحالي تتجلى ملامح شبكة أعدت بعناية من قبل إسرائيل واللوبي لصيد كل من الرئيس الفلسطيني والإدارة الأميركية الجديدة معاً. الرسائل الموجهة من مجلسي النواب والشيوخ إلى الرئيس بوش تطالبه بمقاطعة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير معاً، بل عقابهما بمنع المساعدات ووضعهما على قائمة الإرهاب... هذا الطلب سبقته ممارسات أخرى من أيام الإدارة السابقة: عندما رفض الرئيس عرفات التنازل عن قضية القدس واللاجئين وجزء من الضفة ظهر شارون في الأقصى بحراسة جنود باراك فهبت الانتفاضة كما كان يعرف الجميع وتم التحذير من قيامها سلفاً... ثم عمل الإعلام

الإسرائيلي بإشارة من باراك، وتبعه الإعلام العالمي، على إشهار شخصيات فلسطينية كقيادة بديلة للرئيس عرفات، ولأن الفلسطينيين لا يقبلون قيادات غير نضالية، أظهروا الأسماء من قادة ميدانيين لعدة أسباب منها: تنافس البدائل في ما بينها وإقدامها على عمليات مسلحة، وهذه العمليات تخدم الهدف الإسرائيلي الشاروني ضد الانتفاضة والسلطة... ولكن تصعيد البدائل القيادية وعملياتها جلب معه طبعاً تصلباً في موقف الرئيس عرفات وتأييده، أو أقله سكوته، عن التصعيد العسكري وعدم قدرته على الطلب علانية بوقف استعمال السلاح... تلى ذلك كما نرى تشهيراً بالرئيس عرفات والانتفاضة لدى الإدارة الأميركية وعبر العالم بأنه لا يريد الطلب من شعبه «وقف العنف»، وسهل على الصهاينة الخلط بين الانتفاضة وبين العنف، وأبعدوا صفة القمع الاحتلالي عن أنفسهم... أما الرسائل إلى الرئيس بوش، الذي لم يبلور سياسته تجاه المنطقة ويتورط في قضية الصين الآن، فهي جزء آخر من شبكة الصيد المنصوبة: هم يعرفون أنهم وضعوا عرفات في خانة لا يمكنه التجاوب منها مع طلباتهم إذا إراد الاحتفاظ بموقعه وسط شعبه، وعليه بالتالي تحدي الرئيس بوش الذي بدوره سيقطع العلاقات مع السلطة والمنظمة - حسب طلبهم في الرسائل - فلا يعود هناك طرف فلسطيني يمكن التفاوض معه، وتذهب قضية المفاوضات بعيداً ويحل بدلاً منها استمرار الاحتلال ومنح حكم ذاتي على جزء من الأرض وتحت هيمنة تامة من إسرائيل، أي خطة شارون واليمين الصهيوني الذي لا يريد إعادة الأرض ولكنه يريد التخلص من النقد العالمي للاحتلال. حوالى ثلاثمئة نائب وشيخ أميركي انتخبهم الشعب وقعوا على هذه الرسائل للرئيس، فهل فكروا بعواقب مطالبهم لو نفذتها الإدارة؟ علينا عدم الجزم بأن الإدارة وقعت في الشبكة نهائياً كون مواقفها ومطالبها المعلنة تنم عن التخبط الأولي أكثر مما تعني الانصياع للوبي، بل إن تحريك اللوبي الصهيوني للنواب والشيخ يعبر عن قلق اللوبي من الموقف غير الجلي للإدارة، ومن المهم للعرب وللرئيس عرفات تحديداً مراعاة الدقة وسرعة التحرك. هناك محاولة خلط بين الانتفاضة والعنف، ولكن ما طلبه بوش من عرفات هو أن يطالب بوقف العنف، وكان بوش قد أقرن طلبه ذلك بطلبات لشارون. من جهة أخرى، فإن موقف هذه الإدارة الأولي بأنها ستقف بعيداً عن المفاوضات قد أزعج

الطرفين العربي والإسرائيلي، ولكن العرب أظهروا مخاوفهم، بينما تحرك الإسرائيليون لكسب الموقف مما يشبه الحياد إلى جر واشنطن إلى معسكرهم. ينطلق معظم العرب من موقع أن إسرائيل وواشنطن معسكر واحد لاينفصم، وأنهم (العرب) يمكنهم التحدث مع واشنطن بشكل أسهل من التحدث مع ابنتها، وبالتالي يريدون ضغطاً أميركياً على إسرائيل كما يكررون يومياً... لكن إسرائيل، التي تقر بنوعية العلاقة مع أميركا، ترى أن تأثير واشنطن قوي على الفلسطينيين وعلى كل العرب وأن بإمكانها الضغط عليهم مباشرة لمصلحة إسرائيل، والمطلوب من واشنطن الحفاظ على قوة إسرائيلية تعادل كل العرب، وحماية إسرائيل دبلوماسياً. من المؤكد أن الإدارة الأميركية لن تنجح في الابتعاد عن قضية الشرق الأوسط، ولا عن أي قضية في العالم إذا أرادت الاحتفاظ بموقعها القيادي للعالم وتمير سياساتها ومصالحها... والجلي أن بوش يطمح إلى الانعزال عن المشكلات والتبعات، مع الاحتفاظ بالتفوق والقيادة، ولهذا نراه يشجع استراتيجية حرب النجوم، وحظر تصدير التقنية، وسياسة قوائم المقاطعة حتى تُلبى الطلبات الأميركية... ولم تكن واشنطن في عهد الإدارات السابقة أيضاً تبدي أي أهمية للعدالة والتوازن إلا إذا كانت العدالة في مصلحتها، كما أن كل الإدارات خاضت حروباً عسكرية خارجية رغم ادعائها الانعزالية أو الليبرالية؛ فالموقع يفرض نفسه ولن يتمكن بوش من الانعزال من دون التضحية بالمصالح الأميركية. في انتظار أن يتبلور الموقف الأميركي، وتمني التفاعل العربي والفلسطيني الإيجابي قبل فوات الأوان، نحتاج إلى الانتباه لبعض المجريات: أن لا يدفعا الإصرار على الطلب من واشنطن التدخل في المفاوضات والبحث عن حلول، إلى قبول الشروط الإسرائيلية بحجة أن هذا هو الطريق الوحيد لوقف التدهور. والتأكيد المتواصل لواشنطن أن سياسة كف اليد تتطلب وقف الدعم والتسليح لإسرائيل إذ بدون الدعم الأميركي لا يوجد احتلال أصلاً، وشرح أن الدول العربية لن تهاجم إسرائيل وبالتالي فأى دعم أميركي لها إنما يسخر لاستعباد الشعب الفلسطيني الذي يستحق من الأميركيين التعويض المكثف حتى يرتقي إلى المستوى الاقتصادي الإسرائيلي كمدخل للسلام، وإثبات أن شارون لا يريد السلام ولا يستجيب لطلبات بوش... وفي انتظار التفاعل الفوري العربي الإيجابي لتوضيح الصورة

قبل إقرار السياسة الأميركية، نحن بحاجة إلى سياسة إعلامية فلسطينية أنجع ينسق فيها بين القرار السياسي والنضالي وبين متطلبات الموقف الإعلامي، وبحاجة إلى معركة قانونية نظرق فيها أبواب الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية لتأكيد الحقوق العربية والقرارات الدولية السابقة... فالسياسة الإعلامية المترافقة مع المعركة القانونية ليست - حتى الآن - مسؤولية فردية، وهي تحتاج إلى تصرفات قيادية، فقد ارتوينا من الدوران على الساقية نفسها لعقود.

٢٠٠١-٤-١٢

خلفية الروتينية في العلاقات العربية الأوروبية

لا تحتل الأخبار العربية الأوروبية مواقع مؤثرة في الإعلام العربي اليومي مقارنة، مثلاً، بأخبار الولايات المتحدة بكل ما يصدر عنها تجاه الوطن العربي، ناهيك من المناشآت العربية شبه اليومية لحث واشنطن على التدخل وعمل هذا الشيء أو ترك ذلك، بينما لا يهتم الكثيرون بزيارة رئاسية عربية لأوروبا، أو بوساطة لوزيري خارجية أوروبيين بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما حصل هذا الأسبوع... ويدل ذلك على التسليم العربي، والأوروبي أيضاً، بآراء سائدة على غرار: إن التأثير في إسرائيل ينحصر في الولايات المتحدة الأميركية، وإن إسرائيل لا تريد التدخل الأوروبي السياسي وعليها القيام بأدوار اقتصادية فقط، أو مقولة أن أوروبا نصيرة سياسياً للعرب وللفلسطينيين ما يسهل العلاقة الهلامية العربية الأوروبية واكتفاء العرب بتطبيب الخاطر، ويساعد هذا طبعاً على الابتزاز الإسرائيلي للموقف الأوروبي وتعطيله سياسياً. لكن الحقيقة أيضاً، أن الاتحاد الأوروبي مازال بدون سياسة خارجية موحدة، ومازال الاتحاد لأسباب عديدة منصاعاً للسياسة الأميركية الخارجية، وخصوصاً في القضايا العالمية مثل الشرق الأوسط، أو احتلال قبرص وتقسيمها، والخلافات اليونانية التركية السابقة واللاحقة للقضية القبرصية، أو الصراع في دول البلقان حيث اختلفت الدول الأوروبية طويلاً في ما بينها، وتسببت سياستها بكوارث، كما تنصاع أوروبا لواشنطن إلى درجة كبيرة حتى في الموقف تجاه روسيا الآن، وكما يبدو في قضية مبادرة تسليح الفضاء التي تعارضها بعض دول أوروبا استجابة لمعارضة روسيا وتأييدها دول أخرى بحجة أن حرب النجوم ليست موجهة ضد موسكو... هذا مع عدم نسيان حجم

الفرق الشاسع بين سياسات الدول الأوروبية منفردة تجاه هذه القضايا، إذ مازالت السياسة الخارجية الذاتية لكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تؤثر في السياسة الموحدة المنشودة، وكثيراً ما تعطل اتخاذ القرار. ذلك كله يجب أن لا يعني الدول العربية من مسؤولية التقصير في استثمار العلاقات الأوروبية لحل المشكلات الأمنية للمنطقة، وتحديدًا التأثير في إسرائيل، رغم تخفي الدول الأوروبية خلف رهبة ووطء التاريخ مع اليهود وسرعة إسرائيل في شن حرب التذكير وإشهار سلاح معاداة السامية. خلفية التاريخ هذه يجب أن تكون أول الدوافع الأوروبية للتدخل الفعال لمصلحة الأمن والسلام في المنطقة العربية المجاورة، كذلك فإن استجابة العالم العربي للمطالب الأوروبية القديمة المتجددة بالجنوح للسلام مع إسرائيل هي مبرر ثانٍ للتدخل الأوروبي الآن، واعتراف أوروبا عموماً بعدالة الموقف العربي والفلسطيني وتسلط إسرائيل هو سبب ثالث لسياسة خارجية أنشط، وإلى جانب التقارب الجغرافي، وبالتالي اقتراب الخطر الأمني للتطورات السلبية، فهناك حجم التبادل الاقتصادي العربي الأوروبي الكبير جداً، وعامل النفط كمادة خام حيوية للغرب يفترض أن تكون في أمان، وتحول أوروبا إلى كتلة اقتصادية منافسة بالضرورة للكتل الأخرى وتحبذ التقارب الجغرافي... كل هذه عوامل تشجع وتساعد، لو استغلت بدراية، على إقناع العرب لأوروبا بموقف سياسي إيجابي ضاغط على إسرائيل دبلوماسياً وسياسياً وأمنياً من أجل إنجاز الحل السلمي العادل والشامل كما أقرته المجموعة الأوروبية لفظياً ومراراً.

لقد ساهمت الكارثة التي مارسها حزب - نظام - أوروبي واحد أثناء الحرب العالمية فقط ضد اليهود (النازية) وضد كل دول وشعوب أوروبا، في إقامة إسرائيل على أساس كارثة جديدة مازالت تمارس ضد الشعب الفلسطيني... وإذا افترضنا جدلاً، أن معظم الألمان أيدوا النازية فإن غالبية الشعوب الأوروبية عارضتها وساعدت اليهود في محتتهم، وحاربت هتلر، وفقدت الملايين من البشر ودمرت بلدانها... فأين ولماذا توجد عقدة أوروبية تجاه الطلب من اليهود في إسرائيل الآن أن لا يقلدوا ممارسات النازية؟ ومن سيعوض الشعب الفلسطيني عن نتائج هذه السياسة الأوروبية التي أقامت إسرائيل والتي لم تتوقف بعد؟

اعترفت دول أوروبا بإسرائيل على أساس قرار التقسيم، وبشرط أن تتجاوز مناصفة مع دولة فلسطين العربية بين النهر والبحر، وذلك حتى يتخلصوا من اليهود في قارتهم. الحكومات الألمانية المتلاحقة التي خلفت النازية مدت إسرائيل بالسلاح الذي استعمل في نكبة فلسطين وفي حرب السويس، ومدتها بالمال الكثيف والتعويضات للأفراد وللدولة سنوياً وبالتقنية الأساسية لبناء البنية التحتية، ومؤخراً بالغواصات المؤهلة لحمل صواريخ نووية... أما فرنسا (وبريطانيا) فشاركتها في العدوان الأول على غزة ومصر، ثم مدتها بالزوارق المسلحة والطائرات التي شنت بها حرب حزيران (الميراج والمستير) وبالمفاعل النووي الذي أنتج القنابل الوحيدة من نوعها للآن في المنطقة... وحتى لا نغطس في المراجعة التاريخية لدور كل دولة أوروبية على حدة في مساعدة إسرائيل (بالضرورة على حساب الشعب الفلسطيني) يكفي أن نتذكر أن الدعم متعدد الأشكال بين الطرفين مازال على أشده، ولم يستثمر من أجل السلام والحق، وبالتالي تصعب الرؤية والتقدير للعلاقات الفعلية خارج إطار دعم السياسة العدوانية الإسرائيلية. على سبيل المثال: كيف تقر الدول الأوروبية منفردة ومجموعة كاتحاد بعدم شرعية المستوطنات في الضفة والقطاع وترفض أيضاً شفهياً التجارة مع منتجات المستوطنات، وتقر بأن إسرائيل تزيف الوثائق وتصدر منتجات من المستوطنات، ومع ذلك كله تستمر التجارة الإسرائيلية إلى أوروبا وتزايد وتحصل على أموال الدعم والقروض والتبادل التقني؟ هذا الموقف الأوروبي لم يرتق حتى إلى مستوى الموقف الأميركي الذي كان يحسم من أموال الدعم ما تدفعه إسرائيل في بناء المستوطنات! التعاون الأوروبي المتوسطي تنحصر «إيجابياته» للطرفين في المجال الاقتصادي، لكن السياسة الأوروبية لا تكف عن محاولات الجمع بين إسرائيل والدول العربية في ذلك المجال رغم أنها ترفض محاولات بعض الدول العربية تسييس هذا الإطار، فقد أصرت فرنسا، الأقرب للعرب، أن يتم الاجتماع الدوري الأخير لدول المجموعتين في مرسليليا وكأن إسرائيل لا تقتل الفلسطينيين يومياً، ورفضت طلباً عربياً تقدمت به سوريا أقله بعدم التقابل أثناء المؤتمر بين العرب وإسرائيل على موائد الطعام في أجواء القتل الدائرة في فلسطين! كما رفضت فرنسا

باسم الاتحاد الأوروبي في البداية شجب عمليات القتل الإسرائيلية، وأراد الوزير الفرنسي أن يصدر بياناً يشجب فيه تصرفات الطرفين، الجاني والضحية. وعندما لاح أن العرب يريدون المقاطعة أعرب الاتحاد الأوروبي في بيان عن مواقفه التقليدية الشفهية من القضية، ولكنه أشار إلى أن القتل يقع في الطرفين، ويدعو الاتحاد الأوروبي كلاً من الجانبين إلى التحلي بروح المسؤولية من أجل عدم الرد على الاستفزازات. وشخص البيان سبب الأحداث بعدم التقدم في عملية السلام وبسبب الاستيطان، وطالب إسرائيل بسحب قواتها إلى المواقع قبل بداية الانتفاضة ورفع العقوبات المالية، واستعمال الوسائل غير المميتة في الحالات التي تتطلب تدخل الأمن. ثم طالب البيان السلطة الفلسطينية القيام بكل ما يوقف العنف وإعطاء تعليمات لوقف إطلاق النار على الإسرائيليين! ذلك البيان صدر في عهد حكومة باراك (عشرين تشرين الثاني/ نوفمبر العام الماضي) وكانت دول الاتحاد واقعة تحت وهم قدرة الرئيس الأميركي السابق كلينتون على إنجاز الحل في الأيام الأخيرة لإدارته، ولهذا لم ترغب في إثارة إسرائيل أو واشنطن عبر موقف شاحب للعنف والقهر الإسرائيليين... لكن وزيرى خارجية بلجيكا وإسبانيا لم يستطيعا هذا الأسبوع القفز عن مهمة ساعي البريد بين شارون والرئيس عرفات ولم يلمحا بتهرب الجنرال من العودة إلى المفاوضات.

خارج إطار القضية الفلسطينية نلاحظ النهج ذاته؛ مثلاً تقر دول المجموعة الأوروبية أن النظام التركي لا يتماشى مع الشروط الأوروبية للانضمام إلى الاتحاد كونه لا يحترم حقوق الإنسان، ولا ينتهج الأساليب السلمية لفض النزاعات، ولغير ذلك من الأسباب والشروط الضرورية للانضمام إلى الاتحاد، ولكن الدعم الأوروبي لا يتوقف عن تركيا ومشاريعها لاحتجاز المياه عن سوريا والعراق في مخالفة واضحة للقانون الدولي... وفي ذلك تستجيب أوروبا جزئياً للموقف الأميركي المطلوب تجاه تركيا مكافأة لها على دورها الأمني في حلف شمال الأطلسي وحسن تعاونها العسكري مع إسرائيل.

إلى جانب الأسباب الأوروبية الذاتية في تحديد شكل العلاقات السياسية مع الدول العربية، هناك الأسباب العربية الذاتية التي تقلل من أهمية الثقل العربي. لو نظرنا مثلاً إلى

المراجع الأوروبية الاقتصادية في وصفها لحجم المبادلات الاتحادية مع العالم سنجد فيها الترتيب التالي: الولايات المتحدة، سويسرا، اليابان، الصين الشعبية، النرويج، بولندا، روسيا، المجر، تركيا، وجمهورية التشيك هي الدول العشر الأولى في الترتيب التبادلي التجاري مع الاتحاد الأوروبي... لكن لو جمعنا حجم تجارة الدول العربية سوية مع الاتحاد الأوروبي فإنها ستحتل الموقع الثالث في القائمة أعلاه بكل ما يعنيه ذلك الموقع وانعكاساته الاستراتيجية والسياسية، وفي هذه الحال الواقع صورة جلية تعكس رؤية العالم لنا.

٢٠٠١-٤-٢٦

الدبلوماسية بين العمل العسكري والإعلامي

كان من سمات العمل النضالي الفلسطيني دوماً، تحمل الصعاب وعدم الاعتراف بالهزائم أو الرضوخ لها نفسياً أو نظرياً، حتى لو كان الواقع اليومي الناتج من تلك الصعاب والهزائم يحرم الناس أسس الحياة ويكاد يحرمهم الهواء للتنفس. في السابق، وحتى الآن، اعتُبر هذا الوضع صموداً، ونوعاً من عزة النفس والافتخار بالأصالة، لكن استمرار هذا النهج الآن لم يعد من الفروسية، ولا يدل على مسابرة روح العصر بالانفتاح وإعلان الحقيقة كسباً للذات بالاستعداد لتصحيح الوضع، واكتساباً لتفهم ودعم الرأي العام العالمي المُسير ضمن «لعبة» غير عصبية على من يحسن ترتيب الأوراق والاستفادة القصوى من الظروف المتاحة طوعاً أو مفروضة قهراً. ولنأخذ مثلاً من واقع اليوم للمقارنة بين الفلسطينيين وعدوهم.

بدون شك، لدى كل مطلع ومنصف للحقيقة، إن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأضعف في المعادلة، إذ نهبت أرضه وحقوقه وتم المساومة بالقتل على مستقبله، بينما الطرف الإسرائيلي هو الأقوى على مستوى إقليمي، أي ضد كل العرب، وهو المسبب للنكبة الفلسطينية المتواصلة والمستفيد منها. لكن من يتابع الأحداث السياسية والنشاط الدبلوماسي اليومي على صعيد عالمي يسمع ويرى ويشعر كأن «الإسرائيليين يتلقون الضرب يومياً من قتلة لا يميزون في اختيار الأهداف، بينما جيش الدفاع الإسرائيلي يرد النار مضطراً ولا يقتل عمداً ويهدف فقط من قذائف الدبابات وقذائف الصواريخ بأنواعها إلى جر القيادة الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات لحل الإشكال بأسلوب متحضر!». على الطرف الفلسطيني، تجد وتسمع تمجيداً لقذائف الهاون وتهويلاً لدورها، وبيانات صاخبة تهدد

بأشكال جديدة مقبلة لنسف بيوت الصهاينة على رؤوسهم، وإعلانات الصمود إياها وقدرة الشعب على المقاومة.. إلخ... وهذه أسلحة في يد الدعاية الإسرائيلية بغض النظر عما يطبق فعلاً، وما يبقى عنتريات شفوية، وكثيراً ما تسمع من محطات التلفزة العالمية أن المنظمة الفلسطينية الفلانية هددت بكذا، و«ردت» إسرائيل بملاحقة «إرهابيين» وقصف بيوتهم. المهم هنا أن «المهارة» الصهيونية تعتمد بشكل كبير على العنصرية العربية الفلسطينية في تمرير دعايتها المخططة بدقة والملائمة لروح العصر ومجرياته. القيادة السياسية الفلسطينية هي المسؤولة، وعلى درجة واضحة، عن هذه النتيجة، فهي لا تصحح مسارها الإعلامي والعملي الخاطيء، بل إنها خربت على المسار الشعبي الإعلامي الناجح. في الانتفاضة الأولى، لم يكن الحضور القيادي موجوداً ميدانياً في فلسطين، ولم يأخذ العالم بإعلام المنظمة، فظهرت حقيقة الوضع وخسرت إسرائيل إعلامياً ومعنوياً وسياسياً عبر العالم ولم تنجدها الحيل والخطط الإعلامية، وتحرّر الإعلام العالمي بدرجة كبيرة وطويلاً من التأثير الصهيوني... آنذاك كانت المعادلة جلية، شعب أعزل مُحتل يقاوم أقوى جيوش المنطقة. أما اليوم فما زال الشعب أعزل من السلاح والاقتصاد، ولكن القيادة أصبحت في الداخل وبقيت على عاداتها القديمة تتغنى بالشعب وصموده، وتعجز عن الدفاع عنه عسكرياً، ولا تفصل بين النضال الشعبي والآخر المسلح، واختلط الحابل بالنابل من ترويج إسرائيل لمقولات أن المسلحين الفلسطينيين الرسميين، أي الجيش الفلسطيني، هو الذي يقود الحرب، ويمارسها من بين المناطق السكنية... إلى غير ذلك ما يسهل مهمة الإعلام الإسرائيلي. الأمر هنا ليس إعلاماً فقط بالمفهوم البدائي للكلمة، فإسرائيل تبرر أفعالها معتمدة على مقدار نجاحها الإعلامي. وبمعنى آخر لو خسرت إسرائيل إعلامياً فأرهابها سيكون أقل، والدعم والمساعدة بأنواعها للفلسطينيين سيكونان أكبر... لذلك نرى إسرائيل تتمسك أمام العالم وتهول من قدرة القوة الفلسطينية، بينما المساكين فعلاً يهولون في أقوالهم النظرية إلى درجة أن وزارات خارجية غربية وشرقية لم تعد تميز بين معاني انتفاضة، ومقاومة، وإرهاب، ونجد الغربيين أنصار الانتفاضة الأولى يطالبون الآن بنفس واحد بوقف العنف والانتفاضة،

وزير الخارجية الإسرائيلي شيمعون بيرس يجد في أوروبا من يستمع إليه وهو يطالب دول الاتحاد الأوروبي باقتفاء أثر واشنطن في شجب العنف الفلسطيني كطريق - الشجب - مفضل لإعادة القيادة الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات! لو نسي طالب تاريخ بعد ألف عام من الآن مراجعة ميزان القوى العسكري في المنطقة وأعداد الشهداء، وراجع تاريخ رئاسة أرييل شارون للحكم، سيصل بالتأكيد إلى استنتاجات أقلها رفض القيادة الفلسطينية للسلام الذي ركضت إسرائيل خلفه. لا بد من محاكمة هذا الواقع علانية وتصحيحه بأقصى سرعة... يمكن فهم الانهزام إعلامياً في مراحل سبقت، وأمام قيادة إسرائيلية أخرى، أما الهزيمة الإعلامية الآن أمام شارون بالذات وفي ظل كل هذه المعاناة الفلسطينية والقهر، فذلك من أغرب الغرائب. في عالم اليوم لا تنفصم الدعاية الإعلامية عن الرأي العام العالمي المؤثر مباشرة في سير العمل الدبلوماسي للحكومات وللمنظمات الدولية. والإعلام لم يعد أقوالاً وبيانات وادعاءات، وإنما هو بحاجة إلى تخطيط وتنسيق مع بقية الأفعال اليومية. هكذا لا يمكن نجاح الإعلام إذا لم تكن القيادة والممارسات متجاوبة مع أهدافه. الإعلام الفاشل هو الذي يُسخر جزافاً لخدمة قضية سياسية أو سياسة قائد وبدون التناسق بين القول والفعل... ولهذا يمكن للحق أن يفشل وللظلم أن ينجح إعلامياً؛ فالمهم هو الأداء المتناغم بين الأقوال والأفعال، ومراعاة أحوال المستهدف إعلامياً. هدف شارون هو تحطيم الشعب الفلسطيني قدر الإمكان ومع أقل الأضرار بإسرائيل، ويعتبر هذا الجنرال بطل عدة مذابح، ولكنه يعتبر الآن أن الإعلام هو أهم أسلحته، وينسق بدقة بين القذف المدفعي والصاروخي وبين القذف الإعلامي، ولا يتردد لحظة عن تصحيح مساره والاستماع إلى خبراء الإعلام. شارون لا يلجأ إلى الدعاية والإعلام لنقص في الأسلحة الحربية، وإنما تجاوباً مع روح العصر الذي يُحاكم فيه مجرمو الحرب، ويمنع الفصل العنصري وترحيل السكان. هكذا يُضيق شارون بشدة متناهية على حياة الشعب الفلسطيني اليومية، يعدد كل أعمال المقاومة ويخلط الشعبي بالعسكري ويسمي كل شيء بالعنف (آخر إحصائية إسرائيلية تقول بحصول ألفين وتسعمئة عملية عنف فلسطينية ضد إسرائيل منذ بداية الانتفاضة الحالية قبل سبعة أشهر)، ويطالب

بالعودة إلى مفاوضات السلام ولكن بعد وقف العنف وإثبات أنه توقف (يريد عدة أسابيع هدوء)، ويحث العالم بالضغط على القيادة الفلسطينية لتجرح للسلام... يقصف بالصواريخ الذكية وقنابل الطائرات وقذائف الدبابات المدن الفلسطينية مدعياً أنه ينفذ اتفاقية أوسلو بحق مطاردة الإرهابيين، يجرف المزارع والبيوت بحجة حماية السير على الطرقات، يقبل مبادرة الأردن ومصر، ولكن بعد نقاش وتغيير بعض بنودها، يتقبل تقرير لجنة ميتشل ولكن من دون الموافقة على تجميد الاستيطان... ويحث باستمرار على إنهاء العنف والعودة إلى المفاوضات عبر الضغط على القيادة الفلسطينية عسكرياً من إسرائيل، وسياسياً من الخارج، بل يقول للعالم: إن الضغط على القيادة الفلسطينية لتفاوض هو أفضل وأقصر الطرق لإنهاء المعاناة والعنف المتبادل. لقد خربط شارون توقعات الكثيرين من الذين توقعوا أن يحتل المناطق الفلسطينية، أو يقوم بعملية طرد قسري للفلسطينيين أو ما شابه ذلك من أفعال مهولة تثير العالم ضده وضد إسرائيل... الجنرال لم يغير أهدافه وإنما غير أساليبه، أو بالأحرى ركز كثيراً على سلاح الإعلام وناغم فعل بقية أسلحته الحربية لخدمة الإعلام، تسهلاً للإنجازات الدبلوماسية، وأغدقنا عليه بأسلحة مجانية عبر تهاونا وانعدام نشاطنا ورؤيتنا الإعلامية... قريباً سيجول شارون في أوروبا ليخبرهم أنه لا يريد إبادة الفلسطينيين أو احتلال مناطقهم ولا حتى قتل قيادتهم وإنما يريد السلام غير النهائي ولفترة اختبارية طويلة، وعلى أوروبا أن تضغط لتساعده في طريق السلام... أوروبا ستضغط لأنها تريد إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وهي غير معنية أصلاً بصدام مهما كان نوعه مع إسرائيل، كما أنها إن كانت ستفهم استمرار انتفاضة مع وجود مفاوضات، إلا أنها لا توافق على استمرار هذا الوضع غير الانتفاضي من جهة، والقهري الحربي من جهة أخرى... أي صديق أوروبي للفلسطينيين سيوافق على وقف العنف من الطرفين والعودة لاختبار المفاوضات من نقطة ما قبل سبعة أشهر لأنه يرى في ذلك منفعة فلسطينية حتى لو جاءت من باب الاستجابة لشرط شارون بوقف العنف قبل العودة إلى المفاوضات. نحن نعرف طبعاً أن الجنرال لا يريد السلام، وأن تنفيذ شروطه سيكون بداية للمزيد من التنازلات عبر القوة والضرب والتحليل، وأن نجاحه الآن قد يعطيه

فرصة انتخابية ثانية، ذلك كله جلي أماننا، ولكنه ليس بذلك الوضوح للغير خارج المنطقة،
وها نحن من سوء أداء قياداتنا إعلامياً وعسكرياً وسياسياً نجد أنفسنا مجدداً مضطرين لإقناع
إضافي للأصدقاء عبر العالم... كنا نعتقد أن نجاح شارون في الانتخابات سيمهد الطريق
للمزيد من التقارب العربي-الفلسطيني مع العالم، وها نحن على بداية طريق آخر ما زال من
الممكن بل من الواجب تصحيحه... لكن لا غالب إلا الله.

٢٠٠١-٥-١٧

الحياد الأميركي!

حاولت الإدارة الأميركية الجديدة منذ أيامها الأولى التعلق في الهواء وسط رياح الشرق الأوسط. وكانت النتيجة - المقصودة أو العفوية - متشعبة الهوى... فُهمت أحياناً وكأنها موقف حيادي من الصراع كون الإدارة لا تضغط على طرف ضد الآخر، علماً بأن العرب يطالبون بالضغط الأميركي على إسرائيل لتجنح للسلام، وإسرائيل وصهاينة واشنطن يطالبون الإدارة بالضغط على السلطة الفلسطينية، وبقطع المساعدات عنها كدفع لها تجاه ذلك السلام. بدا جمود سياسة إدارة الرئيس بوش تجاه الصراع والقتل اليومي وكأنه تعبير عن رفض سياسة الرئيس السابق كلينتون التي قادت إلى هذه النتيجة رُغم، أو بسبب، تدخل الإدارة المكثف. ساد الظن أحياناً أخرى أن الرئيس بوش يريد أن ينهك كلا الطرفين في المعارك حتى يقتنعا بضرورة السلام، أو حتى يستسلم أحدهما لواقع القوة... كثرت التفسيرات لخلفية موقف الإدارة حتى عادت الصورة تنجلي تدريجاً وتباعاً. استقبال لرئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، ووزير خارجيته لاحقاً، في البيت الأبيض لا يقابله عمل مماثل تجاه السلطة الفلسطينية... موافقة أميركية على المبادرة المصرية - الأردنية، ولكن بدون أي ضغوط شفوية أو عملية على إسرائيل لتقبل المبادرة... قبول تقرير لجنة ميتشل لكن مع التفكير في أسلوب لا يؤدي إلى الوقف الفوري للاستيطان، كما طالب التقرير وكما تقبله الطرف الفلسطيني، وإنما تلحينه ليناسب الأذن الإسرائيلية ويزيف القانون الدولي وربما، بالتالي، يعيد العرب إلى رفض هذا التقرير.

يوم الجمعة الماضي اتضح أن الرئيس بوش كان ينصت ويحفظ ما قاله له شارون وبيريس، وأنه لم يفهم ما قاله له الزعماء العرب الذين زاروا البيت الأبيض، فبعد عملية نتانيا الاستشهادية والتي كان يمكن اعتبارها رداً على التقتيل المتواصل للفلسطينيين وللرضع

ولغير ذلك ما أثار الرأي العالمي ولم يدفع الرئيس بوش للتعليق حينذاك، تحدث الرئيس بعد العملية شاجباً، بل وطالب زعماء المنطقة بالتدخل لوقف العنف، وهو يقصد طبعاً الزعماء العرب والعنف الفلسطيني وذلك ضمن المعزوفه التي أفهموها له، وضمن المخطط لتوسيع تشويه الصورة العربية وابتزاز القيادات العربية. وعندما رد شارون بعد ساعات بالمقاتلات الأميركية الصنع إف - ١٦ تُرك أمر التعليق للوزير باول الذي شجب العنف من الطرفين ورفض استعمال المقاتلات بهذا الشكل، ولم يخاطب بوش زعماء إسرائيل واليهود بالضغط لوقف أعمالهم. الموقف الأميركي ليس من الحياد بشيء، فأدوات وسبل القتل الإسرائيلية أميركية المصدر، والضغط أو الردع الأميركي غائب عن السياسة الإسرائيلية وحاضر للضغط على العرب الذين عليهم مواصلة إعلان مواقفهم كما حصل من وزراء الخارجية العرب، وكما فعل ولي العهد الأمير عبد الله برفض الدعوة لزيارة البيت الأبيض.

٢٢-٥-٢٠٠١

آفاق الخروج من الدوامة

«الجواب في وقته يساوي حصان» هذا المثل العربي الأصيل يعبر عما يجب أن تكون عليه الأوضاع العربية والفلسطينية من التعامل مع المستجدات دون «تأجيل عمل اليوم إلى الغد»، وحتى الآن فإن أجوبتنا السريعة في وقتها كانت أقل من المطلوب، سواء في مجالات السياسة أو الاقتصاد أو طبعاً في المجال العسكري. تتزايد المؤشرات (بعد نشر تقرير ميتشل وتعيين مبعوث أميركي خاص للمنطقة) على اقتراب موعد العودة للجلوس إلى طاولة المفاوضات، ولا يبدو أن التفاوض سيكون ممكناً مع استمرار المقاومة الفلسطينية المسلحة واستمرار العنف الإسرائيلي... قد يتم التوصل إلى معادلة مختلفة لا تطلب من السلطة الفلسطينية قمع الانتفاضة الشعبية ومنعها ولكن للأعمال المسلحة وملاحقتها، حسب طلب تقرير ميتشل، وذلك مقابل وقف الاستيطان والعنف الإسرائيليين. لكن بدون تحديد مسبق لهدف التفاوض ومرجعياته، وبدون الاتفاق على ضمانات حول موعد نهاية المفاوضات، لن يكون للتفاوض أي معنى وهذا ما يجب إفهامه للمبعوثين الأميركيين. عموماً التفاوض المقبل، إن جاء، سيحتاج حتماً إلى الهدوء العسكري لأسباب مفروضة ولسنا في مجال شرحها الآن. نحن نعرف كعرب أن شارون لا يريد السلام، وسوف يبحث عن مبررات لتهرب من المفاوضات وقيودها، وهو لذلك أصلاً يشترط «وقف العنف» ويحصل على تأييد عالمي بوقف العنف، ولكن من الطرفين. هكذا حين العودة إلى المفاوضات، فإن شارون سيبحث عن فلسطيني ينسف اتفاق وقف العنف ليخرج هو من المطب ويضعنا في الزاوية... لذلك القول إن الجواب في وقته يساوي حصاناً، أي إن من يريد أن يحارب ويقاوم عليه الفعل في وقت الحرب، الآن، وليس في وقت المناورات والمفاوضات والهدوء الذي قد يناسبه التحضير والاستعداد للجولة التالية بالتأكيد.

نحتاج إلى الجواب في زمنه الفوري لأسباب أخرى عديدة منها أن شهداءنا خمسة أضعاف قتلاهم، ولا مقارنة تذكر بين الجرحى والخسائر الاقتصادية والتدمير عند الطرفين، ولكن العالم ينظر إلى الأمر كعنف متبادل بين الطرفين، أحياناً يشجب قتل رضية هنا وأحياناً أخرى يشجب نفس سوق مدنية هناك، لكن رؤية المجتمع الدولي الرسمية والمعلنة ترى العنف متبادلاً وتطالب بالهدوء كمقدمة للمفاوضات... هكذا، إذا عدنا إلى التفاوض، سيكون من الصعب الاستمرار في القتال وتبرير العمليات بتعديل ميزان الخسائر، أي ستصبح انتفاضة الأقصى من فعل الماضي بأرباحها وخسائرها لأن أي اتفاق، عادل أو جائر، سيلغي ما سبقه من أفعال حربية، بل سيكون الاتفاق مرآة تعكس نتائج الشهور الثمانية منذ أيلول/ سبتمبر الماضي وحتى الآن. هذا في ذاته يدخلنا إلى سبب إضافي لأهمية الجواب الفوري، إذ هناك ضرورة أن لا يدخل شارون إلى المفاوضات منتصراً أو شبه منتصر، أو حتى قادراً على الادعاء أنه حقق الأمن للإسرائيليين... لو دخلنا إلى المفاوضات بخسائر متشابهة أقله في الأرواح، فإن نتيجة التفاوض ستكون مغايرة تماماً عن الدخول ضمن المعادلة بالميزان الحالي... إذاً، نحن أمام فرصة تنحصر سريعاً بالاقتراب من موعد المفاوضات، وسيكون من التعاسة أن نحاول تعديل الميزان في غير أوانه حتى وإن كان حق مقاومة الاحتلال مفتوحاً بدون قيود ومواعيد حسب الشرائع الدولية، فكل شيء متاح ومطلوب الآن، فلماذا التلكؤ والانجرار وراء أعمال في غير أوانها تثبت ضعف القيادة بالالتزام وعدمية المنطق الفلسطيني وتفتح باب الصراع الذاتي؟

تحريك الصراع داخل المجتمع الإسرائيلي هو فرصة متاحة الآن لو وجدت ردود فورية على العنف الإسرائيلي تعادله في الوزن. جاءت العملية الاستشهادية في נתانيا التي قتلت ستة من الإسرائيليين وجرحت العشرات، رداً مباشراً لمقتل رجال شرطة فلسطينيين بدم بارد من قناصة الجيش الإسرائيلي، وذلك حسب بيان كتائب عز الدين القسام التي تحملت مسؤولية العملية. وجاء «رد» شارون بعد ساعات مستعملاً المقاتلات الأميركية الصنع إف - ١٦، ويتساءل معلق إسرائيلي بماذا سيرد شارون إذا حصلت عملية قتلت عشرين إسرائيلياً، هل بقنبلة نووية على رام الله؟ السؤال جاء ضمن تعليقات إسرائيلية تفيد بالضعف والتخبط

الذي يعبر عنه أسلوب شارون والذي يدفع إلى التدهور ولا يوفر الأمن للإسرائيليين... كلما زادت حدة ردود فعله يكون قد اقترب من نهاية شوطه في ظل الصمود الفلسطيني، وكلما تدعم الصمود بعمليات رد سريعة تثبت زوال الأمان وفشل سياسة شارون سيكون الجميع قد اقتربوا من السلام الأفضل؛ فالجريمة الفعلية هي ترك سياسة العنف الشارونية تنجح في تحقيق الأمن وتمهد الطريق للتفاوض... لقد انتخبوه ليحقق الأمن ويفرض السلام بالعنف، فإذا أفشلت الردود الفورية رؤيتهم سيعودون إلى طريق التفاهم والسلام والمساواة. بدون قناعة الشارع الإسرائيلي بأن القوة العسكرية لن تفرض الحلول الجائرة ولن تحقق الأمن فإنهم لن يجنحوا للسلام، ونحن الآن في معمة فرصة يمكن من خلالها أن نوصل الرسالة بوضوح إذا جاءت الإجابات في حينها.

الجميع في العالم يعرفون أن الجنرال شارون لا يريد السلام، ولكنهم يطبقون معه المثل القائل «ساير العيار لباب الدار» أميركا تمشي معه لأن هذا هو المشوار الأسهل - للآن - على الإدارة، وأوروبا مسيرة مع قليل من آهات التمتع، والعرب فرضوا على أنفسهم هذه الدرب رغم أنه لم يبق هناك أي حكومة أو زعامة أو وزير عربي تواصل مع حكومة شارون وخرج مقتنعاً بأنها تريد السلام. توصية وزراء الخارجية العرب بوقف الاتصالات الدبلوماسية مع إسرائيل كللت الاقتناع بعدمية أي فرصة للسير مع شارون في طريق السلام، واختتم الرئيس المصري الأمر بالتراجع عن الظن أن شارون، لأنه جنرال يعرف أهوال الحرب قد يلجأ إلى طريق السلام. في أوروبا تكثر بيانات التنديد الجوفاء وتكرر جولات المبعوثين الترقيعية... هم يقرون بتحاييل إسرائيل عليهم اقتصادياً وابتزازها لهم سياسياً وبأنهم يكفرون عن ذنوبهم(!) على حساب الشعب الفلسطيني، ولكنهم لا يفعلون حتى القليل لردع إسرائيل وتوجيهها إلى طريق السلام. أوروبا تتعامل مع دولة لا تطبق القانون الدولي إطلاقاً وتشتري بضائع منتجة في أراض محتلة، وتصدر منتجات مدنية وحرية إلى دولة تمارس الاحتلال وتخالف حتى ميثاق جنيف في معاملة السكان المحتلين وأرضهم... الصليب الأحمر الدولي الذي لا يتدخل في السياسة ويقصر أعماله على خدمة البشر ضمن

المواثيق الدولية، أعلن أن الاستيطان وممارساته تصل إلى درجة «جريمة حرب» كما قال رئيس البعثة في فلسطين وإسرائيل، رينيه كوسريك، يوم الخميس الماضي، أما رجال السياسة الذين من واجبهم التعليق فإنهم كالقردة يغمضون أعينهم، ويصمون آذانهم، ويطبّقون أفواههم عندما يتطلب الأمر توجيه التهم. يبدو أن تبريرات أوروبا بأنها تهدف إلى الدخول ضمن مسيرات الحلول وحاجتها إلى موافقة إسرائيلية مسبقة، إلى جانب الموافقة العربية، تجبرها على المسايرة لإسرائيل! لكن ذلك ليس من المنطق بشيء لأن أوروبا، مجتمعة أو كدول متفرقة، لديها أدوات تعبير وضغط على إسرائيل، إلا إذا كانت طبعاً تريد أن تصبح أميركا ثانية تتاجر على العرب وتجر جرهم خلفها بورقة التأثير في إسرائيل. ما وصلت إليه واشنطن في تدليل إسرائيل والاستهانة بالعرب يدخل بعمق في القانون والمواثيق والقرارات الدولية. كانت سياسة واشنطن حتى إدارة بوش الأب لا تقر بالمستوطنات وتعتبرها مخالفة للقانون والقرارات الدولية التي أيدتها واشنطن، ولكن بعد اتفاقيات أوسلو (لا سامح الله صناعها) وفي عهد كليتون تم التقبل التدريجي للرؤية الإسرائيلية بأن الضفة والقطاع أراضٍ متنازع عليها، وبالتالي فالمستوطنات ليست في أرض محتلة وغير مخالفة للمواثيق، وواشنطن تراعي إسرائيل وأصبحت تقول إن «المستوطنات عقبة في طريق السلام» وتضيف إسرائيل بأن مصير المستوطنات سيحسم أمره (هاها) في المفاوضات! الخطورة الآن أن الإدارة الحالية في واشنطن، التي لم تتدخل لوقف العنف الإسرائيلي ولم تضغط من أجل تطبيق المواثيق أو القرارات، ولم تعاقب إسرائيل بعد استعمال عموديات ومقاتلات أميركية الصنع ضد السكان في مناطق محتلة، هذه الإدارة تفكر في صياغات جديدة مخففة عما جاء في تقرير ميتشل حول ضرورة وقف الاستيطان الإسرائيلي والعنف من الطرفين كمقدمة للعودة إلى المفاوضات، وذلك مراعاة لإسرائيل التي ترفض العودة إليها حسب تقرير ميتشل ووقف الاستيطان (لاحظ أن التقرير لا يطالب بإزالة المستوطنات أو يؤكد عدم شرعيتها بل يريد تجميدها)... من لا يرى في إزالة المستوطنات ضرورة حتمية للتوصل إلى السلام ولديمومة أي اتفاق، من لا يرى ذلك بعد دور المستوطنات في الشهور الماضية فهو

حتماً لا يهدف إلى السلام. في الواقع لا ندري لماذا يظن أي إنسان أن شارون يريد السلام، فهو يرفض قرارات الأمم المتحدة وميثاقها، وينتهك موثيق جنيف لحقوق الإنسان جهاراً، ويعلن نهاية الاتفاقيات التي وقعتها حكومات سابقة بالقول وبإعادة الاحتلال وبالإصرار أن إطار أوسلو غير صالح للتفاوض، ولا توجد عنده رؤيه معقولة للسلام، ولا يوجد من يؤكد أن من سيليه لن يخالف مثله ما اتفق عليه، وذلك لانعدام المرجعية والضمانات الدولية الفعالة... لذلك كله لا بد من كسر سياسة القهر والغطرسة والعنصرية الإسرائيلية لأنها ستمتد إلى كل المنطقة إذا نجح شارون في الضفة والقطاع.

٢٠٠١-٥-٢٤

حصاد أسبوع فلسطيني: حامض حلو

بين الخميس والخميس فقدنا فيصل الحسيني، وخسرنا جولة إعلامية حاسمة لمصلحة إسرائيل، وأكسبتنا عملية تل أبيب الاستشهادية قوة ردع إضافية في عالم توازن الانتقام والإرهاب المتبادل، كما نبهت العملية العالم إلى ضرورة الالتفات لصنع سلام حقيقي، خصوصاً أن الجناحين العسكريين لحركتي حماس (منفذة العملية) وفتح أعلننا الاستعداد لوقف العمليات في مقابل وقف الإرهاب الإسرائيلي والانسحاب، وهذا ذكاء جديد ونادر... لكن إفرازات تلك العملية قد تؤثر سلباً في الوحدة الوطنية الفلسطينية نظراً لتردي أوضاع القيادة وعجزها عن الإقدام وفقدانها لسرعة البديهة في انتهاز الظروف، ناهيك عن وجود خطة ما لديها أصلاً. كان فيصل الحسيني، رحمه الله، المرشح المثالي الوحيد لقيادة فلسطين بعد الرئيس عرفات، وكانت أمنية كل من عرفه من قريب، وعرف الرئيس عرفات، أن يقوم الأخير بإعلانه نائباً رسمياً، وإن كان فيصل بمثابة النائب عبر توليه ملف القدس ووضعه الوزاري في السلطة وعضويته في اللجنة التنفيذية للمنظمة ولأعلى المجالس القيادية في حركة فتح... كانت القدس تاج رأسه، ولكنها أعاقته عن ترؤس الوفد التفاوضي الفلسطيني رسمياً بعد مدريد، وإن كان هو الرئيس العملي للوفد، كما أن الموقف الإسرائيلي تجاه المقادسة هو الذي حد من دور فيصل الظاهري في السلطة. عموماً لم يكن فيصل في حاجة شخصية إلى تبوء أي مناصب لأن موقعه في القلب فعلاً، وليس من واقع النعي والمبالغات، فلا يوجد فلسطيني آخر ظاهر على الساحة ويملك تواضع الحسيني وتقربه من الناس وخروجه معهم في السراء والضراء... لقد كان القيادي المثالي في أجواء زعامات جوفاء لم تعد مؤهلة ولا هي محبوبة من الناس، وإنما يتم تحملهم بضغط الواقع

الاحتلالي اليومي وتعقيدات القضية التي قيل دوماً إنها لا تتحمل هدر الوقت في النقد والإصلاحات والتصحيح، بل هدره في القفز من حفرة إلى بئر لأن: لا صوت فوق صوت (الثورة، الانتفاضة، الجماهير، فلسطين، التحرير... حتى الديمقراطية استبيحت تبريراً...) من هنا يأتي التحسس لحجم الخسارة الشخصية والإنسانية والوطنية بفقدان فيصل الحسيني... الرئيس الذي لم يعد آتياً للشعب الفلسطيني. رحمه الله.

حول الرئيس عرفات، أطال الله عمره رحمة بزهوة وبالفلسطينيين، يوجد تخبط غير مسبوق فرضته المعطيات المتراكمة والأخرى المتجددة، قيادة تاريخية في الثورة ولكنها مترهلة ومتييسة في وقت واحد، وكل منهم ينهل من تجارب الماضي السحيق ولا يستثمر مؤهلات أهل الاختصاص المتاحة من حوله، وهم غير مؤهلين لإبداء النصح للرئيس في هذا العالم سريع التغير، وفي معركة مقارعة أذكى وأغنى عدو حيوي متجدد القدرات والأداء في العالم على الإطلاق (اليهود والصهيونية وإسرائيل...) وإلى جانب أولئك القادة هناك ليفيف أهل أوصلو المستفيدون من البطاقات والمزايا العديدة، والذين يتمنون العودة إلى الهدوء وإلى التفاوض ليعودوا إلى عملهم، وأي نصح من هؤلاء للرئيس يعادل وزن الصفر... حول الرئيس أيضاً، بعض المخلصين عديمي الخبرة المهنية أياً كان نوعها، مؤهلهم هو الطاعة العمياء، وهمهم الأول حياة ومنصب الرئيس واستمرار شعبيته، وبالتالي دفعه باتجاه الشارع حيناً، وباتجاه إسرائيل وأوروبا وواشنطن أحياناً أكثر ضمن عملية دائمة للحد من الخسائر الفعلية أو المحتملة... ومن هنا يأتي أكثر التخبط والقفز بين الأलगام... من العيب والغلط هنا نسيان القلة الجيدة في صفوف القيادة الفلسطينية الرسمية، والكثرة الممتازة التي تحاول إبداء الرأي والنصح للرئيس، ولكن صوت كليهما إما لا يُسمع وإما لا يصل ما يدفع ببعضهم إلى القنوط. قبل الاسترسال لا بد من كلام مكرر حول موقع الإعلام في قضية هذا الصراع، وذلك رداً على من يقولون: وما أهمية الإعلام، والرأي العام العالمي المرتبط به، الذي علينا مراعاته والعمل ضمن أحكامه؟ الإعلام الآن هو أمضى سلاح لمن يتقنه وينجح في مهمته، وذلك لعشرات الأسباب سنذكر أحدها فقط: إسرائيل هي الطرف الأقوى عسكرياً والقادرة على ضرب الشعب الفلسطيني خصوصاً، وهي مدركة لصعوبة

أو استحالة التدخل العسكري العربي، والقيادة الإسرائيلية تؤمن بأسلوب القمع والعنف والإرهاب الحقيقي على غرار ما يقولون إن هتلر فعل بهم... الحاجز الأهم بين إسرائيل وتلك الأفعال الإضافية هو موقف الرأي العام العالمي المتأثر بالإعلام إلى جانب عدالة القضية الفلسطينية، وخصوصاً بفضل إنجازات الانتفاضتين، وبالتالي فههدف حكومات إسرائيل وحكومة شارون تحديداً هو إقناع العالم بما يبرر ضرب الفلسطينيين... تجاهل قصة حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، فإنسان اليوم في العالم (المتحضر) لا يختلف عن إنسان الأمس من أي عصر، غرائزه تؤيد الانتقام والثأر، والعين بالعين... إذا تحملت إسرائيل خسائرها من عملية واثنين بدون رد انتقامي صارخ فإن العالم سيفكر في أي رد فعل مفلا وسيقبله، وتزداد الأمور تعقيداً للفلسطينيين إذا أحسنت حكومة شارون استغلال الإعلام العالمي بالتظاهر أنها تريد الهدنة والتفاوض والسلام والجيرة الحسنة، وتقدم الفرصة بعد الأخرى وتسكت عن الضربات وموت الشبان في مدنها الرئيسة بينما القيادة الفلسطينية ترفض كل ذلك... هنا تكمن قوة الإعلام لإسرائيل إذ ستدمر كل الصورة البشعة التي ألبستها إياها الانتفاضة الأولى، وستظهر مجدداً في دور الضحية، وبالتالي تفتح أمامها آفاق عملية إرهابية ضخمة تؤثر في المستقبل الفلسطيني طويلاً.

للأسف علينا الإقرار بأن إسرائيل نجحت في نهجها الإعلامي منذ أن تولى شارون الحكم كونه استجاب لأفكار مهنيين وعلى دراية من حوله، وربط الفعل الإسرائيلي بما يخدم الهدف الإعلامي الخادم للهدف الصهيوني، وتعلم بسرعة من عدمية الانتقام بالمقاتلات الحربية على عملية نتانيا الاستشهادية، فإذا به يطالب بالهدنة في يوم إعلان تقرير لجنة ميتشل نفسه، وبصر على عدم الرد الفوري عسكرياً بعد عملية تل أبيب الاستشهادية ومقتل عشرين من الشبان والشابات، بل (الاكتفاء) بالرد الإعلامي الذي أوقع أوروبا وواشنطن بالضغط الشديد على الرئيس عرفات ليعلن الهدنة الفورية حتى قبل تحقيق شروطه وبدون تأكيد ما استعدت له إسرائيل قبل العملية. كان من الممكن تجنب هذا التدهور السياسي لو أحسنت القيادة الفلسطينية العمل الإعلامي حتى مع حدوث عملية تل أبيب وأربع مثلها. القيادة الفلسطينية أخطأت في عدم تحديدها لهدف إعلامي استراتيجي والالتزام به، مثل

إعادة التشديد على وجود احتلال وقرارات دولية منتهكة، والتذكير بوجود معاهدات مع إسرائيل غير مطبقة وتراجع كل حكومة عما وقعت سابقته، وسرد لواقع الخسارة اليومية على كل الصعد مع الإصرار على التعويض. القيادة الفلسطينية أخطأت أيضاً في التكتيكات أو بالأحرى عدم استعمالها... مثلاً في اللحظة التي أعلن فيها شارون الهدنة (ناهيك عن ماهية الهدنة) كان على الرئيس المدرك لواقع الحياة العصرية أن يعلن هدنة، بصوت عال، مصحوبة بأمر عدم استعمال السلاح الرسمي إلا للرد دفاعاً عن النفس وعن الشعب، ومع تحديد زمني لأسبوعين مثلاً يتم فيها إعلان إسرائيل لوقف الاستيطان حسب تقرير ميتشل، وتسحب قوات إسرائيل خلالها من المناطق الفلسطينية المحتلة وتزيل كل الحواجز التي نصبته حول المدن وغير ذلك من الشروط المنطقية التي يطالب بها العالم أصلاً، وإلا فالقيادة لا تتحمل نتيجة ما ستؤول إليه الأوضاع. موقف كهذا كان سيعطي الناس راحة أسبوعين، ويكشف خبايا إسرائيل لأنها لن تنفذ الشروط المنطقية أو مطالب تقرير ميتشل، وبالتالي يعفي الرئيس نفسه وشعبه من الحرج، ويزرع شرخاً في التحالف الإسرائيلي، وبين العالم، ويمهد لأي مقاومة للاحتلال من أي طرف وبأي شكل...

الرئيس ومن حوله لم يجيبوا ولكنهم أخذوا يهدرون الفرصة المتاحة لهم وركزوا على شرح نيّات شارون وعدم جديته، وفي عرض مطالبهم بالعودة إلى شرم الشيخ وإلى المبادرة الفلانية والتقرير العلاني فإذا بعملية تل أبيب ترهب القيادة الفلسطينية ربما أكثر مما أرهبت شارون فقبل بالهدنة ووضع نفسه على طريق كله ألغام شديدة الحساسية. ما زال من الممكن ومن المهم جداً الآن إنهاء الارتباك القيادي عبر تجديد القيادة واستحداث لجان المشورة المتجددة والأخذ بها، وعبر الفصل بين الأمور والمواقف وتوضيحها بعيداً عن الأبيض والأسود؛ فالشعب الفلسطيني ميسس وأذكي من قيادته وسيفهم المطلوب منه إذا كان سليماً. مطلوب استمرار الانتفاضة بأشكال جديدة بهدف ضمان حق مقاومة الاحتلال، واستحداث مسيرات شعبية سلمية تماماً نحو مدن وقرى فلسطين لتأكيد حق العودة... باختصار على الشرطة الالتزام بعملها، والمسلحون المدنيون يجب منعهم من الاستعراض في الشوارع، ومهازل حرق الأعلام والهياكل من الأفضل إيداع أصحابها في العصفورية...

أما الانتفاضة فهي عمل شعبي لا يتم التعرض له، ووقفها في يد إسرائيل عبر التزامها بعملية السلام، وما أعلنه عرفات من هدنة يقتصر على منطقة وزمن وظروف محددة لدرجة أن إسرائيل على لسان وزير حربها تريد صمود الهدنة من رجال الأمن الفلسطيني، وهؤلاء كان من الواجب أن لا ينخرطوا في الانتفاضة أبداً... والمقاومة بأنواعها ضد الاحتلال عمل مشروع لا تستطيع السلطة منعه إلا بالتّي هي أحسن، وعبر إنهاء الاحتلال أو أخذ ضمانات دولية حاسمة ومحددة الزمن لنهاية الاحتلال.

٢٠٠١-٦-٧

الرقابة الدولية وبدائلها المتاحة

يتغير المكان ويدور الزمان، لكن القيادة الفلسطينية تعود دوماً إلى مطالبتها برقابة أو بحماية دولية تعطي شعبها بعض الأمان... ما هي خلفية ذلك الطلب، وتناقضاته، وفرص تحقيقه، والبدائل المتاحة؟ في البداية هناك فرق منطقي وقانوني بين الرقابة وبين الحماية، علماً بأن الطلب الفلسطيني منذ بداية الانتفاضة الحالية، التي تكمل شهرها التاسع الأسبوع المقبل، لم يفرق بين طلب الرقابة وطلب الحماية الدولية. في إحدى المراحل طالب القياديون الفلسطينيون بزيادة المراقبين في الخليل، ثم بتقليد الوضع الخليلي في المدن الأخرى، أي رقابة دولية. لاحقاً، وآخر مرة قبل يومين، في اجتماع لجنة المتابعة لقرارات القمة العربية في عمان، جاءت المطالبة بحماية دولية. المهم أن الرقابة كما هي في الخليل واجبها تسجيل الأحداث التي تراقبها دون تدخل، وإنما رفع تقارير إلى مرجعيتها الدولية، ولأن لم تنجز القوة غير المسلحة سوى بالأقلام وكاميرات فوتوغرافية أي تحسن على وضع الخليل. هذه القوة تحتاج إلى موافقة الطرفين عليها قبل إرسالها إلى الموقع المطلوب، والموافقة ضرورية لحماية أرواح فريق الرقابة من نيران الأطراف المتقاتلة.

هنا ربما علينا تذكر أن الفيتو الأميركي الأول في عهد الرئيس الأميركي الحالي تم تبريره بضرورة موافقة الطرفين، وأن إسرائيل رفضت الفكرة وبالتالي لم يكن من الممكن إرسال فريق رقابة، والسؤال الذي لن نجيب عليه، لماذا تنازل الطلب الفلسطيني إلى مجلس الأمن عبر مجموعة عدم الانحياز من طلب الحماية إلى طلب الرقابة؟ الحماية وضعها جلي، تأتي في ظروف صعبة وبقرار دولي، أو إقليمي بمشاركة المعنيين وحسب القانون الدولي، من أجل حماية المدنيين، والأمثلة في العالم كثيرة ولا ننسى الحماية الدولية التي منحت للفلسطينيين بعد مذبحه صبرا وشاتيلا في أيلول/سبتمبر قبل تسعة عشر عاماً...

حينذاك حضرت قوات دولية مسلحة ولديها أوامر بإطلاق النار لحماية نفسها وحماية سكان المخيمات بعد صدمة المذبحة التي لم يتهم فيها للآن سوى شارون (!) فهل الوضع في فلسطين الآن يشبه الوضع في بيروت آنذاك؟. يتصرف العالم الآن وكأن فلسطين الطبيعية من النهر إلى البحر فيها دولتان فلسطينية وإسرائيلية لديهما خلافات حدودية ومشكلات مستوطنات وقضايا صراع أخرى يتم التفاوض حولها حيناً والتقاتل عليها أحياناً.

المساعدات الدولية تُعطى للطرفين، ليس بالتساوي الكمي ولكن المعنوي، معظم زوار إسرائيل يعرجون على غزة ورام الله وبيت الشرق في القدس لتعزيز التعامل المتعادل... بل إن الوضع بين إسرائيل وفلسطين يضع الأخيرة أحياناً وكأنها معتدية ومخالفة للقوانين والاتفاقيات، وتعرضت القيادة الفلسطينية أخيراً إلى ضغوط من الأصدقاء والحياديين والخصوم والأعداء أكثر مما تعرض له شخص بوزن وماضي رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون. الشعب الفلسطيني المطلوب حمايته الآن، يوجد في جغرافيا مختلفة عن صبرا وشاتيلا، وبعيداً عن زمان العدا المطلق مع العدو الإسرائيلي، وأوصلته الاتفاقيات والمفاوضات إلى خارج صورة الضحية الدائمة، لذلك يبدو من شبه المستحيل، إن لم يكن من سابع المستحيلات، تحقيق طلب الحماية الدولية المفروض على إسرائيل. فهل يمكن أن تقبل إسرائيل إذاً، بالرقابة الدولية على غرار الخليل؟. أعتقد أن الإجابة نعم، بل قد تطالب إسرائيل المجتمع الدولي بإرسال رقابة!. الرقابة سوف تراقب الوضع الذي تصل فيه إلى المكان، وترصد المتغيرات عبر الزمان، وترسل بالتقارير إلى الجهات الدولية التي سيكون هدفها تثبيت الحال... باختصار الرقابة قد، وقد فقط، تنجح في منع التدهور ولكنها في المقابل ستثبت الحال. والحال الحالي هو حصار المدن الفلسطينية، وانتشار المستوطنات، واحتلال عسكري إسرائيلي لأكثر من تسعين بالمئة من الضفة والقطاع وكل القدس. هل ستنهي الرقابة الدولية هذا الوضع؟ طبعاً لا. هل سينهي وجود الرقابة الدولية المقاومة الفلسطينية للاحتلال أو كيل التهم لهم إذا واصلوا المقاومة المسلحة؟ طبعاً نعم. شعوري أن عودة القيادة الفلسطينية للمطالبة بتوريط دولي (حماية أو رقابة) يعود إلى الشعور بالنتائج السلبية التي ولدتها السياسات والممارسات الخاطئة والتي جلبت الضغط السياسي الدولي

الشديد على القيادة، والخسائر الجمة للشعب الفلسطيني، والشعور بالعجز عن إدارة الدفة لتصحيح المسار... لكن في النهاية لن تجد هذه القيادة مهرباً من الصمود. الخيار الدولي متاح في حالتين، الأولى من صنع إسرائيل بالقيام بمذابح أشبه بصبرا وشاتيلا، وهذا غير وارد لأنهم يذبحون بالراحة ويتحركون إلى هدفهم بدون تلك الزوابع. والحالة الأخرى للتوريط الدولي هي أن تقرر القيادة الفلسطينية تسليم زمام أمور الشعب إلى الأمم المتحدة، تماماً كما فعلت بريطانيا عندما أعلنت فشل سياسة الانتداب وأعدت القضية إلى الأمم المتحدة آنذاك، فتم إقرار قرار التقسيم، وبقية القصة معروفة. ما عدا ذلك هناك خيارات أو بالأحرى بدائل عديدة للحماية الدولية، خصوصاً أن الهدف هو فضح إسرائيل وحصارها عالمياً. السياسات الخاطئة للسلطة الفلسطينية وما آلت إليه الأمور لا يعني أن البدائل انحصرت في التوريط الدولي الرسمي غير مضمون العواقب أصلاً. عبر العمل الميداني المساند للعمل الإعلامي يجب تأكيد وإعادة إظهار أن القضية تتعلق باحتلال أرض عام سبعة وستين، وبمخالفة قرارات دولية منذ عام ثمانية وأربعين، وبحقوق ثابتة أصلية وأخرى متراكمة من الاستغلال الإمبريالي للأرض، وبتعويض مادي عما أصاب كل فلسطيني من جراء النشاط الصهيوني الإسرائيلي. كذلك التأكيد أن المقاومة هي حق مضمون وبأمثلة عديدة عبر العالم، والاستشهاد المتكرر بالتعويضات التي ينالها اليهود للآن عما حل بهم فعلاً أو وهماً. لا يمكن للقيادة أن تطالب بذلك يوماً في ظروف الشدة ثم تعود بعد ذلك إلى التفاوض المقرون بالسكوت تنفيذاً لنية الغش في النتائج التفاوضية... لا غبار على التفاوض، ولكن من دون التراجع عن المطالبة العلنية والسرية بما سبق، ودون التوقف عن المقاومة للاحتلال حتى لا يجد الفلسطيني نفسه في القريب بدون حل وبدون حق للمقاومة إذا نجحت إسرائيل الآن في هذا التجميد حتى ولو كان ثمن تجميد المقاومة هو تجميد الاستيطان، فالأول حق والآخر باطل شرعاً وقانوناً.

القضايا القانونية التي تحضر الآن في بروكسل ضد الجنرال شارون عن دوره في مذابح صبرا وشاتيلا، تعادل، بل تفوق، تأثير إرسال قوات دولية إلى مدن فلسطين. برنامج تلفزيوني من الـ (بي بي سي) البريطانية حول أحقية محاكمة شارون عن المذبحة يعادل

تأثيره ووزنه كل قرارات الجامعة العربية ووزراء الإعلام العرب في نصره القضية، ويردع العدوان بإزالة الفروق بين العنصريين في صربيا وإسرائيل، ويقنع الجنود والضباط في قوات الاحتلال أينما كانوا بالملاحقة الحتمية لهم عما يمارسونه ضد المدنيين.

لقد اتهمت إسرائيل ومنظمات اليهود كل من يحتج على سياستهم بمعاداة السامية، بل اتهموا العرب بمعاداة السامية ورد عليهم أمين عام الجامعة العربية الجديد بأن العرب هم الساميون أصلاً. هذا السلاح يبدو لنا غير مهم لأننا نجهل تأثيره عبر العالم الغربي، مع ذلك يمكننا الاستفادة منه بسهولة عبر قرار من كل فرد عربي يتحدث للإعلام الأجنبي بالإشارة إلى سامية العرب، وذلك بمناسبة أو بدون، المهم زج الصفة السامية للعرب في الجملة حتى وإن كانت عن تجارة البطيخ ومهارة الساميين العرب في زراعته... وإذا عممت الجامعة العربية توصية لكل الرسميين بزج هذه الصفة للعرب في أي حديث سيكون التأثير أكبر، ومن باب أولى أن يتذكر كل فلسطيني أنه سامي تماماً، وهذا صحيح، وإن يكرر صفته مرتين في كل جملة يقولها أمام الإعلام الغربي... فإما إن يخدمنا إنجازهم ذاك، وإما أن نثلم سلاحهم المشهر أحياناً بغير حق على أنصار قضيتنا. وبالمناسبة حبذا لو أقام عمرو موسى لجنة قانونية مهمتها الوحيدة ملاحقة المؤسسات العالمية (معظمها يهودية) المنتجة للأفلام السينمائية التي تتعرض للعرب بالسوء بدون مناسبة وفي كل المناسبات. الجامعة العربية هي الأنسب لهذه المهمة التي يمكن تسطير مجلدات عن أهميتها.

بجهود أقل كثيراً من جهد إحصار قوات دولية إلى فلسطين، يمكن ويجب رفع قضايا من المعذبين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. قضية الأسرى السابقين والحاليين لا مثل لها عبر التاريخ الحديث منذ الحرب العالمية الأولى ولا يعرف تفاصيلها غير أصحابها وتقارير لجان الحقوق على الرفوف المغبرة... الأمر يحتاج إلى رفع دعوى من متضررين وذلك في محاكم دولية أولاً وفي محاكم الدول التي تسمح بالأمر حسب قانونها وذلك يحاصر، أقله، حركة الجلادين ويردع غيرهم ويظهر المعاناة الفعلية للشعب الفلسطيني. من المهم للقيادة الفلسطينية وللرئيس عرفات بالتحديد أن لا يضيع الفرص والوقت وأن لا يقع في حبال لعبة إثبات السيطرة على الشارع والشعب خدمة لمفاوضات عدمية؛ فإسرائيل

لا تريد نهاية الاحتلال ولا إعادة الحقوق ولا التعامل بالتساوي وهذه معركة طويلة جداً وتحتاج إلى خبرات متجددة تنسق بين مطالب الحقوق الثابتة والدفع الشعبي السلمي لتأكيد حق المقاومة، والرد العسكري الانتقامي للشهداء والخسائر، أو أقله طلب الفدية للفرق في الخسائر البشرية والتعويض عن الخسائر المادية من جهة وبين الطرح الإعلامي وعملية التفاوض من جهة أخرى. للأسف لا توجد حلول سريعة ولا مناص من ترتيب العمل الإيجابي المثابر وتراكمه.

٢٠٠١-٦-٢١

الفلسطينيون استعملوا الأضعف.. وأهملوا القانون

تواصل العمل الدبلوماسي المكثف هذا الأسبوع حول قضية الصراع العربي الإسرائيلي. فالرئيس بشار الأسد ذهب إلى باريس في زيارة رسمية ذات بروتوكول كامل وطرح رؤية سورية للسلام، ورئيس الوزراء الإسرائيلي الجنرال أرييل شارون فرض وزنه في زيارة على لندن قبل وصوله إلى واشنطن في زيارة ثانية للبيت الأبيض ليواصل معركته ضد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وليحضر للحرب، كما أن شارون يستعد لزيارة باريس الأسبوع المقبل. وزير الخارجية الأميركي كولن باول استمع إلى برنامج شارون بعد صمود وقف إطلاق النار لأسبوعين، وتقرر توجيهه إلى المنطقة بعد طول تردد. ولا يخفى أن العمل الدبلوماسي الأوسع في الأسابيع الأخيرة جاء من المسؤولين السعوديين، إذ ألغى ولي العهد السعودي الأمير عبد الله زيارة إلى كندا ورفض زيارة البيت الأبيض وطالب بتحسين المناخ قبل الزيارة، وعاد ولي العهد هذا الأسبوع ليعرب عن أمله أن يتم استقبال الرئيس الفلسطيني في البيت الأبيض أيضاً، كما تهاتف الرئيس الأميركي بوش مع الأمير عبد الله نهاية الأسبوع الماضي وتباحثا في تطورات الأمور في المنطقة. وكان خادم الحرمين الشريفين الملك فهد قد أكد أن تصريحات ولي العهد تمثل سياسة المملكة، وذلك يعزز الموقف السعودي والعربي. جولة ولي العهد الأوروبية والعربية، والزيارات الأخرى للمسؤولين السعوديين، مثل جولة الأمير سلمان هذا الأسبوع في أوروبا، دارت حول قضية الصراع العربي الإسرائيلي بالدرجة الأولى.

هذا التفاعل تداخل وتصارع بعضه مع بعض طوال أسبوعي الهدنة المعلنة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بهدف تطبيق بنود تقرير ميتشل. الدبلوماسية العربية تطالب بدور أوسع لدول أوروبا في تحمل مسؤولياتها التاريخية والآنية، وبموضوعية أكثر للبيت الأبيض

الذي لم يعد ينظر إلى مصالح الولايات المتحدة، وإنما قيّد ذاته في الرضوخ لرغبات لوبيات سياسية متطرفة ومتقلبة. في الطرف الآخر يسعى شارون وفريقه إلى تلبيس أوروبا وواشنطن دور المؤيد للسياسة الإسرائيلية، وتصوير الرئيس الفلسطيني عرفات كمخالف للرغبات العالمية في السلام. أما البيت الأبيض فما زال يستسهل تكرار شعارات شارون بمطالبة عرفات تنفيذ وضمّان الأمن والهدوء لفترة مقبلة قبل تنفيذ الشق السياسي لقرارات لجنة ميتشل. من الجلي أن كل يوم يطيل الهدوء النسبي تطبيقاً لإعلان وقف إطلاق النار، إنما يقرب شارون من دفع الاستحقاق الذي لا يريد دفعه، وبالتالي يعرضه للتصادم السياسي مع العالم المتشابك في القضية، كما يقربه من الخلاف الداخلي في التحالف الحاكم. ليس مصادفة أن المخبرات الإسرائيلية قتلت مسؤولاً من فتح في نابلس عشية سفر شارون إلى الولايات المتحدة، أملاً منهم برد فلسطيني ضد الإسرائيليين أثناء وجوده في واشنطن ليسهل عليه الطنطنة بعدم الالتزام الفلسطيني والتهرب من الاستحقاقات. شارون يريد الحرب ضد الفلسطينيين بأي حال.. يريد ضربهم بدعم عالمي، أو بسكوت عالمي، وقد يقدم طروحات سياسية أثناء القصف ليحد من النقد الخارجي. هكذا فإن رحلته إلى واشنطن هدفت إلى وضع اللوم على الفلسطينيين وطالبت بالضغط عليهم، بعد أن كانت السياسة الإسرائيلية ترفض مبدأ الضغط الخارجي عليها أصلاً في الماضي، كما أن الإدارة الحالية كررت في بداية عهدها أنها ليست في وارد الضغط على طرف، وأنها تنتظر تقارب الطرفين قبل تدخلها. إذا صمدت الهدنة، واضطر شارون للتعامل مع تقرير ميتشل، فإنه سيرفض تجميد الاستيطان داخل المستوطنات القديمة والجديدة، وسيوافق على عدم بناء مستوطنات جديدة فقط إذا استمر الهدوء الفلسطيني التام. أي إنه بعد كل عملية فلسطينية سيعود إلى إقامة بضع مستوطنات جديدة. تقرير ميتشل يطالب في هذا الصدد بتجميد كامل في البناء الاستيطاني، ولهذا سيرفض الطرف الفلسطيني الموقف الشاروني، وسيعود الموقف متفجراً وتعود سياسة توزيع الاتهامات والمسؤوليات. وإذا قبلت القيادة الفلسطينية موقف شارون سيقول الجنرال: لقد قلت دوماً إن الاستيطان ليس عقبة في طريق السلام، وسيختار قصة جديدة يفرضها على القيادة الفلسطينية، مثل حجم الانسحاب من الضفة الذي لا يريده أكثر

من أربعين في المئة من مساحة الضفة والقطاع. كلما قبلت القيادة الفلسطينية طلباً لشارون سيتعزز موقعه داخلياً وعالمياً، وسيفرك حزب العمل، المتحالف مع شارون، كفيه فرحاً بهذا التراجع الفلسطيني، ولن توجد نهاية للنهم الإسرائيلي حتى في العهود الآتية بعد شارون. الجنرال شارون لا يريد السلام، إذ لا يوجد لديه ما يقدمه، سواء لتقرير ميتشل أو للحل النهائي الذي سيليه.. وهو مقتنع بأن الخطوات السياسية لتحقيق السلام تحتاج إلى دعم عمليات عسكرية. بمعنى آخر، فإن السلام حسب رؤيته ممكن إذا ضغط العالم على القيادة الفلسطينية بشدة، وترك لإسرائيل حرية ضرب الفلسطينيين عسكرياً مع ضمان عدم التوسع بالحرب إلى بقية دول المنطقة... هذه الوصفة، حسب فهم الجنرال، يمكنها تحقيق السلام بالشروط الإسرائيلية وإراحة الجميع من هذا الصداع. لذلك بالذات هناك خطر الآن من إقناع شارون لواشنطن وأوروبا بضرورة ممارسة الضغط على عرفات، لأن تقبل أن هذا المبدأ هو المقدمة الحتمية لضربة عسكرية قوية يريد بها شارون كسر الفلسطينيين وتطفيشهم... ومن المهم أن تكشف الدبلوماسية العربية هذا المطب الذي يدفع شارون العالم إليه. هو لا يريد منهم الضغط على عرفات لإقناعه بقبول سلام متوازن أو تطبيق مقررات دولية، أو حتى الالتزام بقرارات لجنة ميتشل، وإنما يريد توريث العالم في نقد الرئيس الفلسطيني كمقدمة لضربة عسكرية يأمل شارون أن تضطر أوروبا وواشنطن للسكريت عن نتائجها. إلى جانب العمل الدبلوماسي القائم والآخر المطلوب، هناك ضرورات فلسطينية مطلوبة استعداداً للآتي المعلوم: عدم تفكيك الجبهة الفلسطينية الداخلية الموحدة مهما كان السبب والتمن... يمكن تصعيد الحوار الداخلي وتنسيق المواقف برضاء الجميع من دون الوقوع في مطب الفتنة، أو في إغواء التظاهر بالقدرة على السيطرة على الشارع وقواه المقاومة. ومن الضروري الاستعداد للضربة العسكرية المقبلة عبر التحضير لصددها، والانتقام الفوري المناسب لها. قد يكون تمرير الوقت بين الضربة الإسرائيلية والرد عليها مناسباً للاستغلال الإعلامي والعيول، ولكن من الأفضل في بعض الحالات الرد الفوري المُجهز سلفاً حتى يتأثر الشارع الإسرائيلي ويتأكد من عقم أسلوب القمع ويعرف الثمن... ولهذا هناك أحياناً أهمية للرد الفوري، وهذا بحاجة إلى استعداد وتوفير خيارات.

- العمل الفلسطيني الآخر المطلوب سلفاً لردع العمل العسكري الشاروني، هو تصعيد العمل الدبلوماسي العلني عبر الإعلام لكسب الرأي العام العالمي وبالتالي تأثيره في حكوماته. يمكن تعرية شارون بوضع كلمات موجزة من الرئيس الفلسطيني يقول فيها: ما مضمونه أن الفلسطينيين يريدون الأمن والسلام للجميع، والأمن لن يتوافر، حسب التجربة، إلا بتوافر السلام القائم على قرارات الشرعية الدولية، وإذا أعلنت أي حكومة إسرائيلية استعدادها والتزامها بتطبيق الشرعية الدولية ضمن فترة زمنية قصيرة وبضمان عالمي فإن الفلسطينيين سيقبلون أي شروط أمنية يقترحها المجتمع الدولي عبر الأمم المتحدة لضمان أمن الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

لا جديد في مثل هذا التصريح سوى تذكير العالم بالحقائق، ولكن تكراره بدقة من الرئيس عرفات الآن سيفشل محاولات شارون في تسويد صورة القيادة الفلسطينية ويذكر الجميع بأهمية الأمن للطرفين وباليأس الفلسطيني من المماطلات.

- الباب الثالث المطلوب طرده من الفلسطينيين، هو باب التقاضي بالقانون الدولي الذي أهملته القيادة الفلسطينية لأسباب يصعب فهمها. باب القانون الدولي هو الأقل كلفة في المال، وعديم الكلفة في الأرواح، ونتائجه مضمونة للجانب الفلسطيني، ولا يضير الشعب الفلسطيني اللجوء إليه كونه لا يتعارض مع مصالحهم ولا يسيء إلى سمعتهم ولا يخالف القرارات الدولية المتخذة لمصلحتهم، بل إن باب القانون الدولي لا يخالف حتى المفاوضات المعطلة أو القائمة أو المنشودة.

يمكن عبر القانون الدولي إعادة تأكيد قرارات الأمم المتحدة، وتحميل واشنطن مسؤولية تسليحها لتل أبيب ونتائج ذلك على الشعب الفلسطيني، ويمكن ملاحقة بريطانيا في مسؤولياتها التاريخية المتعددة قبل النكبة وبعدها، ومطالبتها بالتعويضات وبفرض سياسة تجبر حكوماتها على وقف الدعم لإسرائيل... وهناك عشرات القضايا الرئيسية القابلة للإثارة ضد النازية وورثتها في ألمانيا الحالية الذين تحملوا نتائج عمل النازية ضد اليهود. النازية أضرت بالفلسطينيين مباشرة، والتعويضات الألمانية لإسرائيل أضرت وقتلت وشردت الشعب الفلسطيني ولا تزال تؤدي إلى نتائج كارثية... عبر القانون يمكن وقف

هذه الأفعال وتحميل كل دولة وشعب مسؤوليتهما ودفع الناس للتأمل والتفكير، والسعي لتعديل سياساتهم من دون أن يضر ذلك بأي علاقات قائمة الآن بين الفلسطينيين وأي من تلك الدول وأحزابها... ناهيك طبعاً من مئات القضايا القابلة للترافع فيها دولياً ضد إسرائيل. كل القضايا العامة بحاجة إلى ترافع بتوكيل من الممثل الشرعي للفلسطينيين والمعترف به دولياً... القضية لا تنصر بالقنابل والدبلوماسية والإعلام فقط.

٢٨-٦-٢٠٠١

الحاجة إلى الفعل المدني المميز

في ظل غرق الأجهزة الرسمية والحكومات والجامعة العربية في مشكلات تصنعها ذاتياً بأشكال وطرق متنوعة، وعقبات أخرى من إنتاج الخصوم والأعداء... في هذه الأجواء من المهم تحرك أشخاص طليعيين جدد يمارسون العمل الأصح على الصعد الكثيرة ولقوائم طويلة من المهام المطلوبة، أو بمعنى آخر فنحن بحاجة إلى مبدعين أفراداً وجماعات قادرين وواعين ومستعدين لتحمل المهام دون الحاجة إلى التصادم مع الرسميين أو حتى تقديم النقد إليهم، وإنما ملء الفراغات الكثيرة. الحاجة إلى هذه الطلائع مطلوبة الآن لأن الرسميين تكلسوا فكرياً وعملياً (وهذا من طبيعة الأمور)، ولأن الجهات الأخرى مثل النقابات والمنظمات ليست أفضل منهم حالاً، بل إن النشاط الجماهيري هو الآخر حين يتوافر فإنه يشابه انفجارات سريعة مدوية ينتهي مفعولها بعد فرقتها، وذلك المفعول غالباً ما يكون تدميراً.

من هم هؤلاء الطليعيون إذا؟ يفترض أن يكونوا أصحاب فكرة وتجربة ومعرفة وقدرة مالية، أو بالأحرى هم تحالف من هؤلاء يختص كل فريق منهم في شأن معين لخدمة قضية محددة تصب في خدمة الوطن والأمة. مثال على ذلك قضية الثماني والعشرين من ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا الذين أرسلوا ممثلة عنهم ومحاميها الأسبوع الماضي إلى بروكسل لرفع دعوى ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون المسؤول عن المجزرة التي راح ضحيتها آلاف المدنيين. هؤلاء فريق طليعي غير رسمي، لديهم الفكرة والتجربة والمعرفة (القانونية) وبالتأكيد يسر الله لهم القدرة المالية لتحمل نفقات هذا العمل الجليل الذي طالبت به قمم عربية ولم تنفذه، وحلم به كل المثقفين دون أن يستطيع أي فريق منهم التوصل إلى نتيجة

لممارسة عمل حقيقي بصدده، وهلت له الشعارات والهتافات في التظاهرات الجماهيرية حتى بح صوتها، ولم تفكر أي نقابة محامين عرب في تبني الأمر رغم كثرة الحديث عنه، بل لم يكن من المستبعد أن يزور شارون دولة عربية قبل توجهه إلى أوروبا، خصوصاً لو تقبل أحد مقترحات اللقاء مع الرئيس الفلسطيني... حينذاك كان سيدخل إلى البلد العربي دون تظاهرة أو مطالبة قانونية من أي مؤسسة. ذلك العمل الطلائعي في بروكسل، وهو إحدى محاولتين في العاصمة البلجيكية التي يتيح قانونها ادعاءً أجنبياً ضد أجنبى إذا تعلق الأمر بقضايا كبرى، يجب أن لا ينتهي هناك، بل يكرر من الغير وفي محاكم دولية أيضاً وفي بلدان أخرى، بل يجب أن لا يقتصر هذا النهج على الإطار السياسي أو الصراع العربي الإسرائيلي. فعلى الطرف الآخر تماماً يمكن أن يتشكل فريق طليعي يساعد أحد البلدان العربية الكثيرة الغنية بالإمكانات السياحية والفقيرة جداً بالسياح والمحتاجة بشدة للنقد الأجنبي ولكن بيروقراطية المؤسسات الرسمية تعطل ذلك القطاع الإنتاجي المحتمل... هنا يمكن لفريق طليعي القفز عن الحكومة ومؤسساتها وإقامة نواة لتشجيع السياحة وإنعاش البلد والأهالي والدولة... المهم عدم القنوط في انتظار فعل الحكومة لحل كل المشكلات، وعدم اختلاق المعوقات ونسبها إلى الحكومة والطنطنة بقصة الحقوق والحرية أولاً واللف والدوران حتى يقع الحق كله على الدولة. الدولة هي جهاز لإدارة البلد، وهي حتماً تعكس وجه غالبية السكان، فكل جماعة تنتج زعامة منها وتناسبها سواء بأسلوب ديمقراطي حديث أو ديمقراطي بدائي أو بأشكال أخرى يتم تقبلها أو التعايش معها... الاستثناء هنا هو تعيين الاستعمار لقيادات أجنبية، وفي الحالات التي يرفض الشعب أو بعض منه، قيادتهم ونظامهم فإن الثورات غالباً ما تكرر الحال، حسب تجاربنا العربية... المهم إذا هو تطوير القاعدة الشعبية، إذ من شبه المستحيل أن تحكم فئة ظلامية صغيرة شعباً مستنيراً لفترة طويلة. وباختصار، لأن حالنا من حال حكوماتنا، أو العكس، فإن أهمية الطلائع منقطعة النظر في مراحل النمو والتطور، وخصوصاً عندما تتكاثر المشكلات الإضافية الخارجية على المجتمع. من المهم أن لا يكون عمل الفئة المستنيرة منصباً فقط على الجانب السياسي... السياسة والحزبية هما توأم

الحكومة في التبلد والتكلس ولا تشد إليها إلا أصحاب المواصفات نفسها، ولهذا يوجد مبدعون عرب في التجارة والفن والعلوم بأنواعها بينما لا يوجد إبداع بين السياسيين على الإطلاق... هل يوجد مبدع سياسي يعادل إبداع جراح القلب العربي؟ إنها ملاحظة أيضاً أن إبداع العرب الفردي غالباً يتم خارج أوطانهم، وأن الإبداع ينحصر في المجالات الفردية إذ لا إبداع صناعياً مثلاً في دولة عربية لأن ذلك يحتاج إلى خلفيات غير متوافرة بسبب الوضع السياسي وأهل السياسة... لذلك بالتحديد يحتاج الوطن إلى تكاتف المبدعين ضمن مجموعات طلائعية يمكن أن تكون بأحجام متنوعة بين الصغر والكبر، هدفها العمل ضمن فكرة محددة وبرامج لا تنتظر الدعم الخارجي أو ترتهن بالموافقة الحكومية وتبعد كثيراً عن أهل السياسة. الشعب الفلسطيني مثلاً، يزخر بالإمكانات التي تؤهله لإنتاج طلائع تعمل بعيداً عن المنظمات الطلائعية المسلحة وعن السلطة ومنظمة التحرير، ولكن التصلب أصاب الغالبية رغم التجدد الدائم في ممارسات العدو الإسرائيلي على طريق هدفه القديم. من الممكن (حسب ظني) رفع دعوى على حكومة الرئيس بوش الابن تساعد على توضيح الحال الفلسطيني بأضعاف ما يمكن قوله في مؤتمرات وزراء الإعلام. مثل هذه الدعوى تحتاج إلى متضررين من القصف الإسرائيلي بالطائرات الحربية الأميركية الصنع (من غزة ونابلس)، وإلى محامين متمرسين في القانون الأميركي والتعويضات، وبالطبع ممولين لعمل هذا الفريق الطليعي (يستردون خسائرهم من التعويضات عند الضرورة)... أعتقد أنه من الممكن رفع الدعوى وكسبها بالاعتماد على القانون الأميركي ومخالفة إسرائيل لشروط شراء الطائرات الأميركية، وطبعاً بالاعتماد على عدم احتجاج الإدارة الأميركية على سوء استعمال إسرائيل للطائرات! لست محامياً وقد أكون جانبت الصواب ولكنني اعتقد بفرصة للنجاح. لدينا مثال آخر يهم المسلمين والعرب والشعب الفلسطيني وهو قضية القدس، أو أحد تشعباتها الخطيرة لو نفذ الرئيس الأميركي وعوده الانتخابية بنقل سفارة بلاده من تل ابيب إلى القدس. بدل الصراخ والعيول الذي سيتبع حينذاك، يمكن لفريق طليعي التصدي للأمر من الآن بعيداً عن الرسميين الذين أشبعوا العالم قولاً أجوف. والحق أن بعض عرب

أميركا بإشراف الأستاذ الفاضل وليد الخالدي أنجزوا الكثير على هذا الطريق ولكنهم عجزوا عن الإكمال لنقص في شروط تكوين الجماعة الطليعية. أثبت فريق الأستاذ وليد، أو بالأحرى جمع إثباتات بأن الأرض المزمعة إقامة السفارة عليها هي أرض مملوكة لعرب وأنهم يرفضون بيعها، أي إن إسرائيل باعتها إلى واشنطن بغير حق وهذا مخالف للقانون الأميركي... إلى جانب ذلك أشار فريق الأستاذ الخالدي إلى عدم شرعية إقامة السفارة بناء على الوضع القانوني الدولي، كما أن بعض بنود القانون الأميركي تعارض مثل ذلك العمل... المطلوب الآن هو تجنيد فريق محامين ليرفع دعوى متشعبة على الإدارة الأميركية يعطل نقل سفارتها إلى القدس قانونياً (أقله تعطيل استعمال ذلك العقار) حتى لا نفاجأ بعد عمل ما بقيام واشنطن بنقل سفارتها وتبرير هذا بذلك ونصبح أمام الأمر الواقع ممارساً من القوة العظمى الوحيدة المبرطعة في العالم... المصيبة أن الدكتور الخالدي عرض أفكاره ونتائج بحوثه على كل الأمة في برنامج تلفزيوني وسبق ذلك في نشر كتب ولكن لا حياة لمن تنادي... السلطة الفلسطينية طول عمرها منشغلة بتفاصيل عدمية، ولا توجد حكومة عربية تتجرأ على رفع دعوى على الإدارة، وهذا ليس طلبنا أصلاً، ولا يوجد ممول أو مجموعة ممولين مسترجلين على تبني الأمر واستكمال العمل العظيم الذي أنجز للآن، وهذا هو الغريب فعلاً. (أرجو أن تكون معلوماتي خاطئة وأن هناك فعلاً من يجهز للدعوى القضائية). إذا بقينا في دائرة هذا الشكل من العمل الطليعي (متضرر، مفكر، محام، ممول...) وابتعدنا عن المجال الفلسطيني، سنجد عشرات الأمثلة القابلة للتطبيق في بلدان أخرى، مثل شهداء حرب التحرير الجزائرية، إذ تقر الدولة الفرنسية بأخطاء الممارسة الاستعمارية وبالمجازر، وكل المطلوب هو رفع الدعاوى. إننا كعرب لا نريد هنا تقليد الغير، وإنما إعادة التذكير بما حصل في الماضي فربما يساعد على في تخفيف مشكلات الحاضر وردع العسكر يتارياً والعنصرين من تكرار ما فعلوه إذا عرفوا أن الحقوق لا تضيع... كما أن شرائعنا تقر بمعاقبة المعتدي، وأقله تقبل بدفع الفدية والتعويض في ظروف محددة. من الأمثلة العديدة الأخرى التي تقصر فيها الحكومات، أو تحاول وتفشل، هناك قضية الألغام في صحارى مصر وكل

دول شمال أفريقيا التي كانت ساحة للحرب بين دول المحور والحلفاء، أو من منظور آخر لأربع من الدول الصناعية السبع الأغنى في العالم الآن، فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا. الألغام ما زالت تقتل الناس الأفقر في الدول المعنية، راع وراء غنمه، طفل نزل على حافة الطريق وانطلق لقضاء حاجته، أي كل من يتجاوز الإسفلت على مسافة آلاف الكيلومترات بطول وعرض شمال أفريقيا يتعرض لفقدان روحه أو بتر ساقه بينما الذين زرعوا الألغام لا يعوضون ولا يسعون لإزالة ما زرعه رغم امتلاكهم للتقنية والمال اللازم... القتلى أصبحوا بالمئات والمصابون أكثر، والانفجارات تتكرر دون تحرك المتضررين ودون تطوع محامين أو نصره ممولين... إنه انعدام التعاون بين عباد الله.

٢٠٠١-٧-٥

المعاش الفلسطيني: تقهقر متواصل

الأوضاع الفلسطينية تشهد - كالعادة - تراجعاً سلبياً على مختلف الصعد نظراً لغياب المنهج أو التنظيم المبرمج للنضال. لقد اعتمدت الثورة الفلسطينية منذ بداياتها وحتى الآن على عنصر العناد الصمودي الفلسطيني النابع من حب الأرض المقدسة لدى كل أبناء فلسطين أينما كانوا... ما عدا هذا العناد غابت تقريباً كل العوامل الأخرى المطلوبة لنيل النصر وتقدير المعاناة.

الثورة الفلسطينية لم تقاوم في أي مرحلة قتال المحاربين المتمرسين، ولم تطور أساليب ذات وزن تخدم الهدف الأساسي. الثورة الفلسطينية لم تلتفت يوماً إلى ترتيب وإنعاش الحياة الفلسطينية إذ تركت هذا الجانب لوكالة الغوث وللدول العربية المضيفة للاجئين، وللفلسطينيين أنفسهم، وفضلت الثورة وضعية دولة داخل الدولة... وللاختصار يمكن القول: إن مرحلة السلام منذ ثماني سنوات لم تجلب معها تغييرات في منهج الثورة التي تحولت رسمياً إلى سلطة ودولة ذات سيادة على جزء من أرضها وموعودة ببقية الأرض. اتفاقيات السلام ذاتها كانت تكريساً للفشل السياسي والتعثر الدبلوماسي السابق وأسلوب القفز بين الحفر، أما الممارسة بعد الاتفاقيات في سنوات الهدوء وسنوات الفوران فلم تقدم إبداعات كانت متوقعة من الجميع، خصوصاً لما للشعب الفلسطيني من أياد بيضاء في البناء والإدارة عبر العالم العربي، وكان متوقعاً أن يفعل أحسن منها لبلاده. الأزمات المتتالية مرت متشابهة على أبناء الشعب في وطنهم دون استفادة وتدبير بالخروج من أزمة لمواجهة أختها، لا اقتصاد أقيم ولا قتال احتد ولا أرض حررت فعلاً بل إن بعض الأرض المعادة أعيد احتلالها... لكن ماذا عن المعاش؟

الهمة الاقتصادية الأولى ولدت من عطاء السكان الذين قدموا مدخراتهم لعملية بناء مساكن ومشاريع صناعية وزراعية متوسطة، ودعم ذلك بأموال عربية وأوروبية لإعادة بناء البنية التحتية من شوارع وخطوط ماء وهواتف ومجار ومطار، ليفيق الناس على حقيقة أن الاتفاقيات إياها تقيد أي إبداع فلسطيني اقتصادي وتربط نمو السنبلة أو بناء المصنع بالرغبة وبالمصلحة الإسرائيلية... هكذا أوقفت إسرائيل هذه العملية قبل أن تنمو وتشب لأن هدفهم هو استعباد الفلسطيني في اقتصادهم وتطفيش من لا يعجبه ذلك، وذلك باسم بنود الاتفاقيات. الرهيب فعلاً أنه لا يوجد من يتحمل المسؤولية، فالكل يضع اللوم على اليهود وكأننا توقعنا منهم غير ما يفعلون. قيل، بالعناد والمثابرة والنشاط والذكاء سنقيم اقتصاداً منافساً، وقيل، سنأخذ ونطالب، ونستعيد بعض حقوقنا دون التنازل عن بقيتها، يعني وكأن المجتمع الإسرائيلي يطفح بالعميان والمجانين. واقع الحال أن الشعب الفلسطيني أبلى في معركة البناء (وبقية المعارك) بأكثر مما كان منتظراً، لكن قيود المعاهدات وبلاء القيادات عطلت حتى بعض ما كان ممكناً القيام به في الظروف الحالكة الحالية والمشابهة لها... لا يهم لماذا، ولكن المؤكد أنه بعد ثماني سنوات على السلطة الفلسطينية فإن الضفة والقطاع تشهد قطع الكهرباء هذه الأيام بمعدل خمس ساعات يومياً، الموال نفسه يقال عن الماء ما جعل الناس تلعن اليوم الذي سكنت فيه المباني العالية... الماء والكهرباء هما أساس ديمومة أي اقتصاد ومن أبجديات المعاش اليومي، وكان من المفترض وحسب التجارب المتكررة أن تؤمن السلطة وصولهما إلى الناس، أو إذا كنا في حالة حرب فيجب قطعهما عن المدن الإسرائيلية أيضاً.

يكثر الحديث في الأرض المحتلة عن دور البنوك التي قد تكون معذورة لإخراج بقايا مدخرات الناس واستثمارها في الخارج، وإن كان الواجب الوطني والرسمي يحتم عليها غير ذلك وفك ضائقة التجار والمزارعين... في بعض المدن تطول طوابير الزبائن لعشرات الأمتار في الشوارع في انتظار سحب بعض مدخراتهم وخصوصاً عندما يشاع عن دفع الرواتب التي لم تعد دورية، وهذا كله يعطي الانطباع بقرب الإفلاس ويشوه الصورة ولا

داعي له ويسهل تجاوزه بقليل من الإخلاص وحسن الأداء، لكن البنوك تدلت منذ الأيام الأولى وتحولت إلى عالة بدل معيل. خفت أو انعدمت حركة زوار الصيف وما يقدمونه للاقتصاد المحلي من تنشيط للبيع ليضاف ذلك إلى الحرمان من التصدير للحمضيات وبقية المنتجات الزراعية إلى الأسواق العربية والأوروبية، مواد البناء- الإسمنت والحديد- تضاعف ثمنها، كل المنتجات الإسرائيلية ارتفع ثمنها ولا يوجد عنها بديل حتى الآن، أجبان وألبان ومعلبات ودواجن ولحوم وحديد وإسمنت ونفط وغاز وجزم وملابس كلها تستورد من إسرائيل إذ يمنع الاستيراد من غيرها ويعطل الإنتاج الفلسطيني لها، وبالتالي فمعظم القروش التي تصل إلى الفلسطيني من هنا وهناك تتسرب هي الأخرى إلى ابن العم. ألم يكن ذلك كله جلياً من الأزمة الأولى حتى العاشرة لنراه يتكرر في الأزمة المئة؟ كان من الممكن بناء اقتصاد اكتفاء ذاتي يوفر فرص العمل للجميع ويسد حاجة الناس الأساسية ويضمن الاستغناء عن الاقتصاد الإسرائيلي إنتاجاً واستهلاكاً... ذلك كان سيعطي القيادة الفلسطينية سلاحاً فعالاً ضد إسرائيل بدل ما هو حاصل الآن من مساومة على إدخال قارورة غاز وجالون ماء وترج واستعطاف لتشغيل العمال. لكن ذلك الطريق كان سيحرم البعض من مزاياهم ونهشهم على الطالع والنازل.

البيع خفيف إذ لا مداخيل إلا لموظفي السلطة، والمزارع الذي لدغ من الجحر أربعين مرة لم يعد لديه مال يستثمره في زراعة بندورة أو بطيخ ولا يوجد من يقرضه ناهيك من حكومة تضمن شراء منتجاته كما يحصل حتى في أوروبا الرأسمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى لا يتكرر نقص المواد الغذائية في السوق، ولهذا يأخذ الفلاح الأوروبي مالاً عندما يريح الأرض ولا يزرعها، ويحصل على ضمان بيع محصوله إذا قرر الزراعة... كان من الأفضل للسلطة الفلسطينية أن تضمن شراء المحاصيل وتعطي المال للمزارعين وتوزع الإنتاج على الموظفين، مثلاً. الشحاذون تضاعفت أعدادهم، العاطلون عن العمل يملأون الزمان والمكان، وكالة الغوث تقوم بما تقدر عليه إذ توظف الشبان لثلاثة أشهر ثم

تستبدلهم دورياً حتى تصل الثلاثمئة دولار شهرياً إلى أكبر عدد ممكن من العاطلين، تنظيف الشوارع المغبرة بهذا الشكل أفضل وأكرم طبعاً من منح المساعدات، ليت رجال السلطة يقتسمون رواتبهم مع العاطلين فهم يفركون بين أصابع أرجلهم هذه الأيام في المكاتب دون عمل. تلك الجردة أعلاه، وهي غيظ من فيض، لا يجب النظر إليها كحصيلة للانتفاضة الجارية؛ فالاقتصاد الفلسطيني كان أسيراً ومرتهناً للاقتصاد الإسرائيلي منذ زمن، وتؤكد ذلك في المعاهدات، كما مارست إسرائيل أساليب الحصار والتجويع والتركيح أثناء فترة السلام وقبل هذه الانتفاضة. الواقع أن انتفاضة الأقصى قد ألحقت خسائر جمة بالاقتصاد الإسرائيلي، مثل زيادة نفقات الجيش وأجهزة الأمن، والحد من عملية البناء بسبب غياب العمالة الفلسطينية، وارتفاع أسعار المواد نظراً إلى كلفة الإنتاج، ونقص السياحة وتضرر قطاع الخدمات، وغير ذلك... لكن الاقتصاد الإسرائيلي قوي (مدعم من الخارج ويدعم عناصر الإنتاج ويضمن بيع المنتجات)، أو الأصح أنه في هذه الظروف أقدر على التحمل من الاقتصاد الفلسطيني الأسير المرتهن، ولا يمكننا ضمن هذه المعطيات الآن تسخير العامل الاقتصادي للمصلحة الفلسطينية... كان من الممكن تهيئة الاقتصاد ليكون عاملاً فعالاً، وما زال من المطلوب القيام بتلك المهمة. يمكننا أن نفهم الكثير (!) نفهم قوة إسرائيل وعدوانيتها وتجبرها ونازيتها وامتلاكها للعقلية الحربية والأسلحة المتطورة، وبالتالي تراجعنا أمامها عسكرياً أو تحايلنا على الواقع العسكري ببهلوانيات سياسية... ذلك يمكن ابتلاعه بكثير من الماء. لكن لماذا أهملت القيادة الأسلحة العديدة الأخرى وفي طليعتها السلاح الاقتصادي الذي يمكننا أن ننافس إسرائيل فيه، ويوفر لنا التقدم على خطاه رخاء للشعب بعد طول عناء، أو أقله التكيف الاقتصادي للصمود والخروج من الأسر والارتهان؟ أليس من الغريب أن تلعلع الكلاشنات الفلسطينية في الشوارع والقاصي والداني يعرف حسب التجربة عجزها في مواجهة إسرائيل، بينما يترك سلاح الاقتصاد في يد إسرائيل تأكل وتعصر الفلسطيني وتركنه جانباً متى أرادت، وتمن عليه بيوم عمل متى شاءت؟ إذا استمر

هذا الوضع لبضع سنوات أخرى يعمل فيها الفلسطيني أجيراً على أرض آباءه لدى أرباب العمل الإسرائيليين فكيف سيؤثر ذلك في وضعه النفسي ورؤيته لحقوقه الثابتة؟ منذ الأيام الأولى على معاهدات السلام وصل النقد إلى القيادات الفلسطينية عما فعلوا، وذكرت أمامهم العواقب الجارية الآن والتي هي مأسوية عما كانت قبل الاتفاقيات، وما زالت المناهج تطرح عليهم والنصائح تقدم لهم وفرص التعديل متاحة لهم، ولكن الله وحده يعلم كيف أو بماذا يفكرون.

٢٠٠١-٧-١٩

حتمية التدخل الدولي

لا يعني هذا العنوان أن التدخل الدولي الفعال لحل القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي سيتم في الظروف الحالية، وإنما نقصد الإشارة إلى استحالة التوصل إلى حل سلمي أو حربي عادل في المدى القريب والمتوسط بدون وقفة دولية فعالة... لماذا؟ حسب التجربة، فإن إسرائيل لا تريد تطبيق أي من القرارات الدولية، ولا تريد الانسحاب من الأرض باتفاقيات سلمية طالما أنها تستطيع الاحتفاظ بالأرض عبر القوة والمناورة وفرض الأمر الواقع. من جهة أخرى، فالقيادة الفلسطينية الحالية غير قادرة على استثمار القدرات الفلسطينية حربياً، ولا حتى قادرة على استنزاف إسرائيل مع الحفاظ على الذات الفلسطينية، ولا هي قادرة على صنع السلام الناقص، وذلك لأسباب كثيرة. حتمية التدخل الدولي تأتي أيضاً من حقيقة أن الدول العربية لا تستطيع الحرب ضد إسرائيل ولا حتى تسخير الضغط الفعال من أجل السلام لأنها فاقدة لأوراقها، وانجرارها بدون أسنان إلى مسارات السلام سيقودها حتماً إلى الاستسلام كما نرى عملياً في تصرف الكثير من الدول العربية حتى البعيدة جغرافياً عن فلسطين. هذا الضعف العسكري والمعنوي العربي عن تحصيل الحل بالقوة، لا يعني انعدام القدرة على الدفاع الفعال ضد عدوان إسرائيلي جديد واحتلالها للأرض العربية... حالة الدفاع الشعبي اللبناني قابلة للتكرار، كما أن حالة سوريا تشكل استثناء رادعاً لعدوان إسرائيلي، إذ يسود الشعور بأن دمشق لن ترتعب من الميزان الاستراتيجي وسترد بما لديها من قوة مؤلمة جداً لإسرائيل مهما كانت النتائج. الدول العربية الأخرى حول فلسطين، مصر والأردن، مرتبطة بمعاهدات سلام مع إسرائيل، ومصالح اقتصادية مع أميركا ثبت أنها أقوى فعلاً من معاهدات الدفاع العربي المشترك... عموماً الدفاع عن الوضع الحالي حربياً شيء والحرب من أجل استعادة الأرض المحتملة سابقاً شيء آخر.

في كل يوم نلاحظ أن كل النشاطات العربية الرسمية مهما كان نوعها تصب في نهر مطالبة العالم بالتدخل لفرض السلام، والمقصود هو العالم الغربي، وتحديداً أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية. في كل بيان عربي إثر اجتماع حكومي أو لقاء قيادي ثنائي أو جماعي، رسمي أو شعبي، يتبوأ طلب تفعيل الدور الدولي والضغط على إسرائيل لتجرح للسلام، سلم الأولويات، فما سبب تلك الحال وتلك المطالبة؟ لا يوجد حتماً أي جواب رياضي أو هندسي حاسم يملك ناصية الحقيقة، لكن قد يكون الجواب خليطاً من خلفيات وعوامل عدة... يطفو على السطح للوهلة الأولى أن مطالبتنا بدور خارجي تعود إلى قوة إسرائيل ورغبتنا في إبعاد الدعم عنها وتقريبه من الموقف العربي. كذلك هناك شعور قوي بين العرب بأن الغرب هو الذي صنع إسرائيل وقواها وحافظ عليها وما زال يمدّها بعوامل الصمود وبالتالي استمرار العدوان وهضم الحق العربي والفلسطيني، وبدون هذا الدعم المادي لن تستطيع إسرائيل الاستمرار في الاحتلال والتعنت، بل يسود الاقتناع بين العرب أنه حتى لو زال الدعم المعنوي والسياسي الغربي فقط عن إسرائيل فإنها ستنتهي عدوانها القائم... أي يملك الغرب كدول منفردة أو كمجموعة سياسية واقتصادية أدوات ضغط فعالة على إسرائيل، فلماذا إذاً، لا يستعملونها؟ الأسباب التي أدت بالغرب إلى إقامة إسرائيل وحمايتها ودمها ما زالت بمعظمها قائمة من المنظور الغربي وبغض النظر عن التأثيرات الجانبية على العرب وعلى الشعب الفلسطيني، ويمكن إيجاز هذا الرأي تحت بند المؤامرة الغربية أو الصليبية أو الإمبريالية على الوطن العربي. قد يكون سبب عدم استعمال الغرب لأدوات الضغط على إسرائيل - غير المؤامرة - هو الاستفادة من استمرار هذا الوضع بدون سلام، فالغرب يبيع السلاح إلى العرب ويستفيد من التبادل التجاري والهيمنة الاقتصادية، وحالة المطالبة العربية للغرب بالتدخل تعكس وضعيّة الركون للوصاية الغربية والاعتراف بالعجز الذاتي في مواجهة قضية تدير مستقبل الأمة وتتحكم في مجريات الحياة اليومية للدول العربية. يمكن أيضاً العثور على آراء تقول: لا وجود لمؤامرة غربية ضد العرب تجند الصراع العربي الإسرائيلي بعد أن خلقت إسرائيل، وتقول: لا استغلال غريباً لحالة الصراع

والاستفادة اقتصادياً وسياسياً من استمرارها، وإنما أوروبا جبانة وارتاحت بالتخلص من اليهود ولا تريد الانجرار في صراع معنوي أو اقتصادي أو سياسي معهم... ولا نهمل طبعاً الرأي القائل بأن الموقف الغربي من إسرائيل تحكمه الأسس الديمقراطية وهيمنة الصهيونية على أدوات التأثير في الرأي العام الغربي، وهذا أكثر وضوحاً في الولايات المتحدة الأمريكية. مهما كان الجواب على السؤال عن أسباب التقصير الغربي في فرض السلام على إسرائيل، العرب عموماً لديهم قناعة تظهر يومياً بأن الحل لن يأتي بدون الغرب، وأن الغرب يمارس الدور المطلوب منه على نار هادئة جداً حتى لا يبدو غير مهتم من جهة، وحتى تطبخ المتغيرات ويفرض الأمر الواقع كحل من جهة أخرى، المهم للغرب أن أي انفجارات تحدث سوف لن تضر مصالحه... وهذا بالذات بعض ما يحاول العرب نفيه مؤكدين أن الانفجارات في هذا الجزء من العالم لا يعرف متى تأتي ولا أين تنتهي وماذا تصيب، وبالتالي قد تتضرر المنطقة والجوار الغربي.

من الجلي أننا ورغم كل الجهود الرسمية اليومية لم نفلح بعد في التوصل إلى اتفاق واضح مع الغرب حول الحل وتطبيقه، فهم لا يريدون القفز عن دور الوسيط بين الطرفين العربي والإسرائيلي، هذه الوساطة (الأوروبية) جاءت بعد جهد جهيد واعتبرت اعتداء على دور الوسيط الأمريكي، وما زالت إسرائيل غير موافقة أصلاً على منح أوروبا دور الوسيط معتبرة إياها منحازة إلى العرب وتطالبها بتنازلات إضافية قبل منحها دور الوسيط. إذا كان التدخل الغربي حتماً على طريق التوصل إلى السلام العادل فكيف نتوصل إلى تفعيل الدور الأوروبي؟ لا يخفى على أحد تفرق شمل الموقف العربي السياسي والاقتصادي ناهيك من العسكري، وهذا يحد من تأثير المطالب والرؤية العربية. هناك حاجة ملحة، لم تتحقق بعد، لموقف عربي ثابت ومعتمد على دروس التجربة للآن، ويتبعه حوار جدي مع الغرب على مستوى القيادات الأولى ويتم الاتفاق على حل وموعد وأساليب تنفيذ، أو طبعاً الإقرار بعجز التدخل الغربي... بدون ذلك سيتواصل الجدل والفشل وتستمر الأزمة بكل مخاطرها إلى عقود مقبلة. الموقف العربي الثابت المعتمد على التجربة يجب أن يلغي فكرة ومبدأ

المفاوضات الجزئية ويعود إلى القرارات الدولية الأساسية التي أقرتها الدول الغربية في الأمم المتحدة بداية من قرار تقسيم فلسطين وحق العودة والتعايش والتعاون. هذا الموقف يمكن أن يقابله أي مطالب غربية لمصلحة إسرائيل تسهل على الغرب فرض السلام عبر أساليب الضغط الاقتصادي والسياسي... يمكن للغرب أن يطرح أي مقترحات لضمان أمن إسرائيل وأمن الشعب الفلسطيني والدول المجاورة طالما أن الهدف هو تطبيق القرارات بمراقبة دولية ومرجعية تنفيذية مضمونة. لقد كان مؤتمر مدريد خطوة صحيحة في ذلك الاتجاه، ولكن عُرف أن إسرائيل أرادت المماثلة لعشر سنوات في التفاوض، وعندما عطل أو سلو مدريد ماطلت إسرائيل لعشر سنوات كما نرى... في الواقع إن أفضل ما يمكن أن يتفق عليه العرب الآن وحتى لا يتورطوا مجدداً في وحول المفاوضات هو إقناع المجموعة الأوروبية بفرض الانتداب على فلسطين بحدود قرار التقسيم والتعامل مع إسرائيل لتطبيق ذلك القرار الواضح الحاسم لكل المشكلات حتى في شكلها الحالي. إن مسؤولية الدول الأوروبية عن الكارثة التي حلت بالفلسطينيين تبرر المطالبة بإعطاء المجموعة الأوروبية حق الانتداب على فلسطين وتنفيذ القرارات الدولية المعطلة والتمهيد لإقامة دولة في حدودها الدولية بعد عقد أو اثنين من الزمن، وذلك كجزء من التعويض عما ألحقه بالشعب الفلسطيني. المطالبة بالانتداب الأوروبي على فلسطين لا يضير الشعور القومي الفلسطيني كون السلطة الفلسطينية الآن عملياً تحت النفوذ الإسرائيلي وتعيش من الدعم الأوروبي والعربي والأفضل إنهاء الاحتلال وتسليم الإدارة والأمن والاقتصاد للأوروبيين، خصوصاً وأن تجربة الإدارة الفلسطينية فشلت تماماً في السنوات الأخيرة وعلى كل الصعد ولا يضر الشعب الفلسطيني تجديد كوادره ومعارفه بإشراف وحماية أوروبية ودولية.

نعرف مسبقاً أن أوروبا سترفض أخذ الانتداب على فلسطين، لكننا بالفعل بحاجة إلى طروحات جذرية جديدة تبعدنا عن هرطقات عملية التفاوض الحالية من أو سلو حتى ميتشل، ونحن بحاجة إلى توافق واضح على أسس معترف بها مع الغرب، هل هم مع القرارات الدولية أم لا؟ هل هم على استعداد لدعم السلام عبر الضغط المعنوي والاقتصادي على إسرائيل

أم لا؟ إذا كانوا يتشككون في العرب ويصدقون إسرائيل بأنها تريد السلام والأمن، فلماذا لا يقبلون الانتداب على فلسطين ضمن الحدود التي فرضوها للدولة اليهودية وجارتها العربية وبدون رصاصة عربية واحدة في الدولة ومع وجود جيوش أوروبية لأطول فترة يريدون؟ إن البديل عن الانتداب الأوروبي على فلسطين هو أن تعترف الدول الأوروبية بمسؤوليتها عن الكارثة الفلسطينية وتحمل النتائج وتنشط للحد من الخسارة وتعويض هذا الشعب.

٢٠٠١-٧-٢٦

آفاق الحرب غير المعلنة

تعيش فلسطين وما حولها أوضاعاً هلامية بسبب اختلاط الأسس وتشابك الأفرع، وتبدو النتائج صعبة التوقعات. ماذا مثلاً لو نجح فلسطينيو هذه الأيام في عملية تقتل خمسين إسرائيلياً؟ هل سيهجم شارون على الفلسطينيين لتحقيق أمنيته بتشريد آلاف منهم خارج البلاد، أم سيبعد السلطة الفلسطينية عن الضفة وغزة؟ وماذا حينذاك سيكون رد الدول المستقبلية للمشردين، هل ستعيدهم بالقوة، أم تمنع وصولهم أو تكتفي بالاحتجاج؟، لكن ماذا لو كان الفلسطينيون قد جهزوا لعشرات العمليات المؤثرة، وأردفوا واحدة بالأخرى ضمن تخطيط مسبق ومتين لا تُفشله هجمات شارون وعززوا بذلك كفاحية الشعب وصموده في حرب القاتل والمقتول؟ هل ستسقط حكومة شارون من تتالي الهجمات القاتلة، أم يتدخل العالم لفرض هدنة مدعمة بمراقبين دوليين، أم تهزول إسرائيل من الضفة كما فعلت من الجنوب؟ هذه التساؤلات وغيرها لا يوجد من يتكهن بحدوثها من عدمه أو بالإجابات الافتراضية عليها، لكن الثابت أن كل شيء وارد في الظروف الحالية، وتحدث كل يوم مفاجآت.

الوضع الحالي في فلسطين هو حرب فعلية تدور رحاها يومياً، لكنها غير معلنة رسمياً، أطرافها الحكومة والمؤسسات الإسرائيلية بكل ما لديها من أسلحة وإعلام ودبلوماسية، وعلى الطرف الآخر الشعب الفلسطيني عموماً وحركات المقاومة الإسلامية وفتات من تنظيم فتح. أما السلطة الفلسطينية فهي تعد الضربات من إسرائيل ولا تستطيع ردها أو حتى الوقاية منها، وترفض الاستسلام للطلبات الشارونية، وبالتالي تفقد السلطة أهميتها البوليسية لإسرائيل، ولا يستفيد منها الشعب الفلسطيني في الحرب المفروضة عليه، تماماً كما لم يستفد منها في عملية السلام قبل ذلك. الحرب قائمة إذًا، لأن شارون يرفض كل مبادرات

السلام ويصعد جهاراً ونهاراً القتل والضرر الذي يصيب حركات المقاومة المذكورة والجماهير الفلسطينية دون تمييز وبشكل متصاعد، وتبدو إسرائيل في مخالفتها لقوانين الدول وأعرافها وكأنها تشد أواصر التلاحم بين الشارع الفلسطيني والمقاومة الإسلامية تمهيداً للقضاء على تلك المقاومة وترك الشارع حائراً مستعداً لتقبل الاستسلام، أو هكذا تظن وتخطط بأساليب علم النفس.

هذه الحرب ستجر معها الخسائر، وسيقتصر فيها الطرف الأقوى على الصمود المنظم وصاحب الخطة والمنهج، وليس بالضرورة الطرف الأقوى عسكرياً. قوة إسرائيل يضعفها الجهل بأحوال المنطقة ونفسية شعبها، كما أن إسرائيل ممزقة القناعات الدينية والدينية وما زالت غير مصدقة أن العرب سيقبلون التنازل لها عما تنازلوا عنه، كما أنها أعجز عن أخذ توقيع الاستسلام الرسمي من العرب على غرار الاستسلام اليهودي للنازية، أو الاستسلام النازي للحلفاء، أو الياباني لجنرالات الولايات المتحدة. على الطرف الآخر فإن دفة القيادة العربية في هذا الصراع لا تسير على هدى أو برامج محددة تساهم في تعجيل الحسم وفرض الحل سواء الحربي أو السلمي.. ولا فرق هنا بين القيادة الفلسطينية أو العربية.

ضمن هذه الرؤية فالمعارك سوف تستمر في هذه الحرب بأشكال متعددة حتى يتعب أحد الطرفين من تحمل النتائج ويستسلم لمقتضيات الأمر الواقع الراهنة، وهي بالنسبة إلى إسرائيل أن تنسحب من الأراضي المحتلة قبل أربع وثلاثين سنة وتحتفظ ببقية فلسطين ضمن أفضل شروط أمنية يمكنها الحصول عليها، وأن تختار بعد ذلك بين الانعزال عن الجيران في سلام أو الانخراط معهم في ما هم فيه. وبالنسبة إلى الفلسطينيين فإن الاستسلام لمقتضيات الأمر الواقع هو قبول مقترحات الحل للحكومة الإسرائيلية القائمة والتي بالنتيجة تعني تشريع الاحتلال دون تحمله لأي نتائج أو مسؤوليات عن ممارساته السياسية والاقتصادية. ومن الواضح وحسب ميزان القوى إن أيّاً من الطرفين لن يستسلم والحرب ستطول. إسرائيل تعتقد أنها بالدعم الأميركي وبالسكوت الدولي وحيرة القيادة الفلسطينية، سوف تصل إلى استسلام فلسطيني على غرار الاستسلامات في أوروبا، بينما الشعب الفلسطيني سيواصل الدفاع والحرب لأنه لا يملك خيارات أخرى، فقد جرب الاحتلال على كل الصعد، ولم

يأخذ منه نتائج اقتصادية أو علمية أو إنسانية، ناهيك من الأمانى الوطنية، بل كل شيء زاد خراباً في عهد الاحتلال. علينا هنا ألا نغفل عن الفرق الواسع في الخسائر البشرية والمادية والحياتية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتحسب بأن هذه الحال ستشجع إسرائيل على الاستمرار في غيرها.

لقد فرضت معضلة الاحتلال على الشعب الفلسطيني تراكمات سلبية إضافية أطالت من عمر الاحتلال. فمثلاً بسبب الاحتلال وضرورة مقاومته ارتفعت شعارات ونمت ممارسات تمنع النقد الذاتي وتحد بالتالي من التصحيح الفوري والدائم في المسار، وهذا ما زرع وحصد كل أنواع السلبات. لا تغيير أو تجديد إطلاقاً في القيادة أو الجهاز والفكر العسكري أو البعثات والممارسات الدبلوماسية. وعن البرلمان الفلسطيني التشريعي والأجهزة التنفيذية فحدث بلا حرج، كانت الصعوبات السياسية والدبلوماسية والإعلامية التي تواجه القضية الفلسطينية مفهومة في السابق، أي حين كانت إسرائيل تطرح نفسها كدولة صغيرة ضعيفة بين دول عربية متحدة في العداء لإسرائيل وتصرح يومياً أنها ترفض السلام والقرارات الدولية. أما الآن، فإن العرب مشتتون سياسياً ولا يريدون الحرب ويعربون عن استعدادهم للسلام ويتسابق بعضهم في إقامة العلاقات مع إسرائيل، كما أن الفلسطينيين أعلنوا الاستعداد للسلام وقدموا الكثير من التنازلات، ورغم كل هذه المتغيرات فإن القيادة الفلسطينية عاجزة عن الإنجاز الإعلامي أو الدبلوماسي ولا تستطيع دفع أوروبا مثلاً حتى إلى رفض استيراد منتجات المستوطنات رغم أن أوروبا تعترف بعدم شرعية الاستيطان!. ولم تنجح القيادة أو الدبلوماسية الفلسطينية في إقناع أي دولة أوروبية أن تشرط في تعاملها الاقتصادي أو السياسي على إسرائيل احترام القانون الدولي أو اتفاقية جنيف لحقوق الإنسان، رغم توقيع دول أوروبا على تلك المعاهدات ورؤيتها مخالفة لإسرائيل لها ورغم كثرة الزيارات وكثافة العلاقات الفلسطينية الأوروبية التي تنتهي بمجاملات وحفنة من الأموال لدعم الرواتب.

هناك طرق عديدة لم تسلكها القيادة الفلسطينية في تعاملها مع إسرائيل وأوروبا وأميركا كعمول أساسي لإسرائيل وللاحتلال، مثل الطرق القانونية والتقاضي الدولي والإقليمي عن

مسؤولية الأطراف في قيام البلاء واستمراره.. والسلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير هي المخولة الوحيدة بمثل تلك الإجراءات كونها الممثل الوحيد الذي قبض التمثيل ونام، بل لا يتوانى في قتل الإبداع، وجر الأوضاع للخلف بفرض عقليات وممارسات فشلت في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات والتسعينيات.. صراخ بشعارات حربية مع فشل ميداني عسكري منذ أيام جنوب لبنان، فشل في تطوير أدوات أو أساليب قتالية أو استثمار المتوافر منها، وانعدام لأي تخطيط مستقبلي من أي نوع ضد العدو سواء تخطيطاً عملياً أو معلوماتياً.. مثلاً: في هذه الأيام يتخوف ضباط إسرائيل من دخول أوروبا حتى لا يُعتقلوا ويحاكموا على جرائم حرب، وأغلب الظن أنه لا توجد قائمة فلسطينية بأسماء إسرائيليين خالفوا قوانين حقوق الإنسان أو مارسوا التعذيب أو قاموا بالمجازر!.

المبادرات الفلسطينية في الساحة الآن هي، جلب مراقبين دوليين، وعقد قمة عربية!. المراقبون إن حضروا سيثبتون الوضع القائم (!)، وربما يؤدي وجودهم إلى الهدوء، لكن ماذا بعد؟، الهدوء هو منع أعمال المقاومة أيضاً وبالتالي اعتقال من يفكر في تنفيذها. وبعد الهدوء سيأتي دور العودة إلى المفاوضات، أي التفاوض على مشروع شارون للحل النهائي الذي لا نهاية له زمنياً، إذ يريد عشرين سنة اختباراً للفلسطينيين على أربعين في المئة من الضفة وبدون القدس ومع استمرار الاستيطان، لماذا نريد إذاً، المراقبين والهدوء وهذه المفاوضات؟.

القمة العربية التي يبذل الرئيس الفلسطيني جهوداً من أجل انعقادها، هل ستفعل أفضل من غيرها؟ من الواضح أن الدعم العربي ينحصر في الإعلام وتأييد الشارع وبعض مظاهر التعاطف والكثير نسبياً من الأموال. هل للفلسطينيين توقع أكثر من ذلك؟ معظم الدول العربية لديها مشكلات مع الجيران منذ عقود ولم ينجح إلا قلة منها للآن في حل الخلاف سلمياً، والبقية عاجزة عن حسم الخلافات سلمياً أو حرباً، فكيف لها بعمل شيء في الصراع مع إسرائيل؟ الدول العربية غير النفطية معتمدة على الدعم الأميركي السياسي والمالي، أو هي تسعى ومحتاجة إليه.. الدول النفطية تمر بمرحلة نمو وبناء تحتاج فيها إلى استمرار بيع النفط بأكبر كميات وأفضل أسعار، كما أن مداخيل النفط تفيد بقية العرب وفي

مقدمتهم الشعب الفلسطيني، إذا لا يفيدنا هنا تكرار شعارات وأوهام الضغط الاقتصادي على واشنطن والغرب، الأفضل الاستعمال الرشيد للأساليب الأخرى الأفعال والتي لم نلجأ إليها بعد..

تعديل مسار الانتفاضة إلى مسيرات شعبية سلمية شاملة باتجاه القرى والمدن المحتلة، تفعيل العامل القانوني ضد الدول الأوروبية والولايات المتحدة والأمم المتحدة، تنشيط البعثات الدبلوماسية لأفعال مميزة مع الإعلام والهيئات في أوروبا لإحداث أدوات ضغط على إسرائيل، ديمقراطية الإدارة والحياة الفلسطينية. والعبء الأول والأخير سيبقى على الشعب الفلسطيني.

٢٠٠١-٨-٩

عملية البيتزا... طلب أميركي!

قد يبدو من المستهجن القول إنّ الإدارة الأميركية تحبذ تصعيد العنف هذه الأيام حتى وإن كان هذا التحييد يهدف للإسراع في التوصل إلى حلول سلمية. واقع الحال أن غالبية الأمة العربية وعلى كل المستويات تعتقد أن إدارة الرئيس بوش تقف مع شارون في حربه الهمجية ضد الشعب الفلسطيني، وبهذا الاعتقاد الرسمي والجماهيري السائد نصل كعرب إلى القول إن أميركا تحبذ تصعيد العنف لإجبار الشعب الفلسطيني على قبول الحل الإسرائيلي، لكن هل يمكن الاستنتاج من تصرفات الإدارة أنها تحبذ أيضاً عمليات المقاومة الفلسطينية ومنها عملية القدس في مطعم البيتزا؟ قد يوافق البعض من الإسرائيليين وأقل منهم من العرب على ذلك، لكن التفحص السريع قد يُرشد إلى استنتاج يخالف قناعة الأغلبية الأميركية والعربية والإسرائيلية.

مبدئياً هناك تشابه في أسلوب الشجب الأميركي لعمليات العنف من الطرفين، رغم صبغ الشجب الأميركي بمسحة إنسانية في حالة الخسارة الإسرائيلية. والأهم هو الاستنتاج الدائم في نهاية أي شجب بضرورة العودة إلى المفاوضات بين الطرفين، والتأكيد أن هذه العملية أظهرت الحاجة إلى السلام.. إلخ. من يتأمل ويراجع موقف إدارة الرئيس بوش من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، سيرى أنّ الإدارة تريد تراضياً مسبقاً من الطرفين على أي أمر، سواء كان رقابة دولية أو عودة إلى المفاوضات أياً كانت، وترفض الإدارة الضغط على أي طرف للحضور إلى طاولة مفاوضات (بما فيه رفضها الضغط على الفلسطينيين)، كما ترفض تقديم حلول وسط. قد يكون السبب في ذلك نابعاً من تجربة الإدارة السابقة وعدم رغبة طاقم الرئيس الحالي في خوض غمار الفشل المبرمج، أو الوصول إلى حالة فرض السلام الأميركي وبالتالي تحمل الأعباء لقرون مقبلة عن نتائج ذلك السلام المفروض. لب

التفكير لهذه الإدارة هو ترك الطرفين يحطمان بعضهما بعضاً، أو يحطم أحدهما الآخر، فإما أن يأتيا معاً منهكين إلى طاولة المفاوضات، وإما يصل أحدهما محطماً إلى الطاولة نفسها ليوافق كل منهما وبسرعة على الحلول السلمية الرخيصة الكلفة لواشنطن وبدون أي مسؤولية سلبية مستقبلية على مصالحتها. وهذا معناه القبول الأميركي الضمني بالعنف كأداة لتسريع السلام، فهل هذا معقول ومحتمل؟

لقد كانت حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ثلاثة وسبعين سيناريوياً مشابهاً، آنذاك كانت الإدارة غير متحكمة في الكونغرس، وغير قادرة على إجبار إسرائيل على تطبيق القرارات الدولية، وكان العرب يرفضون التنازل أكثر من الاعتراف بإسرائيل، فأوعز للعرب بحرب خاطفة لتحريك الحل. اليوم نجد أن إدارة بوش لا تملك قرار الكونغرس ولا قدرة الضغط الاقتصادي على إسرائيل، كما أن الرئيس - حتى لو أراد - لا يمكنه وليس من مصلحته التعارك مع الكونغرس واللوبي بتشعباته من أجل عيون العرب.. الأفضل لبوش تقمص دور المصلح حين يأتيه العرب واليهود - بمن فيهم اللوبي - طالبين إشرافه على السلام بعد الأهوال التي لاقوها في حربهم. وحتى لا تفلت الأمور فقد حددت الإدارة الأميركية لشارون خطوطاً حمراء في حربه بعدم القضاء على السلطة، وتطلب من السلطة الفلسطينية عمل اللازم لتجنيد المدنيين الإسرائيليين الخسائر، ومن لا يصدق فعليه أن يراجع التصريحات والنقد الأميركي بعد كل عملية فلسطينية ضد المستوطنات أو الجيش، وأخرى ضد مدنيين يقتل فيها الأطفال في مدن إسرائيلية داخل حدود ثمانية وأربعين. ضمن هذا السياق جاء رد شارون السياسي على عملية البيتزا ضد المؤسسات في القدس ليؤلم الفلسطينيين دون أن يقتلهم ودون إثارة الإدارة والعالم، وحتى لا يبرر عملية انتحارية انتقامية جديدة تضعفه في إسرائيل.

إذا صدق التحليل بأن إدارة الرئيس بوش لن تضغط وستنتظر استسلام الطرفين للتفاوض من جراء الخسائر، فنحن ولأسباب أخرى عديدة بحاجة إلى تدعيم عوامل الصمود والفعل، وأيضاً توضيح الحل السياسي المقبول تمهيداً للنجاح في حرب الإعلام على الجبهات العالمية وداخل إسرائيل. مطالب العرب المتتالية لواشنطن بالضغط على

إسرائيل سوف تُفهم بشكل أفضل إذا اقترنت بالطلب لتنفيذ الحل المتفق عليه عربياً والموافق عليه رسمياً في السابق من الإدارات الأميركية، وليس الركض خلف كل بيان لزعماء العالم الغربي أو لجنة ميتشل أو غيرها من الهلاميات والملهيات التي لا يلم بها الرأي العام ولا سكان إسرائيل. للعرب أن يطالبوا واشنطن بوقف الهمجية الإسرائيلية التي تنفذ بدعم أميركي ويطالبوا بتطبيق القرارات الدولية كلها منذ بداية أزمة فلسطين عبر الأمم المتحدة، وأن يقرنوا أي تغيير في العلاقات العربية الأميركية بتنفيذ تلك القرارات.

ربما الأهم من ذلك هو ما يجب فعله فلسطينياً على هذا الصعيد وهو تكرار الحديث للإسرائيليين إثر كل عملية منهم أو عليهم بوجود خيار السلام العادل، والأفضل طبعاً بلورة مشروع سلام فلسطيني على خلفية القرارات الدولية يقال ويكرر في كل المناسبات للإسرائيليين وخصوصاً بعد العمليات العسكرية والانتحارية. كل طرف في هذا الصراع يعتقد أن الطرف الآخر يعرف نياته ويعمل على تدميره، وقد يصدق ذلك في حالة بعض القيادات السياسية لدى الطرفين، لكن الجمهور الواسع لا يلم حتماً بحقيقة الأمور كاملة، والجمهور الإسرائيلي مهم جداً في هذا الصراع كونه سريع التقلبات ولديه القدرة على تغيير القيادة والسياسة. إذا ظن الإسرائيلي أن خياره كما يقول له شارون وجوقته، هو القتال أو الارتقاء في البحر، فإنه سيقاقل ويتحمل ويتصلب ويقبل بالهمجية ويشارك فيها. أما إذا اقتنع بوجود خيار للسلام فإنه سيقارن بين خسائر وويلات الحرب التي تحل به وبين قبول الحل السلمي المطروح، وأنداك تعطي العمليات الانتحارية ثمارها وتأخذ المقاومة الفلسطينية اندفاعها للسلام، وهذا بالطبع يحتاج إلى برنامج ومشروع حل فلسطيني متفق عليه من الأطراف الفلسطينية ويشمل ديمومة المقاومة، ويتردد على أسماع الجميع يومياً، وقد تفيد هنا مراجعة لحالة الشارع الإسرائيلي هذه الأيام.

لقد نجح باراك في إيهام العالم وإسرائيل وجزء من العرب أنه قدم للرئيس عرفات في كامب ديفيد عرضاً لا يمكن رفضه، ولسنا هنا في مجال نقاش ذلك ولكن الشارع الإسرائيلي صدق الكلام، وللحقيقة كان ما أشيع عن العرض بمثابة ثورة للإسرائيليين على موقفهم الأسبق، ومن صدق حقيقة العرض كما تكرر يومياً في الإعلام الإسرائيلي

والعالمي، استغرب جداً الموقف الفلسطيني الرفض، وهنا قفز شارون إلى الساحة مؤكداً أن الفلسطينيين والعرب يريدون رمي اليهود في البحر ولن يفهموا السلام إلا بعد الضرب ولن يقبلوا بالأمر الواقع إلا بعد خسارتهم لما يملكونه اليوم.. أضف إلى ذلك أن القيادة الفلسطينية لم تطرح حقائق ما دار في الكامب ولم تشرح مشروعها للحل ليفهم الجميع أين الفرق، فسهل على شارون النجاح في الانتخابات بعد أن حرك روح الانتقام والعقاب لدى الإسرائيليين. وما زال شارون يلعب على الوتر نفسه برفض السلطة للسلام وأنه يريد أسبوعاً من الهدوء ليعود إلى مفاوضات وتنازلات إسرائيلية مؤلمة (لا يفندھا طبعاً) بينما الرئيس عرفات يخطط مع حماس على تنفيذ العمليات، كما يقول شارون يوماً.

الشارع الإسرائيلي حسب دراسات إسرائيلية وأميركية وغربية أخرى، يعتقد أن العرب لا يريدون السلام وإنما رمية في البحر، والشبان بالطبع يترددون بين الهجرة من البلاد أو الانتماء إلى الجيش مبكراً وضمن الوحدات الخاصة. الانتفاضة في عيون اليهود تعني رفضاً فلسطينياً مدعماً عربياً لحقهم في دولة شرق أوسطية أيّاً كان حجمها، وهم على قناعة أن الأمر بمثابة حرب بين طرفين مسلحين متساويين في قدرات القتل. كانت حركة السلام الآن قادرة على التظاهر بمئات ألوف الإسرائيليين سابقاً، وبعد الكامب بالكاد يجمعون عشرة آلاف في تل أبيب، بينما لا يشارك منهم سوى عشرات في التظاهر على احتلال بيت الشرق في القدس، والسبب الرئيسي أن قصة الكامب والعرض الذي رفض من عرفات مرت عليهم بعد تكرارها من باراك، ولا يرون طروحات فلسطينية للحل. ذلك الحال يدفع إلى تقبل الحرب والقتل والتغاضي عن اختلال الميزان بين الطرفين؛ فالإسرائيلي يستطيع إقناع نفسه أنه يريد السلام والعرب يرفضونه.

من غريب الأرقام التشابه لدى الطرفين في قبول العنف، ففي إسرائيل هذه الأيام يؤيد سبعون بالمئة سياسة شارون في الاغتيالات المرفوضة عالمياً، وستة وسبعون بالمئة من الفلسطينيين يؤيدون العمليات الانتحارية للانتقام من عمليات الاغتيال والقمع الإسرائيلي. في إسرائيل يسود الاعتقاد أن الفلسطينيين لديهم قوات وجيش ولكنهم يفضلون عمليات الإرهاب والقتل للمدنيين داخل إسرائيل لأنهم يريدون طرد الجميع ويحاول الإسرائيليون

إقناع العالم بذلك أيضاً. وفي فلسطين يجمعون على أن إسرائيل لا تريد السلام وإنما طردهم من البلاد، وهناك إجماع أن العمل الانتحاري في الداخل مفروض عليهم إذ لا توجد لديهم أسلحة أخرى تؤثر في إسرائيل غير ذلك. وهناك قلة نادرة فلسطينياً مستعدة للتمييز بين الإسرائيليين.. لهذا كله من الضروري طرح خطة سلام فلسطينية متفق عليها ويشار إليها بعد كل عملية إرهابية إسرائيلية أو انتقامية فلسطينية، فذلك سيفيد أميركياً وعالمياً وداخل إسرائيل ضد شارون ولمصلحة الحل العادل، وسيرفع من أخلاقيات المقاومة ضاربة أو مضروبة.

٢٠٠١-٨-١٦

العرب في عيون الغرب

على طريق البحث عن حلول لقضية الصراع العربي الإسرائيلي وإزالة الغبن والظلم عن الفلسطينيين، ينصب الكثير من الجهد العربي في خانة إقناع الغرب بالضغط على إسرائيل للسير في عملية السلام... فماذا يعني ذلك؟ هل هو عجز عربي عن استعادة الحق المسلوب، أم حجم كبير من الصداقة العربية الغربية تسمح بذلك الطلب، أم اتكالية عربية على الغير لحل المشكلات، أم هو إقرار عربي بأن الغرب هو أبو وأم إسرائيل القادر على ردعها؟ أسئلة كثيرة تجر غيرها من الأسئلة، ولهذا قد يفيد التمحيص في العلاقة العربية الغربية (بإيجاز شديد) عبر التاريخ حتى نصل إلى فرضيات حول رؤية الغرب للعرب، الأمر الذي قد يساعدنا على استكشاف الإجابات ووضع بعض الصيغ العملية لتصحيح المسار وتحسينه عبر آليات العصر الحديث، خصوصاً أن القرار السياسي الغربي بالضغط على إسرائيل من عدمه أو تحديد حجم الضغط يرتبط مباشرة هذه الأيام بموقف الرأي العام المتغذي أساساً من محطات التلفزيون والإعلام المتعدد.

كان التلاقح السلبي والإيجابي بين الشرق والغرب قد بدأ منذ عشرات القرون وتشكلت رؤية شعوب كل طرف للطرف الآخر ضمن عوامل الاتصال البطيئة والقائمة على المشاهدة والنقل المبالغ فيه خلال عصور أبعدها ما تكون عن عالم اليوم عملياً، ولكنه، ويا للغرابة، اعتمد كما الآن على الأحكام المسبقة. من الصعب أن تحدد بداية للرواية التاريخية، فإذا قلنا إن العلاقة بدأت جلية منذ احتلال الرومان لكل محيط البحر المتوسط وذلك قبل قرون من ميلاد المسيح، فكيف نقيم تلك العملية؟ من واقع بدايتها كاحتلال عسكري، أو تسلّم بعض السوريين لمنصب الإمبراطور مراراً لكل الإمبراطورية، أو عبر ما شيدته ولانزال

نراه، أو ما هدمته من ممالك مثل تدمر وقبلها البتراء؟ بالطبع يمكن أيضاً أن تكون البداية قبل الرومان بحقيقة الانتشار الفينيقي في شواطئ البحر الأبيض الشرقية وإقامتهم لمدن مثل قرطاج في تونس وقرطاجنة في إسبانيا اليوم وغيرها من المحطات التجارية والأمنية على الضفاف الشمالية للمتوسط. عموماً نوجز بالقول: إن الإسكندر المقدوني أسس لإمبراطورية غربية توغلت في الشرق منذ ما قبل المسيحية، وأن الدولة البيزنطية ورثت لاحقاً هذه الإمبراطورية وما تلاها بعد ظهور الديانة المسيحية. وبظهور الإسلام ارتدت الدولة البيزنطية عن شرق وجنوب حوض البحر المتوسط وتمركزت في القسطنطينية وجاورتها الإمبراطورية الكارولنجية في وسط وشمال أوروبا... هنا تجدد الصراع ليصيب كل مواطن لدى الطرفين مع فارق أن الشرق هو المتقدم تحت لواء الإسلام بقيادة العرب هذه المرة ضد الغرب، وتدهورت الرؤية الغربية للعرب والمسلمين إثر محاصرة القسطنطينية مراراً، وبعد فتح الأندلس وغزو مناطق فرنسية تصل إلى أطراف باريس. في هذا الخضم اعترف الغرب للعرب في الأندلس بالتفوق العلمي والحضاري ونقلوا عنهم لاحقاً الكثير دون التوصل إلى حالة من الدمج على مستوى القارة، إذ بقيت الأضغان تزكيتها النظرة السلبية وأفعال الكنيسة التي كانت قاسية حتى على أهل العلم والمعرفة والرأي في الصف المسيحي ذاته... ومنذ بداية القرن الحادي عشر عادت الحروب الشاملة بهجمات صليبية تزكيتها الدعاية الدينية لتحتل وتدمر في الشرق بشكل همجي تناسب مع حجم الدعاية السلبية المضادة التي كانت تغذي تلك الحملات التي شملت الأندلس أيضاً واستمرت بين نصر وهزيمة حتى نهاية القرن الخامس عشر أو بالأحرى الفترة التي شهدت سقوط بقية الأندلس في غرناطة، وسقوط القسطنطينية أمام جيوش العثمانيين بقيادة محمد الفاتح وتسميتها اسطنبول وتحويل كنيستها إلى جامع تقليداً لما فعلته الكنيسة الكاثوليكية في الأندلس عندما كانت تفتح أي مدينة هناك طوال فترة الصراع. من هزيمة الأندلس للعرب وهزيمة القسطنطينية للغرب استعرت النظرة السلبية بشكل لا سابق له، وفي السنوات الطويلة اللاحقة توسع العثمانيون

في أوروبا وتحديداً في البلقان ووصلوا إلى أسوار فيينا عاصمة النمسا الحالية، وكان العثمانيون قد تولوا قيادة وإدارة معظم بلاد المسلمين، ولم يمر زمن طويل حتى تجددت الغزوات الغربية للشرق والتي انتهت إلى المرحلة الحديثة المعروفة بالحقبة الاستعمارية التي ولدت من بطن التخلف والتردي الذي أصاب الشرق في أواخر العهد العثماني والتقدم العلمي والصناعي الهائل الذي توصل إليه الغرب واتخذته سلاحاً لاستعمار قائم على روح عنصرية وبغض ويختلف تماماً حتى عن أسلوب ومبادئ الإسكندر الأكبر والرومان الذين اختلطوا بالسكان وعمروا في الشرق. التقدم الصناعي السريع في الغرب لم يصب بسلبياته الشرق والغرب فقط وإنما أثار النزعة القومية ثم العنصرية بين قوميات الغرب التي اقتتلت في حربين عالميتين خلصت الثانية العرب عملياً من الاستعمار. الملاحظة المهمة هنا أن الغرب شعر بعد الحرب العالمية الثانية بأهمية زرع إسفين في المنطقة العربية قبل زوال الغرب منها فساعد إن لم نقل أسس قيام إسرائيل، وحافظ على مدها بالعلوم والدعم حتى الآن ما جعل العرب، ربما، يظنون أن الغرب هو صاحب الكلمة في القرار الإسرائيلي. الملاحظة الثانية أن علاقة الغرب بيهوده على مدار القرون كانت سيئة جداً بينما العلاقة اليهودية الإسلامية كانت جيدة معاشاً، وقد يكون الغرب قد فكر بإصابة عدة عصافير بحجر واحد من إقامة دولة إسرائيل... التخلص من اليهود في أوروبا، وخلق إسفين وسط العرب، وإضعاف العرب وإجبارهم على طلب الدعم الغربي في صراعهم مع إسرائيل المدعومة غربياً والمستقلة ظاهرياً، وغير ذلك من العصافير التجارية والاقتصادية وكسر الشوكة الدينية والقومية. بالعودة إلى لب موضوعنا سنجد أن الأحكام المتنوعة المسبقة التي تغذت في القرون الطويلة قبل المسيحية والإسلام قد تحولت بسرعة إلى نظرة سلبية في مجملها ومتبادلة لقرون طويلة وصولاً إلى الحقبة الاستعمارية وإقامة إسرائيل التي صاحبها تحرر اليهود من الضغوط وتحولهم إلى قوة فاعلة مالياً وسياسياً في الغرب وتحديداً في الولايات المتحدة. تمكن الصهاينة من القرار السياسي عبر إتقان فنون العصر من سياسة ودعاية

واققتصاد ونظام وتخطيط طويل المدى، وصبوا كل قوتهم وخبرتهم لخدمة إسرائيل دون نقاش وبالتالي إضعاف الموقف العربي في العالم الغربي بكل السبل السريعة والمتأنية وكلها تعيد النظرة الغربية السلبية القديمة عن العرب مستغلة التاريخ بشكل معين وناقص، وأيضاً السلبات اليومية في عالم اليوم. لو نظرت الجامعة العربية مع غيرها من المعنيين بالأمر إلى إنسان اليوم في الغرب ستجد أن التلفزيون يشكل الجزء الرئيسي كمصدر لمعلومات الغربي الذي يعود إلى البيت منهكاً، فإذا سمع الأخبار سيغذى دماغه بالتعابير والرؤى الصهيونية التي ترسم العربي بصورة مصاص الدماء اقتصادياً منافق سياسياً إرهابي عسكرياً متطرف دينياً، بينما اليهودي الطيب وذكريات المحرقة تتكرر، وغير ذلك على صعيد الخبر اليومي في كل محطات الغرب... أما إذا ابتعد المواطن الغربي عن الأخبار إلى فيلم ترفيهي سيجد على الغالب فيلماً فيه إنسان عربي أو مسلم سلبي حتى لو لم يكن الفيلم ذا علاقة بالعرب فهناك واحد عربي في الكومبارس سيعمل مخالفة ما. الواقع إنه لا تمر ليلة في أي دولة غربية دون عرض فيلم سلبي عن العرب مباشرة، وجل الذين ينتجون هذه الأفلام هم مؤسسات يهودية أميركية يبيعون منتجاتهم رخيصة السعر لتسهيل عرضها وتكراره على العالم الغربي وترسيخ الرؤية السلبية عن العرب وبالتالي ضمان التأييد والتفهم في الشارع الغربي للموقف الإسرائيلي مهما كان ووقتما حدث... وهذا هو جوهر التخطيط الصهيوني بعيد المدى. لذلك علينا مطالبة الجامعة العربية بعمل محدد ومركز يخدم الأمة حالياً ومستقبلياً عبر عشرات الأبواب، ويعود على الجامعة بأموال وأمجاد في فترة زمنية قصيرة... الجامعة هي بيت العرب وممثلهم الرسمي والشرعي ويمكنها قانونياً التصدي للمحطات التلفزيونية ودور السينما التي تبث الأفلام المضادة للعرب والإسلام وتطالب بوقفها وبتعويضات مالية ومعنوية لإزالة الآثار المتركمة كون تلك الأفلام تحرض على العنصرية وتخالف القوانين الدولية والمحلية للدول المعنية، وبالطبع مقاضاة المنتجين لتلك الأفلام وملاحقتهم في كل عوائدها... ذلك العمل غير المكلف مالياً للجامعة العربية سينجح بسرعة في سحب

الأفلام السيئة من السوق وسيخيف المحطات من عرضها، وسيمنع المنتجين مستقبلاً من التصدي غير الموضوعي لقضايا تخص العرب والإسلام... إننا هنا لا نقدم مخترعاً جديداً، فاليهود قد فعلوا الشيء ذاته بالقوانين ذاتها في البلدان نفسها ولم يعد هناك أي فيلم يتعرض لليهود بسلبية. لو نجحت الجامعة في ذلك ستكون قد خدمت الأمة فوراً ومهدت للمستقبل وساعدت على قيام التفاهم الغربي العربي وسحب البساط من تحت أقدام العنصرية الصهيونية... وإذا لم تفعل الجامعة هذه المهمة الأبسط من برامجها المعلنة والأكثر تأثيراً، فالمواطن العربي سيكون بحاجة إلى تبرير مقنع لذلك القنوط.

٢٠٠١-٩-٦

إدارة سيئة لقضية عادلة

الحرب هي مجموعة معارك متنوعة الأشكال ومتعددة الأماكن، والحرب طبعاً، وكما قال كلاوزفيتز، هي استكمال للسياسة ولكن بأساليب العنف والقوة، والحصيلة النهائية لنتيجة المعارك هي التي تحدد نسبة تحقيق الهدف... لكن هناك بالطبع أنواع متعددة للحروب وبعضها يخرج عن دائرة التعريف الكلاسيكي، كما أنه متغير على الدوام ولا يخضع لقواعد تعامل مقولبة، بل إن بعض الحروب يطول حسمها نتيجة لمعاناة مديريها من تقمص القولية، والصراع العربي - الإسرائيلي هو حتماً إحدى الحروب المتمردة على القواعد والقوالب والتعريفات الكلاسيكية. هذا الاستثناء لا يعني مطلقاً تحرر الصراع العربي - الإسرائيلي من قواعد إدارة الحرب؛ فكل حرب بحاجة إلى تحديد الهدف والتعريف به، وإلى تقييم متواصل للأدوات المستخدمة في المعارك، ثم مراجعة لطرق وسبل كل معركة سواء كانت حربية أم سياسية.. سلمية أو دبلوماسية وإعلامية. النظرة الأولى لهذه القواعد الإدارية تفترض عن حق أنه إذا كانت الأدوات المستخدمة في المعارك (بأنواعها) هي أدوات ضعيفة بالمقارنة مع أدوات الخصم، فأمامك خياران: الأول أن تقلل من هدفك بما يتناسب مع تأثير أدواتك، والخيار الثاني أن تحافظ على هدفك الأقصى وتحسن أدواتك. إذا صعب تحسين الأدوات المتنوعة وأصررت على هدفك فسيكون عليك تغيير النهج والطريق واختيار سبل جديدة... أما الاستمرار في النهج نفسه لعقود فهو منطحة وعناد قد يريح النفس العصبية مؤقتاً، ولكنه يكثف التنازلات ويسهل فرض الأمر الواقع ويفتح الباب لمزيد من التدهور في المدى المتوسط. ليس سراً أن القيادة الوطنية الفلسطينية قللت كثيراً وبشكل متواصل من أهداف النضال الفلسطيني ونزلت بها عن مستوى القرارات الدولية (قرار التقسيم تحديداً)

ولكن ذلك لم يغر الخضم بقبول الصفقة وإنما طالب دوماً بالمزيد من التنازلات، ذلك لأن أهداف إسرائيل المعلنة تتطلب تنازلات إضافية، وأيضاً لأن أهداف الصهيونية أوسع من المجال الجغرافي الفلسطيني، هذا مع الإشارة إلى تقييم إسرائيلي ذاتي بأنها متفوقة بمسافة بعيدة في أدوات وإدارة الحرب ولديها حماية أمنية من القوة الأولى في العالم، كما أنها تستفيد كثيراً من سوء إدارة العرب للصراع ومن تكلس الأساليب القيادية الفلسطينية.

الهدف الفلسطيني التراجعي غير ثابت، وهذا يشجع الخضم على طلب المزيد ويحد من همة الشعب الفلسطيني ويربك صف الأصدقاء وينسف التأثير في الصف الإسرائيلي. كان هدف المقاومة اللبنانية في الجنوب غير قابل للتأويل: لا تفاوض وإصرار على انسحاب إسرائيلي تام، وأساليب مقاومة متجددة ومؤثرة... وعندما بلغ عدد القتلى من الجنود ألف إسرائيلي أصبح الانسحاب من الجنوب وعداً انتخابياً في السياسة الإسرائيلية. الشعب الفلسطيني بحاجة إلى طرح سلامي سياسي واضح يلتف حوله الجميع دون خوف من التراجعات، أي وضع آليات تمنع التراجع عن الهدف، ومهما كان الهدف المتفق عليه سيجد الشارع الإسرائيلي فيه إيجابيات عن استمرار الصراع... هذا الشيء للأسف غير متوافر، فالتراجعات المتتالية هزت ثقة الشارع الفلسطيني وقواه في القيادة، وشجعت الشارع الإسرائيلي على توقع المزيد من التراجع كلما تزايد ضغط القوة والبطش. في الواقع إن مطب التفاوض على هدف غير محدد سلفاً لا سياسي ولا جغرافي هو لب أزمة الإدارة الفلسطينية والعربية للصراع وهو الذي خلق الحاجز بين العرب وبقية العالم الذي أصبح ينتظر نتيجة التفاوض السلمي ويرفض التدخل للضغط في سبيل الحل. وللاختصار والتوصل إلى نتيجة يمكن هنا القول: إن أفضل الفرص أمام العرب والشعب الفلسطيني ليس إنقاذ المفاوضات الحالية والعودة إلى أوسلو وشرم الشيخ وميتشل والكامب، وإنما الاتفاق على واحد من خيارين، أو حتى طرح الهدفين أمام إسرائيل لتختار؛ الأول هو حل قرار التقسيم الدولي الجاهز بكل التفاصيل والذي يقدم الحلول لكل المشكلات القديمة أو القائمة الآن والأخرى المحتملة مستقبلياً، والخيار الثاني هو حل وطن واحد للجميع

وبالتساوي في الحقوق والواجبات وتحت سيادة القانون ومع ضمان حقوق الأفراد، أي الحل الذي أنهى العنصرية في جنوب أفريقيا... كل من الخيارين يسهل فهمه عالمياً وإسرائيلياً ويستحق التضحية وسيلتف حوله كل العرب ويريحنا من مآسي التفاوض... أما الحلول (التخمينية) المطروحة الآن وعندما تولد من بطن المفاوضات العقيمة فإنها حتماً لن تعيد الحقوق ولن تحقق التساوي ولن تمهد للتعايش ولن يبصرها السلام أبداً.

بعد أن يتحدد الهدف ويعلن للجميع ويمنع التفاوض على تغييره سيكون من الضروري تقييم الأدوات المتاحة والتي استعملت للآن، ومراجعة الطريق ذاته. كانت الأداة القتالية في نهاية الستينيات والسبعينيات هي العمل الفدائي المسلح الذي لم يحرر أي شبر ولكنه حافظ على القضية في أجواء العالم. كانت عيوب تلك المرحلة الافتقار إلى هدف سياسي واضح متفق عليه، وكانت الضبابية إلى درجة تخوين من طالب حتى بتطبيق قرار التقسيم. كما عاب المرحلة نفاق سياسي وتقصير عسكري في العمليات وممارسات قيادية طفولية وكذب ودجل ومبالغة في تبني العمليات وتضخيم الإنجازات...

والثورة ليست بريئة من الاقتتال الذاتي والقتال ضد العرب، وما زال عدد القتلى الفلسطينيين في الصراعات الداخلية ومع العرب أكثر من قتلاهم في الصراع مع إسرائيل. جاء الحجر والمقاومة المميّزة من الشعب في الانتفاضة الأولى ليغير من أدوات القتال وأنجزت الانتفاضة الأولى الكثير، وأزاحت السور الأخلاقي الذي أحاط به الإسرائيليون أنفسهم لعقود من الزمن مستفيدين من المحرقة النازية ومن ادعاء رفض العرب للحلول السلمية حتى أثبتت الانتفاضة العكس واكتسحت الرأي العام العالمي... بدل التمسك بالحل الذي طرحه مؤتمر مدريد ضمن القرارات الدولية تراجعت القيادة إلى اتفاقات أوصلو سيئة الصيت، وكانت الانتفاضة الأولى في فترتها الأخيرة قد عانت فوضوية العودة إلى أدوات القتال الأولى من عمليات شبه عسكرية ساعدت على تبرير القمع. أدوات الانتفاضة الثانية الحالية كانت تصعيداً قتالياً ولكنه أقل من الممكن وتراجع في العمل الشعبي المقاوم وبالتالي المزيد من القمع تحت غطاء منع العمليات ضد المدنيين... رغم

الفرصة المتاحة عسكرياً إلا أن الفلسطينيين فشلوا في زيادة الخسائر الإسرائيلية أو التعادل في الخسائر البشرية من قتلى وجرحى، وفشلوا في كسب الرأي العام العالمي، وخسروا القليل مما كان من تأييد في الشارع الإسرائيلي. النجاح الفلسطيني في هذه المعركة تمثل في قدرة التحمل والصمود، وإرادة الرد المسلح الضعيف على القوة الإسرائيلية... وهذه عوامل قابلة للتصعيد، بل بحاجة إلى قلب المعادلة بزيادة الخسائر الإسرائيلية وتوضيح الهدف الفلسطيني للجميع، إذ بدون ذلك فإن كل يوم يطول في هذا التآكل هو ضد المصلحة الفلسطينية. الحرب إذن، بحاجة إلى الهدف الواضح، وهذه المعركة بحاجة إلى حسم في تصعيد الأدوات لتقليل المعاناة الذاتية وتكثيف المعاناة الإسرائيلية... بمعنى آخر إن الاستمرار على هذه الشاكلة ليس في مصلحة الفلسطينيين، وهذه الشاكلة تعني أن الهدف غير محسوم وبالتالي قابل للتراجع في نظر الصهاينة، وتعني أن أدوات القتال الفلسطيني الحالية تضر أكثر مما تنفع وتزيد من اختلال الميزان. إذا عجز الفلسطينيون عن الزج بقوات إضافية وإحداث خسائر أكبر واحتلال موقت لقرى وبلدات إسرائيلية، وتجهيز مسبق لردود الفعل على الهجمات الإسرائيلية ليأتي الانتقام والتصعيد فوراً... إذا عجزوا عن ذلك، أو انعدمت الإرادة عند قيادتهم إزاء ذلك، فالأفضل التفكير في تغيير طرق المعارك وسبلها في هذه الحرب بما يضعف كل الأسلحة الإسرائيلية. إذا لم ينجح طريق المقاومة العنيفة في دفع إسرائيل إلى التراجع تحت تأثير الخسائر حسب التجربة في جنوب لبنان، أو بالاحرى إذا استمر التقصير العسكري للمنظمات الفلسطينية، فهناك خيار الطرق السلمية البحتة القادرة على نسف الأسوار الأخلاقية المتبقية لإسرائيل في العالم، لكن خيار المقاومة العنيفة والمقاومة السلمية لا يلتقيان وينسف كل منهما فرص الآخر في النجاح إذا استعملوا معاً. إذا اتضح الهدف ضمن خيارى قرار التقسيم أو الدولة الديمقراطية، وتقرر التخلي عن المقاومة العنيفة، يمكن الإسراع في المعركة السلمية التي تسهل إدارتها وتلائم الظروف الفلسطيني كونها لا تحتاج إلى مهارات دبلوماسية وإعلامية ومواقف قيادية وإنما تعبر عن ذاتها عبر الممارسات الملائمة... يمكن تصور إضراب تام ودائم عن التعاطي بأي إنتاج إسرائيلي،

وأيام كاملة من الصلوات الإسلامية والمسيحية لإزاحة الاحتلال، ومسيرات سلمية بمئات الألوف للاجئين باتجاه قراهم ومدنهم تحت أعلام الأمم المتحدة، وفريق من المحامين يلاحق الدول المسؤولة عن المأساة الفلسطينية، ويلاحق الدول المقصرة في تطبيق المواثيق الدولية التي وقعت عليها، وعمل دبلوماسي لدفع الأمم المتحدة لتطبيق القرارات الدولية... هذ كله وغيره طبعاً ضمن هدف واضح لا يفترض وجود مفاوضات ثنائية حول ذلك الهدف... لكننا ما زلنا نعاني سوء الإدارة في هذه الحرب التي ستطول.

٢٠٠١-٩-١٢

متطلبات وحدة الحزن بين الأميركيين والفلسطينيين

أصبح للأميركيين، مع الأسف الشديد، أيلولهم الحزين مثل الحزن الأيلولي المتكرر على الشعب الفلسطيني. فيوم الكارثة التي حلت بالأبرياء الأميركيين كان يوم ذكرى مجزرة القوات الفاشية، بإشراف ودعم الجيش الإسرائيلي ومعرفة وزير الحرب شارون، في مخيمي صبرا وشتاتيلا قبل تسعة عشر عاماً، وذلك بعد خروج كل المسلحين والمدافعين الفلسطينيين من كل لبنان بضمانات أميركية بأن المدنيين لن يصابوا بسوء. يحزن العالم ويغضب على ما حل بالأبرياء في نيويورك، كما حزن وغضب على مقتل آلاف المدنيين الفلسطينيين. والواقع أن شراكة الحزن الأميركي - الفلسطيني أعمق مما نتصور للوهلة الأولى، فالشعب الفلسطيني كان يعرف الجناة الذين حاصروا صبرا وشتاتيلا ثم قتلوا واغتصبوا، وحاولوا طمس الجريمة بالبلدوزرات، ولكن الفلسطيني كان أضعف وأعجز عن الرد. أما الشعب الأميركي فهو الأقوى سلاحاً واقتصاداً، ولكنه غير متأكد من الجناة ولا يعرف كيف سيرد على من وجهت إليهم أصابع الاتهام. المفارقة طبعاً، إن صيادي المياه العكرة يحاولون استغلال الكارثة الأميركية للتفريق بين الأميركيين والعرب عموماً، ويستفيدون من الأخطاء الصغيرة وغير المقصودة في التصرف العربي أو الفلسطيني، كما يقذفون العالم المتعطش للمعلومات حول الكارثة بالأخبار السهلة الرخيصة الكاذبة، ويسعون للابتعاد بالحوار عن أسباب ظاهرة الإرهاب السياسي لطمس دورهم المباشر في كارثة الشعب الأميركي الأيلولية. هذه المقولة لا تعفي الشعب والقيادة والقوى الفلسطينية من مسؤولية السماح بهذا التدهور وتتطلب خططاً للرد والعمل أرى بعضها كالتالي: حماس والجهاد الإسلامي تحديداً، وكل القوى المقاومة بالسلاح والعمليات الانتحارية، عليها فوراً الإعلان الموجز والواضح أن الهدنة الفعلية التي بدأت منذ كارثة الشعب الأميركي سوف تستمر، أقله حتى

مرور أربعين يوماً على المأساة، وأن العمل الفلسطيني سوف ينحصر في الدفاع عن النفس فقط ضد جنود الاحتلال، ويمكن للبيان مطالبة الاحتلال باستغلال الفرصة للانسحاب التام من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ لتبدأ بعد ذلك المفاوضات على تطبيق بقية قرارات مجلس الأمن. مثل هذا البيان يجب أن يخلو من الإطالة والشروحات ويوزع على الجمهور الفلسطيني ليرى أن القوى المقاتلة تحزن على الضحايا الأبرياء أينما كانوا، وهذا سيشجع على مبادرات شعبية للقفز فوق الكلام والإعراب عن التضامن، وربما تذكر أن الشعب الأميركي ليس عدواً للشعب الفلسطيني.

أستغرب عدم إقدام سكان المدن الفلسطينية، المسلمين والمسيحيين، مثل الناصرة وبيت لحم وحيفا والعديد من قرى الجليل والضفة ومدينة غزة، أستغرب عدم قيامهم بصلوات جماعية مشتركة، وأتوقع حصول ذلك كل يوم جمعة وأحد للتذكر والترحم على ضحايا الإرهاب في فلسطين وأميركا ولبنان، إذ بهذا العمل كان يجب أن يقود الفلسطيني العالم إلى السلام، ولكن أوروبا كانت الأسرع في صلواتها واجتماعاتها المشتركة.

القيادة الفلسطينية أحسنت صنعاً بإعلان الرئيس عرفات الهدنة بلغة عربية، ومن جانب واحد، فكسبت العالم وعزلت شارون، ولو إلى حين. وكان الأفضل ربط الهدنة بفترة الحداد فقط. وحبذا لو شددت القيادة على أنها سوف تحاسب من يخرق الهدنة في هذه الفترة. الأهم من ذلك أن تراجع القيادة مواقفها وتطالب بالعودة إلى قرارات الأمم المتحدة. أية أخطاء في مفاوضات جديدة حول تفاصيل الجزئيات ستعيدنا إلى كوارث الماضي. الآن يجب مطالبة العالم بتطبيق القرارات الدولية والعودة لتأكيد وجود احتلال؛ فالرأي العام الدولي سيكون قوياً في الفترة المقبلة ولن يفهم خزعبلات التفاوض وعشرات الاتفاقيات، ومن خالف هذا أو من فعل ذلك. يجب عدم إضاعة فرصة الهدنة وزمنها في مفاوضات مية سلفاً، وإنما رمي القضية في حضي العالم عبر الأمم المتحدة والاكتفاء بالدفاع عن النفس في فترة الحداد وإعلان مقاومة الاحتلال فيما بعد مع التركيز على ميثاق الأمم المتحدة وإظهار هدف المقاومة بتطبيق قراراتها فقط لا غير. على السلطة الفلسطينية أن تفيق من النوم وتعد قوائم ملخصة يومية بما فعلته إسرائيل أثناء فترة الحداد الفلسطيني، مع تصنيف تلك الأفعال

في قوالب المخالفات القانونية الدولية: أين وكيف نفذت إسرائيل العقاب الجماعي؟ كم مدنياً قتلت وجرحت؟ أين خالفت القوانين الدولية في فترة الهدنة والحداد الفلسطيني؟ وذلك بدون تهويل ومبالغات وتنظيرات.

القيادة الفلسطينية مطالبة بالقول وبوضوح إن الخصم هو المحتل، وإن الصراع ضد الاحتلال مفتوح على مصراعيه، ولكن في فلسطين، وإنه لا مبرر مطلقاً لقتل أي مدني في أي بلد وتحت أي ذريعة... من الواضح أن القيادة لا تملك قرار الغير في الخارج ولكن عليها الحفاظ على مواقف حضارية مهما اشتدت الأزمة؛ فالعالم ضد إسرائيل أكثر مما هو ضد الفلسطينيين، فلماذا نشط في صنع الأعداء؟

في فترة الهدنة، على القيادة الفلسطينية القبض على كل من ظهرت صورهم في التلفزيونات فرحين بكارثة الشعب الأميركي ومحاورتهم في التلفزيون الفلسطيني علناً عن هذه السفاهة وتبيان انعدام الذوق والأخلاق في عملهم، وأن يكون محاوروهم من أصحاب الرأي الآخر. الأهمية هنا أن يكون الحوار علنياً لتثقيف الناس بالأسس وتعريفهم بالعدو والصديق ودرس اكتساب الأصدقاء. ربما من الصعب أن يتفهم الفلسطيني الرايح تحت الاحتلال أن الولايات المتحدة يمكن كسبها. ولكن، في المقابل، أين هي فائدة التشفي والفرح بالكوارث وتشجيع العداة لأمركا ودفعها إلى حزن إسرائيل؟ نعم هناك الشيء الكثير جداً مما يمكن لتحالف أميركي - إسرائيلي فعله ضده الشعب الفلسطيني؛ فالكوارث الفلسطينية يمكن أن تتضاعف إلى مئة ضعف بسهولة الآن، إذ يكفي أن تزيل واشنطن الخطوط الحمراء التي رسمتها لشارون بعدم احتلال المناطق وعدم طرد السلطة خارج البلاد. وهناك الشيء الكثير في المقابل مما يمكن للتفاهم العربي الفلسطيني مع الولايات المتحدة التوصل إليه. ولذا نرى بوادر قلق إسرائيلي من أن يتحول التحالف الدولي ضد الإرهاب في غير مصلحتها عبر اقتناع العالم تدريجاً بأهمية إزالة أسباب العنف وفرض الحلول للمشكلات المولدة للإرهاب. إن موقع وموقف كل طرف في الصراع الآن سيحسم الأمور لعقود مقبلة، ولا يجب بأية حال وضع الشعب الفلسطيني في مواجهة خاسرة ضد العالم بدون أدنى سبب سوى تكلس القيادة، وتصدر الأغبياء في الشارع، وتقليد الفئات المستنيرة للنعام. قد تكون

السياسة الخارجية الأميركية مرفوضة في كثير من مناطق العالم، لكن أغلبية سكان العالم يتمنون الحصول على إذن إقامة في الولايات المتحدة التي يتصف شعبها بالطيبة كونه خليطاً أمةً لا يزيد عمره وتاريخه على قرنين من الزمن. إن كل مهتم بالسياسة الأميركية يعرف أن الكونغرس هو صاحب القرار، وأن الرئيس هناك لا يشابه الرؤساء في بقية العالم، إذ يقيد الكونغرس قدراته، والكونغرس منتخب من جزء بسيط من الأميركيين الذين لا يوجد لديهم نظام الانتخاب الإجباري، والذين يصوتون يتأثرون بالإعلام الذي هو في يد أكثر من «لوبي» أو جماعة ضغط معروفة، ولم يكن هناك ما يمنع العرب من تنشيط «لوبياتهم» لتطرح أسئلة مثل: كيف يمكن تحميل الشعب جميع مسؤوليات قيادته؟ هل يمكن مثلاً تحميل الشعب الفلسطيني مسؤولية قرارات قياداته الكارثية منذ الثلاثينيات حتى الآن؟ ثم هل السلاح الأميركي في يد إسرائيل فقط؟ ألا يحمل الشبان في فلسطين بندق أميركية؟ ومن أين تسلح العرب بالطائرات والدبابات؟ بالطبع يمكن القول إن ملايين أكياس الطحين «هدية من الشعب الأميركي» التي وصلت إلى اللاجئين الفلسطينيين كانت تهدف إلى خمولهم، وأن دفع الولايات المتحدة لأكثر جزء من ميزانيات وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين منذ مطلع الخمسينيات كان يهدف إلى تحسين معيشتهم وتعليمهم حتى ينسوا بلدهم ويهاجروا إلى فرص أفضل. ويمكن القول إن عدم رضوخ واشنطن لطلبات إسرائيل بالضغط على السلطة وقطع تمويلها وأموالها يهدف لذر الرماد في العيون والآذان، ولكن ألا توجد أي إيجابيات للعرب من علاقتهم مع الأميركيين، وهل انعدمت فرص تحسين العلاقات وتطويرها، وهل الأغيار دوماً على خطأ ونحن على صواب؟ مهما كانت الإجابات، ومهما كانت المعاناة الفلسطينية والتحسر العربي والإسلامي على فلسطين، فلا يمكن أن ننحط إلى مستوى الفرحة بكوارث الغير. ولأننا فعلاً لم نفرح ووقعنا في أسر الإعلام بفضل قلة من السفهاء وجب علينا إثبات شعورنا بما يخدمنا أصلاً، ويثبت تحضرنا الذي سبق كل الحضارات.

٢٠٠١-٩-٢٠

في الطريق إلى الظلام!

سيعيش العالم في الأسابيع، أو الأيام المقبلة متأرجحاً قرب مفترق طريقيين أحدهما يتجه إلى الظلام، والآخر إلى فرصة اندماج حضاري وبداية جديدة. وبدون الحاجة إلى التهويل أو التهوين يمكن القول إننا نشاهد الآن مزيجاً من الطريقيين ولن يتضح الخيط الأسود من الخيط الأبيض إلا بعد معاينة ردة الفعل الأميركية على عمليات الهجوم. واشنطن أعلنت أن هدفها هو تنظيم «القاعدة» في أفغانستان أولاً، وأنها ستقدم دلائل إدانة. كذلك حرص الرئيس الأميركي وكل قادة الغرب على تأكيد أن «الحرب» ليست ضد العرب أو ضد الإسلام. كيف إذًا، ستكون ردة الفعل على الهجمات في نيويورك وواشنطن؟ هل سيقصفون أفغانستان بالمعلبات وأرغفة الخبز لعزل الجمهور المغلوب على أمره عن الفئة التي تتحكم في مصيره وتقوده إلى الظلام، أم سيكون الرد تصيداً لأفراد معينين، أو القصف التقليدي وبالتالي تجديد دورة العنف؟ في الواقع إن الإدارة الأميركية في موقف لا تحسد عليه. فأغلبية الشارع الأميركي تطالبها بالانتقام، بينما القلة تعارض الرد الحربي، وحكومات أوروبا تواجه الموقف نفسه في شارعها وبرلماناتها بين معارضين ومؤيدين للرد الحربي، مع ملاحظة أن المعارضين يزدادون إذا كان على بلادهم الاشتراك في تلك الحرب. إلى جانب ذلك فإن طبيعة الموقف تعقد الأمور على الولايات المتحدة، فإذا افترضنا أنها ستضرب أفغانستان بدقة وتزيل حكم طالبان ومعسكرات التدريب وغير ذلك من الأهداف الحربية المعروفة، فماذا بعد ذلك؟ باختصار ستكون الولايات المتحدة هي المسؤولة عن تعيين النظام السياسي الجديد وتحمل مسؤولية البلاد سياسياً واقتصادياً كما فعلت مع ألمانيا واليابان بعد هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية. فهل يريد الرئيس بوش تحمل تلك المسؤولية مشكوراً من كل العالم... وفي مقدمتهم ملايين اللاجئين الأفغان؟ لا خلاف في العالم حول أهمية الرد

في إطار خطة تنهي كل الأعمال الإرهابية في العالم، وليس في الولايات المتحدة والغرب فقط. الخلاف هو، وسيبقى في نقاشات الأمم المتحدة قريباً، حول تعريف الإرهاب. لقد مر العالم بهذا النقاش مراراً دون التوصل إلى نتيجة. من السهل طبعاً لدول تعاني إرهاباً داخلياً مثل ألمانيا واليابان وأيرلندا وبريطانيا وإسبانيا وفرنسا، وغيرها، أن ترى في منظماتها الثورية منظمات إرهابية لأن الديمقراطية متاحة في تلك الأنظمة لكن المنظمات الثورية ترفض الاحتكام إلى صناديق الاقتراع. بيد أن ظروف عالم الغرب غير متاحة في بقاع أخرى، وهذا ما يعقد مهمة الاتفاق على تعريف للإرهاب. نشاهد الآن في العالم الغربي حواراً حول تأثير إجراءات التصدي للإرهاب على الأفراد، إذ ستواجه المجتمعات المدنية المتراخية حالة من اقتطاع حرياتنا تحت شعار التصدي للإرهاب، وهذا ما يحدث الآن... فالخوف أن الظلم سيبدأ بالمواطنين من أصول شرقية ويمتد بسرعة إلى صراعات مدنية، كما أن الرقابة والنفقات ستؤثر في صميم الحياة اليومية لكل فرد، وستتجه المجتمعات الغربية إلى المزيد من التطرف الفكري والانقياد خلف العنصريين وستخسر الأحزاب الليبرالية والاجتماعية مواقعها تبعاً، ناهيك من الحديث عن التأثير في الأسواق المالية والحركة التجارية والركود والعلاقات بين الدول وعالم السياحة الذي تعيش من ورائه الكثير من الدول والقطاعات الاقتصادية. في المقابل لا يسع المرء حتى الآن إلا الإشارة إلى مساعي ومواقف كثيرة في الغرب تسعى إلى التفريق بين الإرهاب وبين الجاليات العربية والمسلمة، وتعمل على توفير الحماية لتلك الجاليات من غوغاء العنصريين، وهذا ما يبشر باحتمالات السير بعيداً عن طريق الظلام... يُحترم جداً موقف الشعب الأمريكي الذي تحكّم كثيراً في ردود فعله (حتى الآن) مقارنة بالكارثة التي حلت به، ويحترم موقف جزء معقول من الإعلام الأمريكي طوال الفترة الأولى وللان حيث حرص على عدم الإثارة العنصرية وتروّي الأخبار. ويجلّل موقف المعارضين للحرب الذين سموا إلى رفض مبدأ الانتقام العنيف على الرغم من مخاطر مثل هذا الموقف هذه الأيام. الحكومات الأوروبية أثبتت بدورها حكمة في الأقوال والأفعال إذ نشطت في التمييز بين الإرهاب وبين الإسلام والمسلمين وقادت بريطانيا وتوني بليز هذا الطريق، وكان الإعلام البريطاني المرئي الرسمي قد نفذ وبث أخيراً، العديد من البرامج

الإيجابية عن المسلمين والإسلام في بريطانيا. حتى موقف حلف الناتو بإعلان أن الهجوم على دولة عضو هو هجوم على الجميع أثمر في امتصاص موجة الغضب الأولى وإلى ترو أميركي وتحاور مع الحلفاء والأصدقاء في كيفية التصدي لهذا الخطر... التساؤل الآن إلى أي مدى ستنجح حكومات أوروبا في تحجيم رغبة الانتقام الأميركي، وهل سيتم الاكتفاء بالرد على النتائج أم التعامل مع الأسباب أيضاً؟

التورط الأميركي في الرد العنيف لن يكون في مصلحة تقدم الديمقراطية ولا في مصلحة أسلوب الحياة الأميركي أو الغربي، بينما الرد بالإحسان سيؤدي إلى نتائج إيجابية سريعة في إظهار قدرة الإدارة والرئيس بوش، وتعقل الشعب الأميركي وأحقيته بقيادة حضارية للعالم... لكن ذلك سيتطلب قصف أفغانستان بالمأكولات «هدية من الشعب الأميركي» بدل القنابل من العم سام، وسيتطلب إجراءات سريعة لحل القضايا العالقة في العالم ربما عبر تنشيط مجلس الأمن لوضع قرارات حلول تنفذ من المعنيين أو يفرض عليهم تنفيذها بقوات دولية وبضغط ومقاطعة فورية. هذا طبعاً لن يعفي الولايات المتحدة وبقية دول العالم من اتخاذ الإجراءات الأمنية التي لم يعد هناك مناص عنها، ولكن الأهم هو تجريد المنظمات والفئات والأفراد المتعصبين من أي تأييد شعبي في بلادهم، وذلك عبر التوصل إلى الحلول العادلة وتطبيقها، وأيضاً عزل الحكومات الممارسة للإرهاب. الحاصل الآن أن الولايات المتحدة تريد تأييداً ضد أهداف معينة وتنشط في تقديم الدلائل ولا تتوانى في التمييز بين الإسلام وبين إرهاب يدعي الإسلام كسباً للجميع في هذه الحرب. كما أن الإدارة الأميركية تلمح أحياناً وتشير بوضوح غالباً، أن هذه الحرب تتيح الفرصة للجميع لبدايات جديدة في علاقاتهم مع أميركا، إذ لن تتم محاسبة بعض الدول على أفعالها السابقة وإنما نهجها الجديد منذ الآن. والحرب ستشمل فقط الإرهاب المتمدد دولياً، ولكن واشنطن لا تراعي مشكلات الآخرين من الإرهاب أو مشكلات البعض المنتظرة من جراء الاشتراك في هذه الحرب الجديدة، خصوصاً إذا تنكرت واشنطن للحلفاء لاحقاً، أو إذا لم تغير في سياستها الخارجية.

من الواضح أن المعارك بدأت على الفور أثر الهجمات الإرهابية، بداية بالإعلام،

ثم امتدت المعارك إلى النطاق الاقتصادي، وترافقت مع ذلك الحرب الدبلوماسية وكسب التأييد السياسي، وفي القريب سيتوج هذا بضربات عسكرية سيتبعها الحوار عبر أروقة الأمم المتحدة لتحديد أطر العمل المستقبلي.

في مثل هذه الظروف يمكننا تلمس بعض المهام والمتطلبات العربية. ما زال بوسع الجامعة العربية التصدي للإعلام التضليلي وتصحيح الصورة عن العرب في العالم عبر ملاحقة قانونية للمضللين تبعاً لقوانين بلادهم. مثل هذا العمل يجب أن يشمل الأفلام أيضاً كونها تخلق الأنماط الضارة عن العرب وتزرعها في الذهن العالمي. لو استجابت الجامعة العربية للنداءات المتكررة من هذا الموقع بالعمل على المتابعة القانونية لكان في ذلك ردع للمضللين في هذه الظروف الحساسة. فرص الجامعة ما زالت قائمة على الصعيد العربي الرسمي الدبلوماسي المشترك. هناك حاجة إلى معرفة أن الأمم المتحدة ستفرض قريباً تعريفاً للإرهاب قد يضر بمصالح العرب إذا لم ينشطوا منذ البداية في الحوار مع أوروبا تحديداً ومع روسيا للاتفاق حول الصياغات لتقنين التعريف سلفاً بدل مناطق متأخرة لما يتفق عليه الغرب.

على الصعيد الفلسطيني لا يمكن إغماض العيون عن المستجدات، بل يجب الاستعداد والتحضير إلى مرحلة نضالية حضارية أوسع وأشمل ربما بوضع السلاح في المخازن، أو تسليمه إلى مندوبي الأمم المتحدة، وبالتالي إعلان رحلة تطبيق قرارات الأمم المتحدة بحق اللاجئين في العودة إلى قراهم ومدنهم رافعين أعلام الأمم المتحدة وتاركيين عملية القتل للإسرائيليين. لو اتفق الشعب الفلسطيني على هاتين الخطوتين ونفذهما معاً الآن، فإن قضيته قد تحل في أسابيع بشكل أفضل مئة مرة عما قد يحصل بطرق أخرى. إن مثل هذه الفرصة لن تكون متاحة بعد شهر، والأفضل تطبيقها قبل الهجوم على أفغانستان.

٢٧-٩-٢٠٠١

نتائج الاضطراب في الدورة المالية العالمية

«كل شيء له ثمن»، مقولة تصدق مجدداً في مرحلة ما بعد أيلول/ سبتمبر الأمريكي. لكن من سيدفع الثمن؟ الثابت أن الدول الغربية كانت تعاني بدايات أزمة اقتصادية قبل أيلول وتسارعت الأزمة بعد التفجيرات مما سيعقد عملية البحث عن ثمن الحرب، وسيصل التأثير إلى الدول والأفراد عبر العالم بأشكال وأحجام مختلفة، ولن يتمكن غني أو فقير من الادعاء أنّ التأثيرات لم تصبه. إلى جانب تكلفة الحرب المتصاعدة يومياً، هناك تكلفة خسائر التفجير المادية (تم رصد ستين بليون دولار تكلفة أولية للحرب والطوارئ) والتعويضات للقتلى ستكون بأرقام خيالية، وبالطبع الأموال المطلوبة من الحكومات لدعم ميزانيات مؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية مثل قطاع الطيران المدني الذي تدهور في كل دول العالم وتطلب دعماً حتى لا تتوقف هذه الوسيلة للتنقل الجوي (خسارة شركات الطيران الأمريكية لوحدها خمسة بلايين دولار)، ويقدر الرئيس بوش المبلغ المطلوب لإعادة تنشيط الاقتصاد الأمريكي بحوالي ستين بليون دولار. وهناك الأجهزة الاستخباراتية والبوليسية التي أصبحت تنهش وترهق ميزانيات دولها دون حساب (وافق الكونغرس على زيادة نفقات الاستخبارات تسعة بالمئة). حتى تسدد الحكومات هذه التكاليف سيكون عليها زيادة المديونية وزيادة الضرائب على المواطنين، وهذا بدوره يحد من دورة الاقتصاد ويعمق الأزمة ويعطيها أبعاداً اقتصادية فعلية، إلى جانب البعد النفسي وتأثيرات الحرب وأجواء الخوف. خسارة البورصة الأمريكية لوحدها في الأسبوع الأول على التفجيرات فاق حجمها الثروة الوطنية لأفغانستان وكل الدول الأخرى المحيطة بها. تلك الخسارة للأفراد والشركات والصناديق في البورصة تحد من الإنفاق في الاقتصاد ما يعرقل عجلته، وحتى لا تتعطل الدورة الاقتصادية العالمية

قررت دول الأوبك الحفاظ على سعر النفط منخفضاً على عكس ما يتم في فترات الحروب، بل إن سعر النفط هبط عدة دولارات عن متوسط مستواه السابق. كل دولار أقل في سعر البرميل يعني أخذ ثمانية وعشرين بليون دولار وإعادتها إلى جيوب المستهلكين في العالم الغربي. لقد استغلت الكثير من الشركات فرصة التفجيرات وسرحت آلاف العمال، وخصوصاً خطوط وشركات صناعة الطيران، وتضرر القطاع السياحي إلى درجة الشلل عبر العالم وأصاب الفقراء قبل الأغنياء، والأمثلة الأخرى بالعشرات ولا يوجد في الغرب من ينكر تأثيره السلبي المباشر مما حصل. ففي الولايات المتحدة أعلنت الغرفة التجارية توقعها فقدان مليون وظيفة عمل في قطاع الخدمات فقط وذلك من جراء التفجيرات حتى نهاية العام الحالي، وقد فقدت للآن مئتا ألف وظيفة في قطاع الطيران وشركات السياحة. لكن ماذا عن العالم الثالث والدول الفقيرة ومواطنيها؟ دخل السياحة لبعض الدول العربية كالتالي: مصر ٤٠٦٣ مليون دولار، أي أكثر من أربعة بلايين سنوياً، كل من المغرب وتونس لديهما بليون ونصف بليون دولار سنوياً مداخيل من السياحة (أرقام عام ثمانية وتسعين) بينما دخل الأردن ثلاثة أرباع البليون، ودخل إسرائيل من السياحة بليونين ونصف البليون دولار، وإلى جانب قطاع السياحة الذي يفيد الكثير من الدول الفقيرة المشمسة ويوفر فرص العمل في قطاع الخدمات، الذي لن يستعيد عافيته لسنوات، فإن قطاعات الاقتصاد الأخرى ستعاني شلل الدورة العالمية. النفط ينخفض ثمنه على العرب، ولكن الدول العربية غير النفطية سوف تتضرر صادراتها إلى العالم الصناعي وسيكون عليها الحد من الاستيراد أو الاستدانة لتغطية نفقات الاستيراد. كما لا ننسى أن حكومات بعض الدول العربية (أكثر من نصف الدول العربية) تتسلم دعماً مالياً سنوياً من الدول الغنية يؤهلها لتوفير السلع الأساسية بأسعار معقولة، مثل الطحين والسكر والشاي والأرز والكهرباء والمياه وغير ذلك مما يؤمن حياة ملايين البشر. أموال الدعم المجاني هذه، وهي غير القروض، التزمت بها الدول الصناعية كجزء محدد من إجمالي دخلها القومي السنوي، ورغم أن قلة من الدول تلتزم بدفع الاثني بالمئة من الدخل كما حددتها الأمم المتحدة، فإن الرقم الذي تدفعه دولة مثل الولايات

المتحدة يبقى كبيراً حتى لو كان نصف الواحد بالمئة من دخلها القومي السنوي. من البديهي أن الأزمة الاقتصادية المتصاعدة عبر العالم من جراء أيلول الأميركي، والحاجة الملحة للأموال والإنفاق الطارئ ستؤديان إلى خفض شديد في أموال الدعم للدول النامية الفقيرة والكثير منها دول عربية (أخذت الدول العربية مساعدات بقيمة تسعة وعشرين مليار دولار من العالم الغربي بين أعوام ثلاثة وتسعين وثمانية وتسعين) إلى جانب معظم دول القارة الأفريقية والهند وباكستان وبنغلاديش وغيرها. من المهم هنا ملاحظة أن أياً من الدول العربية النفطية لم تعد في قائمة الدول العشر الأغنى في العالم كما كانت حتى منتصف الثمانينيات، وزاد عدد الدول العربية غير النفطية التي انضمت إلى قائمة الدول الأفقر في العالم، وكان متوسط دخل الفرد سنوياً في الدول النفطية بين ستة عشر وعشرين ألف دولار وهبط الآن إلى متوسط سبعة آلاف دولار فقط، وأي اضطرابات في الدورة المالية العالمية ستضر بكل العرب على ما يبدو، وستضر بقراء العالم كون صناديق الدعم العربية للتنمية سوف تشح أموالها هي الأخرى. بعض الدول مثل إسرائيل (ثلاثة بلايين دعم عسكري و بليونان دعم اقتصادي سنوياً من واشنطن) ومصر والأردن يأخذان قروضاً مسهلة وأموال دعم خارج إطار الدعم التنموي، وأيضاً مساعدات سنوية أميركية، وهناك دول أخرى في أميركا اللاتينية تحصل على أموال أميركية سنوية بشكل خاص، ودول في كل العالم تنال الدعم الطارئ من الدول الغنية في أوقات الكوارث الطبيعية والمجاعات. منابع هذه الأموال ستجف بسرعة من جراء تطورات التفجيرات عملاً بحكمة: الأقربون أولى بالمعروف، إذ ستحتاج واشنطن إلى دولاراتها وستطالب الدول الأخرى، ومنها الصناعية بدعم الجهود الأميركية ونفقات الحرب على حساب الدعم التنموي للفقراء، كما تناقش مؤسسات الدول الغربية الآن زيادة نفقات الأمن الداخلي. المعضلة التي تواجه العالم الغربي مالياً ليست تكلفة الحرب وبدائل الخراب المباشر والتعويضات، والتراجع الاقتصادي وملاحقه فقط، وإنما أيضاً الثمن المطلوب لبناء التحالف ضد الإرهاب، ومطالب بعض الحلفاء بعضهم من بعض كثمن على السكوت أو المشاركة بشكل أو بآخر. روسيا مثلاً تريد إعفاء ومسامحة غربية عن

قروضها التي أخذتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، المبلغ ١٨٣٦٠١ مليون دولار، الدخل القومي الروسي يبلغ ٣٣١٧٧٦ مليون دولار (الديون المتراكمة أكثر من نصف إجمالي الدخل السنوي) وللمقارنة فالدخل القومي للولايات المتحدة الأميركية يبلغ ٧٩٠٢٩٧٦ مليون دولار. موسكو تريد الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة مكافأة على انضمامها السياسي والمعنوي في الحلف الجديد ضد الإرهاب، لقد انقصر ظهر ألمانيا الغربية من جراء الوحدة مع ألمانيا الشرقية ودمج ستة عشر مليون ألماني جديد في السوق الأوروبية، إذ في العادة تتم مساعدة العضو الجديد على الصعود إلى مستوى الآخرين، فكيف ومن سيدفع كلفة ترفيع روسيا باقتصادها المنهار أكثر من انهيار ألمانيا الشرقية؟ الذي سيدفع كما هو واضح حتى الآن، الاقتصاد الغربي عموماً، وستأتي الأموال من دافعي الضرائب ومن ميزانيات خدماتهم العامة، وبالطبع سيتم الاقتطاع من أموال الدعم المخصصة للدول الفقيرة النامية وخصوصاً الدول البعيدة عن دائرة الصراع السياسي الحالي. الدول المستفيدة مالياً هي الدول المطلوب رضاها أو عدم اعتراضها على التحالف الجديد، وبالطبع روسيا في المقدمة التي تطالب بالنقد علناً. تركيا هي الأخرى تطالب بالنقد المالي وبالانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة وتذكر الغرب على الدوام أنها خسرت عشرات المليارات من جراء الحرب ضد العراق ولم تحصل على الدعم الموعود، ومثلما تطالب موسكو بشطب النقد الغربي على سياستها مع الشيشان، فإن تركيا تريد من الغرب تجاهل سياستها ضد الأكراد وتصنيف منظماتهم في خانة الإرهاب. باكستان مدينة للولايات المتحدة بمبلغ البليون وثلاث البليون دولار وتريد شطب هذا الدين.

أفغانستان، ولحسن الحظ، بدأت تستفيد الآن من الدعم والمال الغربي كون الولايات المتحدة تهدف إلى كسب الشعب الأفغاني ضد الطالبان وضد تنظيم القاعدة، كما أن حشود الإعلام التي توجهت إلى المنطقة كشفت عن الوضع الكارثي للشعب الأفغاني المشرد في دول الجوار وداخل البلاد وضرورة قصفه بالخبز والمعلبات. هكذا فتحت صناديق التبرعات في معظم الدول الغربية لأفغانستان لإنقاذ شعبها المشرد من مغبة الشتاء القارس

الذي يتربص بها، وخصصت واشنطن ٣٢٥ مليون دولار للاجئين، وسيكون عليها الكثير غير ذلك فيما بعد كونهم يتحدثون في واشنطن عن دور أميركي بعد الحرب أشبه بدورهم في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. ويلاحظ أيضاً، أن حاجة واشنطن للأمم المتحدة الآن أدت إلى تسديد معظم مخصصاتها السابقة، إذ دفعت ٥٨٢ مليون دولار. من الثابت أن إفرازات هذه الحرب الجديدة أخلت بالدورة المالية للعالم، لكن المستقبل قد يحمل أزمات مالية واقتصادية غير منظورة الآن.

٢٠٠١-١٠-١١

فلسطين بين العنف والجهل

كان في فلسطين أيام زمان، قبل الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع وبعيده، كان هناك مجال لتعدد الرؤية والتسامح والتحابب والفكاهة السياسية، لكن عنف إسرائيل المتواصل أدى إلى ارتفاع أسهم القتل والتشوق لسماع صوت الرصاص يلعلع في الفاضي والمليان، وبالتالي وصلت البلاد إلى تحكم «العناترة» بالأمر وضياح الوسطية والتسامح، واستصغار المنطق والتفكير. وزاد الطين بلة استهداف إسرائيل للمؤسسات التعليمية الفلسطينية، فنقص عدد المدارس والمعاهد والجامعات والطلاب نسبياً عما كان قبل الاحتلال، وتغيرت نوعية دور العلم، ولم يعد الشعب الفلسطيني - كما كان - الأكثر نسبة في عدد المتعلمين في المنطقة، كما أن نسبة الأمية في الأبجدية والثقافة العامة والعلوم بأنواعها زادت بين الفلسطينيين في الأرض المحتلة عما هي لدى إخوانهم في الدول العربية. التظاهرات الشعبية في العالم الغربي، التي يشارك فيها فلسطينيون مع مجموعات من الألمان والإنكليز والأميركيين من كل التوجهات الدنيوية، تعارض - كالعادة - الحرب مبدئياً، كما تعارض الحرب ضد أفغانستان وعمليات الإرهاب التي أصابت الأميركيين. أما التظاهرات الفلسطينية في الضفة والقطاع (وبعض الدول العربية وباكستان)، فقد أبت إلا أن تكون ضد أميركا فقط، بل إن البعض في تظاهرات الجامعة الإسلامية في غزة، هتفوا لمصلحة أسامة بن لادن، وحملوا صورته في إشارة واضحة لفرحهم بما حدث في الولايات المتحدة، أي إن هذه القلة التي خطف الشارع الفلسطيني، ليست ضد مبدأ القتل والإرهاب والحروب، وهم بذلك يشرعون ويبررون القتل الذي يصيبهم أيضاً وهم لا يعرفون. الجهل، الناتج من الكثير من الأشياء، وفي مقدمتها التعصب، أعمى هذه القلة عن فرص المناورة والاستفادة

من المستجدات، وبدا عملهم وكأنه لإنقاذ إسرائيل من ضائقتها السياسية والمعنوية بعد الهجمات، ولتكريس حالة العداء الفلسطيني - الأميركي.

كل من يعارض الحرب ضد طالبان وتنظيم القاعدة ولا يعارض الهجمات على أميركا ومقتل عدة آلاف من البشر المدنيين هناك، يمكن اعتباره من المؤيدين لحركة وتنظيم وأسلوب طالبان في أفغانستان، أو أنه ضد أميركا في كل الظروف والأحوال، فهل هذا موقف عقلائي؟ هل يريد مثلاً أي مدع للإسلام في فلسطين أو العالم العربي والإسلامي، أن يعيش تحت حكم طالبان في بلاده؟ يقيني أنه لا يوجد مسلم عاقل يريد أن يعيش في تلك الظروف التعسة، فلماذا إذاً، يريدون للأفغان تلك الحياة؟ بدون الخوض في طبيعة طالبان وحليفها تنظيم «القاعدة»، نشير إلى النتائج وفي مقدمتها عدم عودة أي من اللاجئين الأفغان إلى بلادهم طوال سنوات حكم طالبان، بل زيادة أعدادهم بشكل متواصل. لو حررت طالبان أو مثيلاتها فلسطين، فكم فلسطيني سيعود وكم سيبقى هناك إذاً؟ هل سيتحسن الوضع الاقتصادي الفلسطيني أو العلاقات الدولية أو المستوى التعليمي والخدمات الاجتماعية، وهل ستنتهي الحرب؟ السؤال نفسه يمكن طرحه في ما يخص القلة الأصولية مدعية الإسلام في الوطن العربي، والتي تختطف الرأي العام وتشوه الصورة في تأييدها الانتقائي للصاحب لطالبان والقاعدة. الأهم أن الأغلبية الرخوة الباهتة في المجتمعات العربية والإسلامية لم تتحرك ضد مبدأ القتل والإرهاب وتركت الأمر لتصريحات الحكومات، وذلك يساهم في تشويه الصورة ويخدم المتشدد مدعي الإسلام. ويقيني أن أغلبية الشعوب العربية لا تريد تعليق التلفزيونات والمسجلات والأشرطة الموسيقية على بقايا الشجر واعتقال أصحابها، ومنع تطيب الإناث أو تعليمهن. علينا أن نقر أيضاً أن المسؤولية الأساسية عن الأصولية المتطرفة، هي السكوت عن عنف المنظمات الأصولية، أو استغلالها لسبب أو لآخر، ناهيك من عدم فتح المجال للحوار والمشاركة وإرشاد الشباب. وفي الواقع لا يمكن المرور على حقيقة أن إسرائيل والولايات المتحدة كانتا من الأنظمة الأكثر استفادة من تشجيع الأصولية المتخلفة؛ فقصه طالبان وتنظيم القاعدة والحركات الجهادية مع واشنطن والمخابرات المركزية في أفغانستان أصبحت معروفة للجميع، كما أن التيار الأصولي المتخلف في

فلسطين قام في البداية بدعم من الاحتلال، بمواجهة الحركة الوطنية قبل أن ينقلب هذا التيار إلى الأسلوب المسلح والمقاوم مع بداية الانتفاضة الأولى.

وها نحن نرى كيف تصل الإغاثة من غير المسلمين إلى المسلمين، بينما الفكر الطالباني يرى في الأعمال الخيرية مشروعاً للتنصير يجب التصدي له، وهذا في ذاته إهانة لعقل المسلم وتشكيك في قوة انتمائه الديني أيضاً. والأرقام تقول إن الولايات المتحدة هي أكثر وأسرع بلد ينتشر فيه الدين الإسلامي منذ سنوات، والحكومات الأميركية كانت دائماً الأفضل بين الدول في احترام الإسلام والاعتراف به مثل بقية الديانات الأخرى في البلاد، والرئيس المتدين بوش هو أول رئيس يشير إلى الإسلام في خطابه الأول الموجه إلى الأمة بعد الانتخابات. وفي ألمانيا تشيد المساجد بوتيرة إضعاف إقامة الكنائس، وأقرت بعض المقاطعات تعليم الإسلام في مدارسها. وينتمي الألمان بأعداد أقل إلى الإسلام عما هو الحال في الولايات المتحدة، ولكن بلدهم يستقبل الكثير من المسلمين ويؤمنهم. وفي بريطانيا لا يجهد مسلم إنكليزي أو آسيوي أو إفريقي أو عربي في العثور على مسجد للصلاة في معظم المدن، ولا يوجد قانون في الغرب يحظر على المواطن اعتناق الإسلام، أو يمنع المسلمين من إقامة شعائرهم، ولهذا كانت الدعوة الإسلامية نشطة وناجحة جداً في العالم الغربي وبقية بقاع الأرض حتى ظهر هنا وهناك أصوليون يتتمون إلى عصور الظلام، فأخذوا يستغلون الحريات المتاحة بشكل سلبي ويخربون ويرهبون الناس وينفرونهم من الإسلام حتى وصلنا إلى هجمات أميركا التي مجدتها منظمة القاعدة المتقمصة للإسلام، ووجدت في العالم من يُلبس هذه الطاقية لكل المسلمين ولدينهم لإقامة الخندق بين الإسلام وشعوب الأرض. بعض الخبثاء خلطوا عمداً بين إرهاب «القاعدة» وبين الإسلام، والكثير من الجهلاء صفقوا وهم لا يعرفون ماذا فعلوا بالإسلام وبانتشاره وسمعته، سواء الذين كانوا يلوحون بالقرآن في يد وبصورة بن لادن في اليد الأخرى، أو الذين احتجوا على ضرب طالبان وطالبوا بإنصاف فلسطين والعراق من دون احتجاج على ضحايا التفجيرات في الولايات المتحدة.

في غزة أيام زمان، كانت تحدث تظاهرة يسارية تتبعها في اليوم التالي تظاهرة ناصرية

قومية وتليها أخرى للإخوان المسلمين، وكثيراً ما كان الغير ينظمون تظاهرة فكاهية يحملون فيها الصحون والطناجر ويسيطرون الحمير في مقدمتها بعد تعليق ربطات عنق وراديات ترانزيستور في رقابها. في تلك الظروف لم يكن وارداً الادعاء أن هذه التظاهرة أو تلك تعبر عن كل أو عن معظم آراء السكان، فالتظاهرة لا تعبر إلا عن روادها، وفي نهاية اليوم كانت الصداقات تبقى متينة بين المتضادين في الشعارات. غزة اليوم (وغيرها من المدن العربية) شيء مختلف ومتخلف، إذ لا يتحدثون إلا ضد الاحتلال وبدون توافق سياسي منهجي على التكتيك أو الأهداف، ولهذا يبدأ التعارك الذاتي والقتال بعد كل مناورة سياسية إسرائيلية. لقد أصبح هذا التخلف عميقاً بفضل سياسات الاحتلال وممارسات السلطة الفلسطينية البعيدة عن التنوير والنقاش والتفاهم، ومن الحتمي أن الدخول إلى أي مشروع سياسي سلمي سيؤدي إلى اقتتال. لقد ظهرت البوادر عندما حاولت السلطة منع تظاهرات التأييد لطالبان ورفع صور بن لادن، وكان المفروض أن لا يتولد هذا الموقف أصلاً لو كانت السلطة تثقف الشعب وتحاوره وتسمع منه، لكن سياسة السلطة كانت دوماً سياقة الناس إلى حقول الألغام وتسخير الأمر ضد إسرائيل، فإذا ما انساق البعض إلى شيء في غير مصلحة السلطة خرجوا عليهم بالهراوات. لو شرحت السلطة طوال السنوات العشر الماضية أخطاء الموقف من نظام صدام حسين لما وقف البعض مع الإرهاب المجنون، ولما اضطروا إلى إطلاق النار. هناك فرق شاسع بين تناغم كل من الشارعين الإسرائيلي والفلسطيني مع حكومتيهما على طريق الأهداف المشتركة، إذ هناك فرق هائل في مستويات التعليم والثقافة بين الشعبين والسلطين، وفجوة عظيمة في الممارسات الديمقراطية والتوالي السياسي واحترام القانون والمواطن بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. الجهالة التي حلت ببعض المتعصبين، وبالكثير من أطراف السلطة الفلسطينية، تعود إلى أسباب عديدة ربما كان منها ممارسات الاحتلال وسياساته، ولكن جزءاً من المسؤولية يعود إلى رخاوة الأغلبية ولامبالاتها. لو قامت تظاهرات صامتة أو أخرى تشجب الإرهاب والحرب لما كان هناك أي خطر من تعميم موقف الأقلية على الأغلبية، ولو كانت السلطة بصيرة وغيرت أسلوب النضال بعد أحداث أيلول الأميركية، بمعنى تشجيع المسيرات السلمية المطالبة بتطبيق قرارات الأمم

المتحدة، لما وجدت نفسها مضطرة إلى قتل أبناء شعبها المغرر بهم. المصيبة أن السلطة رأت الحل بمنع رجال ونساء الإعلام من تصوير التظاهرات وصادرت الأفلام واعتقلت صحافيين محليين وألغت برامج تلفزيونية، الإعلام الذي كان دوماً أمضى أسلحة القضية الفلسطينية يتبهدل بهذا الشكل من تلك السلطة التي تتهم أميركا بالكيل بمكيالين، وتأتي هذه الممارسة من السلطة الفلسطينية بعد أن اقتنعت طالبان بأهمية الإعلام وأدخلت ممثليه إلى أفغانستان!

٢٠٠١-١٠-١٨

عقاب جماعي في الحياة... وفي الموت

أصبحت الجنازات مشهداً وتيناً يومياً في المجتمع الفلسطيني كنتيجة مباشرة لسياسات الاحتلال الإسرائيلي. العدد الأقل من الخسائر الفلسطينية هم ضحايا الرصاص والقصف الإسرائيلي الذين نسمع عنهم في الأخبار، لكن الترابط بين سياسة الاحتلال وأعداد الضحايا الأكبر ثابت ومعروف للفلسطينيين، وللعالم أيضاً. الاحتلال أضرب بكل شيء، من مستويات التعليم والاقتصاد والمعاش اليومي، إلى القطاع الصحي حيث الضرر واضح في عدة نواح وبعض نتائجه تتمثل جليلة في انخفاض متوسط العمر بين أهل قطاع غزة تحديداً عما كان عليه قبل بضع سنوات، وذلك بعكس ما يجري في بقية العالم من زيادة في معدل العمر ونقص في نسبة وفيات الأطفال، وتراجع في الأمراض كنتيجة مباشرة لتحسن مستويات التغذية والتطبيب.

في كل مرة كتبت عن الوضع الفلسطيني كنت أشعر بقلبي يضيق أثناء الكتابة وبعدها. بيد أنني أكتب هذا المقال من خلال تجربة حزن خاص داهمتني مطلع هذا الأسبوع بعد وفاة شقيقي الذي يصغرنى بسنوات. فجأة بدا الشعور بالقهر الذاتي وقد فرضه الاحتلال عليّ مرة أخرى. قبل ثلاثة شهور شخص الأطباء في غزة وجود ورم في رئة عبد الكريم (٤٤ سنة)، وقرروا سفره إلى القدس لعمل اللازم في مستشفى المقاصد، لكن سياسة العقاب الجماعي السارية دوماً حرمته من الحصول الفوري على التصاريح الضرورية للمغادرة، وما إن تسنى له الوصول إلى القدس حتى تقرر إجراء العملية فوراً، إذ كان الورم قد تضخم وتشعب. لكن عبد الكريم لم يفق من العملية، رغم كل جهود الفريق الطبي المشهود له. اتضح لي، بعدما بلغني الخبر وأثناء رحلة البحث عن أجوبة لعشرات الأسئلة التي

تدهام المرء في مثل هذه الحالات، إن نسبة الإصابة والموت بسرطان الرئة أصبحت تتزايد بمعدلات إضافية في قطاع غزة ليس بين الشبان تحت الأربعين فقط، بل أحياناً بين بعض الذين تحت العشرين أيضاً، كنتيجة مباشرة لقنابل الغاز التي توصف بأنها «مسيّلة للدموع» والتي تلقيها قوات الاحتلال على الناس في الشوارع خلال التظاهرات ويصل تأثيرها أحياناً إلى البيوت. وفي الشهور الأولى للانتفاضة الثانية تنبّه الفلسطينيون إلى أنواع جديدة من الغازات أكثر تركيزاً وذات لون مختلف يستعملها جنود الاحتلال ويلقونها على تجمعات سكانية في المخيمات. وعندما احتج الرئيس ياسر عرفات أمام العالم لم نسمع عن نتائج الفحوصات الدولية، إذ تخوفت الهيئات المعنية من الربط بين اليهود وبين استعمالهم للغاز الأكثر من مسيل للدموع ضد الفلسطينيين، بحجة أن اليهود أنفسهم كانوا ضحايا الغاز الهتلري.

وأمرض السرطان زادت في عهد الاحتلال ليس بسبب الغازات فقط؛ فالتوتر هو الآخر يساهم في الإصابات السرطانية كما قيل لي، ويؤدي إلى أمراض أخرى صحية واجتماعية متنوعة، ويدفع الشبان إلى تدخين أنواع من السجائر لا تنتجها مصانعهم. ومهما كان التوتر منتشرًا عبر العالم فإن أسبابه في فلسطين تجعل حجمه أعظم. هناك التوتر الدائم الناتج من الحرمان من مصدر العيش، وانعدام التعليم والتطبيب، وضيق الأفق في حلول قريبة ذات كرامة بعد كل تجارب المهاترات التفاوضية التي مر بها الشعب الفلسطيني. وهناك سرطان الاستيطان الذي ينهش الأرض والبشر ويُعقد في قضية العقاب الجماعي المحرم دولياً منذ استعمال النازية له أثناء احتلال أوروبا لكنه يمارس على الفلسطينيين الآن. من دون المستوطنات كان العقاب الجماعي سيأخذ مناحي عديدة، ولكنه لم يكن ليمنع التواصل بين القرى والمخيمات المتجاورة وحرية التنقل في مساحة صغيرة مثل قطاع غزة. أنهى عبد الكريم دراسته في ألمانيا وعاد إلى قطاع غزة قبل ثماني سنوات، وقد تخوف طوالها إذا غادر القطاع ألا يتمكن من العودة، فصمد هناك حتى اضطره المرض للسفر إلى العاصمة الفلسطينية، فعرقل الاحتلال سفره في الوقت المناسب وانتقل إلى

رحمة الله في القدس. أما أسرته فإنها إلى جانب الحزن على رحيله المفاجئ كان عليها أن تعاني بعد موته نتائج العقاب الجماعي. تفتيش لسيارة الإسعاف وللجثمان على حواجز القطاع الخارجية (ايرتز) والداخلية عند مستوطنة كفر داروم. ونظراً إلى تعقيدات الاحتلال في استخراج تصاريح الزيارة لم يتمكن أي من أفراد الأسرة خارج فلسطين من الوصول إلى رفح لتشيع ميت لهم. ولم يكن حال زملاء وأصدقاء له في القدس والضفة الغربية أفضل من حال غيرهم خارجها.

عند الحديث عن قطاع غزة يقفز إلى الذهن ضيق المساحة الجغرافية مقارنة بتعداد السكان الذين هم أغليتهم لاجئون من قرى ومدن جنوب فلسطين منذ عام النكبة، كما هو وضع عائلتنا اللاجئة من قرية بربرة الواقعة بين غزة والمجدل والشهيرة بزراعة العنب والتي يقطنها الآن يهود بولنديون. ضيق مساحة القطاع لم ينقذ سكانه من سرطان الاستيطان الذي استولى على أربعين بالمئة من القطاع وأقام مناطق أمنية حول المناطق المصادرة استدعت قصف مخيمات لتشريد سكانها، كما في حالة خان يونس، وقصف تجمعات سكانية في عمارات جديدة تحولت إلى خرائب بسبب قربها من مستوطنة نتساريم التي لا يقيم فيها أكثر من عشر عائلات يهودية. بيد أن ضيق مساحة قطاع غزة صدمني أيضاً في وفاة شقيقي عندما عرفت بظروف الدفن وصعوبة العثور على أماكن في مقبرة رفح. وما يزيد الشعور بالتشرد في حياة الفلسطيني وموته أن يمر بقريته في فلسطين حياً ولا يستطيع دخولها، ثم يمر بها جثمانه المحروم من الرقاد في ثراها والذاهب قهراً إلى مقبرة بالكاد يوجد فيها مكان نتيجة لسياسة الاحتلال والاستيطان، ثم يتحدثون عن السلام والتفاوض، عن معاداة الإرهاب وضممان الأمن الإسرائيلي! عندما تفشل السياسات والمناورات والمراهنة على الزمن والنسيان في تمييع القضية فلن تنجح أي قوة في محو الذاكرة لتسهيل النزاع عن الحقوق. الضغط لا يولد الاستسلام ولن يؤدي إلى قبول الوضع الحالي، بل يؤدي - كما هو ثابت - إلى الانفجارات المنظمة والفوضوية. لقد جربت إسرائيل كل طرق القهر لتحقيق مآربها، وجررت معها الدول المؤثرة في تسيير شؤون العالم، ولكنهم لم يجربوا الطريق

الوحيد السليم للسلام والتعايش، وهو الطريق المعتمد على ضمانة الكرامة والحقوق والبدء في التنفيذ قبل وضع الشروط على الفلسطينيين. حق العودة يجب أن يكون مضموناً بغض النظر عن موقع المكان إذا كان في إسرائيل أو الضفة، والقطاع، هذا هو الأساس للحل وليس النظام السياسي والاتفاق على حدود وحشر الناس فيها مع التربص بأحلامهم بعد سلب حقوقهم وآمالهم. من لا يريد العودة فإن قرارات الأمم المتحدة ضمنت له التعويض، وسيكون من حقه اختيار موقع إقامته. من دون هذه المقدمات لن يدوم أي حل، ولهذا بالذات فشلت مفاوضات كامب ديفيد صيف العام الماضي، بالإضافة إلى قضية القدس طبعاً وعدم استعدادهم لسحب كل المستوطنات التي سيمكث بعضها كسرطان دائم متشعب ومسبب للأوجاع. إن ما يجعل الفلسطيني يائساً من فرص نجاح أي مفاوضات في التوصل إلى حل سياسي رغم كثرة الحديث عن المبادرات الجادة الآن، هو التجربة الإجمالية والأخرى اليومية، العامة والخاصة، التي مر بها في ظل هذا الاحتلال الاستيطاني العنصري. توافرت فرص كثيرة أمام إسرائيل لكي تكسب ثقة الفلسطيني عبر تحسين الأوضاع بمجملها، ما كان سيوصل إلى حلول سياسية قائمة على حسن النية وعلى ثقة متبادلة وتجربة إيجابية، لكنهم أصرروا على «حقهم المقدس» في كل الأرض، وأقروا سياسة التشريد العلني المباشر، ثم الضغط القوي لتحقيق هذه الغاية نفسها.

ما هي سياسة إسرائيل تجاه الحدود؟ وما هي سياسة إسرائيل تجاه الإنسان الفلسطيني داخلها وبجوارها؟ ما هو حجم اعتراف الإسرائيليين بمسؤوليتهم عن نكبة الشعب الفلسطيني وملاحقتها الحالية من جراء الاحتلال؟ ما هو الموقف الإسرائيلي من حق الفلسطيني في العودة والتعويض؟ هل تقبل إسرائيل بتقييم دولي غير عنصري لآفاق عودة الفلسطيني وقدرات الأرض على استيعاب الطرفين؟ طبعاً لا، لأنها تعلن أنها دولة للعنصر اليهودي فقط، وضمن هذه الرؤية فهي لن تقر بسلام وتعايش متعادل، بل ستواصل القتل والضغط والتهرب بالحيل الإعلامية والتأثير في صناعات السياسة عبر العالم. والمأساة أن هذا النهج يدفع بالفلسطينيين إلى آفاق انعدام الثقة بالعدالة، ويقلل من صدقية الوضع

الدولي ويمهد لأوضاع فوضوية. الثابت أن الفرق شاسع بين الفكر والممارسة والتوقعات الإسرائيلية، من جهة، وبين صمود الفلسطيني ودفاعه عن حقوقه وقدرته على التكيف في سبيل هدفه. هذا يعني زيادة الأمراض والتوتر والسرطانات والحاجة إلى مقابر إضافية ودفن الآباء للأبناء. سيحدث هذا عند الطرفين، فرغم قلة الإصابات الإسرائيلية مقارنة بحجم المعاناة الفلسطينية وأنواعها، إلا أنها في تصاعد لديهم أيضاً.
إلى رحمة الله يا عبد الكريم... و«إنا لله وإنا إليه راجعون».

٢٠٠١-١٠-٣١

ما العمل في انتظار المجهول؟

في الغرب تم وضع العرب والمسلمين تحت المجهر عبر إجراءات ستطول وتتفنن، وفي العالم العربي يتم تفحص أشباه الوعود السياسية الغربية لحل قضية الصراع العربي الإسرائيلي بإقامة دولة فلسطينية. وبعد صدمتي التفجيرات والانثراكس في أميركا وبداية الحرب ضد الإرهاب في أفغانستان فلا أحد يعرف أين ستكون الضربة الأميركية أو الإرهابية المقبلة، وهذا الوضع مثالي للصيادين المهرة في المياه العكرة، ومرتع لتخيصات الجهلاء.

كانت العمليات الثورية عبر العالم في السبعينيات نتاج تلاقح أيديولوجي وتفاعل ومشاركة عملياتية بين أجناس البشر من عرب وشرق أوسطيين وألمان وبريطانيين وإيرلنديين ويابانيين ومن أميركا الجنوبية، وكل العالم تقريباً. ذلك الوضع أتاح للعناصر المنفذة فرصة الاختباء بين الأنواع نفسها من السمك في النهر، ولم يكن هناك من يتشدد بلصق «الإرهاب» بجنس أو بدين محدد. كانت هناك استثناءات طبعاً ومنها المضايقة التي حلت بالفلسطينيين في ألمانيا الغربية بعد عملية الأولمبياد في ميونخ، لكن الأمر اقتصر على الفلسطينيين وعلى ألمانيا آنذاك، بل لم تشهد ألمانيا ككل حملة تخوف من الفلسطينيين أو عداء لهم لأن هدف العملية كان الفريق الإسرائيلي وليس المجتمع الألماني.

الوضع يختلف تماماً هذه الأيام، إذ لا توجد صلات أيديولوجية بين الأصوليين وأي توجهات سياسية عربية، وبالتالي انحصرت التهم ضد الطرف العربي والإسلامي المقيم في الغرب دون تمييز بين عربي أو مسلم مولود في البلد الغربي وآخر مهاجر أو لاجئ حضر أخيراً، أو حتى سائح وراكب سبيل في طائرة. المتهمون بتنفيذ العمليات لم يكونوا بدون

صلات مع أجناس أخرى فقط، بل التفجيرات بدت وكأنها حرب على رموز العالم الغربي بكل أيديولوجياته، وعزز ذلك تصريحات جماعة «القاعدة» المضادة للغرب ولأميركا وكذلك الكفار والأمم المتحدة. السبب الرئيسي لوضع العرب والمسلمين في الغرب تحت المجهر يعود إلى طبيعة العمل الذي ألصق بالمتهمين والتذكير أنهم عاشوا في الغرب وتعلموا فيه ولم تظهر عليهم علامات محددة؛ باختصار سادت الشكوك بوجود خلايا نائمة لسنوات قد يكون أفرادها في انتظار إفاقتهم للضرب، هؤلاء حسب الصورة التي تعمم عنهم ليسوا بالضرورة ملتحين ويصلون في الجامع خمس مرات، قد يكونون صلعان أغنياء أو جُرداً فقراء، كباراً في السن أو شباناً (الاستثناء الوحيد للآن هوللإناث) وهذا طبعاً يجعل كل عربي ومسلم مشروعاً إرهابياً في نظر الإعلام والرأي العام والحكومات والمؤسسات الغربية، ويضع الجميع تحت المجهر؛ الخطر من هذه الحال جلي وهو تعميق الخوف من العرب والمسلمين عبر العالم، ومن الخاسر هنا؟

الحاجة إلى تحالف عالمي ضد المتهمين بالإرهاب تطلبت التجاوب، وربما التظاهر بالتجاوب، بضرورة حل الصراع العربي الإسرائيلي كون حجم الظلم الهائل الواقع على العرب من جراء الدعم الغربي لإسرائيل يمهد لاحتضان الأفكار المتطرفة التي وصل ضررها إلى البيت الأبيض هذه المرة. حتى الآن تحدث زعماء الغرب عن ضرورة إقامة دولة فلسطينية، ولكن الحديث لم يتحول إلى مشروع بزمن محدد ونظام متابعة للمفاوضات وكنية لحسم نقاط الخلاف، وبنود عقاب متصاعد للطرف المخالف. باختصار كلام الغرب ليس جديداً ولا يزال كلاماً قد يتبخر بانتهاء الحاجة إلى الدعم العربي والإسلامي. هذه الشكوك العربية منتشرة بين العامة والخاصة ومردداً التجربة التاريخية المتكررة بين الغرب والعرب منذ وعود ما قبل الحرب العالمية الأولى بالاستقلال والتي تمخضت بدل ذلك عن تقسيم الوطن العربي واستعمار وإعطاء الصهيونية وعد بلفور ودعم إقامة إسرائيل وتسليحها نووياً وضمناً تفوقها والسكوت عن مخالفتها للقوانين والقرارات الدولية، وتهربها من مستحقات مؤتمر مدريد الذي ولد بعد حرب الخليج في ظروف مشابهة للوضع

الحالي. هذه الحال تسبغ الشك على كل تصرفات العالم الغربي الذي يشن الحروب لتطبيق القرارات الدولية المناسبة لمصالحه ولأمنه فقط.

العرب تحت المجهر في الغرب، والغرب مشكوك فيه بين العرب، لكن الأحكام الحاسمة حول الوجهة المقبلة ما زالت شبه مستحيلة، ويكفي هنا الإشارة إلى تطورين: الأول هو الانشراكس وما يثيره من رعب في الولايات المتحدة. والزاوية المقصودة من هذا الأمر هنا هي ما يشاع بأن مصدر هذا الإرهاب ليس عربياً أو إسلامياً وإنما هو أميركي صرف، أي إن افرازات المجتمع الأميركي جاءت في هذا الظرف لتخفف من الضغط على العرب والمسلمين، فكما أن المتهمين بالتفجيرات لا يمثلون غير أنفسهم فكذلك الأمر بالنسبة إلى موزعي الانشراكس.

التطور الثاني الذي يترك فرص الحسم مشرعة هو ملامح الخلافات بين حكومة شارون والحكومات الغربية بما فيها واشنطن؛ ليس صحيحاً القول إن كل ما يدور في هذا المجال الآن هو مسرحية محكمة الفصول، والأصح افتراض وجود خلافات بعضها أصلية وأخرى فرعية بين الغرب وإسرائيل. اليمين الإسرائيلي ينزع دوماً إلى التمرد على رغبات الغرب واختبار قدرات إسرائيل والصهيونية واللوبيات اليهودية في التأثير على المجتمعات الغربية، أو بمعنى آخر اختبار قدرات الاستقلال الاستعماري الإسرائيلي وضرب مصالح الغرب عرض الحائط. كما توجد خلافات في تطبيق السياسات اليومية الإسرائيلية.

يعني ذلك أن الأمور لم تحسم بعد، سواء ضد العرب في الغرب، ولا لمصلحة التوسع الاستعماري الإسرائيلي، وإذا توافرت تكتيكات عربية مدروسة وفعالة يمكن حتماً تحسين النتائج. فإذا كان من الصعب أو من الضار فرض مواقف عربية على الغرب، فقد يفيد طرح مبادرات عربية جماعية خلاقة متفاعلة مع العالم الجديد مثلاً: إعلان عربي جماعي رسمي وتنظيمي وشعبي بهدنة أحادية الجانب لثلاثة شهور لا يضر فيها عربي أي شيء حي لأي سبب كان، وفي المقابل يطالب الغرب بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة أو أقله بانسحاب إسرائيلي كامل من كل الأراضي المحتلة عام سبعة وستين. أثناء هذه الهدنة التي يليها إعلان

السلام العربي الإسرائيلي وبداية المفاوضات على حق العودة وقرار التقسيم في أجواء تعايش ونفي للعنف وبضمانات دولية. واضح أن مثل هذا الاقتراح يبدو خيالياً، ولكن هذا ما يفهمه الرأي العام الدولي والأميركي تحديداً وهو الوحيد القادر على التحكم بإسرائيل. إذا كان الاقتراح السابق بالهدنة وإعطاء إسرائيل فرصة الانسحاب وفتح باب الضغط عليها بعيد الاحتمال، فمن المتوقع وعلى الأرجح أن يحصل العكس كون إسرائيل تشعر بالأزمة التي تحيط بها ولن تترك التطورات للمصادفة، وستفعل المستحيل لتعميق الهوة العربية الغربية خصوصاً في الأجواء المتاحة الآن. أي عملية إرهابية ضد المسلمين في الغرب سوف تثير الخلافات بينهم وبين مجتمعهم وتسعر العداء بين الغرب والعرب وتبسط في صورة التحالف الإسرائيلي الغربي «المتحضر» ضد العرب والمسلمين، أي عملية إرهابية ضد الغرب الآن ستبدو وكأنها من العرب أو المسلمين وتؤدي إلى النتيجة نفسها بتسعير الوضع وتغريب الطرفين بعضهما عن بعض ما يفيد إسرائيل. ومن غير المستبعد أصلاً تلبس عمليات إرهابية في الغرب لأطراف فلسطينية حتى يتم الترابط بين الفلسطينيين والأصولية الراديكالية الإرهابية، أي وضع إسرائيل في خانة الغرب الآن، وزج المقاومة الفلسطينية كلها في خانة أعداء الغرب.

هل الرأي العام الأميركي بهذه السطحية ليقع في المطبات؟ نعم، هو كذلك، وهو أيضاً، الذي يقرر مصير السياسة الخارجية عبر العملية الانتخابية للكونغرس والبيت الأبيض. لقد ظهرت بعد أيلول الأسود الأميركي معلومات ذات شأن حول طبيعة الشعب الأميركي، خمسة وثمانون بالمئة من الشعب الأميركي لا يملكون جوازات سفر، وبالتالي لم يغادروا بلادهم الواسعة ولم يتعرفوا إلى شعوب أخرى، أما البقية فمن يسافر منهم يفضل دول الغرب، الإعلام الأميركي المفترض أن يعوض الشعب عن عزلته الوطنية، يعمم على الناس أخباراً محلية تافهة عن الفك المفترس مثلاً ولماذا وأين يأكل سمك القرش الأطفال، ويتحدث لأسابيع عن الحرائق والأعاصير، وبالطبع عن أخبار الفنانة وأهل الموسيقى وأفلام هوليوود، ولكن الصحافة والقنوات التلفزيونية الأميركية تقرر بأنها لا تخبر الشعب

عن تأثيرات السياسة الخارجية الأمريكية على بقية العالم أو على دول وشعوب بعينها، وهذا ما أقره أيضاً مدير مركز بحوث أمريكي. هكذا كان السؤال الرئيسي بين الأميركيين بعد الهجمات على نيويورك وواشنطن: لماذا يريد أي بشر ضربنا وضررنا؟ هناك طفولية سياسية تعم أوساط الشعب الأمريكي الذي يظن معظم أفراده أنهم طيبون ويساعدون بقية العالم ولا يضررون أحداً، ومن يعاديهم هو شيطان أو أقله يريد تدمير الحرية والديمقراطية، هذا الحقل فلاحته سهلة ولا بد منها.

٢٠٠١-١١-٨

أميركا بين أوروبا والعرب واليهود

من المهم التذكر أن السياسة بالنسبة إلى الأفراد والحكومات تقودها المصالح وليس مبادئ العدالة أو الشرائع الدولية أو حتى قرارات الأمم المتحدة. ينطبق هذا القول بوضوح على الوضع الأميركي، علماً بأن واشنطن هي قائد العالم من دون منازع. نتذكر ذلك الآن بعد ظهور مجموعة سياسات دولية جديدة وتطورات، منها بروز خلافات عربية أميركية على خلفية الإجراءات بعد هجمات أيلول/سبتمبر والحرب ضد الإرهاب ومساعي تنشيط الحل السلمي لإقامة دولة فلسطينية.

الملاحظ أن الدول الأوروبية الغربية أكثر فهماً من غيرها للوضع الأميركي، وأنا كعرب ما زلنا نتخبط في سرايب السياسة ومؤسسات صنع القرار الأميركي وإجراءاته المختلفة كلياً عن مؤسساتنا وعمّا نمارسه في بلادنا. أما إسرائيل فقد عرفت قبل غيرها مربط الفرس لصانع القرار الأميركي وكيفية التحكم فيه على الدوام ومستفيدة طبعاً من الوضع العربي. لقد انتقد البعض سياسة رئيس الوزراء البريطاني توني بليز التضامنية إلى درجة التكاتف مع الولايات المتحدة والإسراع في الاشتراك العسكري معها في الحرب ضد الإرهاب. وبعد أربعة أسابيع على بداية القصف كانت ألمانيا قد مهدت رأيها العام والأحزاب السياسية البرلمانية (عدا حزب واحد صغير) لتقبل إعلان الاشتراك العسكري الألماني في الحملة ضد طالبان وتنظيم القاعدة. وأعلن المستشار الألماني غيرهارد شرودر أنه سيلبي الطلب الأميركي بإرسال حوالي أربعة آلاف جندي للقتال خارج ألمانيا وأوروبا لأول مرة في تاريخ البلاد الحديث. هذا التقليد الألماني للخطوة البريطانية الفورية، تبعه إعلان إيطالي مشابه. وكانت فرنسا قد أعلنت استعدادها للاستجابة لأي طلب أميركي.

والحقيقة التي أعلنها وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد هي أن بلاده لم تطلب إرسال قوات ألمانية أو غيرها للقتال، وأخرج الوزير بذلك المستشار الألماني ولكن تمّ تدبّر الأمر بعد ذلك وقبلت واشنطن بالدعم غير المطلوب. ماذا يعني كل ذلك وما فائدة سرده؟ لقد عرف السياسيون في أوروبا (وإسرائيل) أن الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على صنع الحرب والسلام في عالم اليوم، وتأكدوا عبر تجاربهم في العقدين الماضيين أنهم لن ينجزوا سلاماً أو حرباً بدون واشنطن، وبأنهم لن يؤثروا في السياسة الأميركية من دون الانخراط معها وتأييدها ومحاولة التأثير فيها من الداخل ومن قلب موقع المشاركة. على الطرف الآخر أدرك الأميركيون غرض أوروبا وتذكروا مساوئ العمل العسكري المشترك ميدانياً مع قوات الدول الأخرى، ولهذا لم يطلبوا في هذه الحرب ضد الإرهاب أي دعم عسكري مباشر من أي حليف، وإنما أرادوا تحالفاً دولياً بغرض الدعم المعنوي لإطلاق يد القوة العسكرية الأميركية. هذا ما فهمه بلير منذ البداية، فاستبسل للاشتراك منذ اللحظة الأولى في هذه الحرب. وأسرع الألمان والطيالان قدر ما تسمح به أوضاعهم للزج بقواتهم العسكرية في هذه المعركة بدون استدعاء، بعد انخراط الجميع طبعاً في أنواع المعارك الداخلية الأمنية والاقتصادية والقانونية ضد الإرهاب المحلي.

بعد شهرين تماماً على أحداث أيلول/سبتمبر، كان العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني يعلن استعداد الأردن كأول بلد عربي وإسلامي لإرسال قوات عسكرية إلى أفغانستان. الدول العربية القريبة جغرافياً من ساحة القتال رفضت منذ البداية استعمال أراضيها في القتال بينما استعدت باكستان، الأقرب لأفغانستان، بالسماح للقوات الأميركية استعمال أجوائها. الحرب حتى الآن تنطلق من البحار ومن أراضي الجمهوريات السوفياتية السابقة المحاذية لأفغانستان من الشمال، وما عدا بريطانيا لا يوجد الآن شريك عسكري، لكن الألمان والطيالان في طريقهم إلى ساحات القتال (بعد أخذ موافقة البرلمان، وهي مؤكدة في ألمانيا الأسبوع الحالي)، ومن غير المتوقع أن تأخذ واشنطن بعرض عمان. علينا هنا تذكر أن إسرائيل عرضت المشاركة العسكرية منذ اللحظات الأولى ولكن واشنطن استثنتها في البداية لكسب الدعم العربي المعنوي والعملي، حتى عاد السفير الأميركي في تل

أيبب الأسبوع الماضي لينوه باحتمال المشاركة الحربية الإسرائيلية في الحرب، وذلك على الأرجح كردة فعل على التردد العربي العام في هذه الحرب، وطبعاً كنتيجة لمساعي إسرائيل وضغط اللوبي اليهودي على الرئيس الأميركي ألا يعزل إسرائيل.

الملاحظ أيضاً، أن أوروبا تريد الاستفادة من ظروف محاربة الإرهاب بالضغط لإنجاز حل سياسي للقضية الفلسطينية. وتقر أوروبا، مثل الدول العربية، أن التخلص من القضية عبر حلها بشيء من العدالة يساعد على الحد من الإرهاب ويسهل محاربته. واشنطن تعترف بذلك نظرياً ولكنها لا ترى أن الوقت مناسب الآن وتفضل انتظار نتيجة الحرب وذلك على غرار حرب تحرير الكويت وما تبعها في مؤتمر مدريد. والأرجح أن واشنطن لا تريد منح أوروبا شرف إنجاز الحل وفوائده بينما هي مشغولة في حرب غير معروفة النتائج. ما يدفع أوروبا إلى محاولة التأثير في القرار الأميركي عبر المشاركة في القتال هو تخوفها من الورطات المحتملة كنتيجة لهذه الحرب وتأثر مصالحها وموقعها في المنطقة العربية. بمعنى آخر لا تريد أوروبا لواشنطن التفرد في المنطقة ضمن الاحتمالات المتعددة لنتائج الحرب. ويرى صناع القرار الأوروبي بعض تلك الاحتمالات كالتالي: أولاً، انتصار عسكري سهل وسريع في أفغانستان، أو ثانياً، خسائر وبالتالي هزيمة أميركية سريعة، أو ثالثاً، معارك صغيرة على غرار الوضع في الشهر الأول لتمتد الحرب إلى فترة طويلة دون حسم. يتخوف الأوروبيون أن يؤدي النصر الأميركي السهل والسريع إلى غرور الصقور وقوى اليمين في واشنطن والانتقال الفوري لاستكمال المهمة في بلدان أخرى في المنطقة قد تشمل العراق وغيرها وذلك بدعم الكونغرس المؤيد بأغلبه للسياسات الإسرائيلية وتوجيهاتها. من ناحية ثانية، فالهزيمة الأميركية السريعة، حسب الرؤية الأوروبية، قد تؤدي هي الأخرى إلى النتيجة ذاتها بالبحث عن هدف آخر يسهل ضربة النصر وإثباته عبر التلفزيونات، وذلك يرشح بعض الدول العربية كهدف أيضاً مما سيحجم دور أوروبا وتأثيراتها في المنطقة، وبالتالي يضر بمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية. الأفضل في الأمنيات الأوروبية الآن هو حرب طويلة غير مكلفة بشرياً تفتح المجال لمشاركة أوروبية عسكرية مطلوبة، ما

يؤهل أوروبا للمشاركة في القرارات الأميركية السياسية والحربية ويؤمن مصالحها ودورها، ويبعدها عن الصدام مع واشنطن.

لقد استمع الرئيس الأميركي جورج بوش في الشهرين الماضيين إلى نصح مكثف من قادة أوروبا ودول عربية وزعماء دول أخرى، كلهم أقرّوا أمام الرئيس أن هذا الإرهاب لا علاقة له بالعرب أو بالإسلام، وبالتالي فالحرب ضده مدعمة عالمياً. وقال الزعماء والقادة والوزراء عبر العالم للرئيس إن قضية فلسطين لا علاقة لها بهذا الإرهاب ولكن حل القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي يساعد على محاربة إرهاب بحرمانه من أي مؤيدين مضللين ويائسين من العدالة. الرئيس بوش بدوره أكد هذه الرسالة مراراً وقال إن إدارته كانت تخطط قبل الأحداث إلى تأييد إقامة دولة فلسطينية. المهم هنا أن الرئيس حتى الآن لا يرى أهمية لعامل الزمن في إنجاز الحل، كونه مشغولاً تماماً بالمهمة الأولى في الحرب ضد الإرهاب، خصوصاً أنه يعرف من تجارب الإدارات السابقة أن حل القضية الفلسطينية ليس مجرد اتخاذ قرار سياسي سحري ينهي الخلافات.

لنا أن نتخيل أن الرئيس بوش يضع مصلحته الشخصية ومصصلحة بلاده الآن في سلم الأولويات، وهذا بصراحة يعني الحفاظ على أفضل علاقة ممكنة بين الكونغرس والبيت الأبيض. حسب التجارب فمثل هذه العلاقة تحتاج إلى مقايضات، علماً بأن الحزب الجمهوري لا يملك أغلبية برلمانية تسمح له بالتصرف على أساس حزبي في دعم سياسة الرئيس، كما أن أغلبية نواب الحزبين الجمهوري والديمقراطي يؤيدون السياسة الإسرائيلية ويخضعون لرؤية اللوبي اليهودي الأميركي، وبالتالي لا موقع للعدالة هنا ولا مكان لقرارات الأمم المتحدة من وجهة نظر الرئاسة في حل الصراع العربي - الإسرائيلي، ويحتاج الرئيس أقله، لو حسنت نيّاته، إلى الوقت المناسب وإلى المبررات الإضافية.

ما عدا النصح والحديث العربي عن أهمية الحل في القضاء على الإرهاب والمطالبة بعقاب الإرهاب الإسرائيلي، لم يقدم أحد مبرراً على مبادرات مثل ما فعلته ألمانيا وبريطانيا والاستعداد الفرنسي وموقف حلف «ناتو». ولم تتكرر أي حكومة عربية خطة أو نهجاً يحل قضية إرهاب تنظيم القاعدة بشكل يتماشى مع العدالة والقضاء، ما يسهل مهمة الرئيس

في بلاده ويعزز العلاقات الأميركية - العربية ويمهد لضغط الإدارة على الكونغرس وعلى إسرائيل بدعم من الرأي العام الأميركي. لم تضع الفرصة تماماً حتى الآن رغم تأخرها، كما أن المبادرات كثيرة وتحتاج إلى التنفيذ فقط والخروج من حالة التمني والشكوى الدائمة. استمرار هذه الحال العربية سيضعنا أمام حالة صدام مع الولايات المتحدة المؤطرة إسرائيلياً، بينما أوروبا المعتمد عليها عربياً بالكاد تتجاهد من أجل مصالحها الذاتية.

٢٠٠١-١١-١٥

دبكة على مزمار شارون

من الأشياء الغريبة هذه الأيام التفاف الجميع (تقريباً الجميع) من دون توافق في حلقة واحدة وكأنهم يرقصون دبكات بأنغام متنوعة، ولكن مصدرها مزمار شارون. هذا الجمع يضم المعارضة والسلطة الفلسطينية، والدول العربية المعنية، ودول المجموعة الأوروبية، وروسيا، والولايات المتحدة طبعاً، مع لفيف آخر من الأطر والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتنوعة. شارون يزمر والجميع ينطون وكل منهم يستجيب على طريقته، يلتقي الجميع في وصفهم لرئيس الوزراء الإسرائيلي بأنه إنسان مدمن العنف، وقد يقول الشيخ ياسين زعيم حركة حماس الروحية إضافات عديدة في وصفه لشارون، ولكن القاسم المشترك بين الشيخ وكولن باول، وزير الخارجية الأميركي، على تصنيف شارون هو امتهانه للعنف؛ إذ كرر الوزير الأميركي مراراً في الأسبوع الماضي حقيقة أن الشعب الإسرائيلي انتخب شارون ليضمن الأمن بعد فشل قمة كامب ديفيد بين الرئيس عرفات وكلينتون وباراك، كما كرر الأميركيون شجب العنف من الطرفين وشجبوا العنف الإسرائيلي منفرداً كلما تطلب الأمر. ذلك كله لا يعني طبعاً أي تفاهم فعلي أو افتراضي بين الشيخ ياسين وكولن باول ضد شارون، كما أنه لا يعني مطلقاً أن الشيخ أو الوزير معاً أو منفردين يعملان على وقف عنف شارون، وهذا الكلام ينطبق على بقية الدبكة كما سنرى.

قد نجد بعض المغالين الصهاينة الذين يدعون أن شارون يريد السلام (الشاروني)، لكن معظم المعنيين في العالم يعرفون أن السلام لن يتحقق في عهد شارون، كونه لا يعرض ولا يوافق على حلول مقبولة فلسطينياً وعربياً ودولياً، وما يدعي أنه عرض للسلام إنما هو وصفة أكيدة لاستمرار الصراع.

مع ذلك لا يستعمل الفلسطينيون من أسحتهم سوى السلاح المحبب عند شارون والذي يبرر له تصعيد القتل مع التملص من تبعات ممارساته الإرهابية أمام العالم. الوضع الفلسطيني حرج بالطبع، إذ لا تستطيع السلطة أو المعارضة الظهور وكأنها تخلت عن المقاومة وأقرت بالاحتلال، ولكن من القائل إن المقاومة هي دوماً كفاح مسلح فقط؟ هل نريد أن نقاتل من أجل القتال أم نريد الوصول إلى هدف محدد بطرق شرعية أخرى؟ الوضع الفلسطيني حرج لأن السلطة والمعارضة كلما توافقتا على التجاوب معاً إلى متطلبات العالمية الجديدة بالحد من العنف، وخصوصاً بعد أحداث أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة وحول العالم، يأتي إليهما شارون بعنف وإرهاب وقصف واغتيالات أطفال بشكل متعمد كما حدث هذا الأسبوع، ما يثير الدماء في العروق ويحرك غريزة الانتقام، وبالتالي الوقوع في المطب. المهم أن «الانتقام» الفلسطيني لا يأتي سريعاً ولا بالحجم نفسه ما يؤدي إلى انقلاب نتائجه لمصلحة شارون، أو على الأفضل مساواة العنف بين الطرفين في الوقت الذي يريد فيه العالم شجب العنف.

من المعروف أن الولايات المتحدة هي قائدة عالم اليوم وببدها مفتاح السلام في الشرق الأوسط عبر الضغط على إسرائيل إذا تهيأت الظروف، وأنها الآن في حرب على الإرهاب العالمي وعرضة لانجرار وتأويل إسرائيلي، وتحتاج إلى حلفاء في حربها الجديدة الواسعة التي لن تضر بأي عربي لو تم التأثير فيها سلفاً للبقاء على النهج الصحيح... على ضوء ذلك ومستجدات العالم والتغيير الإيجابي في الموقف الأميركي تجاه قضية الدولة والحقوق الفلسطينية، ألا تستطيع السلطة والمعارضة الفلسطينية تنويم السلاح المقاوم القديم موقتاً واستنباط سلاح جديد سلمي ومؤثر أكثر يعفي الشعب من الموت والسلطة من التسلط والمعارضة من الاعتقالات ويستجيب للعالم ويتطابق مع القرارات الدولية ويحرج إسرائيل؟ لماذا الإصرار على النهج الذي يتمناه شارون ويتقن التعامل معه ويستفيد منه في تضليل العالم؟ في يوم وصول الوفد الأميركي الثلاثي للتوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين على وقف العنف تمهيداً لتطبيق اتفاقيات سابقة، سافر الرئيس الفلسطيني في

جولة تشاورية عربية تاركاً الوفد لجوقة شارون الذي أسمع الوفد لحظة وصول طائرهم إلى مطار اللد بأنه لن يتنازل عن شرط الهدوء المسبق لأسبوع قبل أي تفاوض. ومن شبه المؤكد أن المعارضة الفلسطينية ستواصل الكفاح المسلح أثناء وجود الوفد رداً على إرهاب شارون الاغتيالي الذي استبق حضور الوفد وإرهابه الاستيطاني الذي استمر فيه وصعده الآن. ما الهدف الفلسطيني هنا؟ هل لدينا قدرات وإرادة وأسلحة ضغط على إسرائيل وأميركا لنجبرهما على التراجع؟ الفريق العربي يعاني قصوراً ذاتياً في الأداء ولديه معوقات ولهذا نجده متمسكاً بعباز الدييك الفلسطيني، يطالب بالضغط الأميركي على إسرائيل للعودة إلى المفاوضات التي فشلت سابقاً، وهو بذلك يتلوى على أنغام شارون لأن المفاوضات تعني إما الاستسلام الفلسطيني والعربي وإما استمرار العنف، وكلاهما في أولى أهداف شارون. المطلوب هو تمرد عربي على الرؤية الفلسطينية قصيرة المدى، وذلك بإعداد مشروع عربي مثلاً للسلام على أرضية قرارات الأمم المتحدة لا يتنازل عن ذرة من الحقوق ولكنه يستجيب للرؤية الأميركية الجديدة في الحل بوجود دولتين في فلسطين وضممان أمن كل منهما. يمكن أيضاً، تذكير العالم بعنصرية إسرائيل عبر اقتراح عربي فلسطيني بحل شامل على أساس فلسطين واحدة للشعبيين ضمن مبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية. ولا ننس فكرة وقرار تقسيم فلسطين المحتوي على تفاصيل وحلول لكل القضايا، مع إضافة وضع الدولة الفلسطينية تحت الانتداب الأوروبي أو الأميركي لعشرين سنة حتى يطمئن الجميع لعدم وجود خطر على الصغيرة الديمقراطية إسرائيل. كل ذلك من عالم الخيال وما يقال ويمارس عربياً يستجيب لشارون وأهدافه ويثبت الواقع الاحتلالي المفروض على الأرض. الجديد عند جيراننا الشقر أنهم يعدون تنازلياً لعملتهم الجديدة (اليورو) التي سيتم تداولها مطلع العام المقبل، ومع ذلك انشغلوا هذا الأسبوع بقضية الاستيراد من المستوطنات وتوصلوا - مجدداً - إلى أن الوضع الحالي يتطلب الصبر وعدم الإخلال بالتوازن أو إزعاج إسرائيل حتى لا تتعثر مساعي الحل السلمي وفرص فرض الهدوء. ذلك هو مجمل الموقف الأوروبي في هذه القضية والذي يعني استمرار مخالفة دول أوروبا للقانون الدولي

بالاستيراد من إنتاج المستوطنات في أراض محتلة بالقوة. أوروبا محسوبة من قبل إسرائيل على العرب (!) وبالتالي تحرمها إسرائيل من شرف وفوائد الاشتراك في الوساطة السلمية وتترك الأمر في يد واشنطن. أي موقف أوروبي عملي ضد الاستيطان الإسرائيلي - ناهيك من الاحتلال - سيبعد أوروبا أكثر عن مسيرة السلام ويتهمها بالانحياز إلى العرب. نعم أوروبا هي الواقعة تحت الضغط الإسرائيلي حتى لا تُستبعد عن رقصة السلام، وعليها التجاوب مع شارون وسياسته. أوروبا في عهد شارون تتحدث عن عنف متبادل، وعن فرص سلام أهدرتها القيادة الفلسطينية، وعن أهمية الهدوء والعودة إلى المفاوضات. لا يوجد حديث عن الاحتلال ومخالفات الوجود الاستيطاني وانتهاك حقوق الإنسان العلني المتشعب والمكثف والمتواصل دون مثل، ناهيك طبعاً من التفكير في محاسبة إسرائيل على تدميرها للمشاريع والمساعدات الأوروبية للفلسطينيين، أو التهديد بوقف المساعدات الأوروبية لإسرائيل في ظل استمرار الاحتلال والانتهاكات، وهذا إطلاق ليد شارون ورضوخ تام لأفكاره وممارساته... ثم ماذا عن أسس الاعتراف الأوروبي بإسرائيل ضمن حدود وشروط قرار التقسيم؟ قد يأتي اليوم الذي يعايرنا فيه الأوروبيون أنهم أذلوا أنفسهم لإسرائيل وخالفوا القوانين والأعراف والقرارات الدولية من أجل توصيلنا إلى طاولة المفاوضات. هل نشزت واشنطن عن النغم الشاروني بعد أحداث أيلول/سبتمبر؟ سؤال يصعب الحسم بإجابته. من الواضح أن الرئيس بوش لا يعيش عشرة عرفات أو شارون ولا تطربه المزامير، وكل توجهه إلى المنطقة يبدو قسرياً، وعلينا اليوم وبقية الأسبوع متابعة اللغة الجسدية لشارون وبوش والخطب السياسية أثناء زيارة الجنرال لواشنطن. مع ذلك لا يمكن إنكار التجديد المميز في الحديث العلني المتكرر عن دولة فلسطينية مقترنة بشرط الأمن لدولة إسرائيل، وهذا بالتأكيد لا يتناسب مع الرؤية الشارونية متوسطة المدى التي تأمل في تقزيم مقاييس الدولة الفلسطينية لتحريك الرفض العربي اللفظي والعنفي. مساعي إسرائيل الآن تدور حول تأجيل الإدارة للحديث في التفاصيل حول الدولة الفلسطينية، والطلب منها الضغط على الرئيس عرفات للعودة إلى الطريق الطويل المؤدي إلى طاولة المفاوضات عبر

فرض الهدوء قبل وأثناء التفاوض التمهيدي. هذه العقدة الشارونية تقبلتها واشنطن ولو على مضض، لكن الأهم أن واشنطن ما زالت تقرر مبدأ توصل الطرفين للحل عبر المفاوضات، أي ترك كل شيء تحت رحمة وإرادة وفيتو شارون حتى بدون فرض وقف المستوطنات والسياسات الإسرائيلية الإرهابية اليومية، وهذا الحال الأميركي حتى الآن لا يختلف عن أحوال الملتفين الآخرين في حلقة الدبكة على نغم المزمار الشاروني، ونأمل أن نكون على خطأ وتظهر واشنطن الصواب.

٢٠٠١-١١-٢٩

الأزمة الفلسطينية - الإسرائيلية باقية لفترة.. والطرفان يستطيعان التحمل

سلسلة عمليات مقاومة تشمل كل أرجاء فلسطين الطبيعية رداً على الإرهاب اليومي الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي، ما دفع أوساط الأمم المتحدة للحديث عن مخاطر الحرب الأهلية. يأتي هذا أثناء عودة الجهود الأميركية لاستعادة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، ويتصادف الأمر مع الذكرى الرابعة والخمسين لقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ تقسيم فلسطين مناصفة وإقامة دولتين عربية ويهودية. أحداث هذا الأسبوع تفرض على الرئيس الفلسطيني عمل ما لا يريد عمله، ولكنها أيضاً نسفت كل أسطورة الأمن الإسرائيلي وادعاءات شارون الذي وصل على ما يبدو إلى نهاية فترة الاستعمال.

الاستنتاج الرئيسي المختصر يفيد بأنه رغم أطنان الشنائم المتنوعة التي كالتها الإسرائيليون للرئيس عرفات، والاتهامات بالفشل والتقصير، ثم الادعاء بأنه المسؤول المباشر عن كل العمليات ضد إسرائيل، والتهديد بإبعاده عن البلاد... رغم ذلك فإنهم يقولون عبر مطالبهم وأفعالهم وكأن عرفات هو الضمان الرئيسي لأمن إسرائيل، ولذلك يؤلبون العالم ضده من أجل دفعه لحماية إسرائيل.

يعيدنا هذا إلى تفاصيل اتفاق أوسلو والتفاهات التي تمت والضمانات التي خطت ومنها ما يفيد بأن الرئيس سوف يسخر القوات الفلسطينية في تأمين الوضع ومنع العمليات المضادة لإسرائيل. لكن الثمن لهذا التعهد كان المعاملة بالمثل، والتمسك بنهج المفاوضات والتقدم في طريق السلام المرحلي والنهائي ضمن مواعيد محددة سلفاً. بقية القصة أصبحت معروفة إذ ألغت الحكومات الإسرائيلية المواعيد ولم تعتبر أيّاً منها مقدساً،

وتخلت عن تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، وتنافس السياسيون الصهاينة منذ البداية على نقيضي الهدف السلمي المعلن، وكان من الطبيعي أن يقود الحزب الليكودي الراض سلفاً لقصة السلام، أن يقود البلاد لتلمص من أوصلو ودفع المسؤولية على الفلسطينيين عبر الأعياب وفنون إعلامية استهترت بأرواح البشر.

بعيداً عن الاتهامات المتبادلة يبدو جلياً أن هم شارون يتمثل في إقناع الغرب بأخطاء الرئيس الفلسطيني ليبرر الابتعاد الإسرائيلي عن السلام، وليس سعياً للوصول إليه. بمعنى آخر ومن مفهوم شارون ذاته فهو ليس على استعداد للتقدم نحو السلام قبل تحقيق شروطه غير القابلة للتحقق أصلاً، ولا يفكر بإحراج عرفات عبر طلبه للجلوس إلى طاولة المفاوضات، أو طرح مشروع حل سلمي واضح المعالم والهدف ومرتب بالقانون الدولي، أو الكف عن القمع والعقاب الجماعي ليدعي أمام العالم أن «التهاون» مع الفلسطينيين يدفعهم إلى العنف وإلى طلب المزيد. كل ذلك يحدث من شارون الذي ما زال يعتمد على التضليل الإعلامي ويظن أن المزيد من القمع سيؤدي إلى الانهيار الفلسطيني. لقد فتحت عمليات هذا الأسبوع الحديث بين الإسرائيليين عن الفشل الأمني وعن ضرورة فرض الحل من طرف ثالث، واتضح للبعض أن العنف الإسرائيلي يولد ردود فعل فلسطينية مماثلة ويضيق الهوة في حجم خسائر الأرواح بين الطرفين، لكن العمليات زادت أيضاً من حجم المعارضين للسلام. الحقيقة الجلية أن إسرائيل لا تستطيع اتخاذ احتياطات أمنية أشد مما كانت عشية العمليات، ولا تستطيع أن تؤلم الشعب الفلسطيني بأكثر مما فعلت، ولهذا توجه عملها العسكري الإرهابي وتضليلها الإعلامي ضد السلطة الفلسطينية وعرقات لإرهابه ودفعه للعمل على تأمين الشارع الإسرائيلي ما سيعيدنا إلى بداية القصة حول الثمن والسلام والاتفاقيات. إن ما يدفع بالأوساط الدولية لإعلان تخوفها من الحرب الأهلية هو الواقع الذي فرضه الاحتلال، ورفض الحكومات الإسرائيلية بعد اتفاق أوصلو تطبيق البنود الساعية إلى الفصل بين الطرفين. بدل إعادة الأرض المحتلة عام سبعة وستين حسب الطلب الفلسطيني المتنازل عن قرار التقسيم وعن ربع إضافي من فلسطين إلى جانب النصف، سعت أفعال إسرائيل لتعويم الوضع الجغرافي والسكاني الذي أعاد فلسطين إلى شبه وضعها الأسبق

المتداخل في السكن والعمل والسياسة، أو بمعنى أوضح فإن إسرائيل تلغي مكاسبها بعد حربي ثمانية وأربعين وسبعة وستين من أجل أن تعيد رسم الخريطة بمكاسب إضافية. لكن هذه المحاولة غير مضمونة النتائج الآن، خصوصاً إذا تطور الأمر إلى حرب أهلية وكثير الحديث الأميركي والعالمي عن دولة يهودية ودولة فلسطينية - وكأن إسرائيل لم تعد قائمة - وتضرب إسرائيل في جنوب فلسطين بينما تتلقى الضربات في شمالها. كل ذلك دون وجود إطار سياسي للحل السلمي وترك النتائج لترسمها المفاوضات والممارسات على الأرض. حتى يلغي شارون قدرة الفلسطيني على التأثير في المفاوضات، يطالب بهدنة وهدوء لأسبوع حتى تبدأ مفاوضات غير محددة الهدف والزمان، ويصر على استمرار الهدوء الفلسطيني، أي إلغاء حق المقاومة طوال فترة التفاوض، ويحتفظ لنفسه بالاستمرار في عمليات القتل والمطاردة والعقاب الجماعي والاستيطان أيضاً. الرئيس الفلسطيني من جانبه كان يرفض فرض الهدوء على شعبه قبل التعرف إلى الثمن وتقديم وعود صادقة للناس باقتراب الحل وإزالة الغم، لكن الضغط تكاثف عليه هذا الأسبوع بعد مقتل خمسة وعشرين وجرح أكثر من مئتي إسرائيلي يومي السبت والأحد فقط، واضطر الرئيس لإعلان حالة الطوارئ التي عاش تحتها الشعب الفلسطيني طيلة سنوات الاحتلال الإسرائيلي وجربها لعقود أثناء الانتداب البريطاني. ذلك القانون القديم الجديد يمنع حرية التعبير بأنواعها، ويتيح تقييد حرية الحركة، ويعطل عمل القانون والقضاء. وفي التطبيق تم اعتقال أكثر من تسعين سياسياً ونشطاً من أنصار حركتي الجهاد وحماس، وكانت السلطة قد اعتلقت ناشطين من الجبهة الشعبية إثر اغتيال وزير السياحة المتطرف قبل سبعة أسابيع، كما اتخذت إجراءات أخرى. السؤال الآن، هل تواصل إسرائيل النهج القديم بالمرأوخة في الحل والاحتفاظ «بحق» ممارسة الإرهاب، أم أنها ستجرح للسلام سواء عبر طرح حل مرحلي لا يلغي الحقوق الأخرى، أو عبر طرح الحل النهائي القائم على القرارات الدولية مقترناً بشروط أمنية إسرائيلية وضمانات دولية للطرفين؟ الواضح أن شارون سيصر على ممارسة قمعية ضد السلطة الفلسطينية حتى تباشر هذه الأخيرة قمع شعبها حسب الطلب الإسرائيلي. ما باشرت السلطة في عمله الآن، من اعتقالات وإعلان للطوارئ، يمهد لنقل

احتمالات الحرب الأهلية من فلسطينية - إسرائيلية إلى فلسطينية - فلسطينية، ويريح شارون حتماً إذ سيصبح عليه انتظار استكمال السلطة للمهمة «وتثبيت سلطتها» قبل التوصل إلى حلول. الاحتمال الآخر طبعاً أن لا يكتفي شارون بإجراءات السلطة، ويواصل الممارسات القمعية والعقاب الجماعي «تخوفاً» من ردود فعل المعارضة الفلسطينية على قمع سلطتها بضرب أهداف إسرائيلية. ولا يستغرب أو يستبعد أن تقتل إسرائيل كل المعتقلين بقصفهم في السجون الفلسطينية للتخلص منهم والإيهام بمشاركة السلطة في مجزرة كهذه. مثل ذلك العمل لن يكون جديداً؛ فالمعروف أن أحد مخاوف السلطة من الاعتقالات كان أن تقتلهم إسرائيل في السجون، ولذلك ترابط حافلات قرب السجون لتحمل المعتقلين عند توقع غارات وتجوب بهم في المدن طوال وقت الغارة. كذلك لا يستبعد أن تواصل الأجهزة الإسرائيلية عمليات القتل والاعتقالات والخطف لمن تريد من الفلسطينيين معتمدة على مواصلة السلطة لقمع من يتحرك من أنصارهم للانتقام بالقول أو الفعل. في كل الأحوال سيقول شارون إن عرفات لا يفعل الكفاية، أو إنه يدخل المطلوبين من باب ويخرجهم من آخر. لقد برر رئيس الوزراء العمالي السابق، إيهود باراك، تصعيده للقمع بحجة رفض عرفات لمقترحاته للحل النهائي، الأسلوب نفسه يتبع من شارون، بمعنى أنهم يريدون فرض الحل الذي يريدون عبر الإرهاب والقوة العسكرية وتغيير الحقائق على الأرض لدفع الطرف الفلسطيني للإسراع وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. هناك بالطبع احتمالات أخرى واردة، فقد كان من الواضح أحياناً وعبر الممارسات الرسمية والحزبية الفلسطينية السابقة وجود إمكانية للتوصل إلى اتفاق على اقتصار المقاومة قدر الإمكان على الجنود والمستوطنات داخل الأرض المحتلة لتثبيت مفهوم مقاومة الاحتلال والابتعاد عن شبهات الإرهاب، لكن مثل هذه الاتفاقيات شبه السرية لا تلزم الفرق الصغيرة والمقاومة الفردية التي تنفذ ما يلوح لها وتعيد الجميع إلى نقطة الصفر. قد يتغير الحال عبر حديث صريح من الرئيس للشعب حول طبيعة المرحلة وإقناع الجميع بهدنة شهر تكون مهلة للعالم ينتزع خلالها من شارون تعاطيه مع حل دولي مقبول، أو يوجه إليه إصبع الاتهام بالإرهاب. من الواضح، وعلى الأرجح، أن الإرهاب الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية سوف يستمران لفترة طويلة مقبلة

لأن الطرفين لديهما حتى الآن قدرات على التحمل، وكل منهما يعتقد أنه يحارب من أجل البقاء. الفلسطينيون مقتنعون حسب التجربة أن إسرائيل تريد كل شيء، والإسرائيليون يظنون أنه قدم فرصاً للسلام وأن المنظمات الفلسطينية تريد كل فلسطين وعرفات يتماشى معها. في هذا الجو لا توجد ضغوط من أجل تطبيق الحلول الدولية الجاهزة سلفاً مثل قرار التقسيم الشهير، ولا توجد مقترحات دولية حديثة معتمدة على قرارات دولية، ولا توجد قوات فصل أو مراقبة محايدة بين الطرفين، وكل الجهد الدبلوماسي منصب على عودة المفاوضات. أضف إلى ذلك أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع السيطرة على الوضع وضمان أمن إسرائيل أقله لأسباب عملية، بينما هناك مزايدات وصراع على السلطة بين كل من العمل والليكوود، ونتنياهو وشارون، وبييرس وبن اليعازر، كل طرف يتربص بالآخر ويزايد عليه بطروحات متطرفة في شارع ما زال يؤمن بقدرة السلاح على فرض الحلول.

٢٠٠١-١٢-٥

بين عرفات وشارون... فلسطين وإسرائيل وأميركا

العريضة الإسرائيلية برضاء، وأيضاً بدعم، أميركي، توضح جلياً القصور العربي في الدفاع عن النفس، والتقصير الفلسطيني في التجاوب مع متطلبات المرحلة، سواء من ناحية سياسية أو قتالية أو دبلوماسية. هذا الوصف يلخص الوضع حول فلسطين هذه الأيام، مع وجود الكثير من التفاصيل المتممة للصورة طبعاً، ومنها أوجه الشبه في التعاطي السياسي بين شارون وعرفات رغم أن الأول الجاني والآخر الضحية، والتشابه في الشارعين الفلسطيني المحتل والإسرائيلي المحتل.

في الواقع إن التشابه بين الرئيس عرفات والجنرال شارون أشمل من التقارب العمري، وعدم إتقان أسلوب وفن الخطابة، والاستهزاء بالمستشارين، وقلة احترام القانون والديمقراطية، وحب التقشف والعسكرية والمشاركة في المعارك الحربية، والاستموات في التمسك بالموقع القيادي. التشابه الأهم بين الرجلين هو الجمود الفكري ورسوخ العداء والفشل في تغطية كراهية كل منهما للآخر، وبالتالي رغبة كليهما في التخلص من الآخر بغض النظر عن النتائج المحتملة.

على سبيل المثال، لو افترضنا أن شارون يريد الأمن لشعبه والسلام للجيران، كما يقول، فإن ممارسته للإرهاب اليومي بالطائرات والدبابات وقتل الأطفال والاعتقالات والتدمير للشرطة والسلطة الفلسطينية، وتضييق الخناق على الرئيس الفلسطيني، وغير ذلك مما يملأ العين والأذن هذه الأيام، يضر فعلاً بهيبة عرفات ويلبي غرور الجنرال العجوز، ولكن هذه الأفعال تحديداً تخدم حركتي حماس والجهاد المتهمتين من قبل شارون بالإرهاب، واللتين يتلقى عرفات «بسببهما» تلك المعاملة الإسرائيلية (والأميركية). ولو

افترضنا أن الجنرال يريد دفع خصمه إلى مرحلة من الاستعباد والخنوع ويأمره بمقاتلة حماس والجهاد وبالتالي إثارة الحرب الأهلية الفلسطينية، فهل تؤدي تلك الحرب إلى أمان إسرائيلي أم إلى فوضى أكبر فلسطينياً وهجمات انتحارية أشد في إسرائيل واندلاع الفوضى عبر الحدود الوهمية؟ على الأرجح إن أي حرب أهلية فلسطينية ستؤدي إسرائيل أكثر مما ستؤدي الشعب الفلسطيني كون الفصائل المتحاربة والمتسابقة على كسب الشعب ستلجأ إلى توسيع شعبيتها بتضخيم عملياتها ضد إسرائيل. أقل ما يمكن قوله بصدد سياسة شارون إنها بدون هدف واضح يخدم إسرائيل. لكن ماذا عن الجمود على الطرف الفلسطيني؟ كمثال من عشرات يمكن القول، لقد فشل الرئيس عرفات تماماً في الفهم السريع لمرحلة وآفاق ما بعد تفجيرات أيلول/سبتمبر ودخول واشنطن حلبة الصراع ضد خصم جديد هو الإرهاب، سواء الإرهاب الفعلي أو الوهمي والخيالي. لو فهم الرئيس الفلسطيني آنذاك، أو الآن، معاني ذلك لعمل بهدي الاستفادة من التطورات أو أقله اتقاء شرها، بدل الوقوع في تلايبيها. كان من الممتاز (وما زال ولكن بدرجة أقل) لو تحدث الرئيس إلى الشعب وتفاهم مع المعارضة على إعلان هدنة من طرف واحد ومحددة زمنياً لتباعد للعالم كتجاوب مع محاربة الإرهاب وكرغبة لوقف العنف وكفرصة للعالم وواشنطن لجبر إسرائيل إلى ناصية السلام أو تحميلها كل المسؤولية عما سيقع بعد انتهاء الهدنة. خطوة كذلك كانت ستضع الإدارة الأميركية والقيادات الغربية في جيب الرئيس وتقرب بضربة سحرية بين الشعبين الأميركي والفلسطيني، وتغزل إسرائيل عن الأميركيين. تلك الهدنة كانت ستحفظ حق المقاومة المسلحة للاحتلال بل تعزز هذا الحق، وتدعمه عالمياً عندما يتجاهل شارون الهدنة ويواصل الاحتلال والاستيطان والحصار. تلك الهدنة الفلسطينية لم تطرح، ولن تحدث على الأرجح، لأن الرئيس لا يعترف بالأخطاء ويكره المستشارين ولا يوجد في الأصل منهم حوله أحد، ولأنه لا يتقن ولا يعرف محركات السياسة الأميركية ناهيك من مستجداتها بعد التفجيرات. ولو كان هذا التقييم خطأً والرئيس على أوسع اطلاع في السياسة الأميركية، فإنه لا يستطيع إقناع الشعب والمعارضة بهدنة محددة زمنياً لأنه لا يتقن الخطابة

وفن الإقناع، ولأن المعارضة تعيش في العصر الحجري مقارنة بالرئيس عرفات، بينما الشعب الفلسطيني المسكين والمغلوب على أمره لا يطرب إلا لصوت الرصاص، ولا يوزع الحلويات إلا في مناسبات الموت للفلسطيني وللإسرائيلي.

الشارع الإسرائيلي أكثر تشوقاً للدماء، إذ تقول الإحصائيات إن أكثر من ثلاثة أرباع الإسرائيليين يؤيدون سياسة شارون ضد السلطة والشعب الفلسطيني هذه الأيام، وقالت نسبة أعلى بأنهم يشعرون بالاعتزاز من الممارسات الإسرائيلية الأخيرة، وهذا أوضح من توزيع الحلوى في الشوارع. لكن الإحباط واليأس يصيبان سبعة وثلاثين في المئة من الإسرائيليين بسبب الوضع المتدهور، وقد يكون الرقم الفلسطيني المقارن أعلى لو وجدت إحصائيات حديثة مشابهة. ولنتمعن في هذه الأرقام من بلاد «الديمقراطية الوحيدة» في المنطقة: خمسة وسبعون في المئة (ثلاثة أرباع الشعب الإسرائيلي) يرفضون اغتيال الرئيس عرفات، لكن ثلاثة وخمسين في المئة يؤيدون إطاحته واستبداله بزعيم آخر أكثر اعتدالاً للشعب الآخر في فلسطين، فلماذا لا ينتخبون للفلسطيني رئيسه بدل تعيينه ليكون الأمر ديمقراطياً صرفاً؟ ضمن هذا الواقع، هل الشعب الإسرائيلي كثير الانتخابات أكثر ديمقراطية فعلاً من الشعب الفلسطيني عديم الانتخابات؟ هل المنتخب شارون أكثر حرية في المناورة الداخلية من نظيره الحاكم بطول العمر؟ عملياً فإن ورطة كل منهما مع أحزابه الداخلية أكبر من أن تقاس وتقرن بغيرها، الفرق أن حلفاء شارون في الحكم، وهم حزب العمل، يخففون من أخطائه، بينما حلفاء عرفات صم بكم، ومعارضوه يورطونه على كل الصعد وفي كل الأوقات.

ما هو الموقف الأميركي في هذا الميدان؟ باختصار، يمكن القول إن إدارة الرئيس بوش الحالية كانت مقتنعة بعدم استعداد الطرفين للتوصل إلى السلام، ولهذا انتحت الإدارة جانباً طوال الشهور التسعة الأولى تاركة الطرفين يكسران بعضهما بعضاً حتى يضعفا أو ينهار أي منهما ويسهل عقد صفقة سلام.

قبل أن تنضج الطبخة الأميركية جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وفرضت على واشنطن حرباً جديدة وصعبة لا بد من خوضها ومن كسبها بجدارة من قبل القوة العظمى الوحيدة في العالم. وفتحت الإدارة النافذة لكل العالم وفي المقدمة العرب،

للاشتراك معها في هذه الحرب، واستثنت في البداية، من أجل عربيها، إسرائيل. العرب لم ينتهزوا الفرصة على ما يرام، ومالت الأمور لمصلحة إسرائيل بفعل العمليات الانتحارية ضد المدنيين في حيفا والقدس. كان التعريف الأميركي الأولي للعدو الإرهابي هو اصطلاح الإرهاب الدولي، أي الذي يصيب أميركا والغرب، أو يصيب الدول غير المستعمرة لغيرها. كانت تلك محاولة لعزل حركات التحرر الوطني عن تعريف الإرهاب طالما كانت تقاوم في إطارها الجغرافي المحدود، على أمل استرضاء العرب. الدول العربية والسلطة الفلسطينية لم تتجاوب مع الحملة ضد الإرهاب بشكل صارخ ولم تؤيد تعريف الإرهاب كما هو أعلاه، بل أصرت على عقد مؤتمرات دولية تصوغ تعريفات الإرهاب للفصل الشرعي بين المقاومة ضد الاحتلال وبين الإرهاب. في هذه الأثناء لم تهادن الفصائل الفلسطينية ولم تعط الإعلام والدبلوماسية فرصة لسحب البساط من تحت شارون، وتظاهر البعض مع أسامة بن لادن، وتشفى غيرهم بالأميركيين وكلل الأمر بعمليات ضد مدنيين إسرائيليين، ولم يعد أمام الإدارة الأميركية بعد ضياع فرص الدعم العربي أي فرصة لعزل إسرائيل. هنا تطور مفهوم الإرهاب لدى واشنطن ليشمل المنظمات التي تقتل مدنيين مهما كان المبرر لذلك، هذا إلى جانب المنظمات الإرهابية دولية الانتشار، فأصبحت حركة حماس في خندق حركة القاعدة من منظور واشنطن، ويقترب الرئيس عرفات بسرعة هائلة ليوضع إلى جانب حركة طالبان التي ساعدت القاعدة ووفرت لها الحماية. وكما لم تلاحظ السلطة والمعارضة الفلسطينية الإشارات الأميركية السابقة في التعريفات للإرهاب، فانها لم تنتبه بعد إلى عدم شمولية التعريف الأميركي الأخير (للإرهاب) للمقاومة ضد الاحتلال العسكري، ومن يراجع تصريحات البيت الأبيض والخارجية الأميركية إثر العمليات الفلسطينية قبل أو بعد أيلول/سبتمبر، سيجد فروقاً جلية في الموقف الأميركي بين عمليات ضد مدنيين وأخرى ضد جند احتلال ومستوطنات في الضفة والقطاع. ضمن هذه التطورات ومبدأ واشنطن بتقديم مصالحها على مبادئ العدالة والقانون الدولي، تغير الموقف الأميركي وأغلقت إسرائيل إلى الآن - بدعم عربي - معظم المنافذ أمام العرب، وحصلت على الضوء الأخضر لممارسة

إرهاب الدولة (الذي استثنى عملياً من تصنيفات الإرهاب) بشكل واضح وبدعم أميركي جلي.

خطورة الموقف الأميركي الحالي، الذي جلبه علينا قادتنا ومعارضوهم والغوغاء في الشارع، هي في التورط الأميركي الفعلي الحالي والزمني المستقبلي إلى جانب إسرائيل وبدون أن يترافق مع طرح حل سلمي واضح الملامح ومرتبطة بالقانون الدولي... وبعد أن كنا في مواجهة إسرائيل المراعية غالباً للموقف الأميركي والضغط الدولية، سنصبح في مواجهة مع إسرائيل وأميركا المنتصرة بسرعة وبسهولة ضد الإرهاب في أفغانستان والمشتهية للمزيد من الانتصارات... فيا للقيادة وللمعارضة والغوغاء.

٢٠٠١-١٢-١٣

«الختيار» في مواجهة الشعب المحتار

عمّق خطاب الرئيس عرفات يوم عيد الفطر من حيرة الشعب الفلسطيني، ولم يقدم أي جديد حول الوضع المحلي والدولي، وورط «الختيار» نفسه في موقف لا يمكن التحكم به وسيؤدي إلى الحرب الأهلية أو أقله إلى الفوضى، ولا يُدرى لماذا سلك الختيار المُجرب هذا الطريق وتجنب المسالك والخيارات الأنجع له والمحرّجة لإسرائيل.

تحدث الرئيس عن الوحدة الوطنية «التي تحمي مسيرتنا على مدى العقود...» وشرح مفهوم الوحدة بأنها «وحدة جميع الفصائل والقوى الشعبية وشرائح المجتمع كلها على قرارات وخيارات الإجماع الوطني التي جسدها مجالسنا الوطنية والتشريعية والمركزية»، ثم تطرق الرئيس إلى كون حكومة شارون «تشن حربها الشرسة» ضد السلطة الوطنية، ووصل إلى بيت القصيد حين قال «لن نسمح بغير سلطة واحدة على هذه الأرض... سلطة حين تتخذ قرارها فلا بد أن يُحترم». «إنني أؤكد مجدداً اليوم الوقف الشامل والفوري لجميع الأعمال المسلحة، وأدعو مجدداً إلى وقف تام لأية عمليات وأعمال وخصوصاً الهجمات الانتحارية التي أدناها دائماً وسنحاسب كل مدبريها والمخططين لها، وكذلك إطلاق الهاونات التي لا هدف لها سوى إعطاء المبرر للهجمات الإسرائيلية... وإن أي خروج على هذا القرار سيعد مساً وإضراراً بالمصالح الوطنية العليا لشعبنا ولأمتنا العربية وستتم ملاحقة الخارجين عليها بصلافة. ودارت بقية شؤون خطاب العيد السعيد حول الهدف من الحل السلمي ووعي القيادة لتطورات العالم وللسياسة الأميركية ونداء إلى الشعب الإسرائيلي بالتوجه إلى المفاوضات وسلوك طريق السلام بعد أن ذكرهم بقدوم مسيرة التفاوض «منذ عقود».

لم يحدد الرئيس الفلسطيني الأعمال العسكرية التي أعلن قرار وقفها، بل قال «الشامل

والفوري» ولم يحدد فترة سريان هذا القرار، مهما كانت الضغوط على الرئيس لإعلان هذا النص بهذه الصياغة، كان من الواجب عليه والأنجع للقضية والمستقبل لو حدد القرار بنوع العمليات ومكانها ومدة التوقف، لأن ذلك التحديد هو الذي سيعطي النداء صدقية ويحول الضغط باتجاه إسرائيل. لو قال: تمنع كل العمليات ضد المدنيين خارج حدود الضفة والقطاع المحتملين... لو قال ذلك لاكتفى العالم وفي مقدمته واشنطن التي تطالب بوقف قتل المدنيين أينما كان ومهما كان السبب، وهذا ما عاد وزير الخارجية الأميركي لتأكيده والمطالبه به بعد خطاب الرئيس أيضاً، ولم يقل باول وقف عمليات مقاومة الاحتلال.

قرار الرئيس الشامل والفوري يعني أيضاً إلغاء مبدأ الدفاع عن النفس حتى في الأرض المحتلة أو عندما تحتل الدبابات البيت، وكذلك منع حمل السلاح، وإعادة الانتفاضة بدون أي شكل مسلح، لا بأس، لكن الرئيس لم يعلن بداية أسلوب نضالي مسالم جداً، ولا حتى الإشارة بالعودة إلى الشكل الانتفاضي الأول والأصيل. لم تكن الانتفاضة الأولى تهدف إلى دحر الاحتلال بالضغط العسكري وإنما تعرية إسرائيل أمام العالم وتجريدها من كل الادعاءات الأخلاقية التي أقامت عليها الكيان، لكن الانتفاضة الثانية-الحالية- لعل رصاصها منذ الأيام الأولى ووفرت لإسرائيل فرصة الرد بالمثل وبأكثر وأشد، وكان المفروض على السلطة والمطلوب منها منذ البداية الفصل بين المسلحين والمتنفضين، الفصل بين الجمهور والمظاهر المسلحة. قرار الرئيس جاء متأخراً وغامضاً وسنرى أنه من الصعب تطبيقه. الواقع أن القرار بهذا الشكل سيضع أميركا وإسرائيل في موقع المتفرج والمنتظر لأي مظهر أو فعل فلسطيني معارض لقرار الرئيس لتطلبها منه التصدي له حتى تصدقاه.

بمعنى آخر صدقية الرئيس عرفات رهن بتصرف أي رافض للسلام أو أي تلفية استخبارية شارونية، أو تصرف لفلسطيني لا يوافق الرئيس رؤيته... وإذا شعرت أحزاب وفصائل المعارضة أنها مستهدفة على كل الأحوال وانتقلت إلى الهجوم، فيسكون الشعب الفلسطيني على أبواب الحرب الأهلية التي ستعطل أي مسيرة سلمية طبعاً حتى تُحسم. في الأيام التالية لخطاب الختبار لم توقف إسرائيل الهجمات على مناطق السلطة الفلسطينية، وأي عمليات دفاع عن الذات هي طبعاً مضادة لقرار الرئيس.

كان من الأفضل للرئيس، إضافة إلى ما قاله، لو خاطب شعبه بوضوح وصفاء وشرح له هدف شارون وأهمية الرأي العام الأميركي، وغير ذلك، ثم طلب منه الهدوء التام لثلاثة أشهر - مثلاً - لو ضرب أثناءها على الخد الأيمن فعليه إدارة الخد الأيسر. هذا التحديد الزمني كان سينسف كل خطة شارون ويعري إسرائيل ويدفع العالم للضغط الفعلي عليها للانسحاب والسلام. لكن ما حدث هو التزام ذاتي غير محدد يضع العالم وإسرائيل في موضع المتفرج على النتائج في الساحة الفلسطينية، ولا يقدم للشعب الفلسطيني أي بادرة أمل أو بديل لوقف المقاومة، اللهم العودة إلى طاولة المفاوضات التي فشلت في الإنجاز أثناء العهد الإسرائيلي الأفضل.

لقد قلب أبو عمّار مفاهيم الشعب الفلسطيني رأساً على عقب وأصبحت الناس تهرش أدمغتها من الحيرة: هل نحن من الإرهابيين أم من الفدائيين؟ ثوار أم عملاء؟ نخدم الوطن أم نرتزق؟ مع المقاومة للاحتلال، وأي مقاومة؟ أم مع الانبطاح، وبأي شكل؟ أحدث المقاتلات تقصف وتزجر في سماء المدن والقرى والمخيمات، وأختها العموديات تتصيد الناس على إشارات المرور وترسل الصواريخ عبر النوافذ ويتحطم زجاج نصف مدينة غزة في ليلة واحدة، بينما الشرطة الفلسطينية تركض وتغلق مكاتب إعلامية ومؤسسات اجتماعية تابعة لأحزاب وقوى المعارضة. (تذكر وتعريف الوحدة الوطنية الجديد في خطاب الرئيس) بالأمس كان البعض يهتفون «فخخني إعمل معروف» والانتحاري استشهادي بطل قومي، ومنظر السلاح في يد الشباب يطلق ألسن النساء بالزغاريد، وأهازيج الإفراح تشدو «بارودنا اللي ضرب ورمصنا مصري»... واليوم أصبح هؤلاء خارجين على الوحدة الوطنية والقانون مقابل لا شيء وبدون تفسير، فهل هم جهاز راديو يفتح ويغلق وتحول موجاته حسب الطلب؟ لا تنتفضوا، لا تقاوموا، لا تحملوا السلاح، لا تقتلوا العدو المحتل أينما كان، وماذا بعد؟ هل ستقوم الشرطة بهذه المهام في حماية الأرض والشعب؟ وإلى أي فترة زمنية يمتد الاستغناء عن المقاومة المسلحة، وما هو البديل إذا استمر الاحتلال؟ بأي تهمة قانونية وشرعية سيتم اعتقال الذين كانوا بالأمس أبطالاً؟ بقانون الطوارئ الإنكليزي الذي أعدم أبطال حيفا وثور الستة وثلاثين؟

السؤال الأهم: هل ستلتزم المعارضة بقرار الختبار وتتقبل البهدة ودور الضحية؟ الجواب لا ولا كما أعلنت حماس والجهاد والشعبية (للآن) وحسب العمليات المقاومة التي تواصلت وبعضها نفذ من مقاومين مقربين من حركة فتح. لم يكن الرئيس عرفات في أي يوم من الأيام قادراً بالفعل على التحكم في المعارضة وقيادتها أو الشعب وثواره. وعندما تعهد عرفات لرايين في اليوم التاسع من الشهر التاسع عام ثلاثة وتسعين بـ«... نبذ اللجوء إلى الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تتحمل مسؤوليتها إزاء جميع عناصر وأفراد منظمة التحرير الفلسطينية من أجل امتثالهم ولمنع المخالفات والمخالفين للنظام...» فإنه (عرفات) كان يراهن على نجاح الحل السلمي الأوسلوي وتطبيق إسرائيل الإيجابي للبنود، الأمر الذي كان سيدفع بالفلسطينيين للسلام ويبرر قمع المنظمة والسلطة للمخالفين. لقد تكون مشروع أوسلو أصلاً وولد على حساب مشروع مدريد، عبر إفهام عرفات لإسرائيل، إن الأفضل لها أن تتعامل مع الذي يملك قرار السلطة لدى الشعب، أي المنظمة وقائدها وليس جماعة الداخل. هكذا جاءت أوسلو والمنظمة على حساب مدريد وقيادة الداخل. وكان من الحتمي أن تكون أوسلو تنازلية وتثير الجشع الإسرائيلي المتواصل، وبالتالي الفشل طوال السنوات السبع التي مرت على عودة القيادة الفلسطينية إلى الداخل. فشل في تحقيق الأمن الإسرائيلي، وتراجع مدمر في أمنيات المجتمع الفلسطيني واقتصاده وبنيته. لقد ابتلع الشعب الفلسطيني على مضض اتفاقيات السلام وانتظر ثمارها دون جدوى. بعد اغتيال رايبين انفرط عقد الأمن الإسرائيلي أيام وريته بيريس، وحاولت السلطة جهودها ضبط الأمور وبدعم دولي، ولكن دون جدوى لأن بيريس جرجر رجله وأراد التشدد في الضفة وغزة ولبنان حتى ينجح في الانتخابات فأفشلته العمليات الانتحارية ونجح نتيهاو بشعارات ضمان الأمن ولكنه واجه المصير نفسه، فمنح الإسرائيليون باراك نصف فرصة للسلام. وكان هذا الجنرال الصغير ضد اتفاقيات أوسلو من أصلها فراوغ طويلاً وأراد القفز عن أوسلو والتزاماتها المستحقة إلى حل نهائي هلامي جغرافياً وزمنياً وسياسياً، وقبل أن يحسم عرفات أمره نسف شارون المشروع باقتحامه للحرم القدسي الشريف وإثارة الانتفاضة التي أسقطت مع العمليات الانتحارية باراك وأنجحت الجنرال شارون تحت شعارات تحقيق الأمن

والسلام. الحقيقة - على ما يبدو - أن «الخيار» لا يستطيع التحكم في الشارع الفلسطيني من دون إقناعه بوجود حل عادل وواضح المعالم ومحدد زمنياً، ولهذا حاول الرئيس دوماً التهرب من الالتزامات والاستفادة من الانفلات الأمني في تحسين الوضع التفاوضي... هذه المرة أطبقت الالتزامات عليه واستسلم لمن حشروه في زاوية يصعب الخروج منها، فلا توجد أمامه مغريات سلمية يقدمها إلى الناس، ولا يملك قوات وإرادة لقمع الشارع ولا كفاءة لإقناعه في ظل الحرمان الديمقراطي، ولا مكاناً يتراجع إليه أيضاً بعيداً عن غزة ورام الله، وحتماً فهو لا يفكر بمنح غيره فرصة للحكم والإدارة.

٢٠-١٢-٢٠٠١

الديمقراطية الفلسطينية بين الفشل العسكري والعجز السياسي

ستمر الأيام والسنوات ولن نسمع عن محاكمة أو محاسبة للذين قتلوا الناس بالرصاص في الأسبوع الماضي أثناء ثورة المراحل بين الفلسطينيين أنفسهم. يقال ذلك بجزم لأن الذين قتلوا إخوانهم في السابق لم يحاسبوا بل توصل بعضهم إلى مراكز قيادية في فصائلهم النضالية، ومع ذلك تجد بين الفلسطينيين من يتساءل ببلاهة عن سبب استهتار العالم بالدماء الفلسطينية عندما يسيلها الرصاص الإسرائيلي، عندما يقتل الإسرائيليون أنفسهم ولا يتحاسبون أو لا تسقط الحكومة، حينذاك سنعرف أن نهاية إسرائيل اقتربت، وعندما يقتل الفلسطينيون أنفسهم ولا يتحاسبون سيقتل الإسرائيليون المزيد منهم، ولن يُعبرهم عاقل في العالم، ولن يهتم مسؤول بمساعدتهم على نيل دولتهم طالما أنهم لا يحترمون حرمة الإنسان والمواطن وحياته، حينذاك سيكون التعامل مع الفلسطيني من باب رفع العتب، أو لإسداء خدمة لإسرائيل، أو ربما تحقيق مصلحة ذاتية عند هذا البلد العربي أو ذاك. هذا القول لا يمس بمقدار ذرة حقوق الشعب الفلسطيني القانونية والوطنية والسياسية. لكن الهنود الحمر كانوا طبيين وكانت الأرض لهم والمحيطات تحميهم، فمن الذي يفكر اليوم بعد خمسمئة عام في حقوقهم؟ القضية هي الانتماء الإنساني والحضاري، فإذا انتمى الفلسطينيون إلى العالم المتحضر والأطر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان سينالون العطف والتأييد والحقوق والسلام. الأمر لا يتعلق برشوة أو عقاب وثواب، ولكن باختصار يمكن القول إن سادة العالم الأقوياء في هذا الزمن هم أصحاب حضارة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإسرائيل تنتمي إليهم في تجميع رباط القوة وقانون الديمقراطية لليهود، وتتهرب

من تطبيق بنود حقوق الإنسان على الفلسطيني بمساعدة التصرف الفلسطيني ذاته كونه لا يحترم أو يطبق أي بند ديمقراطي مطلقاً، ولا يحترم فكرة الديمقراطية أصلاً، ولا يقيم اعتباراً للحياة أو حقوق المواطن الفلسطيني، كما نرى دوماً، ناهيك من حياة غير الفلسطيني. عندما يموت للإسرائيليين واحد أو خمسون من جراء عملية فلسطينية فإنهم يتعاملون مع الضحايا كبشر، يذكر ونهم بالاسم وبسيرة حياة وغير ذلك من مظاهر تقدير الإنسانية والتفرد الشخصي. وفي كل عام تتذكر إسرائيل قتلاها وتعرف عددهم وتفاصيلهم طبعاً. القتلى في الطرف الفلسطيني يتم التعامل معهم كأرقام تقريبية. كم عدد ضحايا عام النكبة؟ أو عدد القتلى برصاص فلسطيني؟ وكم بالضبط مات في لبنان؟ بل ما هو عدد شهداء الانتفاضة الأولى بالضبط؟ وهل يعرف أي مسؤول أو مؤسسة فلسطينية تعداد العرب الذين ماتوا في سبيل فلسطين؟ كل الأرقام المشابهة والخاصة بالإسرائيليين معروفة ومؤرخة لديهم، لقد تطور العالم حضارياً وعلمياً وإنسانياً، منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ونكبة فلسطين، بسرعة مطردة يمكن تلمس نتائجها بنسب مختلفة بين القارات والشعوب. كل دول العالم (كمثال بسيط) تغير قاداتها في ثلث القرن الأخير ما عدا الثورتين الكوبية والفلسطينية، علماً بأن سمة الثورة هي التغيير، كما أن كوبا حققت نجاحات سيادية استقلالية وصموداً ضد الحصار وإنجازات في الصحة والتعليم تفوق أوضاع الكثير من الدول الديمقراطية والغنية. لكن الثورة الفلسطينية محتفظة بقاداتها وبمجالسها من دون تغيير إلا لسد فراغات الموت. حتى المجلس التشريعي، الذي انتخب فعلاً من الشعب كحدث فريد لأربع سنوات، تجاهل انتهاء صلاحيته وما زال أعضاؤه جالسين على الكراسي من دون عمل أو تشريع أو نقد أو إنجاز أو استقالة، اللهم إلا قبض الرواتب والمماحكة حول المخصصات والسفريات والبدلات. لو كان هذا الوضع التعس قد أنجز تحريراً لشبرين من فلسطين، أو رفع نسبة التعليم وخفض الأمية أو عزز الحقوق القانونية للفلسطينيين، أو غير ذلك من الإيجابيات، لأمكن حينذاك ابتلاع الترددي في الوضع الديمقراطي مؤقتاً وسكوت الناس عنه، لكن استمرار الحال من سيئ إلى أسوأ في كل يوم يشير إلى جهالة قيادية في عالم الديمقراطية والحضارة والإدارة السائدة بين الأفوياء والأغنياء في العالم، ويشير إلى عدم إلمام، وبالتالي فقدان الاهتمام من

الشعب الفلسطيني بأهمية الشأن الديمقراطي أو معرفة علاقة الديمقراطية بهدف التحرير ونيل الحقوق المغتصبة، الشعب الفلسطيني محروم من الديمقراطية، وبالتالي وكنتيجة لذلك فهو محروم من القيادة المتجددة والمؤسسات المؤهلة لإعداد برامج وخطط موقته أو متوسطة المدى، ناهيك من الخطط الاستراتيجية، وابتلي الشعب على الدوام بسلطة ومعارضة لا تفهمان من التعامل المشترك سوى التحارب والتقاتل الذاتي والدوس بالإقدام على المصلحة الوطنية العامة. حياة الإنسان الفلسطيني ومصلحته يحدث الاهتمام بهما عندما تهددهما إسرائيل، إذ يبدأ الصراخ بالمليان لفترة قصيرة ضد الاحتلال، ولكن اضطهاد الفلسطيني وسجنه في بلاده وموته برصاص إخوته لا يعني شيئاً، كما نرى ونسمع الآن ربما للمرة العشرة آلاف أو حتى للمرة نصف المليون، فمن يعرف عدد الضحايا وتفصيلهم؟

قبيل اتفاقيات أوسلو وبعدها قيل للقيادة الفلسطينية أن تعمل حساباً لاحتمال فشل هذا الحل السلمي، وعقدت ندوات في الدول العربية لهذا الغرض، وتحدثت المعارضة وغيرها عن حتمية الفشل. ولفترة ساد الظن أن السلطة الفلسطينية والمعارضة، من الخارج وفي الداخل، تستعدان لاحتمالات الفشل وما سيتبعه من محاولات إسرائيلية لإعادة الوضع على ما كان عليه قبل الاتفاقيات، وبالتالي حتمية القتال الفلسطيني الإسرائيلي في فلسطين الطبيعية. تعزز هذا الظن عبر ترويح إسرائيل أحياناً لقصص تهريب الأسلحة عبر الأنفاق الأرضية بين قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء المصرية، وكثرت الروايات عن معسكرات تدريب للشبيبة في الضفة والقطاع، وغير ذلك مما عزز الظنون بالاستعداد لمرحلة فشل الحل طوال الأسابيع الماضية، وبعد خمسة عشر شهراً من الانتفاضة، اتضح أن بعض الظن إثم؛ فالرئيس تحت الإقامة الجبرية في رام الله، والشرطة تدمرت مقارها، والمعارضة اغتيل قادتها، والطائرات بأنواعها تحلق في الأجواء وتلاحق الناس والأطفال في الشوارع، حتى حضانات الأطفال في كنائس بيت لحم أصيبت وتحطم زجاج الكنائس وأصيبت ماكنات حضن الرضع بالرصاص. مع ذلك لم نسمع ولم نر مقاومة ضد الطائرات أو نسفا للدبابات، علماً بأن ذلك يحتاج إلى أسلحة صغيرة الحجم، سهلة التهريب ومتوفرة لدى معظم الدول العربية وأيضاً في مخازن أسلحة حركات وفصائل المقاومة الفلسطينية في الخارج، مثل

صاروخ سام ٧ المضاد للطائرات والمحمول على الكتف، أو الصواريخ الفردية الفعالة ضد أقوى تدريعات الدبابات والتي استعملت بكثافة في حرب رمضان على الجبهتين السورية والمصرية وكثر استعمالها أثناء غزو لبنان أيضاً. كان الرد الفلسطيني العسكري على عربة الطائرات والدبابات ينحصر غالباً في عمليات انتحارية وإطلاق قذائف هاون بدائية محلية الصنع لم تؤد حتى إلى حفرة في الأرض، وبالطبع لم تقتل أي شيء. الملاحظ أن الطائرات الإسرائيلية النفاثة والعمودية لم تستعمل في طلعاتها المنخفضة بالونات الحرارة التي تجذب الصواريخ إليها بعيداً عن الطائرات، ما يشير إلى تأكيد إسرائيل من خلو الضفة والقطاع من المضادات. هكذا كانت المقاومة الفلسطينية المسلحة ولا تزال، مسترجلة في الاقتال الذاتي والقتال ضد القوات العربية، متكلسة الذهن، مشلولة عن العمل في الغالب ضد جيش الاحتلال. إذا كانت حركتا حماس والجهاد تقلدان العمليات الانتحارية لحزب لله، بغض النظر هنا عن جدوى أو ضرر هذا العمل، فإن السلطة تتخبط سياسياً وعسكرياً، إذ تركت الحبل على الغارب لعمليات المعارضة على أمل أن تجيرها لاحقاً لدفع المفاوضات إلى حل سلمي هو في النهاية غير محدد المعالم. أزمة السلطة جلية هنا، فهي إما عاجزة عن توفير الأمن وبالتالي لا تستحق مركز الممثل والقائد والمفاوض، وإما أنها مقصرة في توفير الأمن عمداً لتجبير العنف في المفاوضات، وهذا مخالف لروح الاتفاقيات ونصوصها من وجهة النظر الإسرائيلية طبعاً، مع العلم أن السلطة شجبت كل مرة العمليات الانتحارية، ضمن هذا المخطط والعجز الفلسطيني نجحت إسرائيل في كسب الجولة سياسياً وعسكرياً وإعلامياً، وعادت السلطة عملياً لتنفيذ أوامر إسرائيل وواشنطن بالتفصيل ومن موقع المهزوم وليس من موقع المسالم. الكارثة أن السلطة والمعارضة لم يهتديا إلى أسلوب مهادنة وتوافق يحافظ على الناس ويخرج الطرفين من الدوامة ويعيد الكرة إلى الملعب الإسرائيلي، ولكنهما معاً فضلاً للآن أسهل طرق الدمار بالعودة لما أحسننا صنعه دوماً... الاقتال والزعرنة بعضهما ضد بعض وتحطيم ما تبقى من الأمل وإراحة إسرائيل. كل عام وأتم بخير في ظل قادتنا.

مسؤولية الغرب عما يجري في فلسطين

طوال العام المنصرم قيل الكثير حول التخلف في الأداء السياسي العربي عموماً وهدر القيادات الفلسطينية الرسمية منها والمعارضة للفرص السياسية، وترددت في كل مكان أصدااء النقد للأداء الدبلوماسي الفلسطيني المتخلف والعسكري المتخبط. بالغ الأعداء في الأمر لإحراج القيادة الفلسطينية، والأصدقاء بدورهم لم يهملوا النقد هذه المرة نظراً لضرورة إرشاد القيادة الفلسطينية. هذا الحال مضافاً إليه الأداء الرجعي لحكومة شارون المدعومة من الأصوليين، واستمرار الأغلبية الإسرائيلية في تبني نظريات عنف مثل «القوة والتفوق يضمنان النهب»... هذا الواقع ينسف آمال التوصل إلى حل سلمي عادل أو عاقل في القريب، لكن هل يعني ذلك التطور العالم الغربي من مسؤولياته تجاه القضية الفلسطينية؟ أم هناك خطوات يمكن إذا اتخذت من قبل الغرب أن تهدئ الوضع، حتى وبدون الحديث عن الحل السياسي؟

يفترض أن يدور البحث عن إجابة لذلك السؤال في الأوساط الغربية الرسمية والإعلامية وبين الخاصة والعامة في الغرب أيضاً، خصوصاً على ضوء انتشار الضرر الناتج من ملاحق الصراع إلى كل بقاع الأرض، وعدم قدرة أي قارئ للفنجان على تحديد مكان وزمان ونوع الانفجار الجديد. مسؤولية الغرب في البحث عن إجابات تأتي أيضاً من مطالبهم المتكررة للعرب وللفلسطينيين بالهدوء والصبر والتحمل والابتعاد عن العنف، وهذا ما فعله الشعب الفلسطيني مراراً بين فترات الثورات والانتفاضات والإضرابات، وذلك منذ بداية الانتداب البريطاني على فلسطين والذي جلب معه بذور المشكلة وأسرع في تنميتها وترعرعها قبل أن ينتهي الانتداب من دون القيام بالمهمة الأصلية الرسمية له. وها

هو الشعب الفلسطيني يبدأ مرحلة جديدة من الهدوء والتصبر أملاً في وعود الغرب بالتوصل إلى الحل السلمي.

لسنا هنا في وارد تحديد مسؤوليات الغرب عن التاريخ الكارثي الفلسطيني، ولسنا في وارد مطالبتهم بإصلاح ما فعلوه أو التصدي لإسرائيل بالقوة، ولن نصر على أخذ تعويضات منهم الآن ونحن نسألهم البحث عن إجابات لما يمكن فعله إيجابياً وضمن الحدود الدنيا. إنما نطالبهم أولاً بعدم تعليق كل مسؤولية الوضع المتردي على كاهل القيادة الفلسطينية الرسمية وأختها المعارضة، أو المبالغة في تهمة إضاعة العرب والفلسطينيين للفرص. ونتمنى ثانياً على المعنيين في الغرب أن يفكروا في ضمان عدم تدهور وضياح حقوق الملكية للفلسطينيين كأفراد وكشعب في ممتلكاتهم المتنوعة وذلك ضمن قرارات الشرعية الدولية التي وافقت عليها تلك الدول ووافقت عليها إسرائيل أيضاً، مثل قرار التقسيم الذي أعلنت إسرائيل على أساسه في الأصل وتم الاعتراف الغربي بها ضمن حدود ذلك القرار الذي يتحدث مع غيره من القرارات عن الحقوق الفردية الخاصة وحرية الإقامة والتنقل وغير ذلك.

صحيح أن لا أحد يعرف متى سيأتي الحل السلمي، أو محتواه، ولكن كل الذين يطالبون الطرف الفلسطيني بالتروي والهدوء والابتعاد عن العنف يمكنهم أن يساعدوا الشعب الفلسطيني على تحقيق ذلك الهدوء وبدون أن يضرروا بإسرائيل أو يخالفوا القرارات الدولية، وذلك بإقامتهم لجنة دولية لرعاية أملاك الفلسطينيين أينما كانت موجودة في فلسطين. يمكن لهذه اللجنة أن تؤجر الأراضي الخاصة المثبتة ملكيتها بأوراق الانتداب البريطاني، تؤجرها لمن هم فيها الآن وتدفع بدل الإيجار لأصحابها الأصليين. ويمكن للجنة تحصيل إيجار أو مشاركة بمنفعة عن الأراضي الفلسطينية التي كانت تابعة للمجتمع (المشاع)، وهي كل الأرض التي لا يقدم اليهود أوراقاً بملكيتها، وهذه مناطق معروفة بالمرتر ولا خلافات مبدئية حولها.

إن ثمن الحروب والخسائر والفوضى التي أصابت وسوف تصيب الجميع بمن فيهم الغرب الغني تفوق كثيراً ما سيتم تحصيله بدل الإيجارات، وحتى إذا رفض اليهود دفع

المطلوب منهم فيمكن توفيره عبر الاقتطاع من الدعم الغربي السنوي لإسرائيل، وأن يكمل المبلغ من المساعدات الغربية. هذا الإجراء يحافظ على الحق الفلسطيني، ويساعد الشعب الفلسطيني على التخلص من الفقر والعناد وقد يدفعه لتقبل حلول أوسع سواء كانت تدور في إطار التعايش المختلط أو التعايش المتجاور ضمن حدود منفصلة، أو حتى قبول التعويض عن الأملاك والحقوق الخاصة. هذه اللجنة لن تطالب بحل سياسي ولا باستعادة الحقوق وخلق صورة طبق الأصل عن الماضي، ويفترض أن لا تزج إسرائيل سياسياً وأن تظهر حجم قوة إسرائيل الاقتصادية وكيف ستتصرف إذا كان عليها دفع أجور الأملاك والأراضي والمياه التي تستعملها؟ لماذا يأخذ الإسرائيلي نصف دخله السنوي العام من الغرب كهدية ومساعدات بينما هو يعيش فوق أرض الغير التي لم يدفع ثمنها ولا يدفع أجرة لاستعمالها، وفي الوقت نفسه يعيش الفلسطيني في الشتات وعلى الفتات؟ تكوين لجنة كهذه تضمن حقوق الأفراد الملاك ولا تطرد المستأجر، وتعمل على أسس القرارات والقوانين الدولية، يمكنها أن تهدئ الوضع وتلغي العنف وتمنح الفرصة الزمنية للبحث عن حلول مقبولة. واقع اليوم هو العكس حيث تعين إسرائيل حارساً للأملاك الغائبين، كما يسمونه، وتمنع «الغائبين» من العودة أو التصرف في أملاكهم، التي تصبح أملاكاً للدولة تدريجاً. المهم أن حارس أملاك الغائبين يقبض أجوراً رمزية من اليهود المستفيدين من البيوت والمزارع والأراضي والمحال الفلسطينية، ويضعها في خزينة الدولة بدل دفعها للأمم المتحدة مثلاً لتنفق على اللاجئين الفلسطينيين عبر وكالة الغوث الخاصة بهم (الأونروا).

هذه اللجنة المقترحة بمثابة تطوير لحارس أملاك الغائبين، مع فرق أنها دولية ومرتبطة بالقرارات التي قامت إسرائيل على أساسها، وبالطبع ستجمع اللجنة الأموال المناسبة وتدفعها لأصحابها. هذا الإطار العملي والقانوني يسهل في الواقع على الشعب الفلسطيني تقبل أي حلول سياسية مؤقتة في حجمها الأدنى طالما أنها لا تتنازل عن الحقوق وإنما تريد كسب الوقت لتهديئة الأوضاع تمهيداً للسلام. مثل هذه الحلول المؤقتة ما يتم تداوله الآن ويسمى مذكرة بيرس وأبي علاء التي يفهم منها الاتفاق على إقامة دولة فلسطينية على حوالى أربعين في المئة من الضفة والقطاع، وتعترف إسرائيل بتلك الدولة ويبدأ التفاوض

على بقية الأمور لاحقاً لينتهي ضمن عامين. إذا بقيت فكرة هذا الحل كما هي فلن تنجح أبداً، إذ سيطالب الطرف الفلسطيني بكل الضفة والقطاع والقدس، ولن تقدم إسرائيل ذلك وبالتالي سيتجدد الصراع بين الدولتين المعترفيتين بعضهما ببعض قبل نهاية المفاوضات... أما في ظل وجود لجنة دولية لرعاية حقوق الفلسطينيين الخاصة في كل البلاد فسيكون من الأسهل للفلسطيني انتظار أكثر من سنتين وسيكون من الممكن تهدئة الخواطر وبداية التعايش والسلام، خصوصاً إذا تم احترام الواقع الاقتصادي المتجدد في تحديد الإيجار، وبالطبع دفع بدل الإيجار القديم... حينذاك يكون للفلسطينيين دولة وهوية وسيادة قابلة للتوسع الجغرافي والسياسي، ويكون عندهم مداخيل من أملاكهم ولديهم خيارات عديدة. من الأسهل للغرب طبعاً أن يخلق الحجج لوضع اللوم على الفلسطينيين واتهامهم بإضاعة الفرص، ثم يضع رأسه في الرمال حتى تعريها تفجيرات هنا وهناك ليعود الغرب للمرة المئة لتقديم الوعود مشروطاً بضمان الهدوء ومتقمصاً لمطالب المتطرفين في إسرائيل، ثم العودة إلى التجاهل مرة أخرى.

وما يسهل مهمة التجاهل الغربي هو التخلف السياسي والدبلوماسي العربي والفلسطيني الذي لا يبادر إلى طرح الأفكار الخلاقة والممكنة لضمان الحقوق، وإنما يطالب بالحلول وفوراً ويهرول مع ذلك في التنازلات الجغرافية والسياسية والأمنية الاستراتيجية. هناك فكرة أخرى يمكن للدبلوماسية العربية العمل لتحقيقها، إضافة إلى مساعي التوصل «للحل الشامل والكامل والفوري» ومفادها التفاهم مع الغرب على تجميد الاعتراف بإسرائيل حتى يتم تحقيق شرط الاعتراف بها أصلاً ألا وهو تطبيق قرارات الأمم المتحدة الأولية مثل قراري التقسيم والعودة. كل دولة اعترفت بإسرائيل إنما اعترفت بها ضمن قرار ١٨١ الذي يقر بإقامة دولة فلسطينية الي جانب إسرائيل وبحدود جلية ومحددة بالمترو، وطالما يريد الطرف الفلسطيني الآن دولته، وإسرائيل تعرقل قيامها فمن المنطقي تجميد الاعتراف بالطرفين حتى يتفقا أو يفرض عليهما الاتفاق من الهيئات الدولية. إن العالم الغربي المنحاز لإسرائيل والمتملص من مسؤولياته والمتجاهل لتبعات مشاركته المباشرة في الجريمة من

الألف إلى الياء، هذا العالم لا يستطيع نفي الأبوة الشرعية لأحد طفلين ولدا من بويضة مشتركة ثم الاعتراف بالأبوة والشرعية للطفل الآخر.

لقد حل الهدوء منذ يوم العيد، ومرت شهور على وعود الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بليير بدولة للفلسطينيين والوعد بالضغط للحل بعد الانتهاء من حملة أفغانستان... الظروف مواتية جداً الآن لإنجاز بعض الإيجابيات على طريق السلام وطمأننة الشعب الفلسطيني على حقوقه وإثبات شبه حيادية الغرب وإنسانيته وصدقته في تعامله مع العرب.

٢٠٠٢-١-٣

بدل التخبط: وحدة فلسطينية... الذين أوصلونا إلى هذا الحال لن يخرجونا منه

التخبط الفوضوي هو العامل اللامع المشترك بين السلطة والقوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية هذه الأيام، وذلك في المجالات الإعلامية والسياسية والعسكرية. أما الشارع الفلسطيني فهو مجبر على التحمل، إذ لا توجد أمامه أي خيارات بين الصمود والعدم، وتطبق عليه إسرائيل أشد أساليب العقاب الجماعي بينما لا حيلة له في ما يجري على الساحة من فصائله الوطنية والإسلامية باسمه. ونظراً لأهمية هذه المقولة فلا بأس من رؤيتها عبر مثال مما حدث أخيراً، ومن ثم نستعيد خيط الحديث عن التخبط الفوضوي وفرص الخروج منه.

هدمت إسرائيل هذا الأسبوع في رفح بجنوب قطاع غزة خمسة وسبعين بيتاً وشردت سكانها، وذلك كانتقام معلن من حكومة إسرائيل نفذه جيشها النووي كرد على عملية عسكرية أعلنت حركة حماس مسؤوليتها عنها وقتل فيها أربعة جنود داخل فلسطين المحتلة عام ثمانية وأربعين بالقرب من مثلث الحدود بين مصر ورفح وإسرائيل. إثر ذلك عادت إسرائيل إلى سياسة هدم مطار غزة القريب من مكان العملية، كانتقام من «تقصير» السلطة في منع مثل هذه العمليات، ومن ثم دخلت الجرافات والدبابات تهدم وتقصف في بيوت مخيم بينا في رفح! لم يُعلن أن منفذي العملية من أبناء المنطقة المهدامة، ولم يمر المنفذون في المنطقة متوجهين إلى العملية، ولم تسأل حركة حماس السكان رأيهم في العملية قبل أو بعد تنفيذها، ولم يرقص أصحاب الخمسة وسبعين بيتاً أو يهللوا فرحين بالعملية، وهم لا يحتلون أرضاً إسرائيلية بل هم ضحايا ومعظمهم من اللاجئين الذين طردتهم عصابات

الهاجاناه الصهيونية من بلدتهم بينا عام ثمانية وأربعين... لماذا إذن، حطت إسرائيل بغضبها عليهم؟ هذا التصرف الإسرائيلي ليس فريداً عبر التاريخ البشري بل طبقه هتلر على القرى والمدن الأوروبية المحتلة ولكن باعتقال عشوائى لسكانها أو قصف بيوتها كرد على عمليات مقاومة للاحتلال النازي في مناطق مجاورة. وهناك قانون دولي الآن يعرف ذلك بالعقاب الجماعي ويحرمه تماماً كونه من أنواع الجرائم ضد البشرية، لكن إسرائيل تمارسه تحت سمع ونظر الغرب الذي يدعمها سياسياً واقتصادياً.

إذا لم تكن هناك علاقة مباشرة بين سكان البيوت المهدامة ومنفذي العملية ضد الجيش الإسرائيلي (لم يمت فيها مدنيون إسرائيليون) فما المقصود من ذلك العمل؟ هل يريدون من السكان حماية الحدود للتعويض عن فشل جيشهم؟ أم يريدون منهم مجابهة حركة حماس في الوقت الذي لا يوجد فيه مسؤول إسرائيلي يقترح حلاً عادلاً أو نهاية للاحتلال، أو حتى مجرد تحسين موقت للوضع؟ هذا الواقع المأسوي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني تحت أنواع شتى من العقاب الجماعي الإسرائيلي لا يعني السلطة والفصائل الفلسطينية من مراجعة الذات وتفحص البلاوي التي تجلبها سياساتهم المتخبطة على الناس وعلى مستقبل القضية. لنأخذ مثلاً الفوضى والانحطاط الأدائي الظاهر في قضية الهدنة. كان العقل يقر بأن يتفق كل قادة المسلحين الفلسطينيين في الفترة بين ١١ أيلول/سبتمبر وبداية الحرب في أفغانستان قبل مئة وثلاثة أيام، على إعلان هدنة أحادية الجانب ويتركون لشارون حرية القتل، وبالتالي انضمامه إلى صف الإرهاب. وقد قيل هذا الكلام للسادة قادة المسلحين، ولكنهم كالعادة تهابلوا مدعين التبحر في علوم الاستراتيجية وتوجهات الرأي العام. بعد تخريبهم لمالطة ووصولهم إلى طابور الإرهابيين المطاردين، وتنصيبهم شارون إلى جانب بوش، أصبحت حماس والجهاد الإسلامي يوماً تعلن أنها مع الهدنة المتأخرة ويوماً ضدها قولاً وعملاً... وكلما اشتد الضرب عليهم وتوريط قضية فلسطين وضررها أكثر، يزيد إعلانهم لتقبل الهدنة، وكأنهم يؤيدون نظرية شارون «العرب لا يفهمون غير سياسة الضرب على رؤوسهم». حتى الآن ومنذ يوم عيد الفطر وإعلان عرفات لهدنته بعد

الضغوط الخارجية ووضعه تحت الإقامة الجبرية، أعلنت كل من حماس والجهاد الإسلامي أكثر من أربع مرات قبول الهدنة ورفضها، ومارست كل منهما عملاً مسلحاً أو أكثر ضد إسرائيل. تنظيم فتح والسلطة ليسا أحسن حالاً أو أقل تخبطاً في كل المجالات ومنها قبول ورفض الهدنة قولاً وعملاً، وهذا يعني هلهلة في السياسة الفلسطينية على المستويات العليا والوسطى وربما في القواعد أيضاً. لا يمكن اعتبار التخبط فناً في التكتيك، بمعنى أن القيادة الرسمية تفاوض والمعارضة تحارب، فهذا الوضع يعني فقدان المركزية والقرار ويعكس الصراع والفوضى القائمة. الرئيس لا يمكنه القول: أعطوني حلاً لأضرب لكم المعارضين أو لأفنعهم بالسكوت، فهذا قصر نظر وسياسة ابتزازية تبرر لإسرائيل سياسات مضادة كثيرة. في الواقع إن الفوضى الفلسطينية غير متفق عليها بين السلطة والمعارضة لأن كل فصيل غير متفق مع ذاته أصلاً. لكن السبب الرئيسي للفوضى مرده انعدام الهدف المشترك داخل أي فصيل وبين مجموع الفصائل النشطة، وهذا الضياع عززه الخوف من التنازلات بعد اتفاقيات أوسلو، ولم يتبخر الخوف حتى بعد رفض عرفات لمقترحات الحل في كامب ديفيد صيف عام ألفين. لا يوجد من بإمكانه الفتوى حول هدف أي فصيل فلسطيني لحل القضية المقبول، وبرامج الوحدة الوطنية التي طرحت وتطرح بين الحين والآخر لا تُحترم لساعات بعد التوقيع عليها، بل في العادة يوقع عليها من أجل المزايدة على محتواها في التوصل إلى حل ناقص عما تحتويه. كما أن كل برامج الوحدة الوطنية حول هدف مرحلي قصرت في حل معضلة افتراق الطرق بعد تحقيق المرحلة. لقد سكتت الحركات المعارضة مثلاً على الحل السلمي المرحلي، ولكن السلطة لم تشاركها في الحكم والإدارة، بل حولتها إلى كبش فداء لتضرب وتضرب في سبيل لحلحلة الحل كلما توحد. حتى على الصعيد الشعبي فإن الهدف السياسي هلامي غير محدد المعالم، وأقرب شيء متفق عليه هو الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع والقدس وعودة اللاجئين وتعويضهم، لكن هذا الهدف الجزئي بالنسبة إلى بعض الفصائل صعب التحقيق ويحتاج إلى استراتيجية شاملة متفق عليها من الجميع حتى يمكن التوصل إليه، أي استراتيجيه فلسطينية يتفق عليها للتوصل إلى

حل الدولة يفترض أن تلغي مجرد التفكير في استكمال الحل، بمعنى استرداد المزيد من الأرض الفلسطينية، لأن كل المعادلات الفلسطينية عليها عدم نسيان الحسابات الإسرائيلية. باختصار، فإن الوحدة الفلسطينية المنشودة لوقف الفوضى والتخبط مستحيلة التحقق ضمن العقلية الحالية. التفكير في وحدة وطنية تلغي الفوضى وتمهد طريق المستقبل المتغير، يجب أن يعتمد على قناعات جديدة منها: إن إسرائيل الحالية لا تريد أي سلام، ويجب بالتالي أن تُثبت هذه القناعة قولاً وعملاً بالتناقص مع تطورات العصر، وهذا يحتاج إلى إلغاء العقلية والأدوات الفلسطينية الحالية لأنها فشلت تماماً في ذلك المجال. قناعة أخرى كأساس لوحدة وطنية هي: إن تحسين أي حل مرحلي سيعتمد على سباق حضاري بين فلسطين وإسرائيل يمهد الطريق للرؤية البشرية المتعادلة، ويفتح باب التعايش تحت سماء واحدة وفي ظل قوانين وحقوق وواجبات متعادلة. وذلك سيتطلب إلغاء إسرائيل لعنصريتها واجتهاداً فلسطينياً للتطور السريع، وهنا أيضاً توجد معوقات حسب تجربة الديمقراطية المعدومة في السلطة الفلسطينية والتمييز العرقي والعنصري المطبق في العقلية الإسرائيلية. يفترض في الوحدة الوطنية الفلسطينية الهادفة لإنهاء الفوضى وتمهيد الطريق للمستقبل في ظل قيادة جديدة، ستأتي يوماً ما، يفترض فيها أن لا ترى في السلاح سلاحاً لتحقيق الأهداف، وبالتالي البحث عن أدوات جديدة تبني الإنسان والأرض والكيان وتمهد للمزيد من التحضر. خيارات الوضع الحالي في ظل العقلية السائدة لدى شارون وعرفات وحماس والجهاد الإسلامي، تنحصر في: هزيمة القوي للضعيف مادياً، واستمرار الفوضى والعنف حتى الوصول إلى دويلة فلسطينية أصغر من المطلوب وغير قابلة للتطور الحضاري، أو نجاح إسرائيل في طرد السلطة الفلسطينية خارج البلاد كما أدخلتها إليها بعد أوسلو... وكل هذه الخيارات ضارة بالفلسطينيين وبالإسرائيليين أيضاً.

من المنطقي الافتراض أن شارون وإسرائيل عموماً لن تنشط من أجل سلام منصف للفلسطينيين، وذلك لامتلاكها السلاح العسكري المتفوق ولأساليب التحايل والإقناع التي تجنبها اللوم والضغط وتمنع عن خصومها الدعم. لكن من الجريمة أن يستمر الوضع

الفلسطيني على حاله من التخبط والتراجع في كل المجالات بدون مراجعة وتغيير جذري للواقع والأدوات والرؤى. إذا كنا نريد الصمود من أجل الصمود، والقتال حياً في الاستشهاد، فنحن على النهج الصحيح في ظل هذه العقلية الفوضوية الحاكمة والمتحكمة. أما إذا كنا نريد التحضر والحل وتكرار تجربة الألمان والشعب الياباني، فنحن بحاجة إلى كنس العقلية والأدوات السائدة واستبدالها. فالذين أوصلونا إلى هذا الحال لن يخرجونا منه.

٢٠٠٢-١-١٧

حاجة فلسطينية عاجلة للخيار الموحد... والفعال

الجنرال شارون يضرب و ينتظر ردة الفعل من كل الأطراف، ويحاصر ثم يحتل، ويتقدم و ينتظر ثم يهاجم في اللحظة المناسبة. في كل ذلك يحتاج شارون إلى ردود فعل فلسطينية عنيفه تبرر له المواصلة طالما أنه ناجح جداً في لعبة وضع المسؤولية على الغير وإثبات أنه يريد السلام ولكن بشروطه. هذا التكتيك الإسرائيلي معروف تماماً للفلسطينيين وقادتهم، بل إن الجملة السابقة تكاد تلخص أحدث رؤى القيادة الفلسطينية الهرمة والشابة كما ترددت هذا الأسبوع في أجهزة الإعلام العربي والعالمي. ما لم يقل من أولئك القادة هو: ما العمل بعد أن نعرف ونعلن عن تكتيك واستراتيجية وهدف الجنرال شارون؟

الوضع المشاهد على الأرض يفيد بعودة إسرائيلية لاحتلال المدن الفلسطينية، ومقاومة فلسطينية بالبنادق ضد الدبابات والمقاتلات الإسرائيلية الحديثة، استشهاد المقاومين وعدم قتل أي جندي إسرائيلي أثناء الغزو، اعتقال الرئيس عرفات في مقره برام الله، اعتقال أي مطلوبين في أي مكان فلسطيني، حصار وتجويع وممارسة العقاب الجماعي.

الرد المعلن والآخر المطبق من قادة المنظمة والسلطة والانتفاضة الفلسطينية يمكن إيجازه كالتالي:

- رسائل استغاثة إلى أوروبا وإلى الرئيس بوش في واشنطن.
 - الإخلال الذاتي بالهدنة الفلسطينية الأحادية التي أعلنها الرئيس عرفات يوم العيد.
 - انتقاد الموافقة الأميركية والسكوت الأوروبي والتجاهل العربي لأفعال شارون.
- من نافل القول إن هذه الردود وأمثالها لن تنفع بل هي غير منطقية أصلاً، وقد يفيد تنفيذها قليلاً قبل البحث عن الردود الأنسب لهذا الوضع الأخطر. فرسائل الاستغاثة لأوروبا وواشنطن لن تجدي للأسباب التالية: إن المعنيين متفقون مع شارون سلفاً حول

حدود اللعبة. ورغم أنهم يتوقعون إخلال شارون بالتفاهم وتجاوزه للحدود إلا أنهم لا يملكون بدائل له أو في التعامل مع إسرائيل ولا يريدون التصدي لها. أضف إلى ذلك أن الطرف الفلسطيني لا يلبي المطالب الأوروبية والأميركية وهم بذلك يرون أنفسهم في حل من المسؤولية. الغرب اليوم لا يهتم من البادئ في العنف، بل يسعى إلى أسهل الطرق لوقفه، وهم غير معنيين بالظهور وكأنهم يتفهمون أي عمليات قتل للمدنيين. هكذا ولأسباب أخرى تطول، يجب عدم انتظار أي نتيجة للاستغاثة أو حتى التعويل عليها.

في ما يخص شأن الإخلال الذاتي بالهدنة يمكن الإشارة إلى وجود تيار، بل عقلية سائدة في الصف الفلسطيني تظن أن الهدنة إيها ألغت تأثير أسلحة الردع الفلسطينية الجبارة، وأن التفاهم الفلسطيني على القتال سيحرر فلسطين بسرعة. ومن الغريب أن هذه العقلية سائدة بين كل الأجيال الفلسطينية إلى درجة أن قيادات فتح الشابة طالبت الرئيس بالتخلي عن الهدنة. إن عملية الخضيرة ضد العرس الإسرائيلي ومقتل مدنيين أعلن عنها من أطراف فتحاوية، بينما كانت حماس تركز أثناء الهدنة على قتل الجنود فقط، والجهاد تهدد باستئناف العمليات، والجبهة الديمقراطية تحث الشعب على العمليات الانتحارية، وبعض شبان الجبهة الشعبية يهددون باغتيال قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية انتقاماً لاعتقال السلطة الأمين العام للجبهة بطلب من شارون. هذه السلاطة تفوح منها روائح شتى أشدها ضياع مركزية القرار الفلسطيني العسكري وبالتالي السياسي. وأيضاً رائحة الوهم بالقدرة العسكرية الذاتية، والعناد الناتج من ضيق الأفق بالإصرار على استخدام الأسلحة العسكرية الضعيفة وإهمال الأسلحة السياسية الأقوى، وذلك يصب في مصلحة شارون وخدمة هدفه بتصفية القضية بقوة السلاح الحربي استكمالاً لما فشلوا فيه منذ عام النكبة ثم سنة النكسة وتجربة الغزو. أفضل الأسطوانات الفلسطينية في أوقات الشدة هي أسطوانة النواح والعتاب والتلويح بالتهديد للغرب والعرب أيضاً. الأغنية الجديدة تقول إن واشنطن أعطت الضوء الأخضر لشارون، وأوروبا تفرج، والعرب ساكتون. لا يوجد في الأغنية أي موال واحد عن الأخطاء الذاتية للقيادة أو المعارضة أو المثقفين. دعونا إذاً، نتذكر: اتفاقيات أوسلو عقدت بدون معرفة مسبقة من أميركا أو أوروبا أو العرب، بل جاءت الاتفاقيات وخذلت المشروع

التفاوضي العربي القائم من مؤتمر مدريد. بعد ذلك تمهدت الطريق لمعاهدات عربية إسرائيلية، وطلبت القيادة الفلسطينية من العرب مراراً الابتعاد عن العلاقات مع إسرائيل لأنها تخالف اتفاقيات أوسلو... وبالفعل ألغيت العلاقات أو جمدت وحتى العلاقات الأردنية والمصرية بردت كثيراً مع إسرائيل حسب الطلب الفلسطيني الذي تكرر في أوقات الشدة الكثيرة. ما علاقة هذا بذلك؟ قطع العلاقات أو الحد منها معناه أيضاً انعدام قوة التأثير العربي على إسرائيل كما هو الحال الآن، فهل كانت المطالب الفلسطينية والاستجابة العربية صائبة؟ يطالب الفلسطينيون العرب بالضغط على واشنطن للضغط على إسرائيل، فهل هذا منطقي ومعقول؟

كان يمكن للدول النفطية العربية أن تضغط على واشنطن في السبعينيات حيث كان العالم مختلفاً عن اليوم اقتصادياً وسياسياً وأمناً. استمرار المطالبة بالأمر الآن يؤكد التكلس في الذهنية وتجمدها في مرحلة ثلث قرن سبقت. العرب اليوم وبكل صراحة إما يعيشون من طحين ومال أميركا وإما يحتمون بها أو يتعدون عن شرها، ولا توجد دولة عربية واحدة في موقع سياسي أو اقتصادي أو أممي يؤهلها لأكثر من التمني على واشنطن، وكلهم يفعلون ما بوسعهم ويدفعون للفلسطينيين ما طلبته منهم مؤتمرات القمة والقيادة الفلسطينية مالياً وسياسياً. لماذا إذاً، تحميل العرب أكبر من طاقتهم بعد أن نفذوا مطالب القيادة الفلسطينية؟ كل فلسطيني أو عربي يفكر في دفع الدول العربية للحرب ضد إسرائيل عليه أن يخبط رأسه في الحائط أولاً، فربما صحا من النوم. أحد المعوقات الرئيسة أمام الحل والتعايش السلميين بين إسرائيل والفلسطينيين هو الجمود في العقلية والتفكير؛ خذ مثلاً عقلية الغالب والمغلوب التي تقرها إسرائيل، وعقلية لا غالب ولا مغلوب التي يحلم بها الشعب الفلسطيني. تريد إسرائيل حلاً لمشكلتها مع الفلسطينيين والعرب والعالم بحيث تكون هي الغالب في كل شيء ولهذا يعود الجنرالات دوماً إلى المزيد من العنف والإرهاب المسلح ظناً منهم أن هذه المرة ستكون بالنجاح. لقد خنع اليهود عبر تاريخهم للهزائم وتقبلوا دور المغلوب وحافظوا على أنفسهم حتى من ذلك الموقع، وهم لا يفهمون الرفض الفلسطيني لهذا الدور ضمن ميزان القوى النووي مقابل الحجري.

على الطرف الآخر فالعقلية الفلسطينية تريد إقناع ذاتها بأن التنازل عن أكثر من ثلاثة أرباع الوطن بما فيه البيوت والدواب والملابس والذكريات، ليس في الواقع تنازلاً ولا يعني أبداً الإقرار بالغلب، بل بالتعادل أي لا غالب ولا مغلوب. هذا التعادل الظني يتطلب تنازلات إسرائيلية قليلة مادياً وكثيرة معنوياً لتثبيت الوهم، لكن الجنرالات والعقلية اليهودية ليسوا في وارد أي تنازل للمغلوب.

ما العمل إذا؟ صراع الإرادات يتطلب تغيير الأدوات، ولأن إسرائيل هي الرابحة من الوضع الحالي فلا بد أن يكون التغيير فلسطينياً دون تنازل عن الأهداف. نعرف أن الجهاد ضد النفس هو الأشد والأكبر، ولكنه الطريق الوحيد المتاح الآن. الفلسطينيون لن ينتصروا الآن بقوة السلاح على إسرائيل. تواصل العمليات يمنح شارون الذخيرة في الحرب كونه يرى الحاجز بينه وبين النصر هو اقتناع الرأي العام الدولي بموقفه ليوصل الخطوات.

السلاح الفلسطيني الأمضى في الصراع مع إسرائيل هو الأخلاقي، وحتى نمهد الطريق أمام العالم الخارجي للتدخل يفترض العمل ضمن الأمور التالية: ديمقراطية القيادة وتحسين مستواها، إقرار واحترام مركزية القرارات ولو ضمن فترة زمنية محددة، إعلان صريح بالكف عن العمليات المسلحة وحتى عن الدفاع عن الذات وذلك لفترة زمنية متفق عليها بين الفلسطينيين. بعد إنجاز ذلك يطلب من الأمم المتحدة وواشنطن وروسيا والاتحاد الأوروبي الاتفاق على حل وفرضه دون تفاوض فلسطيني إسرائيلي، ومنحهم فترة ستة شهور مثلاً للتنفيذ. إذا فشل ذلك سيكون الفلسطينيون قد ربحوا الحرب الأخلاقية وعزلوا إسرائيل وأجهزوا على أسلحة اللوبي اليهودي وفتحوا الطريق إلى إحدى حربين: حرب سلمية شعبية دون رصاصة أو حجر بل مسيرات حاشدة مطالبة بالسلام ومتحركة تجاه الأراضي المحتلة عام ثمانية وأربعين بهدف معلن هو التجاور والتعايش مع الإسرائيليين، أو حرب نصر أو استشهاد مدعمة بتفهم عالمي على عكس الوضع التعس الحالي.

الخيارات الأخرى الحالية أمام القيادة والشعب الفلسطينيين تشمل: الطلب من الأمم المتحدة، أو إحدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، أخذ حق الانتداب في فلسطين. هذا طبعاً يعني إعلان الفشل القيادي الذاتي والتنازل عن اتخاذ القرارات تماماً

وتسليم السلاح الفلسطيني إلى الجهة المنتدبة. خيار آخر ممكن وهو تسليم السلاح إلى إسرائيل وبالتالي عودة الاحتلال الذي عليه تحمل مسؤولياته وتطبيق القوانين الدولية وتحمل عبء المقاومة، أي توضيح للمواقف دون مواربة. استمرار الوضع الحالي ليس خياراً وليس طريقاً للتحرير أو للسلام، والحفاظ على هذا النهج بهذه العقلية يخدم شارون وأهدافه.

٢٣-١-٢٠٠٢

عرفات... رمز للفلسطينيين أم عشرة أمامهم؟

أصبح الوضع في فلسطين، وخصوصاً ما يتعلق بالرئيس عرفات، محيراً للبعض ومحرراً للبعض الآخر. كل الأرض المحتلة عام ٦٧ ما زالت تحت الاحتلال التام، وحرية حركة الدبابات والطائرات الإسرائيلية فيها مضمونة، كما نرى يومياً، بحيث تحرث المدن وتعتقل من تريد بدون مقاومة أو خسائر، ويأتي الرد الفلسطيني غير الرسمي عبر عمليات انتحارية في المدن الإسرائيلية تشجبهها القيادة الفلسطينية القابعة تحت الإقامة الجبرية. وبينما تواصل إسرائيل القمع فإنها تحمل الرئيس عرفات (المسجون) المسؤولية، وتطالبه، مع واشنطن، بعمل كل ما في وسعه لحماية إسرائيل؛ لماذا لا يطلقون سراحه إذا كان حليفاً وحامياً لهم؟ أو يسجنونه ويكفون عن مطالبهم؟ أو ينفونه إذا كان عدواً لهم؟ هم عملياً يريدون إجباره على طاعتهم العمياء، ولا يريدون بالضرورة إزاحته وفتح المجال لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، كما قال بيريس محذراً من نتائج استمرار الضغط على عرفات. التناقض نفسه ينطبق على وضع الشرطة وأجهزة الأمن الفلسطينية، إذ قُصفت مقارها من الجو والأرض طوال شهور مضت، ومع زيادة القصف والتدمير تتصاعد المطالبة الأميركية والإسرائيلية بأداء أفضل لتلك الأجهزة ضد أبناء شعبها، وليس ضد من يقصفها، علماً بأن تلك الأجهزة لا تقاتل فعلاً ضد القوات الإسرائيلية. فهل هي قوات حليفة لإسرائيل أم عدوة لها؟ وهل لديها تخويل بحماية ذاتها وشعبها أم فقط اعتقال المطلوبين على القوائم الإسرائيلية؟ أو ربما اعتقال عملاء إسرائيل الذين يرشدون قواتها كل لحظة إلى الأهداف؟ ما هو الأمر اليومي الموجه إلى تلك الأجهزة الأمنية؟

الثابت أن وضع السلطة الفلسطينية وأجهزتها المتنوعة كان مهترأً بقوة بين أوساط

الشعب الفلسطيني قبل احتجاج عرفات في رام الله، كون الحل الأوسلوي الذي جاؤوا على ظهره، لم ينجز أي إيجابيات فعلية أو معنوية أو حقوقية، بل عمق الفساد والبيروقراطية وعموم الوضع السياسي وخرب الأمن ولم يبين مقاومة مسلحة فعالة أو يخطط لهجوم سلمي شعبي، هذا من دون الحديث عن الحال المعيشي الاقتصادي المتردي أو تبييض السحنة الاحتلالية الإسرائيلية بمسحوق الأخطاء الفلسطينية الرسمية. أما الآن فوضع السلطة ورئيسها يدفع الشعب المتعب إلى الشفقة وتأجيل الخلاف والنقد، ويثبت للناس أشياء أخرى أيضاً.

بالعودة إلى الأسئلة المحيرة، هل تريد إسرائيل السلام أم الخراب؟ قد يبدو ذلك التساؤل سطحياً للوهلة الأولى، لكن الحقيقة أن الإسرائيليين انتخبوا رؤساء وزرائهم في السنوات الأخيرة على أرضية برامج تتعهد بالتوصل إلى السلام، وواشنطن تؤكد دوماً رغبتها في ذلك، فلماذا يخالف شارون مثلاً رغبة أغلبية الجمهور ورؤية الحليف الأساسي لإسرائيل؟ وإذا كان شارون لا يخالف توجهات السلام حسب رؤيته الخاصة، فهل يعتقد فعلاً أن سياسته الحالية ستؤدي إلى السلام الذي يريده؟ وماذا عن السياسة الأميركية، هل تعتقد هي الأخرى أن هذا الطريق يؤدي إلى أي سلام؟ وكيف ولماذا توصلوا إلى هذا الاستنتاج؟ لقد فشل شارون على مدى تاريخه في كسر شوكة الشعب الفلسطيني وتركيعه رغم المذابح التي عادت تترد إلى نحره الآن، بينما الفلسطينيون ما زالوا يناضلون من أجل حقوقهم. وكذلك فشلت مشاريع أخرى لفرض الاستسلام كانت قد جاءت في ظروف مشابهة.

يقول الأمين العام للأمم المتحدة إن الرئيس عرفات يواجه وضعاً صعباً، ويشك في ما إذا كان الرئيس قادراً بالفعل على السيطرة على الوضع، ويضيف أنان «لست متأكداً من أن الوضع الذي يواجهه لن يؤثر على سلطته». وفي السياق نفسه يقول نائب الرئيس الأميركي السيد تشيني إن الإرادة لدى السلطة الفلسطينية غير متوافرة لوقف العمليات الانتحارية (التي تراها واشنطن السبب الأول لتوقف عملية السلام)، ثم يضيف تشيني «إنه غير معروف إن كان عدم الإرادة أمراً مقصوداً أم نتيجة لعدم القدرة على السيطرة. مع ذلك فإنه يجب على عرفات أن يقوم بالخطوة الأولى ويظهر أنه جاد في التحرك بفعالية لاجتثاث البنية التحتية

للمنظمات الإرهابية في فلسطين، ويجب عليه أن يعتقل من يقف وراء العمليات الإرهابية ويساعد على تنفيذها». وكان الجنرال زيني قد قال (على ذمة الصحافة الإسرائيلية): إن السلام ممكن بسرعة لو اعتقل عرفات ألف فلسطيني مسؤولين عن العنف، أعتقد أن مشكلة الرئيس عرفات مزدوجة (على الأقل) فهو لم يعد واثقاً من رغبة إسرائيل وأميركا في السلام بعد أن مرغوه في مفاوضات أوسلو وتوابعها وتناجها التي لم تحقق الحد الأدنى لطموح الرئيس، كما أنه لم يكن في أي يوم قادراً على منع العمليات الانتحارية أو الفدائية، وقدرته الرمزية تراجعت مع الأيام ووصلت إلى الحضيض الآن. والمؤكد أن حاسة الشم الفلسطينية أقوى من اللازم، وفور أن يشعروا بمؤامرة فإنهم يرفضون ويفشلون أي نتائج لها.

لنفترض أن الرئيس عرفات لبي مطالب واشنطن وإسرائيل الآن دون أن يقدموا له سلفاً ما يريده، إذ يقول نائب الرئيس الأميركي إن على عرفات القيام بالخطوة الأولى، أي الطاعة... لنفترض أنه أطاعهم، فهل سيكون بوسعه بعد ذلك التوقيع على أي حل مهما كان إيجابياً وحتى لو كان أفضل مما عرض عليه ورفضه في كامب ديفيد؟ ولو فعلها عرفات وأطاع ووقع، فكم يوماً أو أسبوعاً سيطول عمر ذلك الاتفاق؟ الذين يطالبون عرفات بالطاعة ليسوا أغبياء بل نياتهم سيئة. الرئيس عرفات لا يستطيع الخنوع بالشكل المطلوب منه الآن، وهو أيضاً لا يستطيع، ولم يكن بوسعه في السابق، منع العمليات الفدائية أو الانتحارية. عندما تعهد الرئيس في بداية العملية السلمية بمحاربة العنف (لم يتعهد بوقفه نهائياً) كان يعتمد على تحضر شعبه ورغبته في السلام واستعداده للتنافس الحضاري في سبيل تطوير الوضع نحو الأفضل، وكان عرفات يراهن على نتائج سريعة نسبياً للحل السلمي. كان المفترض أن تمر المرحلة الانتقالية في خمس سنوات تستعاد فيها تسعون في المئة من الأرض المحتلة ويعم فيها الرخاء والبناء والتعايش تمهيداً لحل القضايا المركزية في المفاوضات النهائية. لكن النتيجة بإيجاز أن خمسة في المئة من الأرض أعيدت وقطعت أوصالها، وشارون الآن لا يوجد لديه أي حل بل لا يعترف بأوسلو أصلاً ولا يريد بالطبع أي حل قائم على قرارات الأمم المتحدة.

ولو أنجز اتفاق أوسلو حسب النصوص والزمن المحدد لتمكن الرئيس عرفات من تجنيد قوة معنوية هائلة وسط شعبه تردع أي معارضين مسلحين مخربين للحل. والحق إن الرئيس حاول إنقاذ الوضع رغم تردي نتائج أوسلو، ولقب المعارضين المقاومين بالخونة واتهمهم بالعمل لمصلحة اليمين الإسرائيلي والمستوطنات لأنهم يريدون تخريب الحل. وكان معظم الشعب الفلسطيني قد خرج بأغصان الزيتون في بداية المشروع السلمي، وتمنعت المعارضة حتى عن الكلام ضد أوسلو في الداخل، ومرت شهور طويلة بعد تعطيل إسرائيل للتنفيذ دون القيام بعمليات مسلحة.

لقد توصل الرئيس عرفات بعد عناء طويل من التفاوض والتراجع عن الأحلام ثم التنازل تلو الآخر، توصل إلى قناعة بأنهم يريدون امتطائه لإنهاء المقاومة للاحتلال. الرئيس في وضع صعب، فهو لا يملك البدائل لو اعترف بأن مشروعه الأوسلوي كان فاشلاً منذ البداية، وهو لا يثق بإسرائيل وواشنطن الآن إلى درجة تسمح له بقمع المعارضة وبالتالي تجريد الشعب من آخر أسلحته التقليدية التي لا يفهم الرئيس غيرها. هذا مع العلم أنه يعرف أن أي محاولة للقمع الآن ستؤدي إلى الاقتتال الداخلي ليس بين السلطة والمعارضة فقط، وإنما داخل السلطة وداخل حركة فتح أيضاً. وهذا غاية ما تريده إسرائيل حتى تتحجج بانتظار نتائج الحسم بين الفلسطينيين، ثم تحديد الشرعية من جديد، والدخول إلى دوامة قد تدور لربع قرن آخر تتغير فيه الحقائق على الأرض. للرئيس عرفات أخطاءه الكثيرة التي أضرت بالشعب الفلسطيني بشدة خصوصاً منذ بداية مرحلة أوسلو والفشل في البناء السياسي والعسكري والاقتصادي والدبلوماسي، ولكنه لم يعد يملك القدرة على الإصلاح أو فهم التطور، وكل ما يطالب به بعد تلك المرمغة هو الحصول على وعد مؤكد ومفصل ومقبول للحل. يتمنى مثلاً من الرئيس الأميركي إطلاق الوعد الملزم بقيام دولة فلسطينية ضمن حدود عام سبعة وستين بما فيها القدس، ومع حل عادل لقضية اللاجئين ضمن قرارات الأمم المتحدة. وعد رئاسي كهذا يمكن أن يضيف إليه الرئيس بوش ما إراد من شروط الأمن والأمان والسلام لمصلحة إسرائيل فسيجد عرفات مستجيباً، وسيجد الرئيس

بوش كل المطلوبين على قوائم إسرائيل يصطفون في طوابير أمام السجون التي تحدد لهم. الأسلوب المهين الذي يُعامل به الرئيس عرفات الآن، يعيد إليه شعبية مواطنيه ويعقد فرص التقدم الطبيعي لقيادة فلسطينية جديدة، لأن الشعب لن يقبل بديلاً له في هذه الظروف، ولأنه شخصياً لا ولن يفكر في التنازل الطوعي طالما بقي حياً. وعلى الطرف الآخر فأسلوب المعاملة إياه يعقد فرص التفاوض، ويحد من فرص السلام حتى لو وقّع عرفات بعد تلك المعاملة على اتفاق ما.

٢٠٠٢-١-٣١

هل يمكن تجنب الهجوم على العراق؟

تدور في العلن تنظيرات كثيرة حول احتمالات وشكل وموعد الهجوم الأميركي على العراق، وذلك منذ الأيام الأولى بعد تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر، وأصبح الأمر أكثر جدية بعد خطاب الرئيس بوش الأسبوع الماضي وتحديده العراق ضمن «محور الشر» إلى جانب إيران وكوريا الشمالية كون الدول الثلاث تطور، أو تسعى لامتلاك أسلحة تدمير شامل. واستعرت حرب تصريحات متبادلة وحملة تشويش وضغط أميركية بعد خطاب بوش، ودخلت إسرائيل على الخط، ما يتطلب مراجعة عربية لإمكانية درء الخطر عن الشعب العراقي بدل الجلوس مجدداً بانتظار الأمر المحتوم. هل الخطر الأميركي على العراق حقيقي أم لا؟ هل يستحق النظام في بغداد الضرب أم إنه يمثل إرادة عراقية ويعبر عن السيادة؟ هل يمكن للنظام تجنب الضربة؟ هل تتصدى الدول العربية للخطر وتقتنع أو تجبر نظام بغداد على التجاوب، أم إنها ستكرر حالة النوم التي سبقت ولحقت احتلال الكويت وتحريرها؟

يمكن للنظام العراقي والأنظمة العربية الأخرى الانغماس حتى الشمال في مراجعة التحليلات والنظريات لتقييم هل ستهجم واشنطن أم لا؟ ويمكن بالفعل العثور على المتضادات المنطقية مع رأي الهجوم أو الرأي القائل إن واشنطن لن تهاجم العراق وإنما تريد عبر التهديد احتواء الدول الثلاث وردعها.

في كل الأحوال سيكون من الخطر الشديد التغاضي عن المخاطر واستبعاد الهجوم مهما كانت الأسباب المشجعة على ذلك. والأفضل هو بحث عراقي ذاتي عن سبل النجاة، وعمل عربي أقله لإخلاء المسؤولية التاريخية، فما الذي يمكن عمله ولا يضر بالعراقيين بل يخدمهم أصلاً؟

يمكن للرئيس صدام أن يستقيل سلفاً ويسلم مقاليد الحكم إلى لجنة من تحالف الشعب ريثما تعود علاقات البلاد مع العالم إلى طبيعتها تمهيداً لنظام ديمقراطي. يمكن طبعاً أن يعلن الرئيس عن انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ويفتح المجال للحريات السياسية وحق التعبير واستدعاء المراقبين الدوليين للإشراف، ومن المنطقي أن لا يرشح صدام حسين نفسه للحكم وإلا ستكون النتيجة مرفوضة سلفاً. هذه الحلول ذات نفع شديد للشعب العراقي وتعجل في إمكانيات عودته إلى الحياة الطبيعية ويمكن النظر إليها بعيداً عن الانصياع لأي رغبات أجنبية. الحقيقة أن واشنطن وبعض الدول الغربية حتى الآن مستفيدة سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً في المنطقة من استمرار نظام بغداد في الحكم على هذه الشاكلة.

الحلول الأخرى لإنقاذ البلاد من الهجوم الأمريكي ومن استمرار نظام الرئيس صدام تتمثل في ثورة شعبية أو انقلاب عسكري، أو اجتياح عربي للعراق بإشراف جامعة الدول العربية حفاظاً على وحدة واستقلال البلاد وأرواح العباد وأرزاقهم. الاستقالة والانتخابات والثورة الشعبية والاجتياح العربي تقع كلها في خانة الحلول المستحيلة، فما هي إذاً، الفرص الأخرى لحلول ستطيل حتماً عمر النظام ولكنها قد تحمي العراقيين من نتائج هجوم أميركي يدمر بقية البلاد؟

من الواضح أن الحملة الأميركية ضد العراق تعتمد على تهمة تصنيع الأسلحة ذات التدمير الشامل، وامتناع العراق عن السماح للمراقبين الدوليين بالعمل. يمكن إذاً، إعادة المراقبين ومنحهم حرية التفتيش، فإذا وجدوا شيئاً سيئاً سيدمرونه، وإذا لم يجدوا سيعودون إلى بلادهم. لقد طرد النظام المراقبين في السابق لأنهم أطلوا من التوصل إلى حلول، علماً بأنهم كانوا على عتبة الإعلان عن نهاية مهمة التفتيش آنذاك. لكن الأمور تغيرت الآن والإصرار على عدم عودتهم لن يعجل بالحلول بل سيمهد للهجوم الأميركي. إذا اعتبر النظام إعادة المراقبين الأجانب إهانة ذاتية، يمكنه اللجوء إلى حلّ يجلب معه مراقبين من أوروبا ضمن اتفاق ثنائي، أو طبعاً الطلب من الجامعة العربية إياها الانطلاق في عملية بحث ومراقبة على تلك الأسلحة، وأن يكون في الفريق مندوبون من كل الدول العربية، وأن يفتح لهم المجال

بحرية وعلى مصراعيه. هذا الحل أشرف وأكثر منطقية لأن الجيران هم المهددون أصلاً من تلك الأسلحة، وسيلزم مثل هذا الإجراء كل العرب بالتأكيد على إعلان الحقيقة. المعروف أن النظام العراقي ينكر وجود أسلحة تدمير شامل لديه.

الحل الأخير أمام النظام في بغداد هو أن يتصرف بطبعه البلطجي الممارس ضد الشعب العراقي، ولكن هذه المرة يمارسه ضد الولايات المتحدة، عبر الإعلان بامتلاكه للسلاح الكيمباوي أو البيولوجي (إذا كان عنده الآن فعلاً) والإعلان عن عزمه استعماله ضد إسرائيل، أو ضد القوات الأجنبية التي تهاجم العراق، وبالطبع على النظام أن يستعد عسكرياً قدر الممكن لإحداث خسائر في المهاجمين تردعهم عن الاستمرار في الغزو. تلك الطائفة من الحلول لن يفكر فيها النظام طبعاً، وعلى الأرجح سيكرر المراهنات على شق الصف الغربي، واستنهاض الشارع العربي الفوضوي ليهمل بضعة أيام بينما يضرب الشعب العراقي ويعاد إلى مستوى قرون خلت. وهناك احتمال تكرار قصة تهديد صدام لإسرائيل بالكيمباوي والمزدوج وبالصواريخ ليعمق سيطرتها في المنطقة لأن تل أبيب لن تكبح نفسها هذه المرة وقد تضرب العراق بعد ثوان من إطلاق التهديد أو إطلاق أي صاروخ.

لقد ثبت أن الجيش العراقي غير مؤهل لمواجهة القوات الأميركية. ولا يُفترض من عربي التعويل على صحة التوقعات بأن الولايات المتحدة ستضطر إلى إرسال قوات أرضية لتخلص من النظام وحينذاك ستحصل الملحمة وبياد المشاة الأميركيون وبنهزمون. صحيح أن الجيش العراقي سيحارب من منظور آخر وهو يدافع عن أرض بلاده ولن يهرول كما في الكويت، لكن في المقابل لا يوجد ما يجبر واشنطن على إرسال قوات أرضية وقد تكتفي بإبادة الجيش والمؤسسات من الجو حتى يسقط النظام بشكل أو آخر.

لماذا كل هذا العناد إذاً؟ هل توجد في العراق أسلحة تدمير شامل تستحق المخاطرة بالبلاد من أجلها؟ لنفترض أن النظام ما زال لديه مثل هذه الأسلحة وموقفه بالتالي ليس عناداً مستطيماً وإنما لحماية الإنجازات، ضد من سيستعمل النظام تلك الأسلحة إذاً؟ حتى الآن استعمالها ضد الشق الكردي من الشعب العراقي وضد قوات الجار الإيراني المسلم

أثناء حرب الخليج الأولى. وأتيحت في حرب الخليج الثانية للرئيس فرصة استعمال أي سلاح عراقي فتّاك ضد إسرائيل و ضد القوات الأميركية، ولكنه لم يستعمله رغم كل التهديد المسبق باللجوء إلى السلاح الكيميائي المزودج ضد إسرائيل التي دمرت طائراتها المفاعل النووي العراقي.

من شبه المؤكد أن الرئيس العراقي لن يجرؤ على ضرب إسرائيل هذه المرة ولا حتى برصاصة عادية ناهيك من الصواريخ والكيمياوي أو البيولوجي، كما أنه لن يستعملها ضد الأميركيين، وبالتالي فأسلحته الفتاكة - إن وجدت - فلن تستعمل سوى ضد شعبه أو جيرانه، وهذه الأسلحة خطر على العراق ولا تنفع للردع أو دعم الأمة.

هل يريد النظام العراقي يا ترى تهديد شعبه وجيرانه العرب والمسلمين فقط؟ هل الكويت والدول الخليجية هي المسؤولة الوحيدة عن تعثر عودة الوثام مع العراق؟ هل اعتذر العراق عن غزوه للكويت، أو مجرد اعتراف بأنه كان فعلاً غلطاً، أو تعهد بعدم تكرار الغزو والعدوان على أي جار؟ الواضح من سياسة النظام أنه يحبذ أسلوب التهديد ولو المبطن، وبالتالي لا جدوى قومية أو وطنية من امتلاكه لأي سلاح. ثم ما جدوى أي سلاح فتاك أصلاً إذا كان يجلب لأصحابه المشكلات بدل أن يبعتها عنهم؟

حبذا لو ابتعدنا عن وحل التحليلات من طراز إذا كانت واشنطن ستغامر بالهجوم وقتل مئة ألف جندي أميركي، كل الدلائل بعد ١١ أيلول/ سبتمبر تؤكد احتمالات الهجوم، واقترب ذلك من التأكد بعد النجاح السريع في أفغانستان، وربما تعرف واشنطن أن نظام صدام قط من ورق سيسهل إنجاز نصر عليه أشبه بالنصر على طالبان. أبعدوننا أيضاً عن أسطوانة أميركا على حق أو على باطل، فذلك لن يغير شيئاً. علينا افتراض أن الهجوم سيحصل، وأن واشنطن لن تتردد حتى لو لم يؤيدها أي عربي، بل إن تمنع العرب سيمهد لدور إسرائيلي واحتمالات نصر إسرائيلي - أميركي سريع يوسع إطار الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة. كل ما يهم الرئيس بوش الآن هو نجاح حزبه في انتخابات الكونغرس، ونجاحه ذاتياً في الانتخابات الرئاسية وذلك في ظروف تعثر اقتصادي وسيطرة اللوبي اليهودي في

الكونغرس وكراهية شعبية أميركية للنظام في بغداد... من مثل ذلك الخليط تولد الحروب، والأفضل انتهاز الفرص المتاحة الآن لوقفها. الخطوات العشر الأولى مطلوبة من الرئيس صدام وأقلها الاستجابة لكل الشروط العربية في تحقيق الوثام، ثم الإقرار بوجود خطر والاستعداد للابتعاد عنه من دون عناد، ووضع مستقبل الشعب في المقدمة.

٢٠٠٢-٢-٧

من أجل سياسة بلا سياسيين

إذا بحثنا عن بوادر إيجابية، في وسط محيط اليأس الذي تغرق فيه المنطقة، يمكننا الإمساك بمبادرتين أشعثا بصيصاً من النور في الأسبوع الماضي، مبادرة من أطفال فلسطين، وأخرى من شجعان إسرائيل. تبلورت المبادرة الفلسطينية حين حمل ثلاثة من أطفال رام الله تواريخ سبعة آلاف من طلاب المدارس وأوصلوها إلى رئيس الكنيسة الإسرائيلي ابراهام بورغ. ورافق الأطفال وفد من أعضاء الكنيسة العرب والإسرائيليين والمحامية نائلة عطية التي ساهمت في حملة جمع التوقيعات. وقرأ الأطفال على مسامع بورغ الرسالة الموقع عليها من رفاقهم والتي دارت حول حبهام للحياة والسلام والأمن وتمسكهم بحقهم في الطفولة بدون احتلال وقمع وحواجز، كما أعربوا عن تطلعهم إلى وقف عدوان شارون الذي يحرمهم من الوصول حتى إلى مدارسهم.

يشار هنا إلى أن بورغ نفسه تحدى رئيس الوزراء وقوى اليمين حين قبل دعوة للحدوث أمام المجلس التشريعي الفلسطيني في رام الله. وفي الوقت الذي تم فيه اللقاء المؤثر بين الأطفال ورئيس الكنيسة، كان رئيس الولايات المتحدة قد أنهى اجتماعه في واشنطن مع رئيس الوزراء شارون، وأعرب بوش عن تعاطفه مع معاناة الفلسطينيين وعن قلقه من صور الأطفال الفلسطينيين الجياع الذين لا يذهبون إلى مدارسهم لتلقي العلم.

وجاءت المبادرة الإسرائيلية في مساء اليوم التالي (السبت) حين تظاهر في تل أبيب حوالي عشرة آلاف إسرائيلي من دعاة السلام للاحتجاج على الاحتلال وعلى سياسة شارون.

اشترك في التظاهرة البعض من عرب إسرائيل تلبية لدعوة ائتلاف حركات تعمل من أجل السلام. مثل هذه المبادرة الإسرائيلية افتقدت في فترات حكم بيرس وتنتياهو وباراك،

وحتى الآن في عهد شارون، إذ تركت السياسة للسياسيين والعسكر يتخطون مجدداً بين الشعارات المستحيلة والمزايدات الجوفاء تاركين الوضع يتدهور كل ساعة. يذكر أن حركة «سلام الآن» تتظاهر كل سبت منذ شهر آب/أغسطس أمام وزارة الدفاع في تل أبيب، ولم يكن يشارك في التظاهر أكثر من ألفين، ولكن الأرقام بدأت ترتفع تدريجاً. المبادرة الإسرائيلية الشعبية بالعودة لإعلان النقد للحكومة ومعارضة سياسة الاحتلال، عبر تظاهرة التحالف السبت الماضي، جاءت بعد مبادرة مختلفة من حوالي خمسين من ضباط الاحتياط الذين أعلنوا رفضهم للخدمة في الأراضي المحتلة. وقد توسعت قائمة الموقعين رغم الاتهامات بالخيانة والضغط والتهديد العلني ضدهم، وانضم هؤلاء إلى مظاهرة تل أبيب. ويذكر هذا التطور بالحالة الإسرائيلية التي تطورت بعد غزو لبنان واحتلاله وبالتالي زيادة الخسائر بين الجنود وظهور عدة حركات معارضة للبقاء في الجنوب، وكان لها تأثير مباشر على نهاية الاحتلال. هدف ضباط الاحتياط الراضين للخدمة الآن كان جلياً، إذ لا يعتبرون الاحتلال ضرورياً لأمن الإسرائيليين، ويرون في نهج الاحتلال مخالفة للقوانين الدولية، ولا يريدون المخاطرة بأرواحهم لحماية المستوطنات. إن قناعة هؤلاء الضباط، وبعضهم من سلاح الطيران، صحيحة وشرعية، وتحديدًا في ما يخص رفضهم المخاطرة بحياتهم لحماية مستوطنات من المؤكد أنها ستفكك. إن كراهية المستوطنين للعرب واضحة لكل الجنود الإسرائيليين وللعالم، وبالتالي ليس سراً أن بقاءهم وسط العرب هو وصفة لاستمرار الحرب، وبالتالي ليس منطقياً أبداً توقع أن السلام سيبقي المستوطنات، وهذا ما يجعل التضحية لحماية المستوطنات ضرباً من الغباء. طوال خمسة وثلاثين سنة من الاحتلال الإسرائيلي وبناء المستوطنات في الضفة والقدس وقطاع غزة لم تظهر صورة إيجابية واحدة للتعاون بين المستوطنين والفلسطينيين يمكنها أن تغير في حتمية إزالة الاستيطان.

أي إسرائيلي يحتمي خلف شعارات الاستعداد للسلام لا يمكنه الإجابة عن سؤال من نوع: لماذا يسيطر ألف مستوطن اليوم على أربعين في المئة من قطاع غزة الأكثر كثافة سكانية في العالم؟ لماذا لا يعتبر المستوطنون أنفسهم رسل خير وسلام وبينون لليهود والعرب في العمارة نفسها والموقع ذاته تعويضاً عما أخذته بقية شعبهم من الفلسطينيين في السابق

واللاحق؟ هل يوجد هناك من يدعي أن رسالة الاستيطان وأفعالها لها علاقة بالسلام أو بالقانون والشرعية؟ إن رؤية ضباط الاحتياط تجاه الاستيطان ورفضهم الموت من أجله هي رؤية شجاعة ومطابقة للقانون الدولي.

يقول رئيس «الشين بيت» السابق آمي أيلون معلقاً على موقف مجموعة ضباط الاحتياط الراضين للخدمة في الأرض المحتلة، إنه قلق من قلة أعداد الجنود الذين يرفضون تنفيذ الأوامر غير القانونية. ويعتبر أيلون أن ما يفعله الجنود غير قانوني، إذ يقول: من الواضح أن إطلاق النار على الفتيان غير المسلحين أمر غير قانوني، في عام سبعة وخمسين قتل جنود إسرائيل خمسين فلاحاً فلسطينياً من عرب إسرائيل في كفر قاسم كانوا عائدين من مزارعهم ولم يعلموا أن أمراً بحظر التجول قد أعلن في البلدة بعد ذهابهم إلى حقولهم للعمل فجراً، بسبب تنفيذ أوامر تقضي بقتل من يخالف حظر التجول سواء عرف الأهالي بالأمر أم لا، وطلبت محكمة عسكرية إسرائيلية من الجنود وبوضوح، عدم تنفيذ الأوامر المخالفة للقانون، لكن ذلك الحكم طواه النسيان، إذ لم يتوقف القتل ولم يعاقب المنفذون. الرغبة في السلام منتشرة بين الفلسطينيين ولها أنصار في الأوساط العسكرية والمدنية أكثر من انتشارها في إسرائيل، لكن حتى الآن لا تظهر هذه الرغبة عبر أفعال تصل إلى الإسرائيليين وإلى العالم، ومن هنا جاءت أهمية مبادرة جمع التواقيع من أطفال المدارس معبرين عن رغبتهم في السلام والحياة الآمنة مع ومثل أطفال إسرائيل. المشكلة أن الفلسطينيين غير منظمين بما فيه الكفاية في التعبير عن موقفهم، ولا يرون أهمية لإظهار موقفهم السلمي، بل يخجلون من إعلان ذلك بسبب إصابة الكثير منهم بعدوى تقليد سياسة القوة الإسرائيلية. تحتاج المنطقة إلى مبادرات من الطرفين تتجاوز الموقف الرسمي السائد وتتخطى الفكر المهيم بأن القوة هي الطريق الوحيد للحل؛ فالقوة تؤدي إلى القهر أو إلى العداء وتمهد حتماً لسوء الفهم المتبادل وترك الأمور في يد سياسيين يعبدون الكرسي وتنقصهم بالتالي الشجاعة، وقادة محترفين للقتل ولا تخدم السلام مراكزهم. من الطبيعي أن يطالب كل طرف الطرف الآخر بالمبادرات، ونحن كعرب نرى أن واجب أصحاب الضمير

في إسرائيل أن يتحركوا، لأنّ فرصهم أقلّه متاحة. لو قامت تظاهرات فلسطينية سلمية ضخمة وتحركت باتجاه إسرائيل مطالبة بالسلام والتعايش المشترك في ظل قانون موحد للجميع، فعلى الأرجح سينظر إليها الإسرائيليون كمؤامرة لإبادة الدولة العبرية، وربما أعطيت الأوامر لإطلاق النار على المسيرة. لو حدث العكس وتوجهت مسيرة سلمية نصف مليونية من تل أبيب إلى غزة فسيتم استقبالها بأغصان الزيتون، لكن حكومة شارون ستمنعها من الاقتراب من أي منطقة عربية لأن التقارب السلمي الشعبي هو أمضى الأسلحة ضد معارضي السلام، ولا يوجد مسالم إسرائيلي في قطاع غزة اليوم سوى أميرة هاس التي تعيش في مخيم الشاطئ وتشارك في التظاهرات المحلية.

مهما يكن، فعلينا كعرب التأمل في ذاتنا وعدم انتظار الغير بالفعل دوماً وتعليق كل همومنا على مشاجب الغير. أقلّه فكل تحرك سلمي في إسرائيل يحتاج إلى نظيره في فلسطين، أو الدول العربية. من منا لا يتذكر تظاهرة تل أبيب احتجاجاً على مجزرة صبرا وشاتيلا في لبنان حين احتج أربعمئة ألف إسرائيلي على دور وزير دفاعهم؟ ومن يتذكر في المقابل أي شيء مشابه حدث في ربوعنا؟

من الدروس الكثيرة لمأساة صبرا وشاتيلا أننا ارتكنا إلى مسؤولية شارون عنها، ومعرفة الأجهزة العسكرية الإسرائيلية بها أثناء أيام القتل دون أن توقف المجزرة... ولكن الذين بقروا البطون وهتكوا العروض وقطعوا الأوصال وحاولوا إخفاء الجريمة بالبلدوزرات، كلهم عرب أشاوس من تنظيم معروف ما زال جزءاً من التركيبة السياسية، ومسؤولون لا تنكر مسؤوليتهم وواصلوا تسلّم المناصب لسنوات لاحقة في لبنان، وتعامل معهم عرب رسميون ومؤسسات أهلية وما زالوا. هل سمع أحدنا عن لجنة تحقيق أو محاكمة عربية لعربي ممن حملوا السكاكين لقتل العجزة والأطفال في مخيمات لبنان؟ طبعاً لا لأن الجميع علقها على العدو شارون! بالعودة إلى أهمية مبادرات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية غير الرسمية يشار إلى حقيقة أن أقل المناطق التي تتعرض للحوادث بين النهر والبحر هي مناطق التعايش أو التجاور الفلسطيني - اليهودي مثل حيفا وعكا والناصرة، أو حتى القدس الشرقية والمستوطنات المحيطة بها، بينما المدن الفلسطينية في الضفة والقطاع تتعرض إلى ألوان

القصف والإرهاب الإسرائيليّين، والمدن الإسرائيليّة غير المختلطة هي الأكثر عرضة للعمليات الانتحارية الفلسطينيّة.

هكذا فإنّ التظاهرات السلمية في المدن الإسرائيليّة التي لا يوجد فيها تعايش وتجاور قد تؤدي إلى نتيجة تنتهي بوقف العمليات الانتحارية هناك، لأنّ الانتحاريين لا يريدون قطعاً قتل أناس قد يكونون من المؤيدين لإنهاء الاحتلال. وحتى نحمي المدن الفلسطينيّة من قصف الطائرات الإسرائيليّة الأميركيّة الصنع ونمهد للتعايش العربي - اليهودي يمكن للإسرائيليّين السلميين أن ينظّموا بعضهم كدروع بشرية للحياة في الأوساط الفلسطينيّة على أمل منع القصف... ولو أتيحت فرصة مشابهة للفلسطينيين للحياة بين الإسرائيليّين لما قصرنا على أمل وقف العمليات الانتحارية في المدن الإسرائيليّة.

٢٠٠٢-٢-١٤

أسلوب عرفات... ومراهنة شارون

للمرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أسلوبه الخاص والمتفرد في إدارة السلطات والحكم، وهو أسلوب لا يمكن إخضاعه لأي من الأشكال التقليدية القابلة للدراسة، أو المحتكمة لأي قوانين شبه ثابتة. مثل هذا التفرد يفيد أحياناً فيشل قدرات الآخرين على المراهنة أو توقع أفعال الرئيس، ولكن هذا الأسلوب له أيضاً، انعكاسات سلبية منها سهولة توجيه الاتهامات إليه وتحميله مسؤوليات لا يتحمل وزرها.

الهدف الأول لسياسة الرئيس عرفات لا يختلف فعلاً عن أهداف رؤساء وزعماء أنظمة سياسية متنوعة، وهو التمسك بالحكم. وإذا كان الرئيس المنتخب ضمن نظام ديمقراطي راسخ لا يتوانى - مثلاً - عن المبالغة أو التهرب من المسؤولية، إن استطاع، ومجاراة الجمهور بغض النظر عن صحة موقفه، فإن عرفات يتمتع بهذه الصفات أيضاً، ولكنه لا يلتزم ببقية متطلبات النظام الديمقراطي وشروط اللعبة الديمقراطية.

الأنظمة التي تعتمد الشورى تستفيد من خبرات وقدرات نخبة أهل البلاد، وهنا أيضاً أخذ الرئيس الفلسطيني في تجربته الفريدة بمبدأ الاستشارة ولكن فريقه الاستشاري لا يمثل خيرة الخبرات والقدرات، وإنما يضم المطيعين له شخصياً، ومع ذلك لا يعني هذا بالضرورة أن يستمع إلى مشورتهم، أو أن يأخذ بها، تماماً كما يفعل زعماء آخرون، خصوصاً في دول العالم الثالث. وما نُشر الأسبوع الماضي عن أن الرئيس عرفات غضب على العقيد جبريل الرجوب، رئيس الأمن الوقائي الفلسطيني في الضفة الغربية، غضباً وصل إلى درجة توجيه صفعه له، ليس مفاجئاً. ويعرف الذين تابعوا مسيرة الثورة الفلسطينية، ودورات المجالس الوطنية، كيف كان أبو عمار يدير الاجتماعات، وكيف كان يترك معظم قادة الفصائل ينتظرون أمام مكتبه قبل استقبالهم.

في المقابل، فإن الرئيس عرفات ودود جداً وبشوش وحريص على معانقة زواره، خصوصاً غير المرتبطين به براتب شهري أو بمصلحة نفعية. وهناك قلة من الفلسطينيين الذين ينتقدون عرفات في العلن ومع ذلك يقابلونه بين الحين والآخر. أما القادة الذين كانوا يتجراؤون على الاختلاف مع عرفات ومناقشته بصوت مرتفع إذا استدعى الأمر، فقد استشهد معظمهم.

ويتميز الرئيس عرفات بدقة حدسه الأمني وتحسبه لمحاولات الاغتيال، ولهذا اشتهر في فترات عدة بعدم المبيت ليومين متتاليين في مكان واحد، وهناك الكثير من القصص عن حدسه الأمني ونجاته من الاغتيال قبل دقائق من تنفيذ المحاولة. لكن كيف تصرف أبو عمار وهو قيد الإقامة الجبرية في رام الله وشارون يعرف مكانه بالمليمترة هذه المرة؟

الواقع أن قلق عرفات هذه الأيام مرده كثرة الأسماء المرشحة علناً من الأميركيين وإسرائيل لتولي مكانه، وهؤلاء الأشخاص من صنعه شخصياً، وكان قد نصّبهم في أماكنهم من دون أي انتخابات، ومن دون أن تتوافر أية شعبية لهم، وهم أيضاً الذين ائتمنهم على الأجهزة الأمنية في البلاد، وعلى إدارة المفاوضات العلنية والسرية، السياسية والأمنية. والأدهى بالنسبة إلى الرئيس الفلسطيني أن هناك أربعة مرشحين لم يتصلوا من الأمر بشدة وبوضوح، مثل حلف اليمين القاطعة إنهم لن يخلفوا أبا عمار في حياته ولن يقبلوا المنصب إذا تم اغتياله، ولهذا يتردد أن الرئيس حرص على جلب معظمهم إلى رام الله وأبقاهم قربهم في المقر المحاصر كدرع بشرية، وكإعدام لفكرة البديل، إذ لن تقصف إسرائيل المقر وفيه الأفراد الذين يرشحهم شارون كبديل للرئيس.

لقد كسب الرئيس عرفات عبر تجربة الحصار في رام الله تعاطف الأغلبية الفلسطينية، وهو تعاطف يأتي بعدما كانت وتيرة التذمر الشعبي، ولو لفظياً فقط، قد ارتفعت ضد السلطة الفلسطينية. الآن اختلف الوضع، إذ أصبح عرفات مثله مثل أي فرد من الشعب، فهو ممنوع حتى من مغادرة مقره، وبالتالي قد نشهد قريباً تغييرات فلسطينية تهدف إلى استرضاء الناس، من ناحية، ولإزالة بقايا الخطر الداخلي من ناحية أخرى.

من جهتهم، يصف حكام إسرائيل أسلوب عرفات في الحكم بأنه «ديكتاتوري»، وقد

أقنعوا إدارة الرئيس بوش بذلك التحليل مستشهدين بعشرات الأمثلة والفرضيات المأخوذة من أسلوب الرئيس الفلسطيني، ولهذا تراهم يصرون أنه قادر على وقف ما يعتبرونه «إرهاباً»، بل يسهل عليهم ادعاء أن عرفات هو الذي يدير كل عمليات المقاومة ضمن لعبته التفاوضية، فهو مصدر المال للمنظمات، ولديه أجهزة أمن بإمكانها اعتقال المعارضين، وبإمكانه الطلب من الجمهور الكف عن المقاومة، وغير ذلك مما يعتقدون أنه يمكنه عمله، ولكنه لا يفعله حسب وجهة نظرهم. غير أنه في كل ذلك ينسى الإسرائيليون والأميريكيون الدرس الأول الذي تعلمه عرفات من الديمقراطيين وغيرهم، وهو التمسك بالقيادة. والواقع أن زعامة عرفات لا تأتي من تل أبيب أو من واشنطن وأوروبا، وإنما تنبع من الشعب الفلسطيني. ولو نجح أبو عمار في وقف كل العمليات وخسر موقعه الشعبي فلن تثبته في الحكم قرارات أميركية وإسرائيلية. وفي الحقيقة لم يعد بوسع أي شخص وقف العمليات الآن، لقد فات الميعاد ولا توجد قوة تضمن وقف المقاومة مرة واحدة بقرار حاسم لأن الشعب الفلسطيني لم يعد يصدق الوعود السلمية. الأسلوب الأمثل هو تطبيق الانسحاب الإسرائيلي وتأكيد النية باستكمال المفاوضات وضمن عدم العودة إلى سياسة القصف والتدمير. بعد ذلك يمكن لضمانات دولية أن تطمئن الناس إلى حاضرها ومستقبلها وتمهد لاستجابة الشعب الفلسطيني لمشاريع السلام.

المشكلة أن إسرائيل نجحت في إقناع واشنطن بغير ذلك، وصارت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش تعتقد أن للرئيس عرفات قدرات خفية تؤهله لفرض الهدوء. بيد أن كلاً من شارون وإدارة بوش غير معنيين بوطنية عرفات ولا يقدرّون رغبته التقليدية في البقاء قائداً. ومن جهته، فإن الرئيس الفلسطيني لا يمكنه السباحة عكس التيار الشعبي من دون بصيص أمل في سلام عادل، وفي الوقت نفسه لا يستطيع الاعتراف بعجزه الفعلي عن ممارسة أسلوب القمع الذي يطالبه به شارون وبوش، كما لا يوجد منطلق يلزمه التضحية بمنصبه وبمصالحه ومصالح شعبه.

الواقع، إن أسلوب حكم الرئيس عرفات هو أحد أسباب أزمته الحالية، إذ يسهل تليسه مواقف لا علاقة له بها. كذلك نوعية رجالات الحكم اختيرت على أسس الولاء

الشخصي للرئيس ومعظمهم بالتالي غير مؤهلين للحركة الصحية سياسياً أو عسكرياً. هذا طبعاً من دون نسيان أن الشعب فقد الثقة بالإدارة الفلسطينية عبر تجربة ما بعد أوسلو، ولم يتبق من التأييد سوى التعاطف مع موقف الرئيس عرفات في الأزمة الراهنة. بيد أن أعداء الرئيس الفلسطيني مثل خصومه لا يمكنهم الآن سوى الإقرار بأن أسلوب عرفات في الحكم والإدارة أسلوب شخصي، من جهة، ولكنه فعال أيضاً كما نرى، إذ لا يجدون بديلاً عن عرفات ولا يستطيعون بالتالي التخلص منه أو حتى إخضاعه لرغبتهم رغم كل الضغوط، ولكن تركيبة الإدارة الفلسطينية قد توقعها في هفوات قاتلة.

٢٠٠٢-٢-٢١

جديد شارون القديم في العلاقة مع الفلسطينيين

هل توجد بادرة أمل في سلام بين شارون والفلسطينيين؟ كل الدلائل تشير إلى نفي أي فرصة ممكنة. هل توجد احتمالات سلام بين فلسطينيين وإسرائيليين؟ هناك مؤشرات إيجابية على ذلك رغم التعريفات المختلفة لمعاني السلام. أفكار ورؤى رئيس الوزراء الإسرائيلي لا تمثل حالة فريدة أو نادرة في إسرائيل، كما يثبت التاريخ، وكما أكد انتخابه لمركز القيادة. عموماً يمكن القول: إن نسبة الفلسطينيين والعرب الذين يفضلون ويقبلون حلاً سلمياً، حتى على أساس استعادة الأرض المحتلة عام سبعة وستين فقط، وليس على أساس قرار التقسيم، هم أكثر من نسبة الإسرائيليين الذين يقبلون السلام على ذلك الأساس. الشيء نفسه يمكن أن يقال، أيضاً، على مستوى المقارنة بين القيادات العليا والقادة أهل السياسة من الإسرائيليين والعرب عموماً.

لقد استمعت إلى خطاب شارون، قبل أسبوعين، عبر إحدى المحطات الألمانية التي ترجمته مباشرة، ثم راجعته مكتوباً، في ما بعد، إذ تشككت في صحة الترجمة بعد أن ذهلت مما يعرضه رئيس وزراء إسرائيل على جيرانه من الفلسطينيين الذين لا سلام بدونهم. توجه إلى الفلسطينيين قائلاً، إنه يعرف أن الكثير منهم يريدون تربية أطفالهم بسلام، ويبحثون عن فرصة عمل تمكنهم من إنجاز تلك التربية، ثم سرح شارون في وصف الرقي الصناعي والعمراني الإسرائيلي، أي في تعداد أماكن العمل التي يمكن للفلسطينيين أن يعودوا إليها لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، كما كانوا قبل بداية العملية السلمية والانتفاضات المتتالية.

لم ينطلق رئيس وزراء إسرائيل، الجنرال شارون، في حديثه إلى الفلسطينيين، من مبدأ المساواة السياسية أو الاحترام الإنساني والتقدير المتبادل، ولم يعرض، بالطبع، وقف إطلاق نار متبادل، وإنما أطلق الدبابات لتدمر في المخيمات. خمنت وأنا أستمع إلى

الخطاب أن الجنرال قد يناور سياسياً ويطالب الشعب الجار بالانتخابات مثلاً، طالما أنه لا يريد التعامل مع الرئيس عرفات ولا يعتبره ذا أهمية، ولكن مثل تلك المناورة كانت ستعني، ضمناً، الاعتراف بحقوق للفلسطينيين تحتم الاحترام لإرادتهم وقيادتهم المنتخبة، وهكذا لم يصدق حدسي. على الفور، تذكرت، أثناء إنصاتي لشارون، ما كُتب عن رؤية مؤسس الصهيونية، هرتزل، وعن مجادلات ومقررات المؤتمرات الصهيونية في محاولاتها لحل معضلة التعامل مع السكان الأصليين في فلسطين. آنذاك، لم يكن تعداد اليهود في فلسطين يصل حتى إلى ثلاثة في المئة من مجموع السكان، وكانوا يهوداً فلسطينيين أصلاً، ولا يملكون من الأرض إلا أقل من واحد في المئة، ولا توجد لديهم أسلحة، ولم يكونوا قد تعرضوا، أيضاً، إلى أي معاملة سيئة من قبل السكان العرب، أو من السياسة العثمانية الحاكمة في فلسطين وغيرها من الأقطار العربية، مع ذلك، كان الحل الصهيوني للفلسطينيين، آنذاك، هو تشغيل حطابين وسقاة في خدمة المجتمع الاستعماري الجديد المزعم بناؤه، وكان ذلك حلاً «إنسانياً» بين الصهاينة، حينذاك، إذ طالب بعضهم بقتل أو بطرد كل السكان، وروج غيرهم إلى أن البلاد خالية أصلاً من السكان.

بعد مئة وأربع سنوات ومشكلات تملأ مجلدات، وفشل ذريع لسياسة القهر في كسر الروح الفلسطينية، أو الحد من الارتباط العربي بفلسطين، وبعد الغزو والمذابح بقيادة شارون، بالذات، يأتي تجاوبه مع رغبة السلام التي تجتاح العالم الحديث بعرض فرص عمل للفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي. لقد اخترع موشي دايان مصطلح أن البطون المليئة لا تفرقع، وأقنع بقية قادة إسرائيل بأهمية تشغيل الفلسطينيين، بعد الاحتلال، حتى يحصلوا على الدخل ولا يسيروا خلف المقاومين للاحتلال.

فشلت سياسة برطلة البطون، التي يريد شارون تكرارها، لأنها لم تتطور إلى سياسة احترام واعتراف بالحقوق الفردية والوطنية للفلسطينيين. وعموماً يمكن إعادة معظم أسباب استمرار الصراع إلى الطبيعة الاستعمارية العنصرية التي قامت عليها الحركة الصهيونية وما زالت معششة في رؤوس الكثير من الإسرائيليين في فلسطين، والصهاينة عبر العالم. استفاد الصهاينة، في البداية، من إنكار نياتهم السيئة وعدم معرفتها من الغير عبر التجربة. واستغلوا،

بعد حرب ثمانية وأربعين، الرفض العربي الرسمي لقرار التقسيم الذي كان يعني للعرب، آنذاك، منح اليهود أكثر من نصف فلسطين بدون أدنى حق. واستراحت السياسة الإسرائيلية على سرير الرفض العربي والعنف الخطابي، قبل وبعد حرب النكسة، حتى جاءت قمة فاس العربية وشرعت للسلام واعترفت بإسرائيل في إطار سلمي على أساس القرارات الدولية التي تضمن الحقوق الفلسطينية. هنا لم تعد إسرائيل لوحدتها تدعي رغبة السلام، ولم يعد من السهل اتهام العرب بالرفض.

بقية القصة ما زالت طرية في الأذهان، إذ انقلب العنف الخطابي العربي إلى طلبات من الغرب وواشنطن بالتدخل لرفض السلام، ثم استجاب العرب لرغبة إسرائيل بالتفاوض المباشر وبأنواعه وبعيداً عن دور للأمم المتحدة، ووصلت الأمور إلى اتفاقيات أوسلو وتراجع إسرائيل عنها وعن الاتفاقيات التي تلتها، حتى عدنا إلى خطاب إسرائيلي يتهم القيادة والشعب الفلسطينيين بشن الحرب على إسرائيل. أي أصبحت القضية تدور حول لعبة من يحسن التحايل على الرأي العام الدولي ليظهر كمظلوم يحق له الانتقام وفرض الشروط التعجيزية.

عندما تقبلت إسرائيل لأسباب كثيرة اتفاقية أوسلو، لم تكن قيادتها أو سياستها قد أقرت بمبدأ الندية في التعامل والاحترام أو التساوي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كان من الواضح أن سياسة الاحتلال فشلت في ضبط الأمور وأوصلتها إلى الانتفاضة التي عرت إسرائيل اخلاقياً، وكان لا بد من تظاهر سلمي يُسخر كأداة بوليسية لرفض الهدوء دون إنهاء معظم فوائد الاحتلال. لقد توعد رايبين شبان الانتفاضة الأولى، بعد كشف سرية اجتماعات أوسلو، بالقول: قريباً سيأتيكم من يحسن التعامل معكم بأساليب مؤثرة، ومن يراجع الاتفاقيات والرسائل المتبادلة ومحاضر اللقاءات فسيري بوضوح أن الأساس فيها كان كيف نضمن الأمن الكامل للإسرائيليين، وكان الدور المحدد لمنظمة التحرير هو حماية إسرائيل مقابل إدارة ذاتية قابلة للتطور إذا أحسنت صنعاً.

إذا تذكرنا كل ذلك، سيمكننا فهم الوضع الحالي، حيث الرئيس الفلسطيني، الذي وقع اتفاقيات السلام تلك، هو رهن الاعتقال ولا تنفع كل الوساطات الدولية للإفراج عنه،

ولماذا تضرب الشرطة الفلسطينية بعد تقصيرها عن أداء دورها المحدد تجاه إسرائيل، وكيف يحاصر ويجوع الشعب الفلسطيني وتقتحم مدنه ومخيماته، ويحرم من ممارسة أي حق سياسي من الحقوق التي يتمتع بها الشعب الإسرائيلي، بما فيها حق تجديد القيادة عبر الانتخابات؟

واقع الحال أن الجنرال شارون لا يريد السلام حتى ولو في حدوده الدنيا المتعارف عليها دولياً، بعد تنازلات فلسطينية وعربية هائلة طوال عقدين من الزمن مرّاً على قمة فاس. شارون يفضل الاستسلام الفلسطيني ويمكن أن يتقبل دولة فلسطينية على ثلث الضفة والقطاع، ولكن ضمن شروط جمة تعزز، في محصلتها النهائية، الرؤية والدور الذي رسمته الصهيونية للفلسطينيين، حطابين وسقاة.

هناك، بدون شك، قوى وأفراد في إسرائيل يريدون ويفضلون السلام، بل هناك من الشجعان الذين يتحملون نقد وتجريح أبناء جلدتهم بسبب مواقفهم المناهضة للاحتلال، وهؤلاء أبعد ما يكونون عن شارون وسياسته.

هل يمكن أن نكون ابتعدنا عن الصواب في تقييم نيّات الحكومات الإسرائيلية، منذ عهد رايبين، وتحديداً نيّات هذه الحكومة الشارونية؟

دعونا نتفحص الأمر من منظار مساعي إسرائيل لتغيير الرئيس الفلسطيني. دعك من حق حكومة في استبدال حكومة شعب آخر، لأنها لا تتماشى مع مطالبها، يكفي التأمل فقط في جزئية، لماذا يريد شارون استبدال ياسر عرفات بغيره من بعض الذين حددهم بالأسماء؟ أليس الرئيس الفلسطيني هو الذي قاد شعبه إلى اتفاقيات أوسلو، وقبلها، إلى طريق التنازلات السلمية؟ وكان، قبل ذلك، قد ألغى بنوداً رئيسية في الميثاق الوطني الفلسطيني. ألم يقدر الزعيم الفلسطيني معركة الاعتراف بالقرار ٢٤٢ داخل الصف الفلسطيني، حيث أقر إسرائيل بثلاثة أرباع فلسطين الطبيعية؟ هل يبحثون عن بديل لعرفات لأنه متصلب سياسياً، أم لكونه مقصراً أمنياً؟ إذا كانوا يريدون من الرئيس ضرب شعبه فإنهم، عملياً، يطالبونه بالانتحار سياسياً، وحينذاك لن ينفعهم أو ينفع غيرهم، وهو حتماً غير مستعد لتقبل ذلك الدور. إذا كان لدى شارون حل يرفضه الرئيس الفلسطيني فعليهم إشهاره. إن أي

بديل للرئيس الفلسطيني سيكون بحاجة إلى حل سياسي مضمون دولياً، وأفضل، من منظور فلسطيني، من كل الحلول التي تم الإعلان عنها، بما فيها ما قيل إنه طرح على عرفات في كامب ديفيد ورفضه، إذ بدون ذلك، سيعتبر الشعب هذا الرئيس البديل، منفذاً للرؤية والحل الإسرائيلي اللذين رفضهما عرفات، وحينذاك لن ينجح الحل ولا الرئيس البديل. فهل إسرائيل على استعداد لتسليح بديلها المنشود بحل سياسي كهذا؟ شارون غير مؤهل سوى للحرب والركض خلف سراب النصر العسكري الذي يعني استسلام العرب جميعاً لرؤيته الاستعمارية العنصرية.

٢٠٠٢-٣-٦

هدنة ومفاوضات...

أم حرب ومناورات؟

قبول الجنرال شارون، شكلياً، بعد الجمعة الدامية، وقبل وصول تشيني وزيني إلى المنطقة، بالعودة إلى المفاوضات بدون فترة الهدوء التي كان يصر عليها، لا يعني بداية طريق السلام كما شاهدنا من المجازر اليومية التي تلت، ولا يعني حتى بداية العودة لما كان يسمى مفاوضات سلام. طبيعة الجنرال وتطلعاته السياسية للتمسك بالكرسي تعني أنه تقبل هزيمة أولية لأفكاره وهروب الفرصة الزمنية من بين يديه، ولكنه حتماً سيواصل سياسة العنف والإرهاب ومحاولة القهر مرافقة لمفاوضات حول هدنة وليس مفاوضات سلام.

حتى قرار مجلس الأمن الدولي فجر أمس (الأربعاء) الداعي إلى دولتين متجاورتين في حدود آمنة ومعترف بها، لا يعني وقف العنف الإسرائيلي، ذلك كون القرار الدولي يفترض التوصل إلى نتيجة الدولتين عبر التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين ولا يفرض على إسرائيل وقف الضغط العسكري أو الإجراءات الاستفزازية التي تدفع بالفلسطينيين إلى الرد والمقاومة. وهكذا سوف يستمر الإرهاب الإسرائيلي والعنف المتبادل حتى وصول حكومة إسرائيلية سلامية مدعومة من الناخبين.

إلى جانب التفاوض والإرهاب مع الجانب الفلسطيني سوف يسعى شارون إلى قبض ثمن الرضوخ لرغبة واشنطن بالعودة إلى المفاوضات. ذلك الثمن سيشمل استمرار الضغط الأميركي على الرئيس الفلسطيني. كذلك فإن الجزء الأكبر من الثمن سيتوقف على نتيجة القمة العربية في بيروت، هل تشترط موافقة إسرائيلية مسبقة وواضحة لمشروع سلام قائم على الانسحاب، أم سيكون بوسع واشنطن تحوير القرارات إلى تطبيع عربي إسرائيلي بدون ضمان تنفيذ مشروع سلام متكامل.

السلام في الشرق الأوسط، وبين إسرائيل وكل الأمة العربية، يحتاج إلى إقرار حكومة إسرائيل أنها مستعدة للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في مقابل السلام الذي يضمن الأمن للجميع فقط، وحتى يتم ذلك سوف تستمر المقاومة الفلسطينية للاحتلال مهما كانت قوة إرهابه. هذه البديهية غائبة تماماً عن الطروحات الإسرائيلية والأميركية، إذ لا يوجد لدى أي منهما مشروع سلام ويرفضان التأييد الواضح لقرارات الأمم المتحدة أو المشاريع العربية. من شبه المؤكد أن الجنرال شارون سيضيع فرصة السلام لأنه لا يفكر على الإطلاق بالانسحاب الكامل أو معاملة الفلسطينيين بالتساوي، لقد قال أخيراً، في العلن والسر إنه سيصعد الضرب للفلسطينيين حتى يطلبوا الرحمة ويستسلموا، وأفعال الأجهزة الأمنية الإسرائيلية اليومية تشهد على عظم المجزرة الدائرة.

لا يهم كثيراً الآن البحث في كيفية إفشال شارون للمفاوضات، سواء بتحويلها إلى مناقشات فرض شروط هدنة، أو بهدرها في الحديث عن الفريق التفاوضي وعن موقع الرئيس عرفات. الأهم هو تفحص الواقع الإسرائيلي حول ما العمل بعد كل هذا الفشل والدمار واقتراب الإسرائيلي أكثر من واقع الحرب التي كانت معاناتها مقتصرة على الفلسطيني؟ وكيف ستتصرف واشنطن إذا واصل شارون التعتت والحرب ورفض كل مبادرات السلام أو ناور عليها؟ ثم ماذا سيفعل العرب إذا رفض شارون عروض السلام؟

هناك تساؤل آخر الآن حول بديل شارون، لو سقط بفعل الفشل، فهل يوجد بديل يملك رؤية للسلام؟ بصراحة إن معسكر السلام الإسرائيلي في حالة مهلهلة ولن ينجح في الاستفادة من مبادرات سلام فلسطينية أو عربية.

التردد الأميركي هو السبب الرئيسي لضعف معسكر السلام الإسرائيلي، إذ يبدو للمراقب وكأن شارون ينفذ كل خطواته بالتنسيق مع البيت الأبيض، سواء في الهجمات الإرهابية وعمليات الاغتيال والقصف بالسلاح الأميركي، أو الاستجابة للطلب الأميركي بالكف عن أعمال محددة وإعلان قبول العودة إلى المفاوضات.

التردد الأميركي هو سبب العدوان الإسرائيلي، وسبب الرد الفلسطيني، لأن كل طرف يعتقد أن الحل قابل للتغيير حسب حجم العنف المستخدم ضد الطرف الآخر وتأثيره، ولو عرفا - بقول أميركي - أن الحل المطلوب لا تغيير فيه في نهاية المطاف لاختصارا كل هذه المعاناة، ولما كان الحل قد تطلب كل هذا الزمن، ولما كان شارون قد انتخب أصلاً.

عندما روجت السياسة الأميركية ورئيس الوزراء السابق أيهود باراك أن الرئيس عرفات رفض أفضل العروض السلمية في كامب ديفيد، فقد فتحا بذلك موسم القتل ضد الفلسطينيين، ولم تغير إدارة الرئيس بوش هذا النهج إذ واصلت السكوت على سياسة شارون الإرهابية، ومقاطعتها للطرف الفلسطيني منتظرة استسلامه للضغط السياسي والعنف الحربي.

نحن الآن أمام مبادرة واضحة واستعداد عربي شامل للسلام والتطبيع مع إسرائيل إذا أعادت كل الأرض المحتلة عام ٦٧ وطبقت قرارات الأمم المتحدة حول الحقوق الفلسطينية، فماذا تريد واشنطن أكثر من ذلك؟ هل يمكن القول بعد كل ذلك إن العرب لا يريدون السلام؟

قد يكون الأصح السؤال حول رؤية واشنطن للسلام، أو رؤيتها لدور إسرائيل في المنطقة، إذ يفترض أن تتبنى السياسة الأميركية القرارات الدولية كأرضية للسلام مع فرض الشروط التي تضمن تطبيق القرارات والالتزام بها وحماية أمن الجميع.

كيف يمكن للبيت الأبيض أن يترك قضية الشرق الأوسط تقررها مفاوضات بين إسرائيل، القوة النووية الوحيدة في المنطقة والعنصرية الفريدة الآن في العالم، التي يقول قادتها إنهم يرفضون القرارات الدولية، وبين الشعب الفلسطيني، الذي لا يملك سوى عشرين ألف بندقية ويتمسك بحقوقه المقررة دولياً؟ وكيف تطلب واشنطن من الفلسطينيين وقف مقاومتهم للاحتلال بعد سكوت الإدارات المتلاحقة منذ ثلث قرن على معاناة فلسطينية يومية وسياسة احتلالية إسرائيلية أقرب إلى سياسة مصاص الدماء؟ المفاوضات التي تصر

عليها إدارة بوش بين الطرفين تنفع لضبط تفاصيل تنفيذ خطة سلام، ولكن بعد تأكيد أميركي وعالمي أن الحل النهائي سيكون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن كل الأرض العربية المحتلة بما فيها الجولان وبقية الجنوب اللبناني.

استمرار السياسة الأميركية على هذا المنوال يعني إما أن الرئيس بحاجة إلى مساعدة اللوبي الإسرائيلي في تمرير سياسته في الكونغرس مقابل إغماض العينين عما تفعله حكومة إسرائيل ضد الفلسطينيين، وإما أن البيت الأبيض لا يريد السلام حسب القرارات التي أيدتها الإدارات الأميركية حين اتخاذها وتلفظ بها قولاً للآن بين الحين والآخر.

العرب ليسوا وحدهم الذين يعانون هذا الحول السياسي الأميركي، فأوروبا نائرة منذ الأسبوع الماضي على الرئيس بسبب سياسته الجديدة الضارة بحرية تصدير الصلب إلى أميركا، وهي سياسة مخالفة للاتفاقيات الدولية ولروح العولمة التي تحبها أميركا حين تكون في مصلحتها. ويفسر الأوروبيون هذا الموقف الرئاسي بتقرب بوش من الناخب الأميركي تمهيداً لانتخابات الكونغرس في تشرين الثاني/نوفمبر، أي إن الهمّ الرئاسي مركز فقط في الشأن الداخلي.

هناك طبعاً احتمالات أخرى لمثل هذا الموقف الأميركي المنحاز لإسرائيل، ومنها استفادة أميركا من استمرار هذا الوضع القاتل للإسرائيليين والفلسطينيين، سواء عبر مبيعات السلاح، أو تعزيز حاجة المنطقة إلى أميركا وإلى حمايتها ووساطتها.

والسياسة العربية بحاجة إلى تفاهم مع واشنطن، ومع أوروبا، حول مضمون الحل السلمي، ثم الاتفاق معهما حول تنفيذ ذلك الحل. وقد حان الوقت لانتهاز واشنطن الفرصة والاستعداد العربي، والعودة إلى تأكيد المواقف الأميركية الثابتة تجاه السلام، وتأييد القرارات الدولية لإنهاء الاحتلال وفرض الأمن والسلام وحل قضية اللاجئين ضمن القرار ١٩٤ الذي أيدته واشنطن ولم تغير موقفها الرسمي منه. عندما يرى الطرفان هذا الموقف الأميركي سيكفان عن القتال، وستكون للمفاوضات معان ثابتة، وسينجح أنصار السلام والتفاوض والتعايش والتطبيع في الانتخابات الإسرائيلية والفلسطينية. الولايات المتحدة،

شعباً وحكومة، لا يمكنها التملص من المسؤولية وادعاء انتظار تقبل الطرفين للمفاوضات بينما هي تمول وتغذي إسرائيل، وتحاصر وتخاصم الطرف الفلسطيني الذي تحمل هذا الاحتلال وهذا الظلم لأكثر من نصف قرن. الأمل أن يتوصل الإسرائيليون بعد تجربة الشهور الماضية إلى اقتناع أن الفلسطينيين لن يستسلموا أبداً لشارون، أو لسواه، وأن السلام والرخاء لا بد أن يكونا للجميع، وإلا فإن الخراب سيعم الطرفين.

٢٠٠٢-٣-١٤

القمة العربية أمام تحدي شارون

اجتمع الزعماء العرب في القمة الموعودة دون أن يستجيب رئيس الوزراء الإسرائيلي لتحدي السلام، ودون أن تتجاوز الإدارة الأميركية، بشكل أو إرادة واضحة، لدفع إسرائيل إلى طريق السلام. ويبقى على الزعماء العرب أن يقرروا خطواتهم التالية، بعد أن تشجع شارون من واشنطن على الاستخفاف بالعروض العربية لدرجة إعلانه الاستعداد للذهاب إلى القمة لتوضيح موقفه للقادة العرب وكأنهم وبيروت لا يعرفون رأيه.

مثل هذه النتيجة كانت متوقعة من العامة عبر العالم العربي وبشكل خاص في فلسطين، حيث توجد قناعات راسخة بانعدام رغبة السلام لدى قادة إسرائيل، وبانحياز أميركي، كامل ومخجل، إلى جانب التطرف الإسرائيلي، كما أنّ الكثيرين يرون أن التطورات قد تؤدي إلى تراجع عن أسس المبادرة العربية للسلام، كون البديل العربي غير متوافر، وهذا ما تعرفه إسرائيل أيضاً، وتقنع الإدارة الأميركية بإمكانية جلب المزيد من التنازلات العربية. قد يكون أهم الأشياء المعدومة وغير الموجودة في هذا الصدد هو المنطق، إذ كيف، وماذا يعني أن يساوم شارون على السماح باكتمال الشمل العربي عبر احتجازه الرئيس عرفات؟ مثل هذه القضية يجب أن يفكر فيها بعمق.

أميركا، وحسب تصريحات الرئيس المتتالية، لم تكن هي الأخرى بعيدة عن المساومات، سواء للقاء نائب الرئيس الأميركي مع عرفات، أو للطلب من إسرائيل السماح له بالسفر إلى قمة بيروت، إذ طالبوه بما لا يستطيع عمله كضمن لإخراجه إلى بيروت وضمن عودته إلى فلسطين. نحن بدون مراوغات نمر، الآن، في مرحلة انتداب استعماري إسرائيلي يتوسع على العالم العربي بسرعة وبدعم أميركي، بل إن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق

والطامع في العودة إلى الحكم، بنيامين نتنياهو، أعطى الإدارة الحالية «أعلى العلامات» على أدائها تجاه إسرائيل، حسب تصريحه هذا الأسبوع.

أثناء المساومة على سفر عرفات والطلب منه عمل ما لا يخدم قضية شعبه وبلاده، وإنما خدمة الهدف الإسرائيلي، لم يكن الرئيس في زنازة بعد الإمساك به، ولم يكن عاملاً لدى جيش الاحتلال، بل جالساً في مقر رئاسة فلسطين، حسب اتفاق دولي يعرف باسم أوسلو، وبالاعتماد على قرارات دولية سابقة، وأخرى لحقت تتحدث عن دولة فلسطين. ضمن هذه الصورة من سيمع شارون أو وريثه في رئاسة الوزراء من إصدار تعليمات بمنع حركة أي زعيم عربي خارج بلاده؟ يمكن لإسرائيل القول إن سفر ذلك الرئيس إلى تلك الجهة يهدد مصالحها، ولن تسمح المقاتلات الإسرائيلية لطائرة الرئيس بمغادرة المجال الجوي المحلي قبل أن يتعهد بكذا وكذا. الذي فعل ذلك مع الرئيس عرفات اليوم، سيفعله مع غيره غداً، كونه لم يواجه التصدي السياسي والدبلوماسي الإقليمي والدولي المناسب، ناهيك من الردع الحربي العربي المفترض في مثل هذه الحالات. في الواقع إن أقرب شيء إلى الردع، هذه الأيام، هو ما يمارسه الشعب الفلسطيني من انتفاضة، علماً بأن الشعوب العربية الأخرى لا تملك هذا الخيار وجيوشها لا تفكر في ردع إسرائيل.

لنتأمل ضمن هذا السياق رؤية إسرائيل وأميركا للسلام. كان العرب متهمين برفض السلام على الدوام، وتطورت التنازلات الفلسطينية والعربية واتفاقيات السلام، حتى أصبح العرب لا يملكون غير هدف استراتيجي واحد، هو تحقيق السلام مع إسرائيل، وقمم قادتهم لا تتحدث عن غير هذه القضية. وكلما أثبت العرب رغبتهم في السلام، واقتربت واشنطن من احتمال الضغط على إسرائيل للسير في ذلك الطريق، نرى السياسة الأميركية تستجيب لطلبات الإسرائيلية المتجددة، وتقتنع بالتقدم بطلب آخر للعرب، وبضغط جديد عليهم لإراحة إسرائيل. هكذا وصلنا إلى التمييز الإسرائيلي والأميركي بين معاني السلام الكامل والتطبيع الكامل. أهم الفروق بين السلام الكامل والتطبيع الكامل، أن الأول يشبه العلاقة بين الدولتين العربيتين موريتانيا والصومال على طرفي الوطن. يمكن لهما ضمن السلام أن يطبعا العلاقات أو أن لا يتعاملا معاً في أي مجال، بشرط أن لا يتحاربا عسكرياً. أما التطبيع

فهو يفترض زيارات وسياحة وتبادل ثقافي واجتماعات لتحسين شروط التطبيع والتعريف المتبادل للنبود. وفي ظل هذا الفرق بين إسرائيل والكثير من الدول العربية، فإن التطبيع سيؤدي إلى الانتداب.

التطبيع حسب اتفاق يعني صعوبة التملص من التطبيق حسب الرؤية والتفسير الإسرائيليين للمصطلح وللنبود الواردة. علينا هنا تذكر أن التطبيع لا يسود بين غالبية الدول العربية، والجزم أنه غير متوافر بين جميع الدول العربية، إذ هناك، على الدوام، خلافات متنوعة الأحجام بين أكثر من دولة عربية. هذا الحال لن يسمح به ضمن اتفاقية تطبيع. ثم هناك قضية التطبيع الكامل ومع كل الدول العربية، كما تريد إسرائيل الآن، وليس التطبيع مع دول الجوار الفلسطيني فقط، أو مع الدول التي احتلت إسرائيل أرضها، أو مع الدول التي اشتركت في الحروب ضد إسرائيل. وتحقيق ذلك بين العرب وإسرائيل سيكون بمثابة معجزة، كونه غير متحقق بين العرب أنفسهم، وبالتالي إما يقبل العرب بشكل خضوعي انتداباً جديداً من إسرائيل هذه المرة، وإما سيتحولون إلى ناقضي اتفاقيات ورافضي سلام مرة أخرى.

حتى الآن، لم نصل في هذه القصة، إلى ماذا ستقدم إسرائيل في المقابل، هل ستعيد كل الأرض المحتلة إذا لبي العرب رؤيتها في التطبيع الكامل؟ تقول الدعاية الرسمية الإسرائيلية، هذه الأيام، إن لتل أبيب رؤيتها الخاصة لقرارات مجلس الأمن، ولا تعتبرها ملزمة بالانسحاب من كل الأرض العربية المحتلة منذ عام سبعة وستين، وبالتالي فإسرائيل تقبل، في النهاية، سلاماً حسب مقاسها العسكري ومزاجها الذاتي، بما يعني الاستيلاء على معظم الأرض المحتلة، وهيمنة أمنية على الشعب الفلسطيني دون تحمل مسؤولية الاحتلال، واعتصاراً اقتصادياً للفلسطينيين، وفوائد اقتصادية من العرب، وتطبيعاً يشمل برطعة كل إسرائيلي في طول بلاد العرب وعرضها، كأسياذ وليس كمواطنين لدولة مجاورة. وزراء الخارجية العرب كانوا يعرفون هذه الاحتمالات قبيل القمة، ولذلك كانت رؤيتهم ومطالبهم جلية وتحدث عن الانسحاب الكامل من الضفة والقطاع والجولان وبقية

جنوب لبنان، إلى جانب ضمان حقوق اللاجئين، وقيام دولة فلسطينية مستقلة. قرارات القمة العلنية لن تخرج عن هذه الطلبات هي الأخرى، حتى وإن اختلفت الرؤى حول الثمن: هل يكون السلام الكامل أم التطبيع الكامل؟ بدون شك أصبحت أوراق السلام والفوضى والحرب كلها في يد إسرائيل، والردع الوحيد الفعال المتبقي هو شعب الانتفاضة، فعسى أن لا يقتل العرب وليدتهم.

٢٠٠٢-٣-٢٨

أهمية النجاة من بحر العويل

من المؤسف، والمقرف، مشاهدة الأمة مرة أخرى وهي تندب حظها وتصرخ في التظاهرات وتغرق في بحر العويل. من المؤسف رؤية ذلك لأن الجميع سيعودون إلى سابق نومهم من دون أن يكونوا قد اقتربوا قيد أنملة من رغبتهم في دعم إخوانهم في فلسطين. لقد أصبحنا نمر في هذه الحالة المخزية بشكل متسارع التكرار، إذ استهان بنا العدو واستغرب تصرفنا الصديق، وتمهد بذلك أيضاً طريق التراجع.

لقد فشلت ثورات الغضب أثناء غزو بيروت مثلاً قبل عقدين من الزمن، في إنجاز أي شيء إيجابي، ومع ذلك تكرر هذا النهج مراراً في مناسبات عديدة.

كان من المفترض أن نتعلم ونستوعب الدرس. لو تبعت ثورات الغضب والعويل مبادرات شعبية لدعم الانتفاضة لكانت المعاناة الفلسطينية أقل بكثير مما هي الآن. هذا الكلام قيل مراراً في حينه ولا حياة لمن تنادي. بماذا إذاً، يختلف المتظاهر العربي كفرد أو نقابة أو جمعية عن المسؤول العربي؟ هذا يولول بشدة ويهدأ بسرعة وذلك مثله تماماً. ليس سراً ولا فلسفة للأمور أن نقر بأن الدول مثل الأفراد، كلنا مقصرون في استعمال ما هو متاح لنا من وسائل العمل. ألم نكتشف بعد أن تحرير فلسطين لا يتم بالجيش ولا بالعويل، وإنما يحتاج إلى وقت مُستغل بعناية وتواصل وتراكم للإنجازات؟ عندما تخطط مئات الجمعيات والنقابات والجامعات لأعمال دعم دائمة ومتنوعة تخدم الصمود والمقاومة الفلسطينية، وعندما يجمع كل جامع قرشاً من كل مصبل، وعندما يقدم كل فرد شيئاً من دخله لدعم أسرة صامدة في فلسطين، نكون قد اقتربنا من الهدف المنشود، وتخطينا عجز مؤسساتنا الرسمية وتقصيرها، بل نكون قد مهدنا لتطوير مجتمعاتنا ذاتها، وتكون تظاهرات الغضب عملاً إضافياً مفيداً لإفهام العالم بدرجة الخطورة التي تحديق بالجميع.

هذه المداخلة لا تعفي الساسة العرب من مسؤولياتهم طبعاً. فما هو الواقع إذاً، وماذا

يمكن عمله؟

شارون والحكومة الإسرائيلية الحالية لا يريدون السلام، أقله منذ أن دُنس الأقصى في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. وشارون يخطط لنسف مسيرة السلام كما ثبت من كل نهجه اللاحق مثل حملة تجريد الرئيس عرفات من الشرعية قولاً ثم عملاً، ومواصلة الاستيطان، وتضليل العالم، ثم تزايد التصعيد الإرهابي لتبليغ العالم الأمر تدريجاً. تلك الأعمال تنسف تلقائياً فرص السلام، ناهيك من عدم وجود أي مشروع سلامي شاروني منطقي. خطوات شارون التالية تشمل العودة إلى طرد مئات الفلسطينيين وفرض الأمر الواقع على دول الجوار وخصوصاً مصر والأردن، وإذا نجح في ذلك الآن فالأمر سيصبح عادة إسرائيلية على طريق تفرغ الأرض من أصحابها، وهذا يمهد لحروب أكبر من الحالية، أو لاستسلام عربي شامل للانتداب الإسرائيلي. باختصار، السكوت العربي الرسمي الآن لا يعني المعنيين من الإذلال المقبل، ولا ضرر هنا من مراجعة المخططات الصهيونية التي تنفذ بحذافيرها. ذلك هو شيء من الواقع، فما الذي يمكن عمله رسمياً إلى جانب ما ورد أعلاه من أهمية للعمل الشعبي والمؤسساتي المدني؟

مطلوب الحذر وضبط ما يقال وي طرح عربياً ودولياً بصدد القضية الفلسطينية. هناك علاقة مباشرة مثلاً بين إقرار الرئيس الأميركي بحتمية إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وبين زيادة القهر الإسرائيلي للفلسطينيين. الشيء نفسه يقال عن قرار مجلس الأمن الداعي لدولة فلسطينية، وغير المقترن بخطوات للتنفيذ. عندما تشعر إسرائيل أن العالم مع قيام دولة فلسطينية تحد من تطلعاتها التوسعية، فإنها تختلق المبررات للقهر ولإفشال ذلك الهدف. كان الأحرى بالدبلوماسية العربية أن تطالب بإقران مثل تلك الإعلانات الأميركية والدولية بخطوات تنفيذية أو التهديد بعقوبات أو فرض الحماية للفلسطينيين بدل تهيج إسرائيل وتركها تدمر ما في وسعها. مبادرات السلام العربية هي الأخرى يجب اقترانها مستقبلاً ببدائل حتى لا تطمع إسرائيل في تنازلات إضافية إذا رفضت التنازلات الحالية، أما وقد وصل الحال إلى هذا الرد الإسرائيلي، فالمطلوب أقله هو إعلان عربي شامل برفض

التفاوض مع شارون واعتباره مجرم حرب، وترحيل المبادرة العربية إلى مرحلة وصول حكومة إسرائيلية مستعدة للسلام.

الشعب الفلسطيني هو السلاح العربي الفعال الوحيد للآن في وجه التطلعات الصهيونية على كل الساحة العربية، لهذا يجب دعم هذا السلاح والبحث عن أسلحة أخرى ممكنة لتسريع الحسم. الخطر الإسرائيلي يشمل كل العرب، وهم بالتالي بحاجة إلى سلاح رادع للعدوان الإسرائيلي، سواء كان ذلك سلاحاً كيميائياً أو الاتفاق مع قوة نووية على توفير غطاء ضد إسرائيل النووية.

عموماً، يكفي العرب امتلاك السلاح الكيميائي كونه سيوجه ضد مساحات جغرافية ضيقة ومكتظة بالسكان، وبالتالي لن تجرؤ إسرائيل على إشهار السلاح النووي إلا في حالة تهديدها بالإبادة، وهذا غير مطروح على الساحة الآن.

إذا توافر هذا الردع فإنه يضاف إلى ما توصل إليه الفلسطينيون من ردع للقوة العسكرية الإسرائيلية التقليدية، التي ثبت أنها تعجز عن حماية المدن والبيوت والمستوطنات الإسرائيلية، بل إن الرد الفلسطيني على الإرهاب الإسرائيلي أصبح لا يتطلب أكثر من ساعات وأحياناً دقائق. هذا الحال يجنب إسرائيل الآن ولذلك تحاول تعزيز ردعها بتصعيد الإرهاب الجنوني لإفهام الفلسطينيين أن لا أمل لهم في المقاومة. هذه الحرب ستطول وتحتاج إلى دعم عربي متنوع وغير حربي مباشر، ولكن الفشل الإسرائيلي قد يدفع الحكومة إلى توسيع الحرب جغرافياً ضد العرب، وخصوصاً سوريا ولبنان في هذه المرحلة، وربما قصف العراق وإيران أيضاً، أو حتى تدمير السلاح النووي الباكستاني. لذلك من الضروري جداً توافر خطط عربية احتياطية للرد العملي العسكري على العدوان المحتمل، حتى لا نفاجأ بكارثة جديدة.

إسرائيل لا يمكنها الحياة والاستمرار ككيان مستقل بدون دعم مادي وسياسي من قوى أخرى. وبعد كل التنازل الفلسطيني الذي تم على طريق السلام، والمبادرات العربية المتجاوبة مع الرؤية الدولية، لم يعد هناك من مبررات منطقية لمواصلة دعم سياسة إسرائيل. لقد حان الوقت للبدء في مقاطعة حلفاء إسرائيل أقله. قد تكون المقاطعة في الظروف العادية

مضرة بالعرب أيضاً، ولكننا نمر في ظروف استثنائية جداً، تهدد بمتغيرات سياسية كثيرة إلى جانب معاناة الناس في فلسطين وخطر التمدد الإسرائيلي. هذا يبرر الآن إعلان المقاطعة كنوع من العقوبات الاقتصادية لأصدقاء إسرائيل وتحمل العرب للتناج مهما كانت، لأنها أقل مما قد يكون لاحقاً.

قد يفيد قبل الانتهاء من تسجيل هذه الرؤية مطالبة كل الفصائل الفلسطينية والجماهير أيضاً بأداء القسم العلني بعدم التوقف عن القتال حتى إنهاء الاحتلال تماماً، والقسم بالإصرار على زيادة عدد القتلى الإسرائيليين لمستوى الشهداء الفلسطينيين، والقسم من الرئيس عرفات وكل القيادة بعدم التفرد بحل سلمي مع إسرائيل وبالالتزام بالصف العربي. هذا العمل ضروري لإفهام العالم أن القضية هي إنهاء الاحتلال، كما أنه يساعد على تقييد الجنون الإسرائيلي إذا عرفوا أنهم سيدفعون الثمن البشري في كل الأحوال، ويعطي العرب حقهم حتى لا يخجل الفلسطينيون من مطالبتهم بواجباتهم.

٢٠٠٢-٤-٤

خيارات عربية ممكنة مع واشنطن

يمكننا، دون مغامرة، الانطلاق في الرؤية التالية من استنتاج أن الحرب، أو الأزمة، أو الصراع، سوف يستمر ويطول رغم فترات الهدوء، وبالتالي فالعرب بحاجة إلى مراجعة أدواتهم ونهجهم، وتدجين ظروفهم بما يخدم هدفهم، ودون الاكتفاء بالزعيق. لماذا ستطول الحرب إذاً؟ وكيف يتم الاستعداد لها؟

إلى جانب الهدف الصهيوني التوسعي، وإصرار الشعب الفلسطيني على تحصيل حقوقه، هناك جملة من الأفعال والأقوال الأخيرة تشير إلى حرب طويلة، وفي مقدمتها أن إسرائيل لم تُهزم عسكرياً، والعرب ككل يرفضون الاستسلام والتنازل، أضف إلى ذلك أن إسرائيل تحسن استغلال أدواتها وأسلحتها المتنوعة أفضل بكثير من العرب، الأمر الذي سيؤخر هزيمتها والتوصل إلى السلام.

إذا راجعنا في البداية بإيجاز ما تقوله وتفعله الإدارة الأميركية سنرى أنها تعتمد تاريخياً وللان أسلوب العنف كطريق للحسم والتوصل إلى السلام المناسب. إن أفضل ما يمكن أن يقال عن هذه الإدارة إنها لا تحب العرب ولا اليهود، وكانت تود التملص من مشكلاتهم، ولكنها محكومة لقوة اللوبي المسيحي اليميني واليهودي الصهيوني في الولايات المتحدة، ما يجعل تصرفاتها منحازة لإسرائيل. انتظرت الإدارة استسلام أحد الطرفين في فلسطين كنتيجة للقهر الإسرائيلي الرسمي أو العمل الانتحاري المقاوم، وكانت تشجّب قتل المدنيين الإسرائيليين أكثر مما تشجّب قتل المدنيين الفلسطينيين، ولكنها لم تشجّب قتل الجنود الإسرائيليين في المناطق المحتلة.

هذه السياسة ما زالت قائمة ولم يحسن العرب استغلالها قط، إذ رجحت كفة العمليات السهلة ضد المدنيين، ونجحت إسرائيل بالتالي في إحراج الإدارة، وعقدت مقارنات بين

تصفية النظام الحاكم في كابول من قبل الولايات المتحدة، وبين ما تخطط له هي في الأرض المحتلة. وهنا أيضاً، ورغم توافر الوقت والإنذارات قبل الغزو الإسرائيلي، فشل العرب رسمياً، وفي مقدمتهم السلطة الفلسطينية، في المجال الإعلامي، أو في التملص عملياً من الورطة والفتح الذي نصبه شارون ونتنياهو. وكانت النتيجة منح واشنطن لإسرائيل الفرصة الزمنية للحسم العسكري على الأرض ضمن شروط محددة سلفاً، منها عدم قتل الرئيس الفلسطيني أو إنهاء السلطة الفلسطينية رسمياً. لو كثرت عمليات المقاومة ضد جنود وآليات الاحتلال في المناطق المحتلة لما اعترضت عليها واشنطن، خصوصاً بعد تأييدها لقرارات مجلس الأمن المتتالية المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي من المناطق الفلسطينية.

خطاب الرئيس الأميركي بعد أسبوع من الغزو الإسرائيلي حمل المعاني المتناقضة التي تعبر عن استمرار نهج الإدارة نفسه. فمن جهة واصل الرئيس دعمه لقيام دولة فلسطينية على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وطالب بالانسحاب وإنهاء الاحتلال، ومن جهة أخرى، أعلن تفهمه للعنف الإسرائيلي كرد على العنف الفلسطيني. في الحقيقة احتوى الخطاب أشياء أخرى مهمة لاستقراء آفاق المستقبل ومنها، إن السلام كان وشيكاً لولا العودة إلى عمليات قتل المدنيين الإسرائيليين التي تبرر ردة الفعل الإسرائيلية. هذه العمليات، حسب الرئيس، تنسف آفاق قيام دولة فلسطينية قابلة للاستمرار في المستقبل.

حمل الرئيس مسؤولية التقصير السياسي والأمني للرئيس الفلسطيني، وأفهم إسرائيل أن إجراءاتها العسكرية لا تحل المشكلة الأمنية وإنما تعقد الوضع في المنطقة، وطالب الدول العربية بالضغط والعمل من أجل إنهاء العمل الانتحاري ضد المدنيين، وأكد أن الحل هو تجاوز الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية بسلام.

حذر الرئيس الأطراف الأخرى من التدخل، ويقصد إيران والعراق وسوريا وحزب الله، وأشار إلى ضرورة تغيير الحكومات والزعماء عند الحاجة (تأكد ذلك فيما بعد إثر اجتماع بوش مع رئيس الوزراء البريطاني بلير)، وطفأ على سطح الخطاب تأكيد واشنطن لعب دور الشرطي العالمي، وأكد الرئيس أن بلاده ملتزمة بحل قضية الشرق الأوسط، وهذه بنود جديدة في نهج الإدارة.

ترجمة كل ذلك أن الولايات المتحدة تصر على الحل، وتنتظر تسهيل المهمة عبر ضعف أحد الطرفين أو كليهما، ومستعدة للضغط والتغيير والمواجهة ضد الضعفاء المعاندين، وقابلة للاستجابة للضغوط من اللوبيات أو لتهديد المصالح، ولهذا تكررت مطالب الرئيس لإسرائيل بالانسحاب الفوري بعد ظهور مخاطر إقليمية، كما أن الإدارة منفتحة على تفهم من يجارها الرأي ولو كذباً وتحايلاً. على الأرجح أن ذلك ستتجلى نتائجه في جولة وزير الخارجية كولن باول للمنطقة، وخصوصاً غداً عندما سيصل إلى فلسطين.

خيارات العرب مع واشنطن إذاً، تشمل: إغلاق الباب مع أميركا ومحاربتها كعدو، أو تصديق غضب الرئيس العلني على شارون وتقبل الطرح الإيجابي من الإدارة حول الدولة الفلسطينية والأمن للجميع والعمل على تطويره. العداء مع أميركا سيضمها أكثر إلى إسرائيل، وعلينا أن نتذكر أننا نحارب إسرائيل منذ نصف قرن دون نجاح وحسم، فهل سنوفق أكثر إذا تم ضم الولايات المتحدة إليها نهائياً؟ العداء مع أميركا سيعني سهولة توسيع إسرائيل لرقعة الحرب وضرب أميركا العراق قريباً، دون أن تنجح كل التظاهرات في صد ذلك. على الطرف الآخر فإن ما طرحه الرئيس بوش تجاه الحل لا يختلف عما هو مطروح في الساحة العربية أصلاً، أضف إلى ذلك أن التقصير في إقناع الرأي العام الأميركي يعود إلى قلة فعلنا مقارنة بالفعل الإسرائيلي الذي يتظاهر بمجاعة واشنطن ويخلق على الأرض حقائق مخالفة.

الحرب ستطول مهما كانت الخيارات العربية، لكن الفرق أنه سيجري، بعد الحرب، التوصل إلى السلام والدولة الفلسطينية، وبالتالي تحجيم إسرائيل، إذا صمد العرب وقاوموا والتزموا باللعب ضمن المناخات الأميركية، التي لا تمنع المقاومة ضد الجنود ولا تؤيد الاحتلال، ربما من المهم أن نسأل أنفسنا عن السبب الحقيقي لتقصيرنا قبل تعليق مشاكلنا على شماعات الغير.

كيف نقرب من أهدافنا؟

في البداية يجب الإقرار بأن الحرب طويلة، وبضرورة الاستعداد الفعلي لها، حتى في فترات الهدوء. نحتاج إلى وفاق عربي داخلي مضمون تماماً ليساهم في توفير المال

والجهود المبذولة في الصراعات العربية وتحويلها إلى الأدوات الأخرى الفعالة في الصراع مع إسرائيل، وفرض ضريبة متزايدة علنية وخصوصاً على كل برميل نفط يباع للغرب، على أن يخصص الربيع لدعم الشعب الفلسطيني وصموده الحالي، ويدخر بعضه لبناء فلسطين بعد السلام. مبدأ الضريبة ذاته مهم ليفهم الغرب أن الضغط الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والدمار الحاصل سيتم تسديده من أمواله أيضاً.

طالما أن الشعب الفلسطيني هو السلاح العربي الرادع الأهم، وطالما هناك التزام عربي شعبي بالدعم، فلا بد من خلق قنوات مدنية شعبية للدعم بداية من جمع النقود والمواد (وهذه مهمة النقابات والجمعيات والجوامع والجامعات) حتى ترك الجمهور يتظاهر في مسيرات سلمية تجاه الحدود الفلسطينية. المهم عدم الاكتفاء بتنفيس المشاعر عبر التظاهرات وحرق الأعلام، ثم العودة إلى النوم بينما الشعب الفلسطيني يسهر وحيداً على حماية الأمة.

مع استمرار المقاومة ضد جنود الاحتلال وتصعيد أنواع الدعم العربي والعالمي للفلسطينيين، وفي ظل بدايات لخلاف جاد وتاريخي بين واشنطن وإسرائيل، قد تفيد مناشدة كل الاستشهاديين المحتملين ألا يفجروا أنفسهم إلا في جنود الاحتلال، وأن يمنحوا الرئيس الأميركي شهراً من الزمن دون عمليات ضد المدنيين، لنرى كيف سينفذ خطته لإقامة الدولة الفلسطينية وتطبيق السلام في المنطقة، فهل ترتفع أصوات المعنيين بهذه المطالبة الآن؟

٢٠٠٢-٤-١١

واشنطن بين متطلبات سياستها الداخلية والخارجية

لقد ترنحت إدارة الرئيس جورج بوش هذه الأيام بدرجة فريدة بين ضغوط اللوبي الإسرائيلي في واشنطن وبين المصالح الأميركية الخارجية إلى درجة تغير وتقلب البيانات والنيات بين صباح اليوم الواحد ومساءه. مثلاً عندما تسارع توتر الوضع الفلسطيني والمخاطر في الدول العربية وردود الفعل عبر العالم على المجازر الإسرائيلية وتحميل الجميع واشنطن مسؤولية الشريك لإسرائيل، انتقل الرئيس لمطالبة شارون بسحب قواته «فوراً» والتشديد على ما يقصده بـ«فوراً». وعلى الفور، أيضاً، أسرع نتنياهو، الذي كان وما زال يقود حملة إعلامية وإجراءات ضغط في واشنطن، وحرك رجال الكونغرس لحث الرئيس علناً على عدم الطلب من إسرائيل وقف مقاومتها للإرهاب الذي يشبه حرب أميركا على الإرهاب واستفاد اللوبي في مساعيه من العملية الانتحارية في القدس، فتغيرت لهجة الرئيس ووزير خارجيته وظهرت الشروط على لقاء كولن باول مع الرئيس عرفات، وخف الحديث عن مجازر جنين. وسنرى طوال الفترة المقبلة مثل هذا المد والجزر في الأداء الأميركي حتى تحسم النتيجة لمصلحة الأكثر تأثيراً في أميركا ومصالحها. ويلاحظ بهذا الصدد لجوء اللوبي إلى التظاهرات العلنية الموسعة في واشنطن ومطالبة المناصرين بمخاطبة ممثليهم في الكونغرس لدعم إسرائيل ضد أي تغيير في رؤية الإدارة.

الإدارة الأميركية تريد ضمان المصالح وتحقيق غاياتها السياسية الخارجية، وهذا يتطلب إجماع السياسة الإسرائيلية، ولكن هذه الإدارة لا تملك أغلبية آمنة في مجلسي الشيوخ والنواب حيث يتحكم اللوبي اليهودي في ترجيح الميزان ويقاوض تأييد السياسات

الداخلية للرئيس بسكوته عن سياسة إسرائيل. نعم، هذه قصة قديمة، ولكنها حقيقية وتجلت بوضوح في الأيام القليلة الماضية، وستبقى ذات تأثير ضد العرب حتى ينجحوا في كسب الرأي العام الأميركي.

كل ذلك طبعاً ليس من العدل بشيء، والعدالة لم تكن مقياساً للسياسة ذات يوم. عموماً لا يوجد إنسان مطلع على أبجديات القضية الفلسطينية ويقر أن العدالة أو المنطق في مصلحة إسرائيل أو السياسة الأميركية المنحازة، بل إن عتاة الصهاينة هم أول وأكثر من يدركون ذلك الحال ولهذا ينشطون في اتجاهين، الأول: تعمية الرأي العام الأميركي بكل الوسائل عما حصل ويحصل للفلسطينيين، وأحقية إسرائيل من عدمها، وإخفاء دور اللوبي العلني، والتحكم في وسائل الإعلام وغير ذلك الكثير من التفاصيل التي تضمن ولاء النواب. أما الاتجاه الثاني فهو قيام اللوبي بكل شيء يضمن قوة إسرائيل وتفوقها عبر دعمها بالمال والسلاح والمواقف السياسية. من الأبجديات الأخرى أن السياسة الخارجية تكون غالباً ذات تأثير مباشر في السياسة الداخلية ما يعقد مهمة اللوبي إذا تعلقت تلك السياسة الخارجية بالوضع في العالم العربي. مثلاً فرضت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر اعتبار الحرب الخارجية على الإرهاب جزءاً أساسياً من السياسة الداخلية للإدارة. وبعد الانتهاء من الفصل الأول في تلك الحرب بدون نتيجة حاسمة، طالما بقي بن لادن طليقاً، تريد الإدارة الانتقال إلى الفصل الثاني الذي رسمه اللوبي اليهودي، ذلك الفصل هو ضرب العراق وغيره من دول المنطقة. ورغم أن هذا التوجه تم بدفع لوبي يهودي ويميني مسيحي أصولي، إلا أن التنفيذ يحتاج إلى تضامن عربي مع الولايات المتحدة ضد العراق، وهذا بدوره يحتاج إلى استرضاء العرب بالضغط على إسرائيل من أجل التوصل إلى حل سلمي.

هل وقع اللوبي اليهودي في شر أعماله إذاً؟ ليس تماماً، فالأصح أن مرحلة جديدة من التنافس على كسب الإدارة قد فتحت بين اللوبي اليهودي بأسلحته المتعددة، وبين بعض الحكومات العربية المؤثرة. تريد الدول العربية إقناع الإدارة (ولا تركز على الرأي العام) بأن الحل السلمي العادل في المنطقة سيحد من آفاق أي عمل إرهابي محتمل وسيجبر لمصلحة الولايات المتحدة وتحسين صورتها، وأن قضية العراق يمكن حلها بالطرق غير العسكرية

خصوصاً بعد التقارب العربي العراقي واستعداد بغداد لتطبيق قرارات مجلس الأمن والاتفاق حول عودة المفتشين. على الطرف الآخر فإن اللوبي يريد التصعيد ودفع واشنطن للحرب ضد العراق حتى بدون العرب، وشن لذلك حملة مركزة ضد الدول العربية المؤثرة في السياسة الأميركية بهدف أن تكون النتيجة إما زعزعة الجبهة العربية الداخلية (لمصلحة إسرائيل في النهاية) وإما تصعيد العداء العربي الأميركي وتضخيمه. (أعلن شارون هذا الأسبوع استعداد إسرائيل للمشاركة في الفصل الثاني من الحرب الأميركية).

أثناء هذا الصراع الخفي كانت الإدارة الأميركية تتأرجح بين الاستجابة لمواقف الطرفين، وكان لا بد أن يأخذ الشعب الفلسطيني، ويدفع أيضاً، الثمن وما زال عليه أن يصمد حتى تحسم هذه الجولة. ضمن هذا المنظار يمكننا مشاهدة وتفهم المواقف السياسية الرئاسية الأميركية تجاه وضد القضية الفلسطينية أخيراً. الحديث عن دولة فلسطينية قابلة للبقاء، وعن حقوق الشعب الفلسطيني ومستقبله، وعن دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل، بل أقدمت الإدارة بشكل مفاجئ وغير مسبوق على طرح وتمير قرار فريد في مجلس الأمن الدولي يتحدث عن دولة فلسطينية.

في المقابل كانت الإدارة تراعي مواقف اللوبي فتسكت عن أفعال رئيس الوزراء الإسرائيلي وتتقبل تدريجاً مقولة أن شارون يحارب الإرهاب كما يفعل بوش في أفغانستان، وتقبلت أطروحة مسؤولية الرئيس عرفات عن كل العمليات الفلسطينية ضد المدنيين والإقرار أنها عمليات إرهابية، بدون أن توافق - للآن - على إزالة الرئيس الفلسطيني. «يلاحظ أن هذه الإدارة لم تشجب أي عملية مقاومة فلسطينية ضد الجنود أو داخل الأرض المحتلة». كانت الإدارة تأمل، على الأرجح، تسخير رؤية الطرفين لمصلحتها، فهي بحاجة إلى تأييد سياسي داخلي (من اللوبي) في حربها ضد الإرهاب، وبخاصة إلى نجاحات عسكرية جديدة بدعم عربي في العراق ولكن تلك النجاحات تتطلب الضغط على إسرائيل أو التقرب النظري من الحقوق الفلسطينية.

كانت النتيجة إغضاب إسرائيل واللوبي واندفاعهما لتصعيد الهجمة على الفلسطينيين ونسف أسس دولتهم المقترحة وإفشال أي مشاريع أميركية وأوروبية مستقبلية بشأن هذه

الدولة أو تحقيق الانسحاب إلى خطوط حزيران. من جهة أخرى، توافق ذلك مع رفض عربي قاطع للمشاركة في حرب ضد العراق، بل جاء في مقررات القمة إن العدوان على العراق يعادل العدوان على بقية الدول العربية، وذلك تأكيداً لما قاله الزعماء العرب قبيل القمة لنائب الرئيس تشيني في جولته في المنطقة. وعلى الفور جاء الهجوم الإسرائيلي على المدن الفلسطينية بسكوت أميركي وأحياناً برضاء واضح أو أقله بمنح شارون الوقت المطلوب، ولإفهام العرب أن الضغط على شارون له ثمن يجب أن يدفع في الحرب على العراق.

المعركة لم تحسم بعد. ضحاياها وذخيرتها الآن من الفلسطينيين. غاياتها عربياً تتلخص في التوصل إلى سلام شامل حول فلسطين، وحماية الشعب العراقي من الدمار وأرضه من التفتت. أدوات المعركة الآن هي الصمود الفلسطيني وكسر الشوكة الأمنية الإسرائيلية، والتوسع في التفاهم مع الرأي العام الأميركي تحديداً لدعم استقلالية قرار الإدارة. أما زمن المعركة فلا يعلمه إلا الله.

٢٠٠٢-٤-١٨

بين مساعدة الفلسطينيين والوعيل عليهم

كل يوم يمر يؤكد نظرياً وعملياً أن هذه الحرب ستطول وتتكرر معاركها، ويتطلب هذا الحال بالتالي من الجميع العمل على عدة جبهات تمهيداً للطريق المؤدي لانتصار السلام. الدعم هو إحدى جبهات العمل، وينقسم إلى عدة أنواع وتفرعات، وهو لا يمارس أبداً بأي شكل لإراحة ضمير الداعم. هناك الدعم من أجل الصمود على الحق، والدعم لتخفيف خسائر المظلومين، أو لإزالة الغبن عنهم... وغير ذلك من التفرعات التي يمارسها في العادة أهل الخير واللجان الصديقة والمنظمات الإنسانية والإغاثية من أموال وعينات التبرعات. وهناك نوع آخر من الدعم يقوم على تأهيل اقتصاد الأطراف المتصارعة، كما حصل مراراً عبر التاريخ الحديث، وتكرر بعد اتفاقيات أوسلو الفلسطينية - الإسرائيلية. هذا النوع من الدعم لم يمارس، حتى الآن، إلا بعد وقوع الضرر، وبعد العودة إلى الوضع «الطبيعي»، وذلك للمساهمة في تخفيف نتائج الدمار، أي لم يساهم في بعث السلام وإنما يهدف إلى استتباب الوضع بعد الحرب. وللحقيقة فإن الولايات المتحدة عرضت أموالاً على مصر وإسرائيل لتشجيعهما على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ولكن ذلك العرض الأميركي كان مشروطاً ومرهوناً بالتوقيع وأقرب إلى الرشوة. إن جمع الأموال بأسلوب معين وبدون شروط يمكن أن يشجع على السلام، حتى قبل حدوثه أو التفاوض حوله، وكنت - مع شديد التواضع - قد كررت الإشارة، هنا مراراً، وآخرها قبل ثلاثة أسابيع، إلى أهمية الدعم الفعال بتخصيص ريع يوم عمل لمن يريد، أو بزيادة معينة على سعر برميل النفط، على أن يدخر هذا المال لمصلحة الدولة الفلسطينية حين تقام، ليساعد شعبها على تسريع عملية النمو الاقتصادي، وينطوي ذلك على تشجيع للإقدام على السلام وطمأننة ودعم للصامدين أقله

على مستقبلهم الوطني. في الأسبوع الماضي اقترح حزب العمل النرويجي، المعارض، تأسيس صندوق شعبي لمصلحة اللاجئين الفلسطينيين، ورحبت الحكومة بالاقتراح، وشرع له البرلمان قانوناً جاء فيه: «يوضع هذا الصندوق في تصرف الأمم المتحدة عندما يتم التوصل إلى اتفاق سلام.. وإن الصندوق سيقدم تعويضاً عن المعاناة والخسائر التي مني بها اللاجئين، ومساعدة لبناء حياة جديدة». النرويج بالمناسبة دولة نفطية، والمال سيقدم من الحكومة لغاية واضحة ومشرفة قانونياً، وقال رئيس الوزراء: «أرحب جداً بفكرة تقديم النرويج جزءاً من مواردها النفطية عبر صندوق». قبل ذلك، كان العراق قد أعلن وقف مبيعات النفط إلى أميركا لشهر، وهي مليون برميل يومياً، أي ما يعادل ثمنه حوالى خمسة وعشرين مليون دولار يومياً، للمقارنة فإن إجمالي الدعم الأميركي العسكري والاقتصادي اليومي لإسرائيل هو ثلاثة عشر مليون دولار. كانت إيران تريد أيضاً دفع الآخرين معها إلى حظر النفط عن الدول المؤيدة لإسرائيل. إيران لا تصدر إلى الولايات المتحدة وبالطبع فإن ليبيا كانت أول من طالب بالحظر، لكن الخسارة الفعلية جاءت على حساب العراق والشعب الفلسطيني طبعاً. الولايات المتحدة وسوق النفط لم ولن تتأثرا بمقاطعة العراق لبلد واحد لشهر واحد. كان من الممكن تخصيص المبلغ العائد من بيع ذلك النفط العراقي حوالى سبعمئة وخمسين مليون دولار في الشهر لمصلحة الشعب الفلسطيني لنجدة فورية عبر وكالة الأونروا، أو حتى تخصيص دولار واحد على البرميل لمصلحة الفلسطينيين، ما كان سيؤدي إلى نتائج ملموسة لا تضر أي طرف أصلاً وإنما تساهم في الإغاثة وتدعم الصمود على الحق ولا تحرم العراقيين من عوائد نفطهم. الدول النفطية التي لم تطالب بالحظر فتحت الطريق لحملات دعم شعبي بالمال والحلي والعينات، وكانت النتيجة مئات ملايين الريالات كما يعلن عنها يومياً في وسائل الإعلام، أو الاستعداد لبناء بعض ما هدم في الحرب. أنصع ما تم بهذا الصدد هو تبرع النساء بحليهن في بعض دول الخليج، وأعلن أيضاً أن شركة أرامكو النفطية فتحت الباب لموظفيها بالتبرع ببديل دخل يوم من عملهم. من الواضح أن الدعم الإنساني العربي العملي وليس النظري يأتي إلى إخوانهم الفلسطينيين

متماشياً مع متطلبات الوضع ونداءات الوكالات الدولية للإغاثة، ولكن في المقابل فقد شهدت الأيام الماضية تمنعاً أميركياً وتبلداً غريباً رسمياً في قضية الدعم الإغاثي، بل إن الولايات المتحدة تهدد بقطع مساعداتها المبرمجة للفلسطينيين إذا لم يتجاوبوا مع شروطها السياسية. التهديد الأميركي والتراخي الأوروبي عدا النرويج للآن يشير - أقله - إلى استهتار كبير بالوضع، أو إلى ضيق أفق وانعدام حيلة في استحداث طرق مساعدة على المستقبل السلمي. لقد قدمت الولايات المتحدة والغرب مساعداتهما المالية والتقنية والحربية إلى إسرائيل تحت شعار تأمين أمنها ومساعدتها على التوصل إلى السلام. الآن يقع الشعب الفلسطيني، بشهادة الأمم المتحدة وكل دول الغرب، تحت نير الاحتلال محروماً من الأمن والسلام، وتدمر مؤسساته كل ساعة، فأين الدعم الغربي الإغاثي الفعال والدعم المستقبلي الواعد والمشجع على السلام؟

رواتب الجنود ورخاء إسرائيل يأتي من الدعم الأميركي المباشر، ومن الولايات المتحدة تأتي الطائرات وذخائرها التي تدمر البيوت على سكانها، ومن ألمانيا تأتي قطع تصنيع أساسية للدبابات الإسرائيلية، وصدرت ألمانيا أيضاً غواصات حديثة لإسرائيل حتى تعربد على أوسع مجال ممكن، هذا من دون الحديث عن أموال التعويضات الألمانية التي دفعت لإسرائيل. بلاد الإنكليز تصدر هي الأخرى ذخائر لإسرائيل تقتل الفلسطينيين كجزء من توفير الأمن والسلام لها، لا علاقة للأمر بوعدهم ببقية السياسة الاستعمارية طبعاً، بينما فرنسا التي لم تعوض أي بلد عربي عما فعلته أيام الاستعمار، والتي سلّحت إسرائيل لحرب حزيران ١٩٦٧، والتي أسست السلاح النووي الإسرائيلي، فإنها اليوم لا تسمعنا أكثر من الشجب المتوازن بين القاتل والمقتول، ولا نلمس منها هي الأخرى أي بادرة ذكية تساهم في إبقاء شمعة السلام مضاءة، لا عبر الدعم الإغاثي الفوري ولا صناديق دعم مستقبلية للدولة الفلسطينية على غرار النرويج التي لم تؤذ العرب ولم يؤذها عرب منذ معاهدة الصلح التي عقدت قبل أحد عشر قرناً ونصف القرن بين الأندلس وقبائل الفايكنج الإسكندنافية. للفلسطينيين حقوق على أميركا والغرب من جراء إقامتهم إسرائيل وفرض بقائها بالقوة

ورفضهم الآن ردعها أو مخاصمتها أو مقاطعتها. إن الوازع الأخلاقي لوحده يفترض الآن من أوروبا والولايات المتحدة وقف كل مساعداتهما لإسرائيل وتحويلها مضاعفة فوراً إلى صندوق مستقبلي للفلسطينيين كرادع للإرهاب والتدمير الإسرائيلي المتعمد... وحتى هذا العمل لا يمنح هؤلاء صك براءة عما تسببوا به للفلسطينيين، ولا يزال بعضهم يمارسونه وبعضهم الآخر يغمض عينيه عنه.

٢٥-٤-٢٠٠٢

تقييم أولي لإدارة أحدث معارك أعدل قضية

كيف ننظر إلى النتائج الأولية لمعركة لم تُحسم نتيجتها بعد؟ هل نغرق في عواطف الإنشاء التشجيعي للبقاء في صف التأييد الأعمى؟ أم ننزلق إلى متاهات جلد الذات ولوم القيادات؟

إن هذه الحرب ستطول كثيراً، فلا بأس من مراجعة أولية هادئة كمساهمة متواضعة لتنشيط الأحصنة في منتصف الطريق.

إذا نظرنا إلى عناصر التفوق الظاهرة والمستعملة من كل طرف في هذه المعركة، سنرى التالي:

عناصر التفوق الإسرائيلي هي توافر واستعمال القوة العسكرية المفرطة، وضمن الدعم الأميركي عبر التحكم في أدوات التأثير في الرأي العام، وبالتالي في الإدارة، ثم عنصر الادعاء الإسرائيلي بالتفرد الديمقراطي والأخلاقي.

أما العناصر الفلسطينية المستعملة في هذه المعركة فهي، عدالة وشرعية القضية وشرعيتها فقط، وقوة العناد والتحمل للشعب الفلسطيني.

من الطبيعي في أي مواجهة أن يسعى كل طرف إلى تنشيط واستحداث كل عناصر القوة لديه ويسخرها ضد كل عناصر قوة الطرف الآخر، أو أقله، ضد عناصره الأضعف حتى يحدث خللاً في مناعته. فكيف طبق كل من الطرفين هذا المبدأ، وما هي النتائج الآنية والأخرى المستقبلية المحتملة؟

من السهل تتبع وتلمس تكتيكات إسرائيل الدائمة في مواجهة أحد أهم عناصر التفوق الفلسطيني، وهو عنصر العدالة والشرعية. وبدون استذكار لمسلسل التاريخ، بهذا الصدد، يكفي الإشارة هنا إلى نجاحات إسرائيل في كسر عدالة الحق الفلسطيني وقانونيته، من

خلال المفاوضات السلمية التي تتوجت في أوسلو. وفي كل مرحلة من هذا الصراع الممتد منذ عقود، فعلت القوة الإسرائيلية الإرهابية غير الرسمية، ثم قوة إرهاب الدولة الرسمية، كل ما في وسعها لكسر شوكة الشعب الفلسطيني وتجريده من عنصر القوة الثاني وهو العناد والتحمل. حتى أثناء المفاوضات السلمية لم يتوقف هذا النهج الإسرائيلي عبر الإذلال والاستيطان والاعتقالات، ناهيك عن الحرب بكل أنواعها لإنهاء عنصر المقاومة وإزالة أمل الحل العادل. يشار هنا إلى أن الفلسطينيين لم يُنشطوا عناصر فعل وقوة أخرى متاحة لهم، مثل العنصر القضائي القانوني المتشعب ضد إسرائيل ومن يدعمها، وبالتالي سهلوا المهمة الإسرائيلية. كما أن عناصر قوة فلسطينية أخرى لم تُطور بسبب العقلية القيادية السائدة، التي صدقت سراب الحلول ولم تستعد لأي احتمالات أخرى كما نرى الآن.

في المقابل، ركز التكتيك الفلسطيني للحفاظ على الشرعية، وذلك عبر الإسراع في كل أزمة إلى الأمم المتحدة، أو إلى اللجان الدولية، أو السعي لإشراك العالم بأي شكل في أي حل موقت أو دائم. السبب الرئيسي لهذا التوجه كان مصيبة أوسلو، التي ولدت بسبب تفرد إسرائيل بالفلسطينيين وشعور القيادة بالخطأ الجسيم، ومحاولة تصحيحه عبر استجلاب أي تدخل دولي، لكن العالم، وخصوصاً الغرب، وتحديداً واشنطن، توجه إلى طريق دعم التفاوض الثنائي كأسلوب وحيد للحل من دون أي اعتبار لتفوق إسرائيل، ولانعدام أي التزام منها بالانسحاب الكامل. الشق الآخر من التكتيك الفلسطيني كان مواجهة القوة العسكرية الإسرائيلية بإزالة الأمن في إسرائيل ذاتها، وليس الاقتصار على مواجهة جنود الاحتلال والمستوطنات. كان السلاح الفلسطيني لهذه الغاية هو العمليات الانتحارية، وهي العمليات التي استحدثت أصلاً من قوى معارضة تريد نسف الحل السلمي، ثم أصبحت أداة في يد كل الأطراف. الملاحظ هنا أن السلطة الفلسطينية لم تؤهل قواتها الرسمية لأي مقاومة لغزو إسرائيلي محتمل، ورأت في غض الطرف عن العمليات الانتحارية بديلاً وأسلوباً للمساومة على تسريع شروط الحل وتحسينها. النتيجة لهذا التكتيك الفلسطيني جاءت بنتائج متناقضة، فقد زعزعت الأمن الإسرائيلي، وأثبتت بوضوح، عجز التفوق العسكري في تحقيق أهم

غاياته، أي حماية الجبهة المدنية الداخلية، وأكدت أن الأمن لا يتحقق إلا بالتوافق والسلام. لكن، من جهة أخرى، استغلت إسرائيل هذه العمليات لأموار عديدة منها:

- إثبات أن السلطة الفلسطينية غير صادقة في تعهداتها بمحاربة الإرهاب حسب اتفاقيات أوسلو والرسائل المتبادلة.

- الترويج بأن السلطة تريد فرض شروطها السياسية بقوة قتل المدنيين، وأن الفلسطينيين لا يريدون الضفة والقطاع فقط، وإنما إغراق إسرائيل المدافعة عن ذاتها في البحر.

- سخرت إسرائيل الإعلام وأثارت قصص كل المدنيين القتلى، ودبجت أقاويل هجوم الإرهاب على المجتمع المدني الديمقراطي، وركبت الموجة الأخلاقية العالية إثر كل عملية، ولكنها أيضاً، كانت تصعد من الرد تدريجاً لتأهيل العالم على تحمل ما سيحل بالفلسطينيين. باختصار، أطلقت إسرائيل الحبل للعمليات الانتحارية تمهيداً للحظة الانقراض على السلطة ومكونات الدولة الفلسطينية المستقبلية، وكسر شوكة الصمود الفلسطيني وإضعاف الشرعية والحق الفلسطينيين، كل ذلك عبر حملة عسكرية ما زلنا نتابعها. كان من الممكن لإسرائيل تحقيق نجاحات أفضل لو انهزم الشعب الفلسطيني بسرعة، ولكن الصمود المعنوي، أدى إلى إصابة إسرائيل بجروح أخلاقية ذاتية نتيجة لقسوتها في جنين ونابلس وغيرها من المناطق. مع ذلك علينا الانتباه إلى اجتياز إسرائيل في حربها لكل القيم والأعراف والقوانين الحربية والمدنية والدبلوماسية الدولية، وذلك من دون تصدُّ أو فعل أو تهديد أو إنذار دولي مضاد. صحيح أن إسرائيل مدللة واشنطن حاكمة العالم، ولكن العمليات الانتحارية ساعدت إسرائيل على التمرد على القيم، وأسكتت العالم حتى جاءت أحداث جنين بالمقابل لتعيد الصورة الإسرائيلية.

من المهم تذكر أن الفلسطينيين لم يستعملوا كل عناصر التفوق الممكنة لديهم، ولم يحاربوا عناصر التفوق الإسرائيلي سهلة المنال، مثل الادعاء الإسرائيلي الأخلاقي والديمقراطي الذي يسهل مهمتها في التحايل على العالم. لقد حاربت الانتفاضة الأولى، بدون سلاح، ولكن بجدارة ونجاح، ضد عنصر تفوق إسرائيلي واحد، ومرغت سمعة

إسرائيل الديمقراطية والأخلاقية في الوحل، وجلبت مؤتمر مدريد الذي أفسده صناع أوصلو، وأوصلوا الفلسطينيين إلى انتفاضة ثانية مسلحة وإلى هذا الحال الفوضوي الآن. المستقبل يعتمد، طبعاً، على نتائج التفاعل الحالي والتصحيح المحتمل. هل تستمر العمليات الانتحارية في ضرب الأهداف المدنية الإسرائيلية؟ إذا كان الجواب نعم فلا بد من الإجابة عن سؤال آخر: هل سيتحمل الشعب الفلسطيني نتائج هجمات إسرائيلية إرهابية خارجة عن كل الأعراف والقيم؟

العالم، حتى الآن، فشل في ردع إسرائيل، ولن ينجح في ذلك، مع تكرار العمليات الانتحارية، ومن غير المتوقع أن يهرب الإسرائيليون من البلاد بسهولة. من الطبيعي أن يعرف الإسرائيلي معنى الحرب حتى يقبل بالسلام العادل، ولكن المعادلة بحاجة إلى عناصر مختلفة ربما تكون بمقاومة الاحتلال والجند والمستوطنين، وتوجيه رسالة واضحة للإسرائيليين. قد يكون من المهم، أيضاً، إضعاف عناصر التفوق الإسرائيلي الأخرى، واستغلال عناصر التفوق الفلسطيني المغيبة للآن. في كل الأحوال، مطلوب من القيادة الفلسطينية، التي تجدد تمثيلها، أن تتوسع وتجدد أفرادها ونوعيتها وعقليتها لتقود الشعب، صاحب أعدل قضية، بشكل أفضل وبوضوح ضد أذكى وأقوى وأقسى خصم محتمل.

٢-٥-٢٠٠٢

السياسة الأميركية تحت الحصار الإسرائيلي

يمكننا الحفاظ على الرؤوس تحت الرمال لعقود أخرى مقبلة، ونُسهل كلاً ما قائلين ما معناه: لا فرق بين الأميركيين في رؤاهم لقضايا العرب، السياسة الأميركية هي المسؤولة عن الأفعال الإسرائيلية، هناك مؤامرة وتوزيع أدوار إسرائيلية - أميركية. الرئيس الأميركي بإمكانه حل قضية الشرق الأوسط بأمر واحد لإسرائيل، وغير ذلك من الأقاويل الشمولية التي تعلق القضايا والهزائم على أسهل المشاجب. واقع الحال، كما تجلّى مجدداً في الأيام القليلة الماضية، يظهر حقائق من نوع: إن الرئيس بوش، أو غيره، لا يملك القرار السياسي النهائي لبلاده، وعليه النضال الصعب لتمرير سياسته. وإن القرار الرئاسي حول الشرق الأوسط، أو غيره من المواضيع، يواجه تحديات في مجلسي النواب والشيوخ، ولا يستطيع الرئيس تجاوزها إلا موقتاً وبقرار تنفيذي يكون عرضة للاستجواب والإلغاء بعد فترة زمنية. ولأنه لا يمكن، وليس الهدف هنا، شرح التركيبة السياسية والقانونية الأميركية، فيمكن الاختصار بالقول، إن الرئيس الأميركي لا يملك صلاحيات الرؤساء العرب على أجهزتهم التشريعية، ويحتاج إلى إقناع الممثلين المنتخبين من الشعب بكل ما يريد تنفيذه. وهنا تأتي أهمية التأثير في أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، وقبل ذلك، التأثير في الناخب الأميركي، أي الرأي العام ومكوناته.

قبل طرح المعلومات والأرقام المتوافرة بهذا الصدد، من المفيد مراجعة بعض ما حدث أخيراً، من صراع على الساحة الأميركية.

عندما كان الرئيس بوش يستعد لاستقبال الأمير عبد الله في تكساس، كان وزير الخارجية ييدل قساري جهده لإقناع مجلسي النواب والشيوخ بالكف عن التصويت على قرارٍ يُؤيد لإسرائيل وشجب للرئيس عرفات. وشارك الرئيس، شخصياً، عبر الهاتف، في

التمني على المعنيين ولم يتمكن سوى من تأخير التصويت لأيام. عملت الإدارة بنشاط لتخفيف صياغة القرارين من جهة، وإضافة فقرات إيجابية في الصالح الفلسطيني، ولم تكن النتائج مرضية تماماً للرئيس بوش وإدارته، إذ صرح، المتحدث باسم البيت الأبيض، بعد ذلك، قائلاً: الرئيس يتفهم أن الكونغرس سيتحدث عما في عقله عبر قرارات غير ملزمة، وأن الرئيس سوف يحترمها. وقال المتحدث أيضاً: الرئيس يتفهم أيضاً أنه لا توجد سياسة خارجية ذات ٥٣٥ من وزراء الخارجية. وذلك في إشارة إلى عدد أعضاء الكونغرس وتدخل المجلس في الشأن الخارجي. من الواضح، الآن، كما في السابق، أن المُشرعين في الولايات المتحدة يريدون التعاطف مع إسرائيل وتأكيد حمايتها ودعمها ومحاربة من يعاديها، وذلك بفضل جهود اللوبي اليهودي وتأثيره في النواب وكيفية انتخابهم وابتزازهم. وعلينا توقع قرارات أخرى قريباً لمصلحة إسرائيل وضد دول عربية. تكتيك اللوبي والنواب، الآن، هو الربط بين الحرب الأميركية ضد الإرهاب وتأكيد أن إسرائيل تمارس الهدف نفسه ضد خصومها وخصوم الولايات المتحدة، أي إن الأميركي أو الأجنبي الذي يعارض دعم إسرائيل إنما يؤيد الإرهاب ويعارض سياسة الولايات المتحدة. هذا التكتيك مورس منذ تسلّم شارون للحكم وبداية حملة إخراج الرئيس عرفات عن الشرعية، حتى تسليم شارون للإعلام والرئيس الأميركي هذا الأسبوع ملفاً يدعي تأكيد الصلات بين عرفات والسلطة والإرهاب. طبعاً لم يمر أحد في هذه الفترة على نقاش إذا كانت المقاومة إرهاباً، أو تعريف الاحتلال وطرق مقاومته، إذ اعتبرت العمليات الانتحارية إرهاباً ولم يعد سوى ربطها بعرفات. لو توقفتنا هنا لحظة لتذكر طلبات الرئيس بوش ووزيره كولن باول من الرئيس عرفات بقول كذا، وفعل ذاك، طوال الشهور الماضية، لأمكننا فهم أن بوش كان يبحث عن عوامل تأييد ودعم لسياسته، لكن ظروف عرفات لم تكن تؤهله لمراعاة ذلك وللتفريق في تفاصيل الساحة الأميركية. هكذا نسمع الآن نبرة أميركية جديدة بأن الشعب الفلسطيني يستحق قيادة أفضل من الحالية، وسيهدر طبعاً الكثير من الوقت وتحرق بضع أوراق تفاوضية حتى يقتنع شارون واللوبي باستمرار التعامل مع عرفات، ولكن ضمن شروط تحتم الفشل. يجب أن لا ننسى للحظة أن سر هذه الهجمة من اللوبي، عبر الإعلام والنواب ضد السعودية والقيادة

الفلسطينية، علناً، وضد الرئيس بوش، ضمناً، هو تصريحات الرئيس ووزير خارجيته حول قيام دولة فلسطينية وتأييد قرار من مجلس الأمن بهذا الصدد. إن إسرائيل تريد تعطيل هذا التطور، أو إيصاله إلى نتيجة قزمية لا تؤثر في أهداف وتوجهات إسرائيل المستقبلية. ما هي إذًا، القوى المتفاعلة بهذا الصدد على الساحة الأمريكية؟

هناك ستة ملايين يهودي أميركي يقابلهم (نظرياً) ثلاثة ملايين عربي أميركي. لليهود عدة منظمات لوبي أهمها «ايباك»، التي توظف مئة وأربعين مختصاً، ويدعمها ناشطون من الجالية بالتبرع وبالكتابة والضغط على ممثليهم وعلى الإعلام. أما العرب فهم في بداية تنظيمهم وبحاجة إلى الدعم المتنوع والاستفادة من تجارب اللوبيات، وغالبية جمهورهم معتكف. النتيجة هي وجود سبعة وثلاثين عضواً يهودياً في الكونغرس، وستة نواب عرب في الكونغرس فقط، يتمركز اليهود بكثافة في ولايات مهمة مثل نيويورك وفلوريدا وكاليفورنيا، بينما العرب موزعون أكثر. رغم تأثير اليهود في الإعلام الأميركي، كما ظهر جلياً في الأسابيع الماضية، فإن واحداً وسبعين في المئة من الأميركيين لا يريدون تدخل بلادهم فعلياً إلى جانب أي طرف، لأنهم لا يريدون تحمل خسائر من جراء هذا الصراع. يشار أيضاً إلى أن التأييد الأميركي العام، حسب استطلاعات الرأي، لا يزال في مصلحة إسرائيل، ولكن النسبة في تراجع تدريجي ملحوظ. ومن المهم استذكار أن الكونغرس أيد في كانون الأول/ديسمبر الماضي، قراراً داعماً لإسرائيل يشابه قرار الأسبوع الماضي. آنذاك امتنع عن التصويت تسعة وأربعون عضواً، والآن امتنع عن التصويت اثنان وثمانون عضواً (إلى جانب ستة من مجلس الشيوخ)، وهذا نتيجة لتفاعلات مشروع السلام العربي، والنشاط الأفضل للجالية العربية، والحملة الإعلامية عبر الإنترنت في الولايات المتحدة في فضح التصرفات الإسرائيلية، وأيضاً تذكر الإدارة للفلسطينيين بالخير بين الحين والآخر.

إذا لم نميز بين الأميركيين، الذين يرفضون تدخل بلادهم في المنطقة، والذين يريدون التدخل، ولم نفرق بين النواب المهتمين بمصالح بلادهم، وبالتالي يعارضون أو يمتنعون بشجاعة عن التأييد الأعمى لإسرائيل، وأولئك النواب الذين يتصرفون وكأنهم حلفوا يمين

الولاء لدولة أجنبية، وإذا لم نفهم ظروف صنع القرار وموقع الرئيس الأميركي بين مؤسسات بلاده، فإننا سنستخدم عملياً سياسة إسرائيل.

هذه المعركة لا تدار بالسلاح فقط، ولا بحرق الأعلام والصراخ الموسمي، ويجب أن لا يكون أبطالها الانتحاريون وبقية الجمهور بين متفرج ومولول.

علينا الاعتراف بأهمية الساحة الأميركية وتنوعها، وربما علينا تقديم الشكر إلى ٨٨ من النواب والشيوخ الذين وجدوا الشجاعة لعدم الانجرار خلف مصالح التطرف الإسرائيلي، وذلك بالكتابة إليهم عبر بريدهم الإلكتروني أو الفاكسات (العناوين متوافرة لدى مجلس العلاقات الإسلامية الأميركية كير (arabic@cair-net.org)).

إن الجزء الرئيسي من الاستراتيجية العربية الناجحة هو في يد الجمهور أصلاً، ومن عناصرها تطوير الدعم للشعب الفلسطيني ليوصل الصمود والنضال، وتحديد وإصرار على الرؤية السلامية العربية حتى لا تهدر الحقوق في المفاوضات، والتفاعل الإيجابي إعلامياً.

٢٠٠٢-٥-٩

فرصة حاسمة لحماس ولفلسطينيين

تقترب الأوضاع الفلسطينية بسرعة فائقة من مفترق طرق أسهل تفرعاته هي جادة الحرب الأهلية، أما أفضلها وأصعبها فهو الاستمرار في التماسك الميداني والسياسي الذي ساد في الشهور الأخيرة، والاتفاق على تكتيكات جديدة ملزمة لا تنتقص الحقوق الشرعية. نعم، الحديث هنا هو عن تجميد العمليات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين داخل فلسطين المحتلة عام ثمانية وأربعين. الأسباب لهذا الحديث متنوعة وعديدة سنوجز في ما يلي بعضاً منها.

لقد تجمع مئة ألف إسرائيلي، نهاية الأسبوع الماضي، في تل أبيب، وتظاهروا ضد حكومتهم وضد الحرب، وصدقوا للخطباء، الذين اعترضوا على توسيع العدوان ضد غزة، وأعلنوا البراءة من ذلك العمل، وهتفوا من أجل التحرر من الاحتلال ومن الاستيطان، ورفعوا شعارات تقول بالحرف «جيش الدفاع الإسرائيلي إرهابي»، وتبنوا غير ذلك من المواقف التي تضعهم في صف الخونة بالنسبة إلى قوى اليمين الإسرائيلي. وشاءت الصدفة أن تحمل نشرات إخبارية عدة وصفحات من الجرائد العالمية صوراً لهذه التظاهرة، وبجانبتها صور وعناوين تؤكد أن حركة حماس تصر على مواصلة العمليات الانتحارية داخل فلسطين المحتلة عام ثمانية وأربعين. ما هو الفرق في الموقف السياسي من الاحتلال والحل، بين أولئك في تل أبيب وبين الكثير من أمثالهم في فلسطين والدول العربية؟ هل تستطيع حركة حماس أو غيرها أن تضمن عدم قتل تفجيراتها لأي من أولئك الذين يتكون أنفسهم عرضة لتهمة الخيانة الوطنية من أجل نصرمة موقف إنساني؟ أم إن أسطوانة «لا فرق بين الإسرائيليين» ستبقى الأفضل في الساحة؟

إن النصر في جنوب لبنان وهرولة جنود الاحتلال لم تكن كنتيجة لعامل عسكري

فقط، وإنما لتأثير بطولات المقاومة اللبنانية ضد الجنود في الأرض اللبنانية المحتلة على الشارع الإسرائيلي وتحريكه ضد الاحتلال، بعد أن تأكد أن لا خطر من لبنان على أمنهم، وإنما الخطر والموت يصيبهم في الأرض اللبنانية المحتلة. أي إن المقاومة اللبنانية فعلت الشارع الإسرائيلي وتحالفت معه ضد مصاصي الدماء والتوسعيين في الجيش والحكومة، فكانت الهرولة بأمر من حكومة عمالية وتنفيذاً لقرار من الأمم المتحدة.

هناك موقف عالمي، وعربي أيضاً، أصبح يعارض العمليات الانتحارية ضد المدنيين. إذا أصرت حركة حماس وغيرها على الاستمرار في النهج نفسه فإنها عملياً تستعدي معظم العالم، والأهم، وهنا يجب الانتباه، فإن إصرار حماس سيضر بكل نهج المقاومة ضد الاحتلال، كيف؟

إن القيادة الفلسطينية والحكومات العربية مضطرة، الآن، ومجبرة على معارضة ووقف العمليات الانتحارية، وهذا سيؤدي إلى صدام ليس في مصلحة المقاومة. كذلك فإن اعتراض العالم على العمليات الانتحارية، إذا استمرت، سوف يشمل الاعتراض على كل أعمال المقاومة أينما كانت والتي تمارسها حماس أو غيرها. أما إعلان حماس، الآن، بوضوح، أنها توقف العمليات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين، وتحتفظ لنفسها بحق العودة إليها إذا اعتدى الجيش الإسرائيلي على المدنيين الفلسطينيين، وتأكيد الحركة أنها ستواصل مقاومة جنود الاحتلال والمستوطنين دون توقف حتى رحيل آخر جندي، فذلك، بالفعل، سيحقق العديد من الإنجازات العسكرية والسياسية لحماس وللشعب الفلسطيني. مثل ذلك الإعلان من حركة حماس، وبوضوح وببساطة ودون خجل، سيؤدي إلى التالي: خلق سياسة ردع ضد أي اعتداء إسرائيلي على المدنيين الفلسطينيين. خلق جبهة إسرائيلية داخلية ضد استمرار الاحتلال. زيادة في حركة عصيان الجند عن الخدمة في الأرض المحتلة. خلق شرح بين المستوطنين وبقية الإسرائيليين. الاحتفاظ بحق المقاومة ضد الاحتلال وتعزيزه حتى مع وجود مفاوضات. إعادة القضية إلى جذورها في نظر العالم كقضية نضال ضد الاحتلال الاستعماري العنصري، إذ ضاعت هذه الحقيقة في الفترة الأخيرة لأسباب عديدة وأصبح الشعب الفلسطيني هو المعتدي على الإسرائيليين في نظر

جزء رئيسي من الأميركيين الذين لا يضرنا كسبهم إلى جانب القضية. من الطبيعي أن التزام كل فصائل المقاومة الفلسطينية بوقف صريح للعمليات ضد المدنيين سوف يحقق رفعة إنسانية ونضالية جديدة للفلسطينيين، كما أنه لا يعني اعتبار تلك العمليات خطيئة، وإنما حان موعد التروي بها وإعادة شحذها سياسياً واستراتيجياً. إلى جانب كسبهم لجزء من الإسرائيليين ومعظم الأميركيين وكل العالم والابتعاد عن شبح الحرب الأهلية، فإن مثل هذا الموقف سيتطلب تطوير آليات قتال جديدة فعالة ضد المستوطنات والجند، وبالتالي إثبات مهارة الفلسطينيين ونفي اتهام أنه لجأ إلى العمليات الانتحارية لأنها أهداف سهلة ضد مدنيين عزل. من المهم هنا التمييز والانتباه إلى حقيقة أن العالم، رسمياً وشعبياً، وبقدر ما اعترض على قتل المدنيين الإسرائيليين، فإنه سكت عن أي عملية مقاومة ضد الجند والمستوطنات. ويمكن بهذا الصدد العودة إلى تعليقات المتحدثين باسم البيت الأبيض، أو وزارة الخارجية بعد عمليات نسفت مواقع عسكرية في رفح ودبابات في غزة. لقد هلّل الإعلام العالمي لقدرة الفلسطيني في نسف أحدث الدبابات بأسلحة محلية الصنع، وعلق المسؤولون بأن هذه الأعمال هي نتيجة حتمية للاحتلال، ولم يقل أي إسرائيلي أو أميركي إن هذه أعمال إرهابية، بل اعترفوا أنها حطمت كبرياء الجيش. يجب على حماس وغيرها أن لا ينسوا أيضاً، أن إعلان وقف العمليات ضد المدنيين له مزايا كثيرة أخرى: فهو يسهل دفاع العالم عن الفلسطينيين في حالة تمادي جيش الاحتلال ضد المدنيين، وسيعزز مطالب مقاطعة إسرائيل على غرار جنوب أفريقيا العنصرية التي انهزمت بفضل الموقف الدولي ودفاع شعبها بشكل مميز. لقد بنت إسرائيل كل نهجها الإعلامي وكسبت الأميركيين بالاعتماد على ادعاء حماية مدنيها ضد الإرهاب، وإذا أعلنت المنظمات المعنية موقفها الجديد، كما ورد أعلاه، فإن إسرائيل ستكون مضطرة لتقديم إجابات حول قضية الاحتلال والسلام والدولة الفلسطينية، ولأننا نعرف أن موقفها لا يمتلك أي نية حسنة فإن الفضيحة العلنية ستكون من نصيبها، وسيتفهم الجميع، لاحقاً، صدق الموقف الفلسطيني.

هناك فرق بين العناد بترك الأمور لتسيح وتؤثر سلباً في حق الشعب في المقاومة وتؤدي إلى الاقتتال وإلى إفشال النهج العربي الرسمي وتدمير خطة السلام العادل، وبين

تبصر المستقبل والتصرف بسرعة ووضوح وضبط. إن حق المقاومة ليس خاضعاً للنقاش، من حيث المبدأ، ولم يطالب أحد بالتنازل عنه، إنما المطلوب فلسطينياً بالدرجة الأولى هو نقاش حول كيفية ممارسة هذا الحق وتقدير مسبق لآثار أي نهج، بل أي عملية خصوصاً هذه الأيام التي تشهد بداية خلافات أميركية وعالمية مع إسرائيل حول قرار حزب الليكود ضد إقامة أي دولة فلسطينية. باختصار، العملية الانتحارية المقبلة ضد المدنيين الإسرائيليين ستكون أفضل هدية لشارون وتنتياهو، وستؤدي إلى طرد الرئيس عرفات من البلاد، وغزو إسرائيلي لغزة أفظع مما حصل الآن. الاحتمال الآخر هو أن يأمر الرئيس عرفات بممارسة حملة قمع واعتقالات فورية لكل رموز وأعضاء حركتي حماس والجهاد، حتى لا يتم إبعاده ولا تقتحم إسرائيل قطاع غزة، وهذا الاحتمال طبعاً سيؤدي إلى حرب أهلية أولاً، وسيوقف العمليات الانتحارية حتماً، ويدمر حماس، ويهدر الوقت، وينسف أي احترام عربي أو دولي للفلسطينيين. قد يكون هناك ألف سبب لتأييد أو السكوت عن العمليات الانتحارية، ولكن هناك الآن حتماً ألف سبب وسبب لوقفها بإعلان واضح ومتوعد لإسرائيل.

٢٠٠٢-٥-١٦

القيادة الفلسطينية: قلة حيلة وانعدام مناورة

يلاحظ في الساحة الفلسطينية استمرار التصرف من زاوية رد الفعل، والعجز عن التعامل مع أكثر من قضية في زمن واحد. فعلى الصعيد العسكري تستمر العمليات الانتحارية كرد فعل عنيد على مطالب وقفها، ودبلوماسياً ردت القيادة بسرعة رافضة تنوياً باحتمال تولي الأمم المتحدة إدارة المناطق الفلسطينية. وفيما يخص المطلب الداخلي والعالمي بالإصلاح تضاربت أقوال القيادة في بحر ٤٨ ساعة فقط، دون أي أفعال أصلاً في ذلك الاتجاه. هذه الأمثلة ليست فريدة، بل هناك العشرات غيرها تتجدد وتتراكم دوماً كنتيجة لسوء الإدارة الذي استفحل في الجسم الفلسطيني منذ عقود وصعب استئصاله دوماً تحت شعارات «صعوبة المرحلة»، «خدمة العدو»، «الوحدة الوطنية»، وما شابه من مبررات وأعدار لاستمرار الترددي وحمائته. في الواقع ما زال هذا الجو يخيم على الساحة الفلسطينية، وقد يكون من ذكاء الأعداء والخصوم أنهم تبنا مطالب الشعب الفلسطيني مثل الإصلاح لترفضها القيادة الفلسطينية بحجة أن مصدرها أصبح ملوثاً، لكن من الصعب على الفهم رفض القيادة لمطالبها الذاتية السابقة عندما اقترحها صديق للفلسطينيين كاحتمال... نقصد هنا ما قاله مبعوث الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط، السيد تيري رود لارسن، وهو من أشجع المدافعين عن قضايا الفلسطينيين اليومية على الساحة، قال ما معناه إن استمرار التدهور في الوضع الفلسطيني قد يؤدي إلى تسلم الأمم المتحدة لإدارة شؤون الفلسطينيين. على الفور تم رفض الفكرة التي طالبت بها القيادة الفلسطينية منذ عقود وحتى لحظة تلفظ لارسن بها. النتيجة لهذا النهج القيادي الفلسطيني ستكون المزيد من الدمار والتدمير للبنية الفلسطينية، ويمكننا بديهياً افتراض أن موضحة الحديث عن الإصلاح سوف تنتهي إلى لبس الخرق القديمة المرقعة نفسها.

إذا محصنا قليلاً في المثل العسكري، العمليات الانتحارية، سنجد أن الحديث حولها تحول عند البعض إلى أبيض وأسود، بمعنى أن مشجعيها يتهمون معارضيهما بخدمة العدو أو بقلّة العقل في أحسن الأحوال. وطالما أن إسرائيل تتمنى وقفها وأميركا تشتترط محاربتها، فكل من لا يؤيدها بعيون مغمضة ينحاز، أو بالأحرى يدفع به إلى صف الأعداء، حسب منظري الرفض. وللإنصاف فإن قيادة تنظيم الجهاد الإسلامي الذي نفذ عمليات انتحارية أعلنت الاستعداد للحديث عن وقف العمليات مقابل وقف الجيش الإسرائيلي الاعتداء على المدنيين الفلسطينيين، وهذا عين الحكمة طالما أن الفصيل والحزب والتنظيم ينطلق من مصلحة خدمة الشعب والهدف، وهو التحرير وليس الانجرار وراء فخ الانتقام. كذلك صدر عن الشيخ أحمد ياسين ما يفيد تفهمه للتوقف عن قتل المدنيين، بينما بقية قيادات حماس ترفض الفكرة وتنفي أي تفاهات. إذا أمكن مقايضة العمليات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين بوقف العمليات الإرهابية الرسمية من الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين، فهذا إنجاز مجلجل، بل إن التفاوض حوله ورفضه إسرائيلياً سيكون بمثابة تحطيم إضافي لبقايا موقف إسرائيل الأخلاقي أمام العالم.

لقد أثبت الأسلوب الانتحاري جدواه في إفهام الإسرائيليين أنهم ليسوا في مأمن، وبأن جيشهم فشل في هدفه من غزو الضفة الغربية وتدميرها، وبالتالي ارتقى سلاح العمليات الانتحارية إلى صف الأسلحة الرادعة، وهذا ما يراه تنظيم الجهاد الإسلامي، لكن الاستمرار في رفض وقف هذه العمليات أو التفاوض حولها، واتهام من يرون جدوى في إعادة شحذ هذا الأسلوب، سيؤدي في النهاية إلى عواقب سيئة أقلها الاقتتال بين المشجعين وبين السلطة الفلسطينية التي هي بالصدفة الآن ضد العمليات الانتحارية وليست في صف القلة التي تحبذ الاستفادة القصوى من وقف العمليات الآن قبل أن يفرض وقفها وتقلب إلى العكس تماماً. وقف العمليات الانتحارية الآن لا يعني وقف المقاومة أو حتى إلغاء الأسلوب الانتحاري، وإنما حصر المقاومة مرحلياً في الرقعة الجغرافية المحتلة عام ٦٧ ورهن الاستمرار في وقف العمليات داخل فلسطين ٤٨ باستمرار توقف إسرائيل عن قتل المدنيين. الرفض القوي لنقاش موضوعي لهذه القضية يعبر عن انعدام الثقة في الذات،

ويعكس انتشار الفكر الشمولي والأصولي لدى المشجعين (جماعة الأبيض والأسود). مطالبة إسرائيل وواشنطن بوقفها لا يعني أنها عمليات ممتازة في كل الأزمنة ويجب الاستمرار بها. أي نقاش بهذا الصدد يجب أن يتيح الفرصة للاستماع إلى فوائد وأهمية وقف العمليات الآن بعد أن استمعنا لسنوات إلى أهمية القيام بالعمليات الانتحارية. يجب الانتباه إلى أن السلطة الفلسطينية التي تطالب الآن بوقف العمليات الانتحارية لا تناقش القضية سعياً للإقناع والاستفادة والتطوير، هي فقط تريد وقفها استجابة للضغط الخارجي وتكتفي بالقول إن الاستمرار بها لا يخدم المصلحة الوطنية، كما أن الأمر لا يخلو من اتهام للمسؤولين عن العمليات بالانصياع لقوى خارجية.

عموماً كان شأن القيادة الفلسطينية على الدوام غريباً في الكثير من الأشياء ومنها ما أشير إليه إعلاه بصدد محاولة السيد لارسن فتح الحوار حول تدويل القضية. عندما كانت الظروف الفلسطينية أفضل مما هي الآن، كان أحد المطالب الدائمة للقيادة هو حضور مراقبين دوليين كحد أدنى بعدما رفضت إسرائيل أي وجود دولي في الأرض المحتلة أو دور للأمم المتحدة بأي شكل. الآن وبعد تدمير السلطة وأجهزتها وانهيار الاقتصاد المحلي وتقطع أوصال البلاد وإعادة احتلالها، وفي ظل رفض إسرائيل الانسحاب إلى حدود ٦٧ أو خلع المستوطنات، وبعد أن أصدر مجلس الأمن قراراً لمصلحة إقامة دولة فلسطينية وتكرار حديث الرئيس الأميركي عن دولة مسالمة إلى جانب إسرائيل، فهل يوجد أفضل من حضور الأمم المتحدة بدعم غربي إلى فلسطين لفرض قرارات الأمم المتحدة وحماية الشعب الفلسطيني وبناء الإدارة والاقتصاد تمهيداً لإقامة الدولة، أو حتى تمهيداً لاشتباك عالمي مع إسرائيل؟ أراد السيد لارسن إنقاذ الأمر بعد هذا الغزو والهجوم إلى الأمام، فجاء الرفض القيادي سريعاً، ربما خوفاً على المصالح الذاتية وليس حرصاً على استمرار أي سيادة وطنية أو حدود دولية؛ فالأمم المتحدة هي الأكثر والأفضل اعترافاً ودعمًا للحقوق الفلسطينية. جاء التخط في قضية الإصلاح والديمقراطية على أشده، إذ بعد يومين من إعلان العزم على الانتخابات كخطوة أساسية للإصلاح، عادت القيادة لتضع شرطاً للانتخابات، وهو انسحاب إسرائيلي قبل ستة شهور من الانتخابات، هذا المنطق يفترض أن إسرائيل معنية

فعالاً بالديمقراطية في فلسطين إلى درجة الطلب منها الانسحاب قبل النزول عند رغبتها في الانتخابات. إذا افترضنا أن قصة الانتخابات تمثل لعبة إعلامية للطرفين، فكان الأجدر بالقيادة الفلسطينية التصرف بجدية وإعلانها يومياً عن خطوات إسرائيل لتعطيل الديمقراطية والإصلاح، بداية من عدم إعادتها السجلات المسروقة حتى تعطيلها لاجتماعات اللجان، وعشرات الأشياء التي تعطل التحضير للانتخابات، وليس رهن العملية كلها بالانسحاب. عموماً ممكن للإصلاح والديمقراطية أن يبدأ منذ أمس بدون الانتخابات وقبلها. من يمنع الرئيس من تعيين نائب له؟ لماذا لا تقبل استقالة الوزارة وتعيين غيرها؟ لماذا لا يستبدل كل الدبلوماسيين والسفراء؟ لماذا لا يصدر قرار رئاسي بمنع تعيين أقارب الوزراء والقادة في أي منصب قبل تحقيق عام في أهليتهم للموقع؟ لماذا لا يعيد أعضاء المجلس التشريعي مخصصاتهم ومزاياهم المادية لتوزع على المحتاجين وذلك منذ لحظة نهاية فترتهم قبل ثلاث سنوات؟ من السهل تحبير كل هذه الصفحة بعناوين أشياء يمكن عملها فوراً على طريق الإصلاح والديمقراطية وخدمة الشعب بدون، أو فلنقل قبل الانتخابات.

٢٣-٥-٢٠٠٢

الانتخابات الفلسطينية وفرص الإصلاح

سوف تتغير وتيرة الحديث العربي والدولي عن الإصلاح والديمقراطية في فلسطين صعوداً وهبوطاً، حسب تطورات الوضع المحلي والعالمي. فالتوتر مثلاً، بين القوتين النوويتين على تخوم الشرق الأوسط، سوف يرهب العالم ويشغله عما يجري في فلسطين، وقد تصدر قضية كشمير أولوية القضايا لارتباطها بالأخطار النووية. كذلك فإن استمرار الإرهاب الإسرائيلي سيبرر الابتعاد عن الإصلاح والديمقراطية بحجة انعدام الأبعديات لأداء فلسطيني سليم، وسيكون ذلك من مصلحة المنتفعين من الفساد والفوضى، ومن مصلحة إسرائيل لمواصلة الادعاء بالعجز الفلسطيني الديمقراطي والإداري والأمني، وبالتالي عدم التأهل لبناء وقيادة الدولة التي يتحدث عنها العالم.

ليس من مصلحة الشعب الفلسطيني، أو قيادته، البحث عن مبررات لتأجيل الديمقراطية والإصلاح حتى لو أن في تلك المبررات فائدة إعلامية ضد إسرائيل. الإصلاح، وبشكل فوري وثورى شامل، هو مصلحة فلسطينية عامة، وأداة فعالة على طريق التحرير والبناء والرخاء. وللابتعاد عن تكرار هذه الأبعديات البديهية، علينا البحث عن إجابات لأسئلة من طراز: حسب التجربة، ما هي فرص الإصلاح؟ وما هي فرص الانتخابات؟ وهل ستوفر الانتخابات الحياة السياسية الديمقراطية؟ هل يمكن الإصلاح حتى في الجو الفلسطيني الحالي قبل إجراء الانتخابات؟ وكيف؟

الإجابة عن سؤال فرص الإصلاح يشبه قصة البيضة والدجاجة، وأيهما جاء أولاً، فالإصلاح الذاتي، ومن واقع التجربة، يحتاج إلى تغيير كل الأطر والشخصيات السائدة، ولكن هذه الأطر هي التي ستفقد التغيير والإصلاح، والنتيجة إذاً، محددة سلفاً. الجديد هنا، ومبعث القليل من الأمل، هو وجود عوامل إضافية لم تتوافر سابقاً بهذه الكثافة. هناك

عامل الضغط الخارجي للإصلاح من أطراف سياسية وممولة ذات تأثير، بل إنها حاسمة في بقاء الكيان السياسي والاقتصادي الفلسطيني منذ مطلع التسعينيات. هناك شرط إسرائيلي للإصلاح، ولا يهمننا هنا هدفه وصحته بقدر ما يهمننا وجوده. وهناك عامل ضغط إضافي جديد نتج من فشل السلطة الوطنية الفلسطينية في إدارة المعركة سياسياً وإعلامياً، وبالطبع عسكرياً، في خلال الشهور الماضية، ما أدى إلى وضع المحاسبة والتغيير والإصلاح والديمقراطية ضمن دائرة المطالب الشعبية الفورية. في الواقع، إن الفترة قبل بداية الانتفاضة الحالية، وبعدها أيضاً، شهدت صعوداً في التذمر الفلسطيني الشعبي من الأداء السياسي والإداري والاقتصادي للسلطة والقيادة، وخصوصاً التذمر من الرئيس عرفات كونه، وعبر أسلوب عمله، هو المسؤول المباشر عن مجريات الأمور كبيرها وصغيرها، وعن أداء فريقه، ومن هم حوله، لأنه اختارهم في الأصل حسب ولائهم له. وقد اعترف الرئيس بالمسؤولية أخيراً، في اجتماع المجلس التشريعي في رام الله. ومع تصاعد الغزو الإسرائيلي وحصار الرئيس، عاد العطف الشعبي ليغمر عرفات كتعبير عن التحدي الفلسطيني. لكن أحدث الاستطلاعات يشير إلى أن شعبية الرئيس عادت إلى التدهور الآن، إذ تراكمت المطالب، وأصبحت الظروف لا تسمح بانتظار الحلول أو نهاية العدوان. كل هذه العوامل الخارجية والداخلية، القديمة والجديدة، تضغط من أجل المحاسبة والتغيير والإصلاح، فهل ترى أي من هذه المطالب، مثل الانتخابات، النور قريباً؟ حجم السخط الشعبي من أداء المنتخبين سابقاً، يعني أنهم يعرفون اضمحلال فرصهم في النجاح لو ترشحوا مجدداً، وبالتالي فمعظمهم لا يؤيد من قلبه وبجدية انتخابات جديدة، ولذلك لم يصروا على الاستقالة وإعادة الراتب والمزايا بعد نهاية فترتهم وثبوت عجزهم. هناك عوامل أخرى ستطفئ نور الانتخابات، مثل مضايقات إسرائيل اليومية القاتلة وإبعاد الناس عن وارد العمل السياسي، وتعطيل حركة البشر وتحركاتهم، وغير ذلك مما يطول تفصيله، دون تناسي أن شارون لا يريد أصلاً أن يرى إنجازات فلسطينية على طريق بناء الدولة المحترمة عالمياً. لقد أدت الضغوط الداخلية والخارجية على السلطة الفلسطينية إلى تحديدها موعداً للانتخابات في الشتاء، نهاية هذا العام (٢٠٠٢)، علماً بأن المؤتمر الدولي المنشود سيعقد قبل ذلك في

الصيف، أي بممثلين فلسطينيين معطويين وغير منتخبين. عموماً، من المؤكد أن المناخ الصحي الديمقراطي للانتخابات لن يتوافر في الموعد المقرر، حتى لو أوقفت إسرائيل كل إجراءاتها الإرهابية والتعسفية فوراً. الانتخابات هي أساس الديمقراطية التي هي أفضل طرق التغيير والإصلاح، لكن الانتخابات تحتاج إلى، وتعتمد على، أسس إدارية ودستورية وقانونية، إضافة إلى مناخ من التنافس الإيجابي بين المرشحين. أين هي برامج المتنافسين؟ هل سيسمح للشيخ أحمد ياسين بالترشح للرئاسة على أساس برنامج حركة حماس؟ هل ستقدم كل الفرص الإعلامية والمادية لمنافس على الرئاسة مثل تلك المتوافرة للرئيس عرفات، كما هي الحال في العالم الديمقراطي؟

النتيجة لأي انتخابات، إذا حصلت أصلاً، في خضم المفاوضات، محددة سلفاً. النصر سيكون للرئيس وللفصائل المنظمة سياسياً ومالياً، ولن يسمح للفصائل والحركات الرفضية لاتفاقيات أو سلو الاشتراك في الانتخابات. باختصار ستكون انتخابات عالم ثالثي وعربي، وفي ظروف قهر للشعب الفلسطيني تحرمه من أي فرص للنقد والتقييم والمقارنة والاختيار، أي قد تتم الانتخابات، ولكنها لن تكون، بالضرورة، مقدمة للتغيير والإصلاح والنمو. علينا تذكر أن الدول العربية وأوروبا وروسيا والصين ونصف الإدارة الأميركية، الذي يضم الرئيس بوش، يريدون تثبيت الوضع الفلسطيني القيادي الحالي كونه الأكثر استجابة لأسس الحل السلمي الممكن، بينما إسرائيل تريد تثبيت الوضع السياسي الفلسطيني لإهدار فرصة الحل وبناء الدولة الفلسطينية برغبة ودعم عالميين. وبالطبع لا يوجد أي نصير فعال لرغبة الشعب الفلسطيني في التغيير الجذري، أو لرأيه في صيغ الحلول، بمعنى إتاحة الفرصة للحوار حول البرامج والحلول المختلفة أو حتى المتناقضة المطروحة ومن ثم التصويت لمرشحها.

ذلك كله لا يعني القنوط، طالما أن ظروف الإصلاح غير متوافرة، والانتخابات لن تمهد للديمقراطية والتغيير، والحلول السياسية قد تتحول إلى تعبير عن الانهيار. إن المطلوب هو الإصلاح قبل الانتخابات، وذلك عبر تجميع بقايا الروح الوطنية والثورية والفداء، لدى القيادة والمنتخبين سابقاً والشخصيات الاعتبارية، والإصرار على عدم تفويت أي يوم بدون إنجاز ظاهر على طريق المحاسبة بأنواعها، والتغيير بأشكاله سعياً للإصلاح.

الخطوة الأولى، وحتى لا يهدر الوقت وتكرر الأخطاء، يمكن أن تكون تجميع خزان فكري فلسطيني من الخارج والداخل لإرشاد القيادة، وتعهد الرئيس بعدم اتخاذ أي قرار بدون استشارة الخبراء الجدد وموافقتهم، وتنفيذه الفوري لمطالبهم الإصلاحية. خزان فكري كهذا سيكون جدار ارتكاز إيجابياً ريثما تتوافر الأسس الشرعية الديمقراطية السليمة.

من المستحسن أيضاً، ولعشرات الأسباب، إشراك العالم الخارجي في قضية الإصلاح، وذلك عبر لجنة استشارية تطوعية مكونة من زعماء أحزاب وسياسيين ورؤساء وزراء سابقين من دول أوروبية متقدمة إدارياً واقتصادياً، بحيث يتم تحديد أهداف اللجنة ووسائلها بما يخدم قضية السلام الدائم ومصصلحة الشعب الفلسطيني عبر مراقبة وإرشاد الإصلاح المنشود.

بدون بداية ثورية فورية تظهر النتائج يومياً، وهذا ما لم يحصل حتى الآن، وإذا استمر البحث بالتالي عن وسائل التهرب من المسؤولية، فإن الطريق الوحيد المتبقي سيخدم إسرائيل مباشرة، إذ سيصب في خانة الفوضى والتشتت الفلسطيني، وسيقال غداً عن القيادة المنتخبة ما قيل بالأمس عن قيادة النكبة.

٢٠٠٢-٥-٣٠

تجدد ذخائر اللعبة الإعلامية الإسرائيلية

ظهرت عشية رحلة شارون السادسة إلى واشنطن، وترددت بعد الرحلة شعارات جديدة في الحرب الإعلامية الأبدية التي تديرها الأوساط الصهيونية للهيمنة على الرأي والقرار الأميركيين. بعض تلك الشعارات قديم يتواصل ذكره، وبعضها تجدد من الماضي، ولكن هناك أيضاً نغمات جديدة وبعضها مليء بالعنصرية.

من القديم المتواصل **شحطط** شارون أغنياته بعدم التفاوض أو الحديث في الحلول قبل أن يتوقف «الإرهاب الفلسطيني». لا جديد هنا عن الإرهاب الإسرائيلي، ولا عمّا هو المعروف إذا رفع الفلسطينيون أيديهم. ومن القديم المتجدد هناك شعارات وتنظيرات لضرب العراق قبل حل قضية فلسطين، وهذه تستحق بعض المراجعة قبل الخوض في تفحص أحدث الذخائر الإسرائيلية.

الخصمان (!) باراك و نتنياهو استنفرا مع الكثير غيرهم قبيل وصول خصمهم (!) الثالث شارون وسبقوه إلى واشنطن وأنتجا عشرات المقابلات التلفزيونية والمقالات الصحافية وتسريب التحليلات والأخبار لأطراف أخرى ليتصدى للآراء الأميركية الدافعة إلى فرض حل سلمى أميركي على الفلسطينيين والإسرائيليين. هذا صراع حقيقي يدور في واشنطن الآن للتأثير في صيغة الحل التي يرسمها الرئيس بوش... لنقرأ ما قاله سفير إسرائيل السابق لدى الأمم المتحدة دوري غولد بعد أن طالب بتكثيف الحملة الإعلامية الإسرائيلية «على الطبقات العليا في المجتمع الأميركي»، لأن «الشارع الأميركي يقف في صفنا ويدعم إسرائيل بشكل واضح». وقال غولد إنه يرفض أن تكون خطة بوش مطابقة لخطة كليتون في كامب ديفيد لأن بوش عندما دخل البيت الأبيض أخبر إسرائيل أن خطة كليتون لم تعد ملزمة، وأضاف غولد لصحيفة «يديعوت أحرنوت» عن الصراع في واشنطن «وزارة

الخارجية تبدي تعاطفاً أكثر تجاه عرفات... مسؤولو وزارة الدفاع الأميركية ومجلس الأمن القومي ومكتب نائب الرئيس الذين يديرون حرباً عالمية ضد الإرهاب ويعدلون كفة الميزان لمصلحة إسرائيل».

بوضوح أكثر فإن الأوساط التي ذكرها غولد وبفضل الإيحاء من باراك ونتنياهو وبالطبع عبر اللوبي الصهيوني، تقول: إن الرئيس ووزير خارجيته يميلان لاسترضاء العرب بحل معقول للقضية الفلسطينية حتى يكسبا الدعم لضرب العراق ولمواصلة الحملة ضد الإرهاب من دون معارضة رسمية أو شعبية عربية. لكن هذا النهج في نظر هؤلاء خاطئ، والأفضل بالنسبة إليهم هو البداية بضرب العراق وتغيير نظامه ومواصلة الضرب لإيران وسوريا، الأمر الذي سيحد من آمال وآفاق «الإرهابيين» ويهزم الأصولية في المنطقة.

هذا ما قاله باراك ونتنياهو وشارون وعشرات الأنصار في الإعلام ونسجوه في الكونغرس ومجلس الشيوخ ووزارة الدفاع. ذلك الطرح ليس جديداً، ولكن يتم شحذه الآن لتعطيل خطة بوش التي لا تناسب إسرائيل مهما كان محتواها، طالما أنها تؤسس لدولة فلسطينية وتفرض الهدوء ضمن ضمانات دولية وأميركية. النهج الإسرائيلي، سواء بصدد شعار ضرب العراق أو مقولة استعداد إسرائيل للسلام ورفضه من عرفات، هذا النهج يفضح نفسه يوماً، ولكننا للأسف ما زلنا أضعف من التأثير الحقيقي في الولايات المتحدة لكشف دعاية إسرائيل. إن نظرية ضرب العراق العرجاء تتعزز على مقولة أن النظام لديه أسلحة تدمير شامل، ولكن لا أحد يتساءل لماذا نتحدى رغبة دول المنطقة ونهاجم نظاماً بتلك الأوصاف (إياها) ويملك هذه الأسلحة؟ أليس من المحتمل أن يرد بها وهو يعرف مصيره المحتوم؟ وإذا كان لا خوف من أسلحته في الحرب فلماذا نهاجمه إذاً؟ رغم تجربتنا العقيمة فهناك من يصدق احتمالات تطور الحل مع قادة إسرائيل الحاليين وخصوصاً مع «الحمامة» باراك الذي يكثر من اتهام عرفات بالحديث بلسانين متناقضين، فماذا عن تشعبات لسانه هو وأفكاره المتجانسة إذاً؟

قبل شهر قال باراك في «النيويورك تايمز ريفيو» أشياء كثيرة أثناء حديثه عن كامب

ديفيد، منها: «إنهم (عرفات وفريقه) يريدون دولة فلسطينية على كل فلسطين. ما نراه نحن عاديًا بإقامة دولتين لشعبين، هم يرفضونه». ثم يقول إن قوة إسرائيل الآن قد تدفعهم لتأجيل هدفهم «والآن هم يقبلون بهدنة موقته على غرار هدنة الحديبية». ويعطي باراك هذه الهدنة تعريفاً بأن الرسول (صلى الله عليه وسلم) تقبل الصلح مع قريش وهو ضعيف ونقضه عندما قوي. وقد انتشرت هذه الأطروحة بعد ذلك في عدة مقالات ومواقع أنترنت أميركية بهذا الشكل المزيف المراد منه ادعاء نقض المسلمين للعهد. عاد باراك ليكرر «عرفات يعتقد أن إسرائيل لا تملك الحق بالبقاء، وهو يسعى إلى تدميرها... عرفات لا يعترف بأمة أو شعب يهودي، ولكن بديانة يهودية فقط لأنها ذكرت في القرآن». حتى هنا يفترض على الإنسان أن يتساءل: ولماذا تفاوضتم مع عرفات، أو تريدون التفاوض، أو تقولون إذا فعل كذا سنوافق على الحل، إذا كانت الأمور بهذا الوضوح؟ لكن الأدهى هو ما قاله باراك (داعية السلام) بعد ذلك عن العرب والفلسطينيين.

بالنسبة إليه فإن العرب كلهم لا يفلح معهم حتى جهاز كشف الكذب لأنه متأصل في طبائعهم وممارساتهم إلى درجة أنه لا يؤثر في جلودهم ومشاعرهم وهم يمارسونه. وفصل أكثر عن الجيران الفلسطينيين، إذ قال «إنهم من إنتاج ثقافتهم التي لا تعتبر قول الكذب بمثابة انعدام للصدق. إنهم لا يعانون مشكلة قول الكذب كما هو الحال لدى الثقافة اليهودية المسيحية. الصدق يبدو لهم كمرجع هامشي. هناك فقط الشيء الذي قد ينفك أو لا ينفك...».

هل يمكن بعد سماع هذا النقل الحرفي لكلام باراك بهذا الوضوح العنصري، تصديق أن ذلك الرجل أراد أو يريد السلام مع قوم مثلنا يراهم من ذلك المنظار؟ أليست كل أقواله حول السلام والمفاوضات تضليلاً للرأي العام لأنه لا يريد القول علناً بأنه يرفض السلام مع العرب، بل يريد إصاق التهمة بأي شكل بأنهم يرفضون السلام؟ لقد أدخل باراك هنا عدة مستجدات في ذخيرته الإعلامية ووزعها على أعضاء اللوبي وأنصارهم، ولم يتورع عن النهج العنصري. فهو لا يلم بأولويات الثقافة العربية والإسلامية ولا يعرف أن القرآن أشار إلى الكذب سلباً حوالي ٣٢٥ مرة. كما أنه تمصص المعرفة ودس السم عمداً في مقولته عن

صلح الحديبية، وكان الأجدر به مراجعة كتاب موسى الخامس من العهد القديم ليتذكر كيف يتعامل اليهود مع المدن التي تصالحهم.

من يتابع الذخائر الإسرائيلية الإعلامية الجديدة سيلاحظ أيضاً تصاعد نغمات، منها: إن قلوب العرب والفلسطينيين غير صافية للسلام الذي سيطرحة عليهم الرئيس بوش. أي حل أميركي الآن سيعتبره العرب مكافأة للإرهاب الذي يؤيدونه ويمارسونه وسيشجعهم على المزيد. والقصد هنا هو استباق الحدث وتقييد أية حلول جديدة من واشنطن. بمعنى آخر، إذا فشلت الحملة الإسرائيلية في وقف الحل الرئاسي، أو في تفضيل ضرب العراق على حل قضية فلسطين، فإنهم سيقيدون هذا الحل بشروط تدفع العرب إلى جبهة الرفض مجدداً. ها نحن ننتظر الحل الرئاسي الموعود، ونراجع شروط شارون الأخيرة ونتائج زيارته لواشنطن، ولسان حالنا يقول: آه لو غرسنا أكثر وأطول وأفضل في الرأي العام الأميركي، لعرفنا أقله الآن نوع الحصاد وموعده.

٢٠٠٢-٦-١٣

في انتظار تحديد موقف أميركا من إسرائيل وفلسطين

تمر الأيام، بل الأسابيع والشهور في ترقب الإعلان الرئاسي الأميركي حول الحل الذي سيتم فرضه في الشرق الأوسط. ولا تبدو الإدارة الأميركية، للوهلة الأولى، مستعجلة إعلان موقفها النهائي لعدة أسباب، منها أن طرفي النزاع لديهما احتياطي نفسي وعملياتي يحد من تقبلهما للحل؛ فإسرائيل تمارس أسلوبها العنيف، والفلسطينيون لا يوقفون مقاومتهم بما فيها العمليات الاستشهادية، أي إن الطرفين يكسران بعضهما بعضاً، ما يسهل تقبلهما لأي حل أميركي موقت الآن، أو نهائي لاحقاً بعد التعب. إن إعلان الحل الأميركي سيغضب الطرفين بالتأكيد نظراً لتباعد الرؤى بينهما، ولمعرفتهما أن هذا الحل سيكون ملزماً لفترة طويلة مقبلة، ولذلك ترددت واشنطن (الرئيس) في إعلان الحل ريثما ينهك الطرفان بعضهما بعضاً، ويتمنيان أي اقتراحات وسطية يسهل بيعها للفلسطينيين والإسرائيليين. تأجيل الإعلان الأميركي يعني تأجيل الصراع بين الرئيس وإدارته من جهة، وبين اللوبي الصهيوني القوي من جهة أخرى، وربما مطمئ الرئيس إعلان حل حاسم ريثما يتجاوز انتخابات الكونغرس.

علينا تذكر أن إصدار مجلس الأمن لقرار يتحدث لأول مرة - بعد قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ - عن إقامة دولة فلسطينية في آذار/ مارس هذا العام، قد تم باقتراح ودعم أميركيين، وعلينا أيضاً تذكر أن شارون غزا الضفة بعد أسابيع من ذلك القرار، ورفض طلبات الرئيس الأميركي المتتالية بانسحاب الجيش الإسرائيلي. في الشهر الأول من بداية الغزو أصدر مجلس الأمن الدولي هو الآخر عدة قرارات

صريحة لوقف الهجوم وإرسال لجنة تقصي حقائق إلى مخيم جنين، وذلك بموافقة الإدارة والرئيس الأميركي، ولكن حكومة شارون واصلت الغزو ورفضت استقبال اللجنة. كانت خيارات الإدارة الأميركية محدودة: أي ضغط فعلي على إسرائيل سيؤدي إلى تحد وانفلات لا تحمد عقباه. ويبدو أن الرئيس اختار أسلوب الطعان لتعميق الجروح... وافق على مقترحات إسرائيل ضد عرفات ورفض بالمقابل إنهاء دوره أو حياته، ووافق على شروط الإصلاح للحد من تأثير عرفات، لكنه ركز على تكرار خدمة مستقبل الفلسطينيين ويتحدث بالإيجاب عنهم. يوافق على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد «الإرهاب» ولكنه لا يساير شارون في خطته الحربية، ويكرر الحديث عن الدولة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في الأمن والرخاء، وهو بذلك يساير اللوبي القوي ولكنه أيضاً يرسخ حقائق في ذهن شعبه ويعدل ميزان الرأي العام الأميركي حول الحق الفلسطيني، الذي لا يقف أمام تطبيقه سوى سوء تصرف السلطة الفلسطينية، التي يرفض بوش القضاء عليها. قد يكون في رفض شارون لرؤى ومطالب الرئيس بوش ومجلس الأمن وبقية العالم، إضعاف لهيبة القوة الأعظم في عالم اليوم، وتجريد الأمم المتحدة من بقية هيبتها المعنوية، ولكنه يعني أيضاً الخروج الإسرائيلي عن النظم الإنسانية المتفق حولها. هذا التمرد غير مرتبط بأسس أفضل أخلاقياً وقانونياً، كما أن إسرائيل لا تطرح نفسها كبديل للقوة العظمى حين تتحدى الجميع، كل ما هنالك هو تطبيق رؤية شارونية بلطجية تبتز المنطقة بالحرب وتلوح لبوش بأنها السيد في واشنطن وتطلب من العالم غض النظر، وقد ارتأى الرئيس الأميركي التعامل مع شارون وربعه وكأنه يتعامل مع قوى معارضة داخلية، ويمد له الحبل حتى يخنق نفسه. اليوم وبعد الزيارة السادسة لشارون في البيت الأبيض، يقر كل الإسرائيليين بأنهم أخذوا مرادهم من واشنطن، وأن بوش يتفهم ويؤيد شارون. حسناً ماذا سيقولون عن هذا الصديق الأميركي عندما يحين الموعد ويطرح حله للقضية الفلسطينية؟

الأيام المقبلة ستكون حاسمة في العلاقات بين الشرق والغرب عموماً. ينتظر العرب بعد تقديم مقترحاتهم والتزامهم بالسلام، حلاً حاسماً أو مواقف أميركية واضحة تجاه إسرائيل. ولكن لا يجب أن يعني هذا توقع فعل أميركي سحري ينهي الصراع

العربي - الإسرائيلي، وإنما ينبغي مطالبة واشنطن، أقله، بأن تتصرف بعدالة وتوازن بين الطرفين لدفعهما نحو السلام، أو التهديد بكف اليد الأميركية عن كل ما يساهم في إشعال الحرب. ليس من الأخلاق أن تفشل الولايات المتحدة في وقف إرهاب الدولة الإسرائيلية وتواصل مدها بالسلح القاتل، وتسمح باستعماله. إن ما يمكن عمله من الإدارة الأميركية كحد أدنى في هذه الظروف يشمل التالي:

- الاستمرار في تأكيد رغبتها في التوصل إلى سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مع الإقرار بأن رفض أي طرف للتفاوض سيؤدي في النهاية إلى فرض الحل عبر مجلس الأمن وضمن قراراته المعنية بالأمر.

- تكرار التشديد على حق الشعب الفلسطيني في دولة ضمن الحدود الدولية المقررة من الأمم المتحدة سلفاً، طالما أن إسرائيل ترفض إنهاء الاحتلال. إنه من غير المعقول ترك إسرائيل النووية التي تؤكد تمسكها بالأرض المحتلة، تتفاوض مع فلسطينيين ضعفاء عسكرياً على حدود وأرض تعيدها إليهم.

- رفض أميركي لمبدأ تدمير البنى التحتية ولأسلوب العقاب الجماعي، والتأكيد أن عودة إسرائيل لهذا النهج ستعني اقتطاع كلفة التدمير من أموال الدعم الإسرائيلية وتخصيصها لإعادة بناء الدولة الفلسطينية وتعويض الخسارة.

حديث رئاسي إيجابي عن الفلسطينيين ومعاناتهم وأسبابها التاريخية وأهمية إنصافهم. ذلك الكلام الذي لا يتعارض مع الحقيقة أو مع السياسة الأميركية المعلنة، ولكنه سيؤدي إلى تهدئة فلسطينية وعربية، وإفهام المتطرفين الإسرائيليين أن الحل العادل لا مناص منه. هذا الموقف الرئاسي السهل سيجد انعكاسه التلقائي في الإعلام الأميركي أيضاً، ويسهل ظروف التوصل إلى حل في مصلحة الجميع. إن تطورات موقف الرأي العام الأميركي تشجع الرئيس على الإقدام، فثلاثة أرباع الشعب الأميركي لا يريدون تورط بلادهم مباشرة إلى جانب إسرائيل أو فلسطين، أي إن إسرائيل ليست قضية داخلية للأميركيين. إلى جانب ذلك وحسب أحدث الإحصائيات، فإن أكثر من النصف (٥٧٪) لا يعتقدون أن شارون

أصلاً يريد السلام، و٧٦٪ لا يعتقدون أن عرفات يريد السلام، وهذا يعني للأميركيين فرض السلام العادل بأساليب غير حربية.

كان من المنطقي أن تقف الولايات المتحدة مادياً وعسكرياً ومعنوياً خلف إسرائيل طالما رفض العرب السلام. لكن الوضع الآن أن إسرائيل بدعم مادي أميركي ترمي الفلسطينيين إلى العصر الحجري، وتحطم حتى القيم اليهودية الإنسانية، وقد أصبحت الحقيقة جلية لمن يريد رؤيتها. هذا في الوقت الذي التزم فيه العرب عبر مشروعهم السلمي، بكل جوانب الموقف الأميركي ومتطلباته.

التصرف الإسرائيلي يدفع العرب إلى افتراض أن حكومة ومقدرات الولايات المتحدة مرهونة لإسرائيل، واستمرار هذا الوضع سيضر بالعلاقات العربية - الأميركية، ولهذا من مصلحة الجميع أن يحدد الرئيس الأميركي موقف بلاده، أو أن يأخذ موقفاً يتماشى مع مصالح شعبه، ولا نزال في الانتظار.

٢٠٠٢-٦-٢٠

الإصلاح في إسرائيل أسرع الطرق إلى السلام

هل السلطة الفلسطينية هي بالفعل الوحيدة المحتاجة إلى الإصلاح وإلى تغيير الرئيس؟ أليس الإصلاح مطلوباً في النظام والقوانين والرؤى الإسرائيلية، وبالبحاح، كونه أفضل الطرق وصولاً إلى السلام والتعايش؟ ولو افترضنا جدلاً صحة ما تقوله الإدارة الأميركية حول تعطيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات للسلام، فهل هناك من يصدق أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون يريد السلام ولو من المنظور الأميركي؟ إذا نحننا جانباً الشعارات والروايات المخصصة للاستهلاك المحلي والدولي، سنجد أن الإصلاح والديمقراطية مطلوبان بالبحاح في فلسطين وإسرائيل، بل إن الأخيرة بحاجة إلى تحرير ذاتها من السياسة والقوانين والرؤية والممارسة العنصرية. وربما كان هذا التقصير الإسرائيلي سبباً لاستمرار الصراع، أو أن الصراع هو السبب لنمو الفساد بأنواعه، والحرمان من الديمقراطية، لكن الحقيقة أن شقي الأرض المقدسة بحاجة ملحة إلى الإصلاح الداخلي والسلام كما يتضح من مسار الأحداث اليومي عند الطرفين.

إن النظام السياسي في إسرائيل مثلاً يوفر للأحزاب الصغيرة فرصة ابتزاز الحكومة، بينما الأحزاب الكبيرة في فلسطين (المنظمات والحركات المسلحة) تسيطر على الأغلبية بطرق وأساليب شمولية، وذلك بدون تخويل انتخابي وأيضاً بدون إنجاز انتصارات عسكرية أو تصد يرفع الرأس، كل ما هناك هو الترويج لوحداية أسلوب الكفاح المسلح كطريق للتحرر وتلويحها برشاشات الكلاشنيكوف وإطلاق النار في الهواء.

وكان رئيس وزراء إسرائيل الأسبق إسحاق رابين قد تنبه لخطورة الأحزاب الصغيرة على رئاسة الوزراء فقرر تعديل النظام بما يسمح لانتخابات رئيس الحكومة مباشرة من الشعب، حتى لا يتكرر في إسرائيل ما حصل في ألمانيا الثلاثينيات حين ارتضت الأحزاب

الأكبر تنصيب زعيم حزب صغير كحل وسط لخلافاتها، فجاء هتلر إلى الحكم. بعد الحرب العالمية الثانية أصلح الألمان نظامهم ومنعوا أي حزب من دخول البرلمان إذا لم ينل خمسة في المئة من أصوات الناخبين. إسرائيل لم تحدد نسبة دنيا معقولة لدخول الأحزاب إلى برلمانها، فكثرت أحزابها الصغيرة ولم يتم إصلاح نظام انتخاب رئاسة الوزراء.

القيادة الفلسطينية تهربت على الدوام من النقد ومن التعامل مع القضايا السياسية والاجتماعية والإدارية بحجة أنها حركة تحرر، وأن «القضية تمر في المنعطف الخطير» إياه، ولذلك لم تتحرك بعمل شيء إلا بالإكراه. إسرائيل كذلك لا تتعامل مع قضاياها السياسية والاجتماعية إلا بعد أن تنفجر كما نشاهد في تكرار الأزمات الائتلافية، أما الانفجار الإسرائيلي المقبل فقد يكون من قبل حركات السلام المتنامية والعلمانيين الذين يمثلون الشعب أكثر من حكومة شارون، وقد يشتعل الانفجار من جراء ضغط خارجي لفرض السلام، لكن على الأرجح أن الإسرائيليين العرب سوف يتسببون في الانفجار المقبل، وذلك حسب تحذير عدد من الخبراء الإسرائيليين الذين يرون أن سياسة التمييز خطيرة وتهدد بانفجار العنف. لقد قال المراقب الرسمي للدولة يعزر غولدبرغ في تقريره السنوي الأخير إن سياسة إسرائيل تجاه المليون عربي إسرائيلي «لم تعد محتملة ومن الصعب تبريرها»، فهم يشكلون ١٨٪ من إجمالي المواطنين الإسرائيليين، ولكنهم يشكلون نسبة ٤٤٪ من الفقراء، ونصف الأطفال الفقراء في إسرائيل هم عرب، كما أن ٣٣ في المئة من العاطلين هم من بين المواطنين العرب و ٤١ في المئة من الذين لم ينهاوا دراستهم الثانوية عرب و ٤١٪ من الموتى الأطفال في سنهم الأولى هم من العرب الإسرائيليين حسب الأرقام الإسرائيلية الرسمية. ذلك الحال يرتقي إلى مستوى سياسة التمييز العنصري طراز جنوب أفريقيا السابقة، ويتجلى أمام أي مقارنة لقرية أو مدينة عربية بأخرى يهودية صرفة. كل ذلك وغيره الكثير مسكوت عنه تحت غطاء قومية المعركة، وأن متطلبات التهديد الخارجي لإسرائيل تفرض السكوت والوحدة وتأجيل القضايا.

كان من الممكن لإسرائيل أن تتجنب معظم مشكلاتها وحروبها لو عاملت مواطنيها العرب ضمن القانون والمساواة مع المواطنين اليهود الوافدين من الخارج. وحتى بعد حرب

سبعة وستين واحتلال بقية فلسطين استمرت سياسة التمييز وأهدرت إسرائيل فرصة تحسين مستوى حياة السكان في المناطق المحتلة. لو تعامل النظام السياسي الإسرائيلي بتساو وقانون مع العرب تحت السيطرة الإسرائيلية القديمة (٤٨) والجديدة (٦٧) لما وجدت الحاجة بين الفلسطينيين للبحث عن دولة مستقلة بأي ثمن، لكن السياسة الإسرائيلية المنهجية أوصلت الفلسطينيين إلى وضع لا يوجد لديهم ما يخسرونه، فكانت النتيجة حرباً وفوضى وفساداً إدارياً وسياسياً وتميزاً عنصرياً في إسرائيل بحاجة ملحة للإصلاح. الطرف الفلسطيني هو الأضعف سياسياً وعسكرياً وإعلامياً والأفقر اقتصادياً (متوسط فرق الدخل بين تل أبيب وغزة واحد إلى خمسين)، وهو بالتالي الأشد حاجة للإصلاح والديمقراطية. إذا كانت سرعة تغيير الحكومات، قبل أو أنها في إسرائيل تأتي من الخلافات الحزبية، كعلامة تعكس ضرورة لإصلاح النظام السياسي، فإن النقيض السلبي يتوافر لدى الفلسطينيين. الأحزاب والفصائل المسلحة تسيطر على الساحة السياسية واتخاذ القرار، وهي فصائل غير ديمقراطية حسب تركيبها أو نهجها ولا تجتمع هيئاتها الحزبية إلا نادراً، ولم تتغير زعاماتها إلا بالموت (ما عدا مثال الجبهة الشعبية إذ تنحى جورج حبش بسبب المرض) ولا تراجع أخطاءها أو تغيير نهج تفكيرها، كما أنها لا تعتمد على خزانة فكرية أو حتى بيروقراطيين وإنما تخضع لرؤى الزعيم وإرضائه.

لقد استعملت القيادات الفلسطينية الحاكمة الفساد كأسلوب شبه رسمي للإدارة والسيطرة، وتحكمت في الوضع عبر الرشى والتهديد بالقوة، وغطت على سياستها بادعاء أن أولويات التصدي للعنف والاحتلال الإسرائيلي تفرض تأجيل قضايا الإصلاح والديمقراطية، وما هي يوماً تتخذ من الاحتلال والعنف الإسرائيليين ذريعة للتملص من المطالب المحلية والدولية بالإصلاح والديمقراطية، ويتبرع الاحتلال بدوره بأعمال تسهل مهمة التملص هذه؛ فالإصلاح الحقيقي والديمقراطية الفعلية ليسا في مصلحة القيادات الفلسطينية أو الأحزاب اليمينية الإسرائيلية الحاكمة الآن.

الإصلاح والمنطق والشرف تتطلب تنحي أو تنحية الذين تسببوا في هذه الكارثة للفلسطينيين، وهم بالمناسبة الذين تسببوا في كوارث مماثلة سابقة في بلدان أخرى دون أن

يحاسبوا، ونجحوا في تصوير الأمر كنصر مبین. بإمكان الرئيس عرفات أن يغير كل الوضع ببضعة قرارات ديكتاتورية، كالعادة، تكون هذه المرة لمصلحة مستقبل القضية، وتمهيداً وانتظاراً لفرصة تنفيذ الانتخابات، لكنه لن يفعل لأن أسلوبه هو التوقيع بتجميع المطيعين من حوله وليس المؤهلين بالضرورة، وبالطبع فلن يتنازل عن الكرسي لأنه يظن أن الشعب الفلسطيني سيضيع من بعده، ولن يعين نائباً لأنه يشك في الجميع أيضاً.

بإمكان الرئيس الفلسطيني القيام بعشرات الخطوات الإيجابية غير المرتبطة بالاحتلال ودون انتظار انتخابات، وأقلها تعيين نائب له مؤهل ومقبول يضمن الديمومة في غياب الرئيس ومساعدته. هناك أيضاً خطوة الاسترشاد بأراء الشخصيات التي لا تطأطئ رأسها له ليرشدوا شعبهم وحكومتهم إلى الطريق الأفضل في حقل الألغام اليومي، لكن عرفات لن يفعل ذلك تماماً، كما سيحاول شارون حل أزمة النظام السياسي الإسرائيلي بالترقيع والرشى للأحزاب الصغيرة، ويواصل سياسة التمييز العنصري ضد المواطنين العرب في انتظار الانفجار المقبل في أحد شقي الأرض المقدسة.

٢٠٠٢-٧-٥

هل ثمة ما يمكن أن يفعله الرئيس الفلسطيني؟

يمكن الظن بأن إسرائيل والإدارة الأميركية لديهما شكوك حول ما هو الأفضل لهما: التخلص من عرفات، أو الضغط عليه ليسيير حسب المطلوب منه. ولا يبدو من مجريات الأحداث اليومية حتى الآن، وجود نية للتخلص من الرئيس الفلسطيني، وهذا الأمر في ذاته، وضمن هذه الظروف، يمكن أن يتحول إلى أداة فعالة للتطوير في يد ياسر عرفات لو أحسن التصرف، ولكنه على الأرجح قد يتخبط في طريق التنازلات.

قبل تبيان المقصود بهذه المقدمة وما يمكن للرئيس إنجازه من هذه الأزمة، يجب تذكر ما قاله رئيس الوزراء شارون، نهاية الأسبوع الماضي، في اجتماع اقتصادي، وما معناه اتفاق مع الرئيس بوش على خطة سرية لحل قضية الصراع والمشكلة الفلسطينية. من غير المستبعد أن يكون شارون وغيره قد أقنع الرئيس بوش بأهمية الضغط على الفلسطينيين ورئيسهم ليكفوا عن «العنف» وليتفوا حوله، وليقدم عرفات برضاء شعبه، التنازلات السياسية المطلوبة منهم بعد أن وصلوا إلى حافة اليأس السياسي والأمني والاقتصادي. حياة الرئيس ضمن هذا الإجراء تبقى مضمونة بينما يتركز القتل على «المطلوبين». ومن شبه المؤكد أن شارون أبلغ بوش بأنه يوافق على الرؤية الأميركية لإقامة دولة فلسطينية، ولكنه لا يثق بفرصة إقامتها الآن. هكذا جاءت الشروط في خطاب الرئيس لإقامة الدولة متماشية مع موقف شارون: إقامة دولة على جزء من الأرض المحتلة وبقاء قضية الحدود والقضايا الأخرى معلقة إلى زمن مقبل، وذلك دون إقرار أميركي حول نتيجة الحل. وقبل إقامة هذه الدولة الموقته يجب تنفيذ شروط عديدة منها الإصلاحات، وتغيير الشعب ديمقراطياً للقيادة، ونفي الشعب للعنف، ومحاربة القيادة الجديدة لمنفذه، والكثير من الشروط الأخرى الشمولية. هذه الشروط الهلامية يمكن بعد شهرين القول بأنها طبقت إذا استوى

الوضع السياسي للتنازلات أو المماثلة لعقدين بأن الفلسطينيين لم يتجاوبوا مع شروط إقامة دولتهم وأضاعوا الفرصة مجدداً. الخيارات إذاً، أمام الفلسطينيين هي: الثبات النفسي مقترناً مع التحرك السياسي السريع والمكثف للتجاوب مع مضامين وعناوين طلبات الرئيس الأميركي، وبذلك يخرجون إسرائيل ويفشلون مؤامرتها ويحسنون وضعهم ويقربون من الحل. الخيار الآخر هو الانهيار السياسي والتظاهر بالإصلاح لاسترضاء الخصوم عبر التنازلات، وهذا هو أمل إسرائيل وهدف خطتها. وهناك احتمالات أخرى مليئة بالفوضى والخسارة والانهيار والاقتتال، كما نشاهد منذ مطلع الشهر في قضية تغيير القيادات الأمنية وما تحمله من مخاطر.

علينا الانتباه إلى حقيقة أن التغييرات في القيادة للأجهزة الأمنية جاءت للتجاوب مع فقرة واضحة في خطاب الرئيس بوش إذ قال: اليوم فإن السلطة الفلسطينية تشجع الإرهاب ولا تحاربه. هذا غير مقبول. الولايات المتحدة لن تدعم قيام دولة فلسطينية حتى ينخرط قادتها في قتال دؤوب ضد الإرهاب ويفككوا بنيته التحتية. سيتطلب هذا رقابة خارجية لبناء وإصلاح أجهزة الأمن الفلسطينية.. أي إن التغيير في قيادات أجهزة الأمن الآن لا يتم بسبب تقصير الأجهزة في الدفاع عن الشعب والتصدي لقوات الغزو كما حصل، وإنما للتقصير في محاربة «الإرهاب»، وبالتالي كان أول تصريح لقائد الأمن الوقائي الجديد أنه سيحارب الإرهاب وسيتعامل مع إسرائيل كشريك وليس كخصم. من اللافت للنظر أن سبب التغيير للقيادات الأمنية غير معلن، كما أنهم لم يتعدوا عن الحياة السياسية وصنع القرار، ولم يكافأ أحدهم أو يقدم إلى محاكمة. ويلاحظ أن الأجهزة نفسها لا تريد التنازل عن زعيمها، أو أقله، لا تريد زعيماً من خارجها إلى درجة تحدي قرار الرئيس علناً ومخاطبته عبر أجهزة الإعلام. هم أيضاً لم يحتجوا ضمن إطار وطني بمعنى أن المعزول بطل والمعين غير ذلك، أو أن الوضع الجديد سيحد من خدمة الجهاز للمصالح الوطنية... الكل ينظر إلى موقعه ضمن فريقه، والخوف أن يصله التغيير وتضييع المزايا وأقله الراتب. هذا الحال هو الانعكاس الحتمي لأسلوب الرئيس في الحكم واختياره للمسؤولين.

الورطة الآن أن يلي عرفات رغبات إسرائيل وواشنطن الأمنية بمحاربة «الإرهاب»،

وعندها سوف يتقبلون أي إجراءات سياسية وكأنها قادت إلى الإصلاح المطلوب. والمأساة أن الفلسطينيين لم يكونوا بحاجة للوصول إلى هذا الوضع أصلاً. الرجاء، غير المتوقع في ظل العقلية السائدة، أن يُسخر الرئيس الوضع لإنجاز إيجابي ضمن بعض أو كل الإجراءات التالية:

الإقرار بالأخطاء العديدة التي أوصلت الشعب الفلسطيني إلى هذا الحال وبتحمل الرئيس للمسؤولية، وبالتالي طلبه التدخل العالمي الموقت لإصلاح الحال ضمن عدة أشكال: طلب الانتداب الأوروبي أو السويسري عبر الأمم المتحدة لمساعد الشعب الفلسطيني على إعادة البناء وتأسيس دولة ديمقراطية، على أن تحل جوانب القضية ضمن قرارات الأمم المتحدة. يمكن للرئيس أيضاً، أن يطالب علناً بقدوم قوات حلف ناتو إلى فلسطين لتحمي الحدود الدولية ضمن قرارات الأمم المتحدة وتحمي الشعبين بعضهما من بعض وتوفير الأمن لبناء دولة فلسطينية ديمقراطية. حتى يعطي الرئيس صدقية لطلبه الانتدابي أو بالحماية عليه إعلان الاستعداد لجمع وتسليم كل الأسلحة الفلسطينية عن بكرة أيها، وبالطبع إعلانه التخلي عن الحكم عندما يطلب منه جهاز الانتداب أو الحماية ذلك. بإمكان الرئيس أيضاً، أن يعلن أنه لن يرشح نفسه للانتخابات إذا تقدمت الولايات المتحدة بحل سلمي عادل وشامل ومحدد زمنياً ومضمون تطبيقه، وأنه سيتمنى على شعبه الفلسطيني أن يتقبل وينفذ كل الشروط المقترنة بمثل هذا الحل.

يمكن للرئيس عرفات أن يتنازل عن وهم إقامة دولة فلسطينية في كل الأرض المحتلة عام ٦٧، ويعلن الاستعداد للتنازل عن حل الدولتين والقبول بحل دولة واحدة لشعبين على غرار جنوب إفريقيا (مهم جداً الآن في ظل إجراءات الفصل العنصري الإسرائيلية الجديدة)، وبالطبع عن نهاية دوره السياسي.

يستطيع الرئيس الفلسطيني، أقله، إعلان الاستعداد لمقايضة موقعه السياسي، أي عدم ترشحه للانتخابات المقبلة، في مقابل إعلان إسرائيلي برلماني ملزم بقبول الانسحاب من كل الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، وحل بقية جوانب القضية ضمن رؤية الأمم المتحدة، والالتزام الفلسطيني بكل الشروط الأمنية الإسرائيلية. الإجراءات أعلاه، أو أي منها،

سيوضح حقيقة الأمر ويفضح الموقف الإسرائيلي ويحرج الولايات المتحدة، ويخدم حاضر الشعب الفلسطيني ومستقبله على خير وجه. إن السبب الرئيسي للتنازلات وللانهيار المتوالي في العقد الماضي مرتبط بمعرفة الخصوم لإصرار الرئيس على رئاسة شيء يسمى دولة فلسطينية بأي ثمن.

وحتى يأتي موعد الانتخابات المقبلة، يمكن للرئيس أن يستغل بقية سلطته ليمهد لديمقراطية فلسطينية جنينية، وذلك عبر القول والعمل في المجالات التالية: الاعتراف بالأخطاء وبأنواعها وأسبابها في محاضرات أسبوعية علنية. الإقرار بأهمية المؤسسات والتثقيف حول دورها وشرح مساوئ الفردية، وقيام الرئيس بإزالة صورته من الشوارع والمؤسسات. فتح الحوار حول النظام السياسي المطلوب: ملكي، رئاسي أميركي، رئاسي فرنسي، رئاسة وزراء، مجلس نواب أو شورى الدستور، الذي أعلن هذا الأسبوع موقت وبحاجة إلى النقاش... بالطبع لن يفعل الرئيس أي خير، وسيستمر التخبط والانهيار، فهذه سنة العمل الفردي التسلطي. فشل المتسلطون ولو نجحوا.

٢٠٠٢-٧-١١

في انتظار الحلول الإبداعية للقضايا العربية

إلى جانب قضية العرب الدائمة، فلسطين، هناك مجموعة قضايا مستعصية وأخرى متجددة وخطرة على حاضر سكان المنطقة ومستقبلهم، دون أن تكون كلها طبعاً من صنع الغير، أو لا يمكن حلها وطنياً وإقليمياً. قضية العراق مثلاً، يمكن حلها عربياً بما يخدم كل الأمة وفي مقدمتها الشعب العراقي، كما أن الإشكال التنموي المستعصي في معظم الدول العربية قابل للحل حسب تطبيق تجارب ناجحة لدى بعض الجيران الأوروبيين، بدون الغرق في تفاصيل الوضع العراقي، نوجز بالقول إن البلاد قد تتعرض، وهذا هو الأرجح، لعملية تدمير إضافية من جراء غزو خارجي سيكون مختلفاً عما سبقه وسيؤدي إلى تقسيم البلاد والعباد وتشرذمهم، وإلى صراعات أخرى بين القوى المجاورة بعضها لبعض، وبين الغرب أيضاً، لأن ضرب العراق هذه المرة سيكون بداية لضربات أخرى وليس هدفاً في ذاته.

ما الذي يمكن عمله إذاً، لتجنب الكارثة وتحسين الوضع؟ منذ غزو الكويت لم يعد الغرب وواشنطن تحديداً على استعداد للتعامل أو التسامح أو التغاضي عن النظام العراقي، ولم تعد هناك جدوى من التظلم وتفنيد القانون الدولي، أو فرصة للصالح بين بغداد وواشنطن التي تحكم العالم. لقد أصبح ضرب العراق مخرجاً لمن يريد في الغرب التهرب من مشكلاته، والرئيس جورج بوش الآن في ورطة كبرى ويحتاج إلى ضرب العراق. إنه انعكاس لمنطق القوة غير القابل للنقاش والذي حوّل بلداً غنياً وشعباً أبيضاً إلى فقر مدقع ومذل.

إن النظام العراقي غير القادر على الدفاع، كما ثبت سابقاً، هو عنوان الهجوم، فلماذا إذاً، لا يتم التعامل الذاتي مع هذه القضية قبل أن يتدمر كل شيء ويتغير المستقبل إلى الأسوأ

على النظام والعراق وجيرانه وكل العرب؟ يمكن للرئيس أن يستقيل ويبدأ النظام الذي يليه عملية إصلاح وتغيير وليس في ذلك أي استسلام للغرب. يمكن للعرب، بقيادة الجامعة أو بدونها، أن يرسلوا فريقاً رفيع المستوى ومحترماً دولياً إلى العراق ليطبق قرارات الأمم المتحدة بالبحث عن الأسلحة إياها والتي يقول النظام العراقي إنه تخلص منها أصلاً؟ مثل هذا الفريق العربي الرفيع لن يعمل جاسوساً لمصلحة الغرب، ويفترض أن يصدقه العالم لأنه من دول قد تتضرر من الأسلحة العراقية. يمكن للجامعة العربية أيضاً، أن تشكل قوة عسكرية عربية من ربع مليون جندي يدخلون العراق لحمايته ولإدارته بدون النظام الحالي، ولا يغادرونه إلا بعد استتباب الأمن وانتخاب نظام جديد. تلك الحلول كلها سهلة التطبيق لو توافرت النية الحسنة لدى الزعيم والإرادة الحاسمة والإيجابية لدى قادة الأمة. لكن أحد الحلول الجذرية الأفضل هو أن يتحد العراق فوراً مع أحد جاريه، الأردن أو سوريا، أو مع كليهما. الشرط الأول لمثل هذه الوحدة حتى لا تتحول إلى توريط للبلد الآخر، هو تنازل الرئيس العراقي لمصلحة النظام الآخر، أو لتطوير نظام أفضل يبعد صدام حسين عن الصورة طوعاً وبدون فتح المجال لأنصار الغرب.

إن العراق هو ثاني بلد نفطي في المنطقة وثاني احتياط نفطي على مستوى العالم، وبالتالي يمكن أن تتوافر لدولة الاتحاد موارد ضخمة إلى جانب ما لدى البلدين من خبرات وكنوز بشرية تعطلت في العراق بسبب الحروب، وفي دولتي الجوار لأسباب معظمها اقتصادية. أي عمل وحدوي من هذا القبيل سوف يعطل الاقتتال والغزو الخارجي، وإذا أحسن الأداء في الدولة الجديدة لمصلحة البشر والسلام والجيرة الحسنة فسوف يزول مبرر العدوان أو تنفضح، أقله، أوراقه تماماً. سر نجاح هذه الدولة سيكون في التأسيس للحريات الفردية والأقليات، وتطبيق الديمقراطية والتسامح، والاستفادة من النفط والقوى والخبرات البشرية، والتشديد على استرجاع الأرض المحتلة بواسطة السلام فقط، والاستعداد لإعاشة الشعب الفلسطيني حتى تحل قضيته سلماً وينضم إلى هذه الدولة طوعاً.

الزعامة والتمسك بالكراسي هو السبب الأهم والوحيد للتشرذم واستمرار الصراعات المحلية والخارجية، والتخلف في معظم الوطن، إذ لن يعارض مواطن من قطر ما أن يحكمه

رئيس من بلد مجاور إذا كان في ذلك صون للكرامة والعيش الكريم. مثال وحدة العراق الغني بالنفط مع سوريا مثلته في الحزب، أو مع الأردن الفقير والغني بالقدرات البشرية، يمكن أن يطبق بين الجماهيرية العظمى الغنية بالنفط وتونس أو المغرب اللذين يعانين هجرة الشباب. أما مصر فهي ليست بحاجة إلى وحدة مع جيران إذ فيها كل مستلزمات النمو والخير والتقدم السريع، مثل الماء والأرض والبشر والخبرات والمناخ السياحي المناسب لجلب المليارات والتحرر من تبعات أموال المساعدة الأميركية. التنمية هي القضية الأخرى الأهم، بل المصيرية لشعوب المنطقة، وهنا تجدر الالتفاتة السريعة إلى تجربة إسبانيا والتساؤل عن سر نجاحها. تشبه إسبانيا في مناخها وتضاريسها كل الدول التي تقابلها على الضفة الجنوبية للمتوسط، كما أنها لا تختلف كثيراً عن دول عربية متوسطة أخرى. تحرر الإسبان من الديكتاتورية العسكرية بعد عقود من تحرر معظم العرب من الاستعمار الأجنبي. وكانت إسبانيا في عهد فرانكو من أفقر دول أوروبا وتصدر الأيدي العاملة إلى شمال القارة، ولم تكن السياحة تدر عليها شيئاً يذكر حيث سادت قوانين قهرية على المواطنين والزوار. إسبانيا اليوم من أسرع الدول الأوروبية نمواً، وفي برشلونة تصل نسبة عمل الإناث إلى خمسة وستين في المئة من مجموع اللواتي في سن العمل، وهذه أعلى نسبة من أي مدينة أوروبية. دخل البلاد من السياحة يعادل ثلاثين مليار يورو (٦٢٥, ٢٩ مليار دولار) سنوياً، إذ تستوعب خمسين مليون سائح دون فرض الغلاء على المواطنين. وفيها صناعات تنافس غيرها في الأسواق العالمية، كما تصدر البلاد الخضروات والفواكه إلى كل أوروبا وبأسعار تنافسية كونها تعتمد على الأيدي العاملة العربية الرخيصة في القطاع الزراعي والخدمات. بدون الاسترسال في شرح التغيرات التي حلت بإسبانيا مع تغير نظامها السياسي، علينا تلمس تشابه المكان والمناخ وتوافر الآثار والبحار بين ضفتي المتوسط، ومساهمة الإنسان العربي في نمو الاقتصاد الإسباني، والإشارة إلى عدم وجود نفط في إسبانيا، ثم بالطبع التساؤل: لماذا نجح الإسبان في ظروف أسوأ وفترة أقصر مما توافر للجيران العرب؟

أكثر دعم تتلقاه دولة عربية منفردة من الولايات المتحدة سنوياً لا يصل إلى ثلاثة مليارات يورو (٢, ٩ مليار دولار) أي عُشر الدخل الإسباني من السياحة. وأكبر دخل

سياحي سنوي لأشهر بلد سياحي في العالم (مصر) لا يتعدى الأربعة مليارات يورو رغم أن فيها مناخاً مشابهاً لإسبانيا وشواطئ أكثر وتنفرد بسياحة شتوية في البحر الأحمر، دون نسيان الآثار الفرعونية التي ما زال بعضها قيد الاكتشاف، وبقية الآثار من الحقب التي تستغلها إسبانيا الآن مثل الآثار الرومانية والإسلامية. لقد ارتقت إسبانيا في ربع القرن الماضي من دولة تتلقى المساعدات إلى أنشط دول أوروبا اقتصادياً، وأصبح إنتاجها القومي يفوق إنتاج ٢٢ دولة عربية، رغم تشابه مناخها وظروفها وتاريخها ومزاج مواطنيها وأشكالهم مع الجيران العرب. إنها تجربة تستحق الدراسة العميقة والتقليد على طريق الحرية الصحيحة من الفقر والقهر، ولوقف التقهقر النسبي.

٢٠٠٢-٨-١

الخروج من قاع البئر أفضل من الصراخ فيها

عندما يكون جلياً للجميع أن شارون لا يريد أقل من تدمير الشعب الفلسطيني، وأنه لا يفكر في السلام، ويثبت عبر الأقوال والأفعال نيّاته الشريرة، ومع ذلك لا يجد من يردعه أو يشجبه من قادة العالم الديمقراطي الحر، في مثل هذه الظروف، يصبح ضرباً من الجنون أن تطالب بوقف العمليات ضد المدنيين الإسرائيليين. لكن هذا الطرف المأسوي الفلسطيني، هو بالذات، الذي يتطلب مجابهة الحقيقة وعدم الانسياق خلف الحماسة والعنف والانتقام الأعمى وإضاعة الهدف، ففي النهاية لا يمكن ولا يجب أن نساوي بين المجرم والبريء إذا كان ذلك سيحول الطرفين إلى مجرمين.

كل من يراجع التاريخ في أي حقبة سيرى إغراءات تقمص الضحية لأسلوب الجاني القوي. كذلك سيلاحظ المراجع أن الإمبراطوريات والدول تعلمت بعضها من بعض النشوء بالقوة ولم تتعظ للسقوط المتكرر أيضاً. إن ما يفعله الإسرائيليون بالفلسطينيين الآن هو تقليد أعمى لما فعله بهم الأغيار عبر التاريخ، وخصوصاً لأسلوب النظام النازي العنصري. وللأسف فإننا نشاهد بحسرة تقليداً متنامياً من بعض الفلسطينيين للإسرائيليين المتطرفين. صحيح أن الفلسطينيين لا يمتلك الأدوات الإسرائيلية من أسلحة وقدرات على الاعتقال والتعذيب للإسرائيليين وهدم بيوتهم وعقابهم جماعياً، ولكن هناك تقبّل فلسطيني وطرب لقتل كل الإسرائيليين وتبرير ذلك بشتى التنظيرات، ولا أستغرب لو وافق معظم الفلسطينيين هذه الأيام على تبادل الأدوار مع الإسرائيليين وارتكاب جرائمهم ذاتها.

من المهم هنا تذكّر أن للفلسطينيين الحق في مقاومة الاحتلال، وأن هذا الحق لا ينكره عليهم أحد. هناك مطالب لإعطاء مفاوضات السلام فرصة وعدم الانجرار خلف

إغراءات واستفزات نسفها. وهناك مطالب بهدنة عن العمل العسكري أو عن الرد على إرهاب الدولة لفترة محدودة وضمن شروط واضحة، ولو من باب الحفاظ على التفهم الدولي وتعزية شارون. إذا كان معروفاً للجميع أن شارون لا يريد السلام، فلماذا الانجرار خلفه في التصعيد؟ علينا أيضاً، تذكر أن العنف المسلح ليس الأسلوب الوحيد أو الأفضل لمقاومة المحتل. العنف أداة لتحقيق غاية، ويجب معرفة فنون الاستعمال وتوقيته حتى لا يترد العنف إلى النحر.

في البداية لا بد من تحديد الغاية والأسلوب. هل نريد ونستطيع هزيمة إسرائيل عسكرياً عبر الأعمال الحالية وتطوراتها المنظورة على الطرفين؟ إذا صعدا الرد على العنف الإسرائيلي بمثله، فهل يخدم ذلك أهدافنا أو يمهد الطريق لشارون واليمين الإسرائيلي لاستكمال أهدافهم الصهيونية المعروفة؟ على الطرف الآخر، إذا استطعنا هزيمة إسرائيل أخلاقياً بدون عنف، هل يوصلنا ذلك إلى غاياتنا الوطنية أم لا؟

لقد كان الوضع الفلسطيني على الدوام أفضل مما هو الآن وذلك على كل الصعد المعيشية والسياسية والدولية. إلى جانب ذلك نجح شارون في تقديم تبريرات للعالم لتصعيده العنف تحت شعار حماية المدنيين من الأعمال الإرهابية. وإذا افترضنا أن الفلسطينيين لا يملكون فرص هزيمة إسرائيل عسكرياً، فإن التفهم والتقارب العالميين منهم هما أحد أهم أسلحتهم في المعركة الأخلاقية، وذلك على غرار الانتفاضة الأولى التي انتصر فيها الشعب بالأساليب السلمية ضد الجبروت الإسرائيلي وبخسائر أقل مما يحدث الآن. لقد أهدر الانتصار الفلسطيني الأخلاقي في الانتفاضة الأولى بما فعلته القيادة في أوصلو حين تخلت عن مسيرة مؤتمر مدريد. أي انتصار أخلاقي جديد سيكون بحاجة إلى قيادة جديدة تولد من بطن التفاعل ذاته، خصوصاً أن الوضع الفلسطيني الآن يفتقر إلى مركزية القرار وتعمه الفوضى. في واقع الحال إن السلطة الفلسطينية لم يعد لها وجود فعلي على الأرض. والفصائل الفلسطينية التقليدية غير قادرة على تغيير ذاتها لقيادة أسلوب نضالي جديد، بينما حماس والجهاد لن يسمح لهما بدور في أي إطار سياسي... حتى لو تغيرت حكومة إسرائيل وقبلت التفاوض مع حماس وتوقيع حل سلمي، فليس من مصلحة الشعب الفلسطيني أن

يعود إلى تجربة انقياده إلى فدائيين وعسكر وراديكاليين؛ فالنجاح في الحرب، إن حصل، لا يعني النجاح في الإدارة كما رأينا.

حتى الانتخابات الموعودة لن تقدم حلاً للواقع الفلسطيني وذلك بغض النظر عن سيفوز فيها من القوى الحالية، إذ ستكون النتائج وليدة ظروف غير مناسبة على الإطلاق للمصلحة الفلسطينية. كان من الأفضل لو أفرزت الانتفاضة الأولى قيادتها الذاتية وعملت بالتنسيق مع القيادة في الخارج وليس التنازل لها. أما الآن فإننا بحاجة إلى عملية جديدة متكاملة، وتلاقح لنضال جماعي شعبي سلمي، ثم تبني أفكار وأساليب وممارسات ديمقراطية تضامنية، يليها ميلاد لقيادة جديدة.

لقد اختبر الفلسطينيون منذ وعد بلفور وحتى اليوم أساليب النضال العسكري دون جدوى، بل كلما صعّدوا في العمل المسلح زادت خسائرهم على الأرض. والعيب هنا ليس في الكفاح المسلح، وإنما في سوء إدارة هذا الأسلوب فلسطينياً، وفي تخلف القيادة وأساليبها وعجزها عن مجاراة العدو فكرياً، كما أن الشعب الفلسطيني ليس حرجياً، بل هو شعب شجاع صبور خلاق متحضر متعاطف وسهل الانقياد لحسن نيّاته. ظهرت هذه المزايا على خير وجه في ثورة ١٩٣٦ وفي الانتفاضة الأولى، وفي كل مرة يتم فيها الاختطاف.

موجز الوضع الحالي، أن الفلسطينيين وصلوا الآن إلى أسفل أوضاعهم، وبلغوا حافة المجاعة ودمار التعليم والصحة، واعتقال آلاف الشبان، وانقياد الجمهور خلف شعارات الانتقام الذي لا تلبيه سلطته الوطنية وإنما قوى أقل تنظيماً ودراية في شؤون الإدارة والبناء. الأمم المتحدة وهيئاتها أصبحت لا تميز بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ودول العالم تشجب الإرهاب الفلسطيني وتسكت عن الإرهاب الإسرائيلي، بينما واشنطن رهن إشارة شارون. وربما الأدهى أن الكثيرين أصبحوا يتقبلون رؤية تحميل الشعب الفلسطيني ككل مسؤولية الأعمال الانتحارية، ولهذا لا تنشط ردود الأفعال إثر جرائم الحرب الإسرائيلية.

إن خير ما قد تفعله الحركات والفصائل والسلطة الفلسطينية قبل أن تُذاب أو تذوب، هو تدارس وتطبيق السبل التي تمهد وتفتح الطريق للنضال الشعبي السلمي المميز وذلك لتنشيط كل المجتمع في تعرية إسرائيل وهزمها أخلاقياً، وإفراز قيادة جديدة مجربة وغير

عسكرية مرتبطة بمصلحة الجمهور، يمكن أن تكون البداية هدنة أحادية الجانب عن الأعمال المسلحة، تتبعها عملية تحد شعبي جماعي لقوانين الاحتلال من منع تجوال حتى حواجز عسكرية وإغلاق طرق المستوطنات بالأجساد. وتتبع ذلك مسيرات اللاجئيين إلى قراهم ومدنهم رافعين رايات الأمم المتحدة وشعارات المساواة ونبذ العنصرية، معلنين الرغبة في الحياة المشتركة. إن الخسائر لهذه الأعمال، إذا كانت سلمية تماماً مهما كان الاستفزاز الإسرائيلي لها، لن تصل إلى مستوى الخسائر والدمار الحالي، لكن النتائج ستكون كسباق إلى الأفضل إذا أحسن الفلسطينيون التصرف. إنه من المحزن أن يكون جر الشعب الفلسطيني المتحضر إلى الغرائز الانتقامية التدميرية أسهل من حشده على طريق المقاومة الجماعية السلمية الأنجع.

٢٠٠٢-٨-٨

يضرب إسرائيل أو يتلقى ضرباتها المدمرة؟

مع كثرة التكرار أصبح جلياً لكل الناس، تقريباً، أن القيادتين الفلسطينية والعراقية تقعان على الدوام في الأفخاخ الأميركية والإسرائيلية المنصوبة لهما، وعادة ما يُطبق الفخ في لحظات تبدو فيها القضية العربية وقد اقتربت من نتائج إيجابية. في المثال العراقي يلاحظ أن الأسابيع الماضية شهدت تراجعاً داخل أميركا وآخر عالمياً عن ضرورة الهجوم، بل الوقوف العلني ضده. جاء ذلك وغيره كنتيجة لضغط عربي ورفض للمشاركة في الهجوم، ولمساع دبلوماسية حثيثة من كل العرب والكثير من دول الغرب وقواه الحية أيضاً، وبالطبع كنتيجة لمساع عراقية عبارة عن مبادرات بدعوة رجال الكونغرس لزيارة العراق، ومبادرات أخرى تجاه بريطانيا. وصاحب ذلك نفي مكرر لأي مشاركة عراقية في الإرهاب، وإقرار أميركي رسمي (للآن) بعدم وجود علاقة بين تنظيم القاعدة أو بن لادن وبين العراق. كل ذلك عطل خطط اليمين الأميركي واللوبي الصهيوني في السعي لضرب أميركي للعراق يمكنه فتح مجالات الربح أمام إسرائيل التي تبنت علنياً المطالبة بضرب العراق.

بعد كل ذلك الإنجاز، عادت السياسة العراقية لتعطي إشارات تنقذ إسرائيل واليمين الأميركي من فشلهم وتقوي موقفهم. قال نائب الرئيس العراقي إن «المصالح الأميركية في كل بقع الأرض ستتعرض للمطاردة»، طبعاً، إذا هاجمت أميركا العراق، وقال: «سيواجهون عودة الدمار وعدم الاستقرار ليس خارج الولايات المتحدة فقط بل داخلها أيضاً». ثم عاد طه ياسين رمضان لتهديد الكويت. بمعنى آخر فهذا تهديد بتكرار أحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي لا علاقة للعراق بها، وإقرار بالاستعداد لشن عمليات تعتبرها واشنطن والعالم إرهابية كونها ستكون خارج ميدان المعركة.

هل كان العراق بحاجة إلى هذا الكلام في اليوم نفسه الذي أرسل فيه عرضاً جديداً

للأمم المتحدة، وفي الوقت الذي يعاني فيه الرئيس بوش مقاومة عالمية للعدوان على العراق؟

المفترض، إذا كان النظام العراقي لا يريد تلقي ضربة، أن يركز أقواله وأفعاله على اختراق الجبهة الداخلية في أميركا وإسرائيل لإقناع الرأي العام وإفشال خطط الحكومتين عبر إعلان مواقف واضحة.

المعطيات السياسية والحربية الميدانية الآن تشمل العوامل التالية:

- الرئيس بوش يواجه أزمات داخلية متنوعة يقال له إن الخروج منها يسير على طريق ضرب بغداد وتغيير النظام هناك. رئيس الوزراء شارون يعاني الإشكالية نفسها حيث فشلت سياسته الأمنية والاقتصادية وتراجعت شعبيته، ومخرجه هو الاشتراك في حرب أوسع وادعاء إزالة خطر استراتيجي عن كاهل إسرائيل.

- الاستعدادات الميدانية الأميركية - الإسرائيلية قائمة فعلاً حيث تجهز الإدارة خططها وتشن حملة إقناع جديدة للحلفاء في الغرب، بينما تدّعي إسرائيل أن العراق سيهاجمها بأسلحة غير تقليدية إلى درجة أنها شرعت في تطعيم السكان بمضادات للاشعاع وللجذري، كما نشرت صواريخ مضادة للصواريخ، وأطلقت التهديدات بهدف ترفيع العراق مجدداً إلى قمة جدول الأعداء.

- العراق ينفى امتلاكه أسلحة غير تقليدية، جرثومية كانت أو كيميائية أو نووية، وأي تهديد عراقي بمثل هذه الأسلحة أو استعمال لها، سيعتبر إثباتاً للتهمة وسيؤدي إلى تدمير شامل للعراق.

- لا توجد أي فرصة على الإطلاق لأن يضرب العراق إسرائيل بصواريخ تؤدي إلى تدميرها أو حتى التأثير الاستراتيجي فيها، وإذا استعمل العراق بعض الصواريخ العادية فإنها ستدر على إسرائيل ربحاً مثل المرة السابقة، وقد تستعمل ذريعة لتدمير العراق هذه المرة بسلاح إسرائيلي غير تقليدي لإفهام كل العرب أين موقعهم الاستراتيجي والعسكري على خريطة المنطقة، وبالتالي بداية مرحلة توسع إسرائيلي جديد.

- لا توجد نية عراقية لضرب إسرائيل، ولم يعلن أي مسؤول عراقي ذلك أو يهدد به في

السنوات والأيام الأخيرة، وكل التهيج مصدره إسرائيل، لكن العراق لم ينف هذا الاحتمال أيضاً لاسترضاء الرأي العام العربي.

- من غير المتوقع أن تورط القوات الأميركية ذاتها في معارك أرضية وحرب مدن في العراق، وعلى الأرجح أن تستغل المعارضين وتضعهم في فوهات المدافع، وتركز على قصف جوي وصاروخي وربما عمليات كوماندوز، خاصة من على ظهر سفن أميركية في المنطقة. ومن المحتمل جداً أن نشهد تعاوناً أميركياً - إسرائيلياً مباشراً هذه المرة في عدة مجالات هجومية ودفاعية، وسيكون لهذا التطور تأثيرات طويلة المدى على المنطقة ومستقبلها.

ضمن هذه الصورة والاحتمالات، أليس من الأفضل استكمال الجهود لمنع وقوع الحرب وإبعاد تأثيراتها المتوقعة؟ إنه لمن مصلحة العراقيين والشعب الفلسطيني وقضيته عبر العالم، ومن مصلحة كل العرب أن لا تقع الحرب، وأن لا تتمدد لتصل إلى فلسطين وإسرائيل مثل المرة السابقة. من المهم هنا توقع احتمالات هبوط صواريخ بالخطأ الفعلي أو المقصود فوق رؤوس الفلسطينيين هذه المرة. ومن هو الذي سيقدر من أين جاء هذا الصاروخ أو ذاك؟ وكما نرى مجدداً فالسلطات الإسرائيلية ترفض تزويد العرب بأي أساليب وقاية.

إذا لم يكن في مخطط العراق ضرب إسرائيل إلا إذا اعتدت عليه أولاً، أليس من الأنجع الإعلان عن ذلك الآن وبوضوح لإفشال مخططات شارون وبوش، وإفهام الإسرائيليين وأنصارهم في الشارع الأميركي أن القضية تتعلق فقط برد عراقي على عدوان أميركي مفروض عليه؟ بل من الأفضل صدور إعلان تفاهم عراقي - فلسطيني مشترك برفض توسيع الحرب ضد إسرائيل طالما أنها لم تشارك في العدوان. مثل هذا الموقف سيؤدي إلى فرز متسارع في الشارع الإسرائيلي والأميركي ضد الحرب، ويحسن من موقف العراق الذي لا ينوي أصلاً ضرب إسرائيل ولا يستطع ذلك (استنتاج تحليلي)، كما أن هذا الموقف سيظهر حقيقة الفلسطيني غير المتمني للحروب أو لانتهاز فرصها، بل المفضل للسلام بعكس أقوال حكومة شارون وأفعالها. مثل هذا التطور سيدعم فرص هزيمة سريعة لشارون

وحزب الليكود وطروحات الحل الإسرائيلي العسكري، كما سيحسن من فرص العراق في إفشال العدوان الأميركي وتوسيع الجبهة العالمية المضادة وإطالة عمرها.

كل ذلك ممكن دون أن تخسر القيادتان العراقية والفلسطينية سوى الخطب الرنانة الجوفاء، وأوهام صبيانية تُزرع لدى الناس باحتمال أن «تربط هالمرّة» لا، لن تربط ولا توجد أي ملامح لمخطط عربي يفترض وجود تكتيك لمرحلة ما بعد بداية الحرب، علماً بأن «التطنيش» هذه المرة ستكون له عواقب وخيمة جداً وليس كالمرة السابقة. إن واحدة من السيناريوات الكثيرة المتداولة لعراق ما بعد العدوان، أن يستقبل ثلاثة ملايين فلسطيني يرسلون إليه من كل فلسطين الطبيعية والشتات. أليس أقل ما يمكن عمله الآن هو التراجع عن العتريات والبقاء في أرض الواقع والسعي لمنع الحرب أصلاً؟

٢-٨-٢٠٠٢

صمت فلسطيني رسمي مريب عن «ضياع» خيرة الشباب

لو لم يكونوا قشطة الشعب الفلسطيني لما بذلت إسرائيل كل هذه الجهود لاعتقالهم، ومعاندة الشرائع السماوية والقوانين الدولية في الاحتفاظ بهم دون محاكمات خلف القضبان. بشكل أو بآخر يمكن أن نفهم ذلك التصرف من العدو الذي تتبحر قواميسنا في مفردات وصفه. لكن الصعب على الفهم حتى الآن، هو ترك الجواسيس والعملاء يبرطعون في البلاد ويواصلون تقديم المعلومات الميدانية لجيش العدو ليواصل الاعتقالات والاعتقالات، والأصعب من ذلك، هو الإهمال الفلسطيني الرسمي والمنظماتي للمعتقلين وقضيتهم وأهلهم.

إن السلطة الوطنية الفلسطينية، وتحديداً، وزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسسات العناية بالأسرى، لا يعرفون العدد الدقيق للأسرى، أو أماكن وجودهم، أو تفاصيل ملفاتهم من حيث التهم ومن قدمها ومن سيشهد عليهم في أي محاكمات. أحياناً يقال سبعة أو ثمانية أو تسعة آلاف أسير فلسطيني في معتقلات إسرائيل. ألف شاب أو أكثر من خيرة ما أنجبت نساء فلسطين لا وزن لهم. إن قيمة الإنسان الفلسطيني عند سلطته ظهرت قبل ذلك في جنين، حين قيل إن الشهداء الذين ذبحوا هم خمسمئة، وقالت إسرائيل إنهم حوالي تسعين (راجع تصريحات المتحدثين الرسميين بعد السماح للإعلام بدخول المخيم). وكشف لنا تقرير الأمم المتحدة إياه أنهم اثنان وخمسون، أي إن الجيش الإسرائيلي أحصى جثثاً غير فلسطينية وغير إسرائيلية، إنهم الذين نزلوا من المريح. ما رأي وزارة الشؤون المدنية إذاً؟ هل من الصعب، بعد شهر أو ثلاثة، تحديد عدد المواطنين المفقودين من المخيم؟ كيف

يعقل أن نسمع حتى الآن أمهات يؤكدن أنهن لا يعرفن مصير فلذات أكبادهن إن كانوا ماتوا أو أسروا؟

تمنع إسرائيل العودة زيارات الأهل للأسرى، لكن أكثر من نصف جواهر فلسطين في السجون لا يملكون تمثيلاً من محامين، وهذا لا علاقة للعدو الصهيوني به. في الانتفاضة الأولى لم يكن هناك أسير بدون محام يزوره ويلاحق قضيته مع المحاكم العسكرية الإسرائيلية، وكان أجر المحامين على الله والمجتمع. اليوم لا يوجد أي نشاط للنقابة التي أصبحت رسمية، ولا يتحرك معظم المحامين قبل قبض الأجرة والتكاليف سلفاً، لذلك فغالبية الأسرى تحولوا إلى أيتام قضائياً.

في أواسط الشهر الحالي تمرد آلاف العمال في قطاع غزة على نقابتهم الرسمية المدعومة من السلطة، أقاموا الخيام ونظموا أنفسهم عفويًا، واستعدوا لتخطيم مدينة غزة تحت شعارات من طراز، «أولادنا يتضورون جوعاً وأولادهم يعانون التخمة». وعندما وصل الأمر إلى الرئيس عرفات أرسل إليهم الوعود والتطمينات أن التعليم سيكون مجاناً، وأن التأمينات الاجتماعية ستوفر لهم حتى بدون دفع اشتراكات، ووعود مشابهة في مجال الصحة وغير ذلك، تلبية لكل مطالبهم حتى لا يحطموا بيوت الشبانين ومراكزهم. فهل المطلوب من عائلات الأسرى أن يزحفوا ويحطموا، أم إن السلطة، بعد أن اتضح تخريبها لكل القضايا، يمكنها أن تغير الأداء المادي والمعنوي تجاه الأسرى بسرعة صاروخية قبل أن تلسعها النيران؟

ما الذي يمكن للسلطة أن تفعله؟ هناك عشرات الخطوات المادية والمعنوية ممكنة التنفيذ فعلاً:

أولى هذه الخطوات وأسهلها، هو إشعار إسرائيل أننا قد نتوصل معها إلى أي اتفاق جزئي أو كلي، ولكننا لن ننفذ ما يتم التوصل إليه إلا بعد إطلاق سراح كل الأسرى السياسيين، المحكومين وغير المحكومين، وإلا فاذهبوا إلى الجحيم.

أي انتخابات فلسطينية، قد تحدث قبل تطبيق أي اتفاق آخر، يجب أن يشارك فيها الأسرى كناخبين ومرشحين، فأولئك هم خيرة المجتمع، ولا معنى للديمقراطية بدونهم.

إعلان رئاسي فلسطيني باختيار أحد الأسرى لدخول الانتخابات كنائب للرئيس أو كرئيس للوزراء، وليكن ذلك الأسير واحداً مثل مروان البرغوثي المتهم بقيادة وتنظيم عمليات انتحارية مقاومة، وترشيح أقدم السجناء لمنصب فخري مضمون، وتخصيص منصب وزاري لإحدى الفتيات المعتقلات الآن وليس مناضلات زمان، وفتح المجال لجميع الأسرى في الترشيح والانتخاب، فربما فهمت إسرائيل مفهوماً للديمقراطية.

صرف أموال فوراً لعائلات الأسرى حسب عددهم ووضعهم وتخصيص رواتب شهرية حتى لو جاءت من رواتب رجال الحكومة أنفسهم، إذا لم يتبرع بها أشاوس العرب في إجراءات تبين مباشر لتلك العائلات، بدل إطلاق الوعود الكاذبة.

إصدار أوامر ملزمة لكل المؤسسات العامة والخاصة التي يوجد أسرى من موظفيها أن تواصل الحفاظ على كل حقوقهم حتى يسوى الأمر مع مؤسسات أخرى، على أن تضمن أماكنهم في العمل. وهذا إجراء فرضته الانتفاضة الأولى بدون أي دور لمنظمة التحرير آنذاك، بينما تتراجع مؤسسات السلطة عنه الآن.

ضمان فوري لتوفير محام لكل أسير، يتواصل مع الجهات المختصة الفلسطينية فيما قد يساعد على التخفيف عن الأسير، أي ضمن أمور أخرى، من بينها، قطع دابر الجواسيس الذين يوفرون المعلومات لإسرائيل وإبادتهم الفورية من المجتمع عبر قانون شرعي يعطيهم فرصة أيام للتوبة والاعتراف والحماية، وإلا فترك مصيرهم للقضاء أو للناس إذا كان اتفاق أو سلو يكتف السلطة. ليس من المعقول أن تستمر المقاومة بأنواعها المدنية والعسكرية بينما الناس تخاف من أذان الحيطان في كل مكان، إنهم يدمرون المجتمع ومستقبله.

مراجعة الوزارات والمؤسسات المعنية بالأسرى ومحاكمة كل مدير ومسؤول يثبت تقصيره في عمله من جمع لمعلومات ومتابعة وتنوير وإعلام، وأي مهام أخرى مذكورة في الأهداف والقوانين الداخلية لتلك المؤسسة. وتوفير معلومات مفصلة ومتجددة شخصية وعائلية وقضائية عن كل أسير، وزيارة الأسر في بيوتها للاطلاع على حاجتها، بدل جرجرة الناس في طوابير الإهانة.

إقامة مؤسسة فلسطينية للتعريف بالسجون الإسرائيلية، قوامها أهل قانون وأنصار من

الغرب دون اشتراك أي شخص من رجالات السلطة، مهامها جمع المعلومات الطازجة من الأسرى المحررين والمحامين حول تفاصيل ظروف كل سجن، ومن هم الذين في داخله وما هو نظامه والممارسات فيه وأسماء السجنانيين وغير ذلك من المعلومات التي ترسل إلى أجهزة الإعلام والقضاء والمنظمات العالمية.

هذه البنود أعلاه لا يجب النظر إليها كخيارات، بل إنها مجتمعة تمثل الخيار البائس الأدنى الممكن عمله في الظروف التعسة الحالية. لم يعد من الممكن أو المهضوم على الإطلاق إلقاء المسؤولية كلها على العدو. كيف يكون من الجائز هذا السكوت عما يحدث للمعتقلين في معسكر النقب الصحراوي دون أن يصلهم محام أو يتلقون زيارة من الصليب الأحمر أو وفد من الجمعيات الإنسانية؟ أي سلطة ومؤسسات تلك التي تنش عن اغتصاب الجنود للأشبال، وإهانة فتياتنا ليل نهار؟ نفهم أنهم أعداء ملاعين وشواذ، ولكن ما هو جنس السلطة؟ الأسرى ليسوا خصوماً أو منافسين على أعمدة الكراسي والمكاتب، إنهم خيرة أبناء الشعب الذي يُراد حكمه. كيف يجلس قادة الفصائل الفلسطينية والسلطة منذ أسابيع في غزة يتباحثون حول قضايا توزيع المناصب وكعكة القيادة الموحدة، ثم يتسابقون كل ليلة إلى التصريحات الفضائية، ولا يتطرقون في اجتماعاتهم وخطبهم وبياناتهم إلى أي برنامج مادي أو معنوي أني أو مستقبلي حول الأسرى؟

خطوات بوسعها تجنب العراق الحرب

من الملاحظ أن معظم ما يقال ويكتب ويفعل عربياً بصدد مخاطر الحرب، يدور في إطار تشريح ما يقوله ويفعله العالم الغربي بين تأييد ومعارضة للهجوم على العراق، أو يتطرق إلى سيناريوات الحرب إذا وقعت، وتحليل ماهية الحملة الأميركية والدور البريطاني فيها. أي باختصار، لا توجد مبادرات شاملة أو أفعال عربية أو عراقية، سلمية أو عسكرية، لوقف الحرب أو الاستعداد لها، بل، حتى تكتمل المأساة، هناك تناقضات بين القول والفعل لبعض العرب.

قبل الانتقال إلى ما يمكن للعراق أو العرب فعله لمنع الحرب والحفاظ على ماء الوجه، لا بد من الإشارة إلى مقررات مؤتمر وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم الأخير بالقاهرة، إذ أعلنوا رفض ومعارضة تهديد العراق وضربه، ماذا سيعني هذا بالضبط لو قامت الولايات المتحدة بشن الحرب غداً واستعملت قواعدها في البحرين أو قطر مثلاً، أو إذا عبرت مقاتلاتها أجواء عربية؟ ماذا يعني حينذاك رفض تهديد أو ضرب العراق؟

كان من الممكن أن يقرن العرب قراراتهم بالحد الأدنى من العمل مثل إرسال بعثات من مختصين عرب وروس وأفارقة إلى العراق للتفتيش عن الأسلحة وتطبيق قرارات الأمم المتحدة. أو، في المقابل، كان من الممكن اعتبار برامج التسليح العراقي كبرامج تعاون عربي تزرع مسؤوليتها عن بغداد إلى إشراف مشترك عبر الجامعة العربية على أن يتم التخلص منها ضمن اتفاق بالتخلص من كل الأسلحة غير التقليدية في المنطقة، والتأكيد أنه حتى يتم ذلك ستبقى هذه البرامج والأسلحة في الحفظ والصون العربي الجماعي ولن تستعمل إلا للدفاع عن المصالح القومية العربية العليا. هذا طبعاً، إذا كانت تلك الأسلحة موجودة فعلاً لدى العراق، أو بمعنى آخر، إذا كان العراق قد استطاع منذ عام ١٩٩٨ (حين استعاد

الرئيس كلينتون لجان التفتيش تمهيداً لضرب العراق) وحتى الآن أن يُنشط برامجه إلى درجة الاتهامات الحالية التي تؤكد امتلاكه أسلحة تدمير شامل، وقدرته على تصنيع السلاح النووي في شهور.

إذا كانت الدول والشعوب العربية تحتمي خلف الكلمات الجوفاء، فما الذي يستطيع العراق، أو بالأحرى رئيسه، فعله لمنع الحرب؟ طوال الأسابيع الماضية كان الرئيس بوش يسعى لبناء أهم الشروط لشن الحرب، وهو كسب تأييد الكونغرس والرأي العام الأميركي، والقليل من التأييد العالمي. في المقابل كانت القيادة العراقية تصدر فتاوى بأن الحرب حتمية مهما فعل وقال وقدم العراق من مبادرات. هذا خطأ جسيم بالطبع، فبدون اكتمال شروط الحرب الحديثة لن يجرؤ الرئيس الأميركي على خوضها. الذي يتجاهل هذه الحقائق العلمية في عالم اليوم، إما أنه يعيش في عصر آخر سحيق، وإما أنه يريد المغامرة بالحرب. ومن هنا كان ولا يزال مهماً خروج النظام العراقي من حالة ردود الفعل على الاتهامات المتتالية واعتماد مبادرات في ثلاثة اتجاهات: باتجاه العراقيين، ثم باتجاه العرب، وثالثاً مبادرات في الاتجاه العالمي.

كان من مصلحة الشعب العراقي وكل العرب لو استقال الرئيس العراقي، أقله، ما بين هزيمة أم المعارك وحتى قبل شهر مضى حين كانت واشنطن تطالب فقط بعودة المفتشين. أما الآن فتحول الهدف إلى مناورة تغيير النظام، ويأتي هذا بعد المطالبة بعدم انتخاب الرئيس عرفات مجدداً، وبالتالي إذ تحقق ذلك لواسنطن فسيكون بوسعها، بعد تغيير نظام أفغانستان أيضاً، أن تُنصب وتخلع من تريد في كل المنطقة، وهذا مبدأ مرفوض. لذلك بالذات لم يعد العرب يتمنون زوال الرئيس صدام الآن، كما أنه خصياً لم يفكر يوماً في الاستقالة، وبالتالي لا جدوى من مواصلة الحديث هنا.

المبادرات المطلوبة من النظام تجاه الشعب العراقي ويمكنها أن تساهم في تطوير البلاد ومنع الحرب والدمار الآن يمكن أن تشمل:

- الإصلاح السياسي الداخلي، على أن يضم إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين، وفتح المجال لتأسيس الأحزاب بحرية تامة، وإطلاق حرية الإعلام، وضمان سلامة كل من

يعود إلى البلاد من المهاجرين، وبالطبع تحديد موعد قريب للانتخابات البرلمانية والرئاسية بعد فترة أولية من الحياة الحزبية الحرة. هنا يمكن للرئيس أن يعلن سلفاً عدم ترشيحه لذاته مكتفياً بالفترات السابقة التي نالها. مثل هذا الإعلان عن الإصلاح والمباشرة فيه فوراً يلغي حجج واشنطن وأنصارها بأنها تريد تحرير الشعب العراقي بالقوة من الحكم الديكتاتوري. على الصعيد العربي يمكن للنظام العراقي أن يكف عن تكرار إعلان استعدادة الشفهي ويستبدل ذلك بالتطبيق وخصوصاً فيما يتعلق بالقضايا مع الكويت.

إلى جانب ذلك، يمكن للبرلمان العراقي الحالي إصدار ميثاق شرف يتعهد بعدم الاعتداء على أي بلد عربي في أي وقت إلا في حالة العمل الجماعي العربي من أجل المصلحة القومية. ولا بأس لو اشتمل هذا الميثاق على اعتذار عما حصل في حالة الكويت، ومطالبة الأجهزة التنفيذية بإزالة كل القضايا العالقة من جراء تلك الغلطة. هذه الخطوة تشعر العرب بالأمان، وتلغي مقولة أن العراق يهدد جيرانه، وادعاء أنهم في الواقع يتمنون أن تضربه الولايات المتحدة. هناك بالطبع مبادرات أخرى سلمية كثيرة يمكن للعراق القيام بها في المجال العربي.

الجهة العالمية تتطلب هي الأخرى مبادرات صارخة وصادقة لشل قدرات العدوان معنوياً وإخراج العراق من هذه الدوامة الطاحنة التي بدأت قبل أكثر من عقدين من الزمن مع إعلان الحرب ضد إيران بدعم غربي آنذاك وراح ضحيتها نصف مليون مسلم على مدار ثماني سنوات. كان المفترض أن لا ينتظر العراق الإنذارات المحددة زمنياً لإعادة المفتشين، ولكن المبادرة للإعلان مثلاً عن الاستعداد لاستقبال مفتشين يختارهم الأمين العام للأمم المتحدة ويضمن خصياً خلوهم من الجواسيس، والتأكيد أنهم سيمنحون حرية الحركة لبضعة شهور على أن تضمن الأمم المتحدة لاحقاً إنهاء الحصار المفروض على العراق. هذه المبادرة يسهل تبريرها وهضمها من الرأي العام الدولي والأميركي وتنسف أسس الحرب وتنتهي لاحقاً وبسرعة مصاعب البلاد ولا تسبب أي ضرر أو إهانة للعراق شعباً وحكومة. يمكن أيضاً توجيه دعوة مفتوحة لوزراء خارجية دول العالم ولأدباء وكتاب ذوي شهرة عالمية بزيارة جماعية أو فردية ومفتوحة زمنياً للعراق وضمن حرية الوصول إلى

أي بقعة وبنائة يريدونها. هذه الدعوة ستحول كل هؤلاء إلى سفراء ومحامين عن العراق بأنه نفذ القرارات الدولية ويعاني استمرار الحصار ونتائجه.

حتى لو كان لدى العراق أسلحة تدمير شامل مخالفة للقرارات الدولية فإن أفضل الحلول هي الصراحة ومن ثم: تسليمها إلى الأمم المتحدة، أو إيداعها في حماية أي دولة عربية حتى تنتهي حاجة العرب إليها، أو مقايضتها بنزع سلاح إسرائيلي مماثل. أو طبعاً الإقرار بوجود سلاح من هذا النوع ورفض تسليمه وتحدي من يتجرأ على الاقتراب من بغداد؛ فمثل هذا الموقف في ذاته يؤدي إلى الردع. إن أتعس ما يمكن عمله هو السكوت والاستكانة في انتظار الدمار مع تكرار المراهنات والشعارات الجوفاء كما يجري الآن.

٢٠٠٢-٩-١٣

شهر لم ينته وعالم عربي لا يتغير

الأمثلة الأربعة مدار هذه المساحة هي غيظ من فيض التناقضات التي تدور في الساحة، هذه الأيام، وتهدد عقلية العرب وحاضرهم ومستقبلهم. الذكرى العشرون لمجزرة صبرا وشاتيلا تعطينا المثل على حاضر عشائري. وتقلبات موقف الجامعة العربية في غضون أيام هذا الشهر، تجاه العراق، هي المثل الثاني لما يحمله المستقبل، والمثل الثالث يأتي من بغداد ويقتصر على القبول المتأخر دوماً للنصائح، وهناك طبعاً، مثال التضارب الديمقراطي الفلسطيني بعد استقالة الحكومة وبقاء رئيسها.

سبقت ذكرى ١١ أيلول/ سبتمبر الأميركية أختها الفلسطينية بثلاثة أيام، وسيان بين الاهتمام العربي بكل من المجزرتين. ما أريد التركيز عليه هو لماذا ركضنا لعقدين من الزمن خلف تحميل شارون المسؤولية، وتركنا مسؤولية المنفذين العرب دون حساب؟ قبل استكمال التساؤلات حول هذا التناقض العربي، الذي يشمل الأفراد والجماعات والحكومات، ويعكس تكاسل الإعلام وقبليته، لا بد من موجز شديد لمعطيات مجزرة صبرا وشاتيلا.

حصلت المجزرة بعد إخراج كل المسلحين الفلسطينيين من لبنان عام ١٩٨٢، وكانت بيروت تحت الاحتلال، الذي أحاط جنوده بصبرا وشاتيلا لعدة أيام، تاركين لحلفائهم المحليين حرية القتل في الداخل. على مدار أيام قتل ثلاثة آلاف شخص تقريباً، بعد عمليات اغتصاب وتشويه طاولت الأحياء والأموات، أي إن بربرية التصرف، مع سبق الإصرار، دامت لأيام، ولا تقارن ببربرية أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر في واشنطن ونيويورك، التي استغرق تنفيذها لحظات. اعتبر، عالمياً وقانونياً (في إسرائيل)، أن وزير الدفاع شارون هو المسؤول عما حدث، وهناك محاولات قضائية مستمرة لتحميله المسؤولية المباشرة، لأن

ما تم كان بعلمه ولم يوقفه. لكن ماذا عن الذين نفذوا الاغتصاب والذبح وبقر بطون النساء والدفن الجماعي لإخفاء الجريمة، وكلهم من العرب الأشاوس؟ حتى الآن لم يُحاسب أي شخص أو حزب أو موقف سياسي عن مجزرة حدثت بحق مدنيين كانوا بحكم من استسلم للهزيمة العسكرية، وجرّدوا أنفسهم من السلاح والمسلحين بإشراف دولي ومحلي.

المصيبة طبعاً أننا كعرب صممتنا عن تلك المسؤولية وتعربشنا بشارون. يعني هذا أننا قبلون في نهجنا التفكيري اليومي، أو ديماغوجيون لا نهتم بالإنسان كضحية، وإنما يهمننا تشويه صورة خصمنا وإغماض العيون عن بربريتنا. هذه الحالة، للأسف، متفشية لدينا في عشرات الأمثلة، حيث تنتهك حكومات أرواح مواطنيها بفظاعة، أو اقتتال دول متجاورة، بل التسامح مع الإرهاب المحلي، سواء قتل زعيم لنائبه أو رفيقه، أو قتل عصابة لعشرات آلاف المواطنين، ثم يفوزون بالعفو.

في شأن الجامعة العربية التي تمثل وتعكس رؤية عربية أشمل، يلاحظ انقلاب موقفها في أيام إلى العكس تماماً. رفضت بشدة تهديد العراق أو شن الحرب عليه، ثم عادت هذا الأسبوع لتؤيد أي قرار دولي جديد حتى وإن كان سيؤدي إلى الحرب! تغيير المواقف السياسية والدبلوماسية شيء طبيعي ومطلوب، لكن كان على الجامعة العربية من الأساس أن تقرن موقفها بالرأي الدولي، بل تطالب بغداد منذ البداية بإعادة المفتشين، لا أن تدعمها بشدة ثم تتراجع بسرعة. كان من الممكن أيضاً، اتخاذ مواقف وأفعال وسط بين التشدد الأول والتراخي النهائي، مثل إرسال مراقبين عرب مزودين بأجهزة الإعلام الدولية للتجول في كل العراق بحثاً عن الأسلحة غير التقليدية، أو إرسال دروع بشرية عربية من محبي التظاهر والتظاهرات لتخيم لشهور بجانب المؤسسات والبنى التحتية المدنية العراقية المتوقع تدميرها. ثم هناك قضية لم تحسم عربياً بهذا الصدد، ولا بد للجامعة العربية من انتزاع موقف صادق حولها: هل يمتلك العراق أسلحة تدمير شامل ممنوعة حسب القرارات الدولية التي تقبلها العراق، أم لا توجد لديه مثل هذه الأسلحة؟ إن السرية والتمويه في هذه القضية شأن عدمي تماماً. إما أن يكون السلاح موجوداً ولا بد من الإقرار بذلك سواء لتدميره وإنهاء الأزمة، أو لتهديد المهاجمين بما سيصيبهم إذا هجموا، وإما أن هذا السلاح لا

وجود له وبالتالي لا داعي «للبوكر» لأن الخسارة ستكون مهولة بعد أن يسهل على الخصم الاحتماء بتنفيذ القرارات الدولية.

لقد قبل النظام يوم الثلاثاء بعودة المفتشين إياهم وبدون شروط. وقد يكون القبول متأخراً طبعاً لأن القضية خرجت عن ذلك الإطار. لقد نصح كل من هب ودب من صحفيين ومحللين ومفكرين ورؤساء دول وغيرهم، النظام، أو بالأحرى الرئيس العراقي، على مدار أسابيع أن يقدم المبادرات، وأن يعيد المفتشين حتى ينفس الاحتقان الانتقامي الأميركي. لكن لا حياة لمن تنادي، وضع صدام شروطاً وتحديات وكأنه جالس على قوة رادعة رهيبه للمعتدين، فصعد الرئيس بوش موقفه مطالباً بعزل خصمه. كنا سنفهم العناد العراقي لو استمر بناء على معطيات يجهلها الناصحون، لكن ما يصعب فهمه هو تكرار الحال، للمرة الألف على الصعيد العربي وخصوصاً في المجالين الفلسطيني والعراقي، بقبول النصيحة ولكن بشكل مشوه وبعد فوات الأوان. هذه ظاهرة خطيرة في السياسة العربية قوامها العناد الأجوف الذي ينتهي بالاستسلام السريع. لقد وقف كل العالم، ما عدا حكومة إسرائيل ونصف الإدارة الأميركية، ضد الهجوم على العراق، لكن هذا الموقف ارتبط بقبول العراق بعودة المفتشين فوراً، وهنا لم يحسن حاكم بغداد التقدير، فارتد العالم بما فيه العرب على أعقابهم عندما أعطى الرئيس بوش الأمم المتحدة دوراً لإعادة المفتشين ضمن شروط والتزامات جديدة تمنع التملص العراقي، هل سينفع التراجع العراقي الآن؟ سنرى.

على الصعيد الفلسطيني كثرت التناقضات هذا الشهر، فقد جاء موقف رئاسي متأخر يطالب بمنع العمليات العسكرية ضد المدنيين الإسرائيليين. وكان وزير الداخلية الفلسطيني قد طالب الشهر الماضي بوقف كل الأعمال العسكرية والاكتفاء بالمقاومة المدنية. كلام جيد، ولكنه في الحالتين متأخر وأصبح بمثابة انهيار. يوم ١٢ أيلول/ سبتمبر العام الماضي انهالت النصائح والطلبات على الرئيس عرفات وكل فصائل المقاومة أن يعلنوا هدنة عن المقاومة المسلحة، كان بوسعها الحفاظ على حق المقاومة بأي شكل، وفي أي مكان لاحقاً. وكان للهدنة أن تضع الشعب الفلسطيني في صف المفعول به إرهابياً إلى جانب الشعب الأميركي، بينما شارون هو الإرهابي، هذا إلى جانب مزايا أخرى وتحذيرات

قيلت للقياديين، من الاستمرار في النهج القديم بعد تغير العالم ذلك اليوم. وفعل القادة والمنظمات العكس وحصل بالجميع ما حصل طوال عام، ثم يأتون الآن لاتخاذ القرار وبشكل مشوه طبعاً.

أحدث التناقضات الفلسطينية هي استقالة الحكومة، وبقاء الرئيس الذي انتُخب معها، وذلك كون المجلس التشريعي، الذي انتهت صلاحيته، هدد برفض منح الحكومة الثقة! الرئيس الفلسطيني لم يُنتخب على غرار الأميركي أو الفرنسي أو رئيس الوزراء الإسرائيلي منفرداً، بل انتخب مع بقية النواب على غرار النظام البريطاني، وبالتالي أي منح أو حجب ثقة عن الحكومة يطاول رئيسها. سنرى، العجب، متى ستكف الحكومة المستقيلة عن العمل، ومتى ستشكل حكومة وممن. هناك من يعتقد أن السيناريو كله صمم لإقناع واشنطن بأن الديمقراطية في فلسطين على قدم وساق، بإشراف الرئيس الذي لم يعد ديكتاتورياً ولا بأس من بقائه... فيا له من شهر لم ينته بعد، ويا له من عالم عربي.

٢٠٠٢-٩-١٩

العفوية الإيجابية والتنظيم السلبي الفلسطيني

في ساعات الفجر الأولى ليوم الأحد الماضي أفرز الشعور الشعبي، في فلسطين، فعلاً عفويًا إيجابياً، تلتته تدخلات تنظيمية أطفأت أنواره قبل الشروق. رغم ذلك فقد نكون على بداية طريق النجاة، إذ أثبت الشعب الفلسطيني دوماً أنه أكثر وعياً، بعالم السياسة الدولية والتبعات المحلية لمتغيراتها، من تنظيماته وقادته الرسميين. هناك صراع بين أفكار جامدة تحملها التنظيمات عالية الصوت، وبين ومضات شعبية فاعلة تناقض الجمود. كلما تصاعدت حدة هذا الصراع والتفاعل ستقترب بالتالي النتائج الإيجابية، أي باختصار لا بد من الحوار عالي الصوت والصدى لعزل الأفكار الرجعية التي جلبت المأساة تلو الأخرى. عندما شعر الفلسطينيون فجر الأحد، أن شارون يهدد كبرياءهم عبر إنذاره للرئيس عرفات بتسليم المحاصرين، خرجوا، ولأول مرة، في تظاهرات عفوية ليلية. إن صفة العفوية هنا هي الأهم، وهذه لا جدال فيها، إذ لم يحمل الناس في الساعة الأولى أي شعارات تنظيمية، كما حصل بعد ذلك للأسف، كما أن السلاح والملثمين غابوا عن اللقطات الأولى التي تصدرتها فتيات ونساء وشبان وأطفال وعجزة يهتفون ضد الاحتلال، ولافتداء رئيسهم المحاصر. أغلب الظن، بل أعرف علم اليقين، أن الكثير ممن خرجوا عفويًا هم من أشد معارضي سياسة السلطة ورموزها ورئيسها، ولكنهم يعارضون الاحتلال أكثر، ويميزون بين أهدافهم في التغيير وبين الأهداف الإسرائيلية.

كان الفعل الشعبي تلك الليلة يوحى بأشياء كثيرة، مثل نوم المنظمات والمسلحين عما يدور، وضعفهم في أخذ المبادرة، رغم أنهم مهرة في امتطاء التحركات وتوجيهها إلى الأهداف الغلط. ما حصل كان أيضاً، تعزيزاً للأفكار المتداولة حول المقاومة المدنية السلمية، وهذا هو التطور الأهم الذي لم يُستوعب بعد من المنظمات والقيادات.

بُعِيد المسيرات الشعبية العفوية السلمية، ظهر حملة الرايات يتزاحمون بين الصفوف، وأسرع المسلحون إلى المقدمة، وانفضّ الناس وعادوا إلى بيوتهم مع الصحوة المتأخرة للآخرين. وفي اليوم التالي عقدت الاجتماعات ذات الأسماء الطويلة، وصدرت بيانات تُجبر ما حصل وتندر ببركان لن تكون له حدود، وبيانات أخرى تهدد بنسف المدن الإسرائيلية، إلى آخر المعزوفة التي لا تتلاءم أصلاً مع روح التحرك الشعبي العفوي السلمي تلك الليلة. الهدف لكل الفلسطينيين هو إزالة الاحتلال ونيل الحقوق الإنسانية الأساسية، والأخرى التاريخية في فلسطين، ولا يهم هنا الوصول إلى الهدف بقيادة إنسان معين أو تنظيم محدد، طالما أن إسرائيل بعيدة عن الأمر. يعرف الفلسطيني أيضاً، أن صراعه مع إسرائيل يعني أن الساحات متعددة، منها إسرائيل والإسرائيليون، والعالم الغربي وتحديداً الولايات المتحدة الداعم الأساسي للاحتلال، وبالتالي فلا بد من ملاءمة أسلوب النضال للمستجدات المحلية والدولية لكسب الجولة. بدون هذه الملاءمة فالنتيجة هي محاربة كل العالم وليس إسرائيل فقط، لأن العالم لا يمكن أن يكون حيادياً، ولأن إسرائيل تشحذه بضراوة إذا أهملناه.

ضمن هذه المعطيات اتضحت الصورة لدى العديد من الفلسطينيين، وليس كلهم أو معظمهم، بأن الاحتلال ضار جداً بحياتهم ومستقبلهم، وأن إسرائيل لن ترضخ للسلام بدون ضغط دولي، ولن تنسحب بدون فعل إسرائيلي محلي مضاد للاحتلال. وكانت الأغلبية الكاسحة للفلسطينيين تؤمن، حتى قبيل سنوات، بأن الاحتلال لن يرحل بدون عمل مقاوم مسلح، لكن تدريجاً وعبر التجربة والمعاناة، اتضح أن خليط تفاعلات اتفاقية أوسلو وتجربة المقاومين ونتائج العمليات المسلحة، لا تخدم قضية التحرر. هنا بالذات بدأ الكثيرون يتذكرون التجربة الطرية في الأذهان للانتفاضة الأولى التي لم تكن مسلحة، وحققت انتصارات سياسية وإعلامية جمّة ضد إسرائيل، منها كسب التأييد الأميركي والدولي، وعزل إسرائيل أخلاقياً، وتحريك شارعها المدني، ما أنتج مؤتمر مدريد الذي أهدر مع غيره من إنجازات الانتفاضة في اتفاقية أوسلو.

بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر والمتغيرات الدولية التي تلتها، ونجاح شارون في تشويه صورة النضال الفلسطيني، بمساعدة من التبدل القيادي والتنظيمي الفلسطيني، يتنامى الشعور الشعبي بضرورة النضال بأسلحة مؤثرة تعيد إظهار الوجه الاحتلالي العسكري البشع، وهو يقهر مجتمعاً مدنياً مسالماً يصر على التحرر. إن الواقع المشاهد الآن يثبت فشل الأدوات والأسلحة التي استعملت أخيراً، والتي أطلقت يد إسرائيل وأضرّت بالأهداف الفلسطينية. ترجمة هذا الشعور إلى واقع يحتاج إلى أفعال وحوارات لدعم العمل المدني السلمي المقاوم، وإزاحة التسلط التنظيمي الذي أثبت فشله يوماً على كل الصعد. المشكلة هنا أن المقاومة المدنية رغم قوتها الممكنة ضد العدو، فإنها ضعيفة ضد المعارضين المحليين، كونها لا تهدف إلى الاقتتال الأهلي وتتخوف منه. ما يضعف تأثير المقاومة المدنية أيضاً هو الفعل الإسرائيلي الاستفزازي، وأساليب العقاب الجماعي التي تؤجج روح الانتقام بالمثل، وتعقد مهمة توضيح مزايا المقاومة المدنية السلمية.

المنظمات ومسلحوها لم يردعوا جيش الاحتلال عن فعل ما يريد في سنوات بعد أو سلو، من قنص وخطف وقتل وهدم واحتلال إلخ، بل كانت النتائج عكسية، إذ برر الاحتلال أفعاله عبرهم. المسلحون أيضاً يقللون من العطف الدولي والعربي، إذ يتوقع الجميع منهم استعمال سلاحهم ضد الاحتلال، أو الكف النهائي عنه لإطلاق يد التفاعلات الأخرى. عالم اليوم وبغض النظر عن موقفنا، لا يؤيد تحقيق الأهداف السياسية بوسائل مقاومة عسكرية، خصوصاً إذا طاولت المدنيين. فكرة التسلح في هذا الظرف الفلسطيني تؤيد الاعتقاد بأن المزيد منه، أو بعض الدعم العربي العسكري قد تؤدي إلى النتيجة المطلوبة، وبالتالي تتولد الاتكالية ويبدأ صراخ الفلسطيني في كل المناسبات طلباً للنجدة العربية المستحيلة.

بدون السلاح والعسكرة الفلسطينية ستظهر الحالة للجميع على حقيقتها: شعب أعزل يقاوم احتلالاً من خامس قوة عسكرية في العالم. لا وجود أو أمل في دعم عسكري عربي ضد إسرائيل. هذا الوضع سيحرك الشارع العربي والعالمي أكثر، ويوسع المعارضة الشعبية الإسرائيلية لسياسة الاحتلال، ويشجع على قرارات دولية لحماية الشعب الفلسطيني، ويمهد إلى مقاطعة عالمية لإسرائيل. الأهم هنا أن الشعب الفلسطيني لا يخسر بهذا الأسلوب أكثر

من خسائره الحالية، ولكنه حتماً سيحقق انتصارات على النهج الإسرائيلي والفكر الصهيوني. لقد نجح شارون في عكس الصورة مستفيداً من أجواء العالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، فجعل الضحية مجرماً والمجرم ضحية. إن العالم في تبدل دائم للأجيال والأفكار، ولا يمكن للفلسطينيين التعويل على دعم ما قبل عقدين أو ربع قرن، وإنما عليهم تسهيل طريقهم الذاتي نحو هدفهم، وتسهيل مهمة أصدقائهم عبر العالم في شرح قضيتهم، وذلك لا يتم مع استمرار هذا الجمود المتكرر في أساليب النضال.

تسعة بالمئة فقط من الشبان البريطانيين يعرفون أن إسرائيل هي دولة احتلال وأن المستوطنات غير قانونية. هذه التعمية عبر العالم لها نتائج سلبية بعيدة المدى، وهي نتاج طبيعي لنجاحات إسرائيل في قلب الصورة بمساعدة المنظمات الفلسطينية وممارساتها. المقاومة المدنية والمطالبة بحقوق الإنسان وبالمساواة وشجب العنصرية والعنف والاحتلال، هي شعارات ومفاهيم العصر والأيام المقبلة. شارون لا يخاف من السلاح والعمليات الفلسطينية بل يحتاج إليها ليعمي العالم ويمرر مخططات واسعة في المنطقة، ما يرهب شارون هو لجوء الفلسطيني إلى لغة العصر بمقاومة مدنية صرفة قوية واضحة الشعارات، وما حدث فجر الأحد كان خطوة إضافية على هذا الطريق.

٢٠٠٢-٩-٢٦

الدور الذاتي في تقبيح الصورة العربية

يمتلئ التراث العربي القديم والحالي بالأمثلة والقصص حول تأثير الأفراد والجماعات سلبياً على أحوالهم. وقد لا يكون الفعل السلبي بنية سيئة سلفاً، لكن ذلك لا يغير في النتائج ولا يجب أن يخفف من تحميل المسؤولية وضرورة المحاسبة. الإنتاج السلبي على المصلحة الذاتية الفردية والجماعية يقود إلى تفاعلات أشد ضرراً، فهو يؤدي، ضمن العديد من الأمور الأخرى، إلى الإحباط عن عمل الخير، ويسهل مهمة الخصوم اليومية المضادة عندما تكثر فرص استشهاداتهم من الأفعال والأقوال العربية.

يمكن أن نبدأ في رواية أمثلة من القصص الأحداث المقبحة للذات من واشنطن وننتهي في الدوحة أو صعيد مصر، أو نطلق من لندن حتى بغداد؛ فالخيارات متكررة ومتلازمة كموج البحر.

مثلاً، عرب أميركا يشعرون بثقل الواجب على أكتافهم ليقلدوا اليهود في محاولة للتأثير في مربط السياسة في واشنطن، ولكنهم يتلقون من بقية العرب اللطمة بعد الأخرى. أحداث ١١ أيلول/سبتمبر خربت بيوتهم، ولكنهم استمروا في محاولة تحسين صورة العرب والمسلمين وإعادة السمعة الطيبة إلى الدين الإسلامي، وذلك طوال العام الذي تلى الكارثة، التي مهدت لزراع الحقد ضد العرب في الولايات المتحدة، ذلك البلد الذي كان يشهد أكبر وأوسع حالات الانتشار للدين الإسلامي السمج.

كثرت أساليب عرب أميركا وأفعالهم للتخفيف من التأثيرات السلبية بما لا يتسع المجال هنا لذكرها. بعد أسبوع على مرور الذكرى الأولى لكارثة الأميركيين استضافت قناة فوكس الأميركية التلفزيونية رجل إعلام دينياً مشهوراً هو بات روبنسون، ولم تجابهه القناة عندما أخذ يسيء إلى الرسول الكريم وإلى الإسلام، بل إن مذيع المحطة أخذ يغذيه

بالأسئلة والتأييد ليقول المزيد. باختصار يمكن أن نوجز التهجم بقول روبنسون باتهام الرسول الكريم بالتطرف، وقوله عن التنظيمات التي اعتدت على نيويورك وواشنطن: إنهم لا يحرفون الإسلام بل يطبقون ما جاء فيه. وكان ذلك يحمل رداً على الدعاية العربية والإسلامية التي تحاول التفريق بين المتطرفين وسماحة الإسلام.

يمكن طبعاً أن نسرح في الردود وتوصيف روبنسون ونعته إلى آخر المعزوفة، لكن قبل ذلك علينا تأمل ما جاء في قناة الجزيرة القطرية، التي يستقي الأميركيون منها معلوماتهم عن القاعدة وبن لادن، بل يرون فيها موقفاً معبراً عن المنطقة بشكل أو بآخر. في يوم ١٢ أيلول/سبتمبر جاء في برنامج عن التفجيرات، إن القاعدة وبن لادن هما المسؤولان عن الكارثة، وكان هذا أول تأكيد وتحميل للمسؤولية طوال عام. وقال من وصفته القناة ووصف نفسه بمنسق العمليات، أو غزوتي واشنطن ونيويورك ما يلي: فالمتفق عليه أنها بلاد حرب وبلاد الحرب يجوز للمسلمين أن يضرروها بجميع الأضرار، لأن أهلها تحل دماءهم وأموالهم وأعراضهم للمسلمين كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم مع المحاربين، خطف رعاياهم كما فعل مع بني عقيل، وقطع الطريق على قوافلهم كما فعل مع قريش، واغتال رؤساءهم كما فعل مع قريش.. وحرق أرضهم كما فعل مع بني نضير، وهدم حصونهم كما فعل في الطائف، وإلى غير ذلك من الأفعال. هذا الكلام جاء بالنص في قناة الجزيرة وبث قبل أسبوع كامل من التوصيفات المطابقة أعلاه التي وردت في قناة فوكس الأمريكية.

إن هذا الكلام من المحطة العربية يغالط التاريخ والنصوص والحقائق والتفسير، ولم يكن من الضروري قوله حتى على لسان أي «بطل» كان، خصوصاً وأن الجزيرة لم تبث كل ما تم في اللقاءات إياها، أي لا يوجد مجال للحدّث عن حرية الصحافة وحق النشر، ولم يكن لما قيل أهمية فائقة تبرر عدم قصه. إن حرية الصحافة في أشد البلاد حرية تمنع الكذب، وتحاسب على التجريح بالديانات والأفراد، ناهيك عن الرسل. هناك ألف سؤال، أقله، يمكن إثارتها هنا، ولكن أبسطها هو: ما هي فرص عرب أميركا في إنجاح حملتهم الأخيرة ضد قناة فوكس لتجنيتها على الرسول الكريم؟

من التناقضات الذاتية الكثيرة الضارة بصورة العرب، يمكن الإشارة إلى بعض التصرفات الجماعية. يستفاد من سياسة الحكومات وتوجه الرأي العام العربي وجود إجماع على أن الحلول للمشكلات العربية المستعصية تحتاج إلى دعم أميركي، ومع ذلك، فإن السياسة الرسمية مثل أختها الشعبية في العالم العربي تتسابق إلى إظهار العداء للولايات المتحدة وكأننا سنهاجمها غداً. بمعنى آخر، فإننا في المنطقة نستعمل إعلاماً وترويجاً يطابقان ما يستعمل بين الدول التي أعلنت الحرب بعضها على بعض، كما حصل في الحرب العالمية الثانية. في الحقيقة لا توجد أفكار أو خطط أو قدرات لمحاربة العرب للولايات المتحدة، ولكننا نتصرف وكأننا قد أعلننا الحرب، وليس كمن ينتظر فعلاً أميركياً يساعد على سد رمق الجوع هنا، أو تغطية العجز هناك، أو الضغط لإزالة هذا الحصار أو غير ذلك، مما يتفق عليه الشارع والحكومات العربية. حتى لو لم يكن هناك إجماع عربي على عدم تحدي أميركا واستعدادها، فهناك توافق طبيعي يتماشى مع صفاتنا بأن نفرق بين أميركا السياسية والشعب الأميركي، ولكن الجموع تتصرف بما يقبّح صورتها لدى الشعب الأميركي، الذي لا يتبنى بالضرورة كل مواقف حكومته في كل الأوقات كما نرى يومياً.

المثال نفسه، ولكن بشدة وكثافة أوضح، نراه في فلسطين حيث يسود الاقتناع بأن الخلاص من الاحتلال يحتاج إلى مساندة من الشارع الإسرائيلي ضد حكومته، لكن الكثيرين من أبناء فلسطين يرتاحون لترهيب الشارع الإسرائيلي، أو بمعنى آخر يدفعونه إلى أحضان سياسة التشدد القاتلة للفلسطينيين. هنا أيضاً، لا توجد محاولات للتمييز بين الإسرائيليين وإسرائيل السياسية.

قبل الانتقال إلى دور جامعة الدول العربية في تقبّل الصورة القبيحة للعرب، يمكن الإشارة إلى حكم قضائي صدر قبل أسبوعين في أميركا، يؤكد أن تدريس القرآن في الجامعات لا يهدد الحريات الدينية. جاء هذا الحكم ضد دعوى من جمعية محافظة أرادت منع جامعة نورث كارولينا من تدريس طلابها كتاباً عن القرآن. أي إن من حق الجمعيات وغيرها رفع دعاوى ضد ما يرونه ضاراً، وللمحكمة أن تحسم الأمر بالمنع أو الموافقة. ومنذ سنوات والمطالبة تتكرر لأمين عام الجامعة العربية بأن يتبنى الأسلوب القانوني القضائي

ضد المؤسسات الإعلامية الأميركية والغربية التي تنتج وتنشر وتوزع المعلومات غير السليمة والمشوهة للعرب والمسلمين.

قيل لأمين الجامعة العربية إن مؤسسات هوليوود تشوه صورة العرب عمداً كما نرى، وإن القانون الأميركي يمنع ذلك التشويه إذا جاء الاعتراض من جهة مخولة بالحديث والتمثيل للمتضررين مثل الجامعة العربية، لكن لا حياة لمن تنادي، وها هي أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر تطلق أيدي المؤسسات الإعلامية ضد العرب، ما سيعزز الشكل القبيح لعقود طويلة مقبلة، رغم أن ذلك كان يمكن منعه وأخذ تعويضات عن الضرر لو تحركت الجامعة في عمل إيجابي سهل وضروري لتبييض الوجه. حقاً، إن الرديء يجلب لأهله الشتيمة.

٢٠٠٢-١٠-٣

العرب لم يخذلوا فلسطين في كل الأوقات

كلما اشتدت الأزمة على الفلسطينيين، تتعالى الأصوات مُكررة الأسطوانة نفسها: أين العرب؟ أين العالم؟ أين الأمم المتحدة؟ مع ملاحق تساؤلات وتفصيل كثيرة تعزف على الوتر نفسه، حول غياب الدعم والنفط والتظاهرات والضغط على أميركا والغرب. بل هناك من يشطح تحت هول الظروف الفلسطينية ليتساءل عن الضغط العربي على إسرائيل! المعزوفة ذاتها تتكرر في حالة العراق كلما لاحت بوادر الضربة الأميركية للنظام العراقي، بل إن أحدث النغمات الآن ما يطالب به نقابيون وغيرهم بأن تُطلق الحكومات حرية شعوبها للتظاهر... فيا للتناقض الذي يعيش في العقل العربي.

حتى يضغط العرب على إسرائيل، يجب أن تكون لهم معها علاقات طيبة ومنافع متبادلة يمكن التلويح بوقفها إذا لم تتجاوب مع الضغط. كل الفلسطينيين، انتفاضة وسلطة وشعباً يرفضون تطبيع العرب مع إسرائيل، وعندما عقدت منظمة التحرير صفقة أو سلو، فقد تمت بدون استشارة أي عربي، وتلك الصفقة هي سبب البلاوي، ولا نسمع نقداً ذاتياً أو محاسبة لمنفذيها.

حتى نُقيم فرص ضغط العرب على واشنطن لتضغط على إسرائيل، سنحتاج إلى استيعاب التالي:

- إن أميركا تعتبر إسرائيل دولة ذات سيادة ولها حق الحياة بسلام وترفض أي عمليات ضد مدنيها.

- إن أميركا أصبحت، وبشكل متزايد، ترى قطاعات عربية واسعة كأعداء لها، ولا ترى أي عرب يحبونها ويستحقون عطفها فعلاً.

- لا توجد لدى العرب أدوات ضغط على أميركا، بل العكس هو الصحيح كونها تمول

ميزانيات عدة دول، أو تمدها بالقمح، أو تحميها من اعتداءات الإخوة وتهديدات الجيران، أو تسلح جيوشها وتدريبها، والكثير غير ذلك مما هو عوامل ضغط أميركية ممكنة ضد الدول العربية.

ما يجب استيعابه ضمن الكثير من الأمور الأخرى، أن أميركا وأوروبا لن تحاربا من أجل فلسطين، أو تتصدىا لإسرائيل بغير الضغط الدبلوماسي التقليدي. وهذا الضغط حاصل عبر تأييد قرارات الأمم المتحدة، ودعم قرارات حول إقامة دولة فلسطينية، وشجب عمليات العنف الإسرائيلي بشكل أو بآخر. إذا أراد العرب أو الفلسطينيون ترجمة هذا الدعم بعمل حربي شرعي لتطبيق القرارات فإن طريقهم مفتوحة. الغرب لم يعارض حرب تشرين الأول/أكتوبر، أو المقاومة الفلسطينية للاحتلال، ولم تشترط واشنطن والمجموعة الأوروبية وقف الانتفاضة مقابل الدعم المالي والدبلوماسي المقدم للفلسطينيين، ولكنهم يعارضون الخروج بالمقاومة عما يعتبرونه معقولاً. لو أيدت أوروبا العمليات ضد المدنيين الإسرائيليين، فكيف ستضغط وبأي شكل، على إسرائيل؟

عموماً، تعشش في أدمغتنا نحن العرب أفكار خيالية، منها: إن الغرب صنع إسرائيل (هذا أصبح تاريخاً ماضياً)، وهو بالتالي قادر على حكمها، (وهذا لا يطابق الواقع)، ونحن العرب نظن أن الغرب المتحضر ملتزم بحقوق الإنسان وقوانين الشرعية الدولية ومستعد للقتال لنصرتها، وهذا وهم. كما أننا نعتقد أن للغرب قوة خارقة تجاري تفوقه التقني وتمنحه قدرات حل المشكلات ومنها فلسطين! الحقيقة أن أوروبا الغربية عاجزة حتى عن حل مشكلات في داخل دولها وبين بعضها بعضاً. مشكلة أيرلندا التي تعود للانفجار بين الفينة والأخرى رغم تدخل كل رؤساء أميركا شخصياً لحلها إضافة إلى كونها قضية من صلب اهتمامات دول الاتحاد الأوروبي. وهناك الخلاف الإسباني - البريطاني على مستعمرة جبل طارق الذي مازال في انتظار الحل. هذا طبعاً، بدون الحديث عن الصراعات الأهلية في عدة دول أوروبية، فكيف نتوقع سحراً أوروبياً في حل الصراع بين أطراف غير أوروبية وبدون تجاوب إسرائيلي أو فلسطيني للنصائح المقدمة إليهم؟

لا يمكن تحميل الغرب تبعات قرار فلسطيني ذاتي مؤيد عربياً بتصعيد العنف المقاوم.

لا بد من تميّز أخلاقي بين المقاومة والاحتلال. إذا لم تكن عندك القوة والإرادة والصبر على الأساليب المقاومة الحربية، فعليك بالمقاومة ضمن الأخلاق المتعارف عليها لكسب تأييد العالم كسلاح إضافي ذي تأثير بطيء ولكنه لمصلحتك في النهاية.

عندما يجدد شارون جرائمه ضد الفلسطينيين، وترتفع الاستنجات الفلسطينية بالعرب بل يكال إليهم اللوم ويجري تقييعهم، فهل هذا صحيح أو مجرد؟ رغم مأسوية الوضع، فعلى الشعب الفلسطيني كمجموعة وأفراد، التخلي عن أي ذرة شك تجاه التأييد العربي الشعبي والرسمي. المشكلة ليست قلة الدعم والتأييد، ولكنها خليط من التعقيدات الأخرى. الدول العربية لا تستطيع حرب إسرائيل، ولا تملك أدوات للضغط حتى من أجل إيصال الأدوية والطحين إلى الضفة والقطاع، ولا تملك ضغوطاً على الغرب، بل إن الغرب ذاته يصعب عليه الضغط في الظروف الحالية على إسرائيل.

في ظل أزمتهم لا يعرف الفلسطينيون عن أزمات غيرهم، ولا ينظرون إلى الدعم الفعلي من إخوانهم العرب، وابتلعون تهويشات الذين يريدون تغطية عجزهم القيادي والإداري بلوم العرب في كل الظروف. حسناً ماذا يريد الفلسطيني من العربي؟ الدعم المالي متوافر، والتظاهرات كثرت إلى درجة خروج الحكومات مع أبناء الشعب للتظاهر، ولكن التظاهر لمن ولماذا عندما تتفق الحكومات وشعوبها على نصره القضية الفلسطينية بما لديهم؟ الحقيقة المجردة أن العرب غير مسؤولين عن المأساة الفلسطينية، وأكثر ما يمكن اتهامهم به تاريخياً هو مشاركتهم مع الفلسطينيين في التقصير وفي الجهد. هل يمكن لوم العرب على مشاركتهم في كل حروب فلسطين؟ أو على تخوفهم وعجزهم من خوض حرب جديدة؟ بدون الموقف العربي التاريخي المتكامل لما كانت قضية فلسطين حية للآن. واقع الحال، إن الهول الذي يعيشه الشعب الفلسطيني ليس فريداً في السنوات القريبة أو البعيدة، في المنطقة أو عبر العالم. مقارنة الوضع الفلسطيني مع الجزائري في السنوات الماضية (مئة وخمسون ألف قتيل معظمهم ذبحوا من الأصوليين)، أو أثناء مقاومة الاستعمار الفرنسي (مليون ونصف مليون شهيد)، توضح أن الهول الفلسطيني أقل بالعدد والنسبة من نظيره الجزائري. المقياس ذاته يمكن تطبيقه في العراق وأكثر من دولة عربية أخرى. لكن

الشعوب الأوروبية أيضاً قدمت تضحيات هائلة من أجل تحريرها ومقاومة النازية. لقد سقط مثلاً على بريطانيا خمسة وسبعون ألف طن من القنابل الألمانية ومعظمها على المدنيين في لندن أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية الست، وتلقى الألمان في السنة الأخيرة من الحرب نصف مليون طن أمطرتها عليهم السماء حتى استسلموا وكفوا شرهم.

الأمثلة كثيرة، وليس القصد التقليل من التضحيات الفلسطينية في مواجهة عدو كإسرائيل والصهيونية العالمية، ولكن التنويه للتعرف إلى الإمكانيات وتحديد السلاح المناسب لكل زمن، وتفحص الأسلوب الذاتي وتقويمه قبل لوم الغير، ومن ثم تقدير تضحيات الإخوة العرب وشكرهم، وعدم خوض معارك بالاعتماد على الأوهام الجوفاء. بعد تجربة السنوات الماضية وخصوصاً أخطاء السنة المنصرمة منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، يبدو جلياً أن السلاح الأفضل للفلسطينيين في السنوات المقبلة هو السلاح الأخلاقي ضد إسرائيل، وبالتالي لا بد من تحديث الفعل لهذا الغرض.

انعدام التظاهرات في الشارع العربي الآن يشير إلى وعي جماهيري وعدم رغبة في توريط الغير، بل هو رسالة واضحة للفلسطينيين: غيروا أسلوبكم، أصلحوا وضعكم، حددوا هدفكم، ونحن معكم.

٢٠٠٢-١٠-١٨

عندما يطول الليل الفلسطيني

من المنطقي أن لا يتقبل الناس استمرار المسؤول الفاشل في موقعه، ولكن الوطن العربي يشذ في هذه الحقبة عن المنطق. في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كان النقد منصباً على بعض الدول العربية لكثرة الانقلابات والتغيير فيها، واعتبر ذلك من أسباب التخلف والأزمات المتنوعة المستعصية فكرياً واقتصادياً... إلخ. أما اليوم فالأزمات تستفحل حتى في مناخ الديمومة السياسية. هذا الوضع يشبه كاريكاتوراً لرئيس شركة تؤكد كل الإحصائيات أن مبيعاتها تتناقص، ونفقاتها تتزايد، ومشاريعها التطويرية معدومة، وبالتالي أسعار أسهمها أصبحت في الحضيض، ولكن المؤشر الوحيد الصاعد دوماً هو راتب الرئيس ورواتب مجلس الإدارة.

إذا نظرنا إلى الوضع الفلسطيني عبر العقود الماضية نجد الأمور تكرر ذاتها، وحجم الخسارة الذاتية يتعاظم من يوم إلى آخر بدون تغيير ذاتي أو انقلاب على الوضع أو أي استيعاب ملائم ومجد للمتغيرات، ناهيك من التطوير طبعاً. القادة هم أنفسهم، ولا يغيب أحدهم إلا بطلب رباني، الأسلوب العسكري القتالي لا يتغير إلا إلى الأسوأ، أي صمود أقل، واستسلام أسرع، وتعامل رسمي مع العدو وتخوين المعارضين، وعدم اختراع أي نافلة أو احتراز أي سلاح رادع، وتشدد عريض واستعراض لأوهام تبرر أفعال العدو الإرهابية كدفاع عن نفسه. هكذا تم تخريب الأردن في السبعينيات، ولبنان بعده، والآن تتكرر القصة في الضفة والقطاع!

يقول التاريخ إن تطوير الرشاش بدأ بعد اختراع البندقية واستعمالها لأربعمئة سنة، ولكن بعد استعماله لعدة عقود وفي حروب عدة، استمر الجنرالات في البلاد المصنعة يأمرّون الجنود بالخروج من الخنادق لمواجهة الرشاشات لتحصدهم بالآلاف. كان الجميع

يعرفون الرشاش وتأثيره، ولكنهم واصلوا استخدام نظرية حرية أقدم من هذا الاختراع ما تسبب في قتل مئات الألوف من جندهم.

أصحاب هذه العقلية هم الذين يتسببون في القتل والتدمير وعقد الاتفاقيات الضارة، ولا يتحملون أي مسؤولية تجاه النتائج الكارثية؛ فالطرف الآخر هو المخطئ باستمرار. وإذا بلعنا نظرية خطأ الطرف الآخر، ألم يحن الوقت للتغيير لوجه الله تعالى؟

العقود تمر، وقوافل الشهداء والضحايا والدمار تتكاثف، والخسارة السياسية للحقوق من الماضي والحاضر تزداد، وآفاق المستقبل تضيق، ولكن للفلسطينيين أكثر من برلمان لا يغير في عضويتها سوى الموت، ولجنة تنفيذية أبدية، وحكومة مطيعة مبنية على عنصر الولاء للرئيس فقط... وبدل قيام معارضة إيجابية نجد الشعب يصفق لمسلحين ومعارضة ثبت بالتجربة المتكررة أنها تجر الأوضاع إلى مراحل ما قبل التخلف الحاكم الحالي، فيا لعفو الله.

رئيس الوزراء الإسرائيلي هو المسؤول، طبعاً، لكن ما يساعد شارون في فوضاه التدميرية المخططة، إلى جانب الإدارة الأميركية طبعاً، هو الشلل السياسي الفلسطيني ممثلاً في رئاسة السلطة. الضغوط الإسرائيلية والأميركية على عرفات جعلت الشعب والأمة يلتفتان حوله، ولكن بدون منحه صكاً مفتوحاً. لقد منح البرلمان الفلسطيني المجلس التشريعي تخويلاً لعرفات بتشكيل حكومة جديدة بعد رفض السابقة، وكان الأجدر بالرئيس تلبية مطالب البرلمانين المعبرة عن القليل مما يريده الشعب، وبالتالي اختيار حكومة جديدة انتقالية تمهد للانتخابات وتقدم للشعب رموزاً ومعاني جمّة عبر نوعية أفرادها. حكومة تناسب الوضع السياسي الدولي والمحلي الجديد، برموز وطنية مكافحة معتقلة الآن، وبعض جيل شبان الانتفاضة، للنساء نصيب كبير فيها وتضم فلسطينيين من خارج الأرض المحتلة أيضاً، ومن سكان العالم الغربي. وكان بإمكان الرئيس في كل الأوقات الاستجابة لرغبة الشارع في تغيير الأسلوب في الحكم، مثل تعيين رئيس وزراء ونائب للرئيس، والاعتماد على خزانات فكرية والاستجابة لتوجيهاتها قدر المستطاع.

حتى الآن تتصرف السلطة وكأن التغييرات المطلوبة كلها طلبات أميركية غريبة وليست

من البرلمان! الأصح أن الإصلاح ليس مسعى إسرائيلياً أو أميركياً، وعلى السلطة التصرف تجاهه كمطلب شعبي فلسطيني يستحق النضال من أجله بعيداً عن البهلوانات القديمة، وبما يتناسب مع التدهور اليومي الكارثي الذي يحط على الشعب الفلسطيني.

كان البرلمان قد وجه تهمة فساد إلى عدة وزراء بالاسم، ومع ذلك تم الاحتفاظ ببعضهم في التشكيلة الجديدة. وكان من أسباب عدم منح الثقة للحكومة السابقة أن بعض المسؤولين لديهم صلاحيات مزدوجة! رئيس البرلمان، وعدة وزراء هم أيضاً أعضاء وعماد الفريق المفاوض، وهذا تناقض قانوني ومنطقي! وهناك وزراء هم أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المفترض أنها الهيئة القيادية والمشرفة على الحكومة! والحكومة أخذت بالتمثيل التنظيمي وبأدوار لمنظمات قزمية لا يملأ أعضاؤها حافلة للركاب. ذلك وغيره قيل للرئيس من برلمانيين ومن غيرهم وعلناً، غير أنه يصر على أسلوبه في تقليص الصلاحيات في أيدي قليلة مطيعة، والفلسطينيون لا يعرفون إلى أي مدى يمكنهم التحدي الداخلي في ظروف القهر الإسرائيلي التي تتطلب منهم الوحدة والقرار المركزي. بمعنى آخر، ما يتم من الرئيس والوزراء المرفوضين علناً وغير المستقبليين، هو ابتزاز صريح للظروف والمشاعر بدون أدنى روح من المسؤولية.

حسب إحصائيات الرئيس عرفات هناك ثمانية ملايين فلسطيني، أين الضرورة إذاً، في التمسك المتكرر بالأفراد أنفسهم؟ هل حرروا ثلاثة أرباع البلاد ولديهم خطة فعالة لتحرير الربع الأخير؟ ألا يوجد في الشعب الفلسطيني غيرهم من المؤهلين، أم إن رئيس السلطة لا يجد دزيتين من الذين يبادلهم الثقة؟ لقد قيل للبرلمانيين اقبلوا هذه الحكومة حتى لا تنصروا مطالب شارون بإبعاد الرئيس! وكان الأجدر الاستجابة التامة للمطالب وبالتالي تأهيل المجتمع لمواجهة أشرس حملة قمع مقبلة قريباً إذا شكل شارون حكومة ليكودية متطرفة كما هو متوقع.

إذا كان كل شيء يطالب به الأميركيون والإسرائيليون سيقابل بالرفض الفلسطيني والتخوين لمن فكر أو سيفكر به من الفلسطينيين، فإن طريق شارون سيبقى ممهداً للقضاء على بقايا المجتمع الفلسطيني. سيواصل شارون إذاً، المطالبة بإزالة الرئيس عرفات،

وبالإصلاح، وكذلك بالشفافية، والديمقراطية، وبالانتخابات، ووقف العمليات الانتحارية، وأشكال قمع جديدة. لا مناص من مواصلة صنع خسائرنا الذاتية حتى نتعلم أهمية الاستفادة من التجارب وبالسرعة القصوى، وفي مقدمتها التغيير والتجديد والمحاسبة الفورية. عندما نتخب أو نغير خمسة رؤساء جدد ومئة وزير وألفي برلماني أثناء العقود المقبلين، سنكون قد اقتربنا من الحل.

التبيلد الذهني القيادي والطاعة العمياء للجنود وللشعوب ليسا من صفات أمم دون أخرى، لكن تحضر الأمم يقاس بمدى وسرعة تعلمها من تجاربها. أثناء الحرب العالمية الأولى كانت الطائرة مخترعاً حديثاً بحاجة إلى تحديد دور لها، وإعداد طيارين ومطارات وصيانة وغير ذلك. مع نهاية تلك الحرب كان الإنكليز قد خسروا أربعة عشر ألف شاب طيار، ثمانية آلاف منهم ماتوا أثناء التدريب! وعندما وصل الأمر إلى السياسيين في البرلمان وضع الوزير المسؤولية على حادثة سن الطيارين واندفاعهم. أما في ألمانيا فقد كان إجمالي الخسائر من التدريب والحرب لا يصل إلى ربع عدد الطيارين. وعندما غير الإنكليز فلسفتهم الفاشلة واستعملوا برنامج تدريب ملائماً وكان معروفاً سلفاً، توصلوا إلى نتائج مشابهة للألمان والفرنسيين.

٢٠٠٢-١٠-٣١

العرب بين الديمقراطية وجدواها

من شبه المؤكد أن التدخل الأميركي في الشأن العربي، أو التداخل الأميركي العربي، لن يتبخر بأمنيات عربية أو يذوب أمام الاعتراضات اللفظية، وذلك للعديد من الأسباب التي في مقدمتها: وجود مصالح أميركا في المنطقة، رغبة عربية في دور أميركي سياسي واقتصادي، وبالطبع وجود إسرائيل في المنطقة ودورها في تحوير السياسة الأميركية وتسييرها.

هكذا فإن الرؤية الأميركية المعلن عنها لزرع الديمقراطية في صحارى الوطن العربي ليست مبادرة وقتية يمكن أن تلغيها الاعتراضات أو يزيلها التجاهل، والأجدر بالتالي التعامل معها من منطلقات منطقية ومن منظور خدمة المصالح العربية الآنية والمستقبلية.

علينا إدراك أن الولايات المتحدة دولة ديناميكية لا تقرب بأبدية الصداقات والمعاهدات، وهي دولة غنية لا ترتهن لسياسة المنفعة بأي ثمن، كما أنها دولة ديمقراطية تتأثر سياساتها بالقناعات السائدة بين ناخبي قادتها. إلى جانب ذلك علينا تذكّر أن إسرائيل أقنعت أميركا بأشياء كثيرة، منها أن الديمقراطية الفعلية غير موجودة في المنطقة ما عدا إسرائيل طبعاً، وأن الديمقراطية هي سر الحلول للقضايا الاقتصادية والسياسية، وليس القرارات الدولية أو الحقوق التاريخية. وبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر يتم إقناع الولايات المتحدة بشكل متسارع بأن العرب والإسلام هم العدو الجديد وهم أصل الإرهاب الدولي الممارس ضد الأميركيين والإسرائيليين.

ضمن هذه الحقائق، فإن المبادرة التي أعلنها وزير الخارجية باول من أجل الديمقراطية هي الآن دعوة من أصدقاء العرب في واشنطن لتقييد اندفاع خصوم العرب في العاصمة الأميركية. هنا مجدداً علينا تذكّر أن دعوة الرئيس بوش بعد أحداث أيلول/

سبتمبر مباشرة للعرب والعالم بالانضمام إلى جبهة مقاومة الإرهاب، جوبهت من طرفنا بالشكوك وطلب التفسيرات والتوضيحات والتأكيدات، حتى أصبحنا في الصف الآخر. كان بالإمكان الانضمام فوراً إلى الصف المعادي للإرهاب وتصنيف الإرهاب من داخل هذا التحالف ودمع شارون وإسرائيل بالإرهاب المنظم، وطرح مبادرات عربية وفلسطينية فورية لهدنة قتالية تحرج إسرائيل، وغير ذلك الكثير مما قيل في حينه ولم يلتفت إليه أحد، إذ انجر الكثيرون بسرعة خلف الهوجاء وخوفاً منها، وظنوا أن أميركا سوف تنسى وتسكت وتعود المياه إلى مجاريها.

ضاعت تلك الفرصة ووضع العرب والمسلمون ضمن الصف المعادي للولايات المتحدة، والآن إذا تكررت القصة ووضع العرب ضمن الصف الراض للديمقراطية، فالنتائج لن تكون إلا في مصلحة إسرائيل وسيضرر الجميع منها.

علينا عدم الوقوع مجدداً في غوغائية أن كل ما هو آتٍ من أميركا شر يجب رفضه. لو لم تكن هناك حاجة للإصلاح والشفافية والديمقراطية في الصف الفلسطيني، لما استطاعت إسرائيل أن تُسخر هذه الطلبات لمصلحتها. هذا الحال سينطبق على كل الدول العربية قريباً، ولن تنفع مظاهر الديمقراطية والاستفتاء في إقناع واشنطن وإسكاتها، كما أن الاستجابة لمطالب واشنطن العسكرية الآن لن يعفي الدول المتجاوبة من الملاحقة في القريب. قد تكون دولة قطر مثلاً هي آخر الدول العربية التي ستلاحقها واشنطن؛ فالدوحة فتحت المجال لإقامة قاعدة قيادة أميركية تشرف على العمليات في كل المنطقة، ولديها علاقات طيبة مع إسرائيل، كما أن محطتها التلفزيونية تكثر النقد وتعطي الانطباع بإشاعة الديمقراطية أو بدور ديمقراطي لقطر. لكن ذلك في النهاية لن يعفي قطر مما سيصيب الجميع، إنما قد يؤخر دورها، بعد أن تقدم دور المملكة العربية السعودية وسوريا ومصر وبقية الدول العربية ضمن ترتيبات لسنا الآن في وارد التطرق إليها وإن كان ذلك جلياً لمن يتابع الأحداث.

يمكن تقسيم ردود الفعل العربية حتى الآن على مبادرة الديمقراطية من الخارجية الأميركية ضمن شؤون متنوعة. رسمياً سكت البعض، ورحب البعض الآخر بما جاء بها من إشارات لهم، بينما تحفظ عليها آخرون، وقال البعض إنها تعني غيرنا من العرب فنحن

نطبق الديمقراطية من زمان. ولكن لم نسمع بأي دولة عربية تقبلتها ورحبت بها واستعدت لتطويرها بالتعاون مع واشنطن. وعلى الصعيد الإعلامي جوبهت الفكرة بالنقد والسخرية والتهكم.

المُستهجن فعلاً أن الموقف الأوسع جاء معلقاً على المبلغ المالي الذي رُصد لتنفيذ خطة السنة الأولى، وهذا يقود للاستنتاج الاستطراذي بأن زيادة المبلغ ستجعل الفكرة أكثر نجاحاً! والمستهجن أيضاً أن البعض الآخر بدأ يعدد جوانب غياب الديمقراطية في الولايات المتحدة، وبالتالي التساؤل كيف لفاقد الشيء أن يمنحه للآخرين؟ وطرف ثالث قال إن أميركا لا تريد الديمقراطية فعلاً لأن تطبيقها سيجلب قيادات سياسية معادية للولايات المتحدة، وذلك من منظور أن الناخبين العرب يكرهون السياسة الأميركية. وطرف رابع قال إن الديمقراطية هي التغيير، وواشنطن هي التي دعمت الأنظمة بما فيها نظام الرئيس صدام، فكيف تريد الآن ديمقراطية قد تغيرها؟

معظم هذه الرؤى ناتج من تحليل وخلفية قديمة وبالية لا تراعي المستجدات الأميركية والعالمية منذ سقوط المعسكر الاشتراكي وحتى ما بعد تفجيرات أيلول/سبتمبر. الأجدر أن نتساءل: هل نريد الديمقراطية الغربية وهل يمكن زرعها في تربتنا؟ هل نريد تغييرات سياسية مختلفة؟ هل نخدمنا الديمقراطية في حل القضايا السياسية والصراع العربي - الإسرائيلي، أم إن ذلك الصراع هو المعيق للنمو المؤدي إلى الاستقرار والديمقراطية؟ هل الاستقرار السياسي والاقتصادي شرط أساسي لتطبيق الديمقراطية أم العكس هو الصحيح؟

هذه الأسئلة والكثير مثلها هو ما يجب النقاش حوله مع الذات ومع الولايات المتحدة والغرب، الشريك للعرب والممول لبعضهم والمؤثر المحتمل في السياسة الإسرائيلية. أما كون المبادرة من أصول أميركية، أو المبلغ المخصص لها هزياً فذلك آخر ما يجب التفكير به وتركه للممثلين الفكاهيين، فربما قال أحدهم إن على العرب أن يدفعوا مقابل تلقي الدروس الخصوصية.

سيكون من الخطأ الجسيم أن نعادي الديمقراطية لأن أميركا والغرب يطبقانها ويريدانها لنا الآن، أو كراهيتها كونها لا تناسبنا وأصبحت أداة تستغلها إسرائيل ضدنا. والمفارقة هنا

أن المثقفين، أو بعضهم أقله، والذين تصدوا لمبادرة الوزير الأميركي الأكثر تفهماً للعرب، وعبر معاداتهم للمبادرة انضموا إلى صفوف الجمود. وعلى الطرف الآخر فمعظم الأنظمة العربية تدعي تطبيقها للديمقراطية، وهناك قلة فقط من الدول العربية والإسلامية تجهر باتباع نظام الشورى.

بصراحة تامة، فكل الدول العربية المدعية للديمقراطية هي أبعد ما تكون عنها، ولا يغير هنا شيئاً حقيقة وجود برلمانات يضم بعضها (تونس) نسبة من الإناث أو تفوق نسبتهم في بعض الدول الغربية. النظام السياسي اللبناني مثلاً، والذي كثيراً ما يتخذ كمثال على نجاح الديمقراطية العربية، هو نظام يكرس الطائفية ويحرم الشعب من التوحد في ظل قيادات تختارها الأغلبية، وهو بذلك النظام الأبعد عن الديمقراطية الغربية. الأنظمة الجمهورية العربية تتبع نظام الاستفتاء على الرئيس دون تحديد عدد دورات حكمه، وهي بذلك لا تمت إلى الديمقراطية الغربية بصلة مهما ارتفع صوت الحديث عن دور الشباب والإناث وصناديق الاقتراع، كونها لا توفر فرصة المحاسبة والتغيير. سوريا من الجمهوريات العربية الصادقة مع نفسها، إذ تقر بأن التنمية الاقتصادية والاستقرار يجب أن يسبقا الديمقراطية.

حتى لا تتحول إلى خصوم للديمقراطية، وحتى لا تصبح هي سلاحاً في يد الأعداء، وحتى لا نقع في براثن التطرف والأصولية، فمن الأفضل أن نتحاور مع ذاتنا ونتفاهم مع الآخرين حول رؤانا، وفي كل الأحوال أن لا نغلق نافذة أخرى قبل النظر عبرها.

٢٠٠٢-١٢-١٩

صيف ٢٠٠٣ قد يأتي قبل شتائه

حتى أسابيع قليلة مضت، كان من الممكن الظن بأن الضغط الأميركي في قضية العراق، قد ينتهي بدون حرب عسكرية. بمعنى آخر كانت هناك فرصة لنجاح التكتيك البريطاني المزدوج، الذي ساهم من جهة، في تأييد التهيج الأميركي حتى يستطيع توجيهه، ومن جهة أخرى، أراد عبر ذلك التهيج دفع العراق لتقديم التنازلات المطلوبة بدون حرب. اليوم تبدو الأمور وقد أفلتت من قدرة بريطانيا وأوروبا على التأثير في السياسة الأميركية، التي تحركها على ما يبدو رغبات السيطرة على النفط، وخدمة الأهداف الإسرائيلية في المنطقة، وتتخذ من العراق ومن شعار الحرب على الإرهاب ذرائع لتلك الغاية.

ملاحظ هذا التغيير تبدو جلية في الكثير من المستجدات اليومية ومنها: تعامل واشنطن مع المعلومات التي قدمها العراق للأمم المتحدة، وحجبت الإدارة الأميركية ثلاثة أرباعها عن أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين، بحجة وجود معلومات عراقية خطيرة قد تفيد البعض في بناء أسلحة تدمير شامل! كما تبدو ملامح التغيير في عمليات الاستعداد للمعارك العسكرية من استنفار للقوات وإرسال للمعدات والتدريبات العملياتية حول العراق وتجهيز الرأي العام الغربي والجهات الداخلية خصوصاً في بريطانيا والولايات المتحدة، اللتين تعيشان حالة استنفار وكأن الحرب والعمليات الإرهابية ستحل غداً. وهناك أيضاً محاولة تنشيط عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية عبر الدعوة إلى مؤتمر في لندن الشهر المقبل، لا يبدو أن هدفه أبعد من كسب بعض الرأي العام العربي مؤقتاً، كما أن التوقيت ذاته يشير إلى موعد المعارك العسكرية ضد بغداد، وهو على الأرجح شهر شباط/ فبراير.

بالإضافة إلى ذلك، هناك الحملة الأميركية المتصاعدة ضد الدول العربية الأكثر تأثراً في السياسة الأميركية، وذلك من أجل شل قدراتها على الرضا لسياسة الإدارة الحالية.

وعملياً لم تعد هناك دولة شرق أوسطية واحدة خارج نطاق الإجراءات الأميركية القائمة أو المتوقعة، بداية من الحصار والتهديد حتى طريقة معاملة المواطنين عند زيارتهم للولايات المتحدة.

إن الدول العربية حكومات ومؤسسات وفي مقدمتها النظام العراقي طبعاً، غير بريئة من الممارسات الخاطئة أو التقصير الذي أوصل الجميع إلى هذه الدرجة من الخطورة. كذلك فالأصولية وتصرفاتها الغبية وتبنيها لكل عمليات الإرهاب، أشعلت فتيل الأزمة لتوريط الجميع فيها دون امتلاك الأمة سلفاً لمقومات النصر. لكن ذلك أصبح شيئاً من الماضي القريب، وبالتالي فالأجدر هو البحث عن بقايا الفرص التي قد توقف هذا الهجوم الذي لن يتوقف عند التصدي لنظام الرئيس صدام سيئ الصيت... فهل توجد مثل هذه الفرص.. وما هي؟

لقد أحسن النظام العراقي تصرفاً في تجاوبه مع قرارات الأمم المتحدة حتى الآن، وكان من الجيد مواصلة المناورات السياسية تصدياً للعنجهية الأميركية، وآخرها مناورة استدعاء المخابرات المركزية الأميركية للتفتيش في العراق، وذلك لإفشال كل تهمة واشنطن بوجود أسلحة دمار شامل في العراق. وكان رئيس المفتشين قد اتهم واشنطن بإخفاء معلومات عن المفتشين تقول إنها بحوزتها. هكذا، فدعوة العراق للمخابرات الأميركية تشل كل الحملة التضليلية وتضع المخطط الأميركي العدواني بعيداً عن قرارات الأمم المتحدة. لكن هذه المناورة الجيدة سوف تطمئن المهاجمين لعدم وجود أي رادع تكتيكي عسكري لدى العراق سوى الأسلحة التقليدية، وبالتالي فإنها لن توقف العدوان.

إن المطلوب، ضمن أمور أخرى، هو التحضير والعمل المسبق لإيقاع أكبر خسائر ممكنة في المهاجمين من العسكر، حيث أنه إذا شعر أصحاب القرار أن خسائر بشرية تنتظر مغامرتهم فإنهم لن يقدموا عليها كونها غير ملحة بالنسبة إلى مخططاتهم، ولأن الخسائر البشرية الذاتية ستنتهي حكمهم فوراً. وفي هذا الصدد من المهم جداً أن يطلق النظام العراقي الآن تأكيدات حاسمة بأنه لن يلجأ إلى أية عمليات إرهابية أو يشجع مثلها ضد المدنيين في الدول المعتدية. مثل تلك العمليات ستكون مبرراً لاحقاً للحرب ولن تغير في نتائجها أو

ملاحظتها، بينما الإعلان الآن عن معارضة أي «انتقام» إرهابي ضد المدنيين سوف يحرك الجبهات الداخلية في الدول المعتدية لمنع الحرب قبل وقوعها. من الواضح أن هناك ثلاث دول عربية خليجية على استعداد للمشاركة في الحرب، وقدمت أراضيها كقواعد لشن العدوان، وذلك في مخالفة صريحة لقرارات القمم العربية. ومن الطبيعي أن تلتزم الجامعة العربية ومؤسسة مؤتمرات القمة بمقرراتها وتطلق تحذيراً مسبقاً بعزل أي دولة عربية تخالف الإجماع في قضية كهذه، تماماً كما تم عزل العراق بسبب غزوه للكويت. دعم تحالف دولي بقرار من الأمم المتحدة في حرب لتحرير دولة محتلة يختلف تماماً عن مشاركة أميركا في حرب عدوانية انفرادية لخدمة تطلعات إسرائيل في المنطقة. علينا تذكر أن المخابرات والقوات الخاصة الإسرائيلية توجد الآن في أراضي العراق مع نظيرتها الأميركية.

الهدف الأساسي هو وقف الحرب لحماية لأرواح الأبرياء وإفشال المخطط اليميني الأميركي الإسرائيلي، وهذا لن يتم بدون إجراءات عراقية بالإضافة إلى المناورات السياسية والإعلامية. لن ينتهي التحرش بالعراق دون تغيير الرئيس صدام حسين، ولذلك فالأشرف أن يلتزم النظام بالدستور وبالمبادئ المدونة والأسس الديمقراطية ويعلن عن انتخابات رئاسية وبرلمانية حقيقية في العام الجديد، مع تأكيد أن صدام وكل أعضاء حكومته ومجلسه الشعبي لن يترشحوا لها كونهم أخذوا نصيبهم زمنياً من الحكم.

إن فكرة ضم العراق إلى أحد جيرانه العرب وتحت إدارتهم سياسياً، وبدون نظام الرئيس العراقي طبعاً، هي فكرة تستحق التأمل أيضاً كونها تقوي الدولتين، وتسرع في إنهاء الأزمة الإنسانية للمواطنين العراقيين، وتشكل رداً مثالياً على مخططات إضعاف الأمة العربية.

بالطبع يمكن لأمين عام الجامعة العربية أن يطرح مقترحاً مجدداً في تاريخ الجامعة وأجره على الله، مثل مطالبة الدول العربية بإرسال قوات عسكرية وجهاز مدني لإدارة العراق وضبط الأمن فيه أثناء فترة انتقالية من ثلاث سنوات، ولكنه، كما عودنا لن يفعل هذا أو حتى أقل منه.

أنعس ما يمكن ويتوقع من النظام العراقي عمله: ضرب المدنيين الغربيين قبل العدوان أو بعده. ضرب أي بلد عربي مجاور، وهذا ما يهدد به قادة النظام الآن. أو بالطبع، الرد على العدوان بضرب الأكراد أو غيرهم داخل العراق بحجة إزالة خطرهم المستقبلي، وهذا ما يحاول الإعلام الغربي منذ أيام إيهام صدام بفعله. والأنعس هو الاستمرار في تقديم تنازلات لانهاية لها على حساب العراق وشعبه ومستقبله من أجل بقاء صدام في الحكم.

٢٧-١٢-٢٠٠٢

قبلة الحياة من الفلسطينيين إلى شارون

كل الدلائل تشير إلى بقاء شارون كرئيس للوزراء بعد الانتخابات الإسرائيلية أو آخر الشهر الجاري، وبالتالي بقاء المشكلات الفلسطينية - العربية - الإسرائيلية الناتجة من غياب السلام، بل من غير المستبعد أن يشمل تهرب اليمين في إسرائيل وواشنطن من التزامات السلام تسعيرهم لقضايا جانبية في معظم الدول العربية والإسلامية.

سياسة الإدارة الحالية في واشنطن توافق شارون وتدعمه انتخابياً ومباشرة من خلال تأجيلها إعلان رؤية اللجنة الدولية الرباعية للحل (خريطة الطريق)، وتغيير البنود بما يناسب شارون. وكذلك يدعم بوش شارون عبر الترويج لاقترب الضربة العسكرية للعراق والتلميح بموعدها في شهر شباط/فبراير، أي بعد الانتخابات الإسرائيلية. هكذا استراح شارون محلياً ودولياً من التعامل في نواحي قضية السلام مثل المستوطنات ومستقبلها، ولن يخسر تصويت أي مستوطن. وبينما سينشغل الإسرائيليون بمخاوف الحرب ضد العراق، ينطلق شارون في جولاته على الجنود ومواقع الصواريخ وإطلاق خطبه الدفاعية، ما سيعطيه الكثير من الأصوات العائمة وغير الحزبية.

على الطرف الآخر في إسرائيل تبدو جبهة السلام ضعيفة ومشتتة، ولا تملك أي مخطط مقبول من الجمهور. زعيم حزب العمل الجديد ميتسنان لا يملك أيّاً من فرص النجاح كرئيس للوزراء إلا بمعجزة فورية، من حجم التوصل إلى حل سلمي أميركي - عراقي يشير إلى أهمية فرض السلام في فلسطين، أو معجزة أصغر، إذا توصلت الفصائل الفلسطينية إلى إعلان هدنة عن العمليات المسلحة ضد المدنيين في إسرائيل، وأن يتبع ذلك تفاهم فلسطيني مع حزب العمل على مشروع سلام. لكن أقصى ما يتمناه ميتسنان الآن وحتى نهاية الشهر من الأميركيين أن لا يبجلوا شارون بمزيد من الصفات، ومن الفلسطينيين

أن لا يؤيدوه بخطاب علني يعادل قبلة الموت، وهذا ما طلبه وسطاء أوروبيون من الرئيس عرفات بالفعل.

من المرجح أن يراهن زعيم حزب العمل على نجاح ضعيف لليكود وأحزاب اليمين حتى يضطر شارون حينذاك للتحالف مع العمل والعلمانيين واليسار، أو يواجه انتخابات مبكرة مرة أخرى تكون فرص ميتسناخ فيها أفضل. لكن ولإضعاف شارون لا بد من عمل فلسطيني وعربي يجنب الجميع مساوئ ونتائج نجاح شارون بجدارة في رئاسة الوزراء، وفوز أحزاب اليمين بأغلبية برلمانية. مثل هذا العمل الفلسطيني والعربي يجب أن يتم الآن. هذه الحقيقة أدركتها مصر وأوروبا وتحركتا مبكراً لتنشيط الحوار الفلسطيني - الفلسطيني في القاهرة. كذلك لم يخف على الرئيس عرفات أهمية تقديم تفاهم فلسطيني قبل الانتخابات الإسرائيلية، فتواصل مع خالد مشعل لتجديد الحوار بين حماس وفتح، وأرسل أبو مازن إلى القاهرة، بل إن محامي مروان البرغوثي يشارك في المحادثات نيابة عن موكله المعتقل في إسرائيل، وذلك من أجل ضمان التزام قوى فتح كلها بأي اتفاق يتم التوصل إليه.

المطلوب من الفلسطينيين هو إعلان وقف العمليات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين داخل الخط الأخضر، وليس وقف المقاومة لكل أشكال الاحتلال في الضفة والقطاع والقدس الشرقية، ولأن شارون لا يريد هذا ويتغذى على العنف المتبادل، فلم يستطع أحد للآن أخذ أي مقابل، مثل وقف إسرائيل للاغتيالات، أو إعلان الانسحاب إلى مناطق ما قبل الانتفاضة أو أشياء من هذا القبيل تساعد الفصائل الفلسطينية على اتخاذ قرارها في القاهرة. لقد حاول مدير المخابرات المصرية عمر سليمان، والبريطاني الستر كروك، ممثل خافير سولانا في مفاوضات القاهرة، من دون جدوى أخذ أي مقابل من شارون، الذي عاد مطلع الأسبوع ليؤكد تصعيد سياسة الاغتيال وزيادة قتل الأطفال تحديداً.

السؤال الاستراتيجي الذي على الفلسطينيين الإجابة عليه بسرعة فائقة هو: هل من المصلحة العربية والفلسطينية بقاء شارون في الحكم لسنوات أو لشهور مقبلة، أم الأفضل لو

جاء مرشح حزب العمل مكانه الآن أو بعد شهور؟ من يرى أنه لا فرق بين الليكود والعمل، أو بين شارون وميتسناح، يمكنه الانتظار من دون اتخاذ قرار وقف العمليات الانتحارية ضد المدنيين، ولكن عليه تحمل نتائج سياسة شارون واليمين إذا بقوا في الحكم. يمكن أيضاً، طرح السؤال بشكل مختلف تماماً: هل وقف العمليات الانتحارية ضد المدنيين في مناطق ٤٨ واستمرار كل أشكال المقاومة ضد الاحتلال في الضفة والقدس والقطاع، سيؤخر تحرير فلسطين؟ وبالتالي سيأتي الدور على سؤال تابع: ألا يمكن إعلان هدنة من الجانب الفلسطيني فقط لثلاثة شهور عن أي عمليات ضد المدنيين، مهما كان الاستفزاز الشاروني؟ وهل مثل هذه الهدنة الأحادية تنازل عن حق المقاومة أم أداة فعالة لإحراج شارون واسترداد المبادرة على مستوى عالمي وإثبات مركزية قرار فلسطيني؟

المشكلة طبعاً، أن هدف الفصائل الفلسطينية لا يتطابق، بعضها يريد حدوداً دنيا، وبعضها الآخر لا يقبل بغير كل شيء، ومعظمها يطبق سياسات خارجية، وشارون يعرف بذلك ويعيق أي تفاهات فلسطينية داخلية مرحلية عبر تسعيه للعنف وروح الانتقام، والاستفادة من نتائجه إعلامياً على مستوى العالم، وميدانياً بالقضاء على أسس المجتمع الفلسطيني من تعليم واقتصاد وبنية تحتية، وبالتالي التمهيد لحل الترانسفير الذي لا يتوقف ضرره على سكان الأرض المحتلة فقط، بل يصل إلى عرب إسرائيل وإلى بقية العرب طبعاً. لقد اختلق اليمين الإسرائيلي مشكلات لممثلي عرب إسرائيل ونوابهم، ما قد يؤثر في نتيجة اشتراكهم في الانتخابات. ويبلغ عدد العرب في إسرائيل حوالي ١,١ مليون يمثلون حوالي ١٧٪ من الناخبين. ويضم الكنيست الحالي عشرة نواب منتخبين عن ثلاث قوائم عربية، ونائبين في أحزاب صهيونية. ويستطيع العرب نظرياً إنجاح حوالي عشرين نائباً من أصل مئة وعشرين، ولكنهم لم يتوصلوا إلى تلك النتيجة قط، ولا يبدو أنهم سيحققون الآن أفضل مما حققوه في السابق، إذ لا توجد بوادر لتوحيد جبهتهم والاستفادة من كل صوت. نجاح شارون في رئاسة الوزراء مع أغلبية يمينية في البرلمان تغنيه عن التحالف مع الوسط واليسار، سيؤثر بشكل مباشر في سياسات الكثير من الدول العربية طوال فترة بقاء إدارة بوش في البيت الأبيض، وربما لفترة أطول من ذلك. وحتى يتعد شارون عن استحقاق

السلام مع الفلسطينيين وسوريا ويتهرب من إعادة الأرض المحتلة، سيكون عليه اختلاق مشكلات للعرب مع إسرائيل وأميركا ومع بقية العالم.

الحرب ضد العراق ستتم إطلتها وتعقيد نتائجها قدر الإمكان لتشغل الجميع عن فلسطين، وحينما تنتهي ملاحظتها سيكون قد اختير الهدف الآخر بحجة تهديد السلام والجيران وإسرائيل بسلاح التدمير الشامل. الديمقراطية الغائبة سوف تتحول إلى فرض على الجميع كشرط للتوصل إلى السلام في المنطقة. أثناء الانشغال بالحوار، حول الديمقراطية ومناهج التعليم، سوف تثار قضايا حقوق الإنسان، وفي مقدمتها حقوق المرأة، وبالطبع سوف تعمم اتهامات العبودية العربية للعمال الأجانب والخدم، بداية من ممارسة احتجاز جوازات سفرهم حتى ضرورة أن يتجنسوا في البلدان المضيفة، وغير ذلك الكثير من القضايا.

وجود إسرائيل في قلب الأمة العربية يلغي فرص تكتيك النعامة، ولا بد بالتالي من تفعيل قوى السلام الإسرائيلية، وتجديد المبادرات العربية، وتوحيد عرب وبعض يهود أميركا من أجل السلام، وبالطبع الإسراع في تجديد المجتمعات العربية حتى لو لم يكن هناك أي ضغوط خارجية بهذا الاتجاه.

التطبيقات الإسرائيلية العملية لفرض الهزيمة على الفلسطينيين

من طبيعة الأمور وجود تشابه كبير بين تصرف الفرد والمجتمع، خصوصاً في التراكمات النفسية أو اللاإرادية، وذلك كون المجتمع هو مجموعة الأفراد الذين يشكلونه. هكذا توجد مجتمعات حربية وأخرى سلمية، ومجتمعات تنتشر فيها الخرافة وأخرى أقرب إلى العلمية، وغير ذلك الكثير من الأوصاف المشتركة بين الأفراد التي تصبغ المجتمع بلونها وصفتها. مثلاً، مجموعة الأفراد المنهزمين يشكلون مجتمعاً منهزماً، وهزيمة مجتمع أو دولة معينة هو طبعاً غاية الدولة الخصم لها.

في الصراع العربي - الإسرائيلي لم تظهر حالة اعتراف أي من الأطراف بالهزيمة، ولذلك تستمر الحرب بأنواعها حتى يخيف طرف الطرف الآخر، ويدفعه إلى الاستسلام وقبول النتائج. إنه من الواضح جداً أن الإسرائيليين اعتبروا ان الفلسطينيين قد هُزموا عملياً، بعد خروجهم من بيروت عام ١٩٨٢، وبالتالي فإن اتفاقيات السلام اللاحقة، كانت لإخفاء الهزيمة تمهيداً للاستسلام، مع الحفاظ على ماء الوجه. وعندما أصر الفلسطينيون على استعادة ما اعتبروه الحد الأدنى، أي كل الضفة والقطاع والقدس، عادت إسرائيل إلى سياسة العنف والترهيب والتخويف من أجل خفض المطالب الفلسطينية. وما يدور الآن من عنف متبادل هو نتيجة لرفض الفلسطينيين وجود هزيمة، ولإصرار إسرائيل على إخافة الفرد، وبالتالي الشعب الفلسطيني ليقر بالانهزام.

لقد طبق هذا الإجراء العلمي على مدار التاريخ في المجتمعات الغربية، وفي أوساط

اليهود أيضاً. هم يقرون فوراً بالهزيمة ويستسلمون للنتائج في انتظار فرصة للتغيير، ولذلك مثلاً لا توجد شواهد كثيرة على المقاومة الفورية والمتواصلة في التاريخ اليهودي، بينما ندر وجود إقرار عربي بأي هزيمة. هذا التناقض في التجربة التاريخية هو من الأمور التي تساهم في تعقيد الصراع العربي - الإسرائيلي، وحتى الآن لم تنجح تجربة حل لا غالب ولا مغلوب لأنها لم تجرب.

حتى نستوعب أسباب الإرهاب الإسرائيلي وأهدافه، علينا التعرف إلى حالة الخوف عند الفرد وأهمية نشرها كحالة في المجتمع المعادي.

عندما يتعرض الإنسان إلى ضربة جسدية أو معنوية شديدة من خصم أقوى منه، يبدأ الجسم التصرف لإرادياً، ويقر حالة الانهزام، وذلك عبر الإحساس الفوري بالتعب والإرهاق في كل مكان منه، بينما جسد الإنسان المنتصر ورغم أنه عانى الضربات نفسها والجهد تقريباً، إلا أنه عندما يشعر بالنصر تتجدد لديه الطاقة لمزيد من العمل. هذا التناقض في تصرف الجسد مرتبط بعوامل نفسية وجسدية ملموسة تم التعرف إليها عبر الاختبارات والتحليل.

الاقتناع بالهزيمة يشجع الجسم على إطلاق هرمون كورتيسون الذي يلتقي بمركب الأدرينالين، الذي يزداد لهذا السبب إنتاجه في الدم، فيبدأ القلق والخوف وصولاً إلى حالة من شبه الشلل، يبخلق فيها المهزوم في الفضاء، وذلك لأن مخه أغلق معظم الحواس وأوقف النشاطات غير الضرورية إلا للحفاظ على الحياة، بهدف حماية الذات، وأحياناً يصاب الإنسان بالإغماء كحماية للذات من الألم. قلب المهزوم يتباطأ والدم يضخ من المعدة إلى أماكن أخرى ولهذا تضطرب الأمعاء، وتتراخي المفاصل والعضلات إلى درجة الارتجاف وعدم التحكم في المخارج. كل ذلك يحصل للفرد عندما يشعر ويقر بالهزيمة والخوف أو الرهبة، وهي حالة تشاهد بين المصارعين، أو بين الأب القاسي والابن الضعيف، أو بين جيش منتصر وآخر منهزم، وبالطبع الأمثلة على ما حل بالمجتمعات والشعوب كثيرة عبر التاريخ.

لكن كل هزيمة تُنشط جزءاً معيناً في المخ وظيفته التذكر والتعلم من الهزيمة، حتى لا تُنسى أبداً ولا تتكرر إذا تكررت ظروف الهزيمة الأولى. الخوف من تكرار الهزيمة هو ما يدفع البعض كأفراد أو مجتمعات للمغامرة بكل شيء لتجنب حدوثها. هكذا يمكن الافتراض أن تجربة اليهود في أوروبا علمتهم تجنب تكرارها، بل تجنب أي هزيمة واستسلام خنوعي مهما كان الثمن من كذب ونصب وسرقة وتجن وتوريط وقتل وتجويع للآخرين، أو للأغيار كما يصف اليهود من هم من غير اليهود. كذلك يمكن الافتراض أن تجربة الأهوال الفلسطينية على مدار أكثر من نصف قرن وتصاعدها بشكل مطرد، دفعت الأفراد والجماعات للجوء إلى العمليات الانتحارية المخصصة ضد المدنيين الإسرائيليين كإثبات للذات، وتجنباً لتواصل تجربة الألم الذاتية، وإخافة الخصم كفرد ومجتمع، ودفعه للكف عن الإرهاب والجنوح للحل السلمي العادل. بمعنى آخر فقد يكون المطلوب لحل قضية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو الخروج من السليقة البدائية الحيوانية التي تدفع باتجاه منتصر ومنهزم، والتعامل من منطلق الإقرار بعدم وجود غالب أو مغلوب، ومن منطلق المساواة الكاملة إنسانياً وفك الخلاف قانونياً.

في الواقع، إن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، لا يتماشى دوماً مع كل نظريات ومكتشفات العلوم الحديثة حول التصرف الإنساني. الإنسان، والحيوان أيضاً، تعلم توحيد قواه لتحصيل مبتغاه، وهذا ما يشاهد من محاولات كثيرة لتوحيد العرب أو حتى الصف الفلسطيني ولكن من دون جدوى للآن، بينما إسرائيل تطبق هذه النظرية بنجاح، وجندت وتجندهم اليهود العالم وسياسات الدول المؤثرة في الأزمنة المتنوعة أثناء نصف القرن الماضي. ربما يعود فشل المحاولات العربية ونجاح اليهود إلى هول تجربة اليهود وخوفهم، ما دفعهم للتوحد والاستغلال لتفادي تكرار الهزيمة، بينما العرب لا يقرون أصلاً بوجود هزيمة.

على الطرف الآخر، فقد تعلم الإنسان تجنب الفشل بتجنب القتال مع الخصم القوي، وهذا ما نشاهده عبر التاريخ البشري وتحديداً الآن، ولكن مع استثناء للشعب الفلسطيني، الذي فرض عليه أن يناطح واحدة من أقوى دول العالم عسكرياً، وتأثيراً سياسياً واقتصادياً،

وتسلطاً على مجريات الوضع الدولي، بدون أن يحاول تجنب القتال حسب القوانين الطبيعية المكتسبة منذ ملايين السنين.

ثبتت العلوم التطبيقية الحديثة، أن للمتضرر ملامح واضحة يمكن التعرف إليها، وكذلك للمهزوم ملامح مختلفة ومتعارف عليها، لكن في الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية، تبدو وجوه الطرفين خائفة وغير واثقة من مشاعرهما، سواء بشكل عام أو أثر العمليات الحربية وقتل الطرف الآخر. لكن كل من الفلسطيني والإسرائيلي يهتم بسمعته أمام الآخرين، ويبرر أفعاله العنيفة بتحميل الطرف الآخر لمسئوليتها المباشرة أو غير المباشرة، وهذه خاصة إنسانية لدى الجميع (الحفاظ على السمعة الحسنة)، وتعكس نفسها في الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال الاهتمام الشديد بالإعلام والرأي العام العالمي.

هناك مظاهر أخرى عديدة لانعكاسات ولاستخدام إسرائيل العلوم الإنسانية والتطبيقية في الصراع مع الفلسطينيين والعرب. الغذاء مثلاً له أهمية عالية في تحقيق النصر، وخصوصاً إذا وفرت الغذاء الجيد لنفسك وحرمت خصمك منه: معروف تاريخياً، وثبت الآن علمياً، أن المخ البشري يستهلك خمس الطاقة من الغذاء اليومي للإنسان حتى ينجز - المخ - مهامه بالشكل العادي السليم. لقد تغير حجم المخ وشكله، كما يقول العلماء أهل الاختصاص، مع تغير نوع الأغذية التي يتناولها الإنسان. قبل أن يأكل الإنسان اللحم كان مخه صغير الحجم، ثم تغير لاحقاً، وأصبح معروفاً أن المخ الكبير يعادل الذكاء الأوفر. أي إن الذكاء بحاجة إلى تغذية سليمة، وهذه بديهية كانت تعرفها جدتي وجدتها أيضاً، لكن ما لا يلتفت إليه العالم منذ زمن، هو أن إسرائيل تجوع العقل الفلسطيني بانتظام لتحد من الذكاء الفردي والاجتماعي لهذا العدو الجامح عن بعض القوانين الطبيعية.

المعروف أن الحصار الإسرائيلي العام يحد من جودة التغذية للفلسطينيين، وذلك عبر ضرب الاقتصاد وتعطيل المداخل لإفقار الناس، وأيضاً عبر التحكم في وصول الغذاء والمساعدات، والتحكم في نوعية مياه الشرب وكميتها. ذلك لا يتم كأسلوب للعقاب الجماعي فقط، وإنما أيضاً لتغيبية الفلسطيني تدريجاً على أمل انهياره وإقراره بالهزيمة

والقبول بما يعرض عليه. الحصار هذا الأسبوع بعد عمليتي تل أبيب، أصبح يشمل التعليم والتنقل أيضاً إلى جانب الغذاء والدواء. ربما علينا كعرب الاستفادة من بعض هذه الاستعمالات الإسرائيلية للعلوم، وتذكر أن إبقاء الفلسطيني في البؤس لا يخدم صموده أو يعزز آفاقه، وأيضاً تأمل أن كل مخلوقات الله المتقاربة تساعد بعضها فعلاً لا قولاً.

٢٠٠٣-١-٩

استعدوا... الخيارات الأصعب مقبلة

إذا ابتعدنا قليلاً عن الركض خلف تحليل الحدث اليومي المتسارع، سيمكننا بسهولة تلمس المتغيرات في الكثير من القضايا والتطورات العربية والعالمية المهمة، بعضها مفيد وإيجابي وبعضها الآخر ضار بالعرب، ولكن من الضروري التأمل فيها أيضاً.

بالنظر إلى جارتنا الشرق أوسطية تركيا، سنجد أنها تنتج الإيجابيات بسرعة متلاحقة، والتي تحمل لنا في طياتها احتمالات الخير والمثال الحسن. الحكومة التركية، وتجاوباً مع أغلبية شعبها، هي من الأقل تحمساً في المنطقة فيما يتعلق بالهجوم الأميركي-البريطاني على العراق، ويقل استعدادها عن استعداد بعض الدول العربية في تقديم خدمات للمهاجرين من أراضيها. الحكومة التركية، كما نسمع ونرى، هي من الأنشطة أيضاً في تنسيق المواقف بين العرب من أجل منع قيام الحرب.

من الأمثلة التركية الخيرة الأخرى هناك النجاح المتفرد في الربط بين الإسلام السياسي وبين الديمقراطية بالمفهوم الغربي. لقد فشلت الأحزاب الإسلامية مراراً في السابق بالفوز بأغلبية الأصوات، ثم أفضل العسكر حكومتها التحالفية الأولى ومنعوا الحزب، وغير ذلك مما حدث في السنوات القليلة الماضية في تركيا. لكن الإسلام السياسي بقي موحداً، وواصل الليونة مع العسكر والدستور التركي العلماني المتشدد، فغيروا اسم الحزب ووجوه القادة (وهذا إنجاز فريد) ثم عادوا ديمقراطياً إلى الساحة والفوز ليثبتوا جدارتهم وجدارة الإسلام سياسياً في عالم الديمقراطية، وها هم يمهدون لاجتياز بقية العقبات للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، وذلك عبر إنجاز ما فشلت به الأحزاب التركية الأخرى، وهو ضمانه واحترام حقوق الإنسان. عندما تدخل تركيا بقيادة إسلامية للوحدة الأوروبية، ستوجه ضربة طاعنة للعداء وسوء التقدير المتوارث بين الغرب وبين بلاد المسلمين، وستفتح الأبواب

أمم جيران مسلمين آخرين لينضموا إلى أوروبا، وهذا في ذاته قد يجدد الغيرة والنشاط العربي لإحياء فكرة الوحدة العربية، وأفكار التعامل السياسي الديمقراطي، خصوصاً على ضوء الفشل المترعرع في الساحة.

المثال التركي للتطبيق الديمقراطي الغربي ألغى عملياً المقولة الصهيونية أن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. وتراكت في الفترة الماضية جملة من الإثباتات الإضافية المضادة لمقولة «الديمقراطية الإسرائيلية». إذا تجاوزنا حتمية التضارب بين الاستعمار وبين الديمقراطية، والتناقض بين العنصرية الرسمية وبين الديمقراطية، سنجد بعض الغرائب في «ديمقراطية إسرائيل». رئيس الوزراء مثلاً صرح هذا الأسبوع بأن تجديد الرئيس عرفات دعوته لوقف الهجمات على المدنيين الإسرائيليين مجرد خدعة عرفاتية يراد لها دعم خصم شارون العمالي في الانتخابات! في أي بلد ديمقراطي، كان الجمهور سيفهم من هذا التصريح تفضيل شارون لاستمرار قتل المدنيين، وبالتالي كان سيفقد حقه في الترشح. لكن في إسرائيل يوجد رئيس وزراء يفضل استمرار عمليات قتل المدنيين كونه يخدم سياسته العنيفة وأهدافه النهائية ضد الفلسطينيين. متسناح هو الآخر عاد ليذكر الناخب الإسرائيلي أنه جنرال قديم ومستعد لقتل الفلسطينيين، وذلك سعياً وراء الأصوات، فأبي ديمقراطية هذه التي تتعكز على مبدأ القتل؟

لكن من الإنصاف القول إنه ورغم فساد القيادات السياسية مالياً ومخالفتها للقانون في إسرائيل كما يتضح مراراً ويتكرر الآن، فإن القانون ذاته فعال. فقد أنصفت محكمة العدل العليا كلاً من النائبين العربيين عزمي بشارة وأحمد الطيبي في تحدي لجنة الانتخابات التي أرادت حرمانهما من الترشح للكنيست. كما أن القاضي في لجنة مراقبة الانتخابات أوقف البث المباشر لمؤتمر صحفي عقده شارون وتعرض فيه لمهاجمة منافسه العمالي دون أن يكون ذلك ضمن الوقت المخصص للدعاية الانتخابية، وهذا عمل وشرط ضروري لنجاح أي ديمقراطية.

كذلك فقد شارون والليكود نسبة كبيرة من الأصوات المحتملة بعد تكشف فضيحة سوء استغلال مالي لكسب الأصوات، وهذا يشير إلى إمكانية تغيير توجه الناخب الإسرائيلي

وبسرعة إذا اقتنع بشيء ما، أي لا توجد عصبية للأفراد والأحزاب، ولا توجد ضمانات فوز لأي كان. هذا درس (التغيير) نحن بأمس الحاجة إليه طبعاً من أجل العمل به حيثما توجد الفرص لإبداء الرأي، ونحتاج إلى استيعاب هذه الحقيقة أيضاً من أجل تغيير رؤية وآراء الشارع الإسرائيلي تجاه قضية السلام والحقوق الفلسطينية.

إذا بقينا في مدى الرؤية الديمقراطية فلا بد من التعجب حول القرار الفلسطيني بتأجيل الانتخابات الفلسطينية التي كانت مقررة هذا الأسبوع. صحيح أن ظروف الاحتلال لا تسمح بانتخابات تقليدية متكاملة، وصحيح أيضاً، أن أعداء الشعب الفلسطيني وخصومه لا يريدون له لبس الثوب الديمقراطي رغم أنهم هاجموا لتعريه من الديمقراطية وفقدان قيادته للشفافية... إلخ. لكن الأصح والأفضل أن يتحدى الشعب الفلسطيني الاحتلال ويفشل مخطط شارون بدل الاستسلام له. كان من الممكن إجراء انتخابات محلية ذات نفس طويل وتحت إشراف دولي قدر الإمكان لاختيار أعضاء البرلمان الذين يختارون حكومة ورئيس وزراء من بينهم، وبقاء عرفات رئيساً عملياً أو فخرياً إذا تطلب الأمر وبدون انتخاب جماعي مباشر حتى تسمح الظروف بذلك. تقطيع الاحتلال لأوصال المدن والقرى لا يمنع بالفعل اختيار نواب من تلك المناطق للبرلمان، فكل وحدة سكنية بإمكانها التوافق على ممثلها. الإصرار على، والإبداع في، تنفيذ الانتخابات الفلسطينية كان بمثابة ضربة على نافوخ الديمقراطية الإسرائيلية. لا جدوى هنا من الإطالة، فالحقيقة أن الأعداء والخصوم لا يريدون ديمقراطية فلسطينية، والقيادة الفلسطينية أرادت رهن تطبيق الانتخابات بالانسحاب الإسرائيلي، أي المساومة بالديمقراطية وكأنها مصلحة لغير الشعب الفلسطيني، بدل تسخيرها كسلاح سياسي وإعلامي نفاذ.

التطورات في فلسطين والعراق ودول عربية أخرى، وانعكاساتها على كل الأمة العربية، تكاد تشير إلى تقبل غالبية العرب لاستمرار الأوضاع الجائرة في بلادهم على أن يغيرها أي دفع وضغط سياسي أو عسكري خارجي. قد يُسمى ذلك بالوطنية، أو أنها أم العصبية وأبوها القبلية التي مازالت تُستغل من بعض قيادات المنطقة. إذا شعر الإسرائيليون أن واشنطن تعارض حكومتهم فإنهم يغيرونها قبل أوأنها، وإذا شعر العرب بتأييد واشنطن

لحكومة عربية فإنهم يعارضونها بالسليقة مهما فعلت لهم، ويؤيدون من يجعجع ضد أميركا مهما فعل بهم، وهنا تضيع مصلحة الوطن والمواطن وتنعدم الألوان وتتصلب الرؤية القبلية على الأبيض والأسود.

كل الدول العربية تعلن أنها ضد الهجوم على العراق، لكن بعض الرؤساء العرب يرددون، حرفياً أو بالمعنى، بعض ما يقوله الرئيس الأميركي. وبينما الجامعة العربية عاجزة عن المبادرات حتى لو أنها عملت على تعجيل القمة العربية قبل آذار/ مارس المقبل، فإن الأفعال العربية لمنع الحرب لا وجود لها. كل المهارات تنصب على تحليل وتوقع يوم الهجوم، أو في أحسن الأحوال التأمل بين احتمالات الهجوم من عدمه. كل هذا بالطبع هو تمهيد للهجوم، إذ عندما ترى القيادة الأميركية سهولة الهدف، وقلة العواقب، وحجم المكافأة فإن كفة قرار الهجوم هي الراجحة.

لقد تسبب نظام الرئيس صدام حسين في كل هذه المصائب التي حلت بالعراقيين وستحل بالعرب، إذا احتلت أميركا العراق ونفذت مخططها. يمكن أيضاً القول إن عبث الرئيس كشف عورات النظام العربي، وندعو الله أن يهديه لإنقاذ العراق ولتنشيط النظام العربي، عبر تنازله عن الحكم وتسليمه إلى جهاز إداري عربي موقت ريثما يتم ترتيب شأن حكومة عراقية منتخبة ديمقراطياً. عموماً يبدو جلياً في الأفق أن فرض الديمقراطية والتحكم في النفط لن يتوقفا على العراق... فاستعدوا.

٢٠٠٣-١-١٦

تأملات في خلفية الموقف الأميركي - البريطاني

يتملى الإعلام العربي يوماً بمئات المقالات والخطب الشاجبة ل واشنطن ولندن، والمستهجنة لسياسة الرئيس بوش وحليفه توني بليز، وتساق الكثير من الحجج، السليمة من منطلق عربي، لإثبات تعسف نيّاتهما، ويصر الكثيرون في رؤاهم على أن الضربة العسكرية آتية لا محالة. ويعتقد الشارع العربي أيضاً، بحتمية الضربة، لكن يندر العثور في الإعلام العربي على رأي أو موقف يحاول أن يطرح خلفية التصرفات الأميركية - البريطانية الرسمية تجاه نظام الحكم في العراق، وهل هم على بعض الحق من وجهة نظرهم ومصالحهم أم لا. الندرة مردها أن المنطقة لا ترى إلا بالأسود أو بالأبيض، وبالتالي يتولد الخوف من الاتهامات في أجواء مشحونة بالمزايدات المتنوعة، حتى لو كانت في ذلك تعمية للجماهير أولاً، وجر الأمة إلى الإحباط الحتمي ثانياً.

لو غيرت واشنطن موقفها ولم تشن الحرب العسكرية ضد العراق، وبالتالي استمر نظام الرئيس العراقي، فهل يكون ذلك نصراً لطرف وهزيمة للولايات المتحدة؟ الإجابة تتطلب معرفة الهدف الأميركي من هذه الحملة.

الخلاف الأميركي - العراقي لا يتعلق بمحاربة الإرهاب الدولي، ولا يدور حول كراهية شخصية بين رئيسين، ولا حباً من واشنطن في نشر الديمقراطية داخل العراق تحديداً، وبالتالي فالجدل في هذه النواحي لا يثمر أي نتيجة وإنما تستخدمه واشنطن لذر الرماد في العيون.

الخلاف الأميركي - العراقي تولد بعد احتلال الكويت مطلع العقد الماضي، والذي سبقه تهديد عراقي لتدمير نصف إسرائيل (بالكيماوي المزدوج إياه). بمعنى آخر جاء الخلاف بعد التصادم العراقي العفوي أو المتعمد بالاستراتيجية الأميركية القائمة على حماية إسرائيل

وضمن أمنها، وحماية النفط وضمن خطوط نقله براً وبحراً، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. البند الأخير صعد بشدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وشيوع المخاوف من تسرب المواد النووية إلى السوق السوداء، وجاء ذلك في فترة سعى فيها العراق لامتلاك السلاح النووي، وتوافقت زمنياً مع تعرض العراق للبندين الأولين من الاستراتيجية الأميركية. هكذا أصبح الصدام الأميركي حتمياً مع الرئيس صدام وخصوصاً بعد احتلال الكويت. قبل ذلك كان الغرب عموماً لا يصدق التهديدات العراقية لإسرائيل ويعتبرها مزايدات إعلامية، ولذلك جاءت التقنية العسكرية العراقية من الدول الغربية، ولولا المعدات الألمانية لما استطاع العراق توجيه صواريخه بدقة، والمفاعل النووي العراقي الذي دمته إسرائيل كان فرنسياً. المهم أن الغرب لم يكن يعتبر العراق تهديداً لإسرائيل التي لديها أيضاً إمكانيات ردع تمنع العراق من الإقدام على خطوة تهدد أمنها، مثل ضربها بأسلحة تدمير شامل، ولكن احتلال الكويت والسعي لامتلاك أسلحة تدمير شامل وإطلاق صواريخ عادية على تل أبيب دفع واشنطن للقفز من سياسة احتواء النظام العراقي إلى التهديد بتغييره. وعلينا هنا ملاحظة أن واشنطن ولندن تباديان حتى اليوم الاستعداد لإبقاء الرئيس صدام ونظامه في الحكم إذا تم تجريد العراق من الأسلحة، وبالتالي التجاهل والتنازل عن كل الشعارات المرفوعة من أجل الديمقراطية وتحرير الشعب... إلخ.

النفط بالنسبة إلى الدول العربية النفطية هو مصدر دخل أساسي، وبالنسبة إلى بقية العرب، كجزء من العالم الثالث؛ فالنفط عنصر مهم في حياتهم ولكن يمكن العيش بدونه. أما بالنسبة إلى العالم الصناعي والنظام الرأسمالي الذي تقوده واشنطن، فباختصار شديد لا حياة بدون نفط أولاً، وبدون نفط بأسعار معقولة ثانياً، حتى لا يتدمر اقتصادهم. هكذا جاء تأمين النفط عبر الصداقة أو التفاهم التجاري أو بالقوة أيضاً، كبند أول في الاستراتيجية الأميركية.

البند الثاني في الاستراتيجية الأميركية والذي يحظى بالدعم البريطاني والتقبل الغربي الإيجابي له، هو ضمان بقاء إسرائيل وأمنها، لماذا؟ في العقود الخمسة الماضية تقبلت الشعوب الأوروبية التعايش بعضها مع بعض ومع الأجناس الأخرى، ولكننا للآن

نشعر بعودة الكراهية والعنصرية بسهولة في القارة القديمة. وطوال أكثر من خمسة قرون، ومنذ خروج اليهود والعرب من الأندلس تعاني القارة التعايش المسيحي-اليهودي، الذي وصل إلى الهولوكست بعد مجازر كثيرة وعداء طويل أفنع الكثيرين من قادة أوروبا بضرورة التخلص من اليهود، بإقامة وطن لهم في أي مكان، ورؤي أن الأنسب اختيار فلسطين في وسط العالم الإسلامي والعربي وقرب النفط الذي ثبتت أهميته أثناء الحرب العالمية الثانية. وحتى لا نبتعد عن الموضوع نوجز بالقول إن الأوروبيين تخلصوا ممن يكرهون بزجهم مع من لا يحبون، وليستفيدوا من بقاء إسرائيل قوية ومتأزمة في المنطقة، ولا يريدون بأي شكل تفاقم القضية بحيث يحرم اليهود من وطنهم ويعودون إلى دول أوروبا.

الاستراتيجية الأميركية والغربية لا تخطط بناء على مصلحة الإنسانية أو العرب أو اليهود، وإنما تنطلق من مصالح ذاتية تقضي بضممان النفط وضممان بقاء إسرائيل وأمنها، وهذا ما يأخذنا إلى البند الثالث بمنع انتشار الأسلحة ذات التدمير الشامل. مراكز تخطيط الاستراتيجية، والقادة، والإعلام يعرفون ما يشعر به العرب من ظلم كنتيجة لسياسة الغرب تجاه إسرائيل. لقد رصدوا الموقف العربي بعد تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر كالتالي: أسف على ما حدث وتخوف من نتائجه، وتشفُّ بأميركا واعتبار أنها جنت على نفسها، والتخفيف مما حدث مقارنة بكوارث المنطقة. الفداحة بالنسبة إلى الغرب تعود إلى حجم كارثة التفجيرات ولكونها تمت بدون أسلحة تدمير شامل وبأسلوب لم يكن في الحسبان، فما بالك لو وجدت بيد أولئك وأمثالهم أسلحة تدمير شامل وأسلوب آخر ليس في الحسبان؟ تصريحات بوش وتوني بليير المتكررة تقدم إجابات لا يمكننا اعتبارها تضليلية وتبريرية للعدوان فقط. هما بالتأكيد يعرفان حجم المأساة التي تسببت بها سياسات بلديهما لدول المنطقة وشعوبها، وشاهدا حجم الضرر من تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر، ويقولان لو كان مع المنفذين أسلحة أقوى لاستعملوها، ويرون أن شوارعهم ومحطات طاقتهم النووية ومياههم وغير ذلك عرضة للإرهاب المقبل من أناس لا يمكن رصدتهم سلفاً. ما العمل من وجهة نظرهم إذاً؟ لوحوا بإمكانية حل القضية الفلسطينية، ووضعوا الكثير من اللوم في تعطيل الحل على القيادة الفلسطينية وأسلوب المقاومة الفلسطيني. ولكنهم أقرروا أيضاً

أن التعامل بالقوة مع النظام في العراق بعد ١١ أيلول/ سبتمبر له أولوية على حل القضية الفلسطينية... لماذا؟

ضرب العراق، أو إعادة نظامه الحالي إلى الطاعة السابقة، يخدم بنود الاستراتيجية الأميركية أولاً، ويقدم إنذاراً لأي دولة تفكر في التمرد ثانياً، والأهم من ذلك أن الحملة ضد العراق والتهديد بتخريب المنطقة واحتلال أجزاء منها يراد منه ردع أي عمليات إرهابية، وإفهام منفذيها أنهم سيخربون بلادهم. إنه استكمال لأسلوب العقاب الجماعي المتصاعد والذي مورس بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ضد العرب والمسلمين في أميركا والغرب والمنطقة العربية، ويرجى منه إعادة السيطرة على الأمور وتسهيل حل للقضية الفلسطينية يضمن بقاء وأمن وتوسع إسرائيل لتستوعب أكبر قدر من اليهود. الحملة العسكرية أيضاً بمثابة رسالة إلى الدول التي لا تتحرك لردع المتطرفين المحتملين داخل حدودها.

قد تكون السياسة الأميركية - البريطانية ظالمة ومضللة وارتكبت الكثير من الأخطاء تجاه الغير في الماضي والآن، ولكن بوش وبليير يعتبران في هذه اللحظة التاريخية أن الردع هو أفضل الطرق لضمان أمن بلديهما ومصالحهما، أما الحل المثالي للأزمة بما يخدم الجميع فهو موضوع آخر وشبه مستحيل.

٢٠٠٣-١-٣٠

لم يتبق سوى فرصة إنقاذ العراق

تعود أصول وزير الدفاع الأميركي، دونالد رامسفيلد، إلى قرية في شمال ألمانيا، خرج منها جده إلى الولايات المتحدة. و«رومس فيلد» هو الاسم الأصح، وتعني «ساحة المجد»، وهو مصطلح ألماني يشبه ساحة الوغى بالعربية كونه ذا ترابط حرجي.

كانت جدة العائلة في الأسبوع الماضي تتوقع وتنتظر حضور دونالد للزيارة كالعادة، وقالت إنها ستقول له، لو حضر: إسمع يا دونالد، لا أحد منا يريد هذه الحرب، فكف عنها أحسن. لكن دونالد لم يذهب إلى القرية هذه المرة، فقد كانت مشاغله في مؤتمر ميونخ أشد من الطبيعي، لأن حلف الناتو بدأ يتصدع، والحرب الكلامية في ما بين الأوروبيين وأنفسهم وبين بعضهم وواشنطن وصلت إلى مستويات غير مسبوقة.

لم يكن دونالد إذاً، بحاجة إلى تأنيب الجدة، وكان على الأرجح يعرف أن ثلاثين من عجائز عائلته وقريته قد ركبوا المصاعب وأخذوا معهم نصف طن من الأدوية والألعاب واتجهوا من ألمانيا إلى العراق، مثل بقية بعثات السلام الغربية في الأسابيع الأخيرة.

هل سمعتم عن سكان قرية أو مدينة زعيم عربي يتحدون وجيهم بهذا الشكل مثلما فعلت جماعة «ساحة الوغى» الألمانية؟ أنا لم أسمع.

في الواقع، إن الجمهور الغربي أشجع وأنضج وأصدق بكثير من الجمهور العربي، كما تثبت وقائع هذه الأيام. قلة صغيرة منا تتظاهر ضد الهجوم على العراق، وتحرق أعلام أميركا، وتلوح بصور صدام وتهدد بالويل لمن يهاجمه، بينما ملايين البشر في الغرب، وعلى مدار أسابيع، يتظاهرون تحت الثلوج ضد الحرب ومن أجل السلام وليس من أجل النظام العراقي، بل حماية لأرواح الجنود والمدنيين العراقيين. وبعد غد السبت ستصل موجة

التصدي الجماهيري لمروجي الحرب إلى قمتها، إذ من المقرر أن يحتشد الناس بمئات الألوف في مدن أوروبا وأميركا..

سيكون من المؤسف أن نشاهد عرباً يحرقون أعلام ملايين الأميركيين النبلاء الذين يتصدون لحكومتهم ويعارضون الحرب. إن الأميركيين تحديداً، كأمة حديثة التكوين، يعتزون بعلم البلاد وبموقفهم الفاعل ضد الحرب، إنما اختاروا مناصرة أطفال العراق ومستقبل البشر ككل، فبأي منطق تحرق أعلام ورموز وتتم إهانة هؤلاء الطيبين؟ هنا الفرق بين العقل العربي والعقل الغربي، الأول شمولي والآخر تمييزي.

عندما وصل آل رومس فيلد إلى بغداد، احتجز النشامى كمية الأدوية في المطار، وكان بود الألمان أن يسلموها إلى الصليب الأحمر ليضمنوا توزيعها على المدنيين ولا تذهب إلى المستشفيات العسكرية أو إلى النخبة. وعندما حاول أقارب دونالد توزيع الألعاب في بيت الأيتام في البصرة، مُنعوا مرة أخرى وصدورت هداياهم بحجة التوزيع المركزي! قالوا. ولكننا نريد إعطاء هديتنا لهؤلاء الأيتام. ولم يستمع إليهم المرافقون.

ولأن العراق الرسمي لا يرى من هذه البعثات الشعبية غير الفرصة الدعائية الجلفاء، فقد استقبل طارق عزيز الوفد، وتجراً أحدهم بذكر قصة الأدوية وطلب مباشرة من المسؤول العراقي أن يصدر أمراً بإعادة الأدوية للوفد ليسلمها بنفسه إلى الصليب الأحمر، وتم ذلك وارتاح ضمير الألمان قليلاً، لأن زيارتهم كانت تهدف إلى تخفيف المعاناة عن الناس وليس مساعدة النظام. هل سمعتم بعد عهد عمر بن الخطاب برجل عربي يتحدث أمام الحاكم كهذا الألماني مطالباً بإجراء عادل وتصحيح الاعوجاج؟ أنا لم أسمع.

الغربي هو الذي ينفق على الحكومة، ويدفع رواتب الوزراء والحكام من الضرائب، ولذلك يقول رأيه ويسمعه الحاكم ويطيع الرأي عندما تتفق عليه الأغلبية. والعربي تنفق عليه الحكومة فيسكت أو يساير، أو يعبر عن رأيه بانفجارت صوتية أو تدميرية. هذا أقله بعض ما يفسر مواقف العرب والغرب.

الرئيس بوش ما زال في طور كسب الرأي العام المحلي، وبدون ذلك لن يقدم على الحرب. الأغلبية من الناخبين في الغرب ضد شن الحرب على العراق طالما وجدت

أساليب أخرى لتحقيق الغاية نفسها: تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل. هكذا، فإن قيادات فرنسا وألمانيا وبلجيكا وروسيا تلتزم بموقف أغلبية شعوبهم، طالما هناك فرصة أخرى غير الحرب، بينما قيادات أوروبية مثل بريطانيا تنشط لتغيير الرأي العام تجاه الحرب، وقيادات دول أوروبية أخرى تؤيد الموقف الأميركي طالما أنه يدور ضمن الأمم المتحدة، أي لا تتمرد على موقف شارعها وإنما تحاول تطويعه. بمعنى آخر فالرأي العام المحلي الغربي هو المتحكم في توجهات السياسة ويؤثر في قرار الحرب من عدمه.

السؤال هنا، إذًا، كيف نتصالح مع هذا الرأي العام الغربي ونؤيده؟ هل نحرق أعلامهم ونرقص فوقها كالمجانين؟ هل نفرح لفرقة القنابل في شوارعهم ونتمنى المزيد منها؟ ماذا نقول لأقارب الذين قتلوا في تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر ويتظاهرون أمام البيت الأبيض ضد الحرب؟ كيف نفسر ظواهر العنف والكراهية الشمولية في شوارعنا؟ بماذا نعلل، للوفود الشعبية الزائرة، ولكاميرات التلفزة التي تصنع الرأي العام، صور وتماثيل وتسمية شوارع وميادين ومدارس وجوامع ومصانع وصواريخ على اسم صدام حسين؟ كيف نترجم دعاء بعض أئمة جوامعنا بمسح الكفار وسخطهم؟ طالما كان الرأي العام الغربي هو المتحكم في القرار، وما زال رأياً مسالماً، أليس الأجدر أن ننظر إليه باحترام وتقدير ونميز أقله بين الزعيم والرعية؟

وليس كل زعيم بزعيم. أنظروا إلى المستشار شرودر، الذي تدين بلاده للولايات المتحدة بالكثير، ولكنه الآن يغامر بتفسيخ وحدة أوروبا، وبصداقة بلاده لأميركا بكل تبعات ذلك العمل، ويلتزم بوعدته للناخبين أن لا يشارك في الحرب. ها هو صامد بشجاعة فريدة في وجه التهديد والابتزاز والتحريض الرسمي من الإدارة الأميركية وتأليبها لدول أوروبية ضده، ويتصدى في معركة مبدئية ضد الحرب في بلاد بعيدة.

القضية ليست مصالح على الإطلاق، كما يفسر فلاسفتنا؛ فألمانيا لا تنتظر المرباح من أحد، وإنما أخلاق رجال وزعماء من وزن محترم، ما زلنا نفاجاً بوجودهم في عالم اليوم. لا علاقة للأمر بالتبعية والإمبريالية والملوخية، وإنما هو إحساس بالعدالة والمروءة، تولد

عبر تربية والدة كانت تعمل في تنظيف البيوت حتى ربت المستشار وإخوته وأخواته، الذين مازال بعضهم يبحث عن العمل حتى اليوم، دون دفشة مساعدة صغيرة من أخيهم.

من المقرر أن يناقش البرلمان الألماني، اليوم الخميس، رؤية المستشار تجاه تطورات القضية العراقية، وأن يُطرح غداً على مجلس الأمن مشروع قرار فرنسي - ألماني مشترك لحل الوضع بدون حرب. فهل سيقبل الرئيس العراقي بالاقتراح من دولتين ضححتا بالكثير، حتى الآن، من أجل تجنب الحرب؟ لا أعتقد ذلك، إذ سيظهر الفرق بأن فرنسا وألمانيا، المهمل لموقفيهما، لا تخوضان الغمار الدبلوماسية من أجل إنقاذ صدام حسين، وإنما لمنع الحرب ولتنفيذ أكيد لقرار مجلس الأمن. المقترح المشترك، الذي يواجه الرفض الأميركي، يطالب بإرسال جنود الأمم المتحدة بالخوذ الزرق للإشراف على الوضع العراقي وإحداث التغييرات المطلوبة سلمياً وفي أمان للجميع، وسيكون ذلك مقدمة لدمقرطة العراق وتغيير نظامه أيضاً. كان الأجدد طبعاً لو دخلت قوات جامعة الدول العربية لإدارة البلاد وتحديث النظام كما طالبنا هنا منذ شهور... ولكن لا حياة لمن تنادي.

على الرئيس العراقي عدم الظن بأن الموقف الشعبي الغربي يؤيده، وإنما هم ضد الحرب فقط، وهو أكثر من شن حروباً، والأفضل لو استفاد الرئيس العراقي من تطورات الوضع وخلافات الغرب، الآن، وأعلن إصلاحاً جذرياً في العراق، وقبل بإشراف دولي على تنفيذه.

الخلافات الغربية لن تصل إلى درجة حماية النظام من مصيره المحتوم. الفرصة المتبقية هي إنقاذ العراق، وهي مهمة تستحق التضحية وتتطلب منا جميعاً التفكير بعقلية مختلفة عما حصل للآن.

٢٠٠٣-٢-١٤

آلية اتخاذ القرار العربية مرتبكة حتى في القضايا السهلة

لماذا لم تفلح الدول العربية حتى الآن في اتخاذ أي موقف موحد يؤدي إلى وقف الهجوم العسكري المتوقع على العراق، أو يتعامل مع هذه القضية بشكل عملي؟ ولماذا لا تشهد شوارع المدن العربية تظاهرات احتجاج ضد الحرب كما حصل في الغرب، أو تظاهرات تأييد لصدام؟ ضمن هذا السياق يمكن طرح عشرات التساؤلات الفرعية عما يدور في الساحة العربية رسمياً وشعبياً، وما يجري على مستوى العالم بصدد الأزمة العراقية. لكن بدل تسويد المساحة بالأسئلة، سأحاول تشريح الموقف والاجتهاد في تسطير إجابات.

حتى نصف أنفسنا وتاريخنا، لا بد من الإقرار بوجود جهود ومحاولات عربية رسمية لأخذ زمام الأمر في محاولة للتوصل إلى حل عربي في العراق، حتى لو أصدرت الأمم المتحدة قراراً يخول بالحرب. ولكن لا بد من الإقرار أيضاً، بأن آلية اتخاذ القرار العربي متزعزعة حتى في القضايا الأسهل، كما أن الرئيس العراقي يريد حلاً ينقذه أولاً. بعد تذكر وإقرار تلك الحقائق يمكننا، بالفعل، الإشارة إلى عدم استموات الحكومات والشعب العربي في حماية النظام العراقي، بل تلمس عدم مبالاة بمصير ذلك النظام، وأن بعض الاحتجاجات هنا وهناك، مردها رفض مبدأ تغيير الحكام بفعل أميركي، وتخوف على الضحايا المدنيين من أي حرب عسكرية، وبالطبع الخوف من تقسيم العراق أو الفوضى التي قد تحط في جناباته بسبب الحرب.

لا بد أيضاً من التذكير بضخامة الاندفاع الأميركي إثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتأثير الإدارة في الحكومات العربية، وسطوة الولايات المتحدة الاقتصادية في

المنطقة. بالإضافة إلى ذلك تنجلي الغيوم الآن عن مخطط أميركي شامل للمنطقة يراد منه إجراء تغييرات جذرية في الشكل والهيكل والأسس، وهذا ما يُرعب البعض ويحد من وقوفهم في وجه الهجمة الأميركية على العراق. يمكن أيضاً سماع أقوال عن قناعات رسمية وشعبية عربية مثل: حتمية الهجوم، أو القول إن الأميركيين نصبوه وهم يخلعونه (الرئيس صدام)، أو اكتشاف أنها معركة عسكرية خاسرة سلفاً، فلماذا الانضمام إلى الجانب المهزوم مرة بعد الأخرى. باختصار، إن النظام في العراق لم يحتفظ بأي صديق في المنطقة في ربع القرن الماضي، ولم يخض أي معركة ناجحة ومشرفة، وإنما يدفع بالأمة من إحباط إلى آخر، كما أن وضع العراقيين يسوء يوماً بعد الآخر، منذ تولي صدام حسين الحكم في ثاني أكبر بلد عربي نفطي.

لماذا يتحرك الجمهور الغربي أكثر من العربي ضد الحرب؟ ربما لأن أي تظاهرة عربية تفسر فوراً، ومن الكثيرين، كدعم للرئيس العراقي ونظامه، بينما في الغرب لا يعانون هذه العقدة ولا يدور في خلد أي متظاهر أنّ موقفه قد يفسر في مصلحة الرئيس العراقي، وهذا ما شاهدت وسمعت في تظاهرة المليوني شخص اللندنية يوم السبت. هم يتظاهرون ضد مبدأ حل المشكلات بالحرب، بينما بعض متظاهرينا في الوطن العربي يرون في الحروب وسيلة لحل المشكلات. في الغرب يتظاهرون حتى لا يقتل أبناؤهم أو مدنيون في الحرب، ولدينا من يتغنى باستشهاد أبنائنا في الحرب، ولا يندمون على قتل المدنيين طالما أنهم في الطرف الآخر. تظاهراتهم المليونية تقول «لا للحرب على العراق»، وتطالب بـ«إنهاء الاحتلال الإسرائيلي»، بينما القلة المتظاهرة لدينا تقول «الويل لأميركا» ويحرقون أعلامها. لا بد أن معظم العشرة ملايين شخص الذين عادوا من التظاهرات في مئات المدن، ومنها نيويورك المنكوبة، قد أصابتهم بعض الخيبة وهم يشاهدون في التلفزة صور العراقيين يتظاهرون ببنادق الكلاشنيكوف ويحرقون أعلام أعداء الحرب الأميركيين.

للاختصار، يمكن القول إن ما يحرك الشارع الغربي يختلف عما يحرك الشارع العربي، ولذلك لا يفترض تزامن وتواءم أو توافق التظاهرات الغربية والعربية. كما أن الجمهور العربي العريض لا يريد تفسير موقفه لمصلحة النظام العراقي، لذلك مكثوا في

بيوتهم. يمكنني أن اجتهد أيضاً بالقول إن الشارع العربي تعلم من تظاهراته الصاخبة لمصلحة الانتفاضة الثانية في عامها الأول، بأن الصراخ وحرق الأعلام لم يساعد الشعب الفلسطيني، بل منحه آمالاً تضامنية جوفاء سببت في اندفاع فلسطيني غير منظم أوصل القضية إلى خسائر إضافية كان في غنى عنها.

رسمياً وشعبياً، لا توجد قناعة عربية حاسمة بعدم وجود أسلحة دمار شامل لدى النظام العراقي، وهناك رفض عربي مبدئي واسع لفكرة تجريد أي دولة عربية من أسلحتها، طالما لم يشمل التجريد كل المنطقة وفي المقدمة إسرائيل.

لكن هذا الرفض العربي لا يتحول إلى موقف سياسي تجاه العراق لأن بغداد قبلت مبدأ التخلي عن أسلحة التدمير الشامل وبالتالي عليها إقناع العالم بأنها تخلت. هكذا، فالموقف العربي الرسمي لا يختلف عن الألماني والفرنسي والصيني والروسي بضرورة استكمال التفيتش، بينما الموقف الأميركي - البريطاني الرسمي يقول: إن نظام الرئيس صدام لديه أسلحة مخفية، ولم يكشف عن كل المعلومات لديه، وإذا ترك لشأنه فقد يشكل خطراً في المستقبل على الجيران ومصالح الغرب وعلى مواطني العالم!

من الواضح طبعاً أنه لولا أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر لما تشددت الإدارة الأميركية بهذا الشكل لردع أي خطر مستقبلي محتمل على مدنييها. العراق، وما سيؤول الوضع فيه لاحقاً، ليس أول ضحايا إرهاب ١١ أيلول/ سبتمبر، فقد كانت الضحية الأولى قضية فلسطين، إذ تلاحم الموقف الأميركي - الإسرائيلي ضد نتائج العمليات الانتحارية في البلدين، وتوافقاً أيضاً في تعريف الإرهاب، وأصبح أرييل شارون رجل سلام في نظر جورج بوش فأعيد انتخابه وحزبه بجدارة. وما زال التدهور في الوضع الفلسطيني من أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر على قدم وساق، وقد يتحول إلى كوارث خصوصاً في ظل قيادة ديناصورية تعود إلى العصر الحجري.

الإسلام ككل أصبح يمر بأزمة تعريف خارج العالم الإسلامي، ويعاني هجمات معنوية منظمة لا يمكن إنكارها، وذلك كنتيجة لتقمص الإرهاب لثوب الإسلام. الملاحظ أن عمليات ١١ أيلول/ سبتمبر تم تبنيها بشكل متأخر ولكن ضمن إطار إسلامي! بمعنى

أن الذين تحملوا مسؤولية التنفيذ لم يحددوا هدفهم في إطار وطني أو قضية محددة، ولم يفسروا سبب قتل المدنيين أو يعربوا عن ندمهم، وإنما طرحوا الأمر كتصديق إسلامي للولايات المتحدة وكأسلوب حربي قابل للتكرار، بل إن رسائل بن لادن الأخيرة تحث على ذلك. ضمن هذا الحال، ترى الإدارة الأميركية والحكومة البريطانية أن إرهاب ١١ أيلول/سبتمبر ليس الأخير، وتعتقدان بشدة، أنه إذا توافر للإرهابيين أسلحة بيولوجية أو كيميائية أو نووية، فإنهم لن يترددوا لحظة في استعمالها ضد المدنيين. وما تخشاه لندن وواشنطن هو أن تلتقي مصالح حاكم لديه أسلحة تدميرية مع أهداف جماعة إرهابية، ولذلك فإن النظام العراقي هو أول المرشحين للتنحية، ولكنه ليس الأخير حتماً. ولا يهم من منظور واشنطن أن تكون الأنظمة المستهدفة تملك الأسلحة التدميرية الآن أم لا، ولكن الأهم هو تقييم واشنطن للأنظمة: هل تسعى لامتلاك أسلحة تدمير شامل؟ ما هي علاقاتها بالإرهاب حسب التقييم الأميركي؟ هل النظام المسيطر على الوضع الداخلي؟ وما هو شكل الحكم، وأي الأيديولوجيات تسيطر في المجتمع وما هو موقفها من أميركا؟

إذا قامت الحرب ونجحت في تغيير النظام العراقي بأفضل منه في وقت قصير، وبدون خسائر بشرية كبيرة في الطرفين، فإن الإجابات عن الأسئلة أعلاه ستصنع قائمة الدول اللاحقة بعد العراق. بالحرب أو بدونها، يمكن القول إن الأيام المقبلة ستشهد تغييرات ومفاجآت غير مطروحة الآن للنقاش.

٢٠٠٣-٢-٢٠

بديل المبادرة الإماراتية تدهور شامل

هناك عدة مواقف رئيسة على الساحة يُساء فهمها ويتم تجاهلها وتهدرها طواحين الغوغائية، ما يمهد عملياً لمواصلة الانحدار السريع نحو الهاوية. أحدث هذه المواقف هو مبادرة (رسالة) الشيخ زايد إلى مؤتمر القمة العربية الأخير في شرم الشيخ. لقد تم التركيز فوراً على عنصر واحد من المبادرة وهو تنحي الرئيس صدام حسين، والذي طُرح من البعض وكأنه عزل ونفي، وتم تجاهل البنود الأخرى في المبادرة التي تشوهت ونظر إليها سلباً أو أهملت أصلاً. عناصر تلك المبادرة هي: تنحي الرئيس صدام والقيادة العراقية خلال أسبوعين من تبني القمة للمبادرة، ومنحهم عفواً وضمناً دولياً بعدم الملاحقة. البند الثاني، هو العفو العام عن العراقيين في الداخل والخارج. البند الثالث، وهو الأهم، يدور حول التطبيق، بالتعاون بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، للإشراف المشترك والموقت على العراق واتخاذ التدابير الإدارية والسياسية لإعادة الوضع إلى حالته الطبيعية للشعب العراقي. لهذه المبادرة ثلاثة عناوين يمكن أن ترسل إليها. الأول هو الرئيس صدام الذي يفترض أنه يعرف أكثر من غيره الخيارات المتاحة وقدرات البلاد على صد هجوم أميركي أم لا، وبالتالي يمكنه الاختيار بين أخذ المبادرة وتشجيعها، أو رفضها من منطلق قدرات الرد على الهجوم ودحره والحفاظ على شعب العراق وأرضه. ومن نافلة القول إن الرئيس رفض في السابق أي أفكار تؤدي لإبعاده مهما كانت مصلحة البلاد. العنوان الثاني للمبادرة هو الجامعة والقمة العربية وذلك لسببين، كون الجامعة عنصراً مُنفذاً للحل المقترح في المبادرة، ولأن العرب وعبر ميثاقهم وانتمائهم ملتزمون بالعراق ومصيره. لكن وزير خارجية العراق رفض المبادرة وشتّم أصحابها، كما أن الجامعة والقمة لم تناقشا المبادرة رسمياً، رغم أن معظم المشاركين فيها لا يرون حلاً آخرى ولا يعرفون فرص العراق الدفاعية إذا وقعت الحرب.

العنوان الثالث للمبادرة هو الأمم المتحدة، ولكن بعد موافقة عربية، لأن دور المنظمة الدولية مرتهن، حسب المبادرة، باشتراك من الجامعة العربية. إذا رفضت هذه العناوين تسلم الرسالة الإماراتية والتجاوب معها، فليس من مهمة أحد طرح الأمر على مؤتمرات أخرى، فإما أن تكون الجامعة العربية مشاركاً أساسياً وإلا فالأفضل نسيان القصة. ماذا يمكن للمبادرة أن تحقّقه إيجابياً وما تمهد له سلبياً أيضاً؟ سلبياتها تدور في حلقة تنازل الجامعة العربية عن مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى! وهو فكرة عقيمة من يومها الأول، كونها تتنافى مع فكرة الترابط عبر الجامعة وأهدافها في الوحدة والتعاون. كيف يمكن للجامعة أن تحقق غاياتها وهي مقيدة لذاتها بذلك المبدأ الهلامي الذي لا يفرق بين التدخل الإداري السياسي وضرورة الإنقاذ من الموت؟ سلبية أخرى للمبادرة هي الظهور كمن انصاع للرجة الأميركية في تغيير الرئيس العراقي، وهذه قضية فلسفية طبعاً ونفسية ولا وزن لها في مقابل إنقاذ البلاد وفي ظل غياب البدائل. لكن أكثر ما سيعطل المبادرة هو التخوف من فرط حبات المسبحة، أي خوف بعض الزعماء على مواقعهم إذا تشجعت شعوبهم لاحقاً للتقليد.

إيجابيات المبادرة: إعادة الروح إلى الجامعة العربية سياسياً وإدارياً على مستوى الإقليم والعالم لتنفيذ حلاً ينقذ شعباً عربياً، ويحافظ على أمن العراق وحدوده، ويمنع عدواناً أجنبياً لا يعرف أحد توابعه. إنهاء التلاعب بمصير الشعب العراقي والحصار والاضطهاد الواقع عليه بحجة التصدي لنظامه. فتح المجال لإقامة نظام ديمقراطي بمشاركة وإشراف دولي ما سيلغي أطروحة تفرد إسرائيل بالديمقراطية في المنطقة، كما أن هذا الحل سيفتح المجال أمام تقليده في فلسطين، أي إشراف دولي وجامعة عربية على أمن الفلسطينيين والإسرائيليين وإقامة نظام ديمقراطي فلسطيني. عند قياس سلبيات وإيجابيات المبادرة الإماراتية يجب تذكر أن العرب لم يخلقوا مشكلة العراق، بل النظام هو الذي خلقها عندما احتل الكويت مخللاً بأسس النظام العربي القائم، وهو الذي واصل الانتحار البطيء برفضه التصالح مع الجيران، وتصليح الأخطاء، والإصلاح الداخلي. ما يفعله العرب الآن، من قليل أو كثير، يراد منه إنقاذ ما لم يكن بيدهم إهداره وتخريبه أصلاً، وبالتالي من الضحالة والتهابل وضع اللوم الآن فيما ستؤول إليه الأوضاع العراقية على العرب. القضية هنا ليست

إذا كان العدوان الأميركي المبيت محققاً أم لا؛ فواشنطن دولة عدوانية ستفرض بالقوة ما تستطيع فرضه سواء قبل العالم أو رفض. السؤال الأجدر بالتأمل هو ما إذا كان تطبيق المبادرة الإماراتية سينفع أو سيضر الشعب العراقي أكثر من الوضع الحالي أو أكثر مما سيكون الوضع بعد العدوان؟ بمعنى آخر ما هو الأفضل: بقاء الوضع على حاله في العراق، أو انتظار نتائج الهجوم الأميركي، أو تبني المبادرة الإماراتية وتنفيذها؟ كان من الأفضل طبعاً لو ناقشت الجامعة العربية وتبنت مبادئ المبادرة وما شابهها قبل أكثر من عام، عندما لم تكن القوات الأميركية على حدود العراق، إذ طرحت عناصر المبادرة علناً من البعض بأشكال متنوعة. ففي السابع من شباط/ فبراير العام الماضي، كتبت هنا عن أهمية تجنب الهجوم الأميركي المتوقع بوسائل تخدم العراقيين أصلاً، مثل استقالة الرئيس وتسليم الحكم إلى لجنة تمهد للانتخابات بإشراف دولي بدون مشاركة من الرئيس. «... أو اجتياح عربي للعراق بإشراف جامعة الدول العربية حفاظاً على وحدة واستقلال البلاد وأرواح وأرزاق العباد». وفي مطلع آب/ أغسطس المنصرم كتبت هنا:

«يمكن للجامعة العربية أيضاً، أن تشكل قوة عسكرية عربية من ربع مليون جندي يدخلون العراق لحمايته ولإدارته بدون النظام الحالي، ولا يغادرونه إلا بعد استتباب الأمن وانتخاب نظام جديد». كما طرحت فكرة أن يتوحد العراق مع أحد جيرانه ويتنازل الرئيس صدام لمصلحة قيادة البلد الآخر. سر نجاح هذه الدولة الوحودية سيكون في التأسيس لحرية الأفراد والأقليات، وتطبيق الديمقراطية والتسامح، والاستفادة من النفط والقوى والخبرات البشرية، لكن أمانة الجامعة العربية لم تناقش ما طرح من الكثيرين، ولم تطرح أي حلول عربية فعلية طوال سنوات الأزمة، وها هي الآن تكتسب مبادرة الإمارات تحت السجادة بدون أن تقترح أي بديل لها، وكأن الوحدة العربية وحماية شعب وبلد عربي من العدوان ليستا من مهامها. بعد أن رفضت الجامعة والقمة التدخل العربي الدولي لإدارة العراق والحفاظ على أرضه وشعبه، فما هي البدائل الباقية في الأيام المقبلة؟ مطالبة الأمم المتحدة بالإشراف لوحدها مثلاً على العراق لم تعد خياراً لرفضه من الرئيس، ولرفض العرب حتى طرح الاشتراك في حل كهذا يشترط تنحية الرئيس صدام. مشاركة عربية مسلحة لحماية

العراق ونظامه ضد الهجوم الأميركي هي فكرة لا تتطابق مع ما تم رفضه من مشاركة إدارية أقل من الحرب. الحل المتمثل في بيان القمة هو مطالبة صدام بالانصياع التام لكل طلبات المفتشين ليحتفظ بالكروسي، أي وضع كل المسؤولية على الرئيس، وفي أحسن الأحوال يناشده الانبطاح النهائي وكأن هذا أشرف مما جاء في المبادرة الإماراتية. المثير الآن أن الإدارة الأميركية قالت، قبل ثلاثة أيام، إن صدام لن يبقى في الحكم إذا وقعت الحرب، ولكن يمكنه البقاء إذا جرد العراق من الأسلحة قبل قيام الحرب!

لماذا مبادرة الإمارات هي الأفضل الآن؟ لأن العرب باختصار منقسمون لاتجاهين خيرهما شر، الأول تمنيات بإزاحة صدام ونظامه بالقوة الأميركية فيرتاحون منه، والاتجاه الثاني يركض خلف تمنيات أن يهدل صدام القوات الأميركية فيرتاحون من مطالبتها بالتغيير. لكن في الحالتين سيدفع الشعب العراقي الثمن الباهظ.

٢٠٠٣-٣-٦

محمود عباس... رئيس وزراء في مرمى قذائف المعارضة

لا يتمنى عاقل أن يكون مكان محمود عباس (أبو مازن) كرئيس للوزراء، رئيسه المباشر أبو عمار، ووزراؤه زعماء سياسيون، ومعارضوه مسلحون موتورون، وجزء من شعبه لا يطرب إلا على صوت الرصاص، وكلهم تحت احتلال استيطاني عنصري وذكي جداً، لا يتورع عن استعمال أشد أساليبه القمعية وأدهى الحيل لتحقيق أهدافه بتغريب شعب فلسطين عن قيمه وذاته وجيرته، تمهيداً لطمس قضيته. وهذا كله في الأصل مقطع صغير في زاوية صورة كبيرة مؤلمة متناقضة الألوان، رسمتها عقليات بالية جرت الشعب الفلسطيني من نكسة إلى نكبة فكارثة... ورغم ذلك هناك الكثيرون ممن تمنوا وحلموا بأخذ منصب رئاسة الوزراء، ومن أولئك الحالمين كثرة ممن أعلنوا معارضتهم لأبي مازن، وللمنصب، ولأي شيء أصلاً طالما لا نصيب شخصياً لهم فيه.

لا أعتقد أن محمود عباس، أو أي إنسان آخر، يمكنه قيادة المركب الفلسطيني في الظروف الحالية إلى بر الأمان. بعض الأسباب الرئيسة لهذا الاعتقاد نثر عليها في عدم تفهم ومراعاة صناعات العمل والقرار الفلسطيني لروح العصر ومتغيراته، وحرمانهم الشعب من هدف مشترك، وسقوط الأحزاب المحلية تحت التأثير الخارجي المعني بقضايا أشمل، ووجود فرق شاسع بين عقليات الأجيال وأساليبها، وتعارض المصالح بين صناعات القرار الميداني وصناعات القرار السياسي. وبالطبع الوقوع تحت التأثير اليومي التدميري للاحتلال ما يشل كل الآفاق ويسخر الأوضاع للمصلحة الإسرائيلية.

قبل الاسترسال، أود رسم مقارنة أو صورة، وبشكل لا يختلف على رتوشها عريبان، ثم طرح أسئلة قد تساعدنا على فهم ما وصلت إليه القضية الفلسطينية.

العراق دولة لا تحتلها قوات أجنبية استعمارية (حتى اليوم) مثل فلسطين المحتلة

إسرائيلياً. الرئيس صدام لا يتفوق بحال في شعبيته العالمية عن الرئيس عرفات. الشعب العراقي يعيش ضائقة من جراء الحصار ولكنها تشابه، أو هي أقل ضراوة، مما يعانيه الشعب الفلسطيني من حصار وتجويع وترويع وقتل يومي وأمام أنظار العالم. ولا أدري كيف أقرن بين القيادتين العراقية والفلسطينية من زاوية الذكاء والإدارة للصراع. ولكن النتيجة في أروقة العالم وشوارعه هي ضد الولايات المتحدة في عزمها شن الحرب على العراق، وذلك بأضعاف أضعاف معاداة هذا العالم لحرب عنصرية استعمارية قائمة ومتواصلة منذ زمن في فلسطين! كيف إذاً، نجحت القيادة العراقية، ذات الأوصاف السيئة الشهيرة عبر العالم، في مساعدة الحشد العالمي ضد الحرب الأميركية المزمعة، بينما فشلت القيادة والأطر الفلسطينية في حشد مثل ذلك التأييد ضد حرب قائمة تشنها إسرائيل، ربيبة أميركا؟ ألا يدعو ذلك إلى التأمل، خصوصاً وأن خصم الشعب الفلسطيني الآن هو شارون المشهود له وعليه بجرائم الحرب؟

قد يعطي كل إنسان هنا تحليلات ورؤى مختلفة ونظريات طويلة وصفحات من الفروق، ولكنني أرى القيادة الفلسطينية أقل جدارة بكثير من أختها العراقية، وأن الشعب العراقي أعمق تحضراً ووعياً من الفلسطيني. العراق يحشد للمعركة عبر تدمير صواريخ الصمود، والمنظمات الفلسطينية تطلق «الفقيع» على إسرائيل وتسميها في بيانات مطولة صواريخ. العراق، شعباً وحكومة، تحمل الحصار والتجويع بنتائجه الفظيعة لأكثر من ١٢ عاماً دون أن يقدم على عملية إرهابية واحدة ضد مدنيين في الدول التي تفرض الحصار عليه، ولذلك لم يقبض أي مواطن عالمي قصة الرئيس بوش بوجود علاقة بين صدام وبين لادن، بينما تتقاتل فصائل فلسطين على تحمل مسؤولية أعمال قتل مدنيين إسرائيليين، ربما لذلك لم يعد شارون هو بعبع العالم.

بالعودة إلى الوضع الفلسطيني عشية تسلم محمود عباس رئاسة الوزراء، سنجد أن شهوراً من الحوارات المكثفة في غزة والقاهرة بين الفصائل لم تثمر عن توافق حول رؤية وهدف فلسطيني مشترك ووسيلة لبلوغه. كانت النتيجة إظهار الاختلاف حول حجم الهدف، وظهور التناقض القاتل في وسيلة البلوغ. وبالمناسبة فإن ضباية الهدف تحد من

التأييد العالمي الرسمي والشعبي الفعال، ناهيك عن تعدد الأهداف وتناقضها واحتمالات تأويلها من إسرائيل.

المعروف عن أبي مازن أنه يريد إنهاء كل المظاهر المسلحة ويعيد الانتفاضة إلى أساليبها الشعبية السلمية السابقة لترافق المفاوضات السياسية مع إسرائيل سعياً لاتفاق أو سلو أو ما يشابهه. والمعروف والمعلن من عدة فصائل مسلحة وفي مقدمتها حركة حماس، أنهم لن يتنازلوا عن ممارسة العنف المسلح، ولن يقبلوا طلبات بهذا الصدد، ويرفضون أو سلو، ويؤكدون الآن أنهم على استعداد للتصدي لمن سيفرض عليهم غير ذلك. الحوار بين أصحاب الرؤى المختلفة فشل في غزة وبعدها في القاهرة وأعلنت المواقف بوضوح هذا الأسبوع. حتى لو قبلت قيادات حماس وغيرها، بقدرة قادر، وقف العمل المسلح ضد المدنيين، فإنهم لن يقبلوا وقف العمل المسلح ضد جيش الاحتلال والمستوطنين. كما أن كوادر الفصائل والفئات المسلحة لن تقبل قرارات قيادية تنظيمية أو سياسية فلسطينية تعتبر أنها ستحد من موقعها في الشارع، وذلك لأن الوضع التنظيمي متسبب جداً داخل الفصائل وبضمنها حركة فتح نفسها. هذا كله طبعاً دون نسيان أن إسرائيل غير مستعدة لوقف الإرهاب ضد المدنيين أو التخلي عن سياسة الاغتيالات، ناهيك عن مواقفها من الحل السلمي وحجمه وزمنه وشروطه، ومطالبها بتنحية الرئيس عرفات، وهذا كله كالزيت يُصب على نار معارضي رؤى رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد.

توزيع المهام بين الرئيس ورئيس الوزراء سيعقد الأوضاع، وفي أحسن الأحوال ستضيع المسؤولية. أبو مازن سيشرف على الوزراء والعمل اليومي وعلى المفاوضات، بينما الرئيس لديه القرار النهائي للحل السلمي، وربما قيادة أجهزة الأمن! لكن بدون ضبط الأمن، بمعنى وقف العمل المسلح، فلن توجد مفاوضات، وقرار الضبط في يد والتفاوض في يد أخرى، بينما الحسم في الشارع في أيادي آخرين يرفضون الرئيس ورئيس الوزراء. هذا دون تجاهل أن لدى إسرائيل شروطاً مسبقة على التفاوض أسهلها صعب، (وزن يا أبا مازن لما يظهر لك أصحاب).

المعارضة اللفظية الفلسطينية نوعان، الأول انتهازي مصلحي تابع من منظمات

متنوعة الأوصاف، والثاني خليط من مثقفين ديمقراطيين مثاليين أو متنورين بمجرى العصر، ولكن المعارضة اللفظية ككل تقول بأن ما جرى غير ديمقراطي ولا يتعدى التوقيع العلوي. فالرئيس هو الذي يتحكم في المجلس المركزي شكلاً وموضوعاً، وهذا المجلس اختار رئيس الوزراء دون أن يكون ذلك من اختصاصه، بل اختيار الشخص قبل إقرار الوظيفة. والمجلس التشريعي انتهت صلاحيته الانتخابية منذ زمن ويُشرع له من قبل الرئيس. أما الوزراء فهم موقتون منذ زمن، واختيار جدد بدل بعضهم الآن تماشياً مع رئاسة الوزراء لن يجعل الأمر شرعياً أو ديمقراطياً أكثر. والقصة ككل لا تشبه، ولكنها تذكر بوعد بلفور، حين أعطى من لا يملك وعداً لمن لا يستحق.

لو كنت في موقع أبي مازن، لا سمح الله، لطلبت من إسرائيل فوراً وبقوة أن تعلن قبولها لهدنة لمدة ستة شهور تكف فيها عن أي عمليات قتل وهدم واستفزاز، وأن تعلن استعدادها للتفاوض ضمن قرارات الأمم المتحدة، وهذا شرط مهم ومناسب ومعقول الآن. فإذا قبلت مبدئياً بالهدنة، يصدر الرئيس ورئيس الوزراء معاً قراراً يمنع أي استعمال أو مظهر فلسطيني مسلح، ويستعدان علناً للمغامرة بتنفيذه سواء بالهداية والدراية أو بالقوة أيضاً، إذا لزم الأمر... لكن لا بد من قبول إسرائيلي مسبق، وأن يكون الهدوء كهدنة موقته تتواصل إذا نجحت المفاوضات، أو يدور كل على حل شعره إذا فشلت.

عموماً، إذا نجحت عملية استحداث المنصب في تمرير الشعب والقضية خارج تأثيرات الهجوم الأميركي على العراق، فسيكون ذلك إنجازاً كافياً نشكر الله عليه، ونسأله الرحمة فيما سيأتي.

٢٠٠٣-٣-١٤

فرصة للملاحاة الفلسطينية في زمن الحرب!

من السهل توجيه اللكمات الفلسطينية والعربية لخريطة الطريق التي عاد الرئيس الأميركي يتحدث عنها في الرابع عشر من هذا الشهر، ثم تطرقت إليها قمة الأزور بعد ثلاثة أيام. حقيقة الأمر أن حكومة شارون تكره هذه الخريطة أكثر من كراهية الفلسطينيين لها، لكن إسرائيل تلقت خطاب الرئيس الأميركي وأيدت المحتوى وأعطته التفسير الذي تريد حتى تجير الأمر لمصلحتها. أما ردود الفعل الفلسطينية فقد تراوحت بين الرفض والتشكيك والاستفسار، ما يُغني عن مراجعة مجلدات في وصف حال السياسة والدبلوماسية الفلسطينية. في واقع الأمر، إن خطاب الرئيس الأميركي المقتضب يوم الجمعة الماضي، والمخصص للحل السلمي بين إسرائيل وفلسطين فقط، جاء ضمن الاستعداد لشن الحرب على العراق. الرسالة كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى الدول الأوروبية كثيرة الإلحاح على ضرورة ضغط واشنطن لفرض الحل عبر خريطة الطريق المُقررة من اللجنة الرباعية (روسيا والمجموعة الأوروبية والأمم المتحدة والولايات المتحدة). ووجه الخطاب تحديداً إلى الدول الراضة لشن الحرب لإقناعها بجدية الموقف الأميركي عموماً. كما توجه الخطاب الرئاسي إلى الدول العربية حتى تؤيد مسعاه ضد العراق ولو كمقايضة لحل في فلسطين وفلسطين، ولكن الأولى جبرتها والثانية تبلبت في ردها. أما أوروبا والدول العربية فقد رحبت بالتأكيد الأميركي الذي صدر أصلاً بضغط وبطلب مباشر من رئيس الوزراء البريطاني توني بليز ليعزز موقعه داخل حزبه وبرلمان بلاده وشعبه الراض للحرب وللانسحاق خلف مواقف واشنطن غير العادلة. نعم القضية الفلسطينية بدأت كسلعة في سوق المصالح الغربية حتى قبل وعد بلفور، وتحولت فيما بعد إلى مبرر للانقلابات والأفعال العربية المتنوعة،

ثم ها هي تعود كأداة في يد واشنطن لتمرير سياسات محددة على الرأي العام وعبر أوروبا والمنطقة.

كان الرئيس بوش قد أعلن لأول مرة يوم الرابع والعشرين من حزيران/ يونيو العام الماضي تأييده لحل سلمي على أساس قيام دولتين متجاورتين بسلام بين النهر والبحر. ولنا أن نتصور وقع ذلك على إسرائيل طبعاً. في خطابه الأخير الأسبوع الماضي أعاد الرئيس بوش تذكير إسرائيل بموقفه وموقف بلاده العلني المؤيد لإقامة دولتين، وبأن شروط السلام تتطلب مكافحة الكراهية والالتزام بالسلام، وبأنه سيضغط من أجل حوار فلسطيني - إسرائيلي حول خريطة الطريق، وأنه شخصياً ملتزم بتطبيق «خريطتنا للطريق تجاه السلام»، وأنه لن يوجد سلام في الشرق الأوسط بدون توافر الحرية للطرفين. كل هذه التأكيدات طبعاً كالمس في شورية إسرائيل، ولكنها ابتلعت الأمر وأيدت الرئيس وأعطت خطابه التفسيرات المضادة للفلسطينيين فقط.

لقد برر بوش عودته للمطالبة بالسلام بعد توافر الفرصة إثر الانتخابات الإسرائيلية وتشكيل حكومة، والانهاء من إجراءات تعيين رئيس وزراء فلسطيني، وطالب بصلاحيات قوية للمنصب الجديد، ولا ضرر في ذلك. لكن الرئيس ربط بين نهاية الإرهاب، كما يراه، وبين توقف إسرائيل عن بناء المستوطنات، ناهيك عن إزالتها، علماً بأن واشنطن لا تقر رسمياً بشرعيتها. وأصر على أن يقاوم العرب الإرهاب وأن يدعموا الدولة الفلسطينية الناشئة، وأن يعلنوا بوضوح عزمهم على العيش بسلام مع إسرائيل. وما عدا قضية المستوطنات فإن بقية الأمور هي تحصيل حاصل، بل أقرتها القمم والمشاريع العربية المتتالية.

قالت إسرائيل نؤيد موقف الرئيس وإصراره على وقف الإرهاب ومنح رئيس الوزراء الفلسطيني قوة تنفيذية والعودة إلى المفاوضات بعد التخلص من الإرهاب، وهذه أشياء لم تصدر عن الرئيس بهذه الصيغة. ثم صعدت إسرائيل من عمليات القتل والهجوم على المخيمات واغتيال قيادات الحركات الجهادية. كل ذلك لدفع الطرف الفلسطيني للرد العنيف بعمليات انتحارية تعرقل كل رؤية واشنطن وتعطيها المبرر للتخلي عن تنفيذ وعودها حتى تكتمل الشروط.

أما الردود الفلسطينية فأخذت تفلسف في بديهيات معروفة، بأن التوقيت مشكوك فيه، والنيات الأميركية غير صادقة، والتساؤل فيما إذا كانت خريطة الطريق ستطرح للتنفيذ أو للحوار؟ وكان الخطاب جلياً بأن الأمر سيطرح للنقاش وتلقي الردود وتحاور الأطراف. لم يقل أي مسؤول فلسطيني ما معناه: نشكر ونقيم الموقف الرئاسي والأميركي بوعده إقامة الدولة الفلسطينية المتعادلة مع إسرائيل في الحقوق والتطور وتلقي الأمن والدعم الدوليين، وجزيل الامتنان على رؤية الرئيس بضرورة إنهاء الاحتلال ومنح الحرية للشعب الفلسطيني كشرط أساسي للسلام، وغير ذلك مما جاء أصلاً في خطاب الرئيس السابق واللاحق.

إن الفلسطينيين لم ينتزعوا بصواريخهم أو بقدراتهم الاقتصادية أو دهائم الدبلوماسية تلك الوعود من الرئيس بوش. ومهما كان غرض الإدارة والرئيس انتهازياً الآن، فالحقيقة أن تلك الوعود وتكرارها هو في الصالح الفلسطيني العاجل والمتوسط وطويل الأمد، كما أن رفض التعامل الفلسطيني الإيجابي جداً معها لن يقرب يوم التحرير. لا يختلف اثنان على وحشية شارون وحكومته ووجود خطط صهيونية لاحتلال كل فلسطين بل وما حولها. وهناك إجماع فلسطيني الآن على أن شارون يخطط لانتهاز فرصة الحرب ضد العراق من أجل طرد القيادة الفلسطينية وتشريد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين خارج بلادهم. كما أن السياسة الإسرائيلية الممارسة في السنوات الأخيرة تصب كلها في دائرة إفقار وتجهيل وتطفيش الشعب الفلسطيني.

النظرة الإيجابية الفلسطينية إلى خطاب الرئيس الأميركي ليست خيانة فلسطينية للعراق، فالقيادة لم تطلب من الإدارة أي مقايضة، ولم تكن تعلم مسبقاً بموعد الخطاب ومحتواه، ولا تأثير لها في السياسة الأميركية. والرئيس لم يطلب من الشعب الفلسطيني أن يؤيد الحرب ويكف عن التظاهرات، بل هناك تظاهرات أمام البيت الأبيض، ولن يحتج بوش على تظاهرات فلسطينية صامته معبرة عن الرفض والحزن عما يجري في العراق وحوله.

التأييد الفلسطيني للوعد الأميركي، والتجاوب الصاحب معه، يعطي الأمان أثناء فترة الحرب ويعطل مشاريع شارون. هذا طبعاً إذا نجح الفلسطينيون في ضبط أنفسهم ولم يسقطوا في فخ شاروني يجرهم إلى العنف أثناء انشغال العالم في قضية العراق. أي عمليات

انتحارية أثناء الحرب لن تفيد العراق وقد تؤدي إلى عواقب وخيمة على القضية الفلسطينية. موقف شارون سيكون أصعب بكثير إذا صمد العراق بعض الشيء في الحرب ما سيجبر السياسة الأميركية على طلب الدعم العربي مقابل تنازلات لا تناسب إسرائيل. وإذا فشلت السياسة الأميركية في العراق بعد نهاية الحرب فإن واشنطن ستكون بحاجة إلى نجاحات أخرى يسهل تحقيقها بالضغط على إسرائيل. أما في حالة نجاح أميركي سريع وحاسم عسكرياً وسياسياً في العراق، فإن الفلسطينيين سيكونون في أشد الحاجة للتمسك بتلابيب الوعد الأميركي وتمني تنفيذه. باختصار، إن مصلحة شارون هي التصعيد المسبق لقلب الموازين وخلق حقائق جديدة على الأرض تبعد الجميع عن الحلول المطالب بها أوروبياً وأميركياً الآن، وتستبق أي تطورات في الوضع العراقي. مواجهة ذلك تحتاج إلى دراية وحنكة فلسطينية لاجتياز المحنة. لقد بدأت عشية الهجوم الأميركي عملية امتحان نهائي لمجمل القيادة والفصائل الفلسطينية، وسيصعب هذا الامتحان يوماً، وقد تظهر نتائج أثناء الحرب. سيتعلق الأمر بمتطلبات منصب رئيس الوزراء، وضبط الساحة الفلسطينية أثناء الحرب، ونوعية الخطاب السياسي الفلسطيني وموعده الذي تأخر كثيراً للآن. وهذه كلها عوامل فلسطينية بحثة.

٢٠-٣-٢٠٠٣

إعلام فضائحي تسابقي يبحث عن متعة في سقوط قذيفة

هذا هو أسوأ زمن يمكن لمحلل أن ينتقد فيه الإعلام، خصوصاً التلفزيون، وتحديدًا مجموعة الفضائيات العربية التي تبلي بلاء ممتازاً في شد الجمهور للبحلقة وإشعاره بمشاركة في الوعى ولكن من مأمّن، ولكنني سأنتقد وأمرى إلى الله.

تعيش محطات التلفزة العالمية والعربية الآن في ظل وتقليد ما قدمته الـ«سي إن إن» أثناء عاصفة الصحراء. الجميع يركزون على البث المباشر لسماء وأضواء بغداد والموصل والبصرة تصيداً لطائرة مغيرة أو قذيفة تسقط الموت. وتكاد أحياناً، بل غالباً، ما تلمس نبرة التأسف من عدم مشاهدة المذيع لشيء بعد سماع صفارات الإنذار. وبالمناسبة فإنني أتابع كل مساء ثلاث محطات عربية بمعدل نصف ساعة لكل منها يومياً، وثلاث محطات بريطانية بالمعدل نفسه، ومثلها ألمانية، ولا أشاهد تلفزة أميركية لأنها فقدت كل الموضوعية، دون أن نتحدث عن الحيادية. ويتابني الشعور في معظم الحالات من تصرف المذيعين العرب والإنكليز والألمان، بأنني في استعراض لكرة القدم. الإعلام عموماً هو استعراضي وفضائحي وتسابقي، ولكن المستغرب وجود مثل هذا الإجماع على الشكل في الأداء والاختلاف البسيط، أقله فيما أشاهد، حول المضمون.

بمناسبة المضمون، فقد اتضح ما كان معروفاً أن الإعلام الغربي والعربي تابع لرؤية الحكومات المعنية تماماً. هل رأيت كيف استعرضت المحطات الغربية الأسرى العراقيين ولم تعرضهم المحطات العربية؟ ثم كيف انقلبت الصورة وبثت صور الأسرى الأميركيين في المحطات العربية ومنعت واشنطن بثها في المحطات الأميركية ومثلها فعلت بريطانيا!

من يتابع تلفزيونات الغرب والعرب سيلاحظ أيضاً، انعدام فهم كل طرف لطبائع الآخر، وسقوط الأطراف كلها في أيدي مروجي الحرب النفسية، وتقمص معظم الصحفيين دور المفتي، وأحياناً المُنشد المُسجع، بدل تقديم المعلومة، أو القول «لا أعرف للآن...». ثم هناك بالطبع، التراشق بالألفاظ والصفات إياها على أعلى المستويات. التهويل طبعاً هو أكثر ما يجب أن نخشاه، فهو يرفع معنويات الناس حتى إذا ما أذفت ساعة الحقيقة تكون النكسة طامة. قبل المعركة تصور الغربيون أنها نزهة إلى بغداد، وكانت المراهنات إذا ما سيستقبلون بالورد أو بالأرز أو بالزغاريد أقله. ذلك النصح من صحبة السوء، ومن بعض أطراف المعارضة ومن الإسرائيليين وشركات ولوبي السلاح، فإذا بالأسبوع الأول يقلب الأفكار ويمهد بدوره لمبالغات عربية. إن أفضل ما يمكن أن يفعله المشاهد هو أخذ كل الأخبار والتعليقات، مع شويتين ملح، حتى لو عرضت عليه المحطات صور إثبات، فالعين لا ترى إلا ما يعرض عليها وهذا على الدوام شظية صغيرة من ببيان الحقيقة.

في اليوم الخامس على الحرب أصبح أكثر من مذيع في المحطات الألمانية يخاطب المراسل في الكويت أو قطر: ماذا عندك الآن من الأخبار التي صدقتها؟ السبب في هذه الشكوك هو ما يتضح يوماً من مبالغات في النفي والتأكيد والإصرار على استغلال الجنرالات والحكومات للإعلام ضمن الحرب النفسية. الحقيقة، هي بالفعل الضحية الأولى للحروب.

الشارع، مثل الحكومات العربية، يفهم الإعلام وتحديداً التلفزة كأداة للفعل وليس مصدراً لترويج الخبر والثقافة والترابط الاجتماعي. يعود ذلك إلى كوننا أمة كلام وشعراء نحرز النصر وتصيبنا الهزيمة بجودة أو ركاكة الأبيات، كما أن حكوماتنا ترى في التنافس الإقليمي مجالها الأخصب، ولا تريد أي حكومة أبداً أن يتأثر شارعها بدعاية حكومة أخرى. هكذا وإلى جانب القوات المسلحة أصبحنا نبنى القنوات المتناحرة، حيث كل منها يريد كسب المشاهدين ليحركهم في مصلحته.

لدينا الآن أربعون محطة فضائية عربية، أو تبتث للعرب، وقد يكون العدد أكبر لأنني لم أتمكن من معرفة وجود محطات أرضية في بعض البلدان، وحتماً فشلت في إحصاء

كل الفضائيات. لكن الأربعين، وحسب عدد السكان، تفوق بالمقارنة معدلات أوروبية وآسيوية وبقية القارات ما عدا الولايات المتحدة. إلى جانب المحطات الإخبارية والترفيهية الكثيرة، لدينا محطات دينية صرفة إسلامية ومسيحية، وهناك محطة إسرائيلية تبث بالعربية، وواشنطن تتوعدنا بمحطة عربية قريباً جداً، وبالطبع هناك محطتان إيرانيتان تبثان بالعربية وتهتمان بشأن الانتفاضة الفلسطينية، كما توجد محطات حزبية... هل افتقدتم شيئاً؟ نعم، لا نملك محطات تتحدث بالإنكليزية.

في اجتماع وزراء إعلام الدول الإسلامية في القاهرة مطلع الشهر الحالي، تجدد الحديث، ربما للمرة المليون، عن ضرورة تحسين صورة الإسلام في الغرب، وأهمية إقامة محطات تلفزة موجهة إليهم! وكانت الجامعة العربية قد أسهلت في الكلام دوماً عن ذلك، وتذكر مؤتمراً عقده الأمين العام مع تسلمه للمنصب ووزع المناصب والألقاب على الجهابذة، وما زلنا بانتظار الطحين.

هنا أيضاً، نشعر بمعرفة المعنيين بضرورة التواصل بين الشرق والغرب منعاً للصدام، ولكننا نرى الفشل الذريع في الأسلوب المنشود لتلك الغاية، والقنوط من أي محاولة للتطبيق سواء كانت صحاً أم خطأ. دعوتنا للغرب ليهتدي إلى الإسلام أو ليتفهم قضاياها، أو ليكف شره عنا، لا يمكن أن تتم بتلفزيونات تتحدث لغة القوم وتفكر بعقيلتنا السائدة. هذا سينفرهم منا أكثر، كما أن المنافسة حول المضمون والأسلوب في التلفزيونات عبر العالم يعقد الأمر. الخبر السار بهذا الصدد أن أميركياً من أصل عربي مصري اشترى الأسبوع الماضي مجموعة محطات تلفزة ألمانية تجارية كان يملكها إعلامي يهودي أفلس. ستوقف أقله المحطات الثلاث عن بث أفلام هوليوود الرخيصة المُنتجة من شركات صهيونية، ولا تصنع شريطاً واحداً بدون زج صورة قبيحة لعربي أو مسلم حتى لو كان الشريط عن سكان المريخ، ناهيك من حقيقة أن غالبية أفلامها مضادة للعرب تماماً. أحد تلك الأفلام، وكان فكاهياً، تطرق إلى تحرير الفرق الخاصة الأميركية للعراق ومنع صدام من استعمال السلاح النووي.

علينا أن ننظر إلى المعركة الإعلامية عبر العالم ضمن شقين يتفرع كل منهما إلى

تفاصيل عديدة. الشق الأول هو التواصل مع الرأي العام والعالم الغربي وغيره بالطبع، لإظهار ما نريد، وعدم تناسي تقويم أنفسنا وليس تلميع صورتنا فقط. هذا الشق يتطلب شراء الأجهزة الإعلامية في الغرب وإنشاءها، وبناء الكوادر وغير ذلك مما يكثر الطحن الموسمي فيه. أما الشق الثاني الغائب تماماً عن أذهان الجامعة العربية ووزارات الإعلام وغيرهم من المعنيين بمن فيهم السفراء، فهو الردع الإعلامي، أو التصدي القانوني.

كل بلاد الغرب تسيير حسب قوانين تشمل نبذ العنصرية والكرهية ومحاكمة المحرضين عليها. وقد أبلى اليهود في هذا المجال إلى درجة منعهم عرض أي فيلم أو تعليق أو مقالة تتعرض لليهود بالسوء حسب تعريفهم له. استخدموا قوانين كل بلد في ملاحقة المخالفين، وكان اليهود في الماضي مسخرة الأفلام والبرامج والتعليقات والنكات، تماماً كما هو حالنا الآن. إذا نجح السفراء والجامعة العربية، كممثل عام لكل العرب، في فتح باب الملاحقات القانونية للمتجسرين ولمحطات تلفزة ودور عرض الأفلام المسيئة للعرب التي تعرض يوماً عبر العالم، نكون قد ربحنا نصف المعركة الإعلامية. وإذا فشلنا في منع المخالفين وملاحقتهم سيتواصل التشويه وبتزايد، وتبتلعه الشعوب الأخرى تدريجاً حتى تصبح نظرتهم إلينا كما كانت نظرتهم إلى اليهود أو العجر، وسيصيبنا ما أصابهم.

٢٧-٣-٢٠٠٣

أيتام العرب على مائدة الحلفاء

ها نحن قد أصبحنا بالفعل كالأيتام على موائد اللثام الذين يختلفون ويتفقون على خيراتنا ومصيرنا. لا يوجد من يفكر في مصلحتنا ويسعى من أجل التوصل إلى قرار دولي في مجلس الأمن يوقف الحرب العراقية الجارية والمرفوضة شفهيًا من معظم دول العالم وشعوبه، بما فيها حكومات ثلاث دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، كانت تؤكد أنها ضد إشعال هذه الحرب بل تعتبرها غير شرعية، ولكنها مع بداية الأسبوع الثالث على الحرب أخذت تؤكد أنها تمنى انتصار الديمقراطية على الديكتاتورية، أو أقله، تصرح بأنها لا تمنى هزيمة الولايات المتحدة! وكالأيتام أيضاً، إذ لا نجد من يسعى أو يطالب بتنفيذ القرارات الدولية بصدد القضية الفلسطينية.

وعود فارغة حول الحل على الجبهة الفلسطينية - الإسرائيلية تكثر كلما شعروا بحاجة إلى تبرير وتعادل لتهدئة الرأي العام المحلي والعربي. وعود زائفة بالديمقراطية للعراقيين تتبخر مع كل يوم يشعرون فيه باقتراب النصر العسكري، وبالتالي يتراجعون عن الشعارات التي أطلقت في البداية تمهيداً للحرب، وانتقلوا لتأكيدات نهب النفط العراقي وتوسع الهيمنة الإسرائيلية سياسياً واقتصادياً.

الحكومات العربية ليست أفضل حالاً من الشعوب، فهي مهددة علناً بالتغيير بعد أن كانت تستغل من واشنطن في ترهيب الشعوب، أو أقله، كان الجميع يعتقدون بوجود توافق تام بين الحكومات العربية وواشنطن. إن ضعف وشبه انعدام المقاومة الشعبية للجيش الغازية في العراق يحمل في طياته مجلدات من الشروح التي يمكن تلخيصها بأن الشعب الذي لا يشعر أنه مسيطر على، ومستفيد من، خيرات بلاده ولا يشارك في تقرير سياستها، لا

يمكن توقع أن يهب لنجدة النظام. هناك بالطبع فرق بين الحكومة والبلاد، ولكن في منطقتنا وفي حالة العراق يعني الدفاع عن البلاد الحفاظ على حياة النظام الذي لا يبشر ولم يعط أي وعود بالتغيير.

علينا أن لا نغتر بالدعاية التلفزيونية العربية وبالتضخيم الأميركي حول المقاومة الرسمية والشعبية العراقية. التلفزة تسعى لكسب المشاهدين عبر دغدغة المشاعر والنخوة والتمنيات العربية بأن كل شيء يمكن أن يتعدل ولأميركا أن تتهدل. بينما واشنطن تهول في قوة العراق وضراوة المقاومة حتى تبرر حشد كل هذه القوة التي تكفي للتعامل مع كل دول المنطقة مرة واحدة، وحتى تقنع العالم بأن العراق كان خطراً يبرر تحدي الرئيس بوش لمجلس الأمن في خوض الحرب، كما أن من الأفضل للمتتصر أن يوحي بأنه كان يقاتل خصماً قوياً. على الأرجح أن أجهزة الكثير من الدول المعنية كانت تعرف أن الوضع العراقي أشبه ببيضة مفرغة هشة. بالطبع النظام العراقي هو المسؤول الأول عن الوصول بالبلاد والعباد إلى هذه الدرجة من القحط والمبالغة بالقدرة على التصدي والقتال وهزيمة هذا وإذلال ذلك وشتيمة أي منتقد أو ناصح بغير ما يريد النظام.

الاستيلاء على الخيرات والثروات وإهدارها من قبل النظام أديا إلى عدم تجاوب تضامني شعبي لأن الخيرات لم تكن للجميع. أليس من المحزن أن تصبح دولة مثل العراق معتمدة على السلاح الانتحاري الذي هو سلاح الضعفاء ومن ليس لديهم أسلحة؟ هل يعقل أن يتباهى قادة دولة فيها أكثر من عشرين مليون نسمة وثلاثة ملايين في المهجر، بوصول بضع مئات من المتطوعين العرب غير المدربين عسكرياً؟ أين جيش الملايين لتحرير القدس، والجيش العراقي والحرس الجمهوري الذي ذاب كفص الملح، وأين القوات الخاصة والفدائية وأجهزة التحقيق والتعذيب؟

أترون كيف أصبحنا منذ نهاية الحرب الباردة، لا يوجد لدينا حلفاء أقوياء غير إقليميين بعد انهيار السوفيات الذين قاتلهم الأشاوس الأصوليون الذين لا خبر لهم هذه الأيام، وقنوط الصين وضعف فرنسا وانقلاب الأميركيين علينا. ما عظم في أزمتنا الحالية وغيرها المقبل في الطريق، هو ضعف البناء الإقليمي، بل تناحر عربي - عربي سياسي وجغرافي، وعربي -

إيراني من درجة التدخل في الشؤون واحتلال الأرض، وصراعات محلية طائفية من أقصى الوطن إلى أقصاه.

بالأمس واليوم وغداً سيبقى الحل هو وحدة سياسية تتبعها وترافقها ترميمات اقتصادية واتفاقيات دولية مع الجيران، وكل ذلك يفترض أن يترافق منذ الغد مع تغييرات في البنية السياسية ليجد المواطن ما يدافع عنه عندما يحين النزال.

الهيكل الوحدوي العربي، وهو جامعة الدول العربية التي تأسست في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥، لم يكن يوماً يشابه التقارب الأوروبي. وحدة العرب شعبية في اللغة والتقاليد والتاريخ المشترك. العاطفة هي التي فرضت تلك الوحدة المعنوية بينما مصالح الأنظمة تتطلب الانفصال. لذلك يستمر الخوف المتبادل والتآمر والتضليل والمزايدات بين بعض الأنظمة. أما الجامعة العربية فكانت دوماً أداة التضليل وتعمية العيون المختصة في البيانات والمحرومة من العمل الإعلامي أو السياسي، أو بالطبع تطبيق اتفاقية الدفاع العربي المشترك وضممان الأمن القومي العربي كما تنص بنود تأسيس الجامعة. الأزمة العراقية كشفت آخر الستائر الشفافة عن عورات الجامعة وأعتقد أنها انتهت عملياً رغم أن ذلك، كالعادة، لن يعلن رسمياً، لكننا سنرى أن الضئيل الهزيل الذي كانت تمارسه الجامعة العربية سيذهب بعد الآن مع الريح، وستغلق الأبواب بانتهاء بقايا الميزانية.

الهيكل الوحدوي الإقليمي المتبقي في الوطن العربي هو مجلس التعاون. كانت هناك ثلاث خلفيات لإقامة المجلس بين ست دول خليجية في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٨١. الأول، التكتل قدر الإمكان للتصدي لخطر الثورة الإسلامية في إيران، ثم التحوط ضد خطر نظام الرئيس العراقي صدام حسين، والخلفية الثالثة هي التوقع في حضيض المجلس بعيداً عن بقية الفقراء العرب المطالبين بتوزيع متعادل لمداخيل النفط للوطن العربي المتحد معنوياً. هكذا قامت الحرب العراقية - الإيرانية. وقبل زوال الخطرين عاد العراق وأخذ الكويت فحضرت واشنطن وها نحن نرى بقية المسرحية.

بمعنى آخر، أدت التطورات إلى استنفاد مجلس التعاون أهدافه، وعادت بعض دوله منذ فترة قصيرة مضت إلى التناحر الحدودي والسكاني، وهناك احتلال إيراني لجزر الإمارات

دون تصد مشترك لإيران. التقارب الاقتصادي بين الدول الست كان على الورق فقط، أما السياسة الدفاعية فلكل دولة الآن نهجها وعلاقاتها العسكرية الأجنبية. لقد أصبحت واشنطن تُسير باتصال هاتفي سياسة ثلاث دول خليجية ضد إرادة بقية دول المجلس. مجلس التعاون المشترك وبدون شك من الأوراق الذابلة التي سقطت في زوبعة الهجوم على العراق. من المهم جداً، وبأهمية تنفس الهواء، أن يستوعب كل عربي كفرد ومجموعة وحكومة ودولة، أن احتلال العراق هو بداية لحقبة متغيرات حتمية قد تأخذ الكثير من الأشكال، وبالتالي لا بد من العمل الجماعي التأسيسي لأن ترك الأمور على غاربها سيطيبل من بقائنا كالأيتام على موائد اللثام.

٢٠٠٣-٤-١١

حكومة فلسطين بحاجة إلى هدف

ستبقى حكومة فلسطين الجديدة برئاسة أبي مازن في وضع صعب لشهور طويلة مقبلة. سيكون عليها الالتفات خلفها وحولها دوماً حتى لا تظهر وكأنها تتعارض مع الرئيس الفلسطيني. وسيكون عليها السباحة في مفاوضات سياسية غير جلية الأهداف. وبالطبع، مطلوب منها ضمان الأمن الفلسطيني والإسرائيلي قبيل العودة إلى المفاوضات، ناهيك من الحاجة المعيشية الملحة للفلسطينيين والتجاوب مع آمالهم السياسية والحقوقية. وفوق كل هذا والكثير غيره، فإن الحكومة الجديدة هي استكمال لحالة فلسطينية دائمة يفتقد فيها الهدف السياسي الواضح المعلن والمتفق حوله ولو بنسبة أغلبية بسيطة، ما سيضع الحكومة أمام النقد والاتهامات مهما أنجزت. وفي المحصلة النهائية سيكون من المعجزة لو صمدت هذه الحكومة أمام كل تلك المعطيات المتناقضة.

لقد خلقت هذه الحكومة في ظروف فلسطينية وعربية وعالمية جديدة، عنوانها خلع الحكومات والزعماء وتنصيب غيرهم، حسب المزاج الأميركي المسير إسرائيلياً. وشاع في الشارع الفلسطيني تمنع الرئيس عرفات ومعارضته تعيين رئيس حكومة، ثم رفضه لبعض الوزراء المرشحين من قبل أبي مازن، ذلك التمتع زال بعد تهديد أميركي للرئيس بنفيه إلى جنوب السودان، كما يظن الناس في الشارع. طبعاً لا يريد الشارع الفلسطيني أن يرى حقيقة أن واشنطن هي التي حرصت على حياة الرئيس في رام الله من دون أي قوة تحميه أمام الدبابات الإسرائيلية. ولا يرون أن الإدارة الأميركية الحالية هي الأولى التي تقر بقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وتحدد زمناً لذلك لا يتعدى عام ٢٠٠٥، إذا تجاوب الفلسطينيون مع الإصلاح بداية من تغيير شكل الحكم ووجود رئيس وزراء، وليس رئيساً جديداً بديلاً بالكامل عن ياسر عرفات كما فعلوا في بغداد.

هذا الوضع الجديد جعل من عرفات رمزاً وطنياً طالما أنه غير محبوب من الأميركيين، رغم أن الشارع كان يرى في الرئيس المسؤول الأول عن الحالة المتردية والفساد والفشل السياسي. سيعود الرئيس كمرجعية بعد أن ينشط منظمة التحرير التي يترأسها، وسيدوم الشد والجذب بين المنظمة وبين حكومة الداخل الفلسطيني، ويحتمل تصاعد الخلاف حول أحقية صاحب القرار الوطني النهائي في الشأن التفاوضي، وبالطبع فإن حركة فتح سوف تتحرر من مسؤولية الانتماء الكامل لحزب السلطة وتبعاته، وتعود إلى المنافسة في الشارع وربما إلى الاختلاف مع أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية إذا خالفت أوامر الرئيس. بمعنى آخر، فإن ياسر عرفات لن يستسلم لمساعي التهميش، كما أن أبو مازن لن ينحاز ضد عرفات أبداً.

أثناء المفاوضات التي تبعت مؤتمر مدريد للسلام، استجاب الرئيس عرفات لمخاوف رفاقه وجماعته في المنظمة من أن يستأثر جماعة الداخل الفلسطيني بالوضع بعد الحل السلمي. وكانت النتيجة تجاوز فريق التفاوض الفلسطيني والانخراط مع إسرائيل في مفاوضات أوسلو تحت إدارة أبي مازن. آنذاك كان عرفات يمارس دور الناقد والمرشد، وكثيراً ما أشبع فريق أوسلو بأبشع التهم والألقاب غير الوطنية، إلى درجة أن «زعل» أبو مازن ذات مرة واعتكف طويلاً، فإذا بالرئيس يتقمص دور محمود عباس تماماً ويدير المفاوضات ويوصلها إلى نتیجتها المعروفة.

آنذاك خرب الفلسطينيون فرصتهم بأيديهم، وابتعدوا عن الحل الشامل باتجاه الحل الاستفرادي. واليوم تكثر الاحتمالات بأن الشقاق الفلسطيني داخل أوساط المنظمة والسلطة، وبين السلطة والمعارضة، قد يؤدي إلى تدهور إضافي وخطير وضياع فرصة فريدة للاستفادة من المتغيرات الدولية المتاحة.

هناك إجماع دولي على منصب رئيس الوزراء وعلى توليه من قبل أبي مازن. وهذا التطور يجب ألا يجير ضد رئيس الوزراء، بل يستفاد منه للصالح الفلسطيني. الرجل مؤهل للمنصب، والمنصب مطلوب في ذاته للتجديد وللحد من هيمنة قرار الرئيس ومن هم حوله،

والمجلس التشريعي هو صاحب قرار منح الثقة، كما أن الرئيس هو الذي رشح محمود عباس، والتطور بهذا الشكل لمصلحة الشعب الفلسطيني.

للأسف الشديد إن ظروف ميلاد الحكومة والمنصب هذا ثقة رئيس الوزراء، فإذا به يؤكد تقربه من الرئيس ويعلن أن أولوياته هي فك الحصار عنه قبل السفر إلى الخارج ولقاء الرئيس بوش، وكذلك تحرير الأسرى من السجون الإسرائيلية. تلك أولويات تشبه الدوامة وتحول قضية الرئيس إلى قضية تفاوض تحتاج إلى تنازلات وطنية. كان الأفضل أن يعلن رئيس الوزراء أولويات لخدمة الحفاظ على الشرعية والحقوق والاتفاق على أهداف وطنية. لقد عينت الوزارة من رئيس ومجلس تشريعي ونواب انتهت صلاحيتهم التشريعية بنهاية الفترة المحددة لانتخابهم، وسكوت العالم والداخل عن ذلك هو تجاوز مرحلي فقط تعاطفاً مع القضية والظروف الفلسطينية.

الهدف الأول للوزارة يفترض أن يكون مزدوجاً، أي الخوض في المفاوضات السياسية لتأكيد الوعود الدولية وتحديد الحقوق الفلسطينية، وأيضاً السعي الفوري لإجراء انتخابات تشريعية جديدة لتأهيل الشعب في القريب على تحديد موقفه من نتيجة المفاوضات. وبالطبع لضمان ديمومة الشرعية الفلسطينية عبر ديمقراطية فعالة حتى لا يصبح الفلسطينيون عرايا إذا سقطت الحكومة الحالية، وتجنب العالم الاعتراف بصلاحية المجلس التشريعي الحالي.

هدف آخر ملح للحكومة، وهو اللقاء السريع مع بقية القوى وإبلاغها بأهداف الحكومة على صعيد المفاوضات وعلى صعيد الوضع اليومي، والطلب منها التجاوب ومنح الحكومة فرصة زمنية معقولة في مقابل الاتفاق على أرضية الموقف الوطني.

سيكون من المستحيل الاتفاق بين الفلسطينيين على الهدف، وقد فشلت مفاوضات دامت سنة في غزة، وأخرى طالت لشهور في القاهرة للتوصل إلى نتيجة. لذلك يكفي إبلاغ الحكومة بقية القوى عزمها ونهجها والطلب منها منح فرصة مع تجاوب إيجابي. إذا رفضت بقية القوى التجاوب لن يكون بوسع رئيس الحكومة سوى إعلان ذلك الموقف ونتائجه على الملأ.

الحكومة غير مؤهلة للحسم بالقوة، ويجب ألا تقع في فخ وإغراء التصدي بالقوة

لقوى المعارضة. الساحة العربية مهلهلة الآن، وهناك مصالح لعدة أطراف بتصعيد الصراع داخل فلسطين. وليس سرّاً أن قوى المعارضة الفعالة عسكرياً لديها ارتباطات دول وأحزاب خارجية لا تضع مصلحة الشعب الفلسطيني في قمة اهتماماتها. هذا الفخ يجب تجنبه، ويكفي الحكومة الجديدة أن تحاول كسب فرصتها والتي هي أحسن وبإعلان مواقف الفرقاء على العلن ليكون الشعب مطلعاً على الذين يتسبون في التدهور.

الحكومة الجديدة ورغم ما يقال، ليست مختلفة أو بعيدة عن الوضع السابق أو عن الرئيس عرفات. رئيسها هو الحليف والرفيق للرئيس، وهو مهندس أو سلو، كما أن أكثر من نصف الوزراء هم من وزارة عرفات السابقة، وأقل من الربع هم وزراء جدد ولا يمكن اتهام واحد منهم بمعادة عرفات أو بالانتماء إلى واشنطن أو تل أبيب. ما يبدو صراعاً سياسياً هو في معظمه أنانية ومصصلحة ذاتية تصبغ بألوان سياسية. مهارة هذه الحكومة سوف تتضح في كيفية الاستفادة من الظروف لتثبيت الشرعية الفلسطينية عبر الانتخابات وتسجيل وتأكيد المكاسب الدولية عبر تفعيل الوعد الأميركي بقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. إنجاز كهذا قبل هدر الوقت سيضع الشعب والقضية مجدداً على الطريق الصحيح بغض النظر عن نقطة الاقتراب من نهاية الطريق.

٢٠٠٣-٥-١

هل يمكن وقف الانهيار في فلسطين وحولها؟

بشكل أو بآخر، عاجلاً أم آجلاً، ستمر حكومة أبي مازن بما مرت به الكثير من الحكومات عبر العالم في أوقات الأزمات الداخلية، أي الموازنة بين ضبط الأمن وبين ضمان حقوق الإنسان، أو بين تطبيق القانون وبين فرض احترام الدولة وسطوتها، أو بين تلبية مطالب سياسية خارجية ضرورية وبين الاستجابة لرؤية الجمهور المحلي.

لقد مرت الولايات المتحدة، ولا تزال، بتجربة التوازن بين ضمان القانون المدني وحرية الأفراد من جهة، وبين ضمان الأمن من جهة أخرى، وذلك على أثر أحداث تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ومالت لمصلحة الأمن على حساب القانون والحريات. وينسب متفاوتة، تمر دول ديمقراطية غربية بتجربة مشابهة الآن. وكانت بريطانيا قد رجحت بوضوح كفة الأمن على حساب الحريات والقانون أثناء تصديها للمقاومة الإيرلندية. وكذلك فعلت ألمانيا طوال السبعينيات أثناء تصديها للحركات اليسارية والفوضوية، إذ تأثرت حياة كل الألمان من جراء التغييرات القانونية والإجراءات الاحترازية وانتهاك الحقوق الفردية لتسهيل القضاء على الحركات المسلحة.

عملياً، يختلف الوضع من بلد إلى آخر. في فلسطين بدأت المطالب توجه إلى حكومة أبي مازن لتتناسى القانون وتمنع العمليات المسلحة ضد إسرائيل بكل الطرق. ولأن إسرائيل لا تريد السلام وتريد التملص من الضغط الدولي والأميركي، فإنها وعلى لسان شارون تضع شروطاً لوقف العمليات قبل استئناف عملية السلام، وسوف تصر على الاحتفاظ «بحق» الرد والملاحقة والضرب الاحترازي، وهذا سيعقد الأمور طبعاً. من طرفه لا يستطيع أبو مازن فرض الهدوء بدون الحصول على وعود و ضمانات لحل ناجح يمكن

تقديمه للجمهور وللمعارضة في مقابل منحه فترة هدوء طويلة نسبياً ريثما تثمر المفاوضات عن نتيجة، خصوصاً وأن «خريطة الطريق» تشمل إنجازات محددة زمنياً وتحدد نتيجة نهائية لدولتين متجاورتين في عام ٢٠٠٥، أي بعد عامين فقط.

حتى الآن تبدو المعارضة الفلسطينية المسلحة هي العثرة الأساسية أمام «خريطة الطريق»، وهذا ما يخدم الرفض الإسرائيلي لهذا الحل ولكن بدون تحمل النتيجة. لقد أعلنت المعارضة الفلسطينية أنها سترفض الانصياع لمطالب الحكومة أو قبول هذا الحل. وبالتالي سيجد محمود عباس نفسه أمام خيارات تتراوح بين الانسحاب من الساحة وحتى قهر المعارضة أملاً في فرض الأمن. التراجع لا يخدم القضية بل يفيد إسرائيل، والقهر سيعطل الحل، كما أن السلطة الفلسطينية لم تعد لديها قوة ذاتية للقهر بعد أن دمرتها إسرائيل في العامين الماضيين بأضعاف ما دمرت قوى المعارضة الفلسطينية.

الحل المنطقي هو التوازن الفلسطيني كالتالي: اتفاق فلسطيني - فلسطيني على الحد الأدنى للحل الذي تفاوض عليه حكومة أبو مازن، وفي مقابل ذلك تعلن المعارضة تقبلها لفترة هدنة أحادية الجانب لا تستجيب فيها حتى للاستفزاز الإسرائيلي، وبالطبع تستعد حكومة أبو مازن بعدم ملاحقة قوى المعارضة أثناء هذه الهدنة إلا ضمن القانون السائد وللمخالفين فقط. حل كهذا لا يلغي الانتفاضة المدنية السلمية وسبل التعبير، ولا يقوض إنجازات الانتفاضة وأدواتها، ولا يؤدي إلى اقتتال ذاتي أو تسلط حكومي، كما أنه لا يدفع في طريق التنازلات السياسية التي تخيف المعارضة والشعب.

في المقابل فإن الاختلاف بين المعارضة والحكومة سيضر بالطرفين وبالقضية وبدول الجوار العربي، وخصوصاً سوريا، وسيفيد إسرائيل بالطبع ويخدم تطلعات الصقور في واشنطن الذين يريدون توسيع الصراع من العراق ليشمل سوريا ولبنان وفلسطين وإيران. التصدي الإيجابي لخريطة الطريق يتم بتقييد حكومة أبي مازن عبر التوافق معها على حدود وطنية لا يمكن تجاوزها. أما التصدي للحكومة فسيؤدي حتماً إلى الاقتتال وسوف تخسر المعارضة أرضيتها الشعبية الحالية بسرعة. صقور واشنطن سيروجون أكثر فأكثر لوجود علاقة قوية بين المعارضة الفلسطينية المعادية للسلام من جهة، وبين سوريا وحزب

اللّه وإيران من جهة أخرى، ويتخذون من ذلك ذرائع لفرض حصار اقتصادي على تلك البلدان تقليداً للقصة مع العراق.

لقد نجحت الإدارة الأميركية في فرض مفهومها للإرهاب على بقية العالم، ووفقت بسهولة في جدولتها للإرهابيين بعد أن فازت برضى العالم لمقاومة الإرهاب. بل إن هذه الإدارة وضعت الدول العربية والشرق أوسطية في دائرة الاتهام بتصنيع الأسلحة غير التقليدية إلى درجة لم تعد أي دولة مستقلة تجرؤ على إعلان امتلاكها لأسلحة كيميائية أو بيولوجية. لقد أصبحت الحجج في جعبة واشنطن كثيرة لشن حروب وتسجيل إنجازات سهلة ضد ما اتفق على وصفه وتعريفه بالإرهاب، والشعب الفلسطيني الذي لا يملك غير إرادته للدفاع عن ذاته، ليس بحاجة إلى معاداة واشنطن في الوقت الذي يقدم فيه رئيسها وعداً بقيام دولة فلسطينية آمنة مستقرة وقابلة للحياة وذلك في غضون عامين.

من المهم لكل فلسطيني أن يعرف الفرق بين كراهية السياسة الأميركية وبين عدم القدرة على الإنجاز للحل بدونها. يمكن رفض التنازلات السياسية عن الحقوق الشخصية والشرعية ضمن أي حل سياسي، ولكن لا يمكن رفض الحل كله سلفاً. يمكن طرح حلول أفضل مع توضيح سبل إنجازها سلمياً، ولكن من الخطأ رفض كل الحلول الأخرى من دون طرح بدائل منطقية تناسب الواقع وتتناغم مع القدرات.

إن قوى المعارضة الفلسطينية متعددة الألوان تتفق على رفض حكومة أبي مازن ورفض «خريطة الطريق» لأسباب معظمها أنانية، ولكن هذه القوى لا تتفق على رؤية موحدة أو مشروع متفق عليه للحل. بل إن حال المنظمات الإسلامية الأقرب إلى بعضها البعض، هو مثل حال المنظمات اليسارية والعلمانية المفتقدة لمشروع حل متفق عليه. والحل عموماً لا يرسم من وحي الكمال فقط، بل يجب أن يتماشى مع الممكن والواقع بما يمنع التدهور أولاً، ويحقق الثبات ثانياً، ثم يحرك الكرة تدريجاً إلى الأمام.

الحكومة الفلسطينية بحاجة إلى طرح رؤيتها السياسية وعدة تساؤلات على الشارع الفلسطيني لتحصل على ثقة وتأخذ فرصة زمنية معقولة للإنجاز. والإنسان الفلسطيني بحاجة إلى البحث عن إجابات: هل العمل المسلح في العامين الماضيين أفاد القضية والشعب أم

أضر بهما؟ هل الاستمرار في هذا النهج سيقربنا أكثر وبسرعة من الحل، ومن أي حل أصلاً؟
ألا توجد أساليب نضالية سلمية تتناسب مع الظروف وتبعد الشعب عن نفسية الانتحار أو
الاستسلام؟ هل من الخيانة الوطنية المناورة ضمن مشروع سلام أميركي - روسي - أوروبي
ترفضه إسرائيل؟ من المستفيد من استمرار هذا الحال، شعب فلسطين أم إسرائيل؟
استمرار الرفض الفلسطيني التنظيمي للحلول بهذا الشكل العدمي وبدون الاتفاق
على بدائل معقولة لن يخدم أي طرف غير إسرائيل، بل إن الراضين سيضرون حتى بمصلحة
إيران وسوريا وحزب الله، وهذا ما أصبح واضحاً في دمشق وطهران وبيروت. أصوليون في
غزة ونابلس والخليل عليهم القفز إلى المستقبل عبر التعامل الإيجابي والاستفادة من فكرة
الهدنة الذاتية في انتظار أن تخل إسرائيل بالاتفاقيات ونسف فرص السلام، أو بالطبع يعرفون
سلفاً أنهم يتحملون مسؤولية ما ستؤول إليه الأوضاع في فلسطين وحولها أيضاً.

٢٠٠٣-٥-٧

الرؤى المتضاربة بين أميركا والعرب

ربما يسود الاعتقاد بين غالبية العرب أن الولايات المتحدة الأميركية هي العدو الأول، أو الشريك الأساسي للعدو الأول للعرب، وأن الهجمة الأميركية الصهيونية وصلت إلى أقصى مدى، ودفعت المنطقة إلى الحضيض وإلى قاع البئر. وعلى الأرجح فإن غالبية العرب يعتقدون أن العلاقات الأميركية - العربية قابلة للتطور الإيجابي فوراً إذا ضغطت واشنطن على تل أبيب من أجل إنهاء الاحتلال وتقبل الحل السلمي. العقلية السائدة في المنطقة لا تقر بتبادل المصالح، ولا بالحلول الوسط، وترى السياسة الأميركية كأداة لتطبيق الفكرة الصهيونية. هذا التوجه زرع في العالم العربي أثناء الحقبة القومية التي صاحبت التحرر والاستقلال من الحكم الأجنبي، وتعزز أثناء تحالفات الحرب الباردة بين الشرق بقيادة موسكو والغرب بقيادة واشنطن. ومع فشل الشعارات القومية الوجودية والنهضوية واشتداد الصهيونية ونجاحها الإقليمي والعالمي وتأثيرها في واشنطن التي انتصرت على موسكو، انكسرت بقية الرؤى القومية العربية وارتد الشارع بسرعة إلى الأفكار والرؤى الأصولية، وسادت ألوان الأبيض والأسود، أو بالأحرى الأسود والأكثر منه سواداً، وقيل للاشتراكيين وللعلمانيين والقوميين: لقد جربتم وفشلتهم، فتنحوا أمام العودة إلى الحلول الأصولية. هذا التوجه تعزز شعبياً مع قيام حركات إسلامية جهادية لتمارس أعمال مقاومة مؤثرة ضد العدو المباشر وضد أنصاره أينما كانوا. الصحيح، وما يجب معرفته من العرب أجمعين، أن الترددي لم يصل إلى قاع البئر حتى الآن، وأن الدفع الصهيوني ما زال نشطاً للمزيد من الإنجازات على ظهر واشنطن التي بدورها لم تحسم موقفها بعد ضد العرب والإسلام. بمعنى آخر هناك فرصة سانحة أمام العرب وأمام الصهيونية للتأثير في الولايات المتحدة، أي إن الصراع ما زال قائماً ولكن بأدوات أخرى. نرى اليوم نتيجة نجاح الصهيونية

في إقناع الإدارة الأميركية أن التعامل مع نظام صدام حسين يجب أن يسبق التعامل مع الحل السلمي في المنطقة. لكننا نرى أيضاً، أن واشنطن التزمت بالوعد أن تتعامل مع ملف فلسطين بعد الانتهاء من العراق، وهذا ما يحصل الآن. الأهم أيضاً أن هذه الإدارة تغرس فكرة أن حل قضية فلسطين لا يعتبر أولوية للشرق الأوسط، هو إشكال يجب حله، ولكن المنطقة يمكن أن تتقدم بدون حله أيضاً، وخصوصاً إذا جاءت العرقلة من الطرف الفلسطيني أو نجحت إسرائيل في إظهار الأمر كذلك. هذا مع العلم أن أميركا ملتزمة بإسرائيل. التفكير الأميركي يقر بأن مشكلات المنطقة جاءت من انعدام الديمقراطية والتعليم والبناء المؤسساتي وهدر حقوق الإنسان وانتشار الفساد وسيادة الديكتاتورية وضياع الحرية، وأن كل ذلك يؤدي إلى التخلف الاقتصادي الذي يعمق التخلف الحضاري. لذلك نشهد الآن، وسنشهد لفترة مقبلة، إقداماً أميركياً على وضع الأسس لحل تلك المشكلات وتمهيد الطريق للتقدم المتعاون مع أميركا ضمن تبادل المصالح وتعميم الحرية والديمقراطية ومجابهة الأصولية، أو من تصفهم واشنطن بالإرهابيين وأنصارهم والحكومات التي تؤيدهم. لقد أصبحت واشنطن تدرك أن مشكلات الشرق الأوسط تؤثر في أمن أميركا واقتصادها. وفي ما يخص فلسطين، فإن واشنطن في هذه المرحلة تترك الباب مشرعاً لحل القضية ضمن الشروط الأميركية: وقف الإرهاب، واستمرار الإصلاح، وتعزيز الديمقراطية على الجانب الفلسطيني، مقابل وقف الاضطهاد والاستيطان الإسرائيلي، وصولاً إلى حل دولتين تتعايشان بسلام إلى جانب بعضهما البعض وبدعم أميركي. إذا قبل الفلسطينيون بهذا التوجه فإن علم فلسطين سيرفرف في السماء، وإذا رفضوا، أو بالأحرى إن لم ينفذوا المطلوب منهم، فإن الرؤية الأميركية في المنطقة سوف تتم بدون حل قضية فلسطين وبدون استثناء إسرائيل من الحل الإقليمي. بمعنى آخر توافق واشنطن على فرض حلولها على العرب وإشراكهم مع إسرائيل وأميركا في حلول اقتصادية مشتركة وإلزامهم برؤى ديمقراطية وتعليم مستنير وغير ذلك، بدون حل لقضية فلسطين، إذا قرر الفلسطينيون رفض الشروط الأميركية المعروضة عليهم والتي كررها الرئيس بوش مراراً في الأشهر الأخيرة وعاد إلى تفصيلها في خطابه أمام خريجي جامعة جنوب كارولينا هذا الأسبوع. السؤال لن يكون إذا ما سيقف العرب على

تهميش قضية فلسطين أم لا، إذ لا توجد بدائل أخرى أمامهم بعد الذي حدث في العراق. إذا لم يتفق الفلسطينيون على سياسة عصرية مناسبة، وليس بالضرورة تنازلية، فإن الدول العربية سوف تسحب يدها من قضيتهم كما فعلت مع صدام عندما رفض الشروط الأميركية والنصائح العربية. الأصولية المعششة في الشرق الأوسط، وبعض الأنظمة والأحزاب، ستجد ضالتها في إثارة الوضع الفلسطيني على أمل إفشال النهج الأميركي المقبل. لكن حسابات هؤلاء قائمة على فواتير قديمة؛ فواشنطن لن تصر على حل قضية فلسطين قبل «حلول» المشكلات الأخرى، بل ستضع فلسطين بين أقواس وتتركها لتصرفات إسرائيل، بينما تواصل هي المسير في مخططها لكل المنطقة. خلفية هذا التوجه الأميركي الجديد نجدها جلية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أي بعد العدوان الذي حل بأمركا. مخطط الهجمات على الأرض الأميركية بهذا الشكل، كان يفترض أن يؤدي إلى إحدى نتيجتين: إذا كان المخطط أصولياً فإنه، ربما أراد تأديب أميركا والانتقام منها وهزيمتها، أو دفعها أقله إلى التوقيع. وإذا كان المخطط صهيونياً، فربما أريد منه دفع أميركا لتحطيم العرب وتعظيم صراع الحضارات بين الإسلام والغرب الذي تنتمي إسرائيل ذاتها إليه. لكن نتيجة الهجوم على أميركا جاءت مختلفة، إذ رأت أن من يقدم على ذلك العمل لن يتهاون في استعمال أسلحة الدمار الشامل إذا أتيح له، وبالتالي يجب القضاء على من قد يفكر في عمل كهذا، ومن يفرح له، ومن قد يملك أسلحة دمار شامل. وهذا ما كان ضد من أعلنوا تحمل المسؤولية ومن فرحوا بالهجمات ومن هم على استعداد ومؤهلين لدعم تلك الأعمال. وقد توسع الرد الأميركي ليوافق أسباب العنف، فشمّل تحسين ظروف الدول العربية والإسلامية على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنح الشعب الفلسطيني فرصة تقبل الحل ضمن مشروع دولتين، ولكن أيضاً، فرض القبول بإسرائيل في المنطقة حتى لو رفض الفلسطينيون الحل المطروح عليهم. تفاعلات ذلك النهج يمكن مطالعتها ومشاهدتها بجلاء ووضوح في أقوال وتصرفات رموز الإدارة الأميركية منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر حتى خطاب بوش وجولة وزير خارجيته باول في المنطقة هذا الأسبوع، وردود الأصولية على ذلك. هل الرؤية والمخطط الأميركيان تعدان فخاً للفلسطينيين؟ التوجه الأميركي أشمل

من فلسطين، ولا يناسب إسرائيل أن تسمع يوماً رئيساً أميركياً يطالب بقيام دولة فلسطينية ورفرفة علمها بحرية ودعم اقتصادي، أي وقف الزحف الصهيوني في فلسطين واستعادة الأرض المحتلة بعد هزيمة حزيران. هل طلب بوش من الفلسطينيين رفع الراية البيضاء وإنزالهم من على أسوار النصر العسكري للانبطاح على بطونهم؟

الطلب الأميركي لم يتجاوز وقف العمليات الانتحارية ضد المدنيين. بمعنى آخر لو عاد الشعب الفلسطيني إلى سياق الانتفاضة الأولى السلمية، والتي أنجرت أضعاف الانتفاضة الحالية المسلحة، فهو يحقق بذلك الشرط الأميركي من دون التوقف لحظة واحدة عن إعلان موقفه الرفض للاحتلال. هل الحل المطروح على الشعب الفلسطيني أقل مما طالب به قادتهم منذ سنوات طويلة؟ نظرياً العرض الأميركي لا يتعدى كونه إطاراً يحدد شكل الهدف النهائي ويتطلب مفاوضات. أي لا يختلف عن المطالب الفلسطينية الرسمية التي صدرت عن المجالس الوطنية في العقدين الماضيين. المشكلة أنه لا يوجد توافق فلسطيني على شكل أي حل وحدوده، وهناك قوى مسلحة ترفض ما هو أقل من فلسطين الكاملة، وهنا أصلاً منيع الخلافات والهواجس والتناقضات النفسية. عندما يكون الحل بعيداً تتراح وتتحد النفسية الفلسطينية الفردية والجماعية، وعندما يقترب الحل ويبدو حقيقياً تثور الأشجان وتتوتر النفوس وتنتفح آفاق الدمار الذاتي. دعونا هذه المرة نتفق على عدم تعليق كل مشكلاتنا الحالية والقبلة على الشماعة الأميركية؛ فالإدارة تعرض دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل في منطقة خالية من الكراهية وذات شراكة اقتصادية مع الولايات المتحدة وفي أجواء ديمقراطية وحرية وضمنان لحقوق الإنسان، فلماذا لا تترافق العيار حتى باب الدار، وبدون التنازل عن خيارات رفض الاحتلال والعودة إلى المقاومة السلمية أثناء الفترة المقبلة؟

٢٠٠٣-٥-١٧

إنجازات الإرهاب المستقبلية

مراجعة الظروف التي تمت فيها العمليات الانتحارية في المنطقة، توصل إلى استنتاجات، منها أن تلك العمليات تظهر وكأنها نحر للمواطن والأمن والسياسة والاقتصاد العربي، بل تشير إلى فائدة إسرائيلية بحتة رغم أن المنفذين عرب. ذلك لا يعني أبداً الاندفاع لتصديق نظرية المؤامرة، لكن بالطبع إلى تلمس فوضوية العقلية الأصولية التدميرية، وذكاء الخصوم في تجيير الأحداث، وبالطبع توافر المناخ المحلي لانتشار الأفكار الرجعية المتشددة التي يسبح فيها الأصوليون.

خلال أقل من أسبوع وقعت تفجيرات الرياض وباكستان والدار البيضاء وخمس عمليات انتحارية في فلسطين. هناك فرق بالطبع بين الإرهاب المحلي وبين العمليات الفلسطينية ضد الاحتلال، رغم أن الأخيرة قد تأتي في وقت غير مناسب ومختلف عليها وطنياً، ولكنها في هذه الظروف تتماشى مع العمليات الأخرى بهدف إحباط رؤية الرئيس الأميركي للحل عبر «خريطة الطريق»؛ تلك الخريطة المرفوضة أيضاً من شارون واليمين الإسرائيلي ومراكز التأثير المسيحي المحافظ في الولايات المتحدة، إذ يرى هؤلاء ضرورة استبدال المكان الجغرافي الذي يريد الرئيس بوش أن تقوم عليه فلسطين، وهو الأردن بدل الضفة والقطاع.

للتذكير، يجب القول بوجود صراع الآن، عشية الحملة الانتخابية الرئاسية، في كل من إسرائيل وأميركا، بين الذين يرون فرصة في مرحلة ما بعد العراق للضغط على شارون لتطبيق «خريطة الطريق» وقبول الدولة الفلسطينية بحلول عام ٢٠٠٥، وبين الذين يرون في ما بعد العراق فرصة ذهبية لكسر الشوكة الفلسطينية تماماً، وطرده أكبر عدد من الفلسطينيين خارج بلادهم، وحل قضيتهم على حساب الأردن الجار.

أثناء الاجتماع الأخير بين باول وشارون، حرص الأخير على إشراك ممثلين من حكومته يؤيدون تيار رفض «خريطة الطريق». وقبل أن يصل باول في جولته إلى الرياض حدثت التفجيرات هناك، وتبعتها عمليات انتحارية فلسطينية، وتلتها تفجيرات الدار البيضاء وغيرها، فألقى شارون رحلته المقررة إلى واشنطن حيث كان ينتظر ضغطاً من الرئيس بوش. وبالطبع لم يهدر شارون الوقت قبل طرح نظرية معدة سلفاً: الإرهاب لا علاقة له بالاحتلال، ولا يقتصر على إسرائيل وأميركا، فهذا هو من المحيط إلى ما بعد الخليج، ولا بد من وحدة عالمية للقضاء عليه أولاً، لأنه يحارب التوصل إلى حلول سياسية.

إلى ذلك، كان شارون قد تسلح للدفاع عن موقفه ورفضه لـ«خريطة الطريق» عبر الإرهاب الذي أوقعه بالفلسطينيين لاستثارة الرد الانتحاري، وبالتالي الادعاء بأن الفلسطينيين يرفضون عملياً «خريطة الطريق» إذ يرفضون التوقف عن «الإرهاب». بل ذهب إلى تحميل مسؤولية العمليات للرئيس الفلسطيني الذي يريد إفشال الحكومة الجديدة برئاسة أبي مازن، حسب المعزوفة الإسرائيلية طبعاً.

من نافل القول إن تل أبيب، والليكود تحديداً، لا يرغبان في انتشار الديمقراطية في المنطقة وتحسن العلاقات بين شعوبها وبين الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد نهاية نظام صدام في العراق، وبالتالي فأي فوضى إرهابية في دول المنطقة العربية والشرق الأوسط سوف تضر بفرص التطبيق الديمقراطي وأي انفتاح، وهذا يعني تفرد إسرائيل بادعاء الديمقراطية.

مفهوم الفئات الأصولية للديمقراطية يقتصر على توليها الحكم وإلغاء الانتخابات بعد ذلك. وإذا لم تصل إلى الحكم بالانتخابات فلا بأس من الترويع الفوضوي، كما حصل في الجزائر ومصر سابقاً، والسعودية والمغرب الآن. الغريب أن تنظيم «القاعدة» ومعه الذين يسيرون في هواه وبأمواله، هم نتاج وصناعة أميركية بحثة وعلنية، ولكنهم الآن يتهمون حكومات إسلامية بالارتباط بأميركا في وقت نرى فيه تعارضاً أميركياً مع تلك الحكومات. فالمغرب وقف ضد الحرب الأميركية على العراق، والمملكة العربية السعودية

موقفها مشهود ضد الحرب، بل رفضت استعمال قواعدها ولو لأمر قيادية وغير عسكرية، ثم طلبت سحب القوات الأميركية أخيراً، وبعد ذلك جاءت العمليات الإرهابية في الرياض! علينا هنا التأمل في المعطيات التالية: كانت السعودية طوال العقود الماضية هي الأكثر تأثيراً بصورة إيجابية في السياسة الأميركية وفي خدمة القضايا العربية وأولها فلسطين، ما جعل هذه العلاقة السعودية - الأميركية شوكة في حلق إسرائيل. بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ تركز الضغط الإعلامي الصهيوني - الأميركي على المملكة وحملها جزءاً كبيراً من المسؤولية، رغم أن المنفذين وزعيمهم أسامة بن لادن يتظاهرون وكأنهم يريدون إخراج القوات الأميركية من شبه الجزيرة العربية. بعد هدوء الزوبعة قليلاً، والاستجابة العربية للرؤية الأميركية باعتماد الانفتاح والديمقراطية، واقتراب موسم الضغط الأميركي على شارون، جاءت التفجيرات الأخيرة لتعيد التوتر في العلاقات وتجدد الاتهامات الأميركية للسعودية بأنها لا تتعاون في التحقيق وملاحقة الإرهاب. بمعنى آخر الضغط لإعادة الأميركيين إلى المنطقة ولو من باب الأمن والتحقيق. وبالطبع إبعاد واشنطن عن المطالبة بالإصلاح الديمقراطي وتبنيها لسياسة الضغط والقمع في ملاحقة الجناة وكل ما يمت إليهم عملياً ونظرياً من هياكل ومؤسسات في المجتمع.

في خطابه الأخير في جامعة ساوث كارولينا قبل أسبوعين، كان الرئيس بوش يشيد بالديمقراطية الإسلامية في تركيا وأندونيسيا والبحرين والمغرب التي شهدت انتخابات حديثة، وأشاد بالأردن الذي ينتظر الانتخابات الشهر المقبل، وتوقع خيراً من تقدم فكرة الدستور القطري ورؤية ولي العهد السعودي الأمير عبد الله للإصلاح الداخلي العربي. هذه الخطوات وغيرها من الإنجاز الإصلاحية بعد الحرب في العراق كانت ستؤدي إلى الانتشار التدريجي للديمقراطية. أما الآن وبعد العمليات الإرهابية فسوف لن يعلو صوت على صوت ملاحقة الإرهاب المحلي والإقليمي والعالمي، فهل ذلك في مصلحة الشعوب والإسلام وقضايا الوطن؟

من هم ضحايا ذلك الإرهاب؟ الانتحاريون أنفسهم، وغالبية الضحايا والجرحى هم من العرب. ظاهرياً اختيرت الأهداف وكأنها غربية... مجمع سكني غالبية سكانه من العرب

والسعوديين في الرياض، ومطعم إسباني كل رواه من المغاربة في الدار البيضاء، ومعد يهودي فارغ من أي إنسان، ولكن انتحاريين فجرا نفسيهما في المكان! وفندق تملكه شركة عربية.

حتى لو كان كل الضحايا من الغربيين وبلغ عددهم الآلاف، فهل هناك مبرر لقتل الضيوف، أو المدنيين الخبراء في تسيير اقتصاد البلاد، أو السياح الأجانب؟ إن السياحة بالنسبة إلى المغرب وتونس ومصر تعادل في أهميتها الاقتصادية النفط والغاز في دول الخليج وليبيا والجزائر والعراق، فبأي منطق يمكن تدمير هذا القطاع الاقتصادي في دول فقيرة وبهذا الأسلوب الخسيس؟

لقد اعتمدت إسبانيا، وفي بحر عقدين من الزمن بعد تخلصها من الديكتاتورية العسكرية والأصولية الكاثوليكية، على السياحة والديمقراطية لبناء الذات، وأصبح الدخل القومي الإسباني الآن يعادل الدخل في كل الدول العربية، فإلى أين يريد الأصوليون دفع العرب والمسلمين من جراء تلك الممارسات التدميرية؟

إذا استمر هذا الجنون الفوضوي الإرهابي ضد الإصلاح والديمقراطية ومصادر الدخل، وإذا تواصلت مساعي جر الأمة إلى التخلف، فمن غير المستبعد ظهور تعاطف إنساني بين كل المعارضين والمتضررين من الإرهاب ضد المدنيين في الشرق الأوسط والعالم، أي بوضوح وبجلاء: الضرر بالقضية الفلسطينية، وتبرير السياسات الإسرائيلية، وتشويش صورة الإسلام وإضعاف انتشاره بين شعوب العالم... أم هناك إنجازات أخرى لهذا العبث؟

٢٢-٥-٢٠٠٣

قضية اللاجئين في ملاعب الفرق الإقليمية

سنرى مجدداً هذه الأيام وفي أجواء ما بعد قمم إفيان وشرم الشيخ والعقبة، أنه بدون حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، قد يستمر الصراع لخمسين عاماً أخرى. إذا كانت الأندلس لا تزال تثير الشجون في فؤاد كل عربي ومسلم حتى الآن، وهي بلاد غير عربية في الأصل وتقع خارج الجغرافيا العربية والقارية، وضاعت من العرب قبل خمسة قرون، فما بالك في فلسطين قلب العرب الجغرافي والتاريخي وذات الوزن الديني، وهي البلاد المحتلة من عدو عدواني متأصل العداء فيه، وما زال نصف شعبها العربي في ربوعها، ونصفه الآخر منتشر حولها وفي أصقاع الدنيا يصحو وينام ويحلم ويستفيق ويعمل من أجل استعادة حقوقه فيها، وذلك جيلاً بعد جيل؟ إن أقل ما يمكن توقعه في هذه الحال، وإذا لم يندثر أحد طرفي الصراع، أن تستمر القضية لبضعة آلاف من السنين طالما لم تحل قضية اللاجئين بشكل عادل يضمن حقوق الأفراد.

لا يعني ذلك أبداً استحالة التوصل إلى حل سلمي في المنطقة؛ فالشعب العربي، وخصوصاً في الساحة الفلسطينية عاش طويلاً ضمن تفاهم بين الأديان الثلاثة، كما أن العرب والمسلمين قدموا في الأندلس الأوروبية تجربة فريدة لتعايش يهودي مسيحي في حضانة الإسلام. العلة أن إسرائيل شارون الآن لا تريد السلام، ولذلك ترفض الحل الحقوقي العادل لقضية اللاجئين من جهة، وتواصل الاحتلال والنهب من جهة أخرى، تحت ذرائع ضمان الأمن.

كان ذلك واضحاً للإدارة الأميركية وهي ترسم خريطة الطريق، ولهذا وضعت قضية اللاجئين والقدس ورسم الحدود النهائية للدولتين في المرحلة الثالثة والأخيرة من الحل في عام ٢٠٠٥. شارون وحتى ينسف بداية المفاوضات ويتملص من الضغط الأميركي

والدولي، طالب بصياغات معينة في البيان المشترك لقمّة العقبة تتعلق بقضية اللاجئين، بل أبعد من ذلك أراد إقراراً فلسطينياً يعترف «بدولة يهودية»، وليس بحق إسرائيل في الحياة بأمن كما جاء في خريطة الطريق. عبر هذه الصياغة يريد شارون سلفاً استبعاد حق اللاجئين غير اليهود بالعودة، كما أنه يريد الحق في خفض أعداد عرب إسرائيل، لاحقاً، إذا زادت أعدادهم عن نسبة لا تناسب إسرائيل اليهودية. هذا مع العلم أن الاصطلاح «دولة يهودية» يعبر عن روح عنصرية لم يطالب به أو يقره أو يقبل به غير اليهود، إذ لا توجد الآن دولة في العالم تصر على هوية دينية كهذه.

الإصرار على التعامل العنصري النظري والتطبيقي المتواصل، يعني أن إسرائيل لا تريد السلام المتعادل، وينفي ادعاءها بالرغبة والتعايش السلميين مع بقية العرب وفي وسطهم. ولأن هذه القضية ستطول وستعود دوماً لقلب الحسابات، فربما توجب علينا أن ندقق بعض الشيء ونتأمل في كيفية تعاطي القوى الدولية والمحلية مع هذه القضية، وأن نراجع بعض الأمثلة والتجارب الأخرى المشابهة نسبياً.

خلقت إسرائيل كنتيجة مباشرة لمعاناة اليهود في أوروبا المحتلة من النازي، أي إن اللاجئين اليهود تم توطينهم في فلسطين على حساب خلق قضية لاجئين جدد. الذين تسببوا في المأساة اليهودية، وبالتالي الفلسطينية، خففوا من ذنوبهم عبر الدعم الأعمى لإسرائيل ما عمق مأساة الشعب الفلسطيني. إسرائيل والصهيونية واليهودية العالمية استعادوا تدريجاً وأخيراً حقوق كل الأفراد والمؤسسات اليهودية في أوروبا، وتحصلوا على حق للورثة في الأملاك والحقوق الفردية، بل حق المواطنة الكاملة لمن يريد العودة إلى أصوله، هذا إلى جانب قبض المليارات تعويضاً عن المعاناة النفسية، والأرباح المتركمة للأملاك وغير ذلك مما لا يخطر على بال.

هذه الدولة وذاك الشعب الذي استرد كل حقوقه، رفض إعادة أي حق للفلسطينيين الذين نهبت ملابسهم وأرضهم وزرعهم ومياههم لاستعمال اليهود. كذلك رفضت الدول التي تسببت في مأساة اليهود والفلسطينيين، أن تعترف بذنبها أو تعوض الشعب الفلسطيني. أثناء السنوات الخمس عشرة الأولى على احتلال فلسطين، وبعد ذلك عندما احتلت

إسرائيل بقية فلسطين، كان بوسعها تعويض العرب واحترامهم وحل قضية اللاجئين تدريجاً بإعادتهم أقله إلى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، والتفاهم معهم بشكل شخصي حول حقوقهم. لكن إسرائيل نشطت في تشريد المزيد والاستيلاء على بقية الأراضي عبر سياسة الاستيطان في كل فلسطين. هكذا لم يفعل الذين تسببوا مباشرة في خلق قضية اللاجئين، أي شيء إيجابي لحلها بهدوء عبر التعويض والتفاهم، وما زالت الغالبية العظمى من أراضي فلسطين ومبانيها ملكاً للفلسطينيين مثبتاً بوثائق الانتداب البريطاني. وللتذكير فقط، فإن ستين بالمئة من المباني والأراضي في القدس الغربية، المسماة بالقدس اليهودية، هي أملاك ثابتة ومثبتة للفلسطينيين.

فالمجتمع الدولي قصّر هو الآخر في تطبيق القرارات التي تعيد الحقوق وتحل القضية، وفي مقدمتها قرار التقسيم الذي يضع الأسس لتوزيع الملكية الفردية ولحق الإقامة للعرب واليهود في مناطق الطرف الآخر. ما فعله المجتمع الدولي هو التكفير عن تقصيره عبر التبرع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التي رعت اللاجئين تعليمياً ومعيشياً في مخيمات الضفة وقطاع غزة ودول الجوار العربي. وكلما ارتفعت وتيرة الحديث عن حلول سياسية يزيد الاقتطاع من دعم الوكالة للاجئين حتى يرضخوا ويقبلوا الحلول الهزلية. دول الجوار العربي المضيفة للاجئين اختلقت قرارات وسياسة منسوبة إلى الجامعة العربية تحتمي خلفها في التعامل مع اللاجئين وبقيّة الفلسطينيين. لن يكون سهلاً تشريح سياسة الدول المضيفة والحكم عليها، إذ يحتاج ذلك إلى دراسة متوازنة ومتوسعة. لكن في مجال التشخيص يمكن القول إن السياسة العربية نشطت و عملت المستحيل لإبقاء المخيمات على حالها المعيشي وضبطها أمنياً، بحجة إبقاء القضية حية، وهذا أشبه بمثال من يقطع يده «ليشحذ» عليها.

ضمن هذا السياق يجب التساؤل: هل إنّ تحسن حال اللاجئين كان سينسيهم قضيتهم وحقوقهم، أم كان سيساعدهم بشكل أفضل وأسرع وأقلّ خسارة على استعادة تلك الحقوق؟ ثم هناك سؤال مزدوج آخر يحتاج إلى التأمل: هل كان بوسع الدول المضيفة توفير ظروف أفضل للاجئين، وهل كان ذلك سيساعد تلك الدول أم سيضرها؟

الإجابات المتوافرة لدينا نأخذها من واقع التجربة الفلسطينية والعربية واليهودية والعالمية. أبناء الشعب الفلسطيني الذين خرجوا من المخيمات ووصلوا إلى نعيم المعيشة لم ينسوا قضيتهم ولم يصبخوا أقل وطنية واستعداداً للتضحية، ربما على العكس من ذلك، هذا بالإضافة إلى مساعدتهم المادية للصامدين في الوطن تحت الاحتلال.

الدول المضيفة للاجئين ضمن سياسة الحفاظ على المخيمات وصلت إلى درجة الحروب الأهلية وفقدان الأرواح بعشرات الآلاف، وإعاقة أي عملية بناء داخلي أو مساهمة في تنمية للفلسطينيين أو دعم لقضيتهم. ولو نظرنا إلى تجربة إسرائيل في مساعدة اليهود وتقوية دولتهم ونيل حقوقهم لرأينا مثلاً مغايراً لتنمية اللاجئين دون هدر حقوقهم.

على الصعيد العالمي، من المفيد دراسة تجربة اللاجئين الألمان الذين غادروا الشق الشرقي إلى ألمانيا الغربية، وحافظوا على صفة اللجوء ولكنهم نموا أنفسهم، وتكاتفوا سياسياً، وأثروا في سياسة الأحزاب والحكومة التي أصرت على حقوقهم التي عادت إليهم بعد سقوط الجدار والاتحاد السوفياتي. كل الرخاء والتعويضات التي نالوها في حضانة الرأسمالية الغربية لم تنسهم أياً من حقوقهم.

تُحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بنفي الفكر العنصري، وبالاعتراف السياسي للواقع، وبضمان حقوق الأفراد ضمن المواثيق والقوانين والأعراف، وبتطبيق تجربة استعادة اليهود لحقوقهم في بلدانهم.

٢٠٠٣-٦-٥

خطوات أساسية مفقودة على طريق حل القضية الفلسطينية

خريطة الطريق من إعداد اللجنة الرباعية، وقيمتي شرم الشيخ والعقبة، وتكاثف سحب الخلاف والحرب الأهلية الفلسطينية، وتفرد شارون بالاستفادة ومحاولة اغتيال الرنتيسي، تتطلب البحث عن العناصر المفقودة في ذلك الحل المطروح.

لقد فرض الرئيس بوش على كل من محمود عباس (أبو مازن) وشارون قول ما قالوا في بيانيهما، وحاول الرئيس التعويض عما نقص، وأيضاً شرح كلمات كل منهما حسب الفهم الأميركي لتأكيد ذلك الفهم كالتزام. بمعنى آخر الكلام الذي عليه رباط هو ما قاله بوش في بيانه، وهو الذي يستحق المراجعة والاختلاف أو التأييد.

لقد غضبت القوى المسلحة الفلسطينية من بيان محمود عباس لأنه التزم بوقف المقاومة المسلحة، ووصفها بالإرهاب، ولم يتطرق صراحة وببلاغة خطابية إلى القضايا المركزية. كل ذلك له تبرير منطقي، ولكن لا جدوى من الشرح للشارع الفلسطيني، وخصوصاً الآن بعد محاولة اغتيال الرنتيسي وإصابة العشرات. كذلك شارون لم يقل كل ما يريد فريقه وجمهوره، والتزم بأشياء يعارضونها تماماً، مثل الإشارة إلى دولة فلسطينية، وفك مستوطنات، والتزام بخريطة الطريق حسب رؤية الرئيس بوش.

شارون جند قواه لإفهام كل من يعنيه الأمر في إسرائيل أنه مجبر على مناورة تاريخية ضرورية ليحتفظ بالدعم الأميركي، وأنه يريد انتهاز الفرصة لتسعير العداء الأميركي للفلسطينيين وإثبات عدم رغبتهم في السلام. أبو مازن حاول فعل ذلك مع القوى الفلسطينية

عشية القمتين، وأكد رفض الاقتتال وأهمية الحوار وسعى لوقف الشكل المسلح للانتفاضة عبر هدنة تعلنها الفصائل ذاتياً قبل أن تفرض عليها وبدون وقف الانتفاضة السلمية.

الإسرائيليون تفهموا شارون ومنحوه الفرصة مع بعض التظاهر والصخب المفيد له للتملص من الضغوط الخارجية، بل أخذ المديح لبداية تنفيذه ما التزم به. والفصائل الفلسطينية سعدت الخلاف تمهيداً للاقتتال مع الحكومة التي تم تحديدها، والطلب منها التراجع عما جاء في قمة العقبة، فكان الرد الأميركي أن تلك الفصائل معادية للسلام، وأنه إذا واصلوا عملهم فإنهم يهددون فرص قيام الدولة الفلسطينية.

السبب في الاختلاف حول الاستفادة من ورد الفعل على قمة العقبة، أن الشارع الإسرائيلي أذكى وأنشط من الشارع الفلسطيني، ووجود الفرق الشاسع بين نوعية الأحزاب الإسرائيلية والفصائل الفلسطينية. لكن هناك سبب آخر: شارون مجرب من الإسرائيليين ومواقفه معروفة لهم ويصدقونه بما يعدهم ولو بين السطور ورمشاً بالجفون. أما القيادة الفلسطينية فهي مجربة أيضاً، ولكن بكثرة التنازلات وسهولتها، وجهل تفاوضي، ورضوخ للضغوط، وتنازل متواصل. أضف إلى ذلك أن سمعة أبي مازن تشمل تنازله عن قضية اللاجئين، وأضيف إلى ذلك تسلمه للمنصب الجديد مدعماً من واشنطن وضد الرئيس الفلسطيني، حسب فهم العامة. ولم يفسر أبو مازن قبل أو بعد القمة رؤيته للحل في شكله النهائي، ما عزز الاقتناع بوجود صفقة وتخاذل.

ضبابية الحل النهائي سوف تسبب خلافات عميقة داخل الجهات وعبر المنطقة، ما يدفع بالفعل للتساؤل عن سبب تلك الضبابية: هل يراد منها الضحك على ذقون الفلسطينيين أم الإسرائيليين، أم إن واشنطن تريد كسب الوقت بإسكات الطرفين؟

القضايا المركزية مثل اللاجئين والحدود والقدس رُحلت إلى المرحلة النهائية دون الحسم بأنها ستحل على أساس قرارات الأمم المتحدة مثلاً. ويعرف الجميع أن الإشارات للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ في الخريطة لا تعني الكثير، إذ لا يوجد اتفاق على تفسيرها. الاستنتاج هنا أن واضعي خريطة الطريق يظنون أن المرحلتين الأوليين من الخريطة ستهدأ خلالهما الأنفس وتهدأ الظروف بما يؤدي إلى حل قضايا المرحلة النهائية بشكل يرضي الطرفين.

وهذه فرضية غير منطقية لأن التصادم في قضيتي اللاجئين والقدس غير قابل للفك بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا بفرض تطبيق قرارات الأمم المتحدة. كذلك يستحيل قبول إسرائيل بحل كل المستوطنات والانسحاب من كل الضفة والقطاع والقدس لتكون دولة فلسطينية ذات سيادة تامة، ويستحيل قبول الفلسطينيين بأقل من ذلك بعد أن تنازلوا عن أكثر من ثلاثة أرباع وطنهم الأصلي لليهود.

حتى يتم الحل بسلام فلا مناص من تحديد شكله النهائي سلفاً والتعامل مع كل تفاصيله الجغرافية والسياسية والاقتصادية والأمنية والحقوقية، وذلك كون كل من الطرفين متأكداً من وجود مكيدة من الطرف الآخر، هذا بالإضافة إلى فقدان الثقة بين الفلسطيني وأي من قياداته المفاوضة. وهذا أيضاً، يعيدنا إلى الحلول القائمة على قرارات الأمم المتحدة، سواء كل منها على انفراد أو إدماجها بقرار موسع يكون أفضل من القرار ٢٤٢ مثلاً، وأقل من القرار ١٨١ ويضمن الحقوق الفردية للاجئين كما في القرار ١٩١.

في الواقع إن القوى الدولية التي خلقت خريطة الطريق لم تكن صادقة مع ذاتها ومسؤوليتها التاريخية، ولم تضع الأسس والخطوات لدعم وليدها المشوه. المجموعة الأوروبية وروسيا وأميركا والأمم المتحدة، صناعت خريطة الطريق، هم من المسؤولين مباشرة عن بداية النكبة الفلسطينية واستمرارها وعن الوضع الحالي. هكذا، ماذا يقصد الرئيس الأميركي عندما يتحدث عن دولة فلسطينية قابلة للحياة؟ دولة كهذه يمكن أن تكون في رفح وخان يونس، ويمكن أن تكون ضمن حدود قرار الأمم المتحدة للتقسيم. هذا السؤال ينسحب على بقية صناعات الخريطة ويشمل قضايا أخرى مثل اللاجئين والمياه والقدس والأجواء. ترك ذلك لنتيجة التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو كلام فارغ وسيؤدي إلى عودة العنف كما في الماضي؛ فإسرائيل تفرض الأمر الواقع وترفض التنازل التفاوضي ولا يجد الفلسطيني غير الانفجار والتفجير والانتحار لوقف ضياع بلاده من بين يديه كالرمال الناعمة، خصوصاً وأنه لا يثق في قيادته ولا يعرف شكل الحل النهائي. صناعات الخريطة لم يحددوا الشكل النهائي للحل ولا طرق الاحتكام التفاوضي، كما أنهم لم يضعوا آلية للاسترضاء! مثلاً في ثاني يوم على قمة العقبة وبينما الساحة الفلسطينية تستعد لإعلان هدنة عن العمليات

اغتالت إسرائيل قيادات من حماس. لو هبّ الرئيس الأميركي وحكومات الرباعية وشجبوا شارون وتصرفه وهددوا بالعقاب الاقتصادي إذا عاد إلى ذلك، لو فعلوا شيئاً كهذا لما قام الفلسطينيون بعمليات انتقام في اليوم التالي، رد عليها شارون بأنه لن يطبق الخريطة إلا بعد القضاء على الإرهاب. ولكن الرباعية لم تفعل، لأنها لا تريد الالتزام، وإنما وضع اللوم على الطرفين أو على أحدهما. من المنطقي أن يوقف الفلسطينيون العنف ويحملوا المسؤولية لشارون ويحرجوه أمام العالم ويلصقوا به صفة الإرهابي. كما من الممكن أن تتفق الفصائل والحكومة الفلسطينية على شكل الحل المطلوب وأدوات نجاحه من دون أن يتنازلوا عن إنجازاتهم، لكن ظروف الفلسطيني لم تعد تسمح باعتماد المنطقية أو تطبيق الممكن. وبالتالي فوقف العنف الفلسطيني يتم إذا شعر الشعب الفلسطيني أن المجتمع الدولي يريد له الخير والحل العادل ويتمسك بضمان الحقوق، وإذا شاهد الفعل الدولي ضد إسرائيل بما يغنيه عن استعمال السلاح والمتفجرات. بمعنى آخر يريد الفلسطيني وعداً بحل عادل واضح التفاصيل، ويريد موقفاً دولياً ضد الاحتلال والإرهاب الرسمي اليومي، ودعمًا فورياً في مجالات العمل والعلم والحياة قبل تطبيق الحل وليس ثمنًا بخسًا للقبول بأي حل... حينذاك سينتهي العنف ويزوب أنصاره، وبدون ذلك لن تهدأ الساحة الفلسطينية، كما يبدو، حتى وإن كان في صخبها انتحار ذاتي وتجاوب مع آمال شارون.

٢٠٠٣-٦-١٤

بعد الهدنة حان موسم الجهاد السلمي

ما زالت الهدنة في فلسطين هشة، كونها تمت بين أطراف فلسطينية نظرياً ولكنها بين كل الإسرائيليين وكل الفلسطينيين عملياً، لذلك يسهل نسفها عمداً أو عبر سوء الفهم. رغم ذلك فإسرائيل طرف رئيسي في الهدنة وتنفذ بعض بنودها، ولو ببطء وتشويه يراد منه إغضاب أطراف فلسطينية لتقوم بنسف الهدنة ومنح إسرائيل فرصاً إضافية لتوجيه الضغط والنقد الدولي إلى الفلسطينيين.

عموماً، الهدنة جاءت كنتيجة لإنجاز فلسطيني هائل في الصمود، وممتاز في المقاومة الشعبية، وجيد في المقاومة المسلحة، وحسن سياسياً، وضعيف إعلامياً. وبدون هذا الفعل لما جاءت الهدنة كمقدمة لحل سياسي (خريطة الطريق). ولو كان الأداء السياسي والإعلامي في مستوى الصمود الشعبي المقاوم، لكان الحل السلمي المطروح أفضل.

الحقيقة الجلية أنه بدون المقاومة بكل أنواعها لما كان هناك اعتراف بقضية فلسطينية تحتاج إلى الحل. مرت القضية الفلسطينية بظروف وسنوات طويلة من الهدوء المقاوم من دون أن يتحرك الحل السياسي، بل استغل هذا الهدوء للدعاء بعدم وجود مشكلة، بل عدم وجود الشعب الفلسطيني نفسه، حسب تعابير غولدا مائير المتكررة حتى عام ١٩٦٩. وبعد إخراج المقاومة الفلسطينية من الأردن (١٩٧١) ومن بيروت ولبنان (١٩٨٢) مرت القضية بهدوء طويل لم يتبعه حل سلمي، الأمر الذي أكد مجدداً أن الاحتلال الصهيوني وأساليبه هو العثرة في طريق السلام.

على الطرف الآخر، فالحقيقة الجلية الثانية هي أن العنف الثوري الفلسطيني هو الذي كان يحرك الحلول السياسية. ولا يخفى على المراقب النبیه أن العنف الفلسطيني المميز جاء

لينقذ القضية على الدوام في أمرين: الأول عندما تقترب القضية من الإبادة السياسية، والثاني عندما لا يحترم الإسرائيليون قواعد اللعبة الدولية في مقاومة الاحتلال ويلجأون إلى القهر والعقاب المدني وأساليب الإبادة المنظمة للمجتمع. آنذاك يلجأ الفلسطينيون إلى أسلوب هدم المعبد، عليّ وعلى أعدائي يا رب.

علامات العمل الفلسطيني، التي وصفت بالإرهاب، كانت في افتتاح عهد خطف الطائرات وتوسيع النضال خارج المنطقة، ثم في مرحلة العمليات الانتحارية ضد المدنيين وغيرهم في إسرائيل كرد على التفرد الإرهابي الإسرائيلي. من يراجع تاريخ الصراع الفلسطيني - الصهيوني سيجد أن الصهاينة هم الذين مارسوا الإرهاب الفظيع ضد المدنيين لتحقيق غايات سياسية، وذلك سواء منذ بداية الصراع، أو في بداية كل مرحلة متجددة منه وخلالها.

حقيقة ثالثة بهذا الصدد يمكن تلمسها بوضوح: عندما يكون هناك اهتمام عالمي وهادف وواعد بالعدل والسلام، لا توجد أي عمليات مقاومة مسلحة فلسطينية عادية أو من الطراز العنيف. والعكس صحيح أيضاً، إذ مع تلاشي الاهتمام العالمي، كان العنف الفلسطيني يتصاعد ويتشعب ليصل إلى كل من تعتبرهم الأسطورة الفلسطينية من المسؤولين عن المأساة. بمعنى آخر لا فكاك للعالم من مسؤولياته، وكل من يشجب ويرفض العنف عليه العمل الدائم من أجل إنجاز السلام، وكلما حدث ذلك كانت هناك على الدوام هدنة بشكل أو بآخر، لأن إسرائيل لا تخالف الغرب، والفلسطينيون تواقون إلى السلام العادل.

هناك عشرات الأسباب الفرعية لغياب، أو لفشل، السلام وتعثره في فلسطين، لكن الأسباب الرئيسة يمكن الاجتهاد بتحديدتها في التالي: قوة الصمود والتصدي الفلسطيني التي منعت الانهيار. ويقابل ذلك قوة إسرائيل العسكرية وضخامة الدعم الاقتصادي الخارجي الذي يؤهل ويسهل محاولاتها لأخذ أكثر ما يمكن أخذه. وسبب آخر لغياب فرص السلام نجده في اشتراك كل من الفلسطينيين والإسرائيليين في غياب الهدف المعقول، بل في حالة إسرائيل لا توجد ملامح جلية للهدف المنشود. هكذا كلما جلس الطرفان للتفاوض فإنهما يغرقان في التفاصيل لأنهما في حقيقة الأمر لا يتفقان على شكل الهدف النهائي، وكل طرف

متأكد أن الآخر يكذب ويدجل في سبيل التحايل على الأطراف الخارجية وكسب تأييدها، بينما هو في حقيقة الأمر لا يلتزم بما يقول.

حتى يعم السلام السلبي فلا بد من تركيع طرف للطرف الآخر، وهذا ما فشل به الجميع للآن. وحتى يعم السلام الإيجابي فالقضية بحاجة إلى حل عادل للفلسطينيين ومنصف للمنطقة. الحل الوحيد الذي كان جلي الملامح والتفاصيل والهدف، والذي يستحق المراجعة والدراسة، هو قرار التقسيم لعام ١٩٤٧.

ذلك القرار لا يحتاج إلى التفاوض بل إلى التنفيذ، إذ فيه حلول كل المشكلات القديمة السابقة والحديثة اللاحقة. وكل مشاريع الحلول التي لحقت لم تكن جلية الهدف والتفاصيل، وكانت تهدف إلى التوضيح عبر التفاوض بين طرفين يريد كل منهما أكثر مما يريد الآخر تقديمه، ولذلك حكم عليها بالفشل. حل «خريطة الطريق» استوعب المعضلة ولكنه لم يحلها، فقد حدد الهدف بدولتين متجاورتين بسلام، ولكنه لم يحدد حدود كل دولة، ولذلك زاد عدد المستوطنات بدل أن ينقص، وقام الجدار العنصري لفرض أمر واقع، وزادت لذلك ولغيره من الأسباب هشاشة الهدنة.

لو كانت المقاومة المسلحة الفلسطينية في مستوى التصدي والصمود الشعبي، ولو كان الأداء السياسي والإعلامي أفضل حالاً، لكانت ظروف هذه الهدنة أفضل بكثير، وفرص السلام الإيجابي أوفر. كان من الممكن إخراج كل الأسرى، وإعلان قبول «خريطة الطريق» ضمن شروط مثل: إقامة الدولة في موعدها المحدد (٢٠٠٥) وضمن حدود قبل حرب حزيران بما فيها القدس وبدون أي مستوطنات، وتواصل أرضي بين الضفة والقطاع وسيادة تامة وعودة اللاجئين. وضمن شرط التزام من الطرفين بعدم التعرض لمطلقاً للمدنيين وللبنية التحتية للبلاد والاقتصاد في حالة الخلاف أو الحرب.

لكن المقاومة الفلسطينية المسلحة كانت مهلهلة دوماً، ولولا العمليات الانتحارية التي عززت الصمود الشعبي البطولي لما أمكن إنجاز تلك الهدنة أصلاً. وما عطل الفائدة الفلسطينية أكثر هو الكساح السياسي والموت الإعلامي الرسمي. فالسياسة لم تُحسن

المناورة والاستفادة من المقاومة، ولم تنجح في تحديد الزمن المناسب لاختيار الهدنة التي تأخر قبولها وأضر بالمصلحة الوطنية، أو فلنقل قلل فرص الفائدة كثيراً.

على عكس الفلسطينيين تعرف إسرائيل كيف ومتى تفعل الشيء أو تمتنع عنه، بل إنها بارعة جداً في تفعيل العمل العسكري مع السياسي والإعلامي. ذلك النجاح يعود إلى الكثير من الأسباب مثل امتلاك الأدوات الحربية والسياسية والإعلامية، ومركزية القرار، ووفرة الأجهزة والمال وكثرة الأنصار، وسرعة الاستدراك والاستفادة من النصح والتجارب. لكن براعة إسرائيل تتمثل أيضاً في تجديد تحديدها للهدف المراد والأسلوب المتبع لذلك. وهذا أقله ما يستطيع الفلسطينيون عمله أيضاً.

كل محاولات التنسيق، بين التوجهات السياسة والعسكرية والإعلامية فلسطينياً، كانت تؤدي إلى التنازلات، ولذلك يصعب شحذ همم القتال والتضحية إذا ربطت علناً بحل سلمي مبهم. لكن في النهاية فالشعب الفلسطيني بحاجة في هذه المرحلة إلى تحديد هدفه، والوسائل المؤدية إلى الهدف. وحتى لو لم يتم التوافق على الهدف النهائي الأفضل، فلا بد من تحديد الوسائل لنيل الهدف الأدنى المتفق عليه.

لقد أثبت الفلسطينيون امتلاكهم لأسلحة الصمود والفعل المتنوع المؤثر عسكرياً، وربما عليهم الآن الاتفاق على استمرار الصمود وتطوير أساليب مقاومة سلمية شعبية في فترة الهدنة، والاحتفاظ بالعمليات الانتحارية في الاحتياط كسلاح رادع، والتواصل سياسياً وإعلامياً، عبر المقاومة السلمية، مع الرأي العام العالمي والإسرائيلي لإنهاء الاحتلال عبر تطبيق قرارات الأمم المتحدة بضغط محلية ودولية غير حربية. أي عدم الجلوس بانتظار تطبيق «خريطة الطريق»، وعدم نسف المرحلة بعمليات عنيفة. بمعنى آخر، تفعيل مقاومة شعبية سلمية والاستفادة بالتالي من كل الخروقات الإسرائيلية للهدنة ونسفها لفرص السلام؛ فإسرائيل لا تعيش على القوة فقط، ولكنها تتغذى بالدعم والتفهم العالمي عبر تزييفها للحقائق.

٢٠٠٣-٧-١٠

من يعلن إفلاسه أولاً... اقتصاد أميركا أم سياستها؟

سياسة تغيير حكومات أجنبية بالقوة ليست حكراً على الإدارة الجمهورية برئاسة بوش الذي غير الحكم في أفغانستان والعراق، ويتوعد الآن إيران وسوريا وكوريا الشمالية. ولكن أيضاً، الإدارة الديمقراطية السابقة برئاسة كلينتون غيرت الوضع اليوغسلافي وأزاحت الرئيس الصربي.

تبدل الحزب الحاكم في واشنطن إذاً، ليس ضماناً أمان. معظم الفروق بين نهج الإمبراطوريات القديمة الغابرة والوضع الأميركي الحالي تدور في نطاق: دورة الحكم الديمقراطي، قوة تأثير الإعلام وتراجع السرية، احترام أوسع لمبدأ حقوق الإنسان، سهولة الانتقام المتبادل بين الأقوياء والضعفاء. لكن الفرق الأهم هو العامل المادي، أي كلفة وتبعات العمل الإمبراطوري بالدولار بين الربح والخسارة، وهذا ما نريد استعراضه بالأرقام لتوفير أرضية للاستنتاجات والتوقعات المستقبلية بعد تصاعد التهديدات لإيران وسوريا وكوريا.

الأسئلة التي لا بد للأميركيين ككل طرحها والإجابة عنها هي: هل اقتصادنا يؤهلنا للقيام بما نقوم به ونهدد بفعله عبر العالم على المدى المتوسط؟ هل سنريح مادياً من هذه الأفعال كما ربحت الإمبراطوريات السالفة، أم ستكون نتائجها على حساب الرخاء وأسلوب العيش الأميركي؟ وما هو حجم الإلحاح للقيام بذلك الفعل، وما هي النتائج المرجوة للأميركيين وللآخرين؟

يُقر الجميع أن الاقتصاد الأميركي يواجه متاعب جمة تفاقمت في عهد الإدارة الحالية. يعتمد الاقتصاد منذ زمن على الاستثمارات والقروض الخارجية. وهو اقتصاد يعاني بشكل متسارع آثار شيخوخة القوى البشرية. وهناك تزايد مطرد على الإنفاق الدفاعي والدعم

الخارجي، وعلى الشؤون الاجتماعية والرعاية الصحية أيضاً. والآن تأتي نفقات الحروب الوقائية والاستباقية وعمليات إعادة بناء أمم، كما في حالات كوسوفو وأفغانستان والعراق، وتأهيل قارات كما في حالة إفريقيا (الإيدز، التنمية، المجاعة، الحروب الأهلية). فإذا ما تم ذلك بدون مساعدة كاملة من الحلفاء والتنسيق معهم، وبدون تنشيط الاقتصاد الداخلي، فإن النتيجة لا بد أن تكون إما حجب المال عن الدور السياسي البوليسي الأمريكي العالمي، وإما حجبه عن خدمات المواطن الأميركي، وإما الإفلاس طبعاً.

قبل ثلاث سنوات فقط، كانت الميزانية الأميركية فخورة باستعراض فائض يعادل ٢٤٠ بليون دولار. بعد تطورات أفغانستان وحرب العراق وما نتج منها من خسائر في البورصة، وكلفة في النفقات، وتخفيض في الضرائب لاسترضاء الناخب وإسكاته عن معارضة الحرب، انقلب الحال إلى عجز في الميزانية هذا العام فاق ٤٠٠ بليون دولار، يضاف إليها ٨٠ بليون دولار نفقات الحرب وإعادة إعمار العراق حتى الآن. ومن المقدر أن الإنفاق الأميركي على إعادة بناء العراق سيصل إلى ٢٠٠ بليون دولار في السنوات الخمس المقبلة، (دون احتساب كلفة الاحتلال عسكرياً).

قبل العراق كانت تقديرات مكتب الميزانية في الكونغرس ترى أنه حتى عام ٢٠١٣، سيتراوح فائض الميزانية بين خمسة وستة آلاف بليون دولار. ولكن المكتب أصبح يقدر الأرقام بعد العراق بألف وثمانمئة بليون دولار عجزاً وليس فائضاً، وربما وصل العجز إلى أربعة آلاف بليون دولار حسب تقديرات غير حكومية.

ولكن من أين يأتي المال لسد العجز الحالي والمستقبلي؟

الدولارات الورقية هي العملة الرئيسة الوحيدة في العالم التي لا يدعمها الذهب، وإنما تضمناها هيمنة أميركا على مصادر طبيعية محلية وأجنبية، وأيضاً قوة السوق الأميركية إنتاجاً واستهلاكاً. لا يعني هذا أن واشنطن تطبع حاجتها من الدولارات وبقدر ما تشاء من دون رقابة فقط، ولكنها أيضاً تستدين من الداخل والخارج (سندات) وتسعى لاجتذاب الاستثمارات والرساميل الأجنبية. هذا الحال يفترض أن تكون الديون مضمونة السداد والاستثمارات مربحة، ويتطلب أيضاً عدم تمرد واشنطن سياسياً على حلفائها الأغنياء.

كل يوم تدفع أميركا حوالى ثلاثة بلايين دولار كفوائد على قروضها التي تعادل ٦٠٠ بليون دولار سنوياً (فوائد)، ووصلت إلى إجمالي ثلاثة آلاف بليون دولار (القروض). لتسديد الفوائد وتغطية النفقات الأخرى الحربية والاجتماعية تحتاج أميركا إلى المزيد من القروض، لكن الوضع يتعقد مع هبوط قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى.

بلغ انحدار الدولار إلى ٢٥٪ بين نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ وابريل ٢٠٠٣، ورغم ثباته في الأشهر الماضية إلا أنه لا يوجد ما يشير اقتصادياً إلى ارتفاع قيمته. بل إن ثبات السعر أخيراً يعود إلى ضعف في اليورو وليس نتيجة لقوة الدولار. في عام ٢٠٠٠ مثلاً، بلغ الاستثمار الخارجي في الولايات المتحدة ٣٠٠ بليون دولار، ولكنه لم يتجاوز الخمسين بليوناً في العام الماضي، لأن الأرباح والفوائد المقدمة بالدولار تفقد قيمتها (راجع ٢٥٪ في عام)، كما أن عوامل الاقتصاد الحالية والمستقبلية المنظورة لا تبشر المستثمرين بالربح إذا راعوا الانخفاض المتواصل منذ سنوات في قيمة الدولار.

بعد خمس سنوات سيصل ٧٧ مليوناً من أطفال الستينيات، الذي أنجبوا بكثافة، إلى سن ومرتبة قبض التأمين الاجتماعي، وبعد ثماني سنوات سيأخذون الرعاية الصحية المجانية. وعندما يصل كل ذلك الجيل إلى سن المعاش في عام ٢٠٣٠ سيكون عدد المسنين في الولايات المتحدة قد تضاعف، ولكن عدد العاملين النشطاء دافعي الضرائب (لسداد النفقات الاجتماعية وميزانية الدولة) سيكون قد زاد ١٨٪ فقط.

أحد الاقتصاديين في بنك الاحتياط المركزي، نشر دراسة هذا الصيف، تقول إن الفرق حينذاك، بين ما سيتمكن جمعه من مداخيل حكومية وما يجب على الحكومة إنفاقه، سيصل إلى أربعة وأربعين ألف بليون دولار. بالطبع يمكن للحكومة تغيير الواقع إذا زادت الضرائب من جهة، وخفضت النفقات على الصحة والمعاش أو الإنفاق الحربي من جهة أخرى. لكن زيادة الضرائب تُجابه في العادة بانحدار الشعبية الرئاسية لجولة الانتخابات الثانية، والحد من النفقات الحربية يجابهها لوبي شركات السلاح وغيرها من اللوبيات المستفيدة من بعض الحروب الخارجية، أما الحد من نفقات الخدمات الاجتماعية والصحية فسيؤدي إلى صعقة انتخابية قاتلة لمن يقدم عليها من الرؤساء أو مرشحي الرئاسة.

ميزانية الدفاع (وغيرها) ستبقى في زيادة متواصلة لتغطية الحروب المتتابة وتلبية متطلبات حروب المستقبل البالغة التقنية بأسلحة تعسكر في الفضاء وتراقب ما على الأرض وتدمر الأهداف بدون خسارة جنود أميركيين في الميدان. ولكن هل يستطيع الاقتصاد الأميركي تلبية حاجات المواطن وطموح الإمبراطورية المنشودة من البعض؟

تجربة الامبراطوريات الأوروبية تفر بالعكس، إذ فشلت كل من البرتغالية والإسبانية والهولندية والألمانية والبريطانية والفرنسية، التي قامت على مص الدماء من المستعمرات. واندحرت إمبراطوريات أقدم كانت أكثر تفهماً واختلاطاً مع الشعوب المهيمن عليها، فما بالك بإمبراطورية أميركية منهكة اقتصادياً، مغرورة عسكرياً وتقنياً، تروج لمنح الحرية وتوزيع الخيرات في زمن لا أسرار فيه وسريع الحساب والانقلاب والعقاب، وتواجه شعوباً فقيرة تحتاج إلى الإنفاق عليها.

في الحصيلة النهائية سيكون على المواطن الأميركي إما تنشيط أدائه الاقتصادي لدعم وتمويل تطلعات سياسة بلاده، أو بالأحرى بعض اللوبيات فيها، وإما قبول الإنفاق على متطلبات الامبراطورية من أموال الصحة والخدمات الاجتماعية، أي على حساب مستوى وأسلوب الحياة الأميركية. أفغانستان لا يوجد فيها ذهب يُنهب، ونفط العراق لا يغطي كلفة إعادة الإعمار، والدول الأخرى التي قد تحتلها الإمبراطورية الجديدة بحاجة إلى الدعم.

في السابق كانت النظريات تتحدث عن تبعات السلام على الدول الخاسرة والمهزومة في الحرب، إذ كان عليها أن تدفع تعويضات وخضوعاً سياسياً للمنتصرين. اليوم، لا بد من الحديث عن تبعات الحرب على المنتصر، بداية من احترام حقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية وبناء البنية التحتية لدول وشعوب مفلسة مادياً وأبعد ما تكون عن مفهوم الحياة ومستواها في الإمبراطورية الأميركية. ضمن هذا المنظور من الذي سيعلن إفلاسه أولاً، الاقتصاد أم السياسة الأميركية؟

صيف حاسم في المصير الفلسطيني

هناك أسباب كثيرة تدفع للاعتقاد بأن الأسابيع المقبلة ستكون حاسمة، وأقله، مُقوّلة للمصير الفلسطيني في المستقبل القريب. من تلك الأسباب: أن الوضع الحالي يستتب فيه الأمن النسبي المتبادل بفضل هدنة موقته وغير مضمونة. كل الجهود والآمال المحلية والدولية المستثمرة في رئيس الوزراء الفلسطيني قد تتبخر إذا استقال أبو مازن، وهذا غير مستبعد. رئيس الوزراء الإسرائيلي لم يحسم أمره ويثبت عزمه بالالتزام بخريطة الطريق حسب مفهوم اللجنة الرباعية التي رسمت الخريطة. الوضع الدولي يؤهل القوى المؤثرة لسحب أيديها من القضية إذا عادت إلى التفجّر، وبعض القوى الإقليمية تحتاج لمُشاغلة أميركا وإسرائيل في أكثر من موقع. وهناك بالطبع أسباب أخرى لا تدفع للتفاؤل، مثل عدم وجود جبهة سلام إسرائيلية قوية تضغط على شارون، واقتراب موسم الانتخابات الرئاسية الأميركية، ومهارة إسرائيل الإعلامية في التأثير في الرأي العام وفي القرار الأميركي وغير ذلك.

العامل الأخطر على مستقبل القضية والشعب والأرض الفلسطينية هو أن يستقيل أبو مازن قريباً، قبل أن يؤمن الوضع عبر حل سلمي، أو أقله عبر تجديد الشرعية بانتخابات برلمانية. ذهاب أبي مازن الآن لن يعيد عرفات إلى دائرة الاعتراف الأميركي والإسرائيلي، وسيفتح المجال أمام فوضى سيطرة الحركات القتالية، وبالتالي التمهيد للمزيد من التدمير المتبادل والقضاء على بقية بنية المجتمع الفلسطيني. كان، ولا يزال من الأفضل لو أن رئيس الوزراء الفلسطيني قام، كأول خطوة له، بانتخابات نيابية تضمن وجود قيادات منتخبة ديمقراطياً لخمس سنوات مقبلة، ولكن للآن لا نجد من يهتم بهذه القصة لأن الجميع، على ما يبدو، يريدون الهيمنة بأساليبهم الخاصة.

إسرائيل وواشنطن سترفضان التعامل مع أي قيادة مستقبلية، غير مناسبة، بحجة أنها ليست قيادة منتخبة شرعياً. وذلك بعد أن انتهت مدة صلاحية القيادات المنتخبة الحالية منذ زمن طويل. بمعنى آخر، فالشرعية الديمقراطية الفلسطينية - الآن - نابعة من اعتراف إسرائيل وواشنطن بمن يريدونه هم وليس بمن انتخبهم الشعب الفلسطيني، وبالتالي فمستقبل القيادة، وفي ظل استمرار غياب الانتخابات، سيبقى مقرراً من غير الفلسطينيين. لكن هل يستقيل أبو مازن المؤيد فلسطينياً وعربياً وإسرائيلياً وأميركياً وعالمياً؟ الاحتمال وارد جداً، وذلك بناء على طبيعة وتجربة الرجل، ومن واقع الظروف المحيطة به. المهم هنا أن أبا مازن هو الوحيد الذي يحظى - للآن - بإجماع الجميع عليه، وأي بديل له، غير منتخب، لن يفوز حتماً بقبول الفلسطينيين والإسرائيليين معاً.

قد تكون واشنطن، التي استقبلت في بحر أسبوع محمود عباس وأريل شارون، أنجزت صفقة لدعم تطبيق «خريطة الطريق»، وبالتالي تمهيد النجاح لأبي مازن في الأوساط الفلسطينية، والتأكيد على أن ما يتم ليس لعباً إسرائيلياً إعلامياً، وأن هناك بالفعل استعداداً إسرائيلياً لتنفيذ الاتفاقيات والشروط. بدون ظهور دلائل وأفعال جلية على نيات إسرائيل للتطبيق، فإن طرق أبو مازن ستقوده إما للاقتتال، الذي يرفضه ولن يقدم عليه، وإما لطريق الاستقالة، وهذا يتطابق مع طبيعته وتجربته.

لقد ثبت محمود عباس موقعه فلسطينياً للآن، عبر سلاح التهديد بالاستقالة لأنه لا يريد أن يهدر وقته وجهده في إقناع الإخوة والرفاق بصدق نيّاته ووطنيته وصحة طريقه. ومن جهة أخرى، فهو يرفض أن يتحول إلى أداة ضد المعارضة الفلسطينية أو توجهات الشعب، وعندما يتأكد أن شارون وبوش لا ينفذان الشروط والبنود والوعود ولا يطبقان خريطة الطريق، فلن يمكث في موقعه طويلاً يطالب شعبه بالصبر بينما الاستيطان ينمو والجدار يتمدد والأسرى يزداد عددهم والبؤس يطبق على الجميع. وهذا هو الفرق بين أبي مازن وغيره، فهو يريد رؤية حركة في أي عمل يتحمل مسؤوليته، وإلا فإنه يترك الساحة غير نادم على أية عواقب. محمود عباس يبدو للآن كوسيط بين التوجهات الفلسطينية والإسرائيلية، وسينسحب بسرعة إذا فشلت الوساطة بغض النظر عن الذي أفلسها.

ما قدمه شارون للآن في مقابل الهدنة ومن أجل تطبيق «خريطة الطريق»، لم يقنع محمود عباس، الذي طرح أفكار على القيادات الأميركية. وشعارات شارون في واشنطن غير منطقية ولا تبشر بالخير. بالنسبة إلى الفلسطينيين، فإن الجدار لا يحقق الأمن لإسرائيل كما تدعي، ولكنه يتحقق عبر الهدنة ويستمر بالسلام. وإذا كان لا بد من جدار فليكن على خط حدود عام ١٩٦٧ وليس بضم الأرض وفرض الأمر الواقع. وفي قضية المعتقلين يريد الفلسطينيون خروج ستة آلاف معتقل، أو أقله خروج كل المعتقلين القدامى، أو خروج كل المعتقلين الإداريين غير المحكوم عليهم، أو بالطبع خروج كل من لم يقتل إسرائيلياً (غير الملتخة أيديهم بالدماء حسب الدعاية الإسرائيلية) وهذا سيعني خروج أكثر من تسعين بالمئة من الأسرى الستة آلاف.

وهناك بالطبع البنود الواجب تطبيقها في الطرف الإسرائيلي، مثل إزالة المستوطنات فعلياً وليس كمرحبة إعلامية بإزالة مستوطنة وبناء اثنتين، وإنهاء التحريض في المدارس الدينية، ومعاينة الجنود الذين يمارسون العنف على الحواجز، وبالطبع إعلان الاستعداد الإسرائيلي بعدم التعرض للبنية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية الفلسطينية، أي إلغاء العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين طالما أن غالبيتهم يؤمنون بأسلوب التفاوض من أجل حل سلمي.

سنرى خلال أيام، ماذا سيفعل شارون بعد عودته من واشنطن، ففي يده الآن بالفعل مفاتيح الهدوء والسلام، وأدوات العودة إلى القتال والعنف المتبادل، وهو يعرف ذلك تماماً. شارون، كما اتضح للآن، لا يريد تطبيق «خريطة الطريق»، ويرى أن هدفه الأساسي هو كسب الإدارة الأميركية إلى جانب رؤاه، وليس تحقيق السلام وإقامة دولة فلسطينية مسالمة بجانب إسرائيل وتحظى برضى أميركا والعالم. فإذا أقمع الإدارة، عبر حيله الإعلامية والشعارات الجوفاء وبالأساليب الأخرى، ولم يطبق خطوات واضحة وسريعة تجاه السلام فإن الموقف سينفجر. أما إذا نجحت الإدارة في الضغط على شارون ودفعه إلى الطريق السليم، فسرى أبا مازن يسعى لتمديد الهدنة، وتطبيق المطلوب منه عمله لإنجاز «خريطة الطريق».

الوضع الفلسطيني الآن كالهشيم في الصيف الجاف الحار، الجمهور على أعصابه سياسياً، وبأمعاء خاوية معيشياً، وتم منح محمود عباس فرصة محددة زمنياً، إذ يرى الكثير من الفلسطينيين أن إسرائيل لا تفهم سوى لغة العمليات الانتحارية حتى تنسحب وتسالم، كما أن المنظمات القتالية أقنعت بالكاد لتقبل الهدنة. هكذا من السهل على شارون أن ينسف الوضع إذا رتب شؤونه مع واشنطن، وحينذاك سيغادر محمود عباس الموقع، ومن ثم سنكون قد عايشنا آخر أيام المرحلة العلمانية الفلسطينية التي ولدت مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتمدد الأصولية الدينية كوريث، وبالتالي تعقيد القضية الفلسطينية.

هناك بالطبع فرصة ضئيلة (بعد استقالة أبي مازن) أن تتقوى حركة المقاومة الشعبية السلمية تماماً ضد الاحتلال، ومثل هذه المقاومة لها فرصة هائلة في انتصار أسرع، ولكن كل المؤشرات تؤكد أن التيار الأصولي هو الذي سيهيمن على الساحة الفلسطينية. بل إن حركة فتح ستكون هي الأخرى مسايرة للأسلوب الأصولي بعد أن انصهرت حركات اليسار والقومية في الساحة الفلسطينية منذ زمن في الإطار الأصولي المقاوم عسكرياً.

هذا السيناريو هو عسل على قلب شارون ويسهل مهمته في كسب أميركا والغرب إلى جانب إسرائيل ضد الأصوليين ظاهرياً ولتدمير أسس القضية الفلسطينية عملياً، والأحلى لشارون هو اقتتال الفلسطينيين ذاتياً في ظل وريث أبي مازن غير المنتخب.

٢٠٠٣-٧-٣١

تأملات في الهدنة والعسكرية الفلسطينية

رغم الأحكام المتناقضة بصدد الهدنة الفلسطينية لوقف موقت لعمليات المقاومة المسلحة، فإن النتائج القليلة للآن تصب في المصلحة الفلسطينية، وتغيظ إسرائيل، التي تسعى إلى تخريب الهدنة عبر أساليب الإنكار والاستفزاز والإفساد، سعياً لتسهيل مهمتها أمام العالم في مواصلة تدمير المجتمع الفلسطيني.

يلاحظ أن إسرائيل رفضت أصلاً، أن تكون طرفاً رسمياً في الهدنة، إذ إنها تصر على تدمير المقاومة، سواء عبر السلطة الفلسطينية أو بالعمل العسكري الإسرائيلي المباشر. أي إنها لا تريد هدنة ولا إعطاء المنظمات الفلسطينية المقاومة صفة اعتراف رسمي بها، عبر الاشتراك معها في هدنة. لكن مسؤولي الولايات المتحدة وروسيا والمجموعة الأوروبية وأروقة الأمم المتحدة، رحبوا بالهدنة، وطالبوا إسرائيل أخيراً، بالالتزام بها وبضبط النفس. أنكرت إسرائيل الهدنة، ولكنها انتظرت لأسابيع ريثما يخرقها طرف فلسطيني، ثم عادت إلى الاستفزاز المباشر بعمليات قتل فلسطينيين واحتلال مدن إضافية، سعياً لرد فلسطيني يباع محلياً وعالمياً كعمل إرهابي، وإذا لم يردّ الفلسطينيون بعمليات فإن التصفية للنشطاء ستستمر بهدوء.

عموماً، تواصل إسرائيل سياساتها التوسعية على حساب الشعب الفلسطيني في ظروف السلام أو الهدنة أو القتال، والسؤال بالتالي، يدور حول حجم الفوائد الفلسطينية في الظروف الثلاثة، السلام والهدنة والقتال.

لقد قام السلام من ١٩٩٤ حتى عام ألفين، على أسس مشوهة لم تضمن، أقله، سلامة المدنيين والبنية التحتية الفلسطينية من الإرهاب الإسرائيلي، الذي تعامل مع الشعب

الفلسطيني من منطلق العقاب الجماعي، كنتيجة لإخلال أي فلسطيني بالشروط الإسرائيلية. السلطة الفلسطينية من جانبها لم تستفد من فترة السلام بالاستعداد لاحتمالات الحرب، وعندما بدأ العقاب الجماعي الإسرائيلي كرد على الرفض الفلسطيني لشروط الحل النهائي التصفوي في كامب ديفيد، انتهى الأمر بتدمير أسس السلطة وعسكرها، ونسف البنية التحتية للاقتصاد دون مقاومة تذكر، وتدفيع كل فلسطيني الثمن. وكانت سنوات السلام قد شهدت زيادة المستوطنين بثلاثة أضعاف، وشبه إقرار فلسطيني بالتنازل عن وادي الأردن، وقبول حلول هزيلة في قضية اللاجئين.

جاءت العمليات الانتحارية كرد عسكري مقنع، في البداية، دفع الإسرائيليين والقوى الدولية المعنية، للبحث عن حلول أنتجت «خريطة الطريق»، وتطلب الأمر التوصل إلى هدنة، أو إلى كف فلسطيني عن العمليات لإعطاء الجهود السلمية فرصتها. لكن إعلان الهدنة تأخر كثيراً، أو بمعنى آخر، طالت فترة العمليات الانتحارية دون استفادة إعلامية دبلوماسية من عهدها الأول، ودون قدرة على درء مساوئها في فترتها التالية. النتيجة في الحصيلة النهائية، أثبتت امتلاك الطرف الفلسطيني لسلاح مؤثر جداً في الوضع الإسرائيلي، رغم أنه لا يرتقي إلى القدرة على الرد بتدمير البنية التحتية، أو بهدم البيوت، أو احتلال الأرض، أو مهاجمة معسكرات الجيش الإسرائيلي.

كانت النتيجة المثلى للعمليات الانتحارية هي التوصل إلى هدنة معترف بها عالمياً، ويراد لها التوصل إلى فرض السلام على طريق إقامة دولة فلسطينية. لكن الهدنة، أو بالأحرى الالتزام الأحادي الفلسطيني بها، أثبت أيضاً وجود مركزية قرار عسكري فلسطيني شامل عبر السلطة، أو جزئي بين الفصائل والحركات المقاتلة. كما أن الترحيب العالمي بالهدنة وتقبلها يعني الإقرار بالعمليات الانتحارية كرد مشروع على الإرهاب الاحتلالي سابقاً ولاحقاً، إذا نجح الطرف الفلسطيني في إثبات مخالفات إسرائيل للهدنة وشروط السلام وأسس اتفاق «خريطة الطريق». أي إن الهدنة الآن تحتاج إلى حملة دبلوماسية سياسية فلسطينية مكثفة تستفيد منها، ولكن للأسف لا أثر لذلك حتى الآن، بل هناك ارتداد سريع وتراجع فلسطيني عن الهدنة دون استفادة قصوى من الخروق الإسرائيلية.

إثبات مركزية القرار، والإقرار العالمي بحق المقاومة، ليسا من الإنجازات الوحيدة للعمليات الانتحارية التي قد تبدو سهلة نظراً لكثرتها. كل عملية تثبت فشلاً ذريعاً للأمن الإسرائيلي الذي يجند كل مواطن في إحدى أذرع أجهزة الأمن، إلى جانب طابور طويل من الجواسيس الفلسطينيين الرسميين والسريين، والتعاون الدولي الاستخباري لمنع تلك العمليات. العملية الانتحارية، قبل أن تتسرب من شبكات التصدي، هي شأن معقد يبدأ بالعثور على الشخص المناسب وإعداده نفسياً وجسدياً وفتياً ليضغط في النهاية على ما يفجره إلى أشلاء، بعد أن شاهد أشلاء من سبقوه تبشها شبكات التلفزيون الإسرائيلي، كما أنه يعرف ما سيتعرض له أهله من جراء عمله. وهناك صعوبات إعداد المتفجرات ذاتها، ثم التنكر والتسلل وصولاً إلى الهدف عبر حواجز وحدود لا يستهان بها. وغالباً ما كانت عمليات كهذه تتم كانتقام سريع لعمل إرهابي إسرائيلي، أي هناك جاهزية عالية لسرعة التنفيذ.

إذا افترضنا أن الهدنة ستنهار قريباً أو أنها لن تتجدد، فما هي آفاق العمل العسكري الفلسطيني المقاوم؟ من الأسباب الكثيرة التي تسوقها إسرائيل هذه الأيام كمبرر لاستمرار إرهابها، هو الادعاء بأن الهدنة تفيد المنظمات المقاتلة في الاستعداد والتقاط الأنفاس، ولذلك تواصل إسرائيل عملياتها! فهل بالفعل استفاد الفلسطينيون من الهدنة بالاستعداد للحرب المقبلة؟ على الأرجح لا، فهم لم يستفيدوا من فترة السلام طوال ست سنوات، وعندما جاء التدمير للمؤسسة العسكرية الفلسطينية لم نشاهد أي مقاومة فعالة تدل على استعداد مسبق.

الإنجاز الوحيد الذي ظهر من قبل المنظمات الجهادية هو تصنيع صواريخ القسام قصيرة المدى عديمة الفائدة، والتي لم تحدث أكثر من بعض الأذى النفسي. تدمير الدبابات في غزة كان نتيجة لمصيدة تعتمد على كميات كبيرة من المتفجرات محلية الصنع. باختصار، لم تدخل إلى الأرض المحتملة مضادات حديثة للدبابات والمدركات، أو مضادات للطائرات العمودية التي تقصف المدن بالصواريخ دون أي تصد لها، ولم تقصف المستوطنات أو

المدن الإسرائيلية بقذائف مدفعية صغيرة خفيفة. مثل هذه الأسلحة وغيرها لم تدخل إلى الأرض المحتلة ولم تصنع بدائلها محلياً، وقد يفسر ذلك بعدة طرق، ولكنه في النتيجة تقصير في المجال العسكري الفلسطيني.

ما عدا العمليات التفجيرية الانتحارية، عجزت المؤسسات الفلسطينية العسكرية كلها عن تطوير أي سلاح رادع للإرهاب الإسرائيلي، يمكن التلويح به عند الخطوط الحمراء. الحماية الفلسطينية الوحيدة للآن، هي الدبلوماسية الدولية الراغبة في التهدئة بعد كل تفجر للوضع، بل إن تلك الدبلوماسية لا تهدد باستعمال المقاطعة الاقتصادية إذا تجاوزت إسرائيل الخطوط الحمراء.

العسكرية الفلسطينية التقليدية والجهادية لم ترد بالمثل على العمل الإسرائيلي، ما كان سيسهل إيصال الرسالة إلى العالم وإلى الإسرائيليين. كان من الممكن القول إن تفجير الباص الفلاني كان يهدف إلى قتل الجلاد العلاني، وأن المدنيين القتلى ماتوا بالمصادفة (تقليداً وفضحاً للأسلوب الإسرائيلي). وكان من الممكن محاولة نسف أو هدم بيت إسرائيلي مقابل نسف بيت فلسطيني. وكثيراً ما كانت العمليات الانتحارية تُشهر كرد على اغتيال قائد من ذلك الفصيل، أيتحول القتال إلى عمل انتقام شخصي بعيداً عن مصلحة الجمهور.

في المقابل يجب تذكر أن العسكر تارياً الفلسطينية خسرت معظم ضحاياها قبل اتفاق أوسلو في اقتتال داخلي أو عربي - فلسطيني، ولكن في فترة ما بعد أوسلو، كان معظم الضحايا من الفلسطينيين قد سقطوا في القتال ضد قوات الاحتلال، وعلى الأرض الفلسطينية ذاتها. أضف إلى ذلك، أن العمليات الانتحارية عدلت قليلاً في ميزان الضحايا بين الطرفين، وكثيراً في ميزان الرعب والاضطراب النفسي في المجتمعين، بعد أن كان الإسرائيليون لا يشعرون بما يدور على مسافة مئات الأمتار من مناطق حياتهم المرفهة.

حقيقة الأمر، إن تواصل وتعاضم الصعاب الفلسطينية يصاحبهما المزيد من الضرر بإسرائيل اقتصادياً ونفسياً، وفشلاً عسكرياً وديمقراطياً، وتحولاً استعمارياً مفضوحاً. قد

تكون إسرائيل تلتهم الأرض وتحتكر الآن القرار الأميركي، وتظن بنجاحها إعلامياً في التأثير في الرأي العام العالمي، لكن التحسين القليل الممكن في الأداء الفلسطيني عملياتياً وإعلامياً، إن تم، سيكون قادراً على تحسين النتائج. هناك ضرورة فلسطينية للتغيير قدر الإمكان في الطروحات السياسية باتجاه الحلول الشاملة والديمقراطية، وتحسين الأداء الدبلوماسي، وتطوير في الفعل السلمي المقاوم الهادف لعزل اليمين في إسرائيل وأميركا، إلى جانب ابتكار أساليب الردع وأدواته.

٢٠٠٣-٨-٢١

الفلسطينيون على أبواب متاهات خطيرة

قد تكون «الشجاعة صبر ساعة»، وربما كانت هذه الروح هي التي تدفع أهل القرار الفلسطيني لمواصلة جرجرة الأوضاع لساعة أخرى، على أمل كل منهم بالتوصل إلى مبتغاه بتوفير الحل الأفضل للقضية الفلسطينية. إذ لا يعقل الظن بأن أحدهم يتصرف بسوء نية وعن سبق إصرار. لكن «الطريق إلى جهنم معبدة بالنيّات الحسنة» هي الأخرى، والأجدر أن يتعرف الإنسان إلى تقصيره، ويقر بالمتغيرات ويريح ويستريح بترك المجال لغيره.

الرئيس عرفات يعتقد أنه حارس القضية الأوحده، وهذا الظن ليس جديداً عليه. ورئيس الوزراء أبو مازن يتصور أنه لو أخذ كل الصلاحيات من عرفات فإن الأميركيين سيقدمون له الحل ويفرضونه على إسرائيل، في الوقت ذاته يُهياً فيه للفصائل الجهادية أن الحل الأوحده هو السير خلفها في العمليات الانتحارية والعودة إلى الأصولية. واقع الحال أن مثل هذه العقلية التي تحكم صناع القرار الفلسطيني هي السبب في استمرار تعقيدات القضية ومسيرتها من سيء إلى أسوأ كما نرى يومياً، إذ لا يعقل وضع اللوم دوماً وحصراً على الصهيونية والإمبريالية.

منذ أن انتقد ياسر عرفات المرحوم أحمد الشقيري وانتزع منه قيادة منظمة التحرير، وهو يمارس الزعامة بأسلوب فردي تقليدي جداً: الاحتفاظ بسبل جمع وتوزيع الأموال على الموظفين والمقاتلين والمفكرين المؤيدين والمحتاجين والمبتزين بأنواعهم. كما أن أبا عمار جمع أكثر المناصب بين يديه، وبالتالي عطل عمل البيروقراطية (المؤسسة) الفلسطينية في أكوام الأوراق الأبديّة أمامه، ورفض دوماً تنصيب نائب له أو تأهيل غيره للقيادة، حتى لا يطمع أي إنسان في إزاحته. عدم وجود بديل يعني لأبي عمار عدم وجود تهديد لحياته أو منصبه. وهكذا جمع حوله الكثير من الضعفاء وأبعد الأنداد، أو زهقوا وانصرفوا. حتى في

النقابات والمجلس الوطني كان عرفات هو الوحيد صاحب قرار التعيين، وبالتالي أصبحت الأطر الديمقراطية والمهنية قيد رؤيته وطاعته مثلها مثل الفصائل المقاتلة المعتاشة من شهرية الرئيس.

الجديد هنا، والآن، أن الشعب الفلسطيني أصبح يعاني نتائج هذه السياسة التي لم تكن سرية. هكذا كان الرئيس دوماً، وعلى هذا الأساس تعاملت معه أميركا وإسرائيل، وأعيد إلى الأرض الفلسطينية من أجل أن يطبق أسلوبه ذاته في حكم الشعب، ولكن لمصلحة ضمان الأمن الإسرائيلي وفرض الحل الأوسلوي على الفلسطينيين. وعندما فشل الرئيس في المهمة أصبح ديكتاتورياً وجزءاً من المشكلة أمام الحل في نظر إسرائيل وواشنطن، وتم اختيار غيره للمهمة ذاتها وبعيداً عن السبل الديمقراطية. الجديد أيضاً، أن صحة الرئيس تقادمت مثل الميثاق الوطني الفلسطيني المُلغى، ولم يعد الأمر يتعلق بعرفات وبالقضية، بل القصة وصلت إلى نتیجتها الطبيعية بما يشبه صراع الجوّاري التقليدي على السلطة.

من هنا يجب تشجيع التغيير لأن استمرار التحنيط لن يوصل إلى حلول. تأييد الجديد في شكل أبي مازن وحكومته لا يكفي طبعاً، فالأهم هو تجديد الأطر والرؤى والأساليب. حكومة أبي مازن يجب أن تُحاكم على أفعالها للآن وذلك في مجالات كل وزارة، وماذا عمل كل وزير في وزارته لمصلحة الشعب، ما عدا التصريحات السياسية للفضائيات. المهمة الأساسية لمحمود عباس ليست كما تقول واشنطن وتل أبيب، التوصل إلى حل سلمي على أنقاض البنى التحتية لفصائل فلسطينية؛ مهمة رئيس الوزراء كانت ولا تزال تعميق الشرعية الفلسطينية وتجديدها عبر إقامة انتخابات تشريعية جديدة. وليس المهم من سيُنتخب الشعب وما إذا كان هناك نواب أفضل من الحاليين، المهم هو الاستفادة من كل الظروف في تطبيع عملية تداول الحكم التشريعي والتنفيذي، وذلك لعشرات الأسباب وفي مقدمتها أن أسلوب تحنيط القديم واستمراره في الحكم أوصل الشعب إلى تراكم هول المصائب وهدر الحقوق. لكن محمود عباس هو تلميذ مدرسة ياسر عرفات، وهو أول وأكثر الذين يصدّقون بفرص الحلول السرية العاجلة، فهو مخترع أوسلو. والنتيجة أنه لم

يجدد الشرعية بالانتخاب وربما يعيد «الأمانة» إلى أصحابها الذين انتهت صلاحيتهم في المجلس التشريعي وإلى مكتب الرئيس عرفات.

الفصائل القديمة لعبت دورها في إيصال القضية إلى حالها، والفصائل الجديدة أصبحت تعمق بممارساتها مأساة الشعب الفلسطيني. لا يوجد حل سحري يعيد عقارب الزمن إلى وضع ما قبل النكبة الفلسطينية. الحقيقة الثانية أن إسرائيل هي الأقوى عسكرياً، وأن أميركا أقوى من إسرائيل مئات المرات وما زالت رهينة للرؤية الإسرائيلية وتساندها تماماً. على الطرف الآخر من المعلوم أن العمليات العسكرية الفلسطينية، وخصوصاً الإرهابية الإيجابية الخارجية القديمة، هي التي وضعت قضية فلسطين على أجندة العالم، ثم جاءت الانتفاضة لتدفع العالم في طريق اختراع حل سلمي يؤمن مصير إسرائيل ويضمن حقوق الشعب الفلسطيني. لكن العمليات الانتحارية الفلسطينية، وخصوصاً استمرارها بعد تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر في أميركا، أصبحت تضر بفرص أي حل، وتسيء إلى السمعة الفلسطينية، وتفيد إسرائيل وأهداف اليمين المتطرف في واشنطن وإسرائيل. هذه العمليات لا تُطرح أصلاً ضمن حل ورؤية سياسية يمكن النقاش حولها، بل هي تحولت من أداة ردع إيجابي إلى أداة انتقام عشوائي شخصي وحزبي ذات مردود ضار بالمصلحة العامة.

لا يُعقل في هذا الزمن أن يرفض الفلسطيني مبدأ الحل السلمي، ولا يمكن إيجاد حل بدون دعم أميركي فعال له. أعمال القتل العشوائي بالعمليات الانتحارية لا تقنع الإسرائيليين أو غيرهم عبر العالم بضرورة السلام وإمكانيته، ولكنها تزيد العداوة والكراهية والعنصرية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتضمن واشنطن والغرب إلى جانب إسرائيل وأفعالها الإرهابية والتوسعية.

أوسلو وخريطة الطريق وإقامة الجدار العنصري الفاصل، لا تقدم أي حلول عملية للقضية الفلسطينية - الإسرائيلية، بل إن الاقتتال الفلسطيني الداخلي لن يمنح إسرائيل أي نصر أو أمان، وربما أدى إلى نتائج عكسية تماماً لما يخطط له شارون. إن عاجلاً أو آجلاً لا بد أن يتعلم الفلسطينيون من تجاربهم ويهتدوا إلى الاتفاق الذاتي على قواعد الحل الممكن ويقنعوا العالم بهذه القواعد:

- اعتراف فلسطيني ذاتي بأخطاء كارثية في أسلوب القيادة وعمل المؤسسات، والإقرار بضرورة الانفتاح وتطبيق مبدأ تداول المهام والسلطة والخدمة، واعتماد الديمقراطية العلمانية.

- المطالبة باعتراف، أقله معنوي، بالحق الفلسطيني من قبل كل مخطئ مثل: الأمم المتحدة، بريطانيا، الصهيونية وإسرائيل، أميركا، الدول المتعاملة مع إسرائيل بشكل طبيعي شجعها تعاملها على مواصلة سياستها العدوانية، وكل هؤلاء أضروا بمصير الشعب الفلسطيني.

- إقرار فلسطيني - عربي وعالمي بمبدأ استحالة استعادة الماضي، وبضرورة تحمل المسؤولية من الجميع وإيجاد حل يضمن: التعايش السلمي والأمن لكل فرد. ويسرع في إزالة الفروق الاقتصادية بين الفلسطينيين والإسرائيليين كمجتمع وأفراد داخل فلسطين الطبيعية. حل ينبذ العنصرية والعداء والتحريض ويقاومها في الطرفين ضمن قانون موحد. بدون أسس شمولية كهذه، وإذا استمر الظن لدى كل طرف فلسطيني أنه يملك مفتاح الحل السحري، إذا صبر عليه الشعب ساعة أخرى، فإن الصراع سيطول ويتدهور إلى أعماق جديدة أظلم. وعبر مواصلة أخطاء الأداء السياسي والعسكري والإعلامي الفلسطيني لا يمكن فرض حل على العالم. إن من يريد للعالم ولأميركا أن يفرضا حلاً على إسرائيل، عليه أن يتجاوز مع رؤية العالم. الغرق في تفاصيل الحلول المطروحة الآن لن يفيد، وحتى الاتفاق على «خريطة الطريق» أو العودة إلى «أوسلو» لن يؤدي إلى أي سلام، إذ ثبت فشل تطبيقهما.

لا بد من التأمل في الأسس الجديدة لسلام شامل ودائم وعادل، والبحث عن قيادات جديدة وتأييدها.

أبو عمار نجا من القصف ومحاولات الاغتيال وحاصره المرض في رام لله

تتفق المصادر المعلوماتية على وجود خلافات في البديهيات حول الرئيس الفلسطيني. هو ياسر عرفات القدوة! لا، فهو عبد الرؤوف عرفات القدوة، بل الحسيني أيضاً. ولد في القدس يوم ٢٧/٨/١٩٢٩، ولكن نسب ميلاده يعود إلى القاهرة يوم ٢٤/٨/١٩٢٧. كان أبو عمار هو مصدر هذه المعلومات المتناقضة، قالها لمحدثيه في فترات زمنية متباعدة وظروف مختلفة، فسجلت في المراجع بأشكالها المتعددة. ويعكس ذلك عملياً تقلبات الوضع الفلسطيني وطبيعة الرئيس المسيرة للتقلبات والتي مكنته من قيادة حركة النضال الفلسطيني رسمياً منذ عام ١٩٦٩. توليه للقيادة عكس أيضاً الظروف الفلسطينية؛ فحسب رفاقه من مؤسسي حركة فتح، زُجَّ بياسر عرفات لإشهار ذاته وتنصيبه لقيادة فتح ثم منظمة التحرير لاقتناعهم آنذاك أن الوضع العربي سيقضي على من يظهر من القيادات، وبالتالي كان اختياره كبش فداء ظناً من رفاقه أن البقاء سيكون من نصيب المستورين في ظروف عمل كانت لا تزال تتسم بالسرية والخوف من المجهول.

لقد شارك عرفات شاباً في الحرب الأولى ضد إسرائيل وتأثر بالنكبة وساهم لاحقاً في تكوين اتحاد الطلاب الفلسطينيين في القاهرة وقدم مع رفاقه في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥٣ وثيقة مكتوبة بالدم إلى الرئيس اللواء محمد نجيب.

آنذاك كان عرفات يدرس الهندسة ويحرص على الهدام الجميل، ولكنه كان أيضاً يعتمر الكوفية البيضاء والعقال لإظهار الخصوصية وللتمويه أيضاً، إذ كان قد انخرط في

إقامة الخلايا الأولى للحركة الفدائية سرّاً في كل من قطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان ومصر، وكان العمل في اتحاد الطلاب غطاءً للنشاطات وأسلوباً للتجنيد.

في آب/أغسطس ١٩٥٦ كان عرفات وصلاح خلف في طريقيهما بحراً للمشاركة في المؤتمر الدولي للطلاب في براغ... وهناك اعتمر عرفات كوفيته البيضاء خلف اسم فلسطين. بعد شهرين كانت إسرائيل قد احتلت قطاع غزة في العدوان الثلاثي وبدأت في ملاحقة مؤسسي فتح غير المعلنة هناك، بينما تجند عرفات في القوات المصرية لمقاومة العدوان.

عام ١٩٥٧ غادر عرفات القاهرة إلى الكويت، وذهب صلاح خلف إلى غزة لتوسيع التنظيم. اتخذ الأول الاسم الحركي «أبو عمار» والثاني «أبو إياد» تمهيداً لإشهار فتح. كان الاسم الحقيقي الذي اتفق عليه بين المؤسسين في دول الخليج وقطاع غزة هو «حركة التحرير الوطني الفلسطيني» ومختصراً كالعادة سيكون «حتف»، ولكنهم قلبوه إلى «فتح» تيمناً بالاسم والمعنى وتخفياً إضافياً.

كانت القناعات الأولى التي كونت فكرة عرفات هي استقلالية القرار والعمل الفلسطيني وعدم الارتباط بالأنظمة العربية سياسياً أو عسكرياً أو مالياً. أيديولوجياً كان عرفات ورفاقه قرييين من الإخوان المسلمين ولكنهم أعجبوا بماو تسي تونغ وغيفارا أيضاً، وتأثروا كثيراً بحركة التحرير الجزائرية. ورغم النزعة الاستقلالية عن العرب انطلاقاً من آثار النكبة ١٩٤٨ إلا أن عرفات كان يعرف أن الحرب الفدائية هي أداة تكتيكية لتحقيق الهدف الاستراتيجي، وأن العدو أقوى من أن تهزمه حرب العصابات التي أريد لها إزعاج إسرائيل والحفاظ على شرارة التوتر في المنطقة... وقبل كل شيء الحفاظ على اسم فلسطين وحقوق شعبها في الساحة الدولية.

أسباب التزام منظمة التحرير، التي أسسها الزعماء العرب في أول قمة عام ١٩٦٤، في عدم المطالبة بالضفة والقطاع ومنطقة الحمة، كانت معروفة؛ فالضفة تحت سيطرة الأردن، والقطاع تحت إشراف مصر، والحمة أصبحت سورية، ولن تقبل هذه الدول تسليم هذه المناطق الفلسطينية لمنظمة أقاموها ونصبوا أحمد الشقيري على رأسها لتهدة الوضع

الفلسطيني وسحب البساط من تحت أقدام الحركات الفدائية المستقلة. لكن حركة فتح من طرفها لم تجرؤ قبل عام ١٩٦٧ على المطالبة بتلك المناطق لينطلق منها العمل الفلسطيني أو لتقام عليها الدولة الفلسطينية حسب قرار التقسيم. حتى بعد نكسة ١٩٦٧ واحتلال سيناء والجولان والضفة والقطاع، وجد عرفات نفسه مضطراً لرفض مشاريع الحل السياسي التي قبلتها القيادة المصرية بداية من مشروع روجرز حتى كامب ديفيد. كان يعرف أن الحل السياسي لا مهرب منه ولكنه كان يعرف أن قبوله بذلك سيؤدي إلى تفسخ الحركة الفلسطينية وانفكاك الشارع الفلسطيني عن قيادته.

في الجلسات الضيقة كان عرفات يمهد لقبول الحل، ولكن خطبه العلنية كانت تماشي رغبة الجمهور. هذه الجدلية أدت إلى انتقادات مبكرة لقيادته بل لاتهامات أن ممارساته كانت تهدف أصلاً لتطويع الرأي العام الفلسطيني لتقبل الحل السلمي في النهاية. بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ واستعادة الأنظمة العربية المجاورة لفلسطين هبتها عسكرياً تخوف عرفات من إنجاز الحل السياسي بدون المنظمة، فشجع اليسار الفلسطيني وتحديداً الجبهة الديمقراطية ل طرح برنامج النقاط العشر في المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤ ومفادها إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من فلسطين دون التعريف بالتحرير إن كان عسكرياً أو سياسياً.

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ أقر القادة العرب في قمة الرباط بحق منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وفي تشرين الثاني/نوفمبر كان رئيس المنظمة ياسر عرفات يخطب في الأمم المتحدة حاملاً غصن الزيتون.

مياه كثيرة جرت في أنهار العرب بين ١/١/٦٥ والاعتراف العربي بقيادة المنظمة وعرفات كممثل شرعي ووحيد. بعد الإعلان الرسمي الأول عن عملية عسكرية لـ«العاصفة» ضد المحاولات الإسرائيلية لنهر الأردن، لم يكن أحد يعرف ما هي العاصفة.

بعد هزيمة ١٩٦٧ انحاز الشارع العربي إلى الفدائيين ووسعت صفوفهم وكثرت تنظيماتهم في الأردن تحديداً. ولكن في الأردن تحولت الأمور بالنسبة إلى النظام إلى مسألة حياة أو موت. هنا بالذات عجز عرفات عن توقيع المنظمات. كان يريد المهادنة مع الأردن،

وكانت المنظمات تجره للصدام ولم يكن أمامه سوى المسaire مفضلاً في النهاية الاقتال الأردني-الفلسطيني على الاقتال الفلسطيني-الفلسطيني. وانصب النقد الفلسطيني اليساري لاحقاً على عرفات متهماً إياه بالتقصير في حسم الصراع مع النظام الأردني والاستيلاء على السلطة هناك واتخاذ الأردن قاعدة للتحرير.

لقد أنجحت القيادات العربية عرفات في الأردن وخرج منه سالماً إلى سوريا ولبنان ليعيد ترتيب الأمور بدعم مالي عربي. وبعد حرب تشرين الأول/أكتوبر كان تأثير الثورة الفلسطينية وزعيمها قد قلّ عملياً في الساحة العربية وتقيد سياسياً برؤية الحل السلمي لاستعادة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. كان ذلك يناسب أفكار عرفات منذ البداية ولكنه مع ذلك أصبح أسيراً للمواقف العربية، ولم يستطع الاشتراك مع الرئيس السادات في كامب ديفيد وانحاز إلى الصف العربي الآخر المناهض لكامب ديفيد.

كلما تقدمت اتفاقيات كامب ديفيد كانت الضربات الإسرائيلية تشتد ضد الثورة الفلسطينية في لبنان. وبعد أسابيع من نهاية الانسحاب الإسرائيلي من سيناء تماماً حصل الغزو الإسرائيلي للبنان وحصار بيروت عام ١٩٨٢. كان عرفات هو القائد الفعلي في بيروت طوال ٨٨ يوماً من الحصار والقصف والمعارك. رفع إصبعيه دوماً بعلامة النصر، ولكنه على الأرجح فقد كل الثقة بالموقف العربي الرسمي آنذاك وخرج مع قواته في سفينة متجهاً إلى اليونان بعيداً عن كل العرب، وتصالح مع النظام المصري وانشقت حركة فتح بعد أن كانت عصية على الخلافات.

في تونس بدأت السنوات العجاف لرئيس منظمة التحرير التي توزعت قواتها في الصحارى العربية. وكانت واشنطن قد رتبت خروجه من لبنان رداً لحمايته سابقاً السفارة الأميركية، ولكن واشنطن شولتز وريغان سعت لاحقاً لاستبعاد المنظمة من مشاريع الحل ضمن المؤتمر الدولي، وطاردت الطائرات الإسرائيلية وفرق الاغتيالات القيادة الفلسطينية في تونس، واستشهد رفيق درب الرئيس أبو جهاد ثم أبو أياد بعد كوكبة شهداء استشهدوا في بيروت وبقاع العالم.

جاءت الانتفاضة الفلسطينية في أواخر عام ١٩٨٧ كهدية بل كفرصة أخيرة لياسر

عرفات، الذي قرر ألا تقوده الأحداث وعواطف الشارع مجدداً. أطر الانتفاضة لطريق الحل السلمي وبعد عام على انطلاقها انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر وأقع عرفات غالبية الحضور بقبول القرار ٢٤٢ الذي يعترف بإسرائيل، وغطى هذا التحول بإعلان الدولة في ذلك المجلس (١٥/١١/١٩٨٨) الذي انتخبه رئيساً لدولة فلسطين. بعد شهر واحد رفضت واشنطن حضور الرئيس إلى الأمم المتحدة في نيويورك، فانتقلت الأمم المتحدة إلى جنيف لتستمع إلى الخيار يعترف مباشرة بإسرائيل وينبذ الإرهاب لتبدأ صفحة علاقات أميركية - فلسطينية جديدة قادت إلى مؤتمر مدريد للسلام بمشاركة عربية شاملة وبوفد من فلسطيني الداخل اختاره الرئيس شخصياً.

بعد الانتفاضة لم يتقبل الرئيس قيادة الداخل الفلسطيني وساعده التعنت الإسرائيلي في مفاوضات مدريد وواشنطن أثناء حكم الليكود فتوصل مع رايبين إلى اتفاقيات أوسلو التي أدت للاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة وعودة عرفات إلى غزة. بمقتل رايبين تعطل تنفيذ بقية الاتفاقيات لكن عرفات تقرب من واشنطن في فترة حكم الليكود أكثر مما قام نتيهاهو بالنسبة إلى الحليف الأول لإسرائيل. ومع وصول أرييل شارون إلى السلطة بدأت عملية منظمة لمحاصرة عرفات دولياً ومن ثم حصاره داخل مقره في رام الله حيث يحاصره المرض الآن.

٢٨-١٠-٢٠٠٤

(في يوم ١١-١١-٢٠٠٤ أعلنت وفاة الرئيس الفلسطيني في كلامار، باريس، فرنسا، مسموماً حسب رأي الأطباء، ونقل جثمانه ودفن في رام الله، ويبدو أن الإسرائيليين استعملوا أحد الذين قربهم عرفات إلى نفسه من ضعاف النفوس، فوضع له سمّاً متطوراً).

ملاحق

رؤساء الولايات المتحدة الأميركية منذ بداية القضية الفلسطينية:
هاري ترومان (١٩٤٥-١٩٥٣) انتخب هاري ترومان الرئيس الثالث والثلاثين، وقام بإقرار إسقاط القنبلة الذرية على اليابان.
دوايت أيزنهاور (١٩٥٣-١٩٦١) ساعد الرئيس أيزنهاور على إنهاء الحرب الكورية.
جون كينيدي (١٩٦١-١٩٦٣) عمل الرئيس كينيدي مع مارتن لوتر كينغ لإحداث حركة الحقوق المدنية، وقد اغتيل خلال سنته الثالثة كرئيس للبلاد.
ليندون جونسون (١٩٦٣-١٩٦٩) كان نائب كينيدي وأدى اليمين الدستورية لمنصب الرئيس السادس والثلاثين.
ريتشارد نيكسون (١٩٦٩-١٩٧٤) في عهده حدثت فضيحة ووترغيت، وانتهى الأمر بعزله.
جيرالد فورد (١٩٧٤-١٩٧٧) أصبح جيرالد فورد الرئيس الثامن والثلاثين، حيث جاء إلى السلطة بعد استقالة الرئيس نيكسون.
جيمي كارتر (١٩٧٧-١٩٨١) في عهده وقعت اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل.
رونالد ريغان (١٩٨١-١٩٨٩) كان ممثلاً في هوليوود وقد نجا من محاولة اغتيال بالرصاص، وفي نهاية دورته الثانية اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية.
جورج بوش الأب (١٩٨٩-١٩٩٣) أصبح جورج بوش الأب الرئيس الحادي والأربعين، وقد أنهى الحرب الباردة، وأقام تحالفاً دولياً لتحرير الكويت، وأجبر إسرائيل على المشول في مؤتمر مدريد للسلام.

بيل كلينتون (١٩٩٣-٢٠٠١) فشل في استكمال عملية السلام التي حركها سابقه، وكاد أن يطرد من البيت الأبيض على أثر فضيحة لوينسكي الجنسية. جورج بوش الابن (٢٠٠١-٢٠٠٩) تحمل أعباء عملية ١١ أيلول/ سبتمبر وأسقط حكم طالبان في أفغانستان وشن الهجوم مع بريطانيا على العراق حيث جرى إعدام الرئيس صدام. باراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٧) كان أول أميركي من أصل أفريقي ينتخب رئيساً للبلاد ولكنه خيب آمال الكثيرين أثناء دورتين من الحكم وفشل في دفع قضية السلام في الشرق الأوسط.

رؤساء وزارات إسرائيل المنتخبين

- دافيد بن غوريون ١٩٤٨ - ١٩٥٤.
- موشيه شاريت ١٩٥٤ - ١٩٥٥.
- دافيد بن غوريون ١٩٥٥ - ١٩٦٣.
- ليفي أشكول ١٩٦٣ - ١٩٦٩.
- ييغال ألون شباط/ فبراير ١٩٦٩ - آذار/ مارس ١٩٦٩.
- جولدا مائير ١٩٦٩ - ١٩٧٤.
- إسحاق رابين ١٩٧٤ - ١٩٧٧.
- مناحم بيغن ١٩٧٧ - ١٩٨٣.
- إسحاق شامير ١٩٨٣ - ١٩٨٤.
- شمعون بيريز ١٩٨٤ - ١٩٨٦.
- إسحاق شامير ١٩٨٦ - ١٩٩٢.
- إسحاق رابين ١٩٩٢ - ١٩٩٥.
- شمعون بيريز ١٩٩٥ - ١٩٩٦.
- بنيامين نتنياهو ١٩٩٦ - ١٩٩٩.

- إيهود باراك ١٩٩٩ - ٢٠٠١.
- أرئيل شارون ٢٠٠١ - ٢٠٠٦.
- إيهود أولمرت ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩.
- بنيامين نتيناهو ٢٠٠٩ - الآن.

قائمة رؤساء فلسطين المنتخبين

- ياسر عرفات، من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٤.
- روجي فتوح، من ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ حتى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.
- محمود عباس، من ٢٠٠٥ (وحتى الآن، بالرغم من عدم تجديد الشرعية بالانتخابات).

رؤساء وزراء فلسطين

- رئيس وزراء السلطة الفلسطينية يتم تعيينه من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد استحدث هذا المنصب سنة ٢٠٠٣ بعد ضغوط محلية وأميركية وأجنبية لدفع عجلة الإصلاح.
- محمود عباس، حركة فتح، من ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣ حتى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.
 - أحمد قريع، حركة فتح، من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ حتى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.
 - نبيل شعث، حركة فتح، من ١٨ حتى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (بالنيابة).
 - أحمد قريع، حركة فتح، من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ حتى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦.
 - إسماعيل هنية، حركة حماس، من ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦. ونالت ثقة أغلبية

المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، إلى أن أقيمت (أثر خلافات مسلحة بين فتح وحماس) في ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٧ لتصبح حكومة تسيير أعمال طبقاً للقانون الأساسي الفلسطيني، وتقع سلطتها الفعلية في قطاع غزة، لكنها الآن مثل الرئيس وأعضاء المجلس التشريعي الذين انتهت صلاحياتهم لعدم تجديد الشرعية بالانتخابات.

- سلام فياض، مستقل، من ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٧ وهي حكومة أمر واقع في مناطق الضفة الغربية الواقعة تحت سيطرة رئيس السلطة، لم تحظ بثقة من المجلس التشريعي الفلسطيني وذلك يخالف مواد القانون الأساسي الفلسطيني ومنها المادة ٧٩ التي تحظر على الوزراء ممارسة أي مهام دون منح الثقة من المجلس التشريعي حيث تقول: «لا يجوز لرئيس الوزراء أو لأي من الوزراء ممارسة مهام منصبه إلا بعد الحصول على الثقة به من المجلس التشريعي».
- رامي حمد الله، حركة فتح، من ٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣ وعين بدل سلام فياض على أثر خلافات مع رئيس السلطة محمود عباس.

المحتويات

| | |
|--|----|
| الإهداء | ٧ |
| المقدمة | ٩ |
| تمهيد | ١٣ |
| من بيروت إلى الانتفاضة والدولة | ١٧ |
| بين تونس وجنيف | ٢٢ |
| د. حيدر عبد الشافي وفصل الحسيني | ٢٩ |
| مفاوضات مدريد - واشنطن - أوسلو | ٣٤ |
| حتمية فشل اتفاقيات أوسلو | ٤٢ |
| الختيار وسيف القدس | ٤٩ |
| البدائل الفلسطينية بعد نهاية أوسلو | ٥٢ |
| التعويض: ثمن فلسطين في عالم الاقتصاد | ٥٧ |
| اللاجئون: ضرورة الخروج من الأطر البلدية | ٦١ |
| إلغاء صراع الديوك... والعودة إلى الأسس | ٦٥ |
| النتائج الكارثية لإخفاء الحقائق | ٦٩ |
| محطات في تاريخ القدس: رجال ومواقف وتواريخ | ٧٣ |
| كيف نستمر بالانتفاضة إلى غايتها؟ | ٧٧ |
| قرايين في طريق الشيخة هيلاري | ٨١ |
| الدولة الفلسطينية ليست حلاً | ٨٥ |
| إسرائيل لا تزال تربع... والسبب تردّي الأداء الفلسطيني المسلح | ٩٠ |

- ٩٤ لجنة ميتشل ستقلب الحقائق
- ٩٩ الانتفاضة والمفاوضات... توافق أم تناقض؟
- ١٠٤ الحل المطلوب بين الاختلاط والانعزال
- ١٠٩ مقترحات الرئيس الأميركي تعطي إسرائيل شرعياً ما أخذته بالقوة
- ١١٤ الاقتراب من الفوضى والابتعاد عن الحل!
- ١١٩ تراشق فلسطيني-إسرائيلي على أنغام المفاوضات
- ١٢٤ الحل البعيد المقبل
- ١٢٨ قديم الاستراتيجية الإسرائيلية وجديدها
- ١٣٣ آفاق الحلول المطروحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين
- ١٣٨ في انتظار الفعل العربي والفلسطيني: لا تحولوا إسرائيل إلى ضحية
- ١٤٣ سيدي الرئيس ضيفك خطير جداً
- ١٤٨ حتى لا نقع في مطبات شارون
- ١٥٣ أبواب واشنطن المشرعة أمام العرب
- ١٥٨ العرب والعالم... حُب بالإكراه لأميركا
- ١٦٣ إدارة بوش بين العرب واليهود
- ١٦٨ خلفية الروتينية في العلاقات العربية الأوروبية
- ١٧٣ الدبلوماسية بين العمل العسكري والإعلامي
- ١٧٨ الحياد الأميركي!
- ١٨٠ آفاق الخروج من الدوامة
- ١٨٥ حصاد أسبوع فلسطيني: حامض حلو
- ١٩٠ الرقابة الدولية وبدائلها المتاحة
- ١٩٥ الفلسطينيون استعملوا الأصب... وأهملوا القانون
- ٢٠٠ الحاجة إلى الفعل المدني المميز
- ٢٠٥ المعاش الفلسطيني: تقهقر متواصل
- ٢١٠ حتمية التدخل الدولي

- ٢١٥ آفاق الحرب غير المعلنة
- ٢٢٠ عملية البيتزا... طلب أميركي!
- ٢٢٥ العرب في عيون الغرب
- ٢٣٠ إدارة سيئة لقضية عادلة
- ٢٣٥ متطلبات وحدة الحزن بين الأميركيين والفلسطينيين
- ٢٣٩ في الطريق إلى الظلام!
- ٢٤٣ نتائج الاضطراب في الدورة المالية العالمية
- ٢٤٨ فلسطين بين العنف والجهل
- ٢٥٣ عقاب جماعي في الحياة.. وفي الموت
- ٢٥٨ ما العمل في انتظار المجهول؟
- ٢٦٣ أميركا بين أوروبا والعرب واليهود
- ٢٦٨ دبكة على مزمار شارون
- ٢٧٣ الأزمة الفلسطينية - الإسرائيلية باقية لفترة... والطرفان يستطيعان التحمل
- ٢٧٨ بين عرفات وشارون... فلسطين وإسرائيل وأميركا
- ٢٨٣ «الختيار» في مواجهة الشعب المحتار
- ٢٨٨ الديمقراطية الفلسطينية بين الفشل العسكري والعجز السياسي
- ٢٩٢ مسؤولية الغرب عما يجري في فلسطين
- ٢٩٧ بدل التخبط: وحدة فلسطينية... الذين أوصلونا إلى هذا الحال لن يخرجونا منه
- ٣٠٢ حاجة فلسطينية عاجلة للخيار الموحد.. والفعال
- ٣٠٧ عرفات.. رمز للفلسطينيين أم عثرة أمامهم؟
- ٣١٢ هل يمكن تجنب الهجوم على العراق؟
- ٣١٧ من أجل سياسة بلا سياسيين
- ٣٢٢ أسلوب عرفات... ومراهنة شارون
- ٣٢٦ جديد شارون القديم في العلاقة مع الفلسطينيين
- ٣٣١ هدنة ومفاوضات... أم حرب ومناورات؟

- القمة العربية أمام تحدي شارون ٣٣٦
- أهمية النجاة من بحر العويل ٣٤٠
- خيارات عربية ممكنة مع واشنطن ٣٤٤
- واشنطن بين متطلبات سياستها الداخلية والخارجية ٣٤٨
- بين مساعدة الفلسطينيين والعويل عليهم ٣٥٢
- تقييم أولي لإدارة أحدث معارك أعدل قضية ٣٥٦
- السياسة الأميركية تحت الحصار الإسرائيلي ٣٦٠
- فرصة حاسمة لحماس وللفلسطينيين ٣٦٤
- القيادة الفلسطينية: قلة حيلة وانعدام مناورة ٣٦٨
- الانتخابات الفلسطينية وفرص الإصلاح ٣٧٢
- تجدد ذخائر اللعبة الإعلامية الإسرائيلية ٣٧٦
- في انتظار تحديد موقف أميركا من إسرائيل وفلسطين ٣٨٠
- الإصلاح في إسرائيل أسرع الطرق إلى السلام ٣٨٤
- هل ثمة ما يمكن أن يفعله الرئيس الفلسطيني؟ ٣٨٨
- في انتظار الحلول الإبداعية للقضايا العربية ٣٩٢
- الخروج من قاع البئر أفضل من الصراخ فيها ٣٩٦
- يضرب إسرائيل أو يتلقى ضرباتها المدمرة؟ ٤٠٠
- صمت فلسطيني رسمي مريب عن «ضباع» خيرة الشباب ٤٠٤
- خطوات بوسعها تجنب العراق الحرب ٤٠٨
- شهر لم ينته وعالم عربي لا يتغير ٤١٢
- العفوية الإيجابية والتنظيم السلبي الفلسطيني ٤١٦
- الدور الذاتي في تقبيح الصورة العربية ٤٢٠
- العرب لم يخذلوا فلسطين في كل الأوقات ٤٢٤
- عندما يطول الليل الفلسطيني ٤٢٨
- العرب بين الديمقراطية وجدواها ٤٣٢

- صيف ٢٠٠٣ قد يأتي قبل شتائه ٤٣٦
- قبلة الحياة من الفلسطينيين إلى شارون ٤٤٠
- التطبيقات الإسرائيلية العملية لفرض الهزيمة على الفلسطيني ٤٤٤
- استعدوا... الخيارات الأصعب مقبلة ٤٤٩
- تأملات في خلفية الموقف الأميركي - البريطاني ٤٥٣
- لم يتبق سوى فرصة إنقاذ العراق ٤٥٧
- آلية اتخاذ القرار العربية مرتبكة حتى في القضايا السهلة ٤٦١
- بديل المبادرة الإماراتية تدهور شامل ٤٦٥
- محمود عباس... رئيس وزراء في مرمى قذائف المعارضة ٤٦٩
- فرصة للملاحقة الفلسطينية في زمن الحرب! ٤٧٣
- إعلام فضائحي تسابقي يبحث عن متعة في سقوط قذيفة ٤٧٧
- أيتام العرب على مائدة الحلفاء ٤٨١
- حكومة فلسطين بحاجة إلى هدف ٤٨٥
- هل يمكن وقف الانهيار في فلسطين وحولها؟ ٤٨٩
- الرؤى المتضاربة بين أميركا والعرب ٤٩٣
- إنجازات الإرهاب المستقبلية ٤٩٧
- قضية اللاجئين في ملاعب الفرق الإقليمية ٥٠١
- خطوات أساسية مفقودة على طريق حل القضية الفلسطينية ٥٠٥
- بعد الهدنة حان موسم الجهاد السلمي ٥٠٩
- من يعلن إفلاسه أولاً... اقتصاد أميركا أم سياستها؟ ٥١٣
- صيف حاسم في المصير الفلسطيني ٥١٧
- تأملات في الهدنة والعسكرية الفلسطينية ٥٢١
- الفلسطينيون على أبواب متاهات خطيرة ٥٢٦
- أبو عمار نجا من القصف ومحاولات الاغتيال وحاصره المرض في رام لله ٥٣٠
- ملاحق ٥٣٥

